

هذا الجزء الثاني من كتاب فتاوى
شيخ الاسلام والمسلمين العالم
العامل الشيخ محمد انطليبي
الشافعي رضي الله عنه
وتقع المسلمين ببركة
علومه في الدنيا
والآخرة بجمته
وصكركه
آمين

هذه فهرست الجزء الثاني
من كتاب فتاوى الخليلي
على مذهب الامام
الشافعي رحمه
الله تعالى
ونفعنا به
آمين

فهرست الجزء الثاني من كتاب فتاوى الخليل

صفحة	
٣	كتاب اللقطة
٣	مطلب في رجلين ضاع لهما دراهم فقال أحدهما لا أدري ما ضاع مني الخ
٣	كتاب اللقيط
٣	مطلب في رجل أسلم وله أولاد دون البلوغ من ذكور وإناث الخ
٣	كتاب الجمالة
٣	مطلب في جماعة جاعلوا على حفر بئر بناء على أنه لهم وظهور للغير ولم يتم فهل لهم قسط ما عملوا
٣	مطلب في راع مجعول له على كل ثور قدر وضاع منه البعض هل يضمن أولا
٣	مطلب نجار جعل له على كل فدان قدر من الدرة ولم تغل الذرة تلك السنة فهل يلزم ما جعلوه له أولا
٣	مطلب في رجل جعل لا يخرجعلا ليخطب له بنتا فخطبها وتزوجها ولم يدخل بها
٣	مطلب في جماعة معلومين جاعلوا جماعة لينوالهم أنونا ويقيده وأعليه حتى يصير شيدا أو فساد
٤	مطلب في رجل به عي جعل لا يخرجعلا ليعالجه فعالجه فأبصر ثم أنكر
٤	مطلب في رجلين عند أحدهما بقرة والآخر ثور اتفقا على أن يحرق أحدهما والبذر من عنده
٤	مطلب في رجل راع لبلدة ضاع منه حمار يريد مالكمها أن يغرم الراعي
٤	مطلب في رجل أوضعه جماعة واصطلح معهم على ثلثمائة قرش
٤	كتاب العرائص
٤	مطلب في رجلا غرق في البحر وعليه ديون هل يجاسس في الآخرة
٥	مطلب امرأة ماتت عن زوج ولم يعلم لها وارث غيره ثم برز رجل يدعي النسب لها الخ
٥	مطلب في رجل زوج ابنه بنت آخر ودفع المهر ثم ماتت البنت الخ
٥	مطلب في رجل مات وخلف أربع نسوة أحدها من تأخذ المهر والميراث والباقي بالخلاف الخ
٥	مطلب رجل اشترى من آخر نسوة مملكات مقلد ما يقدم على أصحاب الدين أولا

- ٥ مطلب رجل باع ابنته ميتة لماله ثم مات عنها فقط الخ
- ٦ مطلب امرأة ماتت وعليها دين وطباء مؤن تجهيزه من كفن وغسل
- ٦ مطلب رجل مات عن بنتين وزوجة وأخ لا ثم وترك ما يورث عنه الخ
- ٦ مطلب رجل مات وعليه دين وله أخ وبنت فهل يجب على الأخ وفاء الدين
- ٦ مطلب امرأة ماتت عن عمها وابن اختها قلن الميراث الخ
- ٦ مطلب امرأة مرضت مرض الموت وأحضرت شهوداً أنها لاحق لما قبل زوجها
- ٦ مطلب رجل عقد على بكر بمهر معلوم ومات عنها قبل الدخول الخ
- ٦ مطلب في ثلاث أخوة اثنين شقيقين والاخر لآب
- ٧ مطلب امرأة ماتت عن بنت أخ وابن أخ لا ثم وابن خال من أم
- ٧ مطلب رجل مسلم له أب ذمى مات على دينه وعليه ديون هل يجب على ولده شئ من الديون أولاً الخ
- ٧ مطلب رجل مريض مرض الموت له كرمان وقفهما في مرضه
- ٧ مطلب رجل ربي عند قوم وترك تركة الخ
- ٧ مطلب رجل مات عن ابن عم هو أخ لا ثم وهب جميع ماله لابن عمه الخ
- ٧ مطلب امرأة ماتت عن أولاد أخ شقيق وأولاد أخ لآب
- ٨ مطلب رجل ترك ابنتين وأخا وترك ميراثاً الخ
- ٨ مطلب امرأة ماتت عن ابن حال شقيق وعن ابن خاله وعن بنتي خالة
- ٨ مطلب رجل نصراني له ثلاثة أولاد أم لم ياتسار وبقى الثالث على دين أبيه الخ
- ٨ مطلب رجل معه زوجة تسارع معها في أمر حرام الخ
- ٨ مطلب رجل مات عن زوجته وأخته لا ثم وابن أخيه الخ
- ٨ مطلب امرأة زوجها وأخوها أخذ مهرها ثم مات وخلف ولداً
- ٩ مطلب في ثلاث أخوات اثنين منهم من أم والثالث من أم غيرهما أتوا جميعاً الخ
- ٩ مطلب في امرأة توفت عن زوج وبنت وعصبة وكانت أوصت الخ
- ٩ مطلب في رجل تزوج بنتاً قاصراً بمهر معلوم من أبيها الخ
- ٩ مطلب رجل خصب بنتاً باعته من عمها الولده وقرأ العاتجة الخ
- ٩ مطلب فيما اتفقت فيه المذاهب الأربع الخ
- ١٠ مطلب في بنت متعة وعمتها أخت أبيها الشقيقة وعن بنت عمتها
- ١٠ مطلب رجل ادعى على وصي قاصرو وكيل بالغ أنه يرث من مورثه ما ذ صلب

المدعى على شئ معلوم الخ

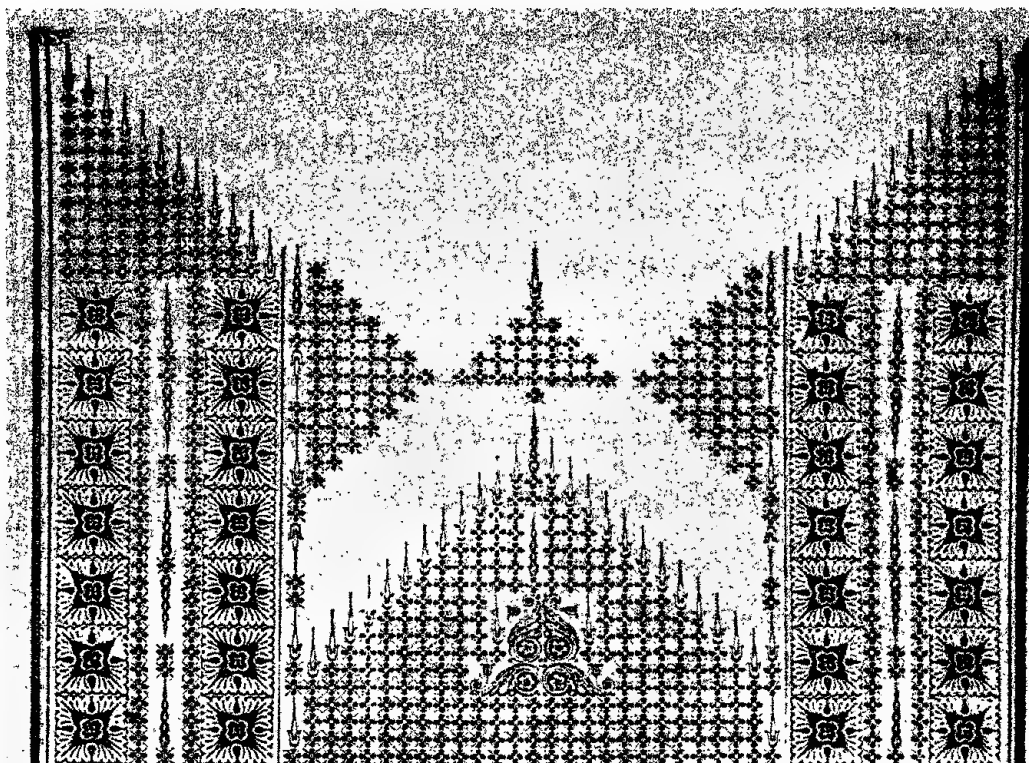
- ١٠ مطلب في امرأة ماتت عن زوج وبنت وأخت لا ثم فكيف تقسم التركة الخ
- ١٠ مطلب في اتفاق السادة الشافعية والحنفية في رجل له ابن وأخ وأولاد عم وأقارب الخ
- ١١ مطلب في امرأة ماتت عن بنت وزوج وأم وأب وكان الأب استولى على مهرها الخ
- ١١ مطلب في رجل أشهد في حال صحته انه ليس له وارث الا فلان وهو أجنبي عنه ثم مات الخ
- ١١ مطلب في رجل مات عن أولاد وكان واحداً انزل عن أبيه وحصل مالا الخ
- ١١ مطلب في رجل عاى صدر منه لفظ كناية طلاق في حال غضبه فأقتناه من هو عمدة بالافتاء بعدم الوقوع الخ
- ١٢ مطلب في امرأة ماتت عن زوجها وبنتها وابن أخيها الخ
- ١٢ مطلب في امرأة ماتت عن زوجها وأمها وأختها الشقيقة الخ
- ١٢ مطلب رجل مات وله زوجة وبين أيديهما أسباب والزوجة تدعى ذلك لها وورثته يدعون ذلك الخ
- ١٣ مطلب في امرأة ماتت عن زوجها وأبيه أفاضل يخص كل واحد منهما الخ
- ١٣ مطلب في ثلاثة أخوة واحد منهم انزل عن أبيه وبقي الاخوان مع أبيهما
- ١٣ مطلب في امرأة ماتت عن موروث ولها خال شقيق أمها وبنتا عمها الخ
- ١٣ كتاب الوصية
- ١٣ مطلب رجل أوصى في مرض موته بثلاث ماله لثلاثة أشخاص ومات بعد ساعة الخ
- ١٣ مطلب في ولد كان في عائلته أبيه الخ
- ١٤ مطلب رجل له ثلاث أولاد قسم ماله بينهم وأبقى له قسماً ضمّه لواحد منهم ثم مات فما الحكم الخ
- ١٤ مطلب رجل عليه دين وله دار ووقفها في مرض موته ومات الخ
- ١٤ مطلب رجل أوصى لأهل رواق مجاورين يزيدون وينقصون الخ
- ١٤ مطلب امرأة أشهدت أن جميع ما وراءها بعد الموت لا يستحقه الا فلان الخ
- ١٤ مطلب بنت ماتت عن أمها وزوجها وكان أصدقها ربع كرم الخ

- ١٥ مطلب رجل نصبه الحما كبر مستاعلي أيتام وصلهم فأتى المصنعة الخ
- ١٥ مطلب في اتفاق الشافعية والخنفية في هذه المسئلة الخ
- ١٧ مطلب في قاصر له عم وله مال يخشى عليه الضياع منه الخ
- ١٧ مطلب في رجل جعل زوجته وصية على أولاده منها ثم رجع الخ
- ١٧ مطلب رجل مات فاستقرض أهله مبلغا تجهيزه من رجل الخ
- ١٨ كتاب الوديعة
- ١٨ مطلب في رجل دفع لآخر أمانة وقال أربطها تحت إبطك فنقلها إلى عدل وأدعى ضياعها الخ
- ١٨ مطلب في امرأة اسمها غزية تدعى أنها دفعت أمانة لعلية وهي تنكر الخ
- ١٨ مطلب في بنت قاصرة مات زوجها بمكة المشرفة ولها صداق عليه جملها بعض الناس الخ
- ١٨ مطلب في رجل دفع لآخر صوفالينسجه له فأرسل أخاه وقال ادفعه له فامتنع ثم ضاع الخ
- ١٨ مطلب في رجل أودع مع آخر حجارة ومعه حجارة أخرى فمضت بحملها ففقد على الحجارة الوديعة
- ١٨ مطلب امرأة دفعت أربع سنن لأمي أعطها وأخذت منه نظيرها الخ
- ١٩ مطلب رجل له عند آخر دراهم فطالبه بها فقال خذ هذه لك كمين وبها واحسبها من مالك
- ١٩ مطلب امرأة وضعت عند آخرها علية لا تعلم ما فيها وأختها تدعى أن فيها دراهم الخ
- ١٩ مطلب رجل دفع لآخر ثوبين ليحرق عليهم ما قسا فرو تركهما عند أخيه
- ١٩ مطلب رجل أودع عند آخر فرسا وأذن له بالتمرف فيمما فصل لها مرض يخاف منه فكواها بالنار الخ
- ١٩ مطلب رجل دفع له زوجته أمانة وامرأة أخرى دفعت له أمانة ليشتري لهما أرزافعل فلقية اعرابي فأخذ منه فما الحكم
- ٢٠ مطلب قرية حصل في جانب منها ثوب فجاء رجل إلى آخر وقال له اذهب معي حتى أدفع لك حوائج زوجتي الخ
- ٢٠ مطلب رجل دفع لآخر مائة من الزيت يوصله رجلا ويأتي إليه بسند الخ

- ٢١ مطلب رجل أودع امرأة أمانة ثم صار للبلد شراب الخ
 ٢١ مطلب في خربة وقع بها خوف في إحدى قبيلتيها فجاءت امرأة من الخاطفين الخ
 ٢١ مطلب رجل معه عدول وضعها على حمار من حمار أهل قرية ورجل آخر يذم
 أنه وضع عدوله أيضا الخ
 ٢١ مطلب امرأة أودعت امرأة أخرى دراهم ثم طلبتهم منها فامتنعت الخ
 ٢١ مطلب شريك كان في غنم اقتسمها فقال أحدهما للشريكه دفع حصتي الخ
 ٢٢ مطلب ذمي في مصبنة تدفع له الناس دراهم يعمل صابونا فدفع ذمي آخر له
 مالا الخ
 ٢٢ مطلب رجل عنده فرس أخذها منه آخر فصل خوف فركبها تابعاه ونزجا
 من يافا الخ
 ٢٢ مطلب رجل أودع آخر عقا وقلها الوديع ثم ضاعت فما الحكم
 ٢٢ مطلب رجل له حانوت عهد بمحفظ الدواب فجاء رجل من غير حضوره ووضع
 دابته الخ
 ٢٢ مطلب رجل دفع لآخر أمانة من بيت المقدس ليأخذها إلى نابلس فأخذها
 وسافر ليلا الخ
 ٢٣ مطلب رجل أودع آخر مبلغا ونهاه عن دفعه لأمه الخ
 ٢٣ مطلب رجل أودع آخر حمارا والوديع دفعه إلى غيره الخ
 ٢٣ مطلب اتفاق الشافعية والمحنفية في متكلم على أوقاف نصب جابيا يحصل له
 ربيع الأوقاف الخ
 ٢٣ مطلب قرية وقع بها خوف من حاكم فتفرق أهلها في البلاد فجاء رجل ووضع
 عند آخر أمانة الخ
 ٢٤ مطلب رجل أودع آخر دراهم وغيرها فأخذها ودفعها في داره الخ
 ٢٤ مطلب رجل دفع لآخر سبعة من الذهب ليوصلها إلى رجل آخر والرجل
 ينكر الخ
 ٢٤ مطلب رجل أودع آخر حمارا أمانة ودفع له علفه فأهمله فضااع الخ
 ٢٥ مطلب رجل أودع آخر دراهم وغير ذلك فعدا عدو على البلد من جيش
 ٢٥ مطلب رجل دفع لمكاري فرزة قطن ليوصلها إلى القدس فضااعت
 ٢٥ مطلب في امرأة عمدتها أمانة لاخرى فصل خوف في البلد فتسارع الناس

- لاخذ اماناتهم فجاء ولد صاحب الامانة وطلبها من المرأة فقالت اخذتها امانك
ثم نهيت بعد ذلك
- ٢٥ كتاب قسم النفي والغنية
مطلب ماخذ النفي وماخذ الغنية
- ٢٦ كتاب قسم الزكاة
مطلب في رجل فقير من اهل قرية هل يجوز دفع زكاتهم له أولا الخ
- ٢٦ مطلب رجل غني يصلي باهل بلد وهم يدفعون له زكاة فطرتهم له مع وجود
فقراؤها فما الحكم
- ٢٧ كتاب النكاح
مطلب في امرأة في العدة تكلم رجل مع أبيها ودفع قدرا من الدواهم تسمى
مسكه فما الحكم
- ٢٧ مطلب في قاصر عقد عليها اخوها القاصر فهل العقد صحيح أولا
مطلب في امرأة لها عصبية يزيدون زواجها قهرا ويأخذون مهرها فما الحكم
- ٢٧ مطلب في رجل تزوج ابنته لا تخرجه من معلوم والا تخرز زوجها ابنته لذاك الرجل
بقدر معلوم وماتت فما الحكم
- ٢٧ مطلب في رجل تزوج من آخر بنته القاصرة ثم جاءه أبوها وقال له ان عقدك
غير صحيح لكوفي زوجتها من غيرك قبلك الخ
- ٢٨ مطلب رجل له زوجة دخل بها وبقى عليه من مهرها الخ
مطلب رجل تزوج ابنته القاصرة لرجل يشهود ثم تزوجها لا تخر
- ٢٨ مطلب عم زوج بنت أخيه القاصرة وماتت قبل الدخول
مطلب رجل تزوج بنتا قاصرا من أبيها تزود على مهر المثل
- ٢٩ مطلب امرأة عقد عليها على بطن موت زوجها ثم تبينت حياته الخ
مطلب ما حكم الرشوة التي تسمى برطيل
- ٢٩ مطلب الزوجة اذا ماتت قبل الدخول بها هل يتقرر المهر كاملا على الزوج الخ
مطلب رجل تزوج لابنه القاصر بنتا ثم مات أبوه فوكل القاصر رجلا من
- في الطلاق فما الحكم
- ٢٩ مطلب القاصر اذا تزوجها أبوها بالاجبار لغير قادر على الصداق حال العقد
فالعقد غير صحيح

- ٣٨ مطلب البنت القاصر إذا طلقت قبل الدخول وتزوجها رجل ودخل بها يلزمه المهر الخ
- ٣٩ مطلب رجل قبل لولده البالغ النكاح من غير إذنه فالنكاح باطل الخ
- ٣٩ مطلب يجب التفريق في المضاجع بين الأولاد الذكور والإناث الخ
- ٣٠ مطلب تسن المصافحة عند التلاقي الخ
- ٣٠ مطلب الزوج إذا كان غير موسر حال العقد والعقد باطل الخ
- ٣٠ مطلب إذا بشر بنت وقال له آخر زوجنيها لا بنى فقال زوجته أيها الخ
- ٣٠ مطلب وجل خطب بنت رجل فقال لا أزوجه لك إلا أن زوجتني بنتك الخ
- ٣٠ مطلب رجل طلب منه زواج بنت ابنه الخ
- ٣١ مطلب ولد فقير وعبه والده ثمن ما يملك قبل العقد وعقد له على بنت قاصر الخ
- ٣١ مطلب رجل مات عن زوجته قبل الدخول فهل يستقر عليه للمهر الخ
- ٣١ مطلب رجل قال لابي بنت أريد ابنتك فقال أبوها جاءت لك الخ
- ٣١ مطلب امرأة وكلت غير عصبتها في زواجها فهل يصح العقد أولا الخ
- ٣١ مطلب ما يفعل بمدينة سيدنا الخليل من موسم النيص الخ
- ٣٢ مطلب امرأة طلقها زوجها وتدعى أنها حامل الخ
- ٣٢ مطلب رجل حلف بالطلاق الثلاث على أخته البالغة أن لا يزوجه الخ
- ٣٣ مطلب في رجل زوج ابنه القاصر بانه رجل بمهر معلوم
- ٣٣ مطلب في قاصر زوجها جدها مع وجود أبيها من غير عذر ولا مانع فلا يصح النكاح
- ٣٣ مطلب قاصر زوجها أبوها بالاجبار لرجل لا يملك انصداق فالنكاح لا ينعقد
- ٣٣ مطلب قاصرة زوجها أخوها القاصر لولد قاصر فلا ينعقد النكاح الخ
- ٣٣ مطلب رجل زوج ابنته القاصر لرجل معسر فالنكاح غير صحيح الخ
- ٣٣ مطلب رجل مسلم له ولد ذمي وله أخت مسلمة أرادت أن تنبئه بمهرها ليتزوج به فهل يجوز أولا الخ
- ٣٤ مطلب رجل معه امرأة مات أبوها فهل يصح أن يتزوج بزوجته التي هي خيرة أم زوجته أم لا
- ٣٤ مطلب في رجل خطب امرأة واتفقا على شيء معلوم ودفع لها الملاك فهل لا يصح النكاح إلا بالعقد أولا الخ



(كتاب الاقطعة)

(سئل) في رجلين ضاع لهما دراهم فقال أحدهما لأدري ما ضاع مني أهو ريالان أو واحد ذهب مشغص وقال الثاني ضاع مني ريالان أنصاف وريالان صحيان وواحد ذهب جزير على حدة ووصف الخرقاة الصارة لها فاخرجها الواحد لها فوجدت كما وصف الثاني فهل للأول فيما حق أولا (أجاب) الدراهم للثاني الواصف لها حكم ما وجدها الواحد وأما الأول فيطلب ماله لعله يجده على أن دعواه لا تصح لعدم الجزم والله أعلم

مطلب في رجلين ضاع لهما دراهم

(كتاب اللقيط)

(سئل) في رجل أسلم وله أولاد دون البلوغ من ذكور وإناث فهل هم مسلمون تبعاً لأبائهم وهل يجب ختانهم وهل تجوز الأنتى لذي وحل يجب على المسلمين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ويثابون على ذلك (أجاب) إذا أسلم الكافر من نصارى ويهود وغيرهما تبعه في الإسلام فرعه الصغير والمجنون من ولده وولده وله

مطلب في رجل أسلم وله أولاد الخ

وان سفل تبع الاصله ولومن قبل الام فان رضى بالكفر بعد البلوغ فمرت يجب قتله
اذا لم يرجع للاسلام ويجب ختنهم لان ذلك علامة اهل الايمان فان امتنع عزرو
ولا يجوز نكاح البنت التي اسلم ابوها وهي قاصرة ان تزوج بكافروا ان تزوجت به
فنكاحها باطل باجماع المسلمين لنص القرآن العظيم ويجب على كل مؤمن بالله واليوم
الاخر ان يأمر في هذه المسئلة بالمعروف وينهى عن المنكر ويرفع الامر في ذلك لولاية
الامور ايدهم الله تعالى حتى يقتلوا من يجب قتله من الاولاد ان ارتدو يعزروا
من يستحق التعزير منهم ويعزروا الذمي المتزوج للمسلمة بما يليق به والله اعلم

(كتاب الجمالة)

(سئل) في جماعة جاعلوا على حفر بئر بناء على انه لهم ثم ظهر البئر مستحقا للغير
ولم يتم الجماعة الجاعلون العمل فهل يستحقون بقسط ما عملوا (اجاب) قال
في المنهج وشرحه وشرط فيه أي العاقد اختيار واطلاق تصرف ملتزم ولو غير المالك
ثم قال ولا عامل أجره أي أجره مثله ان فسخ الملتزم ولو باعتاق الرقيق بعد الشروع
في العمل كما في القراض وقال في العباب في أحكام الجمالة فيها أنها جائزة فلاكل
من المتعاملين فسخها قبل الفراغ ثم ان كان قبل الشروع فلا شيء للعامل
أو في الاثنافله أجره مثل ما عمل قبل الفسخ والله أعلم (سئل) عن راع جمعول له
على كل ثور أو جزار قدر ما معلوم من الغلة ليرعى البقر والحجر بذلك سرق منها ثلاث
وأكل الذئب منها واحدة فهل يكون ضامنا لها (اجاب) حيث لم يحصل من
الراعي تقصير فلا ضمان عليه بل تلف كل بقضاء الله تعالى وقدره والله أعلم
(سئل) عن نجار جعل له أهل بلد على كل فدان مدين من الذرة لينجر لهم
ما يحتاجون اليه مدة معلومة ولم تغل الذرة تلك السنة فهل يلزم ما جعلوه له (اجاب)
هذه جمالة صحيحة يجب على كل ملتزم دفع ما التزمه للنجار سواء كان العمل معلوما
أم مجهولا وعسر عمله للحاجة كما في عامل القراض بل أولى ولا نظير لكون الذرة لم تغل
لانه لم يعمل فيه ابل في التجارة الخارجية عنها والله أعلم (سئل) في رجل جعل
لاخر جعل لا يخطب له بنتا فخطبها وتزوجها ولم يدخل بها ثم مات الزوج فهل لاييه
الرجوع على العامل بالجعل الذي صار له وقبضه (اجاب) ليس له الرجوع
لانه استحقه بالخطبة وقد وجدت ولم يكن للدخول في ذلك والحالة هذه والله تعالى
أعلم (سئل) في جماعة معلومين جاعلوا جماعة معلومين لينبوا لهم اتونا
ويقيدوا عليه حتى يصير شيئا فوقه واد عليه وقصروا في وقوده حتى يفسد فهل
يستحقون الجعل (اجاب) حيث لم يصرا لاتون شيئا لا يستحق العامل الجعل

مطلب في جماعة جاعلوا
على حفر بئر بناء على انه لهم
وظهر للغير ولم يتم فهل لهم
قسط عملوا

مطلب في راع جمعول له على
كل ثور قدر وضاع منه البعض
هل يضمن أولا

مطلب نجار جعل له على
كل فدان قدر من الذرة ولم تغل
الذرة تلك السنة فهل يلزم
ما جعلوه له أولا

مطلب في رجل جعل لاخر
جعل لا يخطب له بنتا

مطلب في جماعة معلومين
جاعلوا جماعة لينبوا لهم اتونا
ويقيدوا عليه حتى يصير شيئا
وفسد

المعقول له لا شرط استحقاقه وقوع العمل مسلما وهنالما يحصل نفع للجماعين
والله أعلم (سئل) في رجل به عي لا يبصر شيئا جعل لا تحرقه عشرة
قروش ان عاجله وأبصر فما لجبه وأبصر وأقر بذلك وقعد نحو خمسة أيام يبصر ثم
أنكر وادعى عدم الابصار فهل يلزمه الجعل المذكور (أجاب) حيث كان
الجعل على الابصار وقد صار باقرار الجماع لأهل الاعتبار لزمه ما التزمه من العشرة
قروش وأما ما عرّض بذلك له من عدم الابصار فمن قضاء الملك القهار الذي الانسان
تحت قهره بالليل والنهار فليس يبدأ أحد الاستمرار دائما لا لبصار لان ذلك من
صنع اللطيف الستار والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين عند أحدهما بقرة
وعند الآخر ثور اتفقا أن يحرق أحدهما عليهما ما يضعما البذر مشتركا ليكون
الزرع وما يتحصل منه مشترك بينهما فحرق مائة البقرة لصاحبها سالمة على يد
بنة شرعية تشهد له بذلك ومكثت عند صاحبها نحو أسبوع ثم ذبحها والا أن يدعى
أن الذي كان يحرق عليهما أحدث فيهما عيبا يسرى الى التلف فما الحكم (أجاب)
حيث كان الامر كذا كرفلا ضمان على الحرائث لانه استعمل البقرة في شغل المالك
الذي هو الزرع فاذا لم يحصل من الحرائث فعل غير الحرق يؤدي للتلف فلا ضمان
عليه لما علم على أن رد البقرة سالمة الى مالكها يدل على عدم تعدي الحرائث وذبح
المالك لها تصرف فيها فهو قد أتلف دابة نفسه والله أعلم (سئل) في رجل
راع لبلدة بقرها وجمعا بارجة معلومة لم يقصر في حفظها بحسب الامكان ضاع
منها حجارة يريد مالئها أن يغرق الراعي لها فهل يكون ضامنا لها (أجاب) حيث
لم يحصل من الراعي تفریط فلا ضمان عليه لما لا ترى أن الرجل قضيع دابته من يده
ولا تقصير منه فللباس أحوال وغفلات يعذر وافيها والراعي كذلك والله أعلم
(سئل) في رجل أوضعه جماعة وأصطحب معهم على ثلاثمائة قرش ثم امتنعوا
فطلب من جماعة أن يعينوه عليهم ولم نصف المبلغ فلما علم الموضحون بذلك
انقادوا لدفع ما وقع عليه الصلح فهل هي جماعة يستحقون بها ما ذكر ولم يعمل هذا
الجعل الا الوضخ (أجاب) شرط الجعل أن يكون فيها عمل فيه كلفة هنا وغير متعين
فحيث ان الجماعة المستعان بهم لم يعملوا عليه كلفة فلا يستحقون ما ذكر وليس
ما ذكر فيه لعدم وجود شرطها والله سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب القرائن)

(سئل) عن رجل غرق في البحر وعليه ديون هل يحاسب بها أم لا لكونه مات
مهيذا (أجاب) حيث لم يخلف ما يفي بالدين ولم يكن عصى بالاستدانة فلا

مطلب في رجل به عي جعل
تخرج على عاجله فعاجله
بأبصر ثم أنكر

مطلب في رجلين عند أحدهما
بقرة والاخر ثور اتفقا على
أن يحرق أحدهما والبذر
من عنده

مطلب في رجل راع لبلدة
ضاع منه حجارة

مطلب في رجل أوضعه
جماعة

مطلب في رجل غرق في البحر
وعليه ديون هل يحاسب
في الآخرة

يطالب بشيء وفي كرم الله تعالى ما يفي عنه وأما الشهادة فلا تسقط الحقوق عنه
 لأن غاية الموت على الإيمان وإن خلف ما يفي ويحب على الورثة قضاء دينه من
 التركة والأفلا يجب عليه شيء والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوج
 ولم يعلم لها وارث غيره ثم مات الزوج فوضع ابن أخيه يده على التركة ثم برز رجل
 يدعي أنه قريب لها فهل يعمل بمجرد قوله (أجاب) لا يعمل بمجرد قول
 المدعي للنسب بل لابد من شهود عدول يشهدون وإن الميتة فلانة بنت فلان ابن
 فلان إلى الجد الجامع وإن هذا الرجل فلان بن فلان إلى الجد الجامع لها يستحق
 النصف والنصف الثاني لابن الأخ الوارث لعمه والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل زوج ابنة بنت آخر ودفع له المهر ثم ماتت البنت قبل الدخول بها فهل
 لا يبه أن يطالب بالنصف للمهر الذي استولى عليه الأب الموروث للابن (أجاب)
 نعم له المطالبة به ويجب على من هو تحت يده تسليمه لو ارثه الذي هو الأب لأن الزوج
 يرث من الزوجة النصف بالزوجة فيرثه منه وارث الأب وحده إن لم يكن غيره
 والا كان بحسب الفريضة الشرعية والله أعلم (سئل) عن رجل مات وخلف
 أربع نسوة فأخذت أحدهن المهر والارث والثانية الارث دون المهر والثالثة
 المهر دون الارث والرابعة لا مهر ولا ارث (أجاب) هذا رقيق زوجته مولاه
 امتين ثم عتق أحدهما ثم عتق العبد فترزوج حرة مؤمنة وحرمة ذمية فإذا مات العبد
 العتيق وهو مؤمن فالحرمة المؤمنة ترثه وتأخذ المهر والحرمة الذمية لها المهر دون
 الارث والعتيقة المسلمة لها الارث دون المهر والرقيقة لا ارث ولا مهر والله أعلم
 (سئل) في رجل اشترى من آخر ياتهم مات المشتري مفلسا وعين البن باقية
 لم تصرف فيه فهل يقدم به فيأخذه راعى الغرماء وليس للغرماء معارضته
 (أجاب) نعم يقدم كإذن عليه أئمتنا وغيرهم متونا وشروحا قال في المنهج وشرحه
 لشيوخ الإسلام زكريا الأنصاري وما أي ومبيع مات مشتريه مفلسا أي بدأ به
 فيقدم على الغرماء لتعلق فسخ البائع به والله أعلم (سئل) في رجل باع ابنته
 بيتا مملوكا له ثم مات عنها فقط وخلف بقية الدار وغرسا من زيتون ورمنا وغيرهما
 وكان يزرع في باده أرض بيت المال استولى عليه أزارع غيره فهل يجوز لهم
 أن يعارضوا البنت فيما خلفه أبوها من الدار والغرس (أجاب) جميع ما خلفه
 الرجل من الدار والزيتون والرمنا وغيرهما يكون أرثا لابنته فزاوردا ولا يجوز أن
 يؤمن بالله واليوم الآخر أن يعارضها في ذلك بل لو أنكر ذلك أنسان كفر لانه
 خلاف نص القرآن ومعلم من الدين بالضرورة وإنكاره كفر وأما الأرض فلن

مطلب امرأة ماتت عن زوج
 ولم يعلم لها وارث غيره ثم برز
 رجل يدعي النسب لها الخ

مطلب في رجل زوج ابنة
 بنت آخر ودفع المهر ثم ماتت
 البنت الخ

مطلب في رجل مات وخلف
 أربع نسوة أحدهن تأخذ
 المهر والارث والباقى
 بالخلاف الخ

مطلب رجل اشترى من آخر
 بنا ومات مفلسا يقدم على
 أصحاب الدين أولا

مطلب رجل باع ابنته
 بيتا مملوكا له الخ

فروعها لانها الاتك وأما الغرس والبناء فله مكان للباني فيورثان عنه كل ذلك
 لا خلاف فيه والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت وعليها دين ولها مؤن تجهيز
 من كفن وغسل وحفر وغير ذلك فهل يقدم ذلك على الارث (أجاب) نعم الدين
 ومؤن التجهيز مقدمان على الارث اجماعا لقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين
 وقدمت الوصية في الاكفة اهتماما بشأنها والله أعلم (سئل) عن رجل مات
 عن بنتين وزوجة وأخ لا م وترك ما يورث عنه فهل للاخ للام من ميراثه شيء
 (أجاب) للزوجة مما ترك الثمن ثلاثة قرايط والباقي وهو أحد وعشرون قرايطا
 للبنتين فرضا ورضا كل واحدة لها عشرة قرايط ونصف ولا شيء للاخ للام
 اتغاها والله أعلم (سئل) عن رجل مات وعليه دين وله أخ وبنتان فهل يجب
 على الاخ وفاء الدين من ماله أو من مهر البنات وبقي عن أخيه (أجاب) لا يجوز لم
 يؤمن بالله واليوم الآخر أن يطالب الاخ بشيء من ماله أو من المهر - حيث لم يخلف
 الميت وفاء فان خلف تركه تعلق الغرماء بتركه ففقط دون الاخ والبنات قال تعالى
 وآتوا النساء صدقاتهن نحلة أي عطية من الله تعالى فليس لاحد أن يمنع عطية
 الله والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت وتركتهما أخت أبيها وابن أختها
 فهل الارث بينهما أولا أحدهما وحده أو كيف الحال (أجاب) العمة تنزل منزلة
 الاب وابن الاخت منزلة الاخت وعلى كل حال الاب يحجب الاخت مطلقا أي سواء
 كانت لاب أم لام أم شقيقة فاليراث جميعه للعمة ولا شيء منه لابن الاخت كيف
 كان والله أعلم (سئل) في امرأة مرضت مرض الموت فاحضرت شهودا أو شهد
 على نفسها أنها لاحق لما قبل زوجها يعدل الميزان أو يميله فهل يصح منها هذا
 الاشهاد ولها مع أختها غنمات أقربها أبوها لهما ولها زوج وأخت شقيقة وبنت
 فكيف تقسم تركتها ولها أولاد مع هل لهم دخل في ذلك (أجاب) اقرار
 المريض في مرض الموت صحيح معمول به فليس للورثة معارضة الزوج بوجه ثم
 الغنمات وما خلفته المرأة للبنت منه النصف وللزوج منه الربع وللأخت
 الشقيقة الربع الثاني عصوبة مع الغير لان الاخوات مع البنات عصبات ولا
 دخل لاولاد الم تخرجهم عن ذكر والله أعلم (سئل) في رجل عقد على بكر
 بمهر معلوم معجل ومؤجل ومات عنها قبل الدخول بها فهل تسحق من ارثه جميع
 المهر المسمى أم نصفه أم كيف الحال (أجاب) نعم لها جميع المهر المسمى لان
 بالموت يتقرر جميعه وترث منه ارث زوجة وهو الربع ان لم يكن له ولد والثمن ان كان
 ويشركها فيه غيرها من الزوجات ان كان والله أعلم (سئل) في ثلاثة

مطلب امرأة ماتت
وعليها دين

مطلب رجل مات عن بنتين
وزوجة وأخ لا م وترك
ما يورث عنه الخ

مطلب رجل مات وعليه
دين وله أخ وبنتان

مطلب امرأة ماتت عن عمتها
وابن أختها فلن الميراث الخ

مطلب امرأة مرضت مرض
الموت وأحضرت شهودا أنها
لاحق لما قبل زوجها

مطلب رجل عقد على بكر
بمهر معلوم ومات عنها قبل
الدخول الخ

مطلب في ثلاثة أخوة اثنين
شقيقين والاخر لاب

اخوة اثنين شقيقين والاخر لاب مات أحدهما الاخوين الشقيقين فهل تركته
تسكون لاخته الشقيق خاصة أو بينه وبين الاخ من الاب (أجاب) ميراث
الميت للاخ الشقيق الذي هو من أمه وأبيه لأنه أقوى وليس لاخته لآبائه من الميراث
شيء والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنت أخ لاب وابن خال
من أم فكيف ارث من ذكر (أجاب) الأصح ان تورث ذوى الارحام على مذهب
أهل التنزيل وهو أن ينزل كل فرع منزلة أصله ويقدم الاسبق الى الوارث فان
استوا قدر كان الميت حلف من يدلون به فهنا كان المرأة ماتت عن أخيها لآبائها
وأخيها لأمها وخال فأخوها لآلها السدس يأخذه ولده ولا أخيه لآبائها الباقي
تأخذه بنته ولا شيء لابن الخال لبعده والله أعلم (سئل) عن رجل مسلم له
أب ذمي نصراني مات على دينه وعليه ديون فهل يلزم ولده المسلم شيء من الديون
(أجاب) من كان يؤمن بالله واليوم الآخر ويعلم انه الى ربه منتقل وصائر
لا يجوز له ان يطالب المسلم بما على أبيه الذمي من الدين سواء خلف والده تركته
لان المسلم لا يرث الذمي أم لم يخلف وهو ظاهر وهذا الحكم لانعلم فيه خلافا في ملة
فنطالبه من أصحاب الديون فزجره وردعه على الحكم والافعل أهل الخير من
الكرام والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مريض مرض الموت له كرمان ودار
وقفهما في حال مرضه على ابنته وأمه وله ابن عم شقيق فهل يصح هذا الوقف
وبعضهما موهون (أجاب) الوقف الواقع في مرض الموت تبرع على وارث فان لم
يجز له بقية الورثة فالوقف باطل وان لم يكن موهونا والله أعلم (سئل) في رجل له
ابن عم ربي عند قوم وترك عندهم ما يورث شرعا فهل يجب عليهم دفع ما تركه
بن العم وان طالت المدة (أجاب) حيث ثبت شيء لابن عم الرجل بالبينة
الشرعية أو أقروا به وجب عليهم دفعه لابن عمه الوارث له وكذلك يجب عليهم
دفع ما علموه لابن العم ولا يجوز لهم كتمان شيء مما هو له وان طالت المدة وبلغت
الف سنة أو أكثر والله أعلم (سئل) في رجل يقال له خلف مات عن ابن
عم هو أخ لأم وابن عم فقط ولكن في مرض موته وهب جميع ماله لابن ابن عمه
وعليه مهر زوجته فما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) يقدم أولا من التركة
الدين الذي على الميت ومنه مهر زوجته ثم ما بقي يخرج منه لابن ابن عمه الثلث ان لم
يجز له الباقي والباقي بعد الثلث والدين المذكورين يأخذ منه الاخ للام الذي هو
ابن عم السدس له خاصة ثم الباقي يقسم بينه وبين ابن العم نصفين ببينة الم والله أعلم
(سئل) في امرأة ماتت عن أولاد أخ شقيق ذكور وأناث وعن أولاد أخ لاب

مطلب امرأة ماتت عن بنت
أخ وابن أخ لأم

مطلب رجل مسلم له أب ذمي
مات على دينه وعليه ديون
هل يجب على ولده شيء من
الديون أو لا الخ

مطلب رجل مريض مرض
الموت له كرمان وقفهما
في مرضه

مطلب رجل ربي عند
قوم وترك تركته الخ

مطلب رجل مات عن ابن
عم هو أخ لأم وهب جميع
ماله لابنه عمه الخ

مطلب امرأة ماتت عن أولاد
أخ شقيق وأولاد أخ لاب

ذكور وأما من فن الوارث منهم (أجاب) الوارث الذكور من أولاد الاخ الشقيق فقط وليس لأخواتهم معهم ارث لعدم نصيبهم من الحق ولا لأولاد الاخ للاب مطلقا ذكورا كانوا أو إناثا لقوة اخوة الشقيق لانه ذو قرابتين والله أعلم (سئل) في رجل مات وترك ابنتين وأخا وترك ميراثا فبعد مدة قيل للأخ اعط ميراث أخيك لابنتيه فقال هو لهما فهل يستحقان ما يخصه بهذا اللفظ (أجاب) لأشك أن البنتين يستحقان الثلثين ويبقى الثلث للأخ فإذا وهبه لابنتي أخيه هبة صحيحة وقبلنا ذلك كان جميع ما خلفه الاخ لهما بالميراث والهبة والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابن خال شقيق وعن ابن خالة وعن بنتي خالة شقيقة فما يخص كل واحد من ذكر (أجاب) مذهب أهل النزول هو أن ينزل كل فرع منزلة أصله ويقدم الأسبق إلى الوارث فإن استووا في السبق إليه قدر كان الميت خلف من يدلون به ثم يجعل نصيب كل واحد منهم للذي ينزلوا منزلة على حسب ميراثهم منه لو كان هو الميت فالخالات والأخوات بمنزلة الأم وأولادها كآمةهم فيقدر في هذا ان المرأة ماتت عن أمها والوارث لامها أخوها وهو الخال وأختها وهي الخالة فما كان للخال وهو الثلثان لولده وما كان للخالة وهو الثلث لابنها وبنتها للذكر مثل حظ الأنثيين والله أعلم (سئل) في رجل له ثلاثة أولاد دياب وسالم وسرحان أسلم سالم وسرحان في حياة أبيهما وبقي الاب ودياب كافرين ثم مات الاب عما ذكر ولكن دياب بقي على النصرانية حتى مات أبوه ثم أسلم بعد موت أبيه فهل يرث أخواته معه الذين أسلموا في حياة أبيهما (أجاب) قام الإجماع من جميع المذاهب الآن على أن ارث النصراني ومثله كل كافر لولده الكافر وإن أسلم بعد ذلك لأن العبرة بحال الموت وأما سالم وسرحان فلا يرثان من أبيهما اتفاقا والله أعلم (سئل) في رجل معه زوجة تنازع معها في أمر حجهما معه فقال لها قبل التوجه هذه طالق ومضت إلى الحج وماتت وهي آيسة قبل انقضاء عذتها فهل يرث منها (أجاب) قال إمامنا الشافعي الرجعية زوجة في خمس آيات من كتاب الله تعالى منها قوله تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم ونفس الفرضيون ان الرجعية زوجة بإجماع المسلمين ويرث الزوج منها النصف حيث لا ولد والأورث الربع والله أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وأخته لأمه وابن أخيه لأمه فكيف تقسم التركة بينهم (أجاب) للزوجة الربع ولابن أخيه وهو الثلاثة أرباع للأخت من الأم فرضا وردا ولا شيء منه لابن الأخ من الأم لان الرق مقدم على دوى الأرحام والله أعلم (سئل) في امرأة تزوجها أخوها الرجل وأخذ مهرها

مطلب رجل ترك ابنتين وأخا

مطلب امرأة ماتت عن ابن خال شقيق وعن ابن خالة وعن بنتي خالة

مطلب رجل نصراني له ثلاثة أولاد أسلم اثنان وبقي الثالث على دين أبيه الخ

مطلب رجل معه زوجة تنازع معها في أمر حجهما

مطلب رجل مات عن زوجته وأخته لأمه

مطلب امرأة تزوجها أخوها وأخذ مهرها

ثم مات وخلف ولدان ثم مات الولد والمهر موجود في تركته فهل لها أخذ مهرها قبل الورثة (أجاب) حيث ثبت استيلاء الاخ على المهر ثم مات فالباقي بعينه ترجع فيه الاخت والتالف ترجع في بدله فعلى كل حال هي مقدمة بمهرها على الورثة لانه امامين او عين وهما مقدمتان على الورثة والله أعلم (سئل) في ثلاثة اخوة رضوان وسمور من أم وعلقم من أم ماتوا جميعا وخلفوا أولاداً ثم مات أولاد رضوان وبقي أولاد سمور وأولاد علقم في الوارث لا أولاد رضوان (أجاب) الوارث لا أولاد رضوان أولاد سمور لأنهم أولاد دعم شقيق وأولاد علقم أولاد دعم لاب والشقيق وولده حيث اتحدت الدرجة يقدم على الذي لاب وولده لأن أولاد الم الشقيق لهم قرابتان من جهة الاب والام والذي لاب ليس له الا قرابة واحدة والله أعلم (سئل) في امرأة توفت عن زوج وبنت وعصبة وقد كانت أوصت لبناتها في حال صحتها بشيء من مصاغها فهل وصيتها البنات صحيحة أو لا بد من اجازة الزوج والعصبة (أجاب) صرح العلماء فاطبة بأن الوصية للوارث تتوقف على اجازة بقية الورثة لقوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث أي اذا لم تجز الورثة والله أعلم (سئل) في رجل تزوج بنتاً فاصراً من أبيها بمهر معلوم ثم دخل عليها وماتت وهي قاصرة وكان أبوها قبض من مهرها حصه وبقي عند الزوج حصه ويدعي الاب ان بنته أباحت له ما قبضه فما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) جميع ما خلفته من مهر وغيره حتى ثوبها يقسم نصفين نصفه للزوج والباقي لأبيها حيث لا أم ولا يعامل بقول الاب بالاباحة أو الهبة لأن القاصر لا يصح منه ذلك والله أعلم (سئل) في رجل خطب بنتاً بالغه من عمها الولد فاتفق الحال على الاعطاء فقررت فأتته من غير عقد وراج فدفع له ستة قروش تسمى مسكة عندهم ثم وقع قبل العقد اعراض فهل له الرجوع بما دفع ولا يترتب عليه شيء (أجاب) عبارة ابن حجر خطب امرأة ثم أرسل أو دفع بلا لفظ اليها ما قبل العقد أي ولم يقصد التبرع ثم وقع الاعراض منها أو منته أو مات رجوع بما وصلها منه كما أفاءه كلام البخاري واعنده الاذري ونقله الزركشي وغيره عن الرافعي أي اقتضاء بقرب الصريح انتهى اذا علمت ذلك كان للوالد الرجوع بما دفعه للزوجة أو لعمها لانه دفع ليحصل العقد ولم يحصل ولا شيء له عليه لعدم وجود العقد ولا عبرة بما وقع من الاتفاق والله أعلم (سئل) في رجل مات عن أخ شقيق وابن أخ شقيق وترك ميراثاً فهل لابن الاخ مع الاخ شيء من التركة (أجاب) ليس لابن الاخ مع وجود الاخ الشقيق حق باجماع المسلمين الشافعية والحنفية والمالكية والحنابلة لانه

مطلب في ثلاث اخوة ابن منهم من أم واشالث من أم غيرها ماتوا جميعاً الخ

مطلب في امرأة توفت عن زوج وبنت وعصبة وكانت أوصت الخ

مطلب في رجل تزوج بنتاً قاصرة بمهر معلوم من أبيها الخ

مطلب رجل خطب بنتاً بالغه من عمها الولد وقرأ العاتجة الخ

مطلب فيما انفقت فيه المذاهب الاربع الخ

أقرب منه حتى لو كان ابن الأخ الشقيق مع الأخ الأب فالحق أيضا للأخ الأب ولا شيء لابن الأخ الشقيق أجماعا فطلب ابن الأخ الميراث مع وجود عمه سواء كان شقيقا أم لا خروج عن الملة المجدية فليتق الله والله أعلم (سئل) عن بنت ماتت عن عمها أخت أبيها الشقيقة له وعن بنت عمها فلن يكون ميراثها (أجاب) لا ريب أن العمة تنزل منزلة الأب وبنت العمة تنزل منزلة العمة التي هي أخت لأب البنت ولا ريب أن الأب مقدم فالعمة مقدمة على بنت العمة لأنها أقرب إلى الوارث وهو الأب وإلى الميت وهي بنت الأخ فالعمة مقدمة على المذهبين مذهب أهل التزويل ومذهب أهل القرابة والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على وصي ووكيل أنه يرث من مورثهما السكون الأرض غير منصرفين ما أوهدد المدعي عليه بمحاكم السياسة وتغريم المال فاصلحه على مال معلوم فخشي أن يكون غير وارث فسله بواسطة كان بينهما وضمنه إياه أن لم يكن وارثا فهل إذا ظهر أنه غير وارث للوصي الرجوع على الواسطة الضامن للعهد المستلم للمال أم لا (أجاب) حيث ثبت أن المدعي غير وارث للميت الذي عليه وصي على وارثه القاصر ووكيل عن الكامل ودفع المال للواسطة كان له الرجوع على القابض المستلم الضامن وعلى المدعي أيضا فهو بالخيار في دعواه عليهم ما أوعد على أحدهما والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوج وبنت وأخت لأم فكيف تقسم تركتها (أجاب) للزوج الربع وللبنت الثلثة أرباع فمردودة أولا حق للزوج في المردود وأما الأخت للام فلا شيء لها لأنها محجوبة بالبنت والله أعلم (سئل) في رجل له ابن أخ وأولاد دعم وأقارب فقال لرجل أجنبي عنه على عادة من لا خلاق لهم أقت حبيبي وكسبي ووارثي ثم بعد مدة مات في الوارث له شرعا (أجاب) الوارث لهذا الرجل القاتل ما ذكره وابن أخيه بأجماع المسلمين الشافعية والحنفية والمالكية والحنابلة لا يقول بخلاف ما ذكر أحد فالطالب للميراث بالقول المذكور مبطل في قوله لا يعمل به شرعا فيجب على كل مؤمن يؤمن بالله واليوم الآخر أن ينصر ابن الأخ المذكور وينفذ له حقه من الميراث الذي أعطاه الله ورسوله له فيكون قد انتصر لأم الله تعالى ومن انتصر لأم الله تعالى نصره الله وأعزه وبره ذلك المبطل عن إبطاله لأن هذا القول لا يقول به إلا الشيطان الرجيم فالحمد لله الأسلام شاع وذاع وملا الأسماع فكل من خالفه فله الضياع والمأوى له جهنم بالأجماع والقول بحرمان لوارث وأعطاه غيره قسمة شيطانية ليست ربانية باطلة مردودة على فاعلها ملعون لا تربها والعامل والقاسم والراضى والمفتي بها أولئك هم

مطلب في بنت ماتت عن
عمها أخت أبيها الشقيقة
وعن بنت عمها

مطلب رجل ادعى على وصي
قاصر ووكيل بالغ أنه يرث
من مورثهما فاصلح المدعي
على شيء معلوم الخ

مطلب في امرأة ماتت عن
زوج وبنت وأخت لأم
فكيف تقسم تركتها الخ
مطلب في اتفاق الشافعية
والحنفية في رجل له ابن وأخ
وأولاد دعم وأقارب الخ

الخاسرون الذين يرثون جهنم هم فيها يتقاسمون ومن الجنة يجرمون وعلى ربهم يتقون وعلى نبيهم يكذبون فتعوز بالله من هؤلاء وما يتعللون وتبرأ إلى الله تعالى مما يعتقدون وتعتذر إلى سيد الخلق محمد صلى الله عليه وسلم مما يغيرون هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنت وزوج وأم وأب وكان الأب استولى على صداقها وقدره ثلاثمائة قرش فهل يجب على الأب أن يعطى كل واحد من الورثة حقه من المهر وكيف يقسم أرثها (أجاب) نعم يجب على الأب أن يدفع لكل واحد من الورثة حقه من الميراث فيجمع المهر وجميع ما خلفته غير المهر فيقسم ذلك على ثلاثة عشر سهماً منها للبنت ستة وللزوج ثلاثة وللأب اثنان وللأم اثنان أيضاً والله أعلم (سئل) في رجل أشهد على نفسه في حال صحته أنه ليس له وارث إلا فلان وهو أجنبي عنه وكان القائل بلاولده والا أن جاء له ولد ثم مات الولد بعد موت والده عن ورثة معلومين فهل ما ذكره الرجل من الأشهاد معمول به (أجاب) ما ذكره الرجل من قوله لا وارث لي إلا فلان باطل لا يعمل به شرعاً لأن فيه إبطالاً لقول الله تعالى يؤمكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين وفيه إثبات للشيء قبل وجوده فلا يعمل به بوجه من الوجوه فجميع ما تركه لولده ومن كان معه وارثان كان كأمه ثم يتلقاه عن الولد الوارث للولد والأجنبي يرى منه والله أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد وكان واحد منهم وهو أكبرهم انعزل عن أبيه وحصل ما لاهل يدخل في تركته الأب (أجاب) جميع ما حصل الولد المنعزل عن أبيه له خاصة والله أعلم (سئل) في رجل عاى صدر منه لفظ كناية طلاق في حال حديثه وغضبه فاستفتى من هو العمد في القتياف أقناه بعدم الوقوع لانه كناية ولا يقع بها الابنية الا يقع فعرضت على نائب الشرع الحنفى فردها على زوجها بموجب القتوى وحكم بعدم وقوع الطلاق ثم ماتت عن زوجها المذكور وولدها منه وبنت منه فهل للولد أن يمنع والده من ارثه منها متعللاً بما ذكر مع أن الزوج له معاشرها نحو ثمانين سنة (أجاب) هذا الولد المعارض لوأله فيما ذكر يلوح عليه علامة العقوق لمنعه حق والده المنصوص عليه في الكتاب بقوله جل جلاله وعظم سلطانه فان كان له ولد فلكم الربع مما تركن فهذا الذي يستحق من ميراثها الربع بالنص الذي لا يسوغ إنكاره إلا لمن سدا الدين وعبد الشيطان الرجيم وخالف النص القطعى القويم أولئك حزب الشيطان ألا أن حزب الشيطان هم الخاسرون فاتق الله ولا تكن من الغافلين فتلحق بالاخسرين أعمالاً الذين

مطلب في امرأة ماتت عن بنت وزوج وأم وأب وكان الأب استولى على مهرها الخ

مطلب في رجل أشهد في حال صحته أنه ليس له وارث إلا فلان وهو أجنبي عنه ثم مات الخ

مطلب في رجل مات عن أولاد وكان واحد انعزل عن أبيه وحصل ما لا الخ

مطلب في رجل عاى صدر منه لفظ كناية طلاق في حال غضبه فاقناه من هو عمده بالاقناه بعدم الوقوع الخ

مطلب في امرأة ماتت عن زوجها وأختها وابن أخيها الخ

يسبب طقة أنهم يحسدون منعوا الله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وبنتها وابن أخيها وتركها ما يورث ومن يرث مع الزوج بماتته في حصته فهل له ذلك والموروث حصته من دار وغيرها (أجاب) للزوج الربع بأجماع المسلمين بنص القرآن المبين لأن الزوجته ولداً ولها النصف والربع الباقي بعد الفروض يأخذها ابن الأخ تعصياً فلا يجوز لمن يؤمن بالله واليوم الآخر ويعلم أن القرآن حق وعذاب القبر حق أن يعارض الزوج فيما خصه من زوجته لما في الحديث من منع وارثا ميراثه منعه الله ميراثه من الجنة ولا ريب أن المانع للزوج حقه غاصب له لاستيلائه عليه بغير حق ولا ريب أن الغصب كبيرة من الكبائر فمانع الزوج حصته من الدار يطوقه يوم القيامة من سبع أرضين روى أحمد بإسناد حسن أعظم الغلول عند الله عز وجل ذراع في أرض تقبضه دون الرجلين بارين في الأرض أو في الدار فيقطع أحدهما من حظ صاحبه ذراعاً إذا اقتطعه طوقه من سبع أرضين والطبراني من أخذ من طريق المسلمين شبراً جاء به يوم القيامة يحمله من سبع أرضين وفي منع الزوج ميراثه ما ذكر من العقوبة شمول ما ذكره وزيادة وهي عدم اجراء أمر الله تعالى على موجب القرآن العظيم الداخل في عموم قول الله تعالى فلا ورث لا يؤمنون حتى يحكموا فكذلك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وأختها الشقيقة وتركها ما يورث ومن جلة ذلك مهرها فانه باق بذمة زوجها فكيف تقسم تركتها (أجاب) جميع ما خلفته هذه المرأة من المهر وغيره للزوج منه النصف فرضاً لأن زوجته لم يخلط ولد أو لها الثلث ولاختها الشقيقة النصف فرضاً وتعمل لثمانية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وله زوجة وبين أيديهما أسباب من غلة وزيت ودواب ودين وغير ذلك والزوجة تدعى أن ذلك لها وورثة الزوج يدعون ذلك فما الحكم الشرعي (أجاب) من أقام بينة من الزوجة أو ورثة الزوج على شيء أم له حكم له به وإذا لم يقيم بينة ولا اختصاص لا أحدهما بيد فلكل من ورثة الزوج والزوجة تخليف فإذا حلفا جعل بينهما نصفين وإن صلح لا يدهما فقط لأننا لو اعتبرنا ذلك الحكم في دباغ وعطار تداعيا عطاراً ودباغاً في أيديهما أن يكون لكل منهما ما يصلح له لأن الرجل قد يملك ما يصلح للمرأة من المساع وغيره والمرأة قد تملك ما يصلح له باليد وعبرة ابن حجر اختلاف الزوجان في أمتعة البيت ولومع الفرقة ولا بينة ولا اختصاص لأحدهما بيد فلكل تخليف الآخر فإذا حلفا جعل بينهما وإن صلح لأحدهما

مطلب في امرأة ماتت عن زوجها وأختها الشقيقة الخ

مطلب رجل مات وله زوجة وبين أيديهما أسباب والزوجة تدعى ذلك لها وورثته يدعون ذلك الخ

مطلب في امرأة ماتت عن
زوجها وأبيها فليخص كل
واحد منهما الح

مطلب في ثلاثة أخوة واحد
منهم انعزل عن أبيه وبقى
الاخوان مع أبيه ما

مطلب في امرأة ماتت عن
موروث ولها خال شقيق
أمها وبنتا عمها الخ

مطلب رجل أوصى في مرض
موته بثلاث ماله لثلاثة اشخاص
ومات بعد ساعة الخ
مطلب في ولد كان في عائلة
أبيه الخ

فقط أو حلف أحدهما فمات قضي له كالأختص باليد وحلف وهكذا وارثهما
وارث أحدهما انتهى والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وأبيها
وخلفت ما يورث شرعا ومن جلة ذلك المهر المقبوض في يد أبيها فليخص كل واحد
منهم (أجاب) جميع ما خلفته هذه المرأة من ثياب وحيوان ومن ذلك مهرها
المقبوض للاب وكذلك ان بقي منه شيء في ذمة الزوج يقوم جميع ذلك والنصف
للزوج والنصف للاب ولكن مؤن التجهيز من كفن وغسل وحفر على الزوج
والله أعلم (سئل) في ثلاثة أخوة واحد منهم انعزل عن أبيه مدة طويلة وبقى
الاخوان الاخران مع أبيه ما مدة طويلة يعملان بالزراعة والفلاحة في مال أبيهما
من غير تمييز ثم مات الاب ويريد أحدهما منع أخيه المغزول عن أبيه فما الحكم
في ذلك (أجاب) جميع ما خلفه الاب يقسم على أولاده الثلاث أثلاثا لكل واحد
منهم ثلث وخروج الاخ عن عائلة أبيه لا يقتضي حرمانه من ميراثه لان أصل المال
للاب وتعب الولدين فيه يقع تبرعا كحرمهما في أرضه ورعيهما الغنم وعملهما في شجره
نعم ما اكتسبه أحدهما بنفسه كأن رعى غنما للغير أو حرث عنده أو أجر نفسه فله
ذلك وأما ما كان للاب من أرض وغنم وبقر وغلة وان عمل في ذلك الولدان لما علم
فهو له يقسم بينهم أثلاثا والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن موروث وتركت
خالها شقيق أمها وبنت بنت عمها فليخص الوارث لها (أجاب) ميراث هذه المرأة لخالها
لانه ينزل عند أهل التنزيل منزلة الام والام مقدمة على بنت العم لو وجدت فخال
أقرب للميت وللوارث لانه مقدم على مذهب أهل التنزيل لسبقه للوارث وهي الام
وعلى مذهب أهل القرابة لقربه أيضا الى الميت ولا شيء منه لبنتي عمها أي الميتة
والله تعالى أعلم

(كتاب الوصية)

(سئل) في رجل أوصى في مرض موته لثلاثة بثلاث ماله بعد اخراج مؤن التجهيز ثم
مات بعد ساعة فهل هذه الوصية صحيحة يجب العمل بها (أجاب) نعم هذه الوصية
صحيحة يجب العمل بها شرعا ويصرف ثلث المال لثلاثة بينهم سواء ولا يجوز لأحد
الما رضة في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في ولد كان في عائلة أبيه وزوجه أبوه ودفع
المهر عما كسبه الولد وكسبه أبوه ثم لما مرض الاب مرض الموت أشهد على نفسه أن
جميع ما خلفه يكون لأولاده غير الزوج لكون أبيه وزوجه فهل يكون هذا الاشهاد
صحيا (أجاب) هذا الاشهاد لا يعمل به شرعا لان الميراث يثبت بعد موت الموروث
قهرافلا يصح للمورث اسقاطه فيقسم جميع ما خلفه الاب على الولد جميعا فليأخذ

المزوج حقه منه بحسب الارث حيث لم يجز لا خوته وأما ما دفعه له أبوه في حياته فلكه بدفعه للزوجة وليس له فيه الرجوع لانه متبرع به والله أعلم (سئل) في رجل له ثلاثة أولاد قسم ماله في حياته بينهم وأبقى له قسما وكان انضم بمحضته مع كبيرهم فلما نزل به مرض الموت قال حصتي التي خصتني لك يا ولدي سليمان فهل يحتص بها عن أخويه الذين لم يجز ما فعل والدهما (أجاب) ما خلفه الأب يقسم بين الأولاد الثلاثة لقوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث ولا سيما أن أخويه لم يجز ذلك ولا عبرة بقول الأب المذكور والله أعلم (سئل) في رجل عليه ديون كثيرة وله دار ومرض مرض الموت فوقف داره في مرضه المذكور فهل يصح هذا الوقف (أجاب) حيث كان الدين مستغرقا لتركة فلا يصح هذا الوقف لانه تبرع في مرض الموت ولا يصح الابعاد وفاء الدين والله أعلم (سئل) في رجل أوصى لاهل رواق مجاورين به يزيدون وينقصون فن المستحق للوصية من كان موجودا حين الوصية أو حين الموت أو حين قبض الوصية (أجاب) قال في المنهج وشرحه ومالك الموصى له المعين للموصى به الذي ليس باعناق بعدموت الموصى وقبيل القبول موقوف ان قبل بان ملكه بالموت وان رد ما أن أنه للوارث انتهى فان قبل الفقراء القاطنون في الرواق بعدموت الموصى ملكوا الموصى به بعده فن حدث بعد ذلك لاحق له في الوصية لتسام الملك للموجودين والله أعلم (سئل) في امرأة أحضرت شهودا كثيرين من المسلمين وقالت لهم ان الذي ورثي بعدموتي لا يستحقه أني ولا أهلي ولا أحد الا هذا الرجل المعين وهو أجني عنها اشهدوا على بما أقول ولها خ شقيق فالحكم الشرعي (أجاب) لا ريب ان ما ذكره حكم الوصية لان قولها الذي ورثي بعدموتي لا يستحقه الا هذا الرجل أي بالوصية لقولها بعدموتي فان أجاز الاخ ذلك كله نفذ فيه كله واستحقه الرجل المذكور وان رد الاخ فلموصى له ثلث جميع ما خلفته الاخت فورا على الاخ وله هو الثلثان بالميراث والله أعلم (سئل) في امرأة كان لها بنت مزوجة مع رجل ثم ماتت عنه وعن أمها ثم أرادت الحج الشريف فقالت لزوج بنتها ان رجعت فالكرم لي يعني حصتها منه وذلك انه كان أصدق بذتهاربعه والا فهو يعني الحصة لك ثم ماتت الام أيضا في طريق الحج فالحكم في ذلك (أجاب) بموت البنت رجعت نصف الربع وهو الثمن للزوج ميراثا وللأم نصفه الثاني وهو الثمن فرضا ورثا ثم ان هذا الثمن يكون منها وصية معلقة بموتها في طريق الحج وقد ماتت فان خرج هذا الثمن من الثلث أو زاد عليه وسمح الورثة فهو وصية منها للزوج بنتها والا بان رد الورثة فله الثلث فورا عليهم وتصبط التركة

مطلب رجل له ثلاث أولاد قسم ماله بينهم وأبقى له قسما ضمه لواحد منهم ثم مات فالحكم الخ

مطلب رجل عليه دين وله دار وقفها في مرض موته ومات الخ

مطلب رجل أوصى لاهل رواق مجاورين يزيدون وينقصون الخ

مطلب امرأة أشهدت أن جميع ما وراءها ما بعد الموت لا يستحقه الا فلان الخ

مطلب بنت ماتت عن أمها وروحها أو كان أصدقها ربع مكرم الخ

مطلب رجل نصبه الحاكم
وصيا على أيتام وسلمه مفاتيح
المصنعة الخ

وجميع الخلفات ويحسب هذا من الثلث والله أعلم (سئل) في رجل نصبه القاضي
وصيا على أيتام وسلمه مفاتيح مصنعة أخيه وفيها صابون كثير فعمد الوصي
المذكور إلى حصه من صابونها وخبأه في أبار المصنعة المذكورة ثم إن الوصي استخف
ببقية الورثة البالغين وأخذ بقية ما في المصنعة من الصابون وتصرف فيها من غير
مشورتهم ولا استطلاع أحد منهم فهل يقتضيه الصابون يعد خائناً ويجب عزله عن
الوصاية شرعاً وهل يلزمه التعزير على أخذه حصه البالغين وغصبها وتصرفه فيها
من غير إجازتهم ولا مشورتهم وهل يصدق قوله فلان وضع الصابون في البئر بعد
إقراره أنه وضعه وإذا أقام بينة تقبل إذا كان الحس والظاهر يكذبه لكون المفاتيح
ما خرجت من يده إلى أحد لا قبله ولا بعده (أجاب) حيث ثبت بالوجه الشرعي
بأن أقر الوصي بأخذ الصابون واختلاسه أو شهدت عليه بينة بذلك فسق بذلك
وكذا أخذه حصه البالغين العاقلين بلا إذن شرعي مفسق والمفسق ينعزل به
الوصي من الميت وقيم القاضي كافي هذا السؤال فيجب على ولي الأمر ضاعف الله له
الأجر البحث عن ذلك ونصبه الصالح ورفع الفاسق لأنه نائب عن القصر فيجب
عليه ما ينفعه بين يدي الله تعالى ورسوله فأن الله تعالى ورسوله أوصى بالضعيفين
المرأة والصغير خيراً والله أعلم (سئل) عن رجل أوصى حال حياته أن يكون
لابن ابنه من متروكاته إذا مات مثل نصيب ابنه ثم مات عن زوجة وأم وابن وبنتين
وترك ميراثاً فكيف يقسم الميراث هل يخرج الوصية أولاً من التركة ثم يقسم الباقي
على الورثة وإذا قلتم بخروج الوصية أولاً فكيف يكون إخراجها قبل العلم بما يخص
ابن الميت منها حتى يعطى الموصي له مثله ثم يقسم الباقي على الورثة أو يعطى
صاحب الفرض وهو الزوجة والأم فرضهما ويقسم الباقي بعدهما بين العصبة
وهو الابن والبتان لتكون حصه ابن الميت معلومة فيعطى الموصي له قدرها وم
تصح المسئلة أو ضحوا الجواب (أجاب) أعلم أن هذه الصورة وأشباهها الواقع فيها
الوصية بمثل نصيب الوارث المعين أو أنصباة الكل كما إذا أوصى لزيد بمثل نصيب ابنه
أو بمثل نصيب أحد بنيه أو بمثل نصيب اثنين أو بمثل أنصباة بنيه تصح الوصية
قطعا عند من يقول بالصحة في الوصية بالكل ثم فيما يستحقه الموصي له خلاف فعند
الشافعي وأبي حنيفة وأحمد وتابعيهم واللازلي ومغيرة الضبي وشريك والحسن بن
صالح والشعبي والنخعي والثوري والقرظيين وأهل البصرة والجمهور يزاد على مسئلة
الورثة للموصي له مثل سهم الوارث المشبه بنصيبه واحداً كان أو أكثر ثم يقسم
مجموع السهام على الموصي له والورثة يحصل للموصي له كوارث آخره مثل

مطلب في اتفاق الشافعية
والحنفية في هذه المسئلة الخ

المشبه به فيستحق مثله في المسئلة التي في السؤال تصح من ستة وتسعين يزداد مثل
 نصيب الابن وهو اربعة وثلاثون يحصل مائة وثلاثون ~~كما~~ أن الموصي مات عن
 ولدتين ومن ذكر وهو الظاهر من حال الجدة الميت الموصي أن ينزل ولد له منزلة
 ولده لئلا يأخذ ابن الاخ حصة ابنه لو كان حياً فليأخذ ابن ابنه مثل ابنه ونسبة الاربعة
 وثلاثين التي يأخذها ابن الابن بالوصية أقل من الثلث فلا يحتاج في الوصية
 الى اجازة لماعلم وبيانها مقرطة أن لازوجة قيراطين وجزءين من ثلاثة عشر
 جزءاً من قيراط وأربعة أخماس من ثلاثة عشر جزءاً من القيراط وللأم قيراطين
 واثنى عشر جزءاً من ثلاثة عشر جزءاً من القيراط وخمسي جزء من ثلاثة عشر جزءاً من
 القيراط وللأبن ستة قيراط وثلاثة أجزاء من ثلاثة عشر جزءاً من القيراط وثلاثة
 أخماس جزء من ثلاثة عشر جزءاً من القيراط ولابن الابن الموصي له المنزل منزلة
 الابن مثل عمه ولكل بنت ثلاثة قيراط وجزء قيراط من ثلاثة عشر جزءاً من
 القيراط وأربعة أخماس جزء من ثلاثة عشر جزءاً من القيراط هكذا الحكم عند
 من ذكر من الاثمة وعند مالك وأهل المدينة وابن أبي ليلى وزفر وداود يعطى
 الموصي له مثل ذلك النصيب من أصل المسئلة غير مزيد عليه شيء يذهبون ذلك
 النصيب من أصل المال قبل اعتبار الوصية فيعطى للمودى له ثم يقسم باقية بين
 الورثة ان كان له باق فان كان له ابن واحد لا يرثه غيره وأوصى لزيد بمثل نصيبه فله
 على قول الجمهور والنصف فيجعل كما بين ثمان منهم الشافعي وأحمد وأبو حنيفة
 وتابعوهم وعلى قول الآخرين وهم مالك وموافقه له الكل ولا شيء لابن وهذا
 اذا أجاز الابن الوصية وان رد الابن الوصية رجعت عند الكل الى الثلث ثم المسئلة
 المذكورة في السؤال الموافقة لصدر السؤال المخرج على مذهب مالك وقد علمت
 أنه لا اشكال فيه فبطل قول السائل كيف يكون اخراجها الى آخره يخرج
 عنده للموصي له اربعة وثلاثون مثل نصيب الابن وهي تزيد على الثلث بسهمين
 فان ردها الورثة رجعا لهم وان أجازوا أخذها الموصي له وان ردوا واحد منهم ففي
 ذلك خمس صور وان رد اثنان وأجاز الباقي ففيها عشر صور ولا يخفى عليك ما اذا
 أجاز ثلاثة ورده الباقي كم فيها صورة وما اذا أجاز اربعة ورده واحد وانما صححناها
 على مذهب الشافعي وأبي حنيفة وأحمد لانه مذهب الجمهور وعليه المعقول
 ولا يخفى عليك تعدها على مذهب مالك ومن تبعه وهذا باب واسع شاسع ويشد
 أمره اذا اشتمل على ردود كما ذكرت ثلاثة بنين وأوصى لزيد بمثل نصيب أحدهم
 فيربع جميع المال وله سبعة نصيب أحدهم الأسبع جميع المال فهذه من

الدوريات وأما التي في السؤال فليست منها ولو بسطت الكلام فيها واشباهها
لاحتل الكلام مجلدا والله تعالى أعلم (سئل) في قاصر له عم وله مال ولكنه
يخشى على المال منه ضياعا لخياسته وعدم عدالة فهل يجب على القاضي وصحاء
المسلمين نزع المال منه ووضعه تحت يد أمين (أجاب) ليس لجميع الأقارب غير
الأب والجد أن يمل مال القاصر قهرا وإنما أصل ولاية مال القاصر للأب فالجد
فالوصي فالقاضي فإني هذا صريح كلام المنهج وغيره من كتب الفقه ولا يجوز ولا
يصح من قاض أن ينصب قاصدا على مال قاصر فإن نصب أمينا ففسق وجب عزله
قال في المنهج وينعزل ولي من أب وجد ووصي وقاض وقية بفسق فإذا ثبت فسقه
وجب على القاضي نزع المال منه ودفعه لمن يتصرف فيه بالمصلحة والله أعلم
(سئل) في رجل جعل زوجته وصية على أولاده منها بعد موته ثم عن له الرجوع
عن ذلك وجعل ابنه البالغ الرشيد وصيا وأشهد على ذلك شهودا ثم مات فهل إذا
أقام الابن البينة الشرعية وشهدت له بالوصية وبالرجوع عن وصاية الأم بعد
الدعوى الصحيحة تقبل بينته على الأم من أمور الوصاية خصوصا مع عدم رشدها
وإذا تصرفت في أمور الوصاية مدة والابن مشاهد لتصرفها ساكتا عن الدعوى
لعذر شرعي مانع له عن المعارضة يكون قادما في سماع دعواه وبينته أم كيف الحال
(أجاب) نص أئمتنا قاطبة على أن الإيصاء جائز من الطرفين من طرف الوصي فله
الرجوع عن الإيصاء ومن طرف الوصي فله ردها متى شاء إلا أن يخشى ضياع
المال والاطفال أو تعين بأن لم يكن أحد يصلح للإيصاء غيره فإذا ثبت بالبينة
العادلة رجوع الوصي عن الأم ونصب الابن وصيا بطلت وصايتها على أنها من
أهلها غير صحيحة لأن شرط الوصي العدالة الظاهرة والباطنة على المعتمد ولا يمنع
سكوت الابن على التصرف من ثبوت حق الوصاية له ولا سيما مع ظهور خلل يوقظه
على القبول ولا سيما مع وجود العذر المانع له من الدعوى ولا سيما ما علمت من
بطلان الإيصاء لها من أصله لعدم رشدها والله أعلم (سئل) في رجل مات
فاستقرض أهله من رجل مبلغا معلوما مؤن التجهيز ولوازمه واسقاط صلاة عنه
أوصى به فاقترضهم وقد خلف مالا كثيرا فهل يلزم أهله أن يدفعوا ما استقرضوه
ويحرم عليهم تأخيرهم وهل هو دين على الميت تحبس روح الميت عليه حتى يقضى
(أجاب) لا ريب أن المقرض يلزمه وفاء ما اقترضه لأنه لم يمته ووثقة التجهيز
لازمة للميت على الورثة تؤخذ منهم قهرا وتقدم على الدين المطلق لأنها ألزم وحيث
أوصى بإسقاط الصلاة جرت مجرى الوصية وعبارة ابن حجر في الصلاة قول أنها

مطلب في قاصر له عم وله
مال يخشى عليه الضياع منه
الح

مطلب في رجل جعل
زوجه وصية على أولاده
منها ثم رجع الح

مطلب في رجل مات
فاستقرض أهله مبلغا
لتجهيزه من رجل الح

مطلب في رجل دفع لآخر
أمانة وقال أربطها تحت
أبطك فنقلها إلى عدل
وأدعى ضياعها الخ

مطلب في امرأة اسمها
غزيرة تدعى أنها دفعت
أمانة لعلي وهو تنكر الخ

مطلب في بنت قاصرة مات
زوجها بمكة المشرفة ولها
صداق عليه جملها بعض
الناس الخ

مطلب في رجل دفع لآخر
صوفاً لينسجه له فأرسل
أخاه وقال ادفعه له فامتنع
ثم ضاع الخ

مطلب في رجل أودع مع
آخر حجارة ومعه حجارة
أخرى فرفضت بجملة فحملها
على الحجارة الوديعية

مطلب امرأة دفعت أربع
سخول لصبي لقطعها
وأخذت منه نظيرها الخ

تفعل عنه أرمي بها أم لا حكاه العبادي عن الشافعي وغيره عن إسحاق وعطاء وغير
فيه لكنه معاول بل نقل ابن برهان عن القديم أنه يلزم الولي إذا خلف تركة أن
يصل عنه كالصوم ووجه عليه كثير من أصحابنا أنه يطعم عن كل صلاة مداً واختار
جميع من عقق المتأخرين الأول وفعل به السبكي عن بعض أقاربه افتى فيلزم أهل
الميت دفع ما اقترضوه ويحرم عليهم تأخيرها فإن ماتوا وعليهم حبست أرواحهم
وأمانت الميت فتحبس عن مقامها بينه الذي لزم ذمته لا عن هذا والله أعلم

(كتاب الوديعة)

(سئل) في رجل دفع لآخر أمانة وقال أربطها تحت أبطك ثم انه خرجت
عليه قطاع الطريق فنقلها إلى عدل وأدعى أنها ضاعت فهل يكون ضامناً
(أجاب) قال في المنهج وقد تضمن بعوارض كأن يتقاهما من محلة أو دار لاخرى
دونها حرزاً انتهى فملوم أن العدل دون تحت الأبط في الحرز فيكون الوديعة ضامناً
للوديعة لأنه عرضها للضياع والله أعلم (سئل) في امرأة اسمها غزيرة تدعى أنها
دفعت أمانة لعلي وهو تنكر وصاحبة الأمانة تعاليمها من أبي عليه فهل يطالب بها
(أجاب) لا طلب لصاحب الأمانة على أبي عليه إذا لم يتسلم منها شيئاً وانما الطلب
على ابنته حتى تبين وجهها شرعياً تسلم منه والله أعلم (سئل) في بنت قاصرة مات
زوجها بمكة المشرفة وجملها بعض الناس إلى بيت المقدس ولها على زوجها الميت مهر
يريد الماتة تكلم على تركته جعل جملها بديل صداقها فهل له ذلك أولاً (أجاب) ليس
لأمته حكم معارضة الزوجة فيما لها من المهر وغيره إذا لا أجره عليهم إلا للزوج ولا غيره
لعدم وقوع صحة عقد الأجارة معها الآن الشارع ألغى عبارتها والحاصل لها متبرع
والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر صوفاً لينسجه له فأرسل أخاه وقال له ادفع
ذلك له فامتنع ثم ضاع فهل يكون ضامناً له (أجاب) نعم يكون ضامناً لذلك لما صرح به
في الروض في باب الوديعة فقال وإن قال أعط وكيلي وتمكن من أعصائه له ضمن
بالتأخير ولو لم يطالبه الوكيل بها والله أعلم (سئل) في رجل أودع مع آخر حجارة
ومعه أخرى فعبت بجملة فحملها على الحجارة الوديعة فوق جملها فماتت بزيادة الحمل
فهل يكون ضامناً لها (أجاب) نعم يضمن الوديعة المحمل للصحارة لا من تعديه
بذلك ولزيادة الحمل عليها فوق طاقتها والله أعلم (سئل) في امرأة كاملة دفعت
أربعة سخول لصبي لقطعها معه وأخذت منه أربعة سخول غيرها لذلك فأكل
الدثب الأربعة التي مع الصبي فهل يكون ضامناً لها والحال أنها أخذت الأربعة
بدل الذي أكله الدثب فهل يجب عليها رد ما لوليه (أجاب) ما تلفت تحت يد الصبي

لا يكون ضامنا له هو ولا وليه وما تلف تحت يد المرأة تكون ضامنة له لانها كاملة
 اخذت من غير كامل ولا ضمان على الصبي لانها مضبوطة لها قال في المنهج وشرحه
 قالوا ودعه نحو صبي كخنونا ومحبور سغه ضمن ما اخذته منه لانه وضع يده عليه بغير
 اذن معتبر ولا يزول الضمان الا بالرد الى ولي امره وفي عكسه بان اودع شخص نحو
 صبي انما يضمن باقلا فله فلا يضمنه بتلف عنده اذ لا يلزمه الحفظ فيجب على المرأة رد
 السخول الى ولي الصبي والله اعلم (سئل) في رجل له عند آخر دراهم فطالبه بها
 فقال له خذ هذه السكين وبها واحسب غنما من دراهمك فقال صاحب الدراهم
 لا آخذها فاني اخاف أن تضيع فقال صاحبها ان راحت فليس عليك شيء فاخذها
 فسرقت منه فطالبه بها فهل تلزمه والحالة هذه (اجاب) حيث كان سبب الضياع
 خفيا كالسرقة فيحلف له الا اخذ السكين عينا انما سرقت ويرأى منها لانه أمين والله
 اعلم (سئل) في امرأة وضعت عند اختها غلبة لا تعلم ما في داخلها والا ان اختها
 تدعى أن داخلها دراهم فما الواجب على الاخت المودعة (اجاب) ليس للاخت
 المودعة على اختها المودعة الا اليمين فتخاف لها ما وجدت فيمسا دراهم والله اعلم
 (سئل) في رجل دفع لآخر ثوبين ليحرق عليهم ما له فذعت حاجة لسفر الحراث
 ودفعها لاخته ليحرق عليهم ما مكانه فأخذت أحدهما بدابة فهل يكون الحراث
 ضامنا له أم لا (اجاب) حيث كان المسالك غائبا وصحان الاخ أمين فلا ضمان
 على الحراث ولا على أخيه على أن له استنابة مثل أخيه في ذلك كما صرحوا به في باب
 الوديعة المحق بها نظائرهما والله اعلم (سئل) عن رجل اودع عند آخر فرسا
 وأذن له بالتصرف فيها ببيع وغيره فحصل لها مرض يخاف عليها منه فشهد أهل
 الخبرة أنه اذا لم يمسكه يحصل لها ضرر بل ربما أدى ذلك لموتها فكواها فحصل لها
 الشفاء فهل اذا حصل بالسكى نقص يكون الوديعة ضامنا له (اجاب) نص أئمة على
 أن من الضمان ترك متلفاتها أي الوديعة بحيث فعل الرجل بها ما أخبر به هل
 الخبرة من السكى فلا ضمان عليه لانه فعل ما هو الواجب عليه شرعا فلو ترك السكى
 المذكور وماتت ضمنها والله اعلم (سئل) في رجل دفع له زوجته أمانة وامرأة
 أخرى دفع له أمانة أخرى ليشتري لها قفلة أرضا فاشترى لها الأرض فلقبها أعرابي
 فاخذته منه ثم انتزعه من الأعرابي ما كم فهو - لكون ضامنا لامرأتين ما دفعته له
 (اجاب) حيث لم يحصل من الرجل الامين تقصير وأخذ ذلك قهرا عليه فلا ضمان
 عليه لما لدم تقصيره والله اعلم (سئل) في رجل استودع لآخر حجارة بهد أن دفع له
 الاجرة والا أن يدعى صاحب الحجارة أنه قصير في حفظها فهل يلزم المستودع قيمة

مطلب رجل له عند آخر
 دراهم فطالبه بها فقال
 خذ هذه السكين وبها
 واحسبها من مالك

مطلب امرأة وضعت عند
 اختها غلبة لا تعلم ما فيها
 واحتما تدعى أن فيها
 دراهم الخ

مطلب رجل دفع لآخر
 ثوبين ليحرق عليهم ما
 فسافر وتركها عند
 أخيه

مطلب رجل اودع عند
 آخر فرسا وأذن له
 بالتصرف فيها فحصل
 لها مرض يخاف منه
 فكواها بالنار الخ

مطلب رجل دفع له
 زوجته أمانة وامرأة أخرى
 دفع له أمانة ليشتري
 لها أرضا فلقبها
 أعرابي فاخذته منه
 فما حكم

الجارية حيث قصر في حفظها (أجاب) حيارة ابن جبر ومثل ذلك مسألة الجماعى ان
 قصر في الحفظ كأن نام أو نكس أو غاب ولم يستغفلها غيره أى وهو مثله كما هو ظاهر
 وان فسدت الاجارة وكذا الدواب في الخان فلا يضمنها الخاني الا ان قبل الاستغفال
 أو الاجرة وليس من التفريط فيهما ما لو كان يلاحظه كالعادة فتغفله سارق
 أو خرجت الدابة في بعض غفلاته لانه لم يقصر في الحفظ المعتاد وظاهر انه يقبل قوله
 فيه بيمينه لان الاصل عدم التقصير والله أعلم (سئل) في قرية حصل في جانب منها
 نهب فجاء رجل الى آخر فقال له اذهب معى حتى أدفع لك حوائج زوجتى لئلا
 تنهب فقال له ما هي فقال له شطال وسوارتان وشبستان فجاء الى الدار فأخرج
 الرجل صرة فأعطاهما الى الآخر ولم يدري ما فيها غير ما ذكره فلما خرج من الدار دفع
 الصرة لاخته فسمعت صياحا فخافت أن يكون النهب في دارها فرمت الصرة
 على هريش ثم لما أمنت لم تر الصرة فجاء الرجل المودع وقال للمودع أنت مقصر
 في الوديعة وادعى أن في الصرة زيادة على ما ذكره ويدعى رجل آخر أن لزوجته
 أيضا في هذه الصرة حوائج فما الحكم في ذلك (أجاب) حيث كانت الاخت أمينة
 وكانت الوديعة تحت نظر المودع بأن كان مع أخته وهو يلاحظها ولم يعلم برمي أخته
 لها على العريش كانت الاخت هي الضامنة لها لانها هي المضبعة لها لان مثل هذه
 الوديعة لا توضع على العريش لانها انما توضع في مثل مخزن أو صندوق وان اختل
 شرط من الشروط الثلاثة كان الضمان عليه وقرار الضمان على من تلفت تحت يده
 وعلى كل يصدق الغارم من الاخت والاخ حيث لم يوجد بيان خلاف مجرد دعوى
 الزيادة ولا عبرة بدعوى الرجل الا آخر أن لزوجته في الصرة حوائج ان لم يصدق
 المودع وان صدقه بشيء عمل به والا حلف له على مدعاه هذا اذا لم تقم بينة والاعمل
 بها اه (سئل) في رجل دفع لآخر مقدار من الزيت ليوصله لفلان المعين ويأتى له
 منه بسند فادعى وصول الزيت وأنكره المرسل اليه فهل يصدق الوديع بيمينه وهل
 الافتاء بتصديقه خطأ (أجاب) لا يصدق الوديع بيمينه في الدفع الى المرسل اليه
 المعين والافتاء بتصديقه خطأ صريح خلاف نصوص المذهب منطوقا ومفهوما
 أما الاول فقال في الروض وشرحه فان أودعه أى الامين أياها بتعيين المالك له
 فبالعكس فيصدق اذ ادعى الرذالى المالك لاهى من أودعه وقال في العباب يلزم
 الوديع الاشهاد عند الدفع لو كيل المالك وكذا المأمور بالاداع عند اعطاء
 الوديع وأما الثاني فقول الفقهاء يصدق الوديع في دعوى الرذعى من انتمه
 فهو من لم يأمه لا يصدق كالوارث والوكيل والمعين هنا فان أقام الوديع

مطلب قسرية حصل
 في جانب منها نهب فجاء
 رجل الى آخر وقال له
 اذهب معى حتى أدفع
 لك حوائج زوجتى الخ

مطلب رجل دفع لآخر
 مقدار من الزيت ليوصله
 لفلان المعين ويأتى اليه
 بسند الخ

بينه أنه دفع الزيت الى المعين فذاك والاغرم مثله لانه مثلي ولا يكتفى منه باليمين
 والله أعلم (سئل) عن رجل أودع امرأة أمانة وطلبها منها فقالت انها مصونة
 في حرزها ثم صار للبلد خراب فطلبها منها فادعت أنها دفعتها الى أمه فانكرت الام
 أخذها ثم ادعت به مددة أنها نسيتها وضاعت فهل تكون ضامنة لها والحالة هذه
 (أجاب) نعم المرأة ضامنة للوديعة لا مودعها كونه طلبها ولم تدفعها له ومنها
 ادعاء دفعها لأمه وهي ليست وكيلة عنه وتبين كذبها ومنها ضياعها لها فانها
 تضمنها ولو كانت ناسية لها كما صرح بذلك في الروض والله أعلم (سئل) في خربة
 وقع بها خوف في إحدى قبيلتيها فحسبت امرأة من الخائفين ووضعت عند امرأة
 من الأمنيين دراهم لتأمن عليها فأمنت الخائفة وحصل للأمنة خوف فطلبت
 المرأة أمانتها فلم تدفعها لها ثم ادعت المرأة ضياعها ولم يعلم لبيتها نهب فهل تكون
 ضامنة لها (أجاب) متى طلب مالك الوديعة الوديعة وهو أهل وأخر الوديعة من غير
 عذر يكون ضامنا لها كما صرحوا به في المتن فالمرأة المؤخرة تدفع الوديعة لمالكها
 بلا عذر وضامنة لها وإن فرض أنها ضاعت لتقصيرها بالتأخير والله أعلم (سئل)
 في رجل من قرية معه عدو ولا وضعا على حمار من حمير أهل القرية ورجل آخر
 يدعى أنه وضع عدوله أيضا على هذا الحمار وساق الحمار ثم جاء مالكه وساق
 الحمار فضاغت عدول الثاني فهل يكون الواضع الاول ضامنا لها (أجاب)
 لا يخفى أن واضع العدول الثاني لم يستأمن عليها الواضع الاول حتى يكون وديعا
 ولا مالك الحمار بل هو غاصب له بوضعه من غير إذن فعلي فرض صدقه يكون هو
 المضيع لها وأما سوق الحمار فقد زالت يده عنه سواء مالكة له ومالكه غير أمين
 والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أودعت امرأة أخرى مبلغا من الدراهم
 ثم طلبته منها فامتنعت ثم ادعت ضياع المبلغ فهل تضمن المودعة حيث امتنعت
 من دفع الوديعة أم ودعة وإذا قلتم تضمن فهل القول قولها في مقدار الوديعة
 حيث لم يكن مع المودعة بينة شرعية بمقدارها (أجاب) حيث كانت بينة
 بمقدار الوديعة المطلوبة الواقع فيها الامتناع من المودعة عمل بها والا فالقول قول
 الغارمة بيمينها جريا على القاعدة أن القول قول الغارم بيمينه والله أعلم (سئل)
 في رجل شرى ثيابا في غنم ثم اقتسمها وأقال أحدهما الشريكه دع حصتي من الغنم
 عندك حتى أنظر لها راعيا فوافقه الآخر فجاء جماعة ونهبوا الغنم كلها وادعوا
 أن لهم حقا على الذي كانت عنده الغنم فذهب الآخر وقال أن لي فيها غنما وقالوا له
 خذ غنمك فأخذها وأخذ من جملتها غنما لشريكه فقال له شريكه هذه الغنم من

مطلب رجل أودع امرأة
 أمانة ثم صار للبلد خراب الخ

مطلب في خربة وقع بها
 خوف في إحدى قبيلتيها
 فجاءت امرأة من الخائفين الخ

مطلب رجل معه عدوله
 وضعها على حمار من حمير
 أهل قرية ورجل آخر يدعى
 أنه وضع عدوله أيضا الخ

مطلب امرأة أودعت امرأة
 أخرى دراهم ثم طلبتهم منها
 فامتنعت الخ

مطلب شرى ثيابا في غنم
 اقتسمها وأقال أحدها
 لشريكه دع حصتي الخ

عنها وأخذها منه والا كن يريد أن يرجع عليه فيها ويقول أنا الذي خلصتها
فهل له ذلك أولا (أجاب) حيث أخذ الشريك غنمه فليس للرجل رجوع
عليه بها إذا لحق له فيها وصاحب الغنم أحق فلا يصح لدعوى المدعي لأنه لم يدع
حقا والله أعلم (سئل) عن رجل ذمي أمين في مصبنة تدفع له الناس دراهم
يعمل لها صابونا فدفع له ذمي مثله مالا وعمل له صابونا وسلمه له ثم مات الرجل
الذي أخذ الصابون ومضى على ذلك نحو اثنا عشر سنة والا كن الورثة يدعون
عليه بذلك فما الحكم الشرعي (أجاب) صرح العلماء فاطبة أن كل أمين
ادعى الرق على من ائتمنه بصدق بيينه فيصدق الذي الأمين في دعوى الرق على
من ائتمنه لأن خلاصة الأمر أنه وكيل عنه وهو أمين فيصدق والله أعلم (سئل)
في رجل ذمي عنده فرس أخذها منه آخر فحصل له خوف فركبها تابهاله وخرجها
ياها فأخذها منه قهرا عليه الأعراب وهو يدعي أنها عنده أمانة وما لكها يقول
أنه أخذها في السوم فهل يكون ضامنا لها (أجاب) لا ريب أن الفرس
المدكورة مضمونة على الآخر سواء كانت أمانة لأنه لم يتصرف الأمين بما يؤدى
إلى تلفها أم كانت عنده للسوم لأن المأخوذه مضمون أيضا وإن لم يتعديه فكيف
وقد تعدى بركابها فعلى كل حال الآخر ضامن لها المركب لها لتعديه بركابه
الغير والراكب لأنه استولى عليها فيضمها ضمنان غصب والله أعلم (سئل)
في رجل أودع آخر عقالا فنقلها الوديع ثم ضاعت منه فهل يكون ضامنا لها
(أجاب) الواجب على الوديع أن يحفظ الوديع في حرزها فلما نقلها معه كان
ضامنا وان ضاعت بغير تقصير فعليه قيمتها ما لكها والله أعلم (سئل) عن رجل
له حانوت عهد يحفظ الدواب فجاءه رجل من غير حضوره فوضع دابته ثم ادعى أنها
ضاعت فهل يكون صاحب الحانوت ضامنا لها أولا (أجاب) حيث وضع الرجل
دابته ولم يستحفظه عليها ولا دفع له أجرة لا يكون ضامنا لها إذا ضاعت قال ابن حجر
ومثل ذلك الجماعي والدواب في الخان لا يضمنها الخاني إلا أن قبل الاستحفاظ
أو لا جرة وليس من التفريط فيها مالا وكان يلاحظه كالأداة فتغفله سارق
أو خرجت الدابة في بعض غفلاته لأنه لم يقصر في الحفظ المعتاد وظاهر أنه يقبل
قوله بيمينه لأن الأصل عدم التقصير والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر
أمانة من بيت المقدس ليأخذها إلى نابلس فأخذها وسافر بها إلى لا وتختلف عن
القافية بهامع رجل وعدل عن الطريق وادعى أنه قام عليه جيش وأخذها وعزاه
وعرى الرجل وسلم القفل جميعا فهل يكون ضامنا لها (أجاب) لا ريب أن هذا

مطلب ذمي في مصبنة تدفع
له الناس دراهم يعمل صابونا
فدفع ذمي آخر له مالا الخ

مطلب رجل عنده فرس
أخذها منه آخر فحصل
خوف فركبها تابهاله وخرجها
من بابا الخ

مطلب رجل أودع آخر عقالا
ونقلها الوديع ثم ضاعت
فما الحكم

مطلب رجل له حانوت عهد
يحفظ الدواب فجاءه رجل
من غير حضوره ووضع دابته
الخ

مطلب رجل دفع لآخر أمانة
من بيت المقدس ليأخذها
إلى نابلس فأخذها وسافر
بها إلى لا الخ

غير ومن وجوه أحدها السفر بها إلى الثاني أفرادها من القافلة الثالث
عدوله عن الطريق المعتاد الرابع تخلفه بها الخامس أن هذا السبب المدعى
ضياها به لم يعرف هو ولا عومه ومتى لم يعرف السبب ولا عومه فلا بد من إقامة
البينة على الضياع ثم يختلف على التلف لاحتمال سلامتها الماذكروه في أقسام
دعوى تلف الوديعة فهذه الأمور تقتضي ضمان الرجل للوديعة والله أعلم (سئل)
في رجل أودع آخر مبلغا معلوما ونهاه أن يدفعه لأمته فدفعه لأمته ووضعته عندها
على سطح دارها فسرق من السطح فهل يكون الرجل ضامنا لها أم لا (أجاب)
لا ريب أن الرجل الوديعة يضمن الدراهم لخالفته النهي على أنه وإن لم ينفه ليس له
أن يضعها عند غيره بلا موجب على أن السطح ليس هو حرز للدراهم بل هو ضياع
لها فهو مقرر على كل حال فجزاء تقصيره أن يغرم المبلغ المذكور والله أعلم
(سئل) في رجل أودع آخر حمارا ثم أنه دفع الوديعة الحمار إلى آخر فسافر به
إلى بلاد غرة وأخذ منه حاكمها فالحاكم الشرعي (أجاب) لا ريب
أن الوديعة الأقل متعدي دفعه للثاني والثاني متعدي بوجهين بوضع يده عليه بغير
حق ويتعديه بسفره به فله صاحبه أن يطالب الأقل لما علم والثاني لأنه تلف تحت
يده والله أعلم (سئل) في متكلم على أوقاف نصب جابيا يجبي له ما يتحصل من
ربيع الأوقاف ويدفعه إليه ثم مات المتكلم على الأوقاف المذكورة والآن الورثة
يدعون على الجابي بأنه لم يصل ربيع الأوقاف إلى المورث ويطالبونه بذلك وهو
يدعي الدفع إلى المورث فهل يصدق في دعواه الدفع إلى المورث بيمينه (أجاب)
لا ريب أن الجابي المذكور أمين وكل أمين ادعى الرد على من أثمته يصدق بيمينه
كما أفتى به ابن الصلاح بأن الجابي للوقف يصدق في دعواه الرد على الذي نصبه
للجباية وعبارة الروض يصدق الوديعة في دعواه بيمينه وإن وقع نزاعه مع وارث
المالك لأن المالك أثمته انتهى وقد استؤا بين الوديعة والوكيل والشريك
وعامل القراض والجابي في رد ما جباه على الذي استأجره للجباية فهذا يصدق
الأمين في دعوى الرد على من أثمته وإن وقع النزاع مع الوارث المذكور سواء قلنا
أن المذكور وكيل وهو ظاهر أو منصوب من المالك للتصرف لأنه ارتضاء وأثمته
ومثل ذلك عند السادة الحنفية وعبارة الشيخ حسن في بعض رسائله في الجواب
عن نظيره هذا السؤال فأجبت بأنه يتقبل قوله بيمينه لبراءة ذمته مما قبض لأمه
أمين يدعي إيصال الأمانة لمستحقها والسؤال معروض مع الوارث والله أعلم
(سئل) في قرية وقع فيها خوف من حاكم فخرج أهلها وتفرقوا في البلاد فجاء

مطلب رجل أودع آخر مبلغا
ونهاه عن دفعه لأمته الخ

مطلب رجل أودع آخر حمارا
والوديعة دفعه إلى غيره الخ

مطلب اتفاق الشافعية
والحنفية في متكلم على
أوقاف نصب جابيا يحصل له
ربيع الأوقاف الخ

مطلب قرية وقع بها خوف
من حاكم فتفرق أهلها
في البلاد فجاء رجل ووقع
عند آخر أمانة الخ

رجل منهم بأمانة ووضعها عند رجل في قرية أخرى وللواضع عبد توجه للحاكم
وأخبره بها فأرسل طلبها من الوديع فأنكر فقال العبد للحاكم ارسلي أنا أعرف
موضعها فأرسله مع جماعة ودلهم عليها فأخذوها فهل يكون الوديع ضامنا لها أم لا
(أجاب) حيث تسلمها جماعة الحاكم العام الولاية وأخذوا الوديعة بأنفسهم
من غير تسليم من الوديع للوديعة فلا ضمان فان سلمها الوديع بنفسه ولو باكره
الحاكم كان ضامنا لها كما صرح بذلك متن المنهاج وشرحه لابن حجر كغيرهما من
المتون والشروح والله أعلم (سئل) في رجل أودع آخر دراهم ومصاغوا الحال
أن الزن زمن خوف فأخذها ودفعها في بيته ثم انه أخذ ينقل أسبابه إلى بلد أخرى
خوفا من النيب وترك الوديعة في محلها وهو متمكن من أخذها وسافر إلى بلد أخرى
ولم يأخذها معه والحال أنه يمكن أن يأخذها من غير أن يظفر به العدو فهل تلزمه
(أجاب) عبارة ابن حجر مع متن المنهاج فان دفعها ولو في حرز وسافر ضمن لانه عرضها
لأضياع انتهى فافهم قوله ولو في حرز أنه لو دفعها في غير حرز كما في صورة السؤال انه
يضمن بالطريق الأولى لان وقوع الخوف في البلدي يصيرها غير حرز حتى لو أعلم بها
في هذه الحالة أمينا راقبها ضمن قال الخطيب وخرج بقولي حرز مثلها ما لم يكن كذلك
فانه يضمنها جزما وان أعلم بها غيره والله أعلم (سئل) في رجل يقال له داود دفع
لرجل سبعة من الذهب ليوصلها إلى خليل فادعى خليل انه لم يصله الا اثنان منها
وداود معترف بوصولها من يد مرسوله تماما وخليل ينكر ذلك فهل يطالب
الرجل بالخمس أو يرجع على داود (أجاب) حيث ان داود المرسل معترف
بان مرسوله أوصلها لخليل بلا ريب ليس لخليل طلب على الرجل وانما دعواه وطلبه
على داود لان الاصل بقاء حقه في ذمته وان فرض ان خليل لا يأخذ من الرجل
الخمس الباقية كما يزعم فيكون داود ظالما لخليل باعترافه وصول الخمسة من الرجل
وهو ينكر فيحتاج داود إلى اثباتها والا فيلزمه دفعها اه والله أعلم (سئل) في رجل
أودع عند آخر جارا أمانة قد دفع له علفه وما يحتاج اليه فاهمله وخرج من داره فجاء
رجل إلى الخارج فأخذه ويدعي أن له على مالكه خمسة قروش فسأل الوديع
المودع وطلب منه الجمار فتهمله به وبرده وبرد الاجرة التي مضت عند الاخذ فلم
يرد فهل يلزمه ما تعهد به من الجمار ومن الاجرة أم كيف الحال (أجاب) نعم
يلزم الضامن رد الجماران بقي وقيمه ان تلف وكذلك الاجرة حيث كانت معلومة لهما
لتعهده بذلك وفيه وجه آخر يلزمه الجمار والاجرة أيضا وذلك لانه صيره بعدم حفظ
الجمار وارساله إلى الخارج وأيضا لما لاك أن يطالب الا أخذ بذلك فهو مخير بين أن

مطلب رجل أودع آخر
دراهم وغيرها فأخذها
ودفعها في داره الخ

مطلب رجل دفع لآخر
سبعة من الذهب ليوصلها
إلى رجل آخر والرجل ينكر
الخ

مطلب رجل أودع آخر جارا
أمانة ودفع له علفه فاهمله
فضاع الخ

مطلب رجل أودع آخر
دراهم وغير ذلك فعدا
عدو على البلد من جيش

مطلب في رجل دفع لكارى
فردة قط ليوصلها لبيه من
نابلس الى القدس فضاغت

مطلب في امرأة عندها أمانة
لاخرى فحصل خوف في البلد
فتسارع الناس لاخذ
أمانتهم فجاء ولد صاحب
الامانة وطلبها من المرأة
فقالت أخذتها امك ثم
نهب بعد ذلك

ينغم الوديع أو ينغم الاخذ للجار واذا غرم الوديع رجوعه على الاخذ
للجار والله أعلم (سئل) في رجل أودع عند آخر دراهم وأمانة وغير ذلك
ثم بعد ذلك صار على البلد سره من عدو على أهلها ورجع على أهل البلد جيش
كبير فخاف من عنده الوديعة عليها فدفعها في موضع عريشه وسافر منها وتركها
ثم طلبت منه الوديعة فجاء في طلبها الى محل دفنها فيه فلم يجدها فهل تزمه الوديعة
لكونه عرضها للتلف وكان يمكنه أخذها لكونها دراهم خفيفة أو كيف الحال
(أجاب) حيث كان يمكن الوديع من أخذها وكان يأمن عليها من الجيش
ودفعها كان ضامنا لها لانه عرضها للضياع والابان تعيين الدفن طريقا لسلامتها
فلا يكون ضامنا لها والله أعلم (سئل) في رجل دفع لكارى فردة قطن ليوصلها
لابيه من نابلس الى بيت المقدس فأخذها ونام بها في شارع غير مأمن وادعى
أنها سرقت فهل يكون ضامنا لها (أجاب) حيث كان الشارع مخوفا ونام
الرجل عنها حتى سرقت يكون ضامنا لانه مضيع لها بتقصيره والله أعلم (سئل)
في امرأة عندها أمانة لاخرى فحصل على البلد خوف فتسارع الناس لاخذ أماناتهم
ولا امرأة أمانة جاء ولدها يطلبها بعد ذهاب الخوف فقالت المرأة دفعتها لامك ظنا أن
أمه أخذتها والحال أنهم تأخذها ثم نهب البيت ونهبت معه بل نهب البلد أيضا
فهل تصدق في دعوى نهبها (أجاب) لا شئ ان المرأة المودعة تصدق في دعوى
التلف فليس عليها الا يمين فقط أنها تلفت لما علم والله أعلم

(كتاب قسم النى والغنية)

(سئل) ما حد النى وما حد الغنية وكيف يقسمان (أجاب) اعلم أن النى
من فاء اذا رجع ثم استعمل في المال الراجع اليها من الكفار والغنية فعمله
يعنى مفعولة من الغنم بمعنى الربح والمشهور تغايرهما وقيل كل منهما يطلق على
الاخذ اذا فرد فان جمع بينهما افترا كما لفقير والمسكين وقيل النى يطلق على
الغنية دون العكس فاعلم ان كلاما من النى والغنية ما يحصل من الكفار ولكن
الغنية تختص بالحربي وبأنها تحصل بايجاف الخيل والركاب أى اسراع الخيل
والركاب فيدخل فيها ما حصل بسرقة من دراهم أو التقات وكذا ما انهمز مواضعه
عند التقاء الصفيين ولو قبل شهر السلاح أو اهداه الكافر لينا والحرب قائمة بخلاف
المتروك بسبب حصولنا في دارهم وضرب عسكرنا فيهم فيقدم منها أى الغنية
السلب لمن ركب غروا منا بازالة منعة حربي في الحرب وهو ما معه من ثياب كخف
وطيلسان وران وهو خف بلا قدم ومن سوار وطوق ومنطقة وخاتم ومنطقة

في حبيبة تقاد معه ولو بين يديه وآلة حرب كدرع ومرتكوب وآلة لا حقيبة
مشدودة على الفرس ثم تخرج منه المؤن والباقي يخمس بخمس منه خمس يضم
لخمس التي ومصرها واحد والاربعة انخاس الباقية عقارها ومنقولها للغانين
وهم من حضر القتال ولو في اثنتائه أو كان من لا يسهم له بنيتة أي القتال وان لم يقاتل
أو حضر لبنية وقاتل كاجير لحفظ أمتعة وقاجر ومحترف والتي لا يختص بالحربي
وان اختص بالكافر ما حصل من كافر بلا ايجاف كجزية وعشر تجارة وما جلاوا
عنه وتركه مرتدوكافره معصوم لا وارث له فيخمس من فخمس منه مع خمس الغنيمة
لخمس أحد المصالحنا دون مصالحهم كثفور وقضاة وعلماء بعلمهم تتعلق بمصالحنا
كتفسير وقراءة وفقه يقدم وجوب بالاهم فالاهم وهذا بنظر الامام والثاني لبني
هاشم وبني المطلب ولو أغنياء ويفضل الذكر كالارث والثالث ليتامى الفقراء وهو
صغير لا أب له والرابع للمساكين الصادقين بالفقراء والخامس لابن السبيل
أي الطريق الفقير مناذ كورا كانوا أو أئنا أو يعي الامام أو نائبه الاصناف الاربعة
الاخيرة بالاعطاء للضرورة وجوب بالانخاس الاربعة للمرزقة وهم المرصدون
للجهاد ويتعين الامام لهم لعمل الاولين به والله أعلم

﴿كتاب قسم الزكاة﴾

(سئل) عن رجل فقير مقل من أهل قرية عليهم زكاة فطر وغيرها فهل يجوز
الدفع له واذا امتنعوا من الدفع يأثمون بذلك (أجاب) نعم يجوز بل يجب على
أهل القرية ان يدفعوا جميع زكاة مالهم وفطرتهم لفقراء بلدهم قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم لان المقصد المساواة
ولان فقراء البلد أشد تطلعا لما بأيدي أغنياء بلدهم فيجب عليهم أن يواسوهم بمالهم
ولهذا قالوا لا يجوز نقل الزكاة من بلد لاخرى الا اذا لم يوجد بها فقراء أو وجد وفضل
عنهم شيء والفقير هنا الشامل للمساكين هو من لا دخل له يكفيه العمر الغالب
فتدفع له زكاة الفطر والمال من الابل والبقر والغنم والزرع والثمار والنقد والذهب
والفضة فان امتنعوا حرم عليهم ووجب على السلطان قتلهم وأخذها
منهم قهرا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يصلي بأهل قرية وهو غني له مال
يدفعون له زكاة فطرتهم وغيرها مع وجود فقرائهم غيره فهل تسقط عنهم الفطرة
والزكاة وهل يجوز له أخذها (أجاب) اعلم وفوق الله تعالى ان هذا السؤال
نولى الله جل جلاله جوابه فقال جل من قائل انما الصدقات للفقراء والمساكين
والعمالين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل

مطالب في رجل فقير من أهل
قرية هل يجوز دفع ذكاته
له أولا الخ

مطالب في رجل غني يصلي
بأهل بلد وهم يدفعون له
زكاة فطرتهم له وموجود
فقير بهما ما ليحكم

فهؤلاء هم أهل الزكاة الذين تدفع لهم ولا يجوز دفعها لأقل من ثلاثة من كل صنف من هؤلاء ولا يجوز نقلها مع وجود الفقراء في المحل فهذا الرجل لا يأخذ للزكاة وهو غني لا يجوز له أخذها وهو آثم بأخذها ولا يسقط الواجب عن أهل القرية من الفطرة والزكاة بالدفع له ولا مثاله بل عليهم الدفع لفقراء ومساكين بلدهم ولغيرهم مما ذكر في الآية أن وجد لقوله صلى الله عليه وسلم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم فإن فضل عنهم شيء بعد أغنيائهم أو لم يوجد وأصرف لأقرب بلد عليهم والله أعلم

(كتاب النكاح)

(سئل) في امرأة في العدة تكلم رجل مع أبيها في زواجها ودفع حصته من الدراهم تسمى مسكة فهل ما وقع يكون نكاحا (أجاب) ما ذكر ليس نكاحا حتى لو وقع عقد في العدة فهو باطل لأن شرط النكاح الخلوع عن عدة والتصريح بالخطبة للمعتدة حرام ويجوز التعريض لها فيها والتصريح ما يقطع يد الرغبة في النكاح والتعريض بخلافه والله أعلم (سئل) عن قاصرة عقد عليها أخوها القاصر فهل العقد صحيح وإذا قلتم لا فهل يفرق بينهما ولا تحل له إلا بعقد جديد (أجاب) نعم العقد الواقع من الأخ القاصر على أخته القاصرة باطل من وجهين أحدهما كونه قاصرا والثاني كون أخته كذلك فيجب أن يفرق بينهما ولا تحل له إلا بعقد جديد بعد انقضاء عدتها لأن وطئها إن كان فهو شبهة يجب لها به المهر والله أعلم (سئل) في امرأة لها عصبية يريدون زواجها قهرا أو يأخذون مهرها قهرا ومات أبوها عنها وعن العصبية المذكورين فما الحكم في ذلك (أجاب) ليس للعاصب غير الأب والجد وزواج موليته قهرا بل لا تزوج إلا بصريح الأذن وإذا زوجت بالأذن فلها جميع المهر لا يجوز لمن يؤمن بالله واليوم الآخر أن يعارضها فيه بوجه وأما الميراث من أبيها فلها منه النصف والنصف الباقي لأقرب العصبية من أبيها والله أعلم (سئل) عن رجل تزوج ابنته لا آخر بأربع مائة وستين قرشا فزوج الآخر ابنته له بأربع مائة ثم ماتت الأخيرة عن زوجها وأمه وأبيها قبل الدخول ولم يقبض من المهر شيء فما الحكم (أجاب) للزوجة الحية مهرها وهو الأربع مائة والستون وأما الزوجة الميتة فمهرها تركه للزوج منه النصف يسقط عنه وهو مائتان وللأم ثلث الباقي وهو سبعة وستون والابن والاب الباقي وهو مائة وثلاث وثلاثون وثلث والله أعلم (سئل) في رجل تزوج من آخر بنته القاصرة ثم جاء له أبوها وقال إن عقدك هذا غير صحيح لكوني زوجتها من غيرك قبلت

مطلب في امرأة في العدة
تكلم رجل مع أبيها ودفع
قدر من الدراهم تسمى
مسكة فما الحكم

مطلب في قاصرة عقد عليها
أخوها القاصر فهل العقد
صحيح أولا

مطلب في امرأة لها عصبية
يريدون زواجها قهرا
ويأخذون مهرها فما الحكم

مطلب في رجل تزوج ابنته
لا آخر بمهر معين والآخر
زوج ابنته لذات الرجل بقدر
مهر وماتت فما الحكم

مطلب في رجل تزوج من
آخر بنته القاصرة ثم جاء
أبوها وقال له إن عقدك هذا غير
صحيح لكوني زوجتها من
غيرك قبلت الخ

فقال الزوج اعقد لي عليها ثانيا فامتنع وكان قد أخذ منه من المهر حصة فقال الزوج
ادفع ما أخذته مني فقال حتى أزوجه بنتي ادفع لك ثم ماتت الزوجة وكان قال له
أبوها أزوجه لك أختها وافق معه على ذلك ثم زوجها لأجنبي فذا يجب عليه
(أجاب) هذا الأب المزوج لابنته ثانيا يذيق يجب أن يعزز التعزيز اللائق به
إذا لا زوجين في الإسلام ويجب عليه أن يدفع ما أخذ من المهر للزوج لعدم
صحة عقده لا قراره بذلك ومن قدر على الانشاء قدر على الإقرار والأب قادر على
إنشاء النكاح فيقدر على الإقرار والله تعالى أعلم (سئل) عن رجل له زوجة
دخل بها وبقي عليه من مهرها أحد عشر قرشا وأخذ أبوها من أم الزوج أربعة
قروش وخمسين قهرا ويريد أبوها أن يفسخ نكاحها فما الحكم الشرعي في ذلك
(أجاب) يجب على أبي الزوجة ردّها ونزولها ولا يجوز له حبسها لانه دخل بها ولا
يجوز له فسخ نكاحها بلا موجب ويجب على الزوج دفع الأحدى عشر قرشا لها
ويجب على أبي الزوجة ردّها الأربعة قروش لأن الزوج وكذلك الخمسين ومن
خالف ذلك عزّره ما حكم الشرع ويثاب على ذلك فإن لم يوجد ما حكم الشرع
وجب على كل من له قدرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (سئل) عن رجل
زوج ابنته القاصرة بشهود شرعية ثم زوجها ثانيا فهل هي للزوج الأول أو الثاني
(أجاب) هي للزوج الأول حيث كان زواج الأب مستوفيا لشروط الإيجاب ولا يجوز
للثاني الدخول بها فإن دخل بها فهو زان يجب عليه ما على الزاني محصنا كان
أو غيره وعلى الأب التعزيز اللائق بحاله حتى يرتدع عن هذا الفعل القبيح المنوع
في شرع الإسلام بل وعند اليهود والنصارى وما سمعنا أن امرأة تزوج لرجلين
والله أعلم (سئل) في عم زوج بنت أخيه القاصرة ومات قبل الدخول بها
وهي قاصرة فهل هذا العقد صحيح يتقرر به المهر وإذا قلتم لا فهل يجوز للزوج أن يتزوج
بأُمها (أجاب) ليس الممّجّرا حتى يصح زواجه لبنت أخيه فلا يصح عقده عليها
قاصرة فلا يتقرر به المهر وليس على الزوج منه شيء بالموت وله زواج أمها قال في شرح
المنهج وأعلم أنه يعتبر في زوجتي الابن والأب وفي أم الزوجة عند عدم الدخول
بهن أن يكون العقد صحيحا والله أعلم (سئل) عن رجل تزوج بنتا قاصرة من
أبيه بمهر زائد على مهر المثل وليس له قدرة على حال الصداق ومعه دين شرعية أنه
تزوجها وبه جنون حال العقد وعرف منه ذلك فهل هذا النكاح صحيح أولا
(أجاب) حيث كان الأمر كما ذكر فلا يصح هذا النكاح لأمريّن الأول الجنون
لأن شرط عاقد النكاح الرشد والثاني عدم قدرته على حال الصداق التي هي شرط

مطلب رجل له زوجة دخل
بها وبقي عليه من مهرها الخ

مطلب رجل زوج ابنته
القاصرة لرجل بشهود ثم
زوجها لآخر

مطلب عم زوج بنت أخيه
القاصرة ومات قبل الدخول

مطلب رجل تزوج بنتا قاصرة
من أبيها بزيادة على مهر المثل

مطلب امرأة عقد عليها
على ظن موت زوجها ثم
تبينت حياته الخ

مطلب ما حكم الرشوة
التي تسمى برطيل

مطلب الزوجة اذا ماتت
قبل الدخول بها هل يتقرر
المهر كاملا على الزوج الخ

مطلب رجل زوج لابنه
القاصر بنتا ثم مات أبوه
فوكّل القاصر رجلين
في الطلاق فما الحكم

مطلب القاصر اذا تزوجها
أبوها بالا جبار لغير قادر
على الصداق حال العقد
فالعقد غير صحيح

مطلب البنت القاصر اذا
طبقت قبل الدخول
وتزوجها رجل ودخل بها
يلزمه المهر الخ

مطلب رجل قبل ولده
البالغ النكاح من غير
إذنه فانه نكاح باطل الخ

مطلب يجب التفريق
في المضاجع بين الاولاد
الذكور والاناث الخ

في صحته والله أعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة من وليها ثم تبين حياة زوجها
ثم مات فهل اذا عقد عليها ثانياً تحلل له أولاً (أجاب) نعم اذا عقد عليها بعد
انقضاء عدة الوفاة لما بوضع الحمل المنسوب لزوج أو بأربعة أشهر وعشراً عقداً ثانياً
حلّ له بخلاف الاول فانه لا عبرة به والله أعلم (سئل) في الرشوة المسماة
عند العامة بالبرطيل وهي اذا تزوج الانسان ابنته أو قريبته لشخص يتنع من
تزوجها حتى يدفع له شيء من الدراهم فهل يجوز له ذلك واذا أخذها كان حلالاً
وهل اذا كفلها بشخص تلزم الكفالة ويجب على الكفيل دفعها (أجاب) هذا
البرطيل باطل باجماع المسلمين لا يجوز العمل به بل يفسق الولي اذا امتنع من
الزواج لا حل أخذ الجعل لان ذلك من أكل أموال الناس بالباطل فيجب على ولاية
الامور أيدهم الله تعالى المنع من ذلك بل وعلى غيرهم الامر بالمعروف والنهي عن
المنكر والله أعلم (سئل) في رجل تزوج بنتاً ولم يدخل بها ثم ماتت قبل
الدخول بها ولها مهر قبض أبوها منه مائة وخمسين وبقي في ذمة الزوج مائتان
وعشرة فما الحكم الشرعي (أجاب) بتقرر المهر بالموت فيكون شركة للزوج
منه النصف والباقي لوارثها غير الزوج والله أعلم (سئل) في رجل زوج
لابنه القاصر بنتاً ثم مات أبوه فوكّل القاصر رجلين في الطلاق فهل يقع عليه
طلاق أولاً (أجاب) طلاق القاصر لا يقع باتفاق أهل المذهب وكذلك وكالته
لا تصح فلا يصح الطلاق المرتب عليها والله أعلم (سئل) عن رجل تزوج بنتاً
بكرًا قاصرة من أبيها بالا جبار غير قادر على حال الصداق ولم يدخل بها وماتت فهل
يتقرر المهر واذا دفع شيئاً هل له الرجوع به (أجاب) شرط صحة نكاح البكر
بالاجبار ان يكون الزوج موسراً بحال الصداق ولا عداوة بين الزوجة والزوج
مطلقاً ولا بينها وبين الأب ظاهرة وأن يكون الزوج كفواً فاذا عدم شرط من هذا
فالنكاح باطل لا يتقرر به المهر ويرجع الزوج بما دفعه لعدم صحة العقد والله
أعلم (سئل) عن عقد صدر على قاصرة من أبيها ثم طلقها بعد الدخول ثم تزوجها
رجل آخر بمهر معلوم ودخل بها فهل يلزم الزوج الثاني جميع المهر المسمى (أجاب)
حيث دخل بها الزوج الثاني أو حصل موت لاحدهما تقرر المهر جميعه فيجب دفعه
لمستحقه والله أعلم (سئل) عن رجل قبل ولده الكامل نكاحاً من غير وكالة
ثم ماتت الزوجة وقد دفع لها من المهر خمسة فهل له الرجوع به أولاً (أجاب)
حيث لم يأذن الولد البالغ العاقل لابيّه في عقد النكاح فانه نكاح باطل لا يكون الاب
فضولياً وعقده باطل والله أعلم (سئل) هل يجب التفريق في المضاجع بين

الاولاد الذكور والانات وهل يجوز ان يام اثنتان عاريان في فراش (اجاب) قال
 في العباب يحرم تضاجع رجلين أو امرأتين عاريين في ثوب واحد وان كان كل واحد
 في مكان من الفراش ويجب التفريق بين ولد عمره عشر سنين وبين أبيه وأخوته
 في المضاجع انتهى فأولى اذا كانا اجنبيين والله أعلم (سئل) هل تسنن المصافحة
 عند التلاقي وهل تسنن عند الخروج من الصلاة (اجاب) يسنن تصافح المتلاقيين
 رجلين أو امرأتين الا من به نحو جذام فتكره كعانة أجنبي وتقبيله فان قدم من
 سفر نديا كتقبيل طفل شفقة ولو أجنبي أو أماً عند الخروج من الصلاة فلا تسنن
 بل هو بدعة وقد يقال ان لم يكن لاقاءه الا بعد السلام منها واصفح من حيث
 الملاقاة فتسنن والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بنته القاصرة
 لا آخر غير موسر بحال صداقها فهل هذا الزواج صحيح واذا قلتم بعدم الصحة فهل
 للرجل أن يتزوج بأمرها بعد موت أبيها (اجاب) حيث لم يكن للزوج مال ولا
 عقار ولا حيوان يحصل منه المهر فالعقد باطل لان شرط يسار الزوج شرط للصحة
 هكذا صرح به الاصحاب لان تصرف الأب الولي المحبر تصرفاً بالمصلحة ولا مصلحة
 للقاصرة في زواجها الرجل معسر بصداقها الحال لها وقال في المنهج واعلم أنه يعتبر
 في زوجتي الابن والأب وفي أم الزوجة عند عدم الدخول بهن أن يكون العقد
 صحيحاً انتهى فان لم يكن الزوج دخل بالبنت ومات زوج أمها وانقضت عدتها جاز له
 نكاح أمها على ما ذكرنا من وينبغي البحث عن بقية المعبرات والله أعلم (سئل)
 في رجل بشر بنت فقال له آخر زوجنيها الابن فقال زوجتك اياها لولدك فقال
 قبلت نكاحها له بغير معلوم لثله أو لا آن البنت قابلة للزواج فهل يجب على أبيها
 تسليمها للزوجها اذا دفع مهرها (اجاب) حيث سلم المهر وكانت الزوجة مطيعة
 للوطء وطلبها الزوج وجب عليها وعلى أبيها التسليم والله أعلم (سئل) في رجل
 خطب من آخر بنته فقال لا أزوجهامنك الا أن تزوجني بنتك وبنت نريك لولدي
 فرضي معه على ذلك فترزوج بنته بمائتين وعشرين قرشاً عدداً بمهرها ووزوج
 الا آخر بنته القاصرة وبنت نريك باذن والدها ورضاها ومهر كل واحدة مائة وعشرين
 وعقدوا بذلك عقوداً على يد بينة والا آن يقول لا أزوج بنتي منك الا بثلاث مائة
 فهل له ذلك (اجاب) حيث كانت المائة والعشرة المسماة في العقد هي
 مهر مثل البنت كاختها وبنت عمها أو كانت أكثر فليس لها ولا لوليها طلب زيادة
 عليها ان طابها الا يجاباً لها وان كانت دون مهر المثل وجب لها مهر مثلها كما كنا
 ما كان والله أعلم (سئل) في رجل طلب منه زواج بنت ابنه فوعدهم بذلك ثم مات

مطلب تسنن المصافحة
 عند التلاقي الخ

مطلب الزوج اذا كان
 غير موسر حال العقد فالعقد
 باطل الخ

مطلب اذا بشر بنت
 وقال له آخر زوجنيها الابن
 فقال زوجته اياها الخ

مطلب رجل خطب بنت
 رجل فقال لا أزوجهامنك
 الا أن تزوجني بنتك الخ

مطلب رجل طلب منه
 زواج بنت ابنه الخ

وهي قاصر فزوجها ابن عم لها مع وجود أخ لها بالغ فالحكم في ذلك (أجاب)
 حيث لم يقع من العقد نكاح صحيح فلا عبرة بالعقد المذكور وأما الواقع من
 ابن العم فغير صحيح لأن غير الأب والعقد لا يزوج القاصر والله أعلم (سئل)
 في ولد فقير وعبه والده ثمن ما يملكه قبل العقد وعقد له على بنت قاصر بالاجبار
 فهل يصح العقد ويتقرر المهر اذا ماتت قبل الدخول (أجاب) حيث كان
 ما يملكه الأب معلوما لابن وقبضه من أبيه بالقبض الشرعي وكان الثمن واقفا
 بالمهر صح النكاح وتقرر المهر وان اختلف شرط من الشروط الثلاث لم يصح العقد
 لأن شرط صحة الزواج بالاجبار ان يكون الزوج موسرا بحال الصداق والله أعلم
 (سئل) في رجل مات عن زوجته قبل الدخول بها فهل يستقر المهر عليه
 (أجاب) حيث صح النكاح بأن وجدت فيه الشروط المعتبرة شرعا ومات الزوج
 تقرر عليه المهر فيؤخذ من تركته ان وجدت وان بقي بعد المهر شيء ورثت
 منه الزوجة معلومها الشرعي وهو الربع ان لم يكن له ولد والا فالثلث والله أعلم
 (سئل) في رجل مات زوجته فقال لاني بنت أريد ابتك فقال له أبوها جاءت
 لك ودفع له من المهر خمسة وعشرين زلطة فهل ماذكر زواج صحيح أولا (أجاب)
 ماذكر ليس عقد نكاح وان حضره شهود عدد لان النكاح لا ينعقد الا بلفظ
 النكاح أو الزواج وما ذكر لا ينعقد به النكاح والله أعلم (سئل) في امرأة
 وكلت رجلا في زواجهما من غير كفؤ مع وجود العصبية لها فهل هذا الزواج صحيح
 (أجاب) هذا الزواج باطل من وجهين أحدهما كون المزوج غير العصبية
 مع وجودهم والثاني كون الزوج غير كفؤ لان الزوجة وان رضيت فلا بد من رضا
 العصبية لانهم يعيرون بذلك والله أعلم (سئل) فيما يفعل في مدينة السيد
 اخليل عليه وعلى أولاده صلوات الملك اخليل من موسم يسمى عندهم بالنيس
 الذي زينهم لهم الاعمى ابليس وما يشتمل عليه من اختلاط النساء بالرجال وتزويق
 البنات الابكار وخروجهن سافرات الوجوه براهن لرجال الاجانب ويشتمل على
 مفاسد غير ذلك ما ذابت رتب على من يفعل ذلك أو يرضى بما هنالك وهل يجب على
 ولاية الامور ضاعف الله لهم الاجور وعلى كل من قدر على إزالة هذا المنكر
 وابطاله ويثاب على ذلك اثواب الجزيل (أجاب) قال في المهج وشرحه لشيخ
 الاسلام وحرم نظره فحمل كبير كجبوب وخصى ولومراها قاشينا وان أبين كسعر
 من امرأة كبيرة أجنبية ولو أمة وامر العتنة لان المظرم مظنة العتنة ومحرك للشهوة
 فاللائق بحساسن الشرع سد الباب والاعراض عن تفاصيل الاحوال كخلوة بها

مطلب ولد فقير وعبه
 والده ثمن ما يملك قبل
 العقد وعقد له على بنت
 قاصر الخ

مطلب رجل مات عن
 زوجته قبل الدخول فهل
 يستقر عليه المهر الخ

مطلب رجل قال لاني
 بنت أريد ابتك فقال
 أبوها جاءت لك الخ

مطلب امرأة وكلت غير
 عصبته في زواجهما فهل
 يصح العقد أولا الخ

مطلب ما يفعل بمدينة
 سيدنا اخليل من موسم
 النيس الخ

ومعنى حرمة في المراهق انه يحرم على وايه تمكينه منه كما يحرم عليها ان تنكشف له
 لظهوره على العورات ولهذا هدرت عين ناظر ممنوع من النظر ولو امرأة أو مراهقا
 عمدا اليه ماله كونه مجردا عما يستر عورته أو الى حرمة وان كانت مستورة
 في داره ولو مكثرا أو مستعارة من نحو ثقب مما لا يعد فيه الرائي مقصرا
 كسطح ومنارة بخفيف كحصاة وليس لناظر ثم محرم غير مجردة أو حليلة أو متاع
 فاعماه أو أصاب قرب عينه فبحرجه فبات فيهدرو ولو لم يندره قبل رميه لخبر الصحابين
 لو اطلع أحد في بيتك ولم تأذن له فحدقه بحصاة ففقت عينه ما كان عليك من
 جناح وفي رواية صحها ابن حبان والبيهقي فلاقود ولادية والمعنى فيه المنع من
 النظر وان كان حرمة مستورة انتهى فاعلم ان هذا الامر يجب انكاره ومنعه
 على ولاية الامور أيدهم الله تعالى وعلى صلحاء الامة الامر بالمعروف والنهي عن
 المنكر لان ذلك من الامور المهمة التي هي من الدين بل أجمع عليها جميع الملل
 لان ذلك من حفظ العرض الواجب الذي هو أحد الكليات الخمس أو الست التي
 أجمع عليها أهل الملل جميعا فيفسق أهل بلدة تواطأت على هذا الامر الشنيع
 الفجيع الذي هو من البدع التي لا وجود لها في ملة الاسلام ولا يقبلها العقل ولا
 النقل وهذا يجبر الى الفسوق والتجور ولان النظر يؤثر ولو بعد أربعين سنة لان
 القلب يعلق بالمرئي فلا يزال يتصور المنظور حتى يقع في محذور فالمرأة الخارجة
 بزيفتها معرضة نفسها للرجال ملعونة مذمومة ملامة معاقبة كل شيء مرت عليه
 لعنهما وكذلك زوجها الموافق لها والراضي بذلك ملحق بهما والمنكر لذلك مثاب
 مأجور ومن ادعى انه ذو عرض وجمية وزوجه تفعل ذلك فقد ضل واقرى
 وخالف الله ورسوله صلى الله عليه وسلم والله أعلم (سئل) في امرأة طلقها
 زوجها ولها ابن عم وهي تدعى أنها حامل ويريد زواجها ويعارضها فيما لها من
 الامتعة فهل له ذلك واذا قلتم لا فهل للحاكم منعه ما الحال (أجاب) مادامت
 المرأة حاملا يحرم على ابن العم وغيره التصريح لها بالزواج لاستغالتها بالعدة فاذا
 انقضت فأمرها بيدها ان أخذت ابن عمها لها ذلك وان أخذت غيره لها ذلك وليس
 لابن عمها ولا غيره جبرها بزواج ولا أخذ متاع ولا غيره فان تزجر عنها فذاك والا
 فعلى ولي الامر أيده الله تعالى زجره ومنعه من قهرها على الزواج ومن أخذت اعها
 بغير حق وبشأن على ذلك والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث
 على أخته البالغة انه ما يزوجه ارجلا من البلدة الفلانية ما الطريق في خلاصتها
 (أجاب) الطريق في خلاصه من ذلك ان يوكل رجلا يزوجهامنه فان امتنع

مصاب امرأة طلقها زوجها
 وزدعي أنها حامل الخ

مصعب رجل حلف بالطلاق
 الثلاث على أخته البالغة
 أن لا يزوجه الخ

وكان الرجل المطلوب كفو الماسة طت ولاية الاخ وزوجها غيره من الاولياء ممن هو احق بها والله اعلم (سئل) في رجل تزوج ابنته القاصرة بامر رجل بمهر معلوم ثم ان القاصر بلغ وزوج اخته القاصرة لرجل بمهر معلوم فهل زواج الاخ لاخته القاصرة صحيح اولا (اجاب) زواج الاب لابنه صحيح معمول به واما زواج الاخ القاصرة باطل عندنا لان القاصرة لا تزوجها الا الاب او الجد وغيرهما من العصبة ليس له زواجها الا بعد البلوغ والاذن والله اعلم (سئل) في قاصر زوجها اجدها مع وجود ابوها من غير عذر ولا مانع فهل يصح زواجه (اجاب) حيث تزوج الجد مع وجود الاب الكامل الذي لا مانع به من غيبة ولا غيرها فلا يصح زواجه لان الزواج اولا للاب ثم الجد فلا يزوج مع وجوده والله اعلم (سئل) عن قاصر زوجها ابوها بالا جبار لرجل لا يملك حال المصداق ثم غاب عنها وانقطع خبره ثم مات ابوها والاثنان بلغت واحتاجت لمن يقوم بها كسوة ونفقة وغير ذلك فما الحكم الشرعي والحالة هذه (اجاب) حيث ثبت بالوجه الشرعي ان الزوج كان حال العقد لا يملك حال المصداق فزواج الاب لها باطل فلهما ان تزوج بغيره على ان كثيرا من العلماء كشيخ الاسلام ذهب الى ان الزوج لو انقطع خبره كان للزوجة فسخ النكاح والله اعلم (سئل) في بنت قاصرة زوجها اخوها القاصر ايضا لو ولد قاصر فهل يصح هذا النكاح وان بلغا بعد ذلك (اجاب) هذا النكاح باطل باتفاق علمائنا لان شرط العاقد الرشد والقاصر لا يزوجها الا الاب والجد فعلى كل حال هو باطل اتفاقا والله اعلم (سئل) في والد تزوج ابنته القاصرة لرجل معسر بحال صداقها والحال ان فيه رجلا واخاها وامراة واما يشهدون ان الزوج رضع من أمها ما يزيد على خمس رضعات فهل يحل لهذا الرجل ان يأخذ هذه المرأة بما ذكر (اجاب) هذا النكاح باطل من وجوه أحدها كون الزوج معسرا بحال المصداق والثاني شرط جواز الاب بالا جبار ان يكون الزوج كفو الزوجة مع بقية انشروط المعلومة عندهم الثالث اذا شهد الرجلان المدكوران ولو كان الاخ منهما فانه تقبل شهادته لاخته أو رجل وامرأتان أو أربع نسوة ثبتت المحرمية اذا شهدوا بخمس رضعات يقينا عرفا فتصير البنت ختانا للزوج فلا تكون زوجة له لعدم صحة العقد ولا يحل له أخذها ولو بعد عقد آخر ما علم والله اعلم (سئل) في رجل مسلم له ولد ذمي وله أخت أن تهبه مهرها ليتزوج به فهل يجوز أو لا (اجاب) نعم الحق لها يزوجها ان تهبه مهرها الذي هو حق من حقوقها يتصرف فيه كيف شاء واجب

مطلب في رجل تزوج ابنته القاصرة بامر رجل بمهر معلوم

مطلب في قاصر زوجها جدتها مع وجود ابوها من غير عذر ولا مانع فلا يصح النكاح

مطلب قاصر زوجها ابوها بالا جبار لرجل لا يملك المصداق فانسكاح لا ينعقد

مطلب قاصرة زوجها اخوها القاصر لو ولد قاصر فلا ينعقد النكاح

مطلب رجل تزوج ابنته القاصرة لرجل معسر فالنكاح غير صحيح

مطلب رجل مسلم له ولد ذمي وله أخت أن تهبه مهرها ليتزوج به فهل يجوز أو لا

مطلب رجل معه امرأة
مات أبوها فهل يصح أن
يتزوج بزوجته التي هي
ضرة أم زوجته أم لا

مطلب خطب امرأة واتفقا
على شيء معلوم ودفع لها
الملاك فهل لا يصح
السكاح إلا بالعقد أولا الخ

مطلب رجل ولد له بنت
فقال أخوه أعطيتها لابني
فقال أعطيتها له فهل
لا ينعقد النكاح بذلك أولا

واقفه أعلم (سئل) في رجل معه امرأة مات أبوها وله زوجة كانت ضرة لأمها فهل له
أن يجمعهما معها فيكون معه البنت وزوجة أبيها (أجاب) نعم يجوز للرجل أن يجمع
بين المرأة وبنت زوجها وعبارة المنهج فيجوز الجمع بين امرأة وأم زوجها أو بنت
زوجها وإن حرم تناكحهما لو فرضت أحدهما ذكرا والله أعلم (سئل) في رجل
خطب امرأة من وليها واتفقا على شيء معلوم مهر المثل وكذا يدعي على شيء معلوم
يدعي بالملاك وقد دفع الملاك المذكور ولم يحصل بينهما ما عقدت كاح بل مجرد
فصل الثمن للمرأة وقراءة الفاتحة كما يفعل عرفا في بلادنا والا أن الرجل مراده
العدل عن ذلك فهل بمجرد الاتفاق على ما ذكر من غير صيغة نكاح يلزمه المهر
وهل هو له الرجوع فيما دفعه من المسمى بالملاك أو كيف الحال (أجاب) ما ذكر
يسمى عندهم خطبة فيصرم على الغير أن يخطبها ما دام الرجل لم يعرض عنها أو أما
وليها وهي فإن أراد الزواج للأول الدافع للملاك فذاك والا فلها ما عقدت كاح
مع ثان ويغرم أن له مهر ما غرمه مع الملاك والله أعلم (سئل) في رجل ولد له
بنت وسماها قطرا فقال له أخوه مباركك بنتك قطرا فأجابها أبوها أعطيتها ووهبتها
لأبنتك محمد حشيش القاصر فقال أبوه قبلتها منك لابنتي محمد حشيش القاصر
المذكور ومهرها مائة وخمسون قرشا عديت لدى شهود عدول ومات أبوا البنت
وبعد موته بعشر سنين أراد وليها تزويجها لآخر فادعى أبوا الزوج على وليها
بالوكالة عن ابنه محمد حشيش البالغ يومئذ بنكاح أبيها حال صغرها لأنه محمد
المذكور حال صغره وأثبت ذلك لدى حاكم شرعي وحكم به فهل إذا ادعت
البنت بلوغا قبل الحكم الصادر على الولي بنكاح أبيها حال صغرها لكونه وقت
الحكم عليه بنكاحها غير خصم وانما هي الخصم دونه وقد انتفى الحكم وبطل
بلوغها وإن لها خيار الفسخ ورد النكاح الصادر من أبيها لكونه توفي فهل إذا ثبت
بلوغها ينتفي حكم الحاكم الصادر على الولي بالنكاح فقط دون أصل النكاح
الواقع من الأب أو ينفى أصل النكاح الصادر من الأب وإذا قلتم بانتفاء الحكم
فقط دون أصل النكاح فهل تكون هي الخصم وتسمع دعوى الزوج عليها ثانيا
أو على وكيلها بالنكاح الصادر من أبيها حال صغرها وقبل بينته ويقضى له
بالنكاح وإذا قلتم بسماعها وقبول البينة فهل لها خيار الفسخ ورد النكاح بموت
والدها أولا لكون المزوج أبيا ولا خيار لها فيه ولو كان ميتا ما الحال (أجاب)
مذهب الإمام الشافعي أن ما وقع بين الأبوين أي البنت وأبي القاصر لا يصح عندنا
نكاحه لأنه لا يصح بغير نكاح أو تزويج أي مستغفها من حوزة جنك أو أنكحتك

وحكم الحاكم الواقع في هذه الدعوى مقبوض عند الامام أبي حنيفة قدس سره كما حرره في سؤال كبير وقع لنا في مثل هذه الصورة سئل عنها المرحوم الشيخ خير الدين ورتبنا عليه صورا كثيرة فلا يكون رافعا للخلاف عندها وهو ظاهر وظاهره ولا عند الحنفية لبطالانه عندهم ويكون هذا مخصصا لقولهم شاهدك زوجك أي حيث صحت الدعوى وهنا لم تصح الدعوى لسكون الأب غير خصم والذي يشهد به متون الحنفية وجواب الشيخ خير الدين في النظم ان الباطل انما هو الحكم فقط ويدل لذلك المدرك وهو كون الأب غير خصم وانما الخصم البنت فاذا بطلت الدعوى على الأب فتمام على البنت اذ لا مانع منها وليس في مشروط الدعوى عندنا وعندهم ما يمنع الدعوى عليها الا الدعوى على الأب فهي صحيحة عندنا لو وقع منهما عقد صحيح مشتمل على مشتق نكاح أو تزويج فهذا ان لم يقو الدعوى عند الحنفية لا يبطلها فان أقام الزوج البينة العادلة بشروط الدعوى الستة المذكورة في محلها فالزوجة وزوجته والا فلها ابطالها فان أقام بينة أخرى فلها دفعها وهذا معنى قوله في النظم والزيد واقع واذا ثبت النكاح به يجوز الزوج عليها بوجه الشرعي على المذهبين فلا خيار لا عند الشافعي وهو ظاهر لانه لا يقول بالخيار في النكاح ولا عند أبي حنيفة قدس سره ولانه لا يقول به في نكاح الأب كما هو صريح متونهم وشروطهم كتب عاجلا لانا في الاشتغال لاجل النزول لزيارة الكايم على نديننا وعليه الصلاة والسلام والله أعلم (سئل) عن رجل تزوج ابنته لا آخر بمحضور شهود بمهر مثلها وقت العقد وهو قادر على صداقها ثم ظهر راغب بأزيد من مهر مثلها فهل لا يبيها ان يزوجهما من الثاني والحالة هذه (أجاب) حيث كان الزوج موسرا بحال الصداق مع بقية الشروط فالعمول به النكاح الاول وليس لابيها أو غيره أن يزوجهما ولو كان مهرها الثاني جبلا من ذهب بل هو باطل اذ اوقع باجماع المسلمين ولا يجوز تغيير زوجها الاول وطؤها فان وقع فهو زنا يجب على كل مسلم علم به الانكار حتى لو ادى الى قتل أو قتال فلا دية لانه مقتول ولا اثم ولا كفارة على قاتله لان الدفع عن البضع واجب شرعا على كل مسلم علم به والله أعلم (سئل) عن عم له ابن أخ مات عن بنت قاصر زوجها الم لا بنة فهل يصح هذا النكاح أولا (أجاب) البنت القاصر لا يزوجهما الا الأب أو الجد دور غيرهما فزواج الم لا بنة أخيه القاصر لولده غير صحيح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل جاء له ابنة فقيل له مباركة فقال له هي على جبل يدريك فهل لا ينفقه قد النكاح أم لا الخ

مطلب رجل زوج بنته
لا آخر بمحضور شهود بمهر
المثل وظهر لها راغب بأزيد
فهل يصح العقد أولا الخ

مطلب عم له ابن أخ مات
عن بنت قاصرة فزوجهما
لا بنة فهل يصح العقد أم لا

مطلب رجل جاء له بنت
فقيل له مباركة فقال له
على جبل يدريك فهل
لا ينفقه قد النكاح أم لا الخ

فأدرك على مهرها فهل يكون ما ذكره عقد النكاح صحيحاً أولاً (أجاب) ما ذكر ليس
عقد نكاح بل هو باطل من أوجه أحدها أنه لا يتفق عقد النكاح من لفظ مشتق
نكاح أو تزويج ولم يوجد هنا الثاني أنه لا يتفق النكاح من الشهود والعدول ولم تذكر
الشهود هنا الثالث لا يتلصق بزواج الأب بالأب والابن الزوج فأدرك على الصداق
فظهر بطلانه من ثلاثة أوجه والله أعلم (سئل) في رجل له بنت تزوجها منه ابن
عمه وصار الاتفاق معه على أن تزوجه بنته لابنه ولم يعقد على الثانية ودفع له ثرائم
مات الزوج ويريد ابن العم أخذ ابنته لابنه فما الحكم الشرعي والحالة هذه (أجاب)
حيث خلف الزوج تركه وجب للزوجة منها ما يوفي مهره مثلها لأنه الواجب لها
وأما ابنته فإن أرادوا بها زواجها لابنه تزوجها والافلا يلزمه زواجها منه والله أعلم
(سئل) في رجل عنده بنت أقرانه تزوجها الرجل وقرأ بهذا الأمر فاتحة ثم أخذ
الرجل يخدم أباه وأمهاتين ودفع لهما من المهر مائة قرش وعشرة ثم لما أراد أن
يعقده عليها ذهبت أمها ووكات خالها ثم اتفق مع رجل أيضاً على أنه تزوجه له
فما الحكم الشرعي في هذه المسئلة (أجاب) هذه البنت باقية بلا زواج وما وقع أولاً مع
أبيها لا عبرة به وما وقع مع خالها لا عبرة به لعدم العقد في الصورتين ولعدم الولي
أيضاً في الثانية ثم أن اتفق الأب مع الأول وزوجه له فالظاهر والارجح الأول
على الأب بجميع ما دفعه له من مهر وعيدية ومواسم وغير ذلك وكذلك له الرجوع
عليه بخدمته المدة المذكورة حيث لم يكن متبرعاً بها لأنه انما دفع المهر والعوائد بناء
على حصول العقد ولم يحصل فيرجع بجميع ما ذكر والله أعلم (سئل) في أب
زوجه ابنته القاصر بمائة وعشرين قرشاً قبض منها مائة وبقي عشرون فهل قبض
الأب صحيح لا يطالب الزوج بعده بشيء (أجاب) لا يخفى أن الأب مجبر بزوجه القاصر
بشرطه فعقد نكاحه بشرطه صحيح وقبضه المهر صحيح أيضاً تراه ذمة الزوج منه
لأن ولي الصغير أبوه ولا يحتاج أن نصب الخاكم لأنهما وليان من قبل الشرع
وحيث كان ما ذكره مهرها فذاك والاكمل وترجع الزوجة على تركه الأب
إن لم يكن قبضها وهي بالغ فإن لم يوجد تركه صاع عليها المهر المقبوض في ذمة أبيها
ويحتمل أنه صرفه عليها أو عليه أن كان فقيراً لأنه لا ينطق على نفسه من مال ولده
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أولاد زوج بعضهم وقسم ماله بينهم والآخر يقول
لأحدهم زوج أخاك فهل يلزمه تزويجه (أجاب) حيث ملك الولد ما قسمه له أبوه
بأن سلمه له لا يلزمه زواجه أخيه شرعاً وإن عمل شيئاً من مكارم الأخلاق لا كرام والده
لا بأس والله أعلم (سئل) في الأب القرشي إذا علم منه سوء الاختيار وعدم النظر

مطلب في رجل له بنت
تزوجهها منه ابن عمه
وصار الاتفاق معه على
أن يزوجه بنته الخ

مطلب إذا اتفق الزوج مع
أب البنت على أن يزوجه
له وخدمه سنتين فهل لا يلزم
الأب بزواجها له الخ

مطلب أبو القاصرة إذا
قبض من مهر بنته شيئاً
لا يطالب الزوج بما قبضه
الأب الخ

مطلب الأب القرشي إذا
كان معلوم بسوء الاختيار
لا يصح نكاحه لغير
الكهنة

في العواقب اذا زوج ابنته الصغيرة القابلة بالتلف بالخير والشر لرجل عامي غير كفؤ
يصح ذلك أم لا (أجاب) صريح المتن والشروح ان هذا النكاح باطل من وجهين
الاول منه ما ان شرط زواج الاب بالاجبار ان يكون الزوج كفواً قشرية للقرشي
مثلاً فقط وان يكون موسراً بحال الصداق ولا عداوة بينهما وبين الزوج مطلقاً ولا بينهما
وبين الاب ظاهرة صريح بهذه الشروط في شرح المنهج وابن حجر والرملي وزاد بجواز
الاقدام ان يكون بمهر المثل من نقد البلد لا صريح بذلك من ذكر وغيرهم والثاني
ان شرط العاقد للنكاح ان لا يكون مختل النظر بهرم أو غيره وهو مقتضى كلام
الحنفية وهو ان الكفاءة عندهم معتبرة أيضاً واستقامة النظر وهو وجيه المدرك
لان الاب متصرف عن غيره وشرط تصرفه المصلحة على أن في زواج غير كفؤ عاراً يلحق
النسب وبهذا الشرط رضى الاولياء ما سقطه مع رضى الزوجة باسقاطها ومختل
النظر لا يصح تصرفه لنفسه فكيف يكون صحيحاً لغيره وعبرة خير الدين بعد أن نقل
عن أئمة المذهب فظاهر كلامهم ان الاب اذا كان معروفاً بسوء الاختيار لم يصح عقده
بأقل من مهر المثل ولا بأكثر في الصغيرة ولا من غير الكفو فيه ما سواء كان عدم
الكفاءة بعدم الفسق أم لا حتى لو زوج ابنته الصغيرة من فقير أو محترف حرفة دينية
لم يكن لها كفواً فالعقد باطل ووقع في أكثر الفتاوى في هذه المسئلة ان النكاح باطل
فظاهره انه لم ينعقد وفي الظاهرية يفرق بينهما انتهى فظاهر ان النكاح المذكور باطل
على المذهبين من الوجهين المذكورين والله أعلم (سئل) في رجل له بنت صغيرة
زوجه الرجل بمحضرة شاهد واحد قلنا كبرت طلبها زوجها فامتنع أبوها وانكر
زواجها فقال احلف فلم يحلف وقال زوجته فلان بمحضرة جماعة من المسلمين
يشهدون على اقراره بأنه زوجه الرجل الذي يدعيها فهل اذا شهد اشهود على اقراره
بذلك يثبت النكاح ويصح العقد (أجاب) حيث وجد عند عقد النكاح شاهدان
عدلان استجعا شروط الشهادة أو أقر المهر بعقد النكاح صح النكاح قال في المنهج
وشرحه أركانه أي النكاح خمسة زوج وزوجة وولي وشاهدان وصيغة ثم قال
ويقبل اقرار مجبر من أب أو جد أو سيد على موليته به أي بالنكاح - لقد رتبته على
انشائه والله أعلم (سئل) في قاصر له عم أبعد وله عم أقرب زوج ابنته الم لا بعد
للقاصر مع عدم وجود الاب والجد وأخذ من مال القاصر سبعين قرشاً بصله على عادة
من لا يؤمن بيوم الحساب ثم مات القاصر فأخذ المهر ابنته من ماله فهل ما وقع صحيح
معمول به شرعاً (أجاب) عقد غير الاب والجد نكاح القاصر الصغير باطل لان جميع
الافا رب ليس لهم من الشفقة ما للاب والجد فالنكاح الواقع للصغير من الم على

مطلب زوجت البنت
الصغيرة بشاهد واحد فهل
ما صح النكاح الخ

مطلب الم لا بعد اذا زوج
مع وجود الأقرب فهل
لا يصح النكاح أولاً الخ

مطلب اذا زوج الرجل
بنته لابن أخيه بمهر المثل
يس له أن يأخذ زيادة
عليه الخ

طلب ذمية بالغة أسلمت
زوجه القاضى ليس
أقاربها الذميين أخذ
رها الخ

طلب مات زوج امرأة
وغيرهم شقيق وأولاد
هم ذولهم أكرامه إلى
نرواج ثم لائح

امتنع باطل من وجوه شتى وأخذ الباطلة يدل على أنه ليس له من الانصاف حصّة
فيجب ردها للوارث الذي هو الم الأقرب وردّها ما أخذه من المهر لانه أخذ بغير حق وإنما
هو من أكل أموال الناس بالباطل والله أعلم (سئل) في رجل زوج ابن أخيه ابنته
القاصر بمائة وخمسين قرشاً بيينة شرعية وذلك مهر مثلها كما ختها وبنت عمها وعمتها
فهل له طلب زائد بذلك وله نحو عشرين (أجاب) حيث كان ما ذكره مهر مثلها
وقد سمي في العقد فليس لها ولا لبايها طلب زائد فان طلب منعه ولى الأمر من ذلك
ويثاب على ذلك بل ان ظهر منه عناد زجره بما يليق والله بيده التوفيق أعلم (سئل)
في رجل اتفق مع آخر على زواج أخته فدفعت له من مهرها حصّة ثم عرضها عليه
فامتنع وأخذ ما دفعه له من المهر ثم تزوجت البنت والا أن الرجل يتعلل على أخيها
ويقول له هذه مخطوئتي فهل له عليه كلام (أجاب) حيث لم يقع بين الأخ وبين
الرجل عقد نكاح بولي وشهود واجتماع شروطه فليس للرجل مع أخ البنت كلام
أصلاً وان تكلم فلكلامه مردود عليه فيمنع منه منعاً قاطعاً زجراً دعاله ولا مثاله
من أهل البغي والضلال والزور والبهتان فليثق الله كل مدّع الباطل قبل حلول
البلاء وتزول القضاء والله أعلم (سئل) في بنت ذمية بالغة عاقلة أسلمت ونطقت
بأشهادتين على يد جماعة من المسلمين ثم جاءت لقاضى بيت المقدس فزوجها
من رجل برضاها بالولاية عليها لانه وليها شرعاً ودخل عليها الرجل بعد دفع مهرها
المعلوم فهل لأقاربها الذميين مطالبة زوجها بمهرها وهل لأحد من المسلمين ان يمين
أقاربها على ردها الى دينهم وهل لولاة الامور ردع أهلها عن مطالبتهم بمهرها ومن
يريد ردها الى دين أقاربها (أجاب) لا ريب ان هذه البنت من أهل الجنة الذين
لا خوف عليهم ولا هم يحزنون لاختيارها الدين القويم الحق الناصح لكل دين قبله
فيجب على كل مؤمن ومؤمنة أن يهينها على الاسلام وكل من عاندها وعارضها فهو
عدو لله ورسوله معارض ومعاذ للاسلام وأهل فعله لعنة الله ورسوله صلى الله
عليه وسلم لان هذا الرجل المدعى للاسلام وهو برىء منه فبرأ الى الله تعالى من حاله
وقاله فيجب على ولالة الامور أيدهم الله تعالى بالعمل المشكور ان يرد دعوى كل
معارض من أهلها ومن المدعين للاسلام وهم باسم الكفر أحق ويتأبون على ذلك
ومهرها لها ليس لأحد فيه معارضة بوجه فعلى المسلمين أجمعين أن يردعوا أهلها
عن ذلك ويتأبون الثواب الجزيل والله تعالى أعلم (سئل) عن امرأة مات زوجها
ولها عم شقيق وأولاد عم اشقاء فهل لأولاد العم أن يكرهوها على الزواج أو على دفع
المهر لهم أو يكرهون العم على ذلك (أجاب) حيث كانت هذه المرأة بالغة عاقلة

فنفسها بيدها ليس للم ولا لاولاد الم اكرارها هلى الزواج ولا على دفع المهر لهم
 لا منها ولا من غيرها عند جميع المسلمين الموحدين فالطالب للمهر منها أو من الم
 والطالب ليس مطلوبه مرضيا عند الامة المحمدية ولا عند اليهود ولا عند النصارى
 فلا نعلم له ملة الا ملة الشيطان الرجيم التى تسوق الى جهنم وبئس المصير والله اعلم
 (سئل) فى رجل ولد له بنت صغيرة فقال له صغير دون البلوغ مباركة فقال له أبوها
 روقجك اياها فقال له الصغير جاء لك منى حقها خمسين قرشاً ثم انها الآن بلغت فبلغ
 الصبي فهل ما وقع صحيح معتبه أولا (أجاب) هذا الواقع بين الاب والصغير على فرض
 وجود شروط الاجبار باطل من وجهين أحدهما ان الصغير عبارته لا غية لا يعتد بها
 فى سائر العقود والثانى عدم قبوله عقد النكاح فان أراد الولي والزوج نكاحاً جازداً
 العقد بشهود معتبرة مع باقى الشروط وعلى فرض انه بالغ ووجدت شروط الاجبار
 كان لها مهر المثل ان كانت الخمسون لم تف به وقبل قبولاً صحيحاً والله اعلم (سئل)
 فى رجل زوج ابنته الصغيرة من آخر على صداق قدره خمسون قرشاً فما شروط
 الاجبار الذى اذا وجدت صح النكاح واذا كانت الخمسون دون مهر المثل فالحكم
 (أجاب) شروط الاجبار الذى بزوج بها الاب والجد البكرية سبعة اربعة للصحة
 أحدها ان يكون الزوج كقوالها الثانى ان يكون موثقاً بحال الصداق الثالث
 ان لا يكون بينها وبينه عداوة مطلقاً الرابع ان لا يكون بينها وبين الولي عداوة
 ظاهرة فان فقد شرط من هذه لم يصح النكاح وثلاثة لجواز الاقدام ان يكون
 الصداق بمهر المثل من نقد البلد وان يكون حالاً فان زاد على مهر المثل أو ساوى
 المسعى مهر المثل وقع بالمسمى وان نقص صح العقد ولها مهر المثل والله اعلم (سئل)
 فى بكر بالغة وكات أجنيباً برضاها فى زواجها من زيد مهره مائة زواجاً شرعياً بحضور
 شهود عدول وحكم به ما حكم حنفى بعد تقدم دعوى صحة ثم بعد مدة قبل الدخول
 بالزوجة عقد آخر نكاحه فانما يعتمد على فتوى من شافعى بطلان النكاح الصادر
 أولاً لوجهين أحدهما عدم حضور الولي والثانى عدم يسار الزوج بالمهر وقت العقد
 هل ما أفتى به صحيح أو غير صحيح حين حكم الحاكم بصحة النكاح والزوجة بالغة
 عاقلة راضية اذ محله فى زواج البكر البالغ بالاجبار وهما راضية ومحل عدم صحته
 بعدم حضور الولي اذ انما يحكم بصحة النكاح ما يرى ذلك أفيدوا لنا جواباً شاملاً
 بنقل صحيح المذهب (أجاب) حيث حكم الحاكم احكم حنفى بصحة هذا النكاح نفذ
 ظاهراً وباطناً على الاصح المنصوص خلافاً لما خالف فى القول باطنا ولا يجوز
 لشافعى نقضه لورفع اليه لما علم فكيف يجوز لفتى أن يقتضى باطلاله بما ذكره مع ما ذكر

مطلب ولدى لرجل بنت
 فقال له صغير مباركة فقال
 أبوها روقجك اياها الخ

مطلب ما شروط الاجبار
 الذى اذا وجدت صح
 النكاح الخ

مطلب بكر بالغة روقجها
 وكيلها برضاها من زيد
 وحكم بصحة نكاحها
 حنفى فهل صح ولا يقضى
 الخ

اللهم الا اذالم يذكركم الحكم الحاكم مع الدعوى المذكورة الصحيحة وعبارة ابن حجر
بعد قول المنهاج والوطء في نكاح بلاولي يوجب مهر المثل لا الحد نصها وان اعتقد
التعريم لشبهة اختلاف العلماء لكن يعززه معتقده وان حكمهاكم يراه بصحة
على ما قاله ابن الصلاح قال وقولهم حكم الحاكم يرفع الخلاف معناه انه يمنع النقض
بشرطه اصطلاحا لا غيرا لا لشافعي وقف على نفسه بيع الوقف وان حكم به حنفي
ولكن اعترض بأنه مبني على الضعيف من ان حكم الحاكم انما ينقذ ظاهرا مطلقا
أما على الاصح ان باطن الامر فيه كظاهره ينقذ باطنا أيضا فيباح لمعتقده وغيره
العمل به كما يأتي مبسوطا في القضاء لا معتقدا لا باحة وان حذب بشربه النيذ لان أدلته
فيه وأهمية جده بخلافه هنا ومن ثم لم ينقض حكم من حكم بصحته على المعتدوكا ان
من قال هنا لا يجوز تقليد أي حنيفة في هذا النكاح جرى على النقض اذما ينقض
لا يجوز فيه وبهذا يقيد قول السبكي يجوز تقليد غير الاثمة الاربعة في العمل في حق
نفسه لا في الاقتناء والحكم اجماعا كما قاله ابن الصلاح انتهى فالاقناء مع حكم الحاكم
الصحيح بعد الدعوى الصحيحة باطل لا يعمل به مع ما علمت انتهى والنكاح الاول
هو الصحيح ينقذ ظاهرا وباطنا والثاني باطل اثباتا والله أعلم (سئل) في بكر بالغ لها
أولياء ثلاثة أعمام أشقاء أذنت لواحد منهم هو المتكلم عليهم أن يزوجهما من ابن عمها
فزوجهما منه برضاها من غير حضور العمين الآخرين وهما يريدان ابطال هذا
النكاح وتزويجهما من أجنبي وهي لا ترضى بذلك الأجنبي فهل نكاحها من ابن
عمها التي رضيت به صحيح وغيره لا يعتبر (أجاب) هذا النكاح الواقع من العم
المأذون له فيه منها هو الصحيح المعمول به شرعا اتفاقا ولا عبرة بعدم حضور العمين
الآخرين لان الشرط أن يزوجهما الولي ولومة فضول صفة أو قرعة باذنهما فيصح
وقول العمين مردود عليهم ما بأمر الله ورسوله بزعمهما الباطل ففي أعناقهما سيفان
من الله ورسوله وقال في المنهج وخرج باذنهما الكل ما لو أذنت لاحدهم فلا يزوجهما
غيره فعلم أن غير المأذون له لا معارضة له للمأذون له وقال أيضا في المنهج فلو تزوجهما
مفضول صفة أو قرعة صح تزويجهما لاذن فيه وفائدة القرعة لا يبي ولاية من لم
تخرج له على أن الوفرضا أن العم لم يزوجهما وهي باقية خالية لا يصح نكاحها
للأجنبي مع عدم رضاها به لان مثل هذا لا بد لها من الاذن للولي وقد وجد ولا بد
من بلوغها فاتق الله أيها المعارض فانك لا تعارض الا صاحب الشريعة الغراء والله
أعلم (سئل) في امرأة كان لها زوج فمات الى رجة الله تعالى ولها أولاد منه ثلاث
ذكران وأنثى والجميع قصر لا يقومون بأنفسهم بل لولاءهم اضعاء عواولها أقارب

مطلب بكر بالغه زوجهما
أحد أوليائها لابن عمها
فهل صح النكاح أولا الخ

مطلب امرأتان زوجهما
عن ثلاثة أولاد منها الخ

أولادهم بعده يريدون أن يأخذوها فهاهنا عن أولادها ويتركونها ضائعين
 لأجل زواجها وأخذ مهرها وقال بعضهم إن دفعنا الزوجة مالا من مالها أو من
 مال أولادها بدل مهرها فتركوها فكل هذا جائز شرعا يقول به أحد من العلماء
 الأعلام أو نحو الناجوا بإشرع العل الله نجر به أهل الفساد والعناد (أجاب)
 اعلم أن هذا الأمر هو التفريق بين المرأة وأولادها قهرا لا يقول به أحد من علماء
 الإسلام لا شافعية ولا حنفية ولا مالكية ولا حنابلة ولا يهود ولا نصارى وقد
 قال صلى الله عليه وسلم من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبته
 يوم القيامة فيجب على كل مؤمن ومؤمنة أن يدفع ابن العم الصائل على هذه المرأة
 ويريد التفريق فنصرها وتكلم معها أخيرا نصره الله تعالى وحفظ عليه دينه
 وولده وماله ومن أعان ابن عمها أو نصره عليه إلا نصره الله وخذله وعليه وعلى ابن
 عمها لعنة الله والملائكة والناس أجمعين وكذلك من طلب منها أو من أولادها
 القصر مالا فهو من الضالين الباغين فإن استغل ذلك كفر وعليه لعنة الله
 والملائكة والناس أجمعين هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون فالجنة ورضى الله
 للعالمين والنار وغضبها للخالقين والله أعلم (سئل) عن رجل حصل له جنون
 بعد البلوغ ثم أفاق منه وكان يشتغل في حرفة السقاية ثم تزوج امرأة وأمهرها
 عليه له ودخل بها ومكث معها مدة من السنين ثم توفي والآن وارثه يدعى أن
 جنونه كان مطبقا والنكاح باطل فلا مهر للزوجة به والزوجة تدعى أفاقته من
 الجنون وقت النكاح وتطلب مؤخر صداقها وارثها من ممتلكاته ومع كل بيعة تشهد
 بمدة عاهة الحكم الشرعي في ذلك والحال أنه عقد النكاح عندهما كم الشرع
 على يد بيعة وكتب بذلك صنف في يد الزوجة فكيف الحكم (أجاب) لا ريب
 أن الزوجة تدعى هنا الصحة والوارث يدعى الفساد ومذعي الصحة مصدق وظاهر
 عبارة فتاوى ابن حجر أن مذعي الصحة مصدق باتفاق وعبارته نصها إلا أن يحصل
 ما ذكره في النكاح كما ذكره بعضهم على ما إذا عرف له حصة جنون وله أفاقته
 أو حالة حجر وحالة رشد واختلافه وقع العقد في حالة حجر أو جنون أم لا فيثبت
 القول قول مذعي الصحة في النكاح خاصة وفرض السؤال الواقع له فيمن مات قبل
 الوطء وهنا وقع وطء ودخول وحكم حاكم بصحة النكاح فسألتنا حق وأولى
 بتصديق الزوجة لا مور منها ما ذكره ابن حجر ومنها كون ذلك وقع في مجلس
 الحكم الذي لا يجوز له أقل أن يعقد له النكاح في حال جنونه ومما أحصوا راشده ود
 المقتضى حالهم ذلك ومنها كون الحق يتعلق بالوارث لمقتضى ذلك سمعوه وعوا

مطلب بيعة مذعي الصحة
 مقدمة على مذعي الفساد

مطلب لا تزوج البنت
البالغة الا برضاها الخ

مطلب وجعل تزوج
امرأة ثيبا من أبيها الخ

مطلب رجل له بنت
زوجها الا خراخ

ومنها أن مداهما الأصحة فليست الله الشاهد المقدم على هذه الشهادة الشاهدة على
ضلاله وفساده وليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب
آليم ولا بد أن يسأل عن شهادته والله أعلم (سئل) في بنت بالغة يريد بعض
الناس زواجها ولم ترض بل تقول أرى نفسي في بئر ولا آخذه فهل يصح زواجها
قهرها عليها (أجاب) لا تزوج البالغ قهرها عليها فحيث لم ترض بالزوج لا يصح عقد
النكاح عليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان خطب ابنة عمه
ودفع من مهرها حصاة لا بيها ثم مات أبوها وامتنع اخوتها من تزويجها له فخطفها
وادخلها على رجل وأذنت له في زواجها فتزوجها منه ثم بعد ذلك تاب إلى الله
تعالى ورجع وتزوجها ثانيا من اخوتها بشهود فهل تقبل توبته ويصلى خلفه
ويحمل له وطء المرأة وأولاده منها بعد ذلك أولاد حمل ونكاح أم كيف الحال
(أجاب) حيث تاب توبة نصوحا وعقد عليها برضا وليها قبلت توبته وصح نكاحه
ويصلى خلفه ويقتدى به ويحمل له وطؤها لانه تزوجته في أموره لان الله تعالى
يحب التوابين ويحب المتطهرين ولا تغدر نسد باب التوبة حتى على الكافرين
لو أسلموا قبلناهم فغيرهم أولى وأولاده أولاد حمل ونكاح تجري عليهم أحكام
غيرهم ممن صح نكاحه وليستق الله من يخطف الحر أو يهتك أسرارهم ولا سيما
من يدعي أنه ابن عم فهو أحق بصيانة ابنة عمه والله أعلم (سئل) في رجل
تزوج امرأة ثيبا تروى بشارعيا من أبيها مستوفيا شرائط الصحة واقبض مهرها
للزوجة وامها فجاء أخور زوجها الأول فقال ان أباها قال لها هي عطية لكم بعد
موت زوجها وهي في العدة ويريد إقامة البينة لأجل ابطال النكاح بذلك فما
الحكم (أجاب) هذا الزواج الواقع من الاب لابنته بعد اذ نهى في الزواج
وكان الزوج ككفوالمها هو الصحيح المعول عليه الذي يجب اعتماده والعمل به
وأما مدعي العطية فقد ادعى لنفسه بلية لان النكاح لا يكون بالعطايا ولو في العدة
سواء ان أقام بينة به أو أقربه الولي حينئذ لبطالانه من أصله فلا يبنى عليه حكم
بل هو هواء في قاع صفصف ليس له غبار ولا به اعتبار كما هو معلوم عند الأئمة
الأحبار والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنت زوجها الا آخر من مدة تزيد
على عشرين سنة وهو قريب له ولها أقارب أقرب منه يريدون أن ينزلوا الرجل
عن امرأته ويؤذون أبا الروجة والزوج فما الحكم في ذلك (أجاب) حيث
وقع العقد من الاب للزوج فقد صحح لا يجوز لمن يؤمن بالله واليوم الآخر أن
يعارض الزوج أو يؤذيه أو يعارض الاب أو يؤذيه فان عارض فقد خلع ربة

الاسلام من عنقه وعارض الله في فعله ونالف رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد فاز بخسران مبين وحل به غضب رب العالمين وحسبنا الله ونعم الوكيل والله أعلم (سئل) في امرأة مات زوجها وليس لها عاصب الا الاقارب يريدون زواجها من غير رضاها ويأخذون مهرها فهل لهم ذلك (أجاب) لا يجوز لأقاربها ولا لعصباتها ايضا حتى لو كان لها أب أو أخ أن يزوجهما بغير رضاها فان زوجها أحد من ذكر فزواجهما باطل باتفاق العلماء ولا يجوز لأحد من ذكر ولا من غيرهم أن يأخذ من صداقها شيئا فان أخذ فأنما يأخذ ما رآه عارا ودمارا فعلى كل مسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن يردها عنها من يريد زواجها بغير رضاها وكذلك يردها من يريد أن يأخذ من مهرها شيئا والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه والله أعلم (سئل) في امرأتين كانتا تحت أخوين ماتا وتركوا أولادا وكل واحدة منهما تريد الإقامة والحضانة لأولادها ولا أحدهما علم وأولادهم يريدون زواجها والفرقة بينها وبين أولادها فهل تكره على ذلك أولا (أجاب) لا يفرق بين المرأة وأولادها كرها الا الشيطان لعين وما روى من الدين ومخالف لقول سيد الاولين والاخرين من فرق بين والدها وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة فيجب على كل مؤمن بالله واليوم الآخر أن يردها الله ورسوله أن يمنع هذا القريب من الفراق بين هذه المرأة وأولادها ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر فان لم ينزجرا لا يقتال قوتل ودمه كدم الكلب لمخالفته الكتاب بقوله تعالى ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ومخالفته الحديث المتقدم والله أعلم (سئل) في رجلين أب وأخ أرادا الزواج فزوجه الأخ أخته بمهر معلوم وأخذ عن مهر البنت وزوجه الأب ابنته بالأخ بمهر معلوم ومات الأب بعد دخوله على البنت وله ورثة يطلبون من الأخ نقيصة لكون أخته رجعت اليه وبقي للأخت في ذمته مائة قرش من مهرها بشهودها الحكم الشرعي (أجاب) المائة السابقة للأخت تطالب بها لأنها فرضت لها في العدة وأما هذه النقيصة يطلبها فضعفه وهي عند الله فيجبه لمخالفتها الملة العادلة لصحبه فلا يعمل بها أحد من العلماء لأنها ليست من خصال الايمان بلا امتراء والله أعلم (سئل) في رجل تزوجه بكرا بالغ بمهر مائة من أبيها ومن عادتهم أن يكون المهر بعضه نقدا وبعضه عرضا فدفع أبو الزوج الدقل في الزوجة وعرض عليه العرض فامتنع من قبوله وقال لا قبل الا بالنقد وأراد الزوج الدخول بها فامتنع أبوها حتى يدفع الباقي نقدا فهل يلزمه قبول العرض وهل اذا امتنع الزوج الدخول بها (أجاب) حيث جرت عادتهم واطردت

مطلب امرأة لها أقارب
يريدون زواجها قهرا
ليأخذوا مهرها الخ

مطلب امرأتين لهما أولاد
ويريد أعمامهم ما زواجهما
ويفرقون بينهما وبين
أولادهن الخ

مطلب رجلان تزوجه
أحدهما ابنته والأخرى
البنت تزوجه أخت زوجها
بنته الخ

مطلب تزوجه بكرا بالغ بمهر
بمهر مائة من أبيها ومن عادتهم

يقبول العرض لزم الأب وكذا الزوجة حيث كانت مصلحة المساودينها يلزمها قبول العرض فان امتنعها أو أحدهما ألزم الممتنع الحاكم فان لم يوجد حاكم كان للزوج الدخول لانه لم يوجد مانع من جهته والله أعلم (سئل) في رجل خطب امرأة ودفع لوليها ما تيسر من المهر وغيره ولم يحصل عقد ثم مات الزوج قبل الدخول فهل لو ارثه الرجوع بما دفع أولا (أجاب) عبارة ابن حجر خطب امرأة ثم أرسل لها أو دفع بلا لفظ اليها قبل العقد ولم يقصد التبرع ثم وقع الاعراض منها أو منه أو مات رجعا وصلاها منه كما أفاده كلام البغوي واعتمده الأذري ونقله الزركاشي وغيره عن الرافعي أي اقتضاء يقرب من الصريح والله أعلم (سئل) في رجلين هما شهاده وحسن لكل منهما ابن وبنت فاصر ان تزوج كل منهما بنته لابن الآخر ووضع كل منهما يده في يد الآخر زعمهما لا لاجل صحة عقد النكاح وقبل كل منهما لانه النكاح بالولاية ومدد عقد النكاح بإيجاب وقبول وحضور شهود عدول وعمل كل من الابوين وليمة حسب القانون المعتاد عندهما لعقد النكاح واشتهر وشاع بين المسلمين من أهل القرى القريبات لقريتهم ان حسنا قبل لولده القاصر نكاح بنت شهاده البكر القاصر وكذلك شهاده قبل لولده القاصر نكاح بنت حسن البكر القاصر ثم بعد مضي مدة أراد حسن ابطال عقد نكاح ابنه علي بنت شهاده ليتزوجها لنفسه بعد ان أقبل لدى جمع من المسلمين انه قبل لابنه نكاح بنت شهاده وعقد نكاح ابنه المذكور عليها ورفع الامر الى محكم من فقهاء القرى وأدعى حسن علي شهاده ان نكاح ابنه علي بنت شهاده باطل لسكون ان أحد الشاهدين اللذين حضرا عقد النكاح بينهما توفي ولم يبق الا واحد وذكر انه لم يحصل بينهما الا الاعطاء من غير لفظ زواج أو نكاح بعدما تقدم من حسن من الاعتراف لدى جمع من المسلمين بقبول النكاح لولده وصحته وشهادة لشاهد الحى بصدوره علي الوجه المذكور فابطل المحكم عقد نكاح ابن حسن علي بنت شهاده وعقد نكاح حسن علي بنت شهاده باكره شهاده على ذلك من ذي شوكة مع ان المحكم من قرينتهما وأحاط علمه بالاقرار بالنكاح وبالعقد والولية الذي فعلها حسن يوم العقد لولده علي بنت شهاده فهل يجوز للمحكم مع علمه بذلك المحكم بطلان النكاح أولا يجوز لقوة الشبهة والشك والريبة وماذا يترتب على ذلك من الاحكام ودره المفسد مقدم على جاب المصالح الى غير ذلك أفدجوابا كافيا تعطأجرا وافيلازتم لكشف العضلات ودفع البليات وما هوآت آت (أجاب) هذا الرجل الطالب لزواج زوجة ابنه مال مفضل لا عرض له ولادين لوجوه منها

مطلب رجل خطب امرأة
ولم يحصل عقد الخ

مطلب شهادة وحسن
زوج كل منهما بنته
القاصرة لابنه القاصر الخ

وقوع العقد المذكور وان كان أحد الشاهدين مات لانه يعلم ذلك فلا يجوز له
الاندام مع علمه بموقع ومنها اقراره بوقوع عقد النكاح المأخوذ من ذلك الاقرار
شرعا باتفاق العلماء لقول الله عز وجل لا اله الا هو اعظم سلطانه يا ايها الذين آمنوا كونوا
قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم وفسدت شهادة المدعى على نفسه
بالاقرار فهو أقوى من البينة الشرعية لصراحتة واحتمالها ومنها ما يجوز هذا الامر
وظهوره الذي يلزم منه وقوع الناس في عرض الاب الطالب لهذا الامر وكذا
في عرض المحكم والكل داخل في هذا قال أبو هريرة حففت من رسول الله صلى
الله عليه وسلم وعائين من العلم أحدهما بثبته في الناس والثاني لو بثبته لازيل هذا
البلعوم ومنها قوله صلى الله عليه وسلم دع ما يربك الى ما لا يربك أي دع ما فيه
شك الى ما لا شك فيه ومنها قوله صلى الله عليه وسلم أليس وقد قيل في جواب من
طلب منه زواج امرأة قيل ان بينه وبينها رضا عا حرم ما فقال له أليس وقد قيل فهذا
الرجل لو كان له مدة في الدين أو العرض لتباعد عنها تباعد الضب من النون
وربما أن يكون هذا الامر سببا لدخوله في سقر وما أدراك ما سقر لا تبقى ولا تذر
لواحدة لا بشر عليها تسعة عشر فقد علمت ما تبلى عليك وعلى فرض ان هذا المحكم
وجعله وجهها عند الشافعي مع ان الاقرار معه ولولم يبالا جماع ولكن قد ينيل
لطالبة العلم ما يغني عنه صحيح مع انه لو لم يوجد منه الا الاقرار لم يقدح في صحة الاقرار
الاعظم أي حبيفة والعوام لا مذهب لهم فكيف يسوغ الاقدام على مخالفة
مثل أبي حنيفة قدس سره العزير فقال بعض العارفين والله لو علمت ان شرب الماء
البارد يخل بمررتي ما شربته وأى خلل لامرؤة أعظم من أن يشاع بين الناس ان
حسننا لا أحسن الله اليه تزوج زوجة ابنه ونقوا الله ولا تكونوا من الخافلين
فطهقوا بالآخرين أعمالا ليس ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم
يحسنون صنعوا والله تعالى أعلم

(باب ما يحرم من النكاح)

(سئل) عن أب عقد على امرأة ولم يدخل بها فهل تحل لولده أولا (أجاب)
لا تحل له لان زوجة الاب وزوجة الابن وأم الزوجة لا يشترط فيهن الدخول
فيحرم قبل الدخول بخلاف بنت الزوجة فلا تحرم الا بالدخول والله أعلم
(سئل) في بنت ابن الزوجة هل يحل نكاحها تزوج بعد موت جدتها
(أجاب) قال ابن حجر في بيان المحرمات الموبدة وكذا بناتها أي زوجتها ولو بواسطة
سوا بناتها وبناات بنتها وان سفلن ان دخلت بها بن أو بنتها في حياتها ولو

مطلب باب ما يحرم من
النكاح

مطلب عقد الاب على
امرأة تحرمها على ولده

مطلب بنت ابن الزوجة
لا يحل نكاحها للزوج ولو
بعد موت الزوجة

مطلب الجمع بين المرأة
وخالة أبيها أو المرأة وبنت
ابن أختها الخ

مطلب رجل جمع بين بنتي
أختين في النكاح هل
يجوز يقال نعم الخ

مطلب يجوز الجمع بين
المرأة وبنت زوجها الخ

مطلب لو قل رجل لبنت
أنت حتى وإن إدراجها
بعد ذلك يجوز

في الدبر ولو كان العقد فاسدا وكذا إن استدخلت ماءك المحترمة في حالة نزوله وادخاله
تتبع في حيث دخل بالجمدة حرمت عليه بنت ابنها كما علم والله أعلم (سئل)
أعن رجل معه خالة آخر أخذ عليها بنت الرجل المذكور فيكون معه المرأة
وخالة أبيها أو المرأة وبنت ابن أختها فهل يجوز له الجمع بينهما وإذا قلتم لا وحصل
منه وطء للصغرى المتأخر فكاحها فهل يلزم لها المهر رأم لا (أجاب) قال
في المنهج وشرحه وحرّم ابتداء ودواما جمع امرأتين بينهما نسب أو رضاع لو فرضت
أحدهما ذكر أحرم تناكحهما كأمراة وأختها أو خاتمتها بواسطة أو بغيرها قال تعالى
وأن تتجسسوا بين الاختين إلا ما قد سلف وقال صلى الله عليه وسلم لا تسلم المرأة
على عمتها ولا العمة على بنت أخيها ولا المرأة على خالتها ولا الخالة على بنت أختها
ولا الكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى رواه أبو داود وغيره فإذا فرضنا
الصغرى ذكر لا يحل لها أن تأخذ خالة أبيها لأنها خالة لها ولا لها هي أخت ذكر
ولذلك وهذا كاف في الغرض وإذا فرضنا الكبرى ذكر كان خالا وهو لا يأخذ
بنت ابن أخيه فتعزم التأخر عقدها على الزوج ويجب على كل مؤمن بالله
وقته وطء الشبهة نظرا إلى وقت الانلاف لا وقت العقد في النكاح الفاسد لانه
لاحرمة للعقد الفاسد والله أعلم (سئل) في رجل جمع بين بنتي أختين
في النكاح فهل يجوز ذلك (أجاب) نعم يجوز ذلك لأن كلا منهما لو فرض ذكر
صارت انثى بنت خالته فحل له فيكون ذلك داخل في القاعدة التي ذكرها
الفقهاء وهي يحرم جمع امرأتين بينهما نسب أو رضاع لو فرضت أحدهما ذكر
لم تحل للأخرى وهذا إذا فرضت حلت فيجوز الجمع بينهما اهـ (سئل) في رجل مات عن
امرأة وبنت من غيرها ولها بنت من غيره فأخذ رجل بنت المرأة الكبيرة ويريد أن
يأخذ بنت زوجها عليها فهل يجوز له ذلك (أجاب) قال في المنهج وشرحه تشبيها
بالسلام وخرج بالنسب والرضاع المرأة وبنت زوجها فيجوز جمعهما وإن حرم
تناكحهما لو فرضت أحدهما ذكر أو لا حرأنتي والمصاهرة فيجوز الجمع بين امرأة
وأم زوجها أو بنت زوجها وإن حرم تناكحهما لو فرضت أحدهما ذكر أفعلم
جواز جمع الرجل بين المرأة المذكورة وبنت زوجها اهـ (سئل) في رجل قال لبنت
أجنبية أنت أختي وشهد على ذلك أنا وأوليا من أولياء الله تعالى فهل له بعد
ذلك أن يتزوجها ويعقد عليها المكاح أولا (أجاب) نعم يجوز له أن يتزوجها
ولا عبرة بقوله المذكور لأنه باطل أصلا فلا يجوز العمل به ولا يجوز الخلوة بالمرأة

المذكورة وان كان كثير من الفقهاء الذين لا خلاق لهم يفعلون ذلك لانه باطل
وبعضهم يخفى بالمرأة الاجنبية بمجرد القول المذكور والله اعلم (سئل) في رجل
زوج أخته بوكالتها بشهود عدول ويعارضه في هذا الزواج أخوه الا كبره هل له
ذلك (أجاب) حيث زوج الاخ وهو بالغ عاقل باذن الاخت وهي كذلك مع
زواجه فلا يجوز لاخته ولا لغيره المعارضة بوجه لانها صارت زوجة الرجل المتزوج
والله اعلم (سئل) في الاب اذا كان مغفلا لا يتقار في عواقب الامور وزوج بنته
الصغيرة بغير كفؤ هل ينقض العقد أم لا (أجاب) لا ينقض التكاح لأمرين
أحدهما أن شرط الولي أن لا يكون مختل النظر الثاني شرطه أن يزوج بكفؤ حيث
لا تعيين ولا إسقاط كفاءة فالصغيرة لا تزوج الا من كفؤ بمهر المثل حالا ولا عداوة
بينها وبين الولي ظاهرة من نقد البلد وان يكون الزوج موسرا حال العقد والمزوج
الاب أو الجدة لزوج المذكور باطل حيث لم يستوف شرائطه والله اعلم (سئل)
في امرأة ناشرة خارجة عن طاعة زوجها تمتع نفسها فهل يجب عليها حيث لا عذر
لها طاعة زوجها وان تمكنه من نفسها (أجاب) يجب على المرأة ملازمة سكنها
وتمكنه من نفسها ولا يجوز لها الامتناع منه وعليه لها ان أدن حقه ما لها من كسوة
ونفقة ومسكن لا تقيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل روج ابنته القاصرة
من رجل كان مجاورا لجامع الازهر على يد بيعة شرعية وجعل صداقها نعليها
ما يجب عليها أن تعلمه من الفرائض الشرعية ثم ان أباً الزوجة جاء ليت المقدس
وأقر أنه زوج ابنته المذكورة للرجل المذكور وكل اقراره بذلك بحضور شهود
عدول ثم انتقل أبو البنت المذكورة بلوفاة الى رحمة الله تعالى ثم جاء الرجل الذي
تزوج البنت الى بيت المقدس وأدعى رواج البنت المذكورة من أبيها المذكور ولم
يكن شهود العقد حاضرين بيت المقدس وانما الحاضر شهود الاقرار حاصل من الاب
فما الحكم في ذلك (أجاب) صرح ثمتنا معاشر المشافعية متونا وشروحا صريحة
في صحة اقرار الاب واخذ بالسكاح فلشيخ الاسلام ذكر في شرح معجمه ومثله
ويقبل اقرار مجبر من أب أوجد أو سيد على مولاه بالسكاح قدرته على انشاءه
بخلاف غيره أي المجبر لتوقفه على رضاه وعبارة اسحرو كذا الرمي ويقبل اقرار
الولي بالسكاح على موأبته ان استقل حالة الاقرار بالانشاء وهو المجبر من أب أوجد
أو سيد أو قاض في مجئونه بشرطه الا أن لا ياتي وان لم يلقه البالغة لم امرأ من ملك
الانشاء ملك الاقراره انتهى وح بحيث شهد رجلان عدلان بأن اباً أقبر بزواج
بنته من فلان قبلت شهادته بالاشهاد وعلى ذلك الحكم بصحة هذا السكاح

مطلب الولي اذا زوج
أخته باذنها صح وليس
لاخيه الا كبر نقضه الخ

مطلب لا يحل لامرأة أن
تمسح زوجها من نفسها
وعليه اطاعته الخ

مطلب رجل زوج ابنته
الغاصرة بتعليم الفاتحة ربا
يجب عليها من افرائض
الخ

المذكور ثم ان كان ما يجب تعليمه مضبوطا فذاك بين والاوجب لها مهر المثل كما هو
 معلوم من كلام الاثمة والله أعلم (سئل) في بنت مات أبوها ولها أخ ورجل أجنبي
 يدعي أن أباهما أعطاه له من يوم ولادتها فقال له مبارك فقال الأب جاءت لك ذمتي له
 قدر من المال مهرها فهل هذا نكاح صحيح أم لا (أجاب) ما ذكر ليس بعقد نكاح
 ولو شهد عليه أهل الأرض لان النكاح لا بد فيه من لفظ نكاح أو تزويج وأما بالهبة
 ونحوها فلا يصح والله أعلم (سئل) عن صبي قاصر زوجته ابن عمه بأمر القاضي
 الحنفى له بذلك ثم انه بعد ذلك غاب عن زوجته قبل أن يدخل بها مدة تزيد على ست
 سنين ولم يظهر له خبر الى الآن وزوجته الآن تريد ترفع أمرها الى القاضي الشافعي
 ليحكم لها بأن تقدم من أصله غير صحيح على مذهب الشافعي رضى الله عنه فهل
 للقاضي الشافعي اذا رجع اليه ذلك أن يقضي بعدم صحة النكاح المذكور ولو لم يبعد
 ذلك أن تزويج غير الأب واجد للقاصر لا يصح ولو كان الزوج له وميا أو قريبا
 وفي الرض وشعره لشيخ الاسلام والأب ثم الحمد لا غيرها تزويج الصغير العاقل
 ولو بأربع ثم قال بخلاف غير الأب والجد كالموصى والقاضي فلا تزويج الصغير
 لان قضاء كمال شفقتة انتهى وأما الأب والجد فكل شفقتة ما عن غيرهما من الوصى
 وانقيم والقريب فلما لم يجد أحد القاضي أو عقد النكاح للصغير ان رأى ليس بحكم
 منه حتى يكون رافعا للخلاف ويمنع عند الشافعي نقضه لان شرط الحكم أن يكون
 بعد دعوى صحيحة وليست موجودة هنا وانما هو مجرد اذن أو اجراء عقد على مذهبه
 أو اخباره منه بمذهبه البازل ذلك منزلة الافتاء الذي لا يمتنع على الشافعي مخالفته
 لقوله صلى الله عليه وسلم اختلاف أمتي رحمة من جئاتها مثل هذه الواقعة فان الرجل
 يتعسر بل يتعذر وجوده ويلحقها لغمر البين لا احتياجا لها للنفقة والكسوة والمسكن
 بل ولا احتياجا لها أيضا للزوج نفسه لقول عمر رضي الله تعالى عنه ان المرأة يفنى مبرها
 أو ينفى اذا غاب عنها الزوج أكثر من أربعة أشهر والله أعلم (سئل) في رجل له
 عمتان مع كل واحدة بنت فهل يجوز له الجمع بينهما بالنكاح (أجاب) هاتان البنتان
 بنات اخالات ويجوز لانسان أن يأخذ بنت خالته لان الماعدة في جواز الجمع
 انا اذا فرضنا أحدهما ذكر أو لا آخر أنثى أن يحمل تناكحهما فيحل جمعهما والا فلا وهما
 لو فرضنا واحدة من بنات اخالات ذكر أو لا أخرى أنثى حل تناكحهما فيحل جمعهما
 والله أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وله ولد من غيرها ثم مات الزوج وتزوجت
 بعده رجلا آخر وجاءت منه بنت فهل لولده أن يتزوج بهذه البنت واذا تزوجها يقر

مطلب لو ادعى رجل أن أباهما
 الزوجة قال أعطيتها لك
 لا يصدق له النكاح الخ

مطلب الصبي القاصر اذا
 زوجته ابن عمه بأمر قاض
 حنفى وغاب الصبي مدة
 ستة سنوات لها أن تزوج
 بغيره عند الشافعية

مطلب رجل له عمتان ولهما
 بنتان هل يجوز أن يجمع بينهما
 نكاحا ولا الخ

نكاحها عليه (أجاب) لا تحرم على الولد بنت زوجته أبيه وإن كانت أمها محرمة عليه لوطه أبيه لها وعقده أيضا بخلاف بنتها وإن كانت محرمة على الأب لو وجد فليست محرمة على ولده فنكاحه صحيح ويقر عليه لما علم والله أعلم (سئل) عن رجل تزوج امرأة بصداق معلوم ثم بعد مدة طلب أهل المرأة من الرجل المذكور أن يدفع لهم المهر ويأخذ زوجته فقال لا قدرتي على شيء فقالوا له أما أن تدفع لنا مهر وليتنا وأما أن تطلقها فاطقها باختياره بحضرة جماعة من المسلمين يشهدون عليه بذلك فتزوجت المرأة زوجا آخر ودخل بها فعارضه الزوج الأول وقال هذه زوجتي وأدعي أنه إنما طلقها مكرها على ملاقاة غيرها (أجاب) حيث ثبت أن الرجل الأول طلق الزوجة المذكورة وأخذها الزوج الثاني لا يحل للأول معارضة بوجه لأنه أحرمت عليه بطلاقها ولا سيما بدخول الزوج الثاني بها والله أعلم (سئل) في ولي عقد على موأنته وعلى رأسه عمامة حرير سمرا فهل يصح العقد (أجاب) لبس الحرير صغيرة من الصغار فإن كان الولي مصرا عليها بحيث هو صار لازما لها صارت كبيرة والولي إذا ارتكب كبيرة لا يصح عقده وإن لبسها أحيا ما صح عقده هذا كما عند الإمام الشافعي رضي الله عنه وعند غيره لا يشترط في الولي أن يكون عدلا والله أعلم (سئل) عن رجل له زوجتان مألحة وتفاحة له من مألحة بنت ومن تفاحة ابن ثم مات الرجل فأخذ مألحة أخوه وجاء له منها بنت فهل لأب تفاحة أن يأخذ ابنة عمه التي هي أخت لأخته من أبيه (أجاب) نعم يجوز له أخذها لقول علماءنا ولا يحرم عليك أخت أخيك من نسب أو رضاع وسواء كانت أخت الأخ لأمه كما هنا أم لأبيه كما هو موصوف في محله والله أعلم (سئل) في رجل معه امرأة لها بنت خالفة فهل له أن يجمعها معها في نكاح واحد (أجاب) نعم يجوز جمع بنت الخال مع بنت العم لا نالو فرضنا أحدهما إذ كرا جازله نكاحها فيجوز الجمع لأن القاعدة أن كل امرأتين بينهما نسب أو رضاع محرم لو فرضت أحدهما ذكرا حرم نكاحها فيحرم الجمع والأفعل والله أعلم (سئل) في رجل له زوجة ابنت مات ثم أنها تزوجت بعده رجلا جاء له منها بنت فهل له أن يتزوج بنت زوجته أبيه (أجاب) نعم يجوز لابن الرجل أن يأخذ بنت زوجته أبيه إذا لم يمنع من ذلك والله أعلم (سئل) في رجل زنا بأمرأة ثم جاءت بعد ذلك بنت من زنا بها (أجاب) ماء الزنا لا حرمة له فلا تثبت به المحرمية فله في نكاح المخلوقة من ماء زناؤه وإن ثبقتها من مائه ولكن يكرهه فلا يحرم على الزاني بنت المزني بها ولو كانت بنته من مائه

مطلب إذا طلق الرجل زوجته وتزوجت بغيره لا يحل معارضته للزوج الثاني الخ

مطلب ولي العقد إذا كان مرتكبا ولو صغيرة باصراره لا يصح عقده الخ

مطلب يجوز أن يأخذ الرجل بنت عمه التي هي أخت لأخته من أبيه

مطلب يجوز أن يجمع بين بنت الخال مع بنت العم الخ

مطلب يجوز أن يتزوج الرجل بنت زوجته أبيه الخ

مطلب يجوز للرجل أن يتزوج بنت مخلوقة من ماء الزنا

مطلب لزوج القاصر
أجنبي مع وجود أقاربها
لا يصح ولا ينقد

لأن الله تعالى قطع النسب بين الزاني والزاني بها والله أعلم (سئل) عن بنت قاصرون البلوغ زوجها رجل يقال له أحمد أجنبي عنهما مع وجود أقاربها العصبية غير الأب والجد لرجل يقال له ناصر لانه شحاده البالغ بوكالته لابه ثم مات الابن قبل الدخول ثم تزوجها بجل أجنبي آخر فوات والآب الذي هو ناصر تزوجها بعد ولده وبعد الرجل الثاني فهل زواج الأب لها صحيح (أجاب) اعلم وفقك الله تعالى أن القاصر عندما لا يزوجه إلا الأب والمحدثون فقد الم تزوج حتى تبلغ وتأذن لوليها فيزوجهما قال في المنهج وشرحه لشيوخ الإسلام وبما تقر به علم أنه لا تزوج صغيرة عاقلة تيب إذا لاذن لها وأن غير الأب والجد لا يزوج الصغيرة بحال لانه إنما يزوجهما بالاذن ولا اذن للصغيرة انتهى ثم قال في باب ما يحرم من النكاح واعلم أنه يعتبر في زوجتي الابن والأب وفي أم الزوجة عند عدم الدخول بهن أن يكون العقد صحيحاً اه اذ علمت هذا النص الصريح الصحيح علمت أن عقد الأب على زوجة الابن بعد البلوغ باذنها وولي صحيح افساد العقد الاول من جهتين الاول كون الزوجة غير بالغة الثاني كون العاقد عليهما غير العاصب بل لو عقد في هذه الحالة المعاصب غير الأب والجد لم يصح أيضاً لما علمت فقل لمن عارض أن كان ينقل فيمنه ولا تجسده في كتاب على هذا الوجه وإن كان بغير نقل فهذا القائل من أقسام الحيوانات قال تعالى أم تحسب أن أكثرهم يسمعون أو يعقلون إن هم إلا كالانعام بل هم أضل وإن كان بقوله عناد فهذا مثل الشياطين الذين يفرقون بين المرء وزوجه والله أعلم (سئل) في زوجة رجل مدخول بها لها قريب غير محرم لها يدعي أنها بنت عمه يدخل عليها ويمكث عندها ولم يكن بينهما حاجب ويغيرها على بغض زوجها وأديته وعدم الإجابة إذا دعاهما لمصلحة ويتضرر من ذلك الضرر البليغ ويجزع عن منعه خشيته من أذيته وخوفه على نفسه منه ما ذيلزمه شرعاً (أجاب) لا يجوز لهذه المرأة أن تظهر على هذا الرجل بل يجب عليها الاحتجاب عنه وإن فرض أنها بنت عمه لانه يجوز له نكاحها فهي ليست محرمة له فيجب على زوجها معه وعلى ولي الأمر صاعف الله له الأجر منع مثل هذا الشقي من مثل هذا الفعل وقد مر برسول الله صلى الله عليه وسلم رجلان وهو يكلم زوجته صفيّة فأسرعاً فقال لها ما على رسلكما أنها صفيّة فقـالـه أبلـك الظن يا رسول الله فقال لها ما إن الشيطان يحرق من ابن آدم يحرق الدم فحذار حذار من مثل هذه الأمور والله أعلم (سئل) في ريد عقد نكاحه على هند بما شرفه وكيلها الأجنبي مع وجود ولي لها عصبه لم يأذن في ذلك ثم بعد دخوله بها طاعة هانلاً فاهل لا يقع عليه الطلاق

مطلب يدخل رجل على
امرأة لم يعمل وتدعي أنه
ابن عمها فهل يصح من
الدخول عليها

مطلب عقد على امرأة
بما شرفه وكيلها مع وجود
وليها لا يصح العقد

المذكور وله نكاحها بعقد جديد بدون محل حيث لم يحكم ما كم قيل ذلك بصحة
 النكاح المذكور (أجاب) عبارة الرملي ومثله ابن حجر وغالب كتب أصحابنا
 حتى المنهج وشرحه مع ما يأتي وتنقل عبارة ابن حجر بعينها لأن كلامه اختلف
 في هذه المسئلة في محلين في أر كان النكاح وفي عاقده نصها ثم بطلانه باتفاقهما
 اتما هو فيما يتعاق بحقه ما دون حق الله تعالى فلو طلقها لاثم توافقا أو اقاما
 أو الزوج بينة بفساد النكاح بذلك أو غيره وتأمّل عموم قوله أو غيره لم يلتفت بذلك
 بالنسبة لسقوط التحليل لأنه حق الله تعالى فلا يرتفع بذلك ولأن أقسامه على
 العقد يقتضي اعتراقه باستجماع معتبراته نظير ما مر في الضمان والحوللة وقضيته
 سماعه من زوجته ووليّه وليس مرادنا بالمعتبر هو التحليل الأول وبهم ما علم ضعف
 اطلاق الشبراملسي تسمع بينته ان بينت السبب ولم يسبق منه اقرار بصحته نعم
 ان علما المفسد جازله ما العمل بقضيته باطنا لكن اذا علم بها الحاكم فرق بينهما
 كظهيره الا أنّي قيل فحصل تعليق الطلاق بالازمنة وما نقل عن الكافي
 أنا لا نتعرض له ما يحمل على غير الحاكم على أنه منازع فيه وانما هو بحث
 للاذرعى وبحث السبكي قبول بينته اذا لم يرد نكاحا بل التخلص من المهر ولم يسبق
 منه اقرار بصحته وبهذا يرد بحث الغزى اطلاق قبول بينتها وعليه لو اقيمت كذلك
 وحكم ما كم بفساده لم يرتفع ما وجب من التحليل لما علم من بعض الاحكام وان
 اقرارها وبينتها به ما فيما يتعلق بحقه ما لا غير انتهى ولكن خالفه الريادي
 وتبعه الشبراملسي في مسئلة السبكي وانه لا يسقط التحليل بل يثبت لان الشيء
 يثبت تبعه ولا يثبت استقلالا عبارة ابن حجر ايضا في فصل عقد النكاح بعد قول
 المهر اج والوطء في نكاح بلا وني يوجب مهر المثل لاحد او قوله بلا وني بأن زوجت
 نفسها أو وكلت في نكاحها نصها ولو طلق أحدهما نى معتقدا اخل ثلاثا قبل
 حكم الحاكم بالصحة لم يقع ولم يحتج لمحل وقول أبي اسحاق يحتاج الثاني اليه
 عملا باعتقاده غلطه فيه الاصطخري وبؤيد اطلاق الاصطخري قول العمري
 في تأليفه في صحة تزويج الولي انفا سق فان تزويجها من وليها انفا سق ثم طلقها
 لاثا فالاولى أن يتزوجها بلا محل فأفهم تعبيرا بالاولى صحته بلا محل ثم قال وقد
 اتفقوا انه لا يجوز لعامى تعامى فعل الا ان قلد نقاثل بمحدو حيثئذ فن كبح مختلفا
 فيه فان قلدا له ائبل بصحته وحكم بها من يراها ثم طلق لاثا نعين التحليل
 وليس في تقليد من يرى البطلان بأنه تلحق تقليد في مسئلة واحدة وهو ممتنع قطعاً
 وان اتى التقليد والحكم لم ينجح لمحل انتهى وكتب عليه ابن قاسم وليس

تعليمه من يرى بطلانه ممنوعا بل له تقليده لان هذه قضية أخرى فلا تلتفت م
 انتهى وكتب عليه ابن قاسم قوله فن نكح مجتلفا فيه أى كنكاح بلاولى انتهى
 وتقدم ان النكاح بلاولى الذى هو عين مسألتنا صورتان اما ان تزوج المرأة نفقها
 أو توكل مع وجود لولى الصالح لعقد النكاح وابن قاسم لم يتعرض لكلام ابن حجر هذا
 الاخير الواقع فى فصل عاقد النكاح ومنه بمن يعتبر كلامه كالشبراملى ولكن
 كلامه هذا مخالف للمرلة فى فصل أركان النكاح السابق قبله من غير فاصل وقد يقع له
 التناقض بخلاف الترجيح كما يحكيه هو عن نفسه انه ينقل حكما ويرجه ثم يقول ثم
 رأيتنى رجحت خلافة فى باب كذا أو كتاب كذا فان حمل كلامه هذا على اختلاف
 الترجيح فظاهر لكن جهور المتأخرين على ما صرحنا به فى مصدر السؤال من أنه
 لا يلتفت لأقامة البينة غير الحسبة ولا لقرار الزوجين عند العقد بذلك أو غيره
 بالنسبة لسقوط التحليل نعم اذا علم ذلك الزوجان لهما العمل به باطنا ولكن القاضى
 لا غيره له أن يفرق بينهما ومثل ذلك اذا قامت بينة حسبة ان تصور قيامها وقد
 يحمل كلام ابن حجر فى فصل عاقد النكاح عليهم ما والجمع أولى من التعسف ان
 لم يحمل على اختلاف الترجيح والله أعلم (سئل) فيما يقع فى قري بيت
 المقدس وجبل التحليل وما حولهما من أن الرجل يكون له قريبة ابنة عم أو غيرها
 وقد تكون أجنبية فيجدها فى الخارج فيشهر عليها السلاح فيذهب بها الى قرية
 أخرى ويدخلها دار رجل من أهلها ثم انه يمقدله عليهم ابرضاها أو بالأكرام لمسمع
 وجود أوليائها مع فسق اليهود غالبا ولولم يكن الا اقرارهم على هذا المنكر القبيح
 حتى لو أن أباه أو أخاه لحقها لا يعتبرون له قول ولا يعملون به حتى ان بعض جهالهم
 يقول لو أنه خطفك لادخلنا عليك أفتونا مأجورين وينوأننا حال هذا المنكر
 العظيم (اجاب) اعلم أيها المؤمن بالله واليوم الآخر ان هذا منكر باجماع المسلمين
 لا يقول به أحد منهم حتى اليهود والنصارى وسائر الملل السابقة على الاسلام فان
 هذا من حفظ العرض الذى هو من الكليات الخمس التى هى حفظ العرض والدين
 والنفس والمال والعقل وهذه الخمس قد اتفق على حفظها جميع الملل من لدن آدم
 الى سيد البشر محمد صلى الله عليه وسلم وشريعته الغراء مصرحة بذلك من الكتاب
 والسنة لا نعلم أحدا من العلماء من أهل الاسلام خالف فى ذلك فن يفعل ذلك
 وبأخذ ابنة عمه أو غيرها وهتك سننها منكم الله وليس هو بمن التزم ملة الاسلام
 ولا من اليهود والمجوس ولا من النصارى الضالين فعليه غضب الله ورسوله وعلى
 من آواه ونصره أو أدخله بلده وأعانه بكلمة واحدة بل يجب على كل مؤمن بالله

مطلب لو خطف رجل
 امرأة وعقد له عليها رجل
 أجنبي باذنها أو بغير إذن
 لا يصح

واليوم الآخر بل على اليهود والنصارى إذا علم به أن يقاتله ويخلص هذه الولاية من قهره حتى لو قاتله بشرطه وقتله فدمه هدر مثل دم الكلب لأنه مسائل على العرض وعرض المسلمين واحد يجب على كل مؤمن منهم أن يدفع عنهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا قاله عليه السلام في حجة الوداع كما رواه البخاري وغيره فمن أجل الأمور حفظ أعراض المسلمين فانظر هذا الشقي الفاسق كيف صال على عرضه وأخذ ابنته معه وهناك عرض نفسه بل على أعراض المسلمين صال فمن كان مؤمنا من أمة محمد فعليه الانكار وإن يدافع ويمانع ثم كل من علم به يجب عليه قتاله ومنعه من هذا الفعل الخبيث الذي هو مخالف للملة الاسلام وعلى أهل البلد التي يدخلها أن يقاتلوه ويخاصموا ويمنعوا من سوء فعله ويدفعوا عنه ويردوها إلى أهلها فمن فعل ذلك فله الأجر العظيم والجنة العالية ونال خيري الدنيا والآخرة وهذا هو المؤمن الموحد صاحب العرض والدين زاده الله توفيقا ومن آواه أو اتصر له فعليه غضب الله ورسوله ولا عرض له ولا دين فهو من الخاسرين في الدنيا والآخرة وكل من يهتك عرض المسلمين كذلك فالعقد لواقع بلاولى مع وجوده بلاعضل أو بالاكرام باطل فالمرأة الواقع لها ذلك أن تزوج غيره لبطلان العقد لدم الولي أو لاكرام والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا ثم انقضت عدتها فترجعت بائنا فآقرت بمصالح الوطء من المحلل كالمحل في المكحلة فاذعى رجل أجنبى أن ذلك الاقرار لم يكن صحيحا وانما عنت بالمحل ما يكفل به في العين وبالمكحلة ذات الكحل فهل العبرة بقول المرأة أم بقول الرجل الاجنبى (أجاب) حيث آقرت المرأة بمصالح التحليل عمل بقولها لا ذلك لا يعرف إلا من جهتها فان صدقها الروح المحلل لها حلت يقينا وان كذبها حلت مع الكراهة ان لم يقع في قلب الرجل صدقها قال ابن حجر ويكره تزوج من ادعت التحليل لزمن امكاه ولم يقع في قلبه صدقها وان كذبها زوج عينته في النكاح أو الوطء وان صدقناه في نفيه حتى لا يلزمه مهر أو نصفه لتكذيبه في أصل النكاح تكذيب الولي والشهود كفي الروضة فالعبرة بكلام الزوجة وكلام الاجنبى مردود عليه فلا يعقل عليه ولا ينظر اليه وانما هو هذيان وزور وبهتان والله تعالى أعلم (سئل) في بنت يقال لها عفيفة وولدها قال له محمد لم يرضع محمد من أم عفيفة ولا عفيفة من أم محمد لكن أم عفيفة أرضعت أخا لمحمد وأم محمد أرضعت بنتا لام عفيفة فهل يجوز لمحمد أن يتزوج بعفيفة (أجاب) حيث لم يرضع عفيفة من أم محمد ولا محمد من أم عفيفة جاز له أن يتزوج عفيفة لان غاية أنها أخت أخيه

مطلب امرأة مطلقة
بالثلاث وتزوجت بائنا
واذعت أنه حلها وأجنبى
يعارضها الخ

مطلب يجوز أن يتزوج
بأخت أخيه من الرضاع
الخ

ومحمد أخ اختها وقال في المنهج ولا تحرم عليك أخت أخيك من نسب أو رضاع
سواء كان أخاك لأبيك أو أخاك لأمك والله أعلم

(باب نكاح المشرک)

مطلب نكاح المشرک

مطلب الذمی اذا أسلم مع
زوجته هل یقرأ علی
نکاحهما السابق
فی الکفر الخ

مطلب ذمیة بالغة أسلمت
وتزوجت علی يد قاض
فلیس لاحد معارضتها

(سئل) فی رجل ذمی تحتہ زوجة ذمیة أسلمت بعد أن دخل بها فهل یفرق
بینهما (أجاب) حیث حصل الدخول بها وأسلمت الزوجة فان أسلم قبل
انقضاء العدة دام نکاحه وان لم یسلم تجزئ الفرقة من حین الاسلام وهی فرقة
فسخ وعلیه نفقة مآدة جسمها فی العدة قال فی المنهج أو أسلمت زوجته وتختلف
فکردة ای فان کان ذلك قبل الدخول وما فی معناه تجزئ الفرقة أو بعده وأسلم
الآخر فی العدة دام نکاحه والا فالفرقة من الاسلام والله أعلم (سئل)
فی ذمیة بالغة عاقلة أحببت دین الاسلام فدخلت فیہ وأقرت بالشهادتین علی
ید بینة شرعیة من المسلمین من أهل بلدها یقال لهم الزغالة ثم انها ذهبت اقربوة
أخری واختارت رجلاً مسلماً فتزوجت به علی ید قاضی یدت المقدس تزویجاً
شرعیاً علی سنة رسول الله صلی الله علیه وسلم بکتاب مسطور فهل لاحد من
أهل بلدها ممن أسلمت علی یده أو غیرهم ممن یؤمن بالله والیوم الآخر أن یتعرض
لها بسوء أو لهرها أو لزوجها وهل یجوز لمن یؤمن بالله أن یمسها أو یدعی یمسها
تبعاً لا قاربها المصارى وهل محبتها للرجل الذی تزوجت به عیب تعاب به شرعاً
وماذا یترب علی من یمسها بذلك (أجاب) هذه المرأة نور الله قلبها وشرح
صدرها للاسلام قال تعالی فن یرد الله أن یمدیه یشرح صدره للاسلام فطقت
بالدین الحق والقول الصدق ان الدین عند الله الاسلام فن أعابها أو نسب لها
عیباً فهو العائب وکأنه کذب الله ورسوله فهو ملعون فی کتاب الله تعالی
علی لسان رسول الله صلی الله علیه وسلم ولا یفلح مثل هذا الرجل فی الدنیا ولا
فی الآخرة وهی أطهر من قول القائلین بل من کثیر من المسلمین العابدین لانها
خرجت من الکفر ولا ذنب علیها فهي طاهرة منورة بنور الاسلام
ویجب علی کل مؤمن ومؤمنة أن یمسها ویصبرها ویعزها بعز الاسلام
ومحبته فی رسول الله صلی الله علیه وسلم لانها دخلت فی الدین القویم فن آذاها
فقد آذى الله ورسوله یوشک أن يأخذه والویل له اذا أقبل علی رسول الله صلی الله
علیه وسلم تطرده وأهانیه وتبرأ منه یوم لایامه فمد فآز بخسران مبین عند رب
العالمین یجب علی من أسلمت علی یده أن یمسها ویعینها ویکرمها انما ورد
عن سید البشر صلی الله علیه وسلم لان یرد الله ذل رجلاً واحداً خیر لک

من حمر النعم وخير من طلعت عليه الشمس فان رضى الذى أسلمت على يديه بهذا
 الخير الذى أخبر به صلى الله عليه وسلم لم يعارضها ولا زوجها ولا أهله ولا جميع
 أهل بلده فله خير الدنيا والاخرة ويرجى له الخير ويبارك الله له فى المال والولد
 وينصر على عدوه ان حاربه أحد وان خالف وعمل برأيه الفاسد واتبع هواه
 الكاذب وخالف ربه الواحد وبنه الماحد فعليه الغضب وله من الله العطب
 وعليه الحرب وعليه الدعاء والطلب وله من الله الدبار ومن رسوله البشارة
 بالمآر ومن المؤمنين الموحدين العار الى دار القرار وقد قال الله تعالى انما المؤمنون
 اخوة وهذه مؤمنة يجب على كل مؤمن ومؤمنة من اخوانها ان ينصروها ويكرمها
 ويحميها ويدفع عنها الضرر فأولئك هم المفلحون وانما تزون من الله بخير كثير
 أولئك حزب الله ألا ان حزب الله هم المفلحون ومن آداها أو آذى زوجها أو أهله
 من جهتها فأولئك هم الخاسرون المعادون لله ورسوله ومن حزب الشيطان ألا
 ان حزب الشيطان هم الخاسرون وزواج الرجل بها صحيح والمهر لها لقوله تعالى
 وآتوا النساء صدقاتهن نحلة أى عطية من الله تعالى فإيما معها الا كل مخالف
 لله تعالى لقوله يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنوهن
 الآية ثم قال تعالى ولا جناح عليكم أن تنكحنهن إذا آتينوهن أجورهن أى
 مهورهن وما قال تعالى أعطوا مهورهن للزغالة فصدق من سماهم بهذا الاسم
 فأن الله تعالى جعل الاجور بمعنى المهورهن من النساء المؤمنات اذا كن كافرات
 ثم أسلمن ولم يجعلها لأهلها الكافرين ولا للزغالة المنافقين فأسأل الله العظيم رب
 العرش الكريم أن ينوب عليهم وعلى من ساعدهم خولاء عليهم من غضب رب
 العالمين فالله أنت الله الحق ودينك الحق فكن قد بلغناهم ما علينا انهم
 تباور جمعوا فب عليهم والا فلك جنود السموات والارض تسلط عليهم ما شئت
 من بلاء وغضب وعذاب عظيم انك رب العالمين يا أيها المؤمنون الموحدون
 المتوجون بالعمامة البيضاء تيجان الاسلام فلا تبدلوه بمخام الدينابة ما تم اليهود
 والنصارى فملحوا بالاخسرين أعمالا الذين ضل سعيهم فى الحياة الدنيا وهم
 يحسبون أنهم يحسنون صنعا يا أيها الشجعان ويا أيها الفرسان يا أهل المصاب
 والاسلحة عجوز أرمنييه أو يهودية أو نصرانية لا ترضى لدينها الما طل بالندس
 وكيف أنتم ترضون لدينكم الحق ولمن دخل فيه بالندس فان رضيت بذلك فلا
 أحسرى فى الارض منكم ولا أدل ولا أحقر فعليكم باحق واصواب ففتح لكم الباب
 رتالوا من الله حسن المآب والله أعلم (سئل) فى رجل ذمى أحب دين

مطلب ذمى أسلم وزوجته
 كافرة على دينها فهل يفرق
 بينهما ام تبقى زوجته الحرة

سيد الخلق محمد صلى الله عليه وسلم ودخل فيه وله زوجة ذكية نصرانية بقيت على دينها فهل تبقى على ذمة زوجها المسلم وإن فرض أن فساده فاسد وهل يجوز لأحد من يدعي الإسلام أن يتصر لها ولاه لها ويحول بينه وبينها ويثعلل عليه بما وقع في العقد من فساد النكاح كفسادها في العدة أو بلاولى أو بلاشهود أو يكونه وخطفها فزوجت نفسها ونحو ذلك فبين لنا الحال وأزل عنا الاشكال أدامكم الله تعالى لنصر الحق وأهله (أجاب) قال في المنهج لشيخ الإسلام ومثله في الرمل وابن حجر لو أسلم أم المشرک ولو غير كتابي كوثني ومجوسى على حرة كتابية فتحل له ابتداء دام نكاحه لها لجواز نكاح المسلم لها ثم قال وحيث دام النكاح لا تضره مقارنته لمفسد زائل عند اسلام ولم يعتدوا فسادته تخفيفا بسبب الاسلام فيقرع على نكاحه بلاولى وشهود وفي عدة الغيرة تنقض عند الاسلام ومثل ذلك مسألة الخطف المذكورة حيث وكلت أو زوجت هى نفسها لان المراد بالفساد عندنا الراحل عنه العقد الذى لا تضره مقارنته هو ما أجمع عليه علماء ملتنا الا غيره وذلك لا فائز لاسلام من أسلم بمنزلة أنه عقد يوم اسلامه وقد زال المفسد وقت الاسلام بخلاف نكاح المحارم لو فرض فانما يحكم بفساده لان المفسد لم يزل ثم قال ونكاح الكفار صحيح وان لم يسلموا وخص بقوله تعالى وامراته جمالة الخطب وقوله تعالى وامرأتهم ولا تفرعون ولا تهم لوترافعوا اليها لم يطله قطعا فقد ظهر لك الحال بالنص القطعى ان زوجة هذا الرجل المسلم باقية على ذمته ولا تضر دعوى المفسد المذکور ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر ويرجو شفاعة سيد الخلق له فلينصر هذا الرجل المسلم ويأخذ له زوجته ويصدق كل فاجر كافر معانده عليه لعنة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ومن كان من أهل الشقاوة والنفاق الخارج من دين محمد صلى الله عليه وسلم ينصره وكان من حزب الشيطان ألا ان حزب الشيطان هم الخاسرون والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اسمه حسين طلب من أخيه ابنته ليتزوج بها على عادة أهل البر فسمح له بها فذهب ليوسف وتزوج منه أخته بمهر معلوم ثم أن أخا حسين واسمه حسن تزوج ابنته لآخى يوسف بعقد ومهر ثم أن حسنا ذهب الى علوان وطلب ابنته ليحلل مهرها أيصافى مقابلة مهر زوجته أخت يوسف فسمح له بذلك ثم وكاله فى زواجهما من آخى يوسف ثم ماتت بنت حسن وقد اتفق حسين ويوسف أن يعينه فى ثلث مهر - رآحد البنيتين فدفع له حصة ولم يدفع الباقي لموت بنت حسن فما الحكم الشرعى فى ذلك (أجاب) هذا الاتفاق الواقع وكذا اعطاء البنات كله باطل فلا يطالب حسنين بمهر بنت أخيه وانما

مطلب لو أنفق على
الزوجة مبلغا ثم ماتت
ما الحكم فيه الخ

يطالب به زوجها وهو أخو يوسف لأن الصداق على من أخذ بالساق فلما ماتت رجوع لأخي يوسف نصفه في الميراث لكونها لا ولد لها والنصف الثاني لورثتها وبنت علوان ليس لها ولا أوليها أن يطالب حسين بشي لأن ما وقع بينهما باطل لأن الحرائر لا يمكن بالهبة قلها أولاً وليا شهما مطالبة زوجها العاقد عليها بالسمي أن كان صدر لها سمي في العقد والأوجب لها مهر مثلها من نساء عصبتها كأختها وبنت عمها وعمتها وأما أخت يوسف قلها أوليها أن يطالب حسين بما وقع لها من السمي فإن لم يمكن سمي قلها مهر مثل عصبتها كأم وأما أمانة يوسف له فهو وعده لا يلزم الوفاء به والله أعلم (سئل) في ذمي أسلم وتحتة زوجة ذمية فهل تبقى على ذمته لا يجوز التفريق بينه وبينها ويجب على كل مسلم أن يساعد هذا الرجل على من يريد أن يحول بينه وبين زوجته (أجاب) أعلم أنها المؤمن الذي يرجو أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم له شفعاً أن زوجة هذا الرجل الذي دخل في دين محمد صلى الله عليه وسلم رعية ومحبة فيه أنها باقية على ذمته وأنها حلال له وهو حلال لها بإجماع المسلمين حنفية وشافعية ومالكية وحنابلة ولا يحترمها عليه أحد من المسلمين ولا يجوز لمن يؤمن بالله واليوم الآخر إلا أن يكون من أنصاره وأعوانه ويقاوم القوم الكافرين وكل من أعانهم أو ساعدهم فإنه منهم فيأولى الألباب يأهل الإيمان والاسلام تتناصرون لقيس وعين ولا تتناصرون لدين محمد صلى الله عليه وسلم وهو صاحب الشرع والدين القويم فواغوثاه وإنى لكم من الناصحين وعليكم من الخائفين ولكم من المحذرين فاتقوا الله ولا تكونوا من الغافلين فيحل بكم ما حل بغيركم من الأمم السابقين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

﴿فصل فيما يمنع النكاح من الرق﴾

(سئل) في سيده عبد وجارية زوج عبده لجاريته ثم هرب العبد وبقيت الجارية فهل للسيد أن يطأ الجارية والحال أن العبد لم يطلقها (أجاب) لا ريب أنها ما دامت على ذمة زوجها العبد لا يجوز للسيد أن يطأها تحريمها عليه بعقده لعبده عليها وطريق حلها له أن يعتقها ثم يختارها فيسخ نكاح العبد وتنتقض عذتها من العبد وهي نصف عدة الحرة ثم يعقد عليها السيد بنكاح ومهر أو يعتقها ثم يهبها العبد فيفسخ نكاحها ثم تنتقض عذتها ثم يعقد عليها ولا يحل له بغير ذلك إلا أن ثبت موت العبد أو طلاقه لها مع انقضاء العدة فتحل له من غير عقد تلك الميمن والله أعلم

مطلب الذي إذا أسلم تبقى
زوجته على نكاحه ولا
يفرق بينه وبينها

مطلب فصل فيما يمنع
النكاح من الرق السيد
إذا زوج جاريته لعبده
وهرب العبد لا يحل للسيد
أن يطأها ما دامت على
ذمة العبد

(فصل في نكاح من قتل ومن لا قتل من الكافرات)

(سئل) في ذمى عقد على امرأة وغاب عنها مدة ثم زوجها أهلها الرجل ثان فهل الزوجة للأول وهل يعزرا المزوج والزوجة للأول ويعزرا المزوج لها والزوجة بل ان كان عالما بذلك يكون زانيا لان أهل الامة يجزى عليهم حكم أهل الاسلام فاذا ارتفعوا اليها وجب علينا أن نحكم بينهم بشرع الاسلام والله أعلم (سئل) في بالغ زوجته أبوه بنت من غير اذن منه له في ذلك ودفع من المهر حصة ومات فهل للولد الرجوع بما دفع والده لكون النكاح لم يصح (أجاب) نعم له الرجوع بما دفع والده لان النكاح لم يصح حيث كان بالغاً ولم ياذن فيه والله أعلم (سئل) في رجل تزوج ابنة من أبيها وهي قاصرة ثم مات الزوج ولم يدخل بها ولم يخبر برزقها وهي الآن بالغ لا ترضى به وأهلها كذلك فهل اذا خطبها رجل أجنبي لها أن تتزوج به ولها مهرها وميراثها من تركتها الميت (أجاب) لما مات الزوج صارت الزوجة خلية فلها أن تتزوج بمن أودته ولا يلزمها أنها تتزوج بأخ زوجها ولها مهرها المسمى من تركتها الزوج وما بقى عنه وعن الذي لها منه الربع ان لم يكن له ولد ولا فائتم والله أعلم

(باب الخيار في النكاح والاعفاف ونكاح الرقيق)

(سئل) ما الواجب على من فارق بعيب امانها أو منه وفارقت هي أو وليها (أجاب) اعلم أن العيب الذي يقع به الفراق منها يجنونه وجذامه وبرصه وكذلك من وليها أو منها فقط بحبه وعنته أو منه يجنونها وبرصها وجذامها ورقتها وقرنها تارة يحدث بعد العقد والوطء فهذا يجب به المسمى لتقرره بالوطء وتارة يقع الفسخ قبل الوطء سواء كان العيب مقارناً للعقد أو حدث بعده وقبل الوطء فلا مهر اذ لم يحصل منه ما يوجب المهر ولا ما ينفقه وكذلك لا متعة وتارة يقع الفسخ بعد الوطء فان فارق العيب العقد أو حدث بعده فلها مهر المثل والله أعلم (سئل) في رجل أصابه الجذام فهل لزوجته أن ترفع أمرها لحاكم الشرع ويفسخ نكاحها أولا (أجاب) حيث ثبت بالوجه الشرعي جذام الرجل كان لها رفع أمرها لحاكم الشرع فان ثبت عنده ذلك فسخ نكاحها وأذن لها في فسخه والله أعلم (سئل) في رجل تزوج بكرا يدعي انه وطئها وهي تدعي عدم الوطء فأخذها أبوها وحلف عليها بالصلاق انها ما تزد على زوجها الا ان حكم عليه حاكم الشرع فما الحكم الشرعي (أجاب) يجب على أبيها أن يردّها على زوجها ثم ان أراد أن يثبت عنه الرجل رفعه لحاكم الشرع فان ثبت عنده ضرب له سنة ثم بعد السنة ان ادعى

مطلب فصل في نكاح من قتل ومن لا قتل من الكافرات ذمى عقد على امرأة وغاب مدة فزوجها لا نكاح الحكم الخ

مطلب زوج الاب ابنة البالغ بلا اذن منه لا يصح العقد الخ

مطلب تزوج بنتا قاصرا من أبيها ومات قبل الدخول فهل لها أن تتزوج بمن شاءت بعد البلوغ الخ

مطلب الخيار في النكاح والاعفاف

مطلب من فارق بعيب امانها أو منها الخ

مطلب اذا حصل للزوج جذام وثبت عند الحاكم يجوز فسخ النكاح الخ
مطلب لو حلف أبو الزوجة انها لا تزد على زوجها ما الحكم

الزوج الوطء وهي عذمة وكانت بكرًا عرضت على أربع نسوة فان شهدن انها
 بكر ففسخ القاضي أو هي بعد قول القاضي لما ثبت عندي حتى الفسخ لنكاح والله
 أعلم (سئل) في امرأة تزوجها الجذام فهل لها أن ترفع أمرها لحاكم الشرع
 ويفسخ نكاحها عنه أولا (أجاب) حيث ثبت عندنا حكم الشرع أبدت
 أحكامه أن الرجل به الداء المذكور كان له أن يفسخ نكاحها ولها بعد ما ذكر
 أن تستقل بالفسخ ولكن بعد قول القاضي ثبت حق الفسخ لأن هذا من الضرر
 اللاحق لها فلها رفعه بذلك والضرر يزال حتى لو كان ما بهما مثل الزوج فلها ذلك
 وكذلك لو لهما بمقارن للمقدور والله أعلم (سئل) في رجل ضرب القاضي لزوجته سنة
 ولكنها لم تلازم مسكنه جميع السنة وبعدها فسخ عليه القاضي في غيبته فهل يصح
 هذا الفسخ (أجاب) حيث لم تلازم المرأة مسكنها جميع السنة فالفسخ باطل لعدم
 وجود شرطه من أنه لا بد منه فيه ولو كان بنصف السنة بناء على أنه يجب استئناف
 سنة جديدة فالمرأة باقية على ذمة زوجها والله أعلم (سئل) في رجل تزوج فاصرا
 اذبحي وليها أنه لم ينفعها وحبسها عن زوجها فهل يجب عليه أن يسلمها لزوجها
 (أجاب) حيث كانت مطيقة للوطء وسلم حال الصداق لا يجوز لوليها حبسها ويلزمه
 تسليمها لزوجها وأما دعوى العنة فتحتاج للرفع إلى القاضي وإثباتها ثم يضرب له
 سنة وبعدها انوطى وهي زوجته والافسخ نكاحها والله أعلم (سئل) عن
 رجل أعت عليه زوجته عنة وضرب لها القاضي سنة ثم فسخ النكاح بها فهل له
 الرجوع عليها بما دفع لها (أجاب) قال في المذهب وشرحه فان فسخ بعينه أو غيرها قبل
 وطء فلا مهر ولا رتماع السكاح الخالي عن الوطء يالفسخ سواء فان العقد العيب أم
 حدث بعده ولافسخ أن العنة انما يفسخ بها قبل الوطء فيرجع الزوج عليها
 بجميع ما دفع لها لانه دفع ليستمتع بها ولم يحصل منه ذلك والله أعلم (سئل) في رجل
 تزوج بقنا بعدد صحيح ثم حدث بها بعده جنون وذلك الجنون صرع ويريد فسخ العقد
 فاذا انفسخ العقد وقد دفع المهر فهل له الرجوع فيه (أجاب) نعم له فسخ النكاح بشرط
 حاكم أو محكم بشرطه فاذا فسخ كان له الرجوع بجميع ما دفع لان ذلك قبل الوطء
 كما صرح بذلك علماءنا والصراع نوع من الجنون له الفسخ به صرح به الرملي وأفتى به
 بعض العلماء أن الحاكم اذا كان يأخذ دراهم لما دفع بالنسبة لحال المرأة
 وكذلك لو لم يحدد ما كالأحكام كما كان له يبنى الزوج في صورة فسقه وفيها في صورته
 الاستقلال بالفسخ كما يؤخذ ذلك من كلامهم والله أعلم (سئل) في رجل حصل له
 جذام وله زوجة دخل عليها ولها معه خمس سنين فأكثر فهل لها فسخ نكاحها

مطلب الزوج اذا كان به
 جذام لا لزوجة رفع أمرها
 للحاكم ليفسخ نكاحها

مطلب رجل ضرب
 القاضي له سنة والزوجة
 لم تلازمه فيها وفسخ نفسه
 غير صحيح الخ

مطلب اذا كانت الزوجة
 تطيق الوطء لا تمنع زوجها

مطلب من به عنة اذا
 صرف على زوجته شيئا
 بعد الفسخ يرجع عليها
 بما صرفه الخ

مطلب لو حدث في الزوج
 جنون ويريد فسخ العقد
 ويرجع بما دفع الخ

وربما ثبت لها المسمى لانه حدث به ما ذكر بعد الدخول بها (أجاب) حيث كان الجذام
مستقما ثبتت لازمة الخیار وكذلك يثبت لوليها به فلكل منهما فسخ النكاح به
وان فرض أن بالزوجة ذلك لان الانسان يعاقب من غيره مالا يعاقب من نفسه ولا أن
ذلك ضرر وهو يزال ولان به فوات كمال التمتع حتى لو رضيت الزوجة به كان لها
الفسخ به لان الضرر لاحق ولها عليه جميع المسمى فان قبضته فازت به والا كان لها
الرجوع به عليه والله أعلم (سئل) عن رجل تزوج بنتا بكرام مطيقة للوطء وكلما
طلب منها الوطء امتنعت وصاحت عليه فيتركها حياء من جيرانه وأهلها يدعون
عليه انه لم ينفعها ويريدون فسخ نكاحها منه فهل لهم ذلك (أجاب) يجب على البنت
أن تمكن زوجها من نفسها ولا يجوز لها الامتناع منه فان امتنعت كانت ناشزة
ولا نفقة لها ولا كسوة ووردي الحديث الصحيح أيما امرأة باتت هاجرة فراش
زوجها لعنتها الملائكة حتى تصح وليس لاهلها فسخ نكاحها بذلك والله أعلم
(سئل) عن رجل تزوج بكرا فاذعت عنه بضرب لها القاضي سنة فاعتزلته
بعضها عند أبيها وبعضها عنده مفرق ثم صار عليهما دعوى أخرى فقيل له عليك
الطلاق ان لم تطأها في ثلاثة أشهر تكون طالقة بالثلاث فقال الزوج نعم والزوج
يدعي انه وطئ فيها والزوجة تدعي أنها بكر فمن المصدق منهما (أجاب) ان شهد
أربع نسوة بقاء بكارتها ولم تكن غورا والا فيجب تحليفها ما اذا حلفت صدقت
وان لم تحلف أو لم يشهد أربع نسوة بقاء البكارة أو كانت غورا فيصدق الزوج بيمينه
لان الاصل بقاء العصمة وهذا كله بالنظر للعنة والافن حيث تعليق الطلاق فاذا ذكر
كناية وهي لا بد لها من النية فحيث لم ينو إيقاع الطلاق فلا يقع عليه ولا بد من
مضي السنة وهي مسلمة نفسها للزوج فان اعتزلته كلها أو بعضها المذكور وجب
استئنافها كما به ذلك من صريح كلامهم والله أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة
ودفع مهرها ودخل عليها ووقع بينه وبينها بغضة وهي تقول لا أريده وأهلها يدعون
ان قاضيا أعطاهم عفي فسخ نكاحها فهل يفسخ نكاحها والحالة هذه (أجاب)
لا يجوز لمن يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسعى في فسخ نكاح هذه المرأة وان فسخ
لا يصح باتفاق العلماء وان وقع ذلك من قاض أو غيره فهو رد عليه لانه خلاف الشرع
القويم ويجب على المرأة الدخول في طاعة زوجها ولا يجوز لها الخروج عن طاعته
فان خرجت عنها فانها عاصية مرتكبة كبيرة تلغنها الملائكة حتى تصبح لما ورد
في الحديث الصحيح اذا ادعى الرجل امرأته الى فراشه فلم تأت له لعنتها الملائكة حتى
تصبح وفي رواية اذا بان المرأة هاجرة فراش زوجها قاتل أبي عليه الا كان الذي

مطلب البنت اذا كانت
تطبق الوطء لا تمتنع عن
زوجها

مطلب العنين اذا ضرب
له القاضي سنة يلزم
الزوجة أدت لزامه والا
يعادله الاجل الخ

مطلب اذا اذعت الزوجة
بنقض الزوج لا يجوز لاحد
أن يسعى في طلاقها الخ

في السماء أي أمره وسلطانه ساخط عليها حتى يرضى عنها زوجها وفي الحديث
لو أمرت أحدا أن يسجد لأحد لأمرته المرأة أن تسجد لزوجها ويجب على كل مؤمن
ولا سيما محاربه أن يأمرها بطاعة زوجها وتسليم نفسها له ولا يجوز لها مخالفته بوجه
والله أعلم (سئل) في رجل عتق ثبنت عند القاضي عتقه واختارت زوجته
الفسخ قبل الوطء وفسخ نكاحها فهل للعنين الرجوع بما دفعه ليهما من الصداق
(أجاب) هذا السؤال ناقص وضرب له سنة ثم بعده لم يحصل منه وطء وثبت ذلك
عند القاضي وأذن له بالفسخ فإذا وجد هذا الذي زدناه وفسخ النكاح فلا مهر لها
قال في المنهج وشرحه لشيخ الاسلام بعد ذكر العيوب فإن فسخ بعيه أو عيبها قبل
وطء فلا مهر ولا ارتفاع النكاح الخالي عن الوطء بالفسخ سواء قارن العيب العقد أم
حدث بعده انتهى فإذا علمت ذلك علمت أن الرجوع بجميع ما دفعه ليهما
والله أعلم (سئل) في رجل معه زوجة أدمى عليه أهلها عندما حكم الشرع
أنه عتق فضرب له سنة فسلموها له ليلتين أو ثلاثا ثم أخذوها هل تحسب عليه من
السنة أولا (أجاب) يجب على المرأة أن تسلم نفسها للزوج سنة كاملة ويجب على
أهلها أمرها بذلك قال في المنهج وشرحه لشيخ الاسلام ولو اعترفته ولو بعد ركعتين
أو مرضت المدة كلها لم تحسب لأن عدم الوطء يضاف إليها فتستأنف سنة أخرى
وقال قبل تعذرا لجماع قد يصحكون بعارض حرارة فيزول في الشتاء أو برودة فيزول
في الصيف أو ببوسة فيزول في الربيع أو بطوبى فيزول في الخريف فإذا مضت
السنة ولا يطأ علمنا أنه عجز خلق فلا بد من تسليم المرأة للزوج الفصول الأربعة والله
أعلم (سئل) عن رجل به طلع بين ذكره وأنثيته لا يجمعه ذلك من الوطء فهل
لزوجته أن تفسخ نكاحه بذلك وهل يجب عليها أن تسلم نفسها فإذا لم تسلم تسقط
نفقتها وكسوتها (أجاب) حيث كان ذكره ينتشر ويمكن معه الوطء فلا فسخ لزوجته
بذلك ويجب عليها أن تسلم نفسها له ليل أو ليلتين أو ثلاثا ثم تخرجت بغير أدبه
صارت فاشرة ولا شيء لها من كسوة ونفقة لقشوزها والله أعلم (سئل)
في زوجة العتق المؤجل لها سنة إذا هربت أو أخذها والدوها وجبها هل تحسب
تلك الأيام أم لا وهل يجب عليه أن يسكنها في بيت له علق على حدة خال عن أهله
وأهلها (أجاب) قال في المنهج وشرحه ولو اعترفته ولو بعد ركعتين أو هربت المدة
كلها لم تحسب لأن عدم الوطء حينئذ يضاف إليها فتستأنف سنة أخرى ولو وقع
لها ذلك بعد السنة وزال قال الشيخان فالقياس استئناف سنة أخرى والله أعلم
(سئل) في رجل عتق معه زوجة لها مدة لم ينفقها أصلا ثم إن أهلها كفوا عليه

مطلب العتق إذا أحل
سنة والزوجة سلمها
أهلها اليومين أو ثلاثة أيام
ثم أخذوها فهل تحسب
من السنة أم لا الخ

مطلب ما دام الرجل
ينتشر ذكره يجب على
الزوجة أن تسلم نفسها له
الخ

مطلب زوجة العتق
المؤجل له سنة إذا هربت
أو أخذها أهلها لا تحسب
تلك الأيام من السنة الخ

ربنا لا ان لم ينفعها ياخذها منه ثم مضت المدة فهل لهم أخذها وتزويجها لغيره
 (أجاب) حكم الشرع أن يترافعا إلى قاض ثم يضرب له سنة بشرط ملازمتها
 ونزله حتى لو اعترلته ولو بعد ركب بس أو مرضت المدة كله لم تحسب لأن عدم الوطء
 حينئذ يضاف إليها فتستأنف سنة أخرى وانما ضربت السنة له لأن عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه فعله ورواه الشافعي وغيره وتابعه العلماء عليه وقالوا تعذر
 الجماع قد يكون لعارض حرمة فيزول في الشتاء أو برودة فيزول في الصيف أو بسوسة
 فيزول في الربيع أو رطوبة فيزول في الخريف فإذا مضت السنة ولم يطقا علمنا أنه
 عجز خلقا حرا كان الزوج أو عبدا مسلما كان أو كافرا انتهى شيخ الإسلام زكريا
 وما وقع بينهما من غير حكم القاضي من التراضي والكفالة باطل بإجماع المسلمين
 ولا يجوز أن يؤمن بالله واليوم الآخر أن يأخذها من زوجها بذلك أو يزوجهها
 لغيره فإن فعل فهو باطل عند جميع المسلمين ويجب على جميع المسلمين أن ينهوا
 لفاعل والله أعلم (سئل) في بنت لها مع زوجها مائة سنين لم ينفعها
 أصلا وهو مقتر بذلك وأخذ امرأته قبلها ولم ينفعها أصلا له عنين فما الحكم الشرعي
 في ذلك (أجاب) قال في المنهج وشرحه لشيخ الإسلام زكريا الانصاري رحمه
 الباري وشرطه في الفسخ بعنة وغيرها ما رفع لقاض لأنه مجتهد فيه كالفسخ
 بالأعسار وثبت عنة الزوج باقراره عند القاضي لا عند شاهدين شهدا به عنده
 وبين ردت عليها لا مكان اطلاعها عليها ولا بتصور ثبوتها بالبينة لأنه لا اطلاع
 للشهود عليها ثم بعد ثبوتها ضرب له القاضي سنة فإذا مضت السنة ثبت الفسخ
 بعد الرفع للقاضي فإن قال وطئت في السنة أو بعدها وهي ثيب ولم يصدق حلف أنه
 وطئ فإن نكل عن اليمين حلفت أنه ما وطئ والله تعالى أعلم

(كتاب الصداق)

(سئل) في رجل تزوج امرأة وتعهد بمهرها الرجل ومات قبل الدخول بها فما
 الواجب عليه شرعا وهل للرجل المتعهد له طلب غير الواجب شرعا (أجاب)
 الزوج له من المهر النصف أرثا من زوجته حيث لا ولد والنصف الثاني لورثتها
 غيره يسقط النصف عن الزوج ويبقى عليه النصف فليس للرجل المتعهد له ولا
 لغيره من الورثة طلب غير النصف والله أعلم (سئل) في رجل عقد على ثيب
 بمهر قدره مائتان وخمسون قرشا وزوج ابنة عمه لا آخر ويريد أن يجعل مهر ابنة
 عمه مهر الزوجة فهل يجوز ذلك (أجاب) لا يجوز ذلك بل مهر كل واحدة من
 الثيب وال بكر لها لا يصح أن يكون مهر لغيرها والله أعلم (سئل) في رجلين

مطلب الزوج لم يصل
 بالوطء لزوجته من نحو
 ثمان سنين لعنته وهو مقتر
 بذلك فهل يلزمه فسخ
 القاضي أو لا الخ

مطلب كتاب الصداق

عقد كل منهما ما على أخت الآخر صداق معلوم من أبيهما ودخل كل منهما
 بزوجه فهو ليلزم كلاهما ما دفع الصداق لزوجه أو يلزم أبيهما (أجاب)
 الصداق على من أخذ بالساق لأهل الوالد الذي جاء بولده المشاق والله ولي المشاق
 (سئل) في رجل عقد على امرأة بمهر يوم ودخل بها ثم طلقها وأدعى أنها
 أبرأت من المهر والحال أنها سفية فهل والحالة ما ذكر تصح برأتها وهل يجب
 لها عليه المتعة زيادة عن المهر المذكور (أجاب) المصريح به أن أبرأت السفية
 باطل فلا يلزم الرجوع في مهرها على الزوج والمطلقة المدخول بها لها متعة وهي
 ما تراضيا عليه والا قدرها قاض وسن أن لا تنقص عن ثلاثين درهما أو قدر قيمتها
 ولا تبلغ نصف المهر قال النووي وينبغي اشاعتها بين النساء ليعرفنها والله أعلم
 (سئل) عن بنت تزوجها رجل من أبيها بثلاثمائة قرش ثم ماتت قبل الدخول
 بها عن زوجها وأمتها وأبيها فما يخص كل واحد منهم من هذا الخلف (أجاب)
 المقرر في الفقه أن الموت يقتر بالمهر على الزوج ويصير بعد موت البنت ميراثا
 للزوج منه النصف مائة وخمسون وللاُم ثلث الباقي وهو خمسون وللأب الباقي
 وهو مائة والله أعلم (سئل) فيمن تزوج امرأة وعليه مهرها فهل هو لأزوجه
 أو لقريبها كأم ونحوه (أجاب) أعلم وقلنا الله تعالى أن جميع المهر يكون
 للنساء لا شيء منه للأقارب بوجه فن استعمل ذلك من الأقارب فقد كفر بما أنزل
 على محمد صلى الله عليه وسلم قال تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة أي عطية من
 الله تعالى لأن كلا من الزوجين يستمتع بصاحبه فيكون المهر محض فضل من الله
 تعالى والله أعلم (سئل) عن رجل له خال له بنت طلبها منه ليتزوج بها بنتا
 لولده فسمح له بها فقال له في الجواب لك ألف بدلها ثم تزوجها بألف عاقلة لرجل
 بمائة فهل له طلب الألف من ابن أخته (أجاب) ما وقع بين الخال وابن أخته
 من دفع البنت له ليتزوجها إلا أنه ودفع الألف له جزاء باطل شرعا باتفاق العلماء
 وحيث رضيت الزوجة بالمائة وهي بالغة عاقلة أو كانت مهر مثلها فلا يس لها
 غيرها وعلى كل حال ليس للخال معارضة لابن أخته بحال والله أعلم (سئل)
 في رجل خطب من قريب آخر بنتا ويدعى أنه دفع من مهرها حصة ثم مات
 المخطوب منه والبنت تنكر ولم يخلف الميت شيئا ومضى على ذلك نحو ثلاثين سنة
 فهل له أن يطالب قريبه الوارث أو غيره (أجاب) حيث كان الأمر كذا فلا وجه
 للرجل يطالب به القريب سواء كان وارثا أو غيره لا مور لا تخفى على ذي بصيرة
 والله أعلم (سئل) في رجل عقد على بنت بمائة وأربعين قرشا وهي مهر مثلها

مطلب كل من رجلين عقد
 على أخت الآخر صداق
 معلوم يلزم كلا الصداق الخ

مطلب رجل طلق زوجته
 بعد الدخول بها وأدعى
 أنها أبرأت من المهر وثبت
 أنها سفية فهل أبرأتها
 باطل أم لا الخ

مطلب ماتت عن زوجها
 وأمتها وأبيها ما يخص
 كلا منهم

مطلب مهر الزوجة لها
 لا لقريبها ولا لعمها الخ

مطلب بنت خاله أراد أن
 يزوجهها بنتا لولده وجعل
 لخاله ألفا بدلا عنها فهل
 لا يصح هذا الجعل الخ

وكان قد اتفق مع أبيها على مائة وسبعين ثم ماتت وطأ أيضا ما يورث فما الذي
 يتقرر بما ذكر (أجاب) بالموت يتقرر المهر على الزوج وحيث كان ما ذكر
 من المائة والأربعين هي مهر مثلها فهو الواجب وتضم إلى ما خلفته من التركة
 فالزوج منه النصف حيث لا ولد والباقي لورثتها غير الزوج والله أعلم (سئل)
 في رجل له أخ ولا أخيه بنت اتفق معه أن يعطيها له يتزوج بها يتزوج أخوه امرأة
 بمهر معلوم وتزوج بنت أخيه أخوزوجته فما الحكم الشرعي (أجاب) الحكم
 في ذلك أن الأخ يلزمه مهر زوجته الناكح هو لها لأن الصداق على من أخذ
 بالساق ومهر بنت الرجل يلزم زوجها الناكح لها كما ذكر ولا عبرة بما وقع من
 الاتفاق لأن الخواثر لا تذهب والله أعلم (سئل) عن امرأة دخل بها زوجها
 ولها عليه بقية من صداق فهل لها أن تحبس نفسها عن زوجها (أجاب) ليس
 لها أن تحبس نفسها عن زوجها فإن امتنع ولم تسلم نفسها كانت عاصية لله
 ورسوله وكانت فاشنة ويسقط به مؤنتها وعلى الحاكم رد الزوجها ولطاعته
 ويثاب على ذلك والله أعلم (سئل) في ولد قاصر عقد على بنت رجل قاصر
 من أبيها ثم بلغ الصبي ودفع من المهر شيئا هو ووالده ثم مات الولد والحال أنه حال
 العقد لم يملك شيئا فهل يكون هذا العقد صحيحا يستقر به المهر أم لا (أجاب) هذا
 العقد باطل من وجوه أحدها كونه الولد غير بالغ فان عقده فاسد الثاني من
 شروط صحة زواج الأب بالإيجاب كون الزوج قادرا على مال الصداق ولا عبرة بما
 دفعه الولد والوالد بناء على صحة العقد إذ لا عبرة بالظن البين خطأه والله أعلم
 (سئل) في رجل ذمي تزوج ابنة قاصر من أبيها ثم مات الزوج عن غير ولد
 وله أخوة ورثة فهل يتقرر عليه المهر وترث منه (أجاب) نعم يتقرر المهر على
 الزوج عندنا وعند الحنفية فان قبضته الزوجة فازت به والا فلا الرجوع به
 على التركة أن خاف تركه وما بقي بعد المهر والدين أن كان فلها منه الربع
 لأنها زوجة لا ولد لزوجها والله أعلم (سئل) فيما إذا كان الزوج غير قادر
 على حال الصداق حال العقد هل يصح نكاحه وهل فيه خلاف (أجاب) هذا
 السؤال فيه تفصيل فان تزوج بكرا بالإيجاب بأن زوجها الأب أو الجد فيشترط
 أن يكون الزوج قادرا على حال الصداق وهذا شرط من شروط أربعة لأصحة
 والثاني أن لا يكون بينها وبين الولي عداوة ظاهرة والثالث أن لا يكون بينهما وبين
 الزوج عداوة والرابع يزوجه المهر من كفو وثلاثة شروط لجواز الإقدام أن
 يكون بمهر المثل وأن يكون حالا وأن يكون من نقد البلد وغير المجبرة لا يشترط لها

مطلب نطلب بتنا وادعي
 أنه دفع لآبها شيئا من
 المهر وت أبيها وأنكرت
 فهل له الرجوع على تركه
 ليت أم لا الخ

مطلب لو اختلف الأب
 والزوج في المهر وكان مهر
 المثل يشهد للزوج فعليه
 ما دفعه الخ

مطلب إذا اتفق على أن
 يعطيه أخيه والاخر
 يعطيه بنته فماذا يجب
 للزوجتان الخ

مطلب المرأة إذا بقي لها من
 المهر شيء هل لها أن تحبس
 نفسها حتى تقبض بقية
 المهر أم لا الخ

مطلب الزوج إذا لم يكن
 عند العقد قادرا على المهر
 الحال فالعقد باطل

مطلب رجل ذمي تزوج
 بنتا قاصرة ومات فهل
 يؤخذ المهر من تركته الخ
 مطلب إذا كان الزوج غير
 قادر على المهر الحال وقت
 العقد وكانت البنت بكرا
 ولو تزوج لها أبوها أو
 جدّها فالعقد باطل الخ

مطلب في رجل تزوج ابنته
بألف وجعل في نظيرها
خدمته لآبائها طول حياته
واهتنع الآن

مطلب في رجل تزوج
امراة من آبيها ودفع له
مهرها ومات الخ

مطلب في رجل تزوج ابنته
من آخر على صدق
خمسائة قرش ثم أسقط
عن الزوج منه قدر الخ

مطلب في رجل دفع لآخر
شيئا لأجل أن يزوجه
ابنته ثم حصل اعراض

مطلب امرأة بالغة ليس
لها ولي يزوجه إلا أن
فاصر الخ

هذه الشروط لأن الأذن والرضى فيها معتبر ولا نعلم خلافا في ذلك والله أعلم (سئل)
في رجل تزوج ابنته لرجل بألف قرش وجعلها في نظير خدمته لآبائها إلى أن يموت
الزوج فدخل بها وخدمه مدة من السنين والآلآن الزوج امتنع من الخدمة فهل
للأب أن يأخذ الألف قرش مهر ابنته ويلزم الزوج الخدمة للموت وإذا قلتم
الشروط يلغو ويلزم المهر المسمى فاحكم خدمة الزوج المدة الماضية من السنين
وهل للأب مطالبة فيما انفقه على الزوج وزوجته وأولاده مدة الخدمة (أجاب)
حيث وقع شرط خدمة الزوج للأب إلى موته في العقد وجب فيه مهر المثل وهو
ما يرغب به في مثلها عادة مع ما يراعى في الأهل والعشيرة ويرجع فيه لنساء عصبتها
كآختها وعمتها وبنات أخيهالأمها وأختها فانهم ما لسن من نساء العصبية والواجب
من المهر للزوج والزوج لا يبيعها والزوج الرجوع على الأب بما يقابل خدمته بأجرة
المثل وأما طمعة الأب له ولزوجته وأولاده فان كانت لأجل الخدمة المشروطة
وشرطت أيضا أو دل عليها قرينة فيما جرت به العادة من طمعة الأب فلا رجوع به
وما زاد أو كان لغير الأب كالأولاد والزوجة فله به الرجوع وإن لم يشترط ولم تدل
عليها قرينة أو قصد التبرع بها فلا رجوع له بها والله أعلم (سئل) في رجل
تزوج امرأة من آبيها ودفع له مهرها ثم مات ومضى على ذلك نحو عشرين سنة
وكان لها أخ صغير ثم كبر وبدعى الآن أن مهر أخته باق ما قبض وهي مقترنة معترفه
أنها لاحق لها قبل زواجهما فهل يعل به مل بقول أخيها (أجاب) حيث ما أقرت
المرأة بوصول حقها فليس للأخ معارضة بوجه من الوجوه لأن الحق لها وإقرارها
سار عليها فلا يكلف الزوج معه إلى بيته وأما الأخ فدعواه باطلة لا يعل به مل بها
بوجه من الوجوه فيجب رده عن باطله الذي هو عليه والله أعلم (سئل) في رجل
تزوج ابنته من آخر على صدق قدره خمسمائة قرش ثم أن أباً للزوجة قال للزوج
أسقطت عليك مائتين من الخمسمائة على يديينة فهل يصح هذا الأسقاط (أجاب)
حيث وقع العقد على المال المذكور بحضور الشهود ولم تكل البنت آباها
في الإبراء من المائتين لم يبرأ الزوج من المائتين للزوجه باله بالعقد ولم يحصل
ما يسقطهما فيجب على الزوج دفعهما لها والله أعلم (سئل) في رجل دفع
لآخر شيئاً لأجل أن يزوجه ابنته ثم حصل اعراض من أب البنت فهل يلزمه
ردها أخذ من الرجل الذي كان مراده أن يتزوج (أجاب) يجب على أب
البنت القابض لما ذكر أن يرد على الزوج ما أخذ منه لأنه انما دفع لأجل العقد
ولم يحصل له فله الرجوع بما دفع صرح به ابن حجر قبيلاً الولية والله أعلم (سئل)

في امرأة بالغة ليس لها ولي تزوجها الا أخ قاصر من درجة البلوغ فهل اذا وكات
 أجنبيًا تزوجها من تريد فهل هو صحيح نكاحها (أجاب) مثل هذه المرأة وليها
 القاضي تزوجها من أحب وأرادت فان لم يكن بالبلد قاض أو كان يأخذ دراهم لها
 وقع كان لها أن تفوض أمرها الرجل عدل مع خاطمها فيزوجه العدل لخاطمها الذي
 أراده والله أعلم (سئل) عن امرأة تزوجها رجل ثم طلقها ولها عليه المهر
 المتقدم والمتأخر وهو قادر على وفائه لان له عقارا فهل يباع عليه العقار وردة قضى
 منه مهرها أو يقسط عليه المهر بحسب حاله (أجاب) حيث كان الزوج
 قادرا على وفاء الصداق وغيره من الدين بمقار أو غيره وجب عليه وفاءه فتجيبا
 لبراءة ذمته لانه قادر على الوفاء والله أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة قبل
 النداء على المعاملة بتغييرها بالنقص ومن عادة نساءها يأخذن بالبعض عروضا
 والبعض نقدا وبقي على الزوج حصة من المهر نقدا وعرضا فهل الواجب عليه
 باعتبار ما كان قبل النداء أم بعده (أجاب) الواجب في المهر وغيره من
 سائر العقود ما كان موجودا حال عقد النكاح لانه هو المراد للزوجين المعهود
 في اذنانهم ما أخذوا العقد باعتبار ما كان يتعامل به قبل النداء وتأخذ العرض
 بحسابه والله أعلم (سئل) في رجل له بنت قاصرة وله ابن عم فقير كبير السن
 أراد زواجها منه فحلف أبوها بالطلاق الثلاث أنه لا يتخذها منه فهل يصح
 زواجه (أجاب) حيث كان الزوج فقيرا لا يقدر على حال الصداق لا يصح
 زواج الاب حيث تزوجها بالاجبار لان شرط زواج الاب للبكر بالاجبار أن يكون
 الزوج موسرا بحال الصداق ولا عداوة بين الزوجة والزوج مطلقا ولا بينه وبين
 الاب ظاهرة وأن يكون الزوج كقولها هذا وان لم يحلف فلو عقد عليها والحالة
 ما ذكره فقد باطل وان عقد مع وجود الشروط طلقت زوجته والله أعلم
 (سئل) عن رجل خطب من آخر ابنته فاذعن له بها ثم دفع له من مهرها جلا
 بمائة وستين قرشا ثم مات الرجل فبكت الجمل عنده نحو ثلاث سنين فامتنع ولد
 الرجل عن زواجها له وردة عليه الجمل معيبا في الحكم الشرعي (أجاب) حيث
 لم يجر عقد فيرجع الزوج في الجمل وأجرته هذه المدة وفيما نقصه العيب منه بأن
 يقوم يوم الدفع ويقوم اليوم فيرجع الزوج في النقص وفي أجرته هذه المدة وان لم
 يستعمله الاب ولا الولد لانه حبسه عن مالكه وفي الدراهم ان وجدت والافقية
 المتقوم ومثل المثل والله أعلم (سئل) في رجل تزوج بنت رجل ودخل بها
 مدة ومات عنها وخلف ما يورث عنه شرعا ودفع لها من مهرها حصة وبقي عليه

مطلب امرأة تزوجها
 رجل ثم طلقها ولها عليه
 المهر الخ

مطلب رجل تزوج
 امرأة قبل النداء على
 المعاملة بتغييرها بالنقص
 الخ

مطلب رجل له بنت قاصرة
 وله ابن عم فقير كبير السن
 أراد زواجها الخ

مطلب رجل خطب من
 آخر ابنته فاذعن له بها
 ثم دفع له من مهرها جلا
 الخ

مطلب زوج بنت رجل
 ودخل بها الخ

من مهرها ثلاثمائة قرش وستون فهل لوارثه أن يرجع عليها بما قبضت من المهر أم ترجع بالباقي من مهرها وترث منه (أجاب) ما قبضته الزوجة فهو حقها باجتماع المسلمين لا يجوز لمن يؤمن بالله واليوم الآخر أن يطلبها به عند جميع المسلمين بل وغيرهم أيضا وأما هي فتطلبه ببقية مهرها الذي في ذمة الزوج ولها ذلك اجتماعا بلا خلاف بل لها ذلك بمجرد العقد ولو لم يدخل بها الزوج فإذا وقفت ببقية المهر المذكور وكذلك الدين أن كان عليه دين ثم إذا فضل بعد ذلك شيء كان لها الربع أن لم يكن له ولد ولا فلها منه الثمن فهذا سيف الله يقطع به كل معاند ومخالف وهو من الخاسر بن والله أعلم (سئل) في رجل له ابن عم وله ابنة قاصرة طلب زواجهما منه وذكر له مهر البنت بينهم بمائة وخمسين فزوجها له بذلك اعتمادا على قوله ثم ظهر أنه أكثر مما ذكر فهل الواجب لها مهر عصبتها أم ما وقع عليه العقد (أجاب) صرح ائمتنا متونا وشروحا أن القاصرة إذا تزوجت بدون مهر المثل وجب لها مهر المثل فيجب للبنت القاصرة المذكورة مهر مثلها من عصبتها كاختها وبنت أخيها وبنت عمها وعمتها والله أعلم (سئل) في رجل له بنت تزوجها لآخر والاخر له أخت تزوجها لابن عم الزوج لابنته له ولم يذكر لواحدة منهما مahr فالاوجب لكل منهما وهل العقد صحيح (أجاب) عقد النكاح لا يتوقف صحته على ذكر المهر بل يصح النكاح وإن لم يذكر المهر فيجب لكل واحدة منهما مهر عصبتها كالأخت وبنت الأخ وبنت العم والعمة والله أعلم (سئل) عن رجل اتفق مع آخر على أن يزوجه بنته وقرروا فاتحة على ذلك وذبحوا رأسا من الغنم ولم يقع عقد ودفع لايها حصاة من المهر ثم ماتت البنت فهل له الرجوع بما دفع له (أجاب) حيث لم يصدر عقد نكاح بينهما فله الرجوع بجميع ما دفع لايها لأنه دفع بناء على حصول العقد له ولم يحصل والله أعلم (سئل) عن رجلين تزوج كل منهما ابنته واحدة منهما لابن صاحبه والثانية لابن عم صاحبه ماتت زوجة الابن قبل الدخول بها فخذ أبو الولد مائة قرش من زوج ابنته الذي هو ابن عم الرجل تسمى عند أهل البرقة بعتة ثم مات ابن العم بعد الدخول بزوجه فهل لورثته الرجوع بالمائة قرش حتى أخذت بعتة (أجاب) نعم لورثة ابن العم الرجوع على أبي الولد بالمائة قرش انتي أخذتها بعتة لأنها باطلة شرعا لا يعمل بها من كان يؤمن بالله واليوم الآخر والله أعلم (سئل) عن رجل عقد على قاصرة بعقد وليها له انجبر بقاعة خان يونس فهل لزوجه انقلها الى مصر فان امتنع وليها أو هي بعد بلوغها تكون ناشرة تسقط نفقتها وكسوتها (أجاب)

مطلب رجل له ابن عم
وله ابنة قاصرة طلب
زواجهما الخ

مطلب رجل له بنت
زوجها لآخر والاخر له
أخت الخ

مطلب رجل اتفق مع
رجل على أن يزوجه بنته
وقرروا فاتحة الخ

مطلب رجلان زوج كل
منهما ابنته لابن صاحبه
الخ

مطلب رجل عقد على
قاصرة بعقد وليها له انجبر الخ

فم الزوج نقل زوجته من خان يونس لمصر ولغيرها كما صرح بذلك أصحابنا
 في كتبهم من ذلك قول القفال في فتاواه اذا دفع لامرأة صداقها فليس لها
 الامتناع من السفر معه حتى قال ابن الصلاح له نقل زوجته من الحضر الى البادية
 وان كان عيشها خشنا لان لها عليه نفقة مقدرة لا تزيد ولا تنقص وأما خشونة
 عيش البادية فيمكنها الخروج منه بالابدال انتهى ولعل كلام ابن الصلاح في بادية
 مضبوطة ومن النشور أيضا امتناعها من السفر معه ولولغير نقله كما هو ظاهر لكن
 بشرط أمن الطريق والمعقد وأن لا يكون السفر في البحر المالح الا أن غلبت فيه
 السلامة ولم يخش من ركوبه ضرر يبيح التيمم أو يشق مشقة لا تحتمل عادة انتهى
 اذا علمت ذلك علمت أن الزوج المذكور له نقل زوجته بشرطه المارفاً امتنعت
 سقط واجبا والله تعالى أعلم (سئل) عن رجل عقد على فاصر بعقد والدها له
 ولم يدخل بها وغاب عنها فهل عليه لها نفقة وكسوة ونحوهما (أجاب) حيث
 كانت صغيرة لا توطأ أو كانت تحت حمل ولم تعرض على الزوج منها ان كانت بالغة
 أو من وليها ان لم تكن أو كانت مجنونة فلا نفقة ولا كسوة لان العقد أوجب
 المهر فلا يوجب غيره لان العقد لا يوجب عوضين مختلفين وانما لم تجب للصغيرة
 لتعذر الوطاء لمعنى فيها كالناشئة بخلاف الصغير اذا المانع من جهته والله أعلم
 (سئل) في والد الزوج ابنته القاصر لها نحو ست سنين زواجا شرعيا ثم مات
 الزوج عن غير ولد فهل يقر لها المهر وترث منه (أجاب) بموت الزوج تقرر
 للزوجة المهر جميعا اتفاقا من الشافعي ومن الحنفي فيؤخذ من تركته ان وجد له
 تركه وما بقي فالزوجة منه الربع بعد وفاء الديون ان كانت عليه وديون التجهيز
 والله أعلم (سئل) في رجل تزوج من آخر ابنته على صداق معلوم ثم طالبه به
 فقال له أدفع لك به شهر زيتون فتوجه معه للشجر فوقع بينهما نزاع وخلاف فيما
 يدفع له ولم يحصل بينهما عقد ولا بيع شرعي ثم ان أبا البنت باع الزيتون جميعا
 لرجل آخر من غير علم مالكة وادنه واذن ابنته التي هي الزوجة واستغله المشتري
 سنتين لانه في غير قرينته التي هو فيها وكان قد ظهر بالبلاد جراد فقيل له ان الجراد
 أكل زيتونك فتركه بناء على ذلك فما الحكم الشرعي (أجاب) لا ريب
 انما وقع من أبا البنت باطل من وجهين متعاقبين ان ثبت أولهما بطل البيع
 بالثاني الاول عدم وفوع عقد بين صاحب الزيتون وأب البنت برضاها شرعي
 يبنى عليه الاحكام الثاني عدم اذن من البنت الكاملة لابيها وفرض صحة العقد
 لها وقد علم بطلانه فظهر أن الزيتون لمالكه ويرجع في غلته السنتين المذكورتين

مطلب رجل عقد على
 فاصر بعقد والدها ولم
 يدخل بها وغاب الخ

مطلب في والد الزوج بنته
 القاصر لها نحو ست سنين
 زواجا شرعيا ثم مات الخ

مطلب رجل تزوج من
 آخر ابنته على صداق
 معلوم ثم طالبه به الخ

مطلب مهر البنت لماعند زوجها تطالب به زوجها والله أعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا بالغه من أخيه بمائة قروش بشهود بذلك وعقد عليها بذلك ثم أنه ذكر خسمائة فحملوا بين الناس قال المولى عليه (أجاب) هذه المسئلة ذكرها

مطلب رجل زوج بنته لا آخر بمائتين وعشرة قروش على أن يزوجه أخته ولم يزوجه إلا الخ

مطلب رجل غاب مدة وادعت زوجته أنه معسر عند الحاكم وفسخت النكاح فهل له أن يرجع بما دفع لها من المهر الخ

مطلب من تزوج قاصرا من أبيها وهو معسر حال انعقد فالعقد باطل الخ

مطلب عقد رجل على بنت آخر ولا خرعقد على أخت آخر الخ

ويبقى مهر البنت لماعند زوجها تطالب به زوجها والله أعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا بالغه من أخيه بمائة قروش بشهود بذلك وعقد عليها بذلك ثم أنه ذكر خسمائة فحملوا بين الناس قال المولى عليه (أجاب) هذه المسئلة ذكرها أئمتنا في المتون هي أن المعتبر ما وقع عليه العقد وعبارة متن المنهج لشيخ الإسلام ولو ذكر وأمهر أسرا أو أكثر منه جهرا لزم ما عقده باعتباره بالعقد فلو عقد بألف سراً ثم أعيد جهرا بألفين فحمل لزم ألف انتهى والله أعلم (سئل) في رجل له بنت تزوجها لا آخر بمائتين وعشرة قروش وصار الاتفاق على أن يزوجه إلا آخر أخته ثم أنه غدر وزوجها لغيره فهل له أن يطالبه بمهر ابنته على ما وقع عليه العقد (أجاب) نعم على الرجل العاقد على البنت المذكورة جميع المهر الذي وقع عليه العقد وهو المائتان والعشرة فان فرض أنه طلقها قبل الدخول به الزمه نصف المهر مائة وخمسة قروش والله أعلم (سئل) عن رجل عقد على امرأة ولم يدخل بها ثم غاب عنها مدة فادعت عليه أنه معسر بنقمتها الواجبة لها ورفعت أمرها إلى الحاكم الشرعي وفسخت عنده وكان قد دفع لها مهرها فهل له الرجوع فيها دفعه لها أولا (أجاب) نعم له الرجوع في كل ما دفعه من مهر وغيره مما لم يقصده تبرعا وقد صرح ابن حجر والرملي وغيرهما بأن الفسخ إذا كان قبل الوطء منها أو بسببها يسقط المهر أي فلا مهر لها ثم إن كان باقيا في ذمته فلا طلب لها عليه وإن كان قد قبضته فله الرجوع عليها به وعدم من الذي منها فسخها بعبه أو باعساره فحيث فسخت الزوجة باعسار الزوج وصححناه فيه الرجوع عليها بجميع ما دفع لأنه انما دفع لتسلم له الزوجة ولم تسلم والله أعلم (سئل) عن رجل معه بنت قاصر لها من العمر نحو سنتين زوجها من رجل بحضور أبيه و أمه فقط ولم يحضر إلا من ذكر ولم يكن الزوج مالا كخال انصداق ثم غاب الزوج ولم يعلم له مكان وطال الأمر فهل هذا النكاح صحيح أولا (أجاب) هذا النكاح باطل من وجهين أحدهما عدم وجود شاهدين عدلين والثاني عدم قدرة الزوج على حال انصداق الذي هو شرط في صحة نكاح القاصر والله أعلم (سئل) في رجلين لا أحدهما بنت عقد عليها آخر بستائة ولا آخر أخت عقد عليها لأخيه بثلاثمائة ثم جاء زوج البنت بجماعة متوجهين يطالبون منه انقطاع من المهر فقطع لهم مائتين وأربعين وأحال أنها تافسه فهل يصح العفو عن مال القاصر (أجاب) عفو الولي عن بعض صدق انقاص الواقع عليه العقد لا يصح لأنه ليس ملكه حتى يعفو عنه ولها المطالبة بالستمائة ولا عبرة بما وقع من الولي والله أعلم

مطالب لو قبض ولي الزوجة
بعض المهر وغاب الزوج
وله بقرة وعجلة أخذها
الولي من أقارب الزوج
لبقية المهر

مطلب لو حضن العم بنت
أخيه وزوجها فهل
لاخوته أخذ مهرها الخ

مطلب اذا شرط في عقد
الدهكاح شرط فاسد
لا يبطل النكاح ولا يلزم
الشرط

مطلب الصداق الفاسد
ورحل وكل أباه في عقد
نكاحه برسته فهل
العقد صحيح الخ

(سئل) في رجل تزوج امرأة بمهر قدره مائتان وخمسون قرشا ودفع منه ثمانين
ثم انه غاب وله بقرة وعجلة عند أقاربه دفعوها لولي الزوجة ثم حضر الزوج
وحسب البقرة والعجلة من المهر بعشرين قرشا على يديينة ثم مات الزوج والا أن
أقاربه يريدون أن يرجعوا البقرة والعجلة فالحكم في ذلك (أجاب) حيث
مات الزوج تقرره مهرها لها فصارت تطالب بما يصل لها منه فوصل لها مائة
ويبقى لها مائة وخمسون تطالب من وضع يده على التركة ان وجدت تركته ثم ان بقي
بعد وفاة الدين لميت شيء كان لها فيه الميراث من ربع ان لم يكن ولد وعن ان كان
وليس لأقاربه مطالبة بوجه لا قرار الزوج لها بذلك والله أعلم (سئل) في عم
حضن بنات أخيه وقام بما يحتاجن له من كسوة ومؤنة ثم تزوجت واحدة وبقي
واحدة فهل لاخوته معه منازعة أو مع البنات فيما لهن من المهر (أجاب) ليس
لعم ولا لاخوته مع البنات منازعة في مهرهن باجماع المسلمين بل هو لمن عطية
من الله تعالى قال تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة أي عطية من الله فمن وصلها
ودفع لهن مهرهن وصله الله ومن قطعها من عم واخوة وعارضه قطع الله والله
يهدي من يشاء الى صراط مستقيم والله أعلم بالصواب (سئل) في رجل تزوج
ببكر بالغ من أبيه بمهر معلوم ودفع له مائة قرش ومن عادة تلك البلدان فرش
البيت على الزوج ولا يطلبون منه فرشاً ليس من عادة أمثاله وقدمت أبوها
العاقدة لها ويدعون أنه صرف المائة قرش في نفقة البنت لفتوه (أجاب)
حيث دخل فرش البيت المجهول في عقد النكاح فسد الصداق وصح النكاح لانه
لا يلزم من فساد الصداق فساد النكاح لانهم اعقدان واذا فسد الصداق رجعت
الزوجة الى مهر مثلها من أخواتها وبنات أخيه وبنات عمها وعماتها لان الاب
انما يزوج بالاجبار بمهر المثل فيرجع اليه عند الفساد بوجوه وما هو مجهول فيه
وأما دعوى ان أباه صرفها في نفقة الزوجة فلا يعمل بها لان الزوجة لا نفقة لها
على الزوج الا بالدخول عليها بعرضها نفسها أو عرض وليها وهي سالحة للوطء
فتجب من حينئذ والا لم يدخل بها بشرط الفرش في العقد وكانت المائة قرش
مهر مثلها صح النكاح بها والا فلها مهر مثلها أيضا والله تعالى أعلم

❖ (فصل في الصداق الفاسد) ❖

(سئل) في رجل بالغ وكل أباه في عقد نكاح له فعدو الحال أنه فقير لا يملك شيئاً
وعقد له أبوه على بنت بكر بمهر مائة درهم ثم أخذ الولد من مال أبيه واخوته ثم مات
فهل لو ورثته الرجوع بما دفع من المهر (أجاب) حيث كان الزوج معسر بحال

الصداق فلا يصح العقد ويرجع الوارث بجميع ما دفعه الولد على أن للاب الرجوع بما دفعه ولده من غير إذنه لأن له حكم الغصب ولو فرض صحة العقد فلا للاب الرجوع من وجهين أحدهما عدم صحة العقد الثاني وإن صح العقد فله الرجوع بما دفعه ولده من غير إذنه منه له والله أعلم (سئل) في رجل له أخ مات عن أولاد زوجته ثم تزوجها أخوه بمهر معلوم ولكن قال أهل الزوجة أن مهرها في رقة بنتها على عادة أهل القرى بأن تكون بنتها زوجة لهم بدل أمها ثم إن الأم وهي الزوجة اعترفت بأنه وصلها بمهرها وغيره ولم يبق لها بذمة زوجها حق مطلقا فهل لأهلها أن يعارضوا الزوج أو البنت التي قالوا عنها ما ذكر (أجاب) لا ريب أن مهر البنت لها بإجماع المسلمين بقول الله جل جلاله وعظم سلطانه وهلك من خالفه وآتوا النساء صدقاتهن نحلة أي عطية من الله تعالى فحساب وخسر من خالف أمر مولاه وخالفه فلما اعترفت الزوجة بوصول حقها فليس لها ولا لأهلها طلب على الزوج بوجه من الوجوه وأما قولهم أن مهرها في رقة بنتها فباطل بالإجماع لا يعمل به بل مهرها له فكل من طلب خلاف ذلك كان خارجا بمقتضى الكتاب والسنة سالكا طريق الشيطان إلى جهنم وبئس المصير فلاحول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم هنيئًا مريثًا للعاملين بالسنة والكتاب المبين والويل للمخالفين والله يقول الحق وهو يهدي السبيل

❦ (فصل في ما يسقط المهر وما ينصفه) ❦

(سئل) في رجل ادعت عليه زوجته أنه عني وأنها بكر فاذا ثبت ذلك وفسخ النكاح فهل يعود للزوج المهر كله أو نصفه (أجاب) حيث لم يحصل من الزوج وطء وفسخ النكاح كان له كل المهر المسمى وإن كان العيب منه لأنها هي الفاسدة والطلالبة كما صرح بذلك أئمتنا متونًا وشروحاتًا بخلاف ما إذا كان الفراق منه وسببه كطلاقه لها قبل وطء وإسلامه وردته ولعابه فانه يعود له النصف فقط كل ذلك معلوم من صرايح المتون فضلا عن الشروح اهـ (سئل) في رجل تزوج امرأة من وليها بصداق معلوم ويريد فراقها قبل الدخول بها ماذا يلزمه من الصداق المسمى وإذا دفع الزوج شيئًا قبل الدخول من غير المهر هل له الرجوع أم لا (أجاب) قال تعالى فإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرستمهن فريضة فنصف ما فرستم فان وقع بين الزوج وبينها فراق رجوع بنصف المسمى وإن دفع قبل الدخول بها أو قبل العقد ولم يعقد كان له الرجوع به اهـ (سئل) في رجلين لكل من له عليهما أولاد زوج كل منهما مولى له لصاحبه ثم أنه قد يتفق أن تموت أحدهما ذميا أخذ

مطلب رجل له أخ مات
عن أولاد زوجته ثم تزوجها
هو الخ

مطلب فصل فيما يسقط
المهر وما ينصفه الخ

مطلب في رجل تزوج من
وليها بصداق معلوم ويريد
فراقها الخ

الطبيقة وإيم حتى يغرم له زوجها ما سبي عندهم تقيصة وهذا في بلاد الشام شاع بين
 أهل القرى والبدو فهل يعمل بهذا الأمر فلو فرض أن بعضهم دفع للولي ما لا على
 فرض الوجوب أو ليغلك منه الزوجة فهل له الرجوع به (أجاب) هذه العادة
 باطلية بإجماع المسلمين لا يقول بها أحد ممن يؤمن بالله واليوم الآخر ولم يقل بها
 أحد من الجاهلية فضلا عن الإسلام الذين لهم الدين الدائم إلى يوم القيامة لأن
 الله تعالى جل جلاله أوجب للنساء المنة والمهر وأما هذه التقيصة التي هي على
 طالعها فضيحة فقد خاف فيها أمر الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وركب طريق
 الشيطان وجنوده وباء بالخيبه والخسران وله من الله العقوبة والحرمان فيصعب على
 كل من يؤمن بالله واليوم الآخر أنكار ذلك وعدم طلبه ورجع طالبه وردعه
 وضربه على أنفه فان أخذه رده على باذله وتاب إلى الله تعالى من سوء صنعه والله
 أعلم (سئل) في رجل اتفق مع آخر على تزويج بنته ودفع لها مائة صاعا مقوما بثمن
 معلوم وصار يدفع إلى أهلها ما يعتاده الناس من الأعياد والمواسم ومضى مدة
 طويلة من غير حصول عقد فهل له الرجوع بما دفع وهل يرجع في المصاغ بعينه أو بما
 قوم به (أجاب) جميع ما دفعه الرجل يريد الزواج يرجع به على من دفعه له
 حيث لم يقصد التبرع من مهر ونفقة وعيدية وسائر ما يدفع لأجل العقد لأنه إنما
 دفع لي عقد ولم يحصل عقد ويرجع بعين المصاغ لأن ما وقع من الاتفاق على تقويمه
 لا يملكه للزوجة ولأولياءها والله أعلم (سئل) عن رجل خطب بكرا من أبيها
 وأرسل له جماعة غفيرا على عادة أهل البلد ودفع له مبلغا معلوما من الدراهم رشوة
 ثم غاب الخطيب مدة طويلة ورجع فرأى أباها قد تزوجها من غيره فهل له الرجوع
 عليه بما دفعه (أجاب) نعم للرجل المذكور الرجوع بما دفع حيث لم يقصد
 التبرع لأنه دفع لأجل العقد ولم يحصل صرح به ابن حجر وغيره والله أعلم (سئل)
 في رجل خطب بنتا من أبيها واتفق معه على الزواج ولم يحصل له عقد ثم مات الرجل
 قبل العقد فهل لوارثه الرجوع بجميع ما دفعه لأبيها من نفقة وباصرة ومهر وغير
 ذلك (أجاب) حيث لم يحصل عقد نكاح وانما وقع اتفاقا بلا عقد كان لوارث
 الرجل الدافع الرجوع بجميع ما دفع مما ذكر وغيره لأنه دفع ليحصل العقد ولم يحصل
 والله أعلم (سئل) في امرأة في العدة اتفق وليها مع رجل أن يزوجهاله بعد
 انقضاء العدة فدفع له أحد عشر قرشا من المهر وصار يتفق عليها طمعا في حصول
 العقد ثم حصل اعراض ولم يحصل عقد فهل له الرجوع بما دفع من المهر ومن النفقة
 (أجاب) عبارة ابن حجر خطب امرأة ثم أرسل أو دفع باللفظ إليها ما قبل العقد

مطلب رجل اتفق مع آخر
 على تزويج بنته ودفع لها
 مائة صاعا الخ

مطلب رجل خطب بكرا
 من أبيها الخ

مطلب رجل خطب بنتا
 من أبيها الخ

مطلب في امرأة في العدة
 اتفق من غيرها الخ

أى ولم يقصد النزع ثم وقع الاعراض عنها أو مات رجوع بما وصلها منه
كما أفاده كلام البغوى واعتمده الأذرى ونقله الزركشى وغيره عن الرافعى انتهى
أى لانه انما دفع ذلك ليهصل العقد فلم يحصل فيه الرجوع بجميع ما دفعه من
مهر ونفقة وغيرها لانه لم يدفع ذلك مجانا بل لحصول الزوجة له ولم يحصل فلا
يضيع عليه ما دفعه والله أعلم (سئل) فى رجل اتفق مع آخر على أن يأخذ
ابنته لأحد أولاده وقرؤها فتحة من غير عقد ودفع له من المهر غنما وبقرا وغير ذلك
وحصل فيهما ثم مات قبل العقد فهل له الرجوع بذلك أم لا وزايدا أم لا
(أجاب) فى حاشية القليوبى مانعه دفع الخاطب بنفسه أو وكيله أو وليه
شيئا من مأكول أو مشروب أو نقد أو ملبوس لمخطوبته أو لوليها ثم حصل
اعراض من الجانبين أو من أحدهما أو موت لهما أو لأحدهما رجوع الدافع
أو وارثه بجميع ما دفعه ان كان قبل العقد مطلقا وفى ابن حجر ما يوافق فى الرجوع
الرجوع بالأصل والفرع والله تعالى أعلم

(كتاب التسم والنشور)

(سئل) فى رجل له امرأة نشزت عند أهلها فهل يجب عليها أن ترجع بيت
زوجها (أجاب) نعم يجب على المرأة لرجوع زوجها وإلزامه وطهه حيث
قام بفرض نفقتها وكسوتها فان أبت ولم ترجع سقطت كسوتها ونفقتها وكانت
عاصية لله ورسوله ولعنتها الملائكة الله تعالى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
أيما امرأة باتت هاجرة فمراش زوجها لعنتها الملائكة حتى نصبح والله أعلم
(سئل) عن رجل له زوجة تؤذيه بلسانها وتخرج من منزله بغير إذنه ولها أب
وأم يؤديانه ويعينانها على ذلك فماذا لكم لشرعى (أجاب) أعلم وفقك الله
تعالى أنه يجب على المرأة طاعة زوجها ولا يجوز لها أدبته ولا بلسانها ولا بغيره
بل يجب عليها طاعته لقوله صلى الله عليه وسلم لو كنت أمرا أحدا أن يسجد لغير الله
لامرت المرأة أن تسجد لزوجها ولقوله أيضا أيما امرأة باتت هاجرة فمراش زوجها
لعنتها الملائكة ولقوله تعالى الرجال قوامون على النساء فيجب عليها طاعة زوجها
وملازمة مسكنها ويجب على أبيها ربهاء دفع ذنبهما بزوجه ووعظها ونصيحها
فان أبت وخرجت من منزله بغير إذنه كانت ناشرة ولا كسوة لها ولا نفقة وعصت
الله ورسوله ولعنتها الملائكة والله أعلم (سئل) فى امرأة المتروجة هل يجب
عليها ملازمة مسكنها ولا يجوز لها الخروج منه بغير إذن زوجها وهل يجوز لاهلها
إفسادها على زوجها إذا لم تلتزم مسكنها تسقط نفقتها وكسوتها وتكون ناشرة

مطلب رجل اتفق مع آخر
على أن يأخذ ابنته لأحد
أولاده الخ

مطلب كتاب القسم
والنشور رجل نشزت
امرأته عند أهلها الخ

مطلب رجل له زوجة
تؤذيه بلسانها وتخرج
بغير إذنه الخ

مطلب المرأة المتروجة
يجب على أهلها ملازمة
مسكنها ولا يجوز لهم الخروج
بغير إذنها الخ

بذلك (أجاب) نص العلماء المؤيدون بأنوار القرآن المقتبسون من السنة المحمدية
البرهان بأنه يجب على المرأة ملازمة مسكنها ولا يجوز لها الخروج منه إلا بأذن
زوجها ويجب على أهلها وعظماؤها ونصحاء ورذها الطاعة زوجها لقول صاحب
الرسالة النبي المختار لو كنت امرأة أحدنا أن يسجد لأحد لامرت المرأة أن تسجد
لزوجها فإذا خرجت من منزله بغير إذنه كانت عاصية فاشترط وروى أئمة امرأة
عصت زوجها فعليم العنة الله والملائكة والناس أجمعين وأئمة امرأة كلعت
في وجه زوجها انتهى في سقط الله إلى أن تضاحكه وتسترضيه وأئمة امرأة خرجت
من دارها بغير إذن زوجها نهى الملائكة حتى ترجع ومعلوم أن الناشئة لا نفقة
لها ولا كسوة ويجب عليها الرجوع إلى مسكنها والله أعلم (سئل) عن رجل
من مدينة غرة تزوج امرأة من بيت المقدس يريد نقلها إلى بلدة غرة فهل له ذلك
ويجب عليها مطاوعته وهل يجبرها الحاكم على ذلك وإذا امتنعت ماذا يترب
عليها (أجاب) قال ابن الصلاح له نقل زوجته من الحضر إلى البادية وإن كان
عيشها خشنا لأن لها عليه نفقة مقدرة لا تزيد ولا تنقص وأما خشونة العيش
في البادية فيمكنها الخروج عنه بالإبدال انتهى نقله ابن حجر وأقره فنقلها إلى الحاضرة
التي هي المدن والقري والريف أولى لاسيما مثل غرة حرسها الله تعالى لقيام
الأحكام الشرعية بها فيجب على الزوجة مطاوعة الزوج على النقلة من المقدس
إليه فإن امتنعت ألزمها الحاكم الشرعي نفاذ الله أحكامه بذلك قال ابن حجر ومن
النسوز أيضا امتناعها من السفر معه ولولعير نقله كما هو ظاهر لكن بشرط أمن
الطريق والمقصود أن لا يكون في البحر الملح إلا أن غلبت السلامة فيه ولم يخش من
ركوبه ضرر يبيع التيم أو يشق مشقة لا تشمل عادة والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل سباهي معه حصاة من زعامة أخذها بالانحلال عن آخره وتصرف فيها
مدة تزيد على خمس عشرة سنة بموجب براءة سلطانية من طرف الدولة العلية
نصرها رب البرية من غير معارض له ولا منازع ثم إن رجلا طلب منه أن يفرغ له
عن هذه الحصاة بمبلغ معلوم في مقابلة فراغه له عن ذلك ففرغ له عنها وقبض منه
بعض المبلغ وبقي بقية المبلغ في ذمته ثم إن المفروغ له أخرج براءة من الدولة بالفراغ
وتصرف في الحصاة سنتين ثم إن رجلا آخر نازع المفروغ له ورفعها إلى حاكم
السياسة فأخذ الحاكم براءة المفروغ له ودفعها إلى خصمه ومنعه عن الحصاة فهل له
الرجوع على الفارغ له وهل هذا الفراغ صحيح يستحق الفارغ به جميع المبلغ
الذي حصل الاتفاق عليه أو كيف الحال (أجاب) لا ريب أن النزول عن

مطلب رجل تزوج من
بيت المقدس ويريد نقلها
إلى بلدة غرة الخ

مطلب رجل سباهي معه
حصاة من زعامة أخذها
بالانحلال الخ

الحصة المذكورة بالمال المعلوم صحيح وللنازل الرجوع بما بقي وظاهر أن هذه
 الصورة لا يقع فيها الخلاف الواقع في غيرها الوجود النزول ووجود الحصول له
 ووجود التصرف منه فيها وأما ما حدث له من المنع من الحاكم فأمر آخر أما الأمر
 حدث منه اقتضى أن يمنعه الحاكم به وأما الغير ذلك وعبارة ابن حجر واستنبط
 السبكي مما هنا أي باب القسم والنشوز ومن خلع الأجنبي جواز النزول عن
 الوطائف بعوض ودونه والذي استقر رأيه عليه حل بدل العوض مطلقاً وأخذ
 أن كان النازل أهلاً وهو حيث لا سقاط حق النازل فهو يجب رد اقدري وبه فارق منع
 بيع التجرو وشبهه كما هو لا يتعلق حق المنزول لها أو بشرط حصوله إليه بل يلزم ناطر
 الوظيفة تولية من تقتضيه المصلحة الشرعية ولو غير المنزول له ولا رجوع على النازل
 حيث كأمرو وفيما إذا نزل مجاناً ولم يقصد اسقاط حقه إلا للمنزول له فقط له
 الرجوع قبل أن يقرر كهبه لم يقبض وحيث لا يجوز للناطر تقرير غير النازل حتى
 لا يجوز له عزله والله أعلم (سئل) في امرأة دخل بها زوجها ثم أخرجت
 من بيت زوجها بغير إذنه ثم أنها امتنعت من الرجوع لزوجها فهو يدعوها إلى
 الرجوع وهي لا ترجع ولها أب وأقارب ينعونها من الرجوع فهل يجب عليها
 الرجوع ويجب على أبيها وأقاربها المساعدة (أجاب) لا يخفى أنه يجب على
 الزوجة طاعة زوجها ورجوعها إلى بيته ويجب على أهلها وأقاربها أمرها بذلك
 لأنه من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فإن امتنعت فهي عاصية تلحقها
 ملائكة السماء والأرض ولا نفقة لها ولا كسوة ولا حق لها من حقوق الزوجية
 وقد صرح في الحديث الشريف إذا دعى الرجل امرأته إلى فراشه فلم تأت به فبات
 غضبان عليها لعنتها الملائكة حتى تصبح وفي حديث صحيح ثلاثة لا ترفع صلاتهم
 فوق رؤسهم شهر أو عد منهم امرأة باتت وزوجها عليها ساخط حتى يرضى وخبرنا
 المرأة إذا خرجت من بيتها وزوجها كاره لعنتها كل ملك في السماء وكل شيء مرت
 عليه غير الجن والإنس حتى ترجع وقد عدا العلماء ذلك كبيرة من الكبائر
 يفسق فاعلمها ولا تقبل له شهادة وروى ابن حبان في صحيحه أن رجلاً بائنه إلى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن ابنتي هذه أتت أن تزوج فقال لها
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أطيعي أباكى فقالت والذي بعثك بالحق
 لا أتزوج حتى تخبرني ما حق الزوج على زوجته فقال حق الزوج على زوجته
 لو كان به قرحة فلهستها وانتش منخراه صديد أو سال أو دما ثم ابتلعته ما أدت
 حقه فقالت والذي بعثك بالحق لا أتزوج فقال صلى الله عليه وسلم لا تنكحوهن

مطلب امرأة دخل بها
 زوجها ثم أخرجت
 من غير إذنه الخ

الاباذنهم وروى الحساكم وصححه ان امرأة قالت للنبي صلى الله عليه وسلم ان
ابن عبي فلان يخطبني فأخبرني ما حق الزوج على الزوجة فان كان شيئاً طيبه
تزوجته فقال من حقه ان لو سال خضراء ما أوقعا فليسته بلسانها ما أدت حقه
لو كان ينبغي لبشر ان يسجد لبشر لا مرت المرأة ان تسجد لزوجها اذا دخل عليها
فضله الله عليها قالت والذي بعثك بالحق لا تزوج ما بقيت الدنيا وروى البزار
والطبراني ان امرأة قالت يا رسول الله أنا وافدة النساء اليك ثم ذكرت ما للرجال
في الجهاد من الاجر والغنيمة ثم قالت فقالنا من ذلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم
أبقي من لقيت من النساء ان طاعة الزوج واعترا فاحقه يعدل ذلك وقليل منمكن
من يفعله وفي خبر اذا وصلت المرأة خمسها وحصنت فرجها وأطاعت بعلها دخلت
من أي أبواب الجنة شاءت والله تعالى أعلم

(كتاب الخلع)

(سئل) في رجل تنازع مع زوجته فقال لها ابرئني فقالت له أبرأك الله من الحق
والمستحق فقال لها أنت على براءتك فهل يكون ذلك خلعاً يقع به طلاق (أجاب)
حيث كان الامر كما ذكر لا يقع بذلك طلاق لان ما ذكر ليس صفة طلاق ولا خلع
فالزوجة على ذمة زوجها والله أعلم (سئل) في رجل خالع زوجته بعوض
معلوم عندها كم الشرع فأوقع عليه طلاقاً بائنة تملك الزوجة بها نفسها ثم بعد مدة
قال له بعض الناس رد زوجتك فقال هي تكون بالمائة فهل يقع عليه بهذا طلاق
غير ما أوقعه وهل البائن يلحقها طلاق (أجاب) حيث كان الواقع منه طلاقاً
على عوض كانت الزوجة بائنة من الزوج بها فلا يقع عليه بعد ذلك طلاق لان شرط
وقوع الطلاق كونهما زوجة وبائنة كذلك فاذا لم يقع منه قبل ذلك طلقان
كان له مراجعتها بعد جديد ولا عبرة بما ذكره من قوله تكون بالمائة لانه لم
يصادق محلاً والله أعلم (سئل) في رجل سأله زوجته أن يخلعها من عصمته
وتبرئه من مؤخر صداقها ونفقة عدتها وأجرة مسكنها فأجابها بذلك وحكم به حاكم
والآن تريد أن ترجع اليه فهل لها ذلك بعد جديد قبل أن تتزوج غيره (أجاب)
حيث لم يستوفى الرجل عدتها طلاق الثلاث كان له تجديد النكاح على زوجته
المذكورة بعد جديد والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع أب زوجته فقال له
ابرئني فقال له أبرأك الله من الحق والمستحق والخال أنها قاصر فقال له ان صحت
براءتك تكون طالقاً لثلاث فهل يقع على الرجل طلاق بما ذكر (أجاب) لا يقع
الطلاق والخال ما ذكر لا مورا لاول كون الابراء وقع من غير أهله اثباتي ان أبرأك

مطالب كتاب الخلع ورجل
تنازع مع زوجته فقال
ابرئني

مطلب رجل خالع زوجته
بعوض معلوم عندها كم
الشرع الخ

مطلب رجل سأله
زوجه أن يخلعها من
عصمته الخ

مطلب رجل تنازع مع
زوجه فقال له ابرأني
الخ

الله كناية ولا يقع بها الابنية الثالث كون الزوجه قاصرة الرابع ان الطلاق معلق على صحة البراءة ولم توجد والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته ان ابرأتيني من مؤخر صدقك فانت طالق ثلاثا ان صحت براءتك منه فقالت ابرأتك منه ولم تعلم قدر الصدق المؤخر حال البراءة فهل صح الخلع المذكور ووقع الطلاق أولا (أجاب) لا يقع على الرجل المذكور وطلاق حيث كان الامر كما ذكر قال ابن حجر بخلاف ان ابرأتيني من صدقك ومنعتك مثلاً او دينك فانت طالق فأبرأته جاهلة به وربما ضم اليه فلا تطلق لانه انما علق بابراء صحيح ولم يوجد ثم قال لو أفتى بعضهم في أنت طالق على صحة البراءة بأنها ان ابرأتته براءة صحيحة فوراً بانت لتضمنه التعليق والمعاوضة انتهى أقول لا يشترط أيضاً أن تكون رشيدة باغت مصلحة لها ودينها وان لا يتعلق به حق زكاة وعلمها بقدر المبرأ منه كما علم والله أعلم (سئل) في رجل خلع زوجته على عوض فبانت منه ثم بعد مدة قال تكون طالقاً بالثلاث فهل والحالة هذه يقع عليه الطلاق المذكور (أجاب) لا يقع الطلاق الثلاث لكون الزوجة مبانة منه والطلاق لا يلحق المبانة قطعاً ونحوه يقع عليه بالخلع طهقة واحدة فله تجديد للعقد عليها ثانياً وتعود له بطلقة تين ان لم يقع منه غير طهقة الخلع والله أعلم (سئل) في رجل معه أربع نسوة يريد أن يفارق احداًهن ويأخذ أخرى فما طريق ذلك (أجاب) طريق ذلك أن يطلق التي يريد طلاقها ثلاثاً أو يخلعها بمال منها يدفعه له أو من أجنبي بأن يقول له خذك كذا وطلق زوجتك عليه فيقول أخذت وطلقت فتصير المرأة منه أجنبية فله أخذ أخرى والله تعالى أعلم (سئل) في ولد قال لوالده تكون زوجتي طالقاً بالثلاثة ان لم تزوجني في السنة الا تني لاردن زوجتي الى أبيها ولا ترجع لي الا بعد أن أدخل على صرتها فردد زوجته الى أبيها فما المخلص له من ذلك اليمين (أجاب) حيث نوى بما ذكر الطلاق فلا مخلص له اذا أرادوها قبل أن يتزوج الا بالخلع وطريقه أن يدفع أحداً منهن لغيره وللزوجة مهمات يسر من المال مما يصح تمنا على طلاقها فيقع عليه طهقة واحدة بآنية تملكها المرأة نفسها ثم يعقد لها عقد جديد ابشر وطمولوج في المجلس ولو قبل وجود الصفة وهو الرد عند الامام الشافعي وعند الامام أبي حنيفة يشترط وجود الصفة في البينونة ووجه قول الامام الشافعي أن العصمة الاولى ارتفعت فيرقع تابعها ولازمها وهو الوقوع المرتب على التعليق السابق والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق انه لم يساكن ولده مادام مناسب فلان وفارقه في الحال فهل اذا ساكنه يقع الطلاق وهل لسكنه مع ولده وجه (أجاب) اذا لم يساكنه وفارقه

مطلب رجل قال لزوجته
ان ابرأتيني الخ

مطلب في رجل خلع
زوجته على عوض فبانت
منه الخ

مطلب رجل معه أربع
نسوة يريد أن يفارق
احداًهن الخ
مطلب في ولد قال لوالده
تكون زوجتي طالقاً الخ

مطلب رجل حلف
بالطلاق انه لم يساكن
ولده الخ

أولا لا يقع على الخالف طلاق وإن جاء أحدهما عند الآخر لضيق أو رغبة أو عيافة وإن نام عنده لانه لا يسنى في العرف مسا كذا الذي الإيمان مبنية عليه وإن دعت حاجة أو ضرورة إلى المساكنة فطريق المخلص له من الثلاث الخلع بأن يدفع له رجل كامل التصرف مالا ولو قل على خلع زوجته بأن يقول له اخلع على زوجتك على هذا النصف مثلا فيقول خلعتك عليه فتصير بآنا أجنبية فتخلع اليمن ويقع عليه بالخلع طلاقا ويخلص من الثلاث ثم إن أراد نكحها بولي وشاهدي عدل ومهر حديد ولو قل ولا تحتاج إلى عدة لانها زوجته والماء له فترجع له بطلقتين إن لم يكن قبل الخلع وقع منه طلاق والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع زوجته فقال لها أحد الحاضرين يا أمراة ابريه فقالت الله يبرئه ثم قال لزوجها قل يا رجل فقال له ما أقول قال قل خلعتك فقال لها خلعتك ولم يعرف معنى ذلك فقال الرجل لماروحى يا أمراة فهل يقع على الرجل المذكو وطلاق بائن أم رجعي أم لا يقع به شيء (أجاب) هذا اللفظ الواقع من الرجل الجاهل لمعناه لا يقع به طلاق أصلا لا صريح ولا كناية لأن محل صراحة الخلع وكذا المفاداة إذا وقع على مقابلة مال كأن قال لها خلعتك أو فاديتك على ألف مثلا وقبلت وكذا إذا نوى بها التماس القبول وقبلت والحاصل أن الخلع وكذا المفاداة إذا خلت عن المال ونية التماس القبول ونوى بهما الطلاق فيقع رجعيًا وهنا الرجل لم ينو التماس قبولها لعدم معرفة معناه ولا ذكر المال وإن كان الخلع يحتمل الكناية وذلك فيمن عرف المعنى فلا بد في الصريح من معرفة المعنى وإن لم ينو الإيقاع وفي الكناية لا بد من معرفة المعنى ونية الإيقاع أو ما يقوم مقامه عند التماس قبولها والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع زوجته فقال لها خلعتك في حال حدته ولم تدفع له هي ولا غيرها مالا فما الحكم الشرعي (أجاب) الخلع والمفاداة إذا لم يكن معها مال ولا نواه فهما كناية طلاق إن نوى بواحد منهما إيقاع طلاق وقع رجعيًا وإن لم ينو به فلا طلاق أصلا والله تعالى أعلم

(كتاب الطلاق)

(سئل) عن رجل تنازع مع زوجته فقال لها تكموني طالقًا بالواحدة فهل إذا راجعها تحل له (أجاب) نعم إذا نوى بما ذكر طلاقًا وقع عليه طلاق واحدة وله مراجعتها وتحل له إن لم تكن انقضت عدتها وتبقى معه بطلقتين إن لم يقع عليه قبلها طلاق والله أعلم (سئل) في امرأة تدعى عائشة تدعى أن زوجها سلمان طلقها ثلاثًا مختارًا من غير إكراه له في ذلك وهو يدعى الإكراه ومعها بينة شرعية فلا تأخ

مطلب رجل تنازع مع زوجته الخ

مطلب رجل تنازع مع زوجته الخ

مطلب كتاب الطلاق

ورجل تنازع مع زوجته فقال لها الخ

مطلب امرأة تدعى عائشة تدعى أن زوجها سلمان طلقها ثلاثًا مختارًا من غير إكراه له في ذلك وهو يدعى الإكراه ومعها بينة شرعية فلا تأخ

أنه طلقها ثلاثاً من غير كراه في ذلك له فهل إذا أقامت البينة العادلة تقبل شهادتها بأن الطلاق وقع في حال اختياره فإذا ثبت طلاقها بالبينة فهل لها أن تترجى بعد وفاء العدة (أجاب) حيث ثبت بالوجه الشرعي أن طلاق الرجل المذكور وقع في حال اختياره بآنت منه البينة الكبرى فلا تقل له إلا بعد أن تنكح زوجها غيره مع بقاء الشروط المعتبرة شرعاً وإذا كان كذلك كان لها الزواج بعد انقضاء العدة بغير المطلق ولا يجوز له ولا لغيره أن يعارضها في ذلك بوجه حيث كان الأمر كما ذكر والله أعلم (سئل) في رجل من المغاربة بيده حاكورة وقف بالحكر المعين لجهته يدفعه كل سنة للمتكلم عليهم أو أجره المثل أو جده فيها غراساً وبناه أخرجت من يده بغير حق تشاجر مع جماعة من المتكلمين على الوقف فحلف فأثلا على الحرام أني ما قبل الحاكورة منكم فهل إذا حكم الحاكم الشرعي برجوعها إليه بالوجه الشرعي ولم يقبلها من المخوف عليهم بل من الحاكم المذكور لا يحنث في عيने (أجاب) هذه الصيغة كناية طلاق فلا يقع بها إلا بنية الإيقاع وعلى فرض وجودها إذا أخذها من غير المخوف عليهم لا يقع عليه طلاق لعدم وجود المعلق عليه والله أعلم (سئل) عن رجل قال لزوجته تكونين طالقاً فاصداً بذلك تخوفها فهل يقع عليه طلاق (أجاب) حيث لم ينوب عنه ذكر إيقاع طلاق على زوجته فلا يقع عليه طلاق أصلاً لأن ذلك كناية ولا يدخل فيها نية الإيقاع والله أعلم (سئل) عن رجل قال لزوجته يحرم على جماعة ماذا عليه (أجاب) حيث نوى بذلك التحريم حالاً فعليه كفارة يمين والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع زوجته فقال لها تكونين مثل أختي سالحة فالحكم والحال أنه فاصداً بذلك الطلاق (أجاب) حيث لم يقع على الرجل قبل ذلك طلقاً فإن فيه مراجعة زوجته لأنه وقع عليه بذلك طلاقاً واحدة لأنه محتمل للطلاق وغيره فحيث نوى الطلاق وقع والله أعلم (سئل) في رجل تزوج ابنة عمه لابن عمه وبقي لها عليه خمسة وستون أسدياً فحلف بالطلاق الثلاث أنه لا يأخذها وعليه من ذلك شيء فهل إذا دفع له شيئاً بالمهر الباقى ثم باعها له لا يقع عليه طلاق (أجاب) نعم إذا دفع له ابن عمه الخمسة والستين قرشاً أو باعها بها ثوراً أو جملًا مثلاً برئت ذمة الزوج من المهر ولا يقع على الخائف طلاقاً وإذا باعها ما أخذ منه كان الباقي له في ذمته ثمن الثور أو الجمل مثله لا المهر والله أعلم (سئل) عن رجل تنازع مع زوجته فقال لها روي عني بالمائة فهل يقع عليه طلاق (أجاب) لا يقع بما ذكر طلاقاً أصلاً لأنه ليس بصيغة طلاق بل

مطلب رجل من المغاربة
بيده حاكورة الخ

مطلب رجل قال لزوجته
تكونين طالقاً الخ

مطلب رجل قال لزوجته
يحرم على جماعة
مطلب رجل تزوج
بمئة لابن عمه الخ

مطلب رجل تنازع
زوجته فقال لها روي عني
بالمائة الخ

مطلب رجل حلف
بالطلاق الخ

هو لغو والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث أنه مهره لا يدبس على هذا التماس فما الحيلة في الخلاص في ذلك (أجاب) الحيلة في ذلك أن يبيع العنب لرجل أو يركب كل رجل في التديس على أن معنى يدبس يفعل ذلك بنفسه فإذا فعله المعلم لا يحنث إذا لم يكن له نية قياس ما لو حلف لا يحلق رأسه أولاً يبنى داره فحلقه له الغير أو بناها له الغير لا يحنث والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع زوجته في ذهابها لاهلها ان رحت تكو في حرمة مثل أمي وأختي أي مثلها ما فرحت وقه مده رده فقط فماذا عليه (أجاب) حيث لم ينبو بما ذكر طلاقاً ولا نظهاراً فلا شيء عليه لأن تكو في محتمل الحال والاستقبال ولانية تخصص ذلك ولكن الاحوط في مثل هذه أن يكون عليه كفارة بين والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع زوجته فقال لها على الطلاق بالثلاث إلا ان شاء الله ما تبقي في هذه الدار وباتت قائداً بقوله ان شاء الله عدم الوقوع فهل يقع عليه الطلاق (أجاب) حيث كان الامر كذلك لا يقع على الرجل الطلاق لأن المشيئة تمنع الوقوع على ما فصل والله أعلم (سئل) في رجل تشارك مع آخر ولم يضع الاخر من مال الشركة شيئاً بل كله من أحدهما ولصاحب المال صانع يشتغل له فحلف الرجل الذي لم يضع من المال شيئاً على الصانع أنه لا يشتغل عنده فهل إذا اشتغل لا يقع عليه طلاق (أجاب) حيث كان الامر كما ذكر لا يقع على الحالف طلاق لأنه لم يشتغل عنده إذا لمال له ولا شركة له فيه أيضاً والمال لصاحبه والشغل له والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع زوجته فقال لها روي طالقة فهل يقع عليه طلاق (أجاب) اذا نوى بما ذكر ايقاع طلاق على زوجته وقع عليه طالقة واحدة وله مراجعتها والا فلا يقع عليه شيء لأن روي كناية ولا يقع بها الا بنية الايقاع والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع زوجته حيث أرادت الخروج فقال لها على الطلاق بالثلاث هذا الشهر ما تخشين لي عليه ثم دخت طائفة أنه حلف عليها ان يخرجها ولم تخرج والحال ان العلية مشتركة ووقف فهل يقع عليه طلاق (أجاب) حيث لم يقصد هذه العلية بعينها لا يقع عليه طلاق لأنه لا يقع بالمشارك وغير المملوك طلاق والله أعلم (سئل) في رجل حلف على أجيره بالطلاق الثلاث أنه ان أخرج زوجته من عنده على هذا الوجه يعني قام مدا فراقه أنه لا يقبله فنقل زوجته قام مدا فراق النزاع لا الفرقه فهل يقع الطلاق (أجاب) حيث لم يخرج الاجير مريداً فراق معلمه فلا يقع عليه الطلاق لعدم وجود الوجه المعلق عليه وقوع الطلاق ولو قبله

مطلب رجل تنازع مع
زوجته فقال لها على
الطلاق الخ
مطلب رجل تشارك مع
آخر الخ

مطلب رجل تنازع مع
زوجته فقال لها روي
طالقة الخ
مطلب رجل تنازع مع
زوجته الخ

مطلب رجل حلف على
أجيره بالطلاق الثلاث
الخ

مطلب رجل تنازع مع
زوجته الخ

مطلب رجل اتهم في أخذ
شيء فحلف الخ

مطلب رجل قال لزوجته
على الحرام الخ

مطلب رجل تشاجر مع
زوجته الخ

مطلب رجل تشاجر مع
زوجته الخ

مطلب رجل تشاجر مع
زوجته فقال له الخ

مطلب رجل تنازع مع
ولده فخرجت أمه الخ

بعد ذلك والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع زوجته فقال لهما تكونان طالقين بالثلاث إلا أن يشاء الله تعالى فاصد ابذلك زجرهما فهل يقع عليه طلاق (أجاب) حيث كان الأمر كما ذكر لا يقع عليه طلاق لأمري من أحدهما أن تكونان طالقين كناية ولا وقوع بها إلا بنية الثاني قوله إلا أن يشاء الله حيث قصده التعليق قبل فراغ اللفظ والحالة هذه والله أعلم (سئل) في رجل اتهم في أخذ شيء فحلف بالطلاق وبالله وهو صادق في حلفه فهل يقع عليه طلاق أولا (أجاب) حيث كان صادقا في نفس الأمر فلا يقع طلاق على الخالف حتى لو حلف على غلبة ظنه فلا يقع عليه طلاق ولا يحنث في يمينه والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته على الحرام ما تروحين إلى أمك فاصد ابذلك منعها من الخروج فهل يقع عليه الطلاق والحالة هذه (أجاب) حيث لم يقصد إيقاع الطلاق على زوجته فلا يقع بذلك طلاق لانه كناية على أن قصد المنع لها دليل على عدم قصده للطلاق والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال هذه طالق بالثلاث إلا أن شاء الله سمع نفسه ولم يسمع غيره فاصد ابذلك التعليق قبل الفراغ من اليمين فهل يقع عليه الطلاق (أجاب) حيث لم تنازعه الزوجة وصدقه فظاهر أنه لا يقع عليه الطلاق أخذ ما ذكره في الأنوار وإن أنكرت أصل الاستثناء فهي المصدقة إن قالت لم أسمع فالمصدق الزوج كما يؤخذ مما ذكره الرمي ونقله عنه ابن قاسم والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته ولها اخت تسمع النزاع بينهما فقالت لها قومي تريد أخذها غضي فأمسك الأولاد عنها وقال لها على الطلاق بالثلاث بأنه إن أخذتهم ما يدخلون عليك الأولاد أنا شوقهم فلم تأخذها بل أخذها ابن عمها بعد يومين ثم ذهب الأولاد عنها ففعل يقع عليه طلاق والحالة هذه (أجاب) وقوع الطلاق مشروط بشرطين أحدهما أخذ الاخت والثاني كونه ينظر للأولاد في حال الدخول فإذا انتفى الشرطان أو أحدهما فلا يقع على الخالف الطلاق والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها في حال غضبه وحده روي طالق بالثلاث غير قاصد إيقاع الطلاق فهل يقع عليه الطلاق أولا (أجاب) حيث لم ينو بما ذكر إيقاع طلاق على زوجته فلا يقع بما ذكر طلاق لانه كناية كما قررهما ابن حجر ولا وقوع بها إلا بنية والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع ولده فخرجت أمه فقال اسكتي فانا طلقك من أمس فاصد ابذلك زجرهما فهل يقع عليه بما ذكر الطلاق (أجاب) هذه الصورة يقع فيها الطلاق ظاهرا فإن كان في نفس الأمر طلقها أمس وما ذكره أخبار عنه وقع ظاهرا وباطنا ويراجع إن لم

يستوفى الثلاث وإن كان قاله كاذبا فيقع في الظاهر وهي زوجته في الباطن ويدن
قال في الروض وشرحه وإن قال حلفت بطلاقك على أن فعلت كذا ثم قال لم أحلف
وأنما أردت تخويفها دين وطلقت ظاهرا أن فعلت انتهى والله أعلم (سئل) عن
رجل تنازع مع أب زوجته فقال له على الطلاق أنها يعني زوجته ما تدخل في
دارا وإن دخلت ذبحتها والحال أن الدار مشتركة وفي أرض وقف فهل إذا دخلت
يقع عليه طلاق (أجاب) حيث لم يرد المسكن بأن أطلق ودخلت الزوجة هذه
الدار فلا يقع عليه طلاق إذا لحنت بالدار المشتركة على أن كون قرارها وقف
يمنع الوقوع أيضا لأن الدار اسم للمجموع من البناء والقرار والله أعلم (سئل)
في رجل تشاجر مع زوجته فذهبت إلى أهلها منغاضة فقبل له أذهب إليها فردها
فقال على الطلاق بالثلاث ما أذهب إليها فردها فهل إذا أرسل إليها شخصا آخر
ليردها يقع عليه الطلاق أولا (أجاب) حيث علق ذلك على فعل نفسه فردها غيره
أو هي رجعت لنفسها فلا يقع عليه طلاق والله أعلم (سئل) عن رجل تنازع
مع زوجته فقالت له طلقني فقال لها طلقتك ونسك فيما زاد على ذلك فهل يقع على
الرجل المذكور طليقة واحدة (أجاب) فم يقع عليه طليقة واحدة ولا يقع بالمشكوك
شيء لأن العصمة محقة فلا تزول بالشك فله مراجعتها إن لم يقع عليه قبل ذلك
طلقتان والله أعلم (سئل) عن رجل تنازع مع أبيه وأخيه من جهة رجل
مشترك بينهم فقال لهما على الطلاق بالثلاث إنني ما أخطروا هذا الرجل إلى مدن
وهو لنسأ على كيدس فهل إذا باعوه لرجل أجنبي ثم اشتروه منه يخلص من عيने
(أجاب) نعم إن بيع الرجل لا يخرج غير الأب والابن أو بيع كله لواحد منهم يخلص
الحالف من عيने وإن سافر خلفه لأن المحلوف عليه كونه على كيدسهم سواء والله
أعلم (سئل) عن رجل تنازع مع زوجته فقالت له طلقني فقال لها طالق طالق
طالق إلى السماء فهل يقع بذلك طلاق (أجاب) قال ابن حجر وأفتي بعضهم في تكرير
طالق من غيرنية ولا شرط بانه لغو فلا يقع به طلاق حالا ولا مآلا وقوله من غيرنية
غير صحيح لأن لفظ طالق وحده لغو وإن نوى أنت والايقاع فكذلك تكرره والحاصل
لا بد من دال على الزوجة كاسمها الظاهر أو ضمير أو اسم إشارة فاذا خلا من ذلك
فلا وقوع والله أعلم (سئل) عن رجل يريد أن يأخذ بنت آخر ويريد هو
أن يأخذ اخته فقال الأول على الطلاق بالثلاث أن فات الوقت الغلاني وما جبت
لي خمسين قرشا والافلا آخذ منك ولا أعطيك يعني زواجا فهل إذا وكل أبو البنت
وزوج الاخت أبوها لا يقع الطلاق (أجاب) نعم إذا وكل الأب في زواج ابنته

مطلب رجل تنازع مع
أب زوجته الخ

مطلب رجل تشاجر مع
زوجه الخ

مطلب رجل تنازع مع
زوجه الخ

مطلب رجل تنازع مع
أبيه الخ

مطلب رجل تنازع مع
زوجه الخ

مطلب رجل يريد أن
يأخذ بنت آخر الخ

مطلب رجل طلب منه ردة
أخته الخ

مطلب رجل تنازع مع
زوجته الخ

مطلب رجل تنازع مع
عمه الخ

مطلب رجل حلف على
أخته الخ

مطلب رجل قال لزوجته
ان ما أخذت الخ

مطلب رجل تنازع مع
زوجته أكرهه آخر الخ

وتزوجها الحالف من الوكيل وزوج البنت أبوها فلا يقع على الحالف طلاق
لأنه لم يأخذ من الرجل ولم يعطه والله أعلم (سئل) في رجل طلب منه ردة أخته
إلى زوجها فقال على الطلاق ما ترد إلى سنة فهل إذا أكرهها أحسد على الرد قبل
السنة لا يقع عليه طلاق (أجاب) إذا وجدت شروط الأكره وودت به لا يقع
على الحالف طلاق لأن فعل المكره كلافعل والله أعلم (سئل) في رجل
قال لزوجته على الطلاق ما تروحين هذه الدار التي فيها أمك ثم إن أمها انتقلت
من الدار الحالف عليها فهل يقع عليه الطلاق (أجاب) حيث أشاء الدار
وإن انتقلت منها غيرها فلا يقع على الحالف طلاق إذا راحت الدار الثانية المنتقل إليها
والله أعلم (سئل) عن رجل تنازع مع زوجته فقال لها روي طالق بالثلاث
الآن يشاء الله تعالى قال ذلك في حال حدته وغضبه فهل يقع عليه طلاق أم لا
(أجاب) لا يقع على الرجل طلاق لأن ما ذكر كناية وهي تحتاج إلى نية الإيقاع
على أن قوله إلا إن شاء الله مانع للوقوع حيث أراد التعليق والله أعلم (سئل)
في رجل تنازع مع عمه في مشترك بينهما فقال له تذكرن أمرا في طالقا إن ما قسمتلك
في غد وقاسمه إلا أنه لم يتم القسم بينهما فهل يقع عليه الطلاق (أجاب) حيث كان
الامر كما ذكر فلا يقع على الحالف طلاق والله أعلم (سئل) في رجل حلف
على أخته أنها لا تروح دار أولادها بل ولا يبيحون إليها في داره والحال أنها أخذت
الدار من أولادها عوضا عن صداقها فما ان خلاص من ذلك (أجاب) حيث إن
الدار خرجت عن ذمة أولادها وصارت ملكا لها فإذا دخلها الأولاد على أمهم فيها
فلا يقع على الحالف طلاق وأما دار الأخ فان كان له فيها شريك وأزال ملكه
كله أو بعضه عنها ودخل الأولاد فلا يقع عليه الطلاق المذكور ولا فليس لهم
الدخول في دار الخصال الحالف فإذا دخلوا وقع الطلاق والله أعلم (سئل)
في رجل قال لزوجته إن ما أخذت هذه المواقين ورحلت من هذه العريشة روي
طالقا بالثلاث فهل إذا رجعت يقع عليه طلاق (أجاب) نعم إن رحلت من
العريشة لا يقع عليه طلاق على أنه حيث لم ينو بروي الطلاق فلا يقع عليه شيء
والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع زوجته أكرهه آخر على طلاق زوجته
فقال له قل طالق بالثلاث فقال طالق بالثلاث فهل يقع عليه طلاق وإن فرض
عدم الأكره (أجاب) حيث لم يقع من الرجل إلا ما ذكر فلا يقع عليه طلاق
سواء قال ذلك في حال الاختيار أو في حال الأكره وذلك لعدم دال على الزوجة قال
ابن حجر بخلاف طالق فقط أو طوقت ابتداء فانه لا يقع به شيء وإن نواها كما نقله

مطلب رجل تشاجر مع
زوجته الخ

مطلب رجل زوج ابنته
لا تخر الخ

مطلب رجل تنازع مع ابن
عمه الخ

مطلب رجل تشاجر مع
ابن عمه الخ

مطلب رجل تنازع مع
صهره الخ

مطلب رجل قال عن
زوجته طهت الخ

مطلب رجل قال لزوجته
في حال عصبي الخ

مطلب - لم ذك لزوجته
زوجته الخ

عن قلع القفال وأقرأ لانه لم تسبق قرينة لغاية يربط الطلاق بها والله أعلم
(سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقلل لها أنت حرام على الثلاث أو قال
حرام بالثلاث ولم ينوطا فإنا الحكم (أجاب) حيث لم ينو بما ذكر طلاقا ولا
ظهارا فلا تحرم عليه زوجته لكن عليه كفارة يمين كما صرحوا به والله أعلم
(سئل) في رجل زوج ابنته لا تخر وطلقها قبل الدخول بها طلاق واحدة فهل
لا يبيها أن يزوجهأ حالا (أجاب) الطلقة الواحدة تلك المرأة بها نفسها قبل
الدخول لأنها لا تعد عليها حيث قال تعالى وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن
فما لكم عليهن من عدة تعتدوهن فإلا يبيها أن يزوجهأ حالا حيث ثبت ذلك عن
الزوج والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع ابن عمه في شأن زوجته فقال له
تسكون طالقاً على الثلاث مذهب فإنا الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) ان
نوى بما ذكر طلاقاً وقع عليه طلاقاً ولم تحرم عليه زوجته فله مراجعتها ان لم يكن
وقع عليه قبل ذلك طلقاً وان لم ينو بما ذكر طلاقاً فلا يقع عليه طلاق أصلاً والله
أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع ابن عمه في شأن زوجته فقال ان كانت
زوجتي كرامة منك أوجودة تكون طالقاً ثلاثاً فهل يقع بما ذكر طلاق أم لا
(أجاب) لا يقع بما ذكر طلاقاً لانه ليس بصريح ولا كناية لان الزوجة لا يكره
بها ولا يجوز بها والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع صهره فقال على الحرام
ان ما أعطاني أيام وهو النصف ريال ما أمكث في هذه الدار غيرنا ووقع الطلاق
على زوجته فكيف الحال في ذلك (أجاب) حيث لم ينو بما ذكر طلاقاً ولا
ظهاراً ولا نواه ما بأن نوى تحريم عينها أو نحوه كوطئها أو فرجها أو رأسها ولم ينو
شيئاً فلا تحرم عليه لان الايمان وما الحق بها لا توصف بذلك وعليه كفارة يمين
والله أعلم (سئل) في رجل قال عن زوجته طلقها قبل الدخول بها فإنا
الحكم الشرعي (أجاب) حيث قصد بذلك إيقاع الطلاق عليها ووقع بذلك
طلاقاً فله تجديد نكاحها لانها تبين بذلك اذ لا عدة عليها قبل الدخول بها وترجع له
بطلقتين والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته في حال غضبه تكودين طالقاً
فتذكر فقال الآن يشاء الله فهل يقع عليه الطلاق (أجاب) لا يقع بما ذكر طلاقاً
لان ذلك من أفعال المقاربة وهي لا تصاف بمقاربة الخبر عنه بالخبر فالمعنى أن المرأة
فارتب وقوع الطلاق ولم يقع عليها الطلاق والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته
روحي وانقاعاً على الأربع مذهب لا يردك لاشرع ولا فرع الا خنا زير الدهيشه الا أن
يشاء الله فهل يقع عليه الطلاق (أجاب) ما وقع من الرجل لا يقع به والابنية

الايقاع فحيث لم ينو ايقاع الطلاق بما ذكر لا يقع به شيء على أن التعليق بالمشيئة
متعبر بعدم نية الايقاع ومانع من الوقوع ولا يضر قوله لا يردك لا شريع الخ لان مثل
ذلك لا يخرج الكناية عن كونها كناية والله أعلم (سئل) في رجل أتهم
في وجدان ضائع فقال على الحرام ما وجدته ثم وجدته بعد مدة فأتهم ولحق زوجته أنه
وجدته قبل الحلف وهو يدعي أنه ما وجدته الا بعدة فهل يصدق في ذلك (أجاب)
حيث لا بينة تشهد أنه وجد الضائع قبل الحلف صدق بيمينه لان ذلك لا يعرف
الا منه على أن الحرام كناية طلاق لا بد فيه من النية فعلى كل حال يرجع الامر
لامانة الزوج والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته ان خلتي أحد يطعن
على هذه الطاحونة تكوين طالق فهل اذا أذن الزوج لأحد أن يطعن عليها يقع
الطلاق (أجاب) المحلف عليه فعل الزوجة ومعنى خلتي مكنتي بغير رضائي
فاذا أذن الزوج فلا يقع عليه طلاق وعلى أن تكون كناية ولا يقع بها الابنية
الايقاع والله أعلم (سئل) عن رجل قال لزوجته وهي طالق على الثلاث
مذاهب (أجاب) ان نوى الرجل بما ذكر ايقاع طلاق وقع عليه طلقة واحدة
فله مراجعتها والا فلا يقع عليه شيء لان ما ذكر كناية وهي تحتاج للنية والله أعلم
(سئل) في رجل حلف على زوجته بالطلاق الثلاث أنها لا تدخل لا ولادها دار
ولا يدخلون لها دارا والدار التي هي فيها بالاجرة ودارا ولادها وقف فهل اذا دخلت
هي أو هم لا يقع طلاق (أجاب) حيث أطلق الرجل ولم يرد السكن فيهما
فلا حنث اذا دخلت على أولادها دار الوقف لانها ليست لهم وكذلك اذا دخلوا هم
عليها دار الاجرة لانها ليست لها والله أعلم (سئل) في رجل ساكن بالقدس
الشريف في بيت بالاجرة من جملة بيوت من دار لرجل وله زوجة في الرملة عند أمها
فتشاجر الزوج مع أب الزوجة وحلف قائلا على إخراجهم ان أجبت صهرقي مع بنتها
من الرملة ما تسكن لي باب عتبة ناويا ما تدخل أم زوجته بيته الى سبب كنه فهل اذا
جاءت صهرته مع بنتها ودخلت بيته لسكن فيه بزوجته بلا جرقع عليه الطلاق
أولا (أجاب) حيث أطلق في قوله على الحرام بأن لا ينوطا ولا ظهرا لم يقع
عليه طلاق ولا يلزمه ظهار ولكن عليه كفارة يمين وان نوى طلاقا وقع أو ظهرا
لزم أو نواها تخير والله أعلم (سئل) في رجل سارع مع خال زوجته فضربه
الحال وقوى النزاع بينهما في حال غضبه من شدة الضرب قال له تكون طالق
بالستين دفعا لضرره وشره فهل يقع عليه طلاق بما ذكر (أجاب) حيث لم ينو
بما ذكر ايقاع طلاق على زوجته بذلك فلا يقع به طلاق لان ما ذكر كناية ولا يقع

مطلب رجل أتهم
في وجدان ضائع الخ

مطلب رجل قال لزوجته
ان خلتي أحد يطعن الخ

مطلب رجل قال لزوجته
روحي طالق الخ

مطلب حلف على زوجته
بالطلاق الخ

مطلب رجل ساكن
بالقدس بالاجرة ادخلف
الخ

مطلب تمارع مع خال
زوجته الخ

بها الابنية الايقاع على أن الضرب قرينة على عدم القصد وقد صرح بعض علماء
الحنفية أيضا بأن تكون طالقا كناية وتقل في بعض فتايمهم والمعنى يشهد له لانه
مضارع يحتمل الحال والاستقبال فأحتاج لمرجح وهو النية فلا تصح الجاهل هو
في الدين بلية وعلى عباد الله رزية ويهدم قواعد الدين العلية والله أعلم (سئل)
في رجل توجه لسفر فتبعته زوجته تريد منه مصر وفاقتنازع معها فقال لها ان ما عدت
تكوني طالقائم زجرها الحاضرون وعادت فهل يقع عليه طلاق (أجاب) حيث
رجعت المرأة لا يقع على الرجل طلاق لان المعلق عليه الطلاق عدم العود وقد وجد
منها العود لا عدمه فلا يقع الطلاق المعلق على أن تكوني كناية كما صرح به أئمة
أعلام ولا يقع بها الابنية الايقاع والله أعلم (سئل) في رجل يريد أن يتزوج
امراة ينهأه ابن عمه فلم يفته فقال له على الطلاق ان أخذتها لاقتلتك فما الحكم
ان أخذها (أجاب) ان أخذ الزوج المرأة المحلوف عليها ولم يقتله ابن عمه وقع عليه
طلقة رجعية فله مراجعة زوجته ان لم يكن وقع عليه طلقان والله أعلم (سئل)
في رجل كان مريضا فتشاجر مع زوجته فقال لها ان كان الناس يحذرون بالطلاق
تكوني أنت بالمائة فهل يقع عليه الطلاق بهذا اللفظ (أجاب) هذه اللفظة غير
صريحة في ايقاع الطلاق لبعدها وكثرة احتمالاتها لان الطلاق لا يحلف به الا من
حيث التعليق وتكون في مضارع وهو أيضا محتمل الحال والاستقبال وقوله بالمائة
يحتمل بالمائة طلقة ويحتمل بالمائة درهم ويحتمل بالمائة حلقة أي أحلف بك مائة
مرة ثم يحتمل لعزتها عنده ويحتمل على بعدوان كان هو المفهوم للعامة فأنت بالمائة
طلاق وهو أيضا كناية فعلى كل حال لا يقع هذا اللفظ عند الاطلاق والله أعلم
(سئل) في رجل تخاصم مع أولياء زوجته في شأنها وضربوه وسبوه فقال لهم
ان كان تريدوا أن تقتلوني من أجلها تكون طالق بالثلاث فكيف الحال (أجاب)
حيث لم ينو ايقاع طلاق على زوجته أو نواه ولم يرد الاولياء قتله لا يقع على الخالف
طلاق لان وقوعه يحتاج لامرين نية الايقاع وأرادة الاولياء قتله فحيث اتفعاها
أو أحدهما فلا وقوع كما هو معلوم والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع زوجته
فقال لها على الطلاق ما تردن الا بعد سنة وذهبت دار أهلها فهل اذنزل عند أهلها
الى مضي سنة لا يقع عليه طلاق (أجاب) نعم اذنزل عند أهل المرأة لا يقع عليه
طلاق لانه حلف على ردها وهي لم ترد فاذا مضت السنة المذكورة المحلوف عليها
وردت لا يقع على الرجل طلاق والله أعلم (سئل) في رجل توجه لرد زوجته
من عند أبيها فقتنازع معه فقال الزوج على الطلاق ان لم تردّها في هذه المرة ما ترد

مطلب رجل توجه لسفر
فتبعته زوجته الخ

مطلب رجل يريد أن
يتزوج امرأة الخ

مطلب رجل كان مريضا
فتشاجر مع زوجته الخ

مطلب رجل تخاصم مع
أولياء زوجته الخ

مطلب رجل تنازع مع
زوجه الخ

مطلب رجل توجه لرد
زوجه الخ

في هذا الحول ثم اتفق مع الاب وحلف له على ردها وتوجه الزوج لمصلحة بعد ردها
ففي نصف الطريق هربت ورجعت لايها الفهل يقع على واحد منهما الطلاق
(أجاب) لا يخفى أن المدلول من بين الزوج النكح من ردها وكذلك بين الاب
ووجد النكح فعود المرأة بالحرب لا يقتضي وقوع الطلاق فلا يقع على واحد منهما
طلاق والله أعلم (سئل) في رجل له زوجتان تنازع معهما فقال لهما على
الطلاق لا تدخلان لي دارا من أربع سنين والدار التي هو فيها شركة بينه وبين ابن
أخيه ولا نية له فهل يقع عليه طلاق أم لا (أجاب) حيث كان الأمر كذلك يعني
كما ذكر ولا نية له فلا يقع بدخول المشتركة كما صرحوا به فان دخلت اداراه كاملة
الملك وقع عليه الطلاق والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فأغاطته
بالكلام فقال على الطلاق انك لا تعدمني قاصدا بذلك اما السفر واما الموت فما
الحكم في ذلك (أجاب) مقتضى مدلول هذه اليبين في عدم الزوج وفي عدمه
وجوده عندها وقصد السفر بهذا اللفظ لا يقتضي وقوع الطلاق فلا يترتب على
الرجل طلاق عند انتفاء السفر في الجملة هذه الصيغة لا تقتضي وقوع الطلاق عند
عدم السفر وعدم الموت ولكن الورع عما لا يقصده وفنيته أن يسافر ولو قصيرا لان
عدمه المترتب في قصده يصدق بأقل القليل منه على أنه ان مات قبلها صدق العدم
وتبين عدم وقوع الطلاق وترث منه وان مات قبله هو محل الورع لاجل الارث منها
يقينا والله أعلم (سئل) عن والد تشاجر مع ولده فقال لدعي الطلاق بالثلاث
لا تدخل لي دارا ولا تدخل لي دكانا الا أن يشاء الله قاصدا بذلك التعليق وزجر ولده
والدار ليست نه ونكاح الدكان فهل يقع في هذه الحالة طلاق (أجاب) المصريح به
في كتب المذهب متونا وشروحا أن التعليق بالمشيئة يمنع الوقوع بثملنا بها ووقوع
شيء دونها محال لانها والارادة عندنا واحد ووقوع شيء دونها محال وأيضا غير
المملوك لا يقع به طلاق لان اضافة الدار والدكان له يقتضي ملك الكامل كما صرحوا به
أيضا فلا وقوع بغير الملك الكامل فعلم أن لا وقوع من جهة تعليق بالمشيئة وعدم
الملك ثم المشيئة أن أسمع بها نفسه كفت فيما بينه وبين الله تعالى والافان صدقته
الزوجة فكذلك والا احتاج الى أن يسمع غيره يشهد له عندا سكارها والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل له زوجة توجهت لدار رجل فتبعها زوجها وقال ابيت
في هذه الدار تكوفي طاقا بانثلاث فخرجت لدار متصلة بها من فرجة بينهما فهل
يقع على الخالف الطلاق (أجاب) حيث ان المرأة باتت في دار غير الدار المحلوف
عليها لا يقع على الرجل طلاق لعدم وجود الصفة المعلق عليها والله تعالى أعلم

مطلب رجل له زوجتان
تتارعه معهما الخ

مطلب رجل تشاجر مع
زوجته فأغاطته الخ

مطلب والد تشاجر مع
ولده فقال له على الطلاق

مطلب رجل له زوجة
توجهت لدار رجل فخرجت

(سئل) في رجل خاطب أخته فقال لها على الطلاق بالثلاث انك ما تخرجين من هذه الدار الا بزواج يعني بالخروج الرجوع الى اولادها فما الحيلة الى رجوعها الى اولادها بغير زواج (أجاب) الحيلة أن ترفع المرأة نفسها للحاكم أو وكيلها لذلك فيدعي على الاخ أنه مانع هذه المرأة من اولادها ومن الخروج مثلها الى مصالحها فيأمره الحاكم الشرعي أو العرفي باخراجها فيكون مكرها والمكره لا يقع عليه طلاق لان الاكراه الشرعي كالاكراه الحسي والله أعلم (سئل) في رجل أخبر عن زوجته أنها كاشعة للرجال فقال الزوج للخبر ان كانت كاشعة فهي طالق بالثلاث ثم بحث عنها فلم توجد كذلك وان الخبر كاذب عليها فما الحكم في ذلك (أجاب) العصمة محققة وثابتة والخبر محتمل للصدق والكذب والبحث عنه والوجود على خلاف الواقع رجع جانب الكذب فلم توجد الصفة المعلق عليها الوقوع فلا يقع على الرجل طلاق والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع أخ زوجته وقد توجهت لبيت أخيها فقال له الزوج على الطلاق بالثلاث لا أردّها في سنتي وقال أخوها على الطلاق ما أردّها عليك في سنتي فما الحيلة في ردّها على الزوج قبل تمام السنة (أجاب) الحيلة ان المرأة ترجع لبيت زوجها بنفسها أو بردها غير الزوج والاخ رجل من آحاد الناس فلا يقع على الاخ ولا على الزوج طلاق والله أعلم (سئل) عن رجل تشاجر مع زوجته فقال لها ان شئت فأنت على حرام من اليوم الى مثله ولم تقل المرأة شيأ بل اختارت عدم الفراق فما الحكم والحالة هذه (أجاب) حيث لم يصدر من المرأة مشيئة فلا يترتب على الرجل الحالف شيء لانه علق على المشيئة ولم توجد والله أعلم (سئل) فيمن حلف بالطلاق لا يشتي هو وأخوه في بلده فتوحيث هل بدخول أيام الشتاء أو بانه قضائهما جميعا (أجاب) لا يحنث الا اذا مكث في البلدة المخلوفا عليهما هو وأخوه جميع الشتاء عرفا لان الايمان مبناها على العرف والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها روجي تكوفي طالقا بالثلاث قاصدا تخويفها وتأديبها ولم ينو بذلك فراقها ولا تهجير طلاقها وحلف بالله العظيم لم يقصد غير ذلك فهل يصدق بيمينه في ذلك ولا يحكم عليه بوقوع الطلاق بما ذكر كونه كناية فكيف الحال (أجاب) لا يقع عليه الطلاق لامر من يدر كهم العلماء العاملون ويغفل عنهما الجهلة المتفقهون الامر الاقل ان العصمة محققة وثابتة لا ترفع بالاحتمال ولا ترفع بالكناية المحتملة لا طلاق وغيره مع العصمة المحققة ولا سيما مع النية الصارفة لها عن الاحتمالين المصدق فيهما الحالف لانها لا تعلم الامنه الامر الثاني كثير من الجهلة يميلون في ذلك الى ايقاع

مطلب رجل أخبر عن
زوجته الخ

مطلب رجل تنازع مع أخ
زوجته الخ

مطلب رجل تشاجر مع
زوجه الخ

مطلب فيمن حلف بالطلاق
لا يشتي هو وأخوه في بلده
الخ

مطلب رجل تشاجر مع
زوجته الخ

الطلاق بل شاهدنا كثيرا من يدعي العلم ويتم شديقه يدعي ذلك فاداراجعنا كتب
 أهل التحقيق ورأينا هذا الرجل لا يقع عليه طلاق وذلك المذموم قد وقع عليه
 الطلاق فصار مثله مثل الشياطين الذين يعلمون الناس السحر يقرعون به بين المرء
 وزوجه بل هذا أباح من الشبهة ان لان الشيطان كان سببا لا يقع الطلاق وهذا قد
 فرق بينهما من غير ايقاع طلاق بل بدعاوى باطلة وأقاويل كاذبة ثم انه اذا فرق
 بينهما ونسكحائان والحال انهما على ذمة الاقل فقد فرق من غير أن الله ورسوله قد
 فرقا وجع من غير انهما قد جععا فانظر ماذا يترتب على الاقدام على الاحكام من غير
 احكام فروج طالق كناية وتكونين طالقا كناية وانضمام كناية الى كناية
 لا يصير اللفظ صريحا صرح بذلك ابن حجر وغيره وهذا شيء لا يعلم الا من الخالف
 فيصدق عملا بظاهر اللفظ بل لو أطلق فلا يقع عليه بذلك طلاق لانه لا بد من قصد
 استعمال اللفظ بمعنىا وفي الكناية لا بد من نية الايقاع فحيث لم توجد فلا وقوع
 سواء أطلق أم صرف اللفظ لجهة أخرى ووجه الكناية في روي أنها محتملة الرواح
 الى المنزل اولى أهلها اولى غير ذلك وفي تكوين أنها مضارع وهو محتمل الحال
 والاستقبال فلا وقوع به في الحال الامع نية الايقاع والكلام هنا طويل
 اختصرناه بقصد البجالة والله أعلم (سئل) في أهل قرية جاء لهم عروس ومن
 معها فقال رجل أنا مطلق بالثلاث ان العروس في عزومتى وجاء الثاني من غير علم له
 بخلاف الاول فقال أنا مطلق بالثلاث ان العروس في عزومتى ثم ضيفها كل منهما
 فالحكم والحالة هذه (أجاب) حيث ضيف كل منهما فلا يقع الطلاق على
 واحد منهما على أن ما ذكر اخبار عن حلف سابق فان كان كاذبا فلا وقوع أيضا
 والله أعلم (سئل) في رجل تخاصم مع زوجته فقال لها روي طالق بالثلاث
 في حال غضبه فالحكم الشرعي (أجاب) حيث لم ينو بهذا اللفظ طلاقا على
 زوجته فلا يقع عليه طلاق لان ما ذكر كناية وهي تحتاج لنية الايقاع وان نوى
 ما ذكر طاقا فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره والله أعلم (سئل) في رجل
 غضب على زوجته من جهة رضاع ولدها فقال على الطلاق بالثلاث أنه لا يذوق لها
 درة قال ذلك في حال غضبه ثم انه ذهبت للولد وأرضعته ولم تعلم بمخلفه فهل يقع عليه
 طلاق (أجاب) حدث أرضعت الولد جاهد لم يخلف زوجها أو ناسية أو مكرهة
 فلا يقع على زوجها طلاق والله أعلم (سئل) في رجل حلف أنه لا يقضى
 لرجل ولا لامرأة حاجة ثم بعد مدة طلبت منه المرأة زلطة قرضا فدفعها لها ناسيا
 لا يمين فهل يحنث والحالة هذه (أجاب) حيث دفع لها الزلطة ناسيا فلا يقع عليه

مطلب في أهل قرية جاءت
 لهم عروس الخ

مطلب في رجل تخاصم مع
 زوجته الخ

مطلب رجل غضب على
 زوجته من جهة رضاع الخ

مطلب في رجل حلف أنه
 لا يقضى لرجل الخ

مطلب رجل قال لزوجته
تكونين طالما الخ

الطلاق لأن فعل الماسي كالفعل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال
لزوجته تكونين طالما ثلاثاً ثم شئ أربع خطوات وقال الآن يشاء الله بحضرة
شهود وشهودوا كذلك فهل يقع عليه الطلاق والحالة هذه (أجاب) حيث نوى
الرجل التعليق قبل الفراغ من الصيغة فلا يقع عليه طلاق لأن المعاق عليه
من مشيئة الله وعدمها غير معلوم ولأن الوقوع بخلاف مشيئة الله تعالى محال ولأن
المشيء الخطوات المذكورة لا تمنع اتصال الاستثناء لأن المراد الاتصال عرفاً وهو
لا يمنع ذلك على أن تكونين كناية ولا يقع بها الابنية الايقاع ولم توجد فامتنع الوقوع
، مري أحدهما التعليق المذكور والثاني عدم نية الايقاع والله أعلم (سئل)
في رجل تنازع مع زوجته فجاءه ابن عمها فقال له مرادك منها الطلاق فقال له اذهب
لها فان أبرأتني أطلتها فجاءه له ابن عمها فقال له مرادك منها الطلاق فقال له اذهب
طالما بالثلاث ثم سألهما فقالت ما أبرأتك أصلاً وابن العم سئل عن ذلك فقال
لا أعرف يذهب لامرأته فما الحكم الشرعي (أجاب) لا يخفى أن المعلق عليه الطلاق
البراءة الصحيحة فحيث لم توجد أصلاً أو كانت فاسدة فلا طلاق أصلاً على أن تكونين
كناية وهي لا بد في الوقوع بها من نية الايقاع والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع
ابن عمه فقال له على الطلاق بالثلاث لا طلع عنك يريد فراقه ولو بعد حين فتوجه
للسام وسأل عن يمينه فقيل له لا يقع عليك طلاق إلا أن نم جاء عند رجل يدعي العلم
فقال له يا شيخ حسين أنا ذكرت بين طلاق ثلاث اني ما أنا قاعد مع ابن عمي فقال
للمرأة احتجبي عنه فقد وقع عليه الطلاق الثلاث ولم يحصل بينهما قعود ثم لما فرغ
بينهما قعد مع ابن عمه وابن عمه الذي هو آخر الزوجة من عم الزوج يقول انما قال
لا أساكنك وقد حصلت المساكنة والمرأة تزوجت من آخرها بالحكم الشرعي
في هذه المسئلة (أجاب) لا يخفى أن مدلول حلف الرجل الا قول تعليق على المستقبل
وهو لا يقع به الا بعد الياس اما من موته واما من موتها قبيل ذلك فلم يقع عليه في الحال
شيء وأما اخباره للرجل المدعي للعلم بالقعود غلطاً من الطلوع فحيث قام على ذلك
قرينة فهو المصدق سلماً انه لم يقم عليه قرينة فعني القعود الجلوس ولم يحصل بينهما
جلوس فلا وقوع وكان الخطأ سرى لمدعي العلم ان معنى القعود الإقامة معه وليس
كذلك على أن المضارع الذي هو لا طلع عنك واسم الفاعل وهو قاعد كل منهما
فيه خلاف هل هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال أو بالعكس أو حقيقة
فيهما وإن كان المرجح في اسم الفاعل انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال
وكفى به مرجحاً فتوى المفتي اذا اعتمدها العامي لا يقع عليه طلاق وعبارة ابن حجر

طلب رجل تنازع مع
جته فجاءه له الخ

لب رجل تنازع مع ابن
فقال له على الطلاق الخ

قال بعض المتأخرين أنه لو أفتى فقيه عامياً بطلاق فأقرب به ثم بان خطأ لم يؤخذ بذلك
 الاقرار للقرينة فإنه انما ينشأ على ظن الوقوع به ومثله ذلك مرله تقبل عن الباقيني
 لو قال لها أنت حرام علي فظن أنها طلقت ثلاثاً فقال لها أنت طالق ثلاثاً طائفاً
 وقوع الطلاق الثلاث بالعبارة الاولى فأجاب لا يقع عليه طلاق بما أخبر به ثانياً
 على الظن المذكور وابن النعم الذي هو أخو الزوجة لا قبل شهادته لاخته بالمرأة
 باقية على ذمة الزوج الا قول يلزم زوجها الثاني له مهر المثل لان وطءه شبهة ولا
 يدخل عليها الزوج الا بعد انقضاء عدتها من الزوج الثاني والله أعلم (سئل)
 في رجل معه امرأة فهدد على طلاقها ضرباً وبغيره ووضع الحديد في رجله ثم جاءه
 أخيه بثمانية قروش وقال له هذه الثمانية قروش وطلقها وأهرب والا
 قتلوك فأخذها وقال في غيبته روي طالقاً بالثلاث فهل يقع عليه طلاق وانما
 أنه انما فعل ذلك دفعاً لشرهم (أجاب) حيث كان الامر كما ذكر ولم ينو ايقاع
 طلاق على زوجته فلا يقع على الرجل طلاق لان ما ذكر كناية وهي لا بد لها من
 نية الايقاع على أن قرينة الاكراه تدل على ذلك والله أعلم (سئل) في رجل
 تشاجر مع زوجته فقال لها أنت طالق بالثلاث الا أن يشاء الله وتلفظ بالانشاء
 بحيث أسمع نفسه دون أن يسمعه أحد فهل يقع عليه طلاق والحالة هذه (أجاب)
 حيث صدقته الزوجة في الانشاء عمل بالقول المذكور والاقول قولها في نفيه
 لان الظاهر الوقوع وما ادعاه خفي لا يعلم الا بالنية أو تصديقها له هكذا يؤخذ من
 عمارة الانوار والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع أقارب زوجته فضربوه
 وآذوه بالكلام والافجار فقال لها هذا من أجلك تكوين طالقاً بالسبع مذاهب
 في حال حدته وغضبه بحيث أنه لم يقصد شيئاً فهل يقع عليه طلاق (أجاب)
 حيث كان الامر كما ذكر فلا يقع على الخالف طلاق لان ما ذكر كناية لا يقع بها
 الا بنية الايقاع فلا يقع بها عند الاطلاق والله أعلم (سئل) عن رجل عقد
 على امرأة بمهر معلوم ثم طوابه ففجر عنه فقال له رجل سرحها فقال سرحتها وكان
 ذلك قبل الدخول بها فهل له مراجعتها (أجاب) حيث وقع من الزوج هذا
 اللفظ أعنى سرحتها قبل الدخول بها بابت منه لان ما ذكر صريح من صرائح الطلاق
 الثلاث وهي الطلاق والفراق والسراح أي مشقة قائمها وقبل الدخول ثلاث المرأة
 نفسها بطلقة لانها لا عدّة عليها ولا رجعة للزوج عليها ما ذكر والله أعلم (سئل)
 في رجل جاءت له ابنة أخيه حردى من عند زوجها فحلف بالطلاق أهـ ما ترد
 من سنة فهل اذا راحت زوجها بسبب أنها تطل على أولادها لا بسبب الرد ثم

مطلب رجل معه امرأة
 فهدد على طلاقها الخ

مطلب رجل تشاجر مع
 زوجته فقال لها أنت طالق
 الخ

مطلب رجل تنازع مع
 أقارب زوجته فضربوه الخ

مطلب في رجل جاءت ابنة
 أخيه حردى الخ

مطلب رجل تنازع مع
زوجته في أمر الخ

مطلب رجل اتهم في محرمة
بهدراهم الخ

مطلب رجل قال لزوجته
تكونين طالق الخ

مطلب رجل تشاجر مع
أولاد أخته الخ

سكنت عند زوجها هل يقع عليه الطلاق (أجاب) حيث أطلق الرجل
في يمينه ولم يرد مطلق الرجوع ويوجهت بسبب زيارة أولادها فلا يقع على الخالف
طلاق وإن مكثت عند زوجها وأولادها لا سهلم تردوا عما توجهت للزيارة كمالو
حالف لا تخرج المحام ثم خرجت لغيره ودخلته فلا يحنث بذلك والله أعلم (سئل)
في رجل تنازع مع زوجته في أمر فحصل له عليه غضب فقال لها تكونين طالقاً
بالثلاث في حال حدته وغضبه ولم يهتد بذلك شيئاً وإنما جرى ذلك على لسانه من غير
قصد فهل يقع عليه طلاق بذلك (أجاب) فص الإمام السبوطي وابن قاسم والشيخ
على الشبرا ماسي على أن تكونين طالقاً كناية طلاق لا يقع به الابنية الايقاع
فحيث لم يسو الرجل المذكور الايقاع للطلاق فلا يقع عليه شيء لما ذكرناه
مقتضى القواعد من أن المضارع محتمل الحال والاستقبال ولا مرجح لأحدهما
والعصمة محققة فلا تزول الا بيقين على أن مذهب الإمام أبي حنيفة لا يأبي ذلك
لان الكناية ما احتمل أمرين وهذا كذلك فلا تصح لجاهل لا خلاف له يوقع عليك
الطلاق وزوجتك في عصمتك فقل له كيف نفعل ذلك تحرمها على وهي لي حلال
وتحلالها العيرى وهي عليه حرام مع النص المذكور والله أعلم (سئل) في رجل
اتهم في محرمة بهدراهم فقالوا له أخذتها فقال على الطلاق ما أخذتها ثم وجد على
رأسه طاقية كانت بها فقل له انك أخذتها من البيت فقال ما أخذتها من البيت
ويدعون عليه أنه حلف بالطلاق الثلاث ولم يعلم حال المحرمة والدواهم والطاقية
فهل يقع عليه طلاق (أجاب) حيث كان الأمر كما ذكر ولم يكن في نفس الأمر
أخذ المحرمة والدراهم فلا يقع عليه طلاق سواء كان طلاقه واحدة أم ثلاثاً لعدم
وجود المعلق عليه والله أعلم (سئل) عن رجل قال لزوجته تكونين طالقاً
تكونين طالقاً جواباً قال له أجبرك بنام عند زوجتك ناوياً بذلك إن كانت
زوجته تفعل القبيح غير ناوياً بذلك الاطلاق فكيف الحال (أجاب) حيث
كان الأمر كما ذكر فلا يقع على الخالف طلاق لأمري لنية التعلق المانع من
الوقوع باطماً ولأن ما ذكر كناية لا يقع بها الابنية الايقاع والله أعلم (سئل)
في رجل تشاجر مع أولاد أخته في شأن أخته لكونه يريد أخذها قهراً فقال له
واحد منهم يسمى سلامة أخذها بسيفي هذا فقال له خاله على الطلاق بالثلاث
ماتاً أخذها بسيفك هذا ولا تدخل لك داراً وفيه شهود يشهدون بذلك فأخذها
غير سلامة المخاطب وأدخلها قهراً الدار المشتركة بينه وبين أخوته فهل يقع
عليه طلاق (أجاب) حيث أن سلامة لم يأخذها بسيفه ودخلت الدار وهي

مشاركة بين الخاطب وأخوته لم يقع على الخالف طلاق لان سلامة لم يأخذها
 بسيفه ولم تكن الدار له خاصة بل على أنه انما ثبت ان أنجاه أكرهها وأدخلها قهره
 فلا يقع عليه الطلاق لان فعل المكره كلافعل والله أعلم (سئل) في رجل
 تشاجر مع ابن عمه فحلف بالطلاق الثلاث أنه بعد البيدر يرحل من قريته فأويا
 بذلك بعد أن يأكل بيدرا زيت فلما استوفى غلة الزيت رحل من بلدته فهل
 يقع عليه طلاق (أجاب) حيث كان الامر كما ذكر لا يقع على الخالف طلاق
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها تكونين محترمة
 علي وأطلق قال الحكم في ذلك (أجاب) حيث لم ينو طلاقها فلا يقع طلاق
 والاحتياط أن يخرج كفارة يمين بأن يطعم عشرة كل واحد مد طعام أو يكسبهم
 أو يعتق رقبة مؤمنة خالية عن عيب وعن علاقة عتق فان عجز عن كل ذلك صام
 ثلاثة أيام والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها تروحين
 طالقاً بالثلاث على أربع مذاهب المسلمين قال ذلك في حال حدته وغضبه وقصده
 بذلك اليمين اغاظة له ولم يقصد بذلك الفراق فما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب)
 لا ريب ان تروحين طالقاً ليس من صرائح الطلاق الثلاث المصريح بها على أن ما ذكر
 لو كان مشتقاً من صرائحه كان كناية لانه مضارع وهو كناية لانه محتمل الحال
 والاستقبال فلا يقع الابنية فكيف وما ذكر ليس من الصريح في شيء وطالقا
 بالثلاث لا يقع به شيء لانه لا بد من دال على الزوجة من اسمها أو ضميرها فحيث
 لم ينو بما ذكر ايقاع طلاق فلا يقع على الخالف طلاق كما يؤخذ من فتاوى ابن
 حجر لانه وان لم يصرح بتروحين وانما ذكر روي الاولي تروحين منه بعدم الوقوع
 لان المضارع محتمل للوعد في المستقبل أبلغ من الامر كما لا يخفى على من له أدنى المام
 بالخواص في مثل هذا المقام والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع أخته فحلف
 بالحرام ما اسألك شهرين ولم ينو بالحرام طلاقاً فما الحكم في ذلك (أجاب) حيث
 لم ينو طلاقاً ولا طهارة طلاق ولا طهارة وإغما عليه كفارة يمين عتق رقبة أو إطعام
 عشرة مساكين أو كسوتهم فان لم يجد صام ثلاثة أيام ويخاض من يمينه والله
 أعلم (سئل) في رجلين باع كل منهما داره لا آخر ثم بعد مضي مدة قدم أحدهم
 على البيع وأراد أن يفسخ البيع ويرجع الى داره فامتنع الآخر وقال لا أفسخ
 البيع ولا أخرج من داري فتجأى عليه بأهل البلدة ليخرجوه من الدار فلما جاؤا
 اليه ليخرجوه منها حلف بالطلاق الثلاث أنكم ان أخرجنوني من هذه الدار
 لا أسكن بلدكم أبداً في عري ثم استفتى الرجل الآخر مفتي الشرع في أصل

مطلب رجل تشاجر مع
 ابن عمه فحلف بالطلاق
 الخ

مطلب رجل تشاجر مع
 زوجته فقال لها الخ

مطلب رجل تشاجر مع
 زوجته فقال لها الخ

مطلب رجل تنازع مع
 أخته فحلف الخ

مطلب في رجلين باع كل
 منهما داره الخ

البيع فأقناه بأن هذا البيع باطل وعلى بطلانه بأن البلدة وبيوتهما ودورها
 للسلطان والاستاذ من جهة السلطان فجاء اليه ليخرجه من الدار فهل إذا أخرجه
 منها يقع عليه الطلاق وهل له وجه مخلص له من الطلاق (أجاب) نعم حيث
 كانت البلدة من أراضي بيت المال فالبيع لا يصح لا كما ذكره المفتي بل لعدم ملك
 البائع أو لولاية على المبيع لأنها لجميع المسلمين والتصرف فيها للسلطان وإذا خرج
 الرجل بأمر الشرع لا بأمر أهل البلد فلا يقع عليه طلاق وإن سكن بلدهم لعدم
 وجود المعلق عليه وهو أخرج أهل البلد والله أعلم (سئل) في رجل لحقه
 جنون وزال عقله مجنون وصار يلفظ بالطلاق وطلق زوجته وهو لا يشعر فهل يقع
 عليه طلاق وهو في هذه الحالة (أجاب) حيث اختل كلامه المنظوم وانتهك
 ستره المكتوم وأوقع الطلاق في هذه الحالة فلا يقع عليه طلاق والله أعلم (سئل)
 عن رجل له شريك في حطب فقال له شريكه بعت منه فقال له على الحلال ما بعت
 منه ولا أخذت منه له أرى ولكن أخذت منه تابع الشوباصي لكم عود ثم أخذ
 الشريك الذي أخذه تابع الشوباصي وردة لشريكه فهل يقع على الخالف الطلاق
 والحالة هذه (أجاب) حيث كان الأمر كما ذكر فلا يقع على الرجل طلاق أما أولاً
 فلأن على الحلال ليست صيغة طلاق وأما ثانياً فلأن الرجل لم يبع والذي أخذه
 تابع الشوباصي أخذه قهراً لا يسمى بيعاً حتى أنه لو أعطى أحداً من الناس منه
 شيئاً بتمنه فلا يقع طلاق لأن البيع لا بد له من الإيجاب والقبول وقدرة التسليم وكون
 العاقد رشيداً له ولاية عليه إلى آخر الشروط والله أعلم (سئل) في رجل قال على
 الطلاق أني ما أروح من البلد إلا ما شاورت نسيبي فتوجه لنا بلس ولم يشاور
 صهره لنسيانه فما الحكم (أجاب) حيث خرج الرجل من البلد ناسياً لا يقع عليه
 طلاق لما صرحوا به من عدم وقوع طلاق الناسي والجاهل والمكره والله أعلم
 (سئل) في رجل معه ابنة عمه زوجها له أبوه في صغره وصغرها من أبيها ثم بلغ
 الزوج وأراد أن يتزوج ابنة آخر فقال له زوجني ابنتك فقال لا أزوجك ومعل ابنة
 عمك فقال له أن زوجتني ابنتك تكون ابنة عمي طالعة ثلاثاً فقال له بعض الحاضرين
 ربما زوجك غيره فقال هذا المحرم مات أبو الزوجة وزوجها له غير الأب فهل تحرم
 عليه ابنة عمه والحال أنه لم ينو تحريم ابنة عمه أن زوجها له غير الأب (أجاب)
 حيث زوجها لها غير الأب لا يقع عليه طلاق لأن من الأول أنه لم ينو الإيقاع بما ذكر
 لأنه كناية وهي لا بد فيها من نية الإيقاع الثاني أن قوله هذا أنجز لاغ من أمرين
 أحدهما أن أنجز لا يزوج الثاني أن قوله هذا أنجز ليس فيها صيغة تعليق ولا له ارتباط

مطلب في رجل لحقه
 جنون وزال عقله الخ

مطلب رجل له شريك
 في حطب فقال له شريكه
 الخ

مطلب في رجل قال على
 الطلاق أني ما أروح الخ

مطلب في رجل معه ابنة
 عم زوجها له أبوه الخ

مطالب رجل ضاف
صديقاً له في جملة أضياف
الخ

بالكلام السابق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ضاف صديقاً له في جملة
أضياف فرأى في منزل مضيفه فنجباً فأعجبه فقال لمضيفه اعطني هذا فامتنع من
اعطائه له فقال على الطلاق بالثلاث اني لا أخرج الابن فأخذه واحداً من الجماعة
فسقط من يده فانكسر فجمعوها مكسره واعطوه له فخرج به فهل يقع عليه الطلاق
واذا قلتم لا وأفتى بعض العلماء بوقوعه يكون اقتناؤه بذلك خطأ (أجاب)
من المبدع للابحار يحصل الامداد لا يخفى على من مارس الفقه ودأبه واستفاد
وأفاد ونظر في تطاعن فرسان الفقهاء وتجاول افهام العلماء وأدرك المعنى من مورده
وحقق الفرق من مصدره وأخذ الحكم عن اليقين لا على الظن والتخمين وتبع
الاصل المتين والغي العارض الوهين عدم الوقوع في هذه المسئلة لما يتلا عليك
ويوضح بين يديك أما أولاً فلان العصمة ثابتة يقيناً ولا تزال تخميناً فأين النص
الدال على الوقوع وأما ثانياً فلان المحلوف عليه حقيقة الفجبان وجسمه وقد خرج بها
الحالف لا صورته وشكله المحال نقله أو أخذه وأما ثالثاً فاذ اراجعت كلام الفقهاء
في الايمان وجدتهم لم يقولوا على الصور والشكل بل على الحقيقة والمثل فن ذلك
قول المنهج وغيره ويتناول الخبر كل خبر ولو من أرز أو باقلاء أو ذرة أو حص وان ثرده
فظاهر قوله ويتناول الخبر الى آخره ان ذلك يشمل الاكل وعدمه والاخذ وعدمه
فتأمل قولهم وان ثرده فلم ينظروا فيه الا للحقيقة لا للصورة والشكل نعم لو كان للشيء
اسم خاص يزول بطريان فعمل عليه اتبع كما لو حلف لا آكل ذال البر حنث به على
هينته ولو لم يطبخ الا على غيرها كطبخينه وسويقه وعجينه وخبزه لزوال اسمه فتأمل
قولهم ولو لم يطبخوا المقتضى لفرق أجزاءه فلم ينظروا لذلك ومن ذلك قولهم لو حلف
ليأكلن ذال الطعام غدا فحلف بنفسه أو بانلاف أو مات الحالف في غد بعد تمكنه
من أكله أو تلفه قبله أي قبل تمكنه حنث من الغد بعدم مضى زمن تمكنه لانه
تمكن في البر في الاولين وفوت البر باختياره في الثالثة بخلاف ما لو تلف أو مات هو
أو تلفه غيره قبل التمكن فلا حنث لانه كما ذكره انتهى فتأمل قولهم بخلاف ما لو
تلف أو مات هو أو تلفه غيره قبل التمكن فلا حنث اصريح ذلك في مسئلتنا بل أولى
مسئلتنا بعدم الوقوع لان في مسئلتنا حقيقة الفجبان باقية والمسئلة المنصوص عليها
عدم الطعام قبل التمكن فقياسها الفجبان لو عدم قبل تمكن الحالف من أخذه
بالكلية كوقوعه في بحرانه لا يقع على الحالف طلاق ولهذا نظائر كثيرة ووقع من
الائمة فتاوى مبنية على هذا الاصل وهو التمكن وعدمه على أمر مستقبل بخلاف
أمر ماض فقد ألفوه في فروع كثيرة ومن ذلك ما وقع للشهاب الريلي في افتاوى

المحرر يجمع في مسئلتنا بل أولى المبني على الفرع المذكور وإن لم يدكر الينا فإنه سئل
 عن شخص حلف بالطلاق على شخص أنه يأكل هذه القطعة اللحم فقال أنا شبعان
 وسأكلها فتركتها فأخذت وعدمت فهل يقع عليه الطلاق أولا فأجاب أنه لا يقع
 عليه الطلاق إن فقدت قبل تمكن المحلوف عليه من أكلها انتهى وهنا لو فقد القبحان
 قبل تمكن الرجل من أخذه لا يحنث أخذا مما ذكر المأخوذ من الفرع المذكور وإذا
 قهمت هذا المقام فقهت ما ذكره ابن حجر من التقييه في باب تعليق الطلاق بالآزمة
 وذكر فيه عشرين فرعا أحده عشر أوقعوا فيه الطلاق والغوا المحال من ذلك فحوأنت
 طالق أمس فيقع حالا ويأخو قوله أمس ومن ذلك أنت طالق قبل أن تخلق وفي أنت
 طالق لا في زمن وفي أنت طالق للبدعة ولا بدعة لها ولشهر الماضي وفي أنت طالق
 الآن طلاقا أنت في الماضي وفي أنت طالق اليوم غدا وفي أنت طالق سنة بدعية
 وفي أنت طالق الطائفة الرابعة قال ويلحق بهذه المسائل أنت طالق أمس غدا
 أو غدا أمس من غير إضافة والحاصل أن في هذه المسائل يلغ المحال ويعمل بالممكن
 ويخالف هذه العروق كلها عدم الوقوع أصلا نظرا للمحال في أنت طالق بعدم وق
 أو معه وفي أنت طالق بعد انقضاء عدتك وفي أنت طالق طائفة باينة لمن يملك عليها
 الثلاث أي مثلا ورجعية لمن لم يملك عليها سوى طائفة أو لغيره وطوء وفي أنت طالق
 الآن أو اليوم إذا جاء الغد أو إذا دخلت الدار وفي أنت طالق إن جمعت بين الضدين
 أو نسخ رمضان أو ككاهت هذه الدابة والحاصل أن الطلاق لا يقع في هذه الصور
 الأخيرة نظرا للمحال ووقع في تلك الغناء للمحال وذلك إما لما ذكرنا من البناء على
 الفرع المذكور وهو لا يمكن وعدمه أو لما انحط عليه كلام ابن حجر وإن طال
 الكلام على ذلك وهو أن المحال إذا كان ماضيا لغي وإن كان مستقبلا فلا يفي ولكن
 بهد تحقيق النظر في كلامه ثم يخرج عدم الوقوع على فرع آخر وهو أن الأكرام تارة
 يكون حسبيا وتارة يكون شرعيا وتأمل قولهم إذا تلف الطعام قبل التمكن أو مات
 المحالف قبله أو تلفه غيره حيث عللوا عدم الوقوع بأنه كالمكره وهنا لو تعدد
 أخذ القبحان ما رالحالف كالمكره على عدم أخذه لوجود الحيولة بينه وبينه
 فهو نظير ما لو منعه أحد من أخذه قهرا أو أخرجه من البيت قهرا فلا يقع عليه طلاق
 وراجع الأسنوي في الكوكب بأنه لا بد في القسم من نون التوكيد والأفاليين لغو
 وإن كنا نرى في فتاويهم وأمثالهم عدم التزام ذلك لكن ما ذكره الأسنوي هو صريح
 كلام النواة واللغة والآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأشعار العربية وقد
 ظهر لك عدم الوقوع في هذه المسئلة بالنقل الصحيح والافتاء بالوقوع تساهل صريح

مطلب في رجل تخاصم
مع زوجته وقال الخ

مطلب في رجل تشاجر مع
أخ زوجته فقال الخ

مطلب في رجل كان علق
طلاق زوجته ثلاثا على
شيء الخ

مطلب رجل قال لزوجته
على الطلاق بالثلاث الخ

والله أعلم (سئل) في رجل تخاصم مع زوجته فقال تسكونين طالق بالثلاث
الا ان شاء الله والزوجة فاثلة بالانشاء قاصد الاستثناء قبل فراغ اللفظ فهل يقع
عليه طلاق (أجاب) هذا اللفظ الصادر من الحالف لا يقتضي الوقوع من
وجوه كثيرة منها أن تسكونين كناية ولا بد لها من نية الايقاع ومنها الانشاء
المانع للوقوع للصريح فكيف بالكناية ومنها أن لفظ المشيئة دليل على عدم
النية بما ذكر الدال على عدم الوقوع فليتنق الله رجل يرفع له رجل صدومنه لفظ
طلاق يادرسه بعالي ايقاع الطلاق ولا يجترأ القصد ولا يراعي القرينة وانما قلنا
ذلك لان العصمة مناهضة فلا تزال الابحقيق وليحد وقوله تعالى يفرقون به بين
المرء وزوجه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع أخ زوجته فقال
مخا طيبا لزوجته ان دخل أخوك هذه الدار تسكوني طالق بالثلاث والدار لها بابان
فدخل من الاقل ثم قعد على عتبة الثاني فسئل فقال اني ظننت أن الحالف على
دخول وسط الدار وأن اليمين لا تشمل الابواب فهل يقع على الحالف والحالة هذه
طلاق أولا (أجاب) حيث كان الامر كما ذكر لا يقع على الرجل طلاق حيث
ظن الرجل الظن المذكور قال ابن حجر ومثله الرمي بعد قول المنهاج ولو علق بفعله
أى أو فعل غيره ففعله ناسيا بالتعليق أو كرها أو جاهلا بأنه المعلق الى آخره
ومنه كما يأتي في التعليق بفعل الغير أن تخبر من حلف زوجها أنها لا تخرج الا باذنه
بأنه أذن لها وان كان كذبه فإله المتولى ومنه أيضا ما أفق به بعضهم فيمن خرجت
ناسية فظننت الفحل اليمين أو أنها لا تتناول الامترة فخرجت ثانيا انتهى فلا يقع
بالخروج المبني على الظن طلاق وهنا ظن الرجل المذكور يمنع من الوقوع لان
فعله كفعل الناسي وهو كلافعل فتأمل المدرك والله أعلم (سئل) في رجل
كان علق طلاق زوجته ثلاثا على شيء ثم جاء لعالم شافعي فخلع له زوجته ليسلمه
من وقوع الطلاق الثلاث وقد كان وقع منه تعليق آخر قبل صدوره هذا الخلع بقوله
لزوجته ان رأيت هذا الصبي دخل هذه الدار تسكوني طالق بالثلاث فهل الخلع
الواقع يرفع حكم التعليق السابقة كتعليقه على دخول الصبي المذكور
(أجاب) قال في المنهج وشرحه لشيخ الاسلام زكريا ولو علقه بصفة فبانت ثم
فكها او وجدت لم يقع لا لفحل اليمين بالصفة ان وجدت في اليمين والافلا لا ارتفاع
الملكاح الذي علق فيه انتهى فقد علمت أن النكاح ارتفع بالخلع وكل تعليق كان
وقع قبل الخلع يرتفع به ولو كان ألف تعليق فالتعليق الواقع قبل الخلع برؤية
الولد يرتفع بالخلع والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته على الطلاق

بالثلاث ما تدخلين المدينة مادمتي على ذمتي فهل اذا جعلها شخص واحد خلعها ينتفع بها
 ذلك ولا يقع الطلاق (أجاب) عبارة الرمي ومثله ابن حجر وبهود دخوله أي
 علق فحمل ساكنا قادرا على الامتناع وادخل لم يحنث أنتهي وانما اهرأ أن دخوله
 ليس بقيد بل مثله ما في السؤال فلا يحنث بحمل انسان لها وادخلها وان قدر هو
 أو هي على الامتناع والله أعلم (سئل) في رجل تزوجته ولد فقال لها على
 الطلاق بالثلاث أنه ما يدخل لي دارا فجاء الزوج ووجد به باب الدار من خارج
 فظن أنه دخل الدار فسأله بعض الناس فقال لهم طلقت زوجتي اعتمادا على
 دخول الدار والحال أن الدار مسستأجرة فشهد عليه شاهدان عند القاضي أنه
 قال كذا فهل يقع عليه طلاق والحال ما ذكر أم لا (أجاب) حيث كان الامر
 كما ذكر وانما أقر بالطلاق بناء على أن الولد دخل والحال أنه لم يدخل فلا يقع على
 الحالف طلاق لان شرط الوقوع بالصريح قصد لفظ الطلاق لمعناه فيصدق عند
 وجود القرينة الدالة على عدم القصد وجعل البليغي في فتاواه من القرينة ما لو قال
 لها أنت حرام على وطن أنها طلقت به ثلاثا فقال لها أنت طالق ثلاثا طائفا ووقوع
 الطلاق بالعبارة الاولى فانه مستثول عن ذلك فأجاب بقوله لا يقع عليه طلاق بما
 أخبر به ثانيا على الظن المذكور قالوا ونظير ذلك من قيل له طلقت امرأتك فقال نعم
 طلقتها ثم قال طننت أن ما جرى بيننا طلاق وقد أفنيت بخلافه فلا يقع منه الا
 بقرينة أنتهي فحيث وجدت القرينة فلا وقوع بما أخبر به ثانيا على ظن الوقوع
 وهنا أمر آخر لا يقتضي الوقوع حتى لو دخل الولد وهو عديم ملك الحالف الدار
 حيث أطلق والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع زوجته فقال لها طالق
 طالق طالق ولم يزد على ذلك وكان ذلك في حال مرضه فهل يقع عليه طلاق (أجاب)
 لا بد في الطلاق من لفظ أو قرينة تدل على الزوجية وأما طالق بمفرده فلا يقع به
 طلاق قال ابن حجر ويفرق بينه أي وبين ما لو قالت له مطلقه فقال ألف مرة فانه
 كناية وبين قوله طالق حيث لا يقع به شيء وان نوى أنت لانه لا قرينة هنا لفظية
 على تقديرها والطلاق لا يكفي فيه محض النية أنتهي فكذلك قوله طالق
 لا يقع به وان كثره والله أعلم (سئل) في رجل طلب من زوجته دراهم قرضا
 فأبت فقال والله الذي لا اله الا هو ان لم تدفعي لي لا أرسلن لك الطلاق من نابلس
 فلم تدفع له شيئا فجاء الى نابلس وقال لرجل اكتب لي زوجتي تكون طالق
 بالثلاث فكتب لها ذلك فهل يقع عليه الطلاق بهذا اللفظ (أجاب) عبارة
 ابن حجر ويجزى بكتب ما لو أمر غيره فكتب ونوى فلا يقع شيء أنتهي قال ابن قاسم

مطلب في رجل تزوجته
 ولد فقال لها على الطلاق
 بالثلاث الخ

مطلب في رجل تنازع مع
 زوجته فقال لها ما طالق الخ

مطلب في رجل طلب من
 زوجته دراهم قرضا الخ

عليه ظاهره ولو على الوجه المذكور وفي المتن في أنه تعليق والتوكيد في التعليق لا يصح كما تقدم في الوكالة انتهى والذي في المتن ولو كتب ناطق طلاقاً ولم ينوه فبلغه وعبارة الشيخ على الشبر المسمى قوله ما لو أمر غيره أي بكتابة طلاق زوجته ولو بقوله اكتب زوجتي فلا طلاق انتهى ووجه جميع ما ذكر أن الصريح لا ينفذ فيه من قصد اللفظ والذي يأمرنا قصد الأمر بالكتابة فهو أمر لا مطلقاً فظهر أن الأمر بالطلاق ليس مطلقاً والله أعلم (سئل) في رجل تزوج من آخر أمته وقد دفع إليه مهرها ثم طلبها ليدخل بها فقال له على الطلاق بالثلاث ما تأخذها في سنتك الاغصبا على فهل للآب مخاص بأنه يدخل الزوج عليها ولا يقع عليه طلاق (أجاب) حيث وفي ما عليه من المهر وكانت الزوجة مطيعة للوطء فلا وجه لامتناع أبيهما من تسليهما الزوجها فطريق الزوج أن يرفع أمره لحاكم أو يحكم فيحكم على الآب أن يسلم الزوجة لزوجها فلا يحنث سواء قال في حلفه الاغصبا أم لا لأنه بأمرناكم أو المحكم يصير مكرها على التسليم وفعل المكره كالأفعال والله أعلم (سئل) في رجل قال لاخته على الطلاق أني عمري ما أخليك تدخين دار زيدان مدة عمري التي بنتك فيها والدار مشتركة فما الحكم الشرعي (أجاب) حيث أطلق الحالف في حلفه ولم يشر إلى الدار المذكورة وهي مشتركة بين زيدان وغيره فلا يقع على الحالف طلاق إذا دخلت الأخت على بنتها والابان أراد هذه الدار المذكورة فإذا دخلت الأخت وقع عليه طلاق واحدة وله مراجعة زوجته بقوله راجعتهما إلى نكاحي إن لم يكن وقع عليه قبلها طلاقاً والله أعلم (سئل) في رجل به مرض وله زوجة لها أخ وأقارب وأمروه بطلاقها وهددوه بالضرب والقتل فقال لها طلاق طلاق فكتب عليه حجة بالطلاق فهل يكون ما ذكر طلاقاً أم لا (أجاب) ما ذكر ليس بصريح طلاق عند أهل الخلاف لا لمور منها أنه لا ينفذ فيه من دال من اسم صريح أو كناية أو اسم إشارة أو ضميرها الثاني أنه لو ذكر ما ذكر فطلاق مصدر لا يحمل على الأعيان لا يتجاوز فلا بد من نية وقربة الاكراه تمنعها الثالث الاكراه المذكور حيث وجدت شروطه حتى مع الصيغة الصريحة فن عرض عليه مسألة من مسائل الطلاق فليتنق الله فيم أوليكن على بسطة من العلم والالحق بالسياطين الذين يفرقون بين المرء وزوجه لان النكاح محقق فلا يزول بالاحتمال والله أعلم (سئل) عن رجل له ثلاث زوجات مدخول بهن خرجت إحداهن من منزله بغير إذنه فقال لها على الطلاق الثلاث من نسائي الثلاث أو مني يكن ثلاثاً يكن ما يخرج من هذه

مطلب في رجل تزوج من آخر بته الخ

مطلب في رجل قال لاخته على الطلاق أني عمري ما أخليك تدخين الخ

مطلب في رجل به مرض وله زوجة لها أخ وأقارب الخ

مطلب رجل له ثلاث زوجات مدخول بهن خرجت إحداهن بغير إذنه الخ

العينة الى خمسة أشهر لا الى المصكان الفلاني ولا الى التربة ولا الى الحمام قاصدا
 منعها من الخروج في هذه المدة فهل اذا خرجت من داره قبل مضي هذه المدة
 عامدة عالة بلا أمر بها الى أحد الا ما كن المعينة في عينه فهل يقع على كل واحدة
 من زوجاته ثلاث طلقات أو يقع عليه ثلاث طلقات وله توزيعها عليهن ويراجعهن
 أو يعين للثلاث واحدة منهن أم كيف الحال (أجاب) اعلم قبل الخوض
 في باب الطلاق انك تحتاج الى معرفة أمور منها ان لفظه أما صريح وهو يحتاج الى
 قصد لمعناه فلا يقع على من حكى طلاق غيره ولا على أعجمي ولا على من لم يعرف
 معناه وذلك في الظاهر مع وجود القرينة كما هنا وأما كناية وهي تحتاج لذلك مع
 نية الإيقاع الثاني ان النيات والاغراض والقرائن لها تدخل في عدم الإيقاع
 كما يعلم من كلامهم الثالث لابد من دال على الزوجة من اسمها أو ضميرها أو نحو
 ذلك الرابع ان معنى العصمة محقة فلا تزال الا بأمر محقق فاذا جاء لنا حالف بالطلاق
 وكان طلاقه يحتاج لتأمل ودقة نظر فان من غاض وأوقع عليه الطلاق من غير تحقق
 نظر وتأمل كلام العلماء الاعلام صار مثله مثل الشياطين الذين يفرقون بين
 المرء وزوجه فيحرمها على زوجها الاقل وهي له حلال ويحللها الزوج ثان وهي عليه
 حرام ويفرق بينها وبين أولادها ان كان لها أولاد وتأخذ المهر من الثاني وهو
 في نفس الامر عليها حرام فصار واقعا في ظلمات بعضها فوق بعض وموقعا غيره
 في ذلك وان لم يوقع عليه الطلاق وكان في نفس الامر واقعا فقد أحلها الزوجها الاقل
 وهي عليه حرام وكان موقعا له ولها في الزنا المحرم باجتماع الملل السابقة واللاحقة
 فبأنى والله اذا عرضت على مسألة طلاق كائن في أكف لجل جبل فان سكنت
 وقعت في محظورين كتم العلم والخوف أن يذهب لغيري فيوقع في أحد المحظورين
 السابقين قال ابن حجر ولو كان له زوجات فحلف بالثلاث من نساءه الأربع
 أو أطلق ما يفعل كذا ولم ينو واحدة ثم قال ولو قبل فعل المحلوف عليه عينت فلانة
 لهذا الحلف عينت ولم يصح رجوعه عنها الى تعيينه لغيرها وليس له قبل الحلف
 ولا بعده توزيع العدد لان المفهوم من حلفه افادة البيئونة الكبرى فلم يملك رفعها
 بذلك وخالف في ذلك بعضهم تبع البحث السبكي وغفل عن افتاء ابن عبد السلام
 وتبعه الاذري وغيره بالاقل انتهى وأقره ابن قاسم ولم ينص عن أحد بخلاف
 ما ذكره غاية الامر أنه فرع على مفهومه مسائل وأما الحكم فلم يعارضه فيه
 وعبرة الرمي ولو كان له زوجات فحلف بالثلاث لا يفعل كذا ولم ينو واحدة
 ثم قال قبل فعل المحلوف عليه عينت فلانة لهذا الحلف عينت ولم يصح رجوعه عنها

الى تعيينه في غيرها وليس له قبل الحنف ولا بعده توزيع العدد لان المفهوم من حلقه افادة الينونة الكبرى فلم يملك رفعها بذلك انتهى وأقره عليه الشيخ على الشبرا ملسي ومثل ذلك في فتاوى الرمل الكبير ومثله في شرح الجمعية الكبير لشيخ الاسلام وأصل هذا كله افتاء ابن عبد السلام والسبكي قال تفقها ان الثلاث توزع على الزوجات وخواف بالافتاء المذكور ويوجه ذلك كله بأن قوله من نسائي الذي أوقع في الشبهة يحتمل حمل من فيه على التبعض ويحتمل أن المعنى ان حلفي هذا من نسائي أي من أولئك عاين الحلف ولا يلزم من ذلك عموم وشمول كل فرد من نسائه لما علمت من أن العصمة حقيقة فلا تزال الا بمحقة وكثيرا ما يصرف العام عن مدلوله وقد علمت مما نقلناه لك ان للرجل الخالف أن يعين واحدة من نسائه لهذا الطلاق لان يمينه تقتضي الينونة الكبرى حتى أن له ان يعينه في واحدة وان لم يملك عليها الا طلقة أو طلقتين لما ذكر وليس له توزيع ذلك على نسائه الاعلى ما يحسنه السبكي تفقها وأما وقوع الطلاق بما ذكر على جميع نسائه فلم نر من صرح به الا في حاشية الحلبي على المنهج ولم يسند ذلك لاحد ولم يعتمد عليها لان أصلها لا يخلو عن تحريف كما رأينا وان سلم صحته الاتقاوم ما نقلناه عن أئمة المذهب والله أعلم (سئل) عن رجل أراد زواج بنت وأراد غيره زواجا فقال على الطلاق ما يأخذها الا أنا وان أخذها غيري لا قنلته ثم أخذها غيره فالحكم (أجاب) هذا الخالف لا يقع عليه الا أن طلاق لعدم تعيين زمن القتل ثم ان اتفق انه قتل الاخذ فذاك والواقع عليه الطلاق قبيل الموت له أو لها لعدم بقاء زمن يحتمل التأخير والله أعلم (سئل) في رجل تخاصمت زوجته وأمه فدخل عليها فقال لها طالق طالق ان شاء أو قال لها تكونين طالق طالق ان شاء الله في حال حدته وغضبه فهل يقع عليه طلاق (أجاب) أما اللفظ الاقول وهو طالق طاق فلا يقع به طلاق أصلا لعدم ما يدل على الزوجة من اسمها أو إشارة لها أو ضميرها ولوجود التعليق بالمشيئة وأما الثاني فكذلك لا يقع به شيء لانه كناية لا بدله من نية الایة اع ولوجود المشيئة المعلق عليها والله أعلم (سئل) في رجل قال امر زوجته خذها بالثلاث ناصها مع أمه فهل يقع عليه الطلاق (أجاب) حيث لم يذكر الطلاق فلا يقع على الخالف طلاق لعدم ما يدل عليه والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق فقال له آخر ما أحد عنده امرأة هائلة يخاف منها بالطلاق الا أنت فقال له ان كنت امرأتى هائلة فهي طاق بالثلاث والحال أن المرأة مصانة ليست بمن تطوف على الابواب بل لها أهل وعشيرة فهل يقع على الخالف طلاق (أجاب)

مطلب رجل أراد زواج بنت وأراد غيره زواجا فقال على الطلاق ما يأخذها الا أنا الخ

مطلب رجل قال لم زوجته خذها بالثلاث الخ

لا ريب أن المأمل هو الذي ليس له أحد يله فحيث كانت المرأة ليست كذلك فلا يقع على الخالف طلاق والله أعلم (سئل) في رجل توجهت زوجته لاهلها وأراد أن يجتال عليها التراجع إلى وطنه فقال على الحرام أن عمتك ماتت وكانت مريضة وقصده أن تذهب معه فما الحكم الشرعي (أجاب) حيث لم ينو طلاقا ولا تطهارة فلا يقع عليه شيء وإنما عليه كفارة يمين بخير أولي يمين عتق رقبة وإطعام عشرة مساكين وكسوتهم فإن عجز عن ذلك صام ثلاثة أيام والله أعلم (سئل) في رجل مريض بالحمى تشاجر مع زوجته فقال تكونين طالق بالثلاث غير قصد بذلك الإيقاع فلما أفلت منه الحمى طلبته زوجته إلى حاكم الشرع فأحضره إليه وقال له كيف قلت فقال تكونين طالق بالثلاث فكتب عليه في السجل حضر اسماعيل بن الرومي وصحبته زوجته فاطمة ابنة رمضان الحاضرة معه بالجلس والمقر لها بالزوجة وقال بصريح لفظه تكونين طالق ثلاثا واعترف بمؤخر صدقها وحكم بالتفريق فما الحكم في ذلك (أجاب) صرح أئمة أعلام كالسيوطي وابن قاسم ومن تبعهما أن تكونين كناية وهي لا يقع بها إلا بنية إيقاع فحيث لم ينو الرجل الإيقاع لا وقوع وحيث لم توجد دعوى صحيحة ولا حكم من الحاكم بإيقاع الطلاق بعد ما ذكر فلا يكن ما صدر من الحاكم رافعا للخلاف لأن الحكم بالتفريق لا يستلزم الحكم بالإيقاع والله أعلم (سئل) عن رجل عليه دين مؤجل إلى أجل معلوم فقال له الدائن أحلف بالحرام متى جاء الأجل تستدني فقال على الحرام يوم الأجل لا تبذل بالدراهم فجاء الأجل فتعسر عليه بعض الدين ولم يقبله الدائن وعنده رهن عرضه للبيع للوفاء فلم يوجد من يأخذه بقيمة فهل يقع عليه طلاق (أجاب) حيث أعسر الرجل يوم الأجل ولم يوجد من يأخذ الرهن بقيمة قيمة عدل ولم يقدر على الوفاء بوجه يوم الأجل لم يقع عليه طلاق كما هو صريح كلام ابن حجر والله أعلم (سئل) في رجل كان يلعب مع آخر فتشاجر معه وقال له قد غلبتك مرتين فقال لم تغلبني إلا مرة واحدة فشهد عليه الحاضرون أنه غلبه مرتين فقال على الحرام ما غلبتني إلا مرة واحدة على حسب ظنه وظنه إلى الآن أنه لم يغلبه إلا مرة واحدة والشهود يشهدون عليه بأنه غلبه مرتين فهل يقع عليه الطلاق (أجاب) حيث حلف على غلبة ظنه فلا يقع عليه طلاق ولا غيره وإن فرض أنه غلبه مرتين لأن العبرة بما في ظنه وإن فرض أنه غلبه مرتين أو كان حال الحلف ذا كرا أو أطلق في يمينه فعليه كفارة يمين إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة مؤمنة فإن عجز فيصم ثلاثة أيام والله أعلم (سئل) في رجل له زوجتان تخصم معهما خصاما شديدا طويلا

مطلب رجل توجهت
زوجته لاهلها الخ

مطلب رجل مريض بالحمى
تشاجر مع زوجته الخ

مطلب عن رجل عليه
دين مؤجل إلى أجل معلوم
فقال له الدائن أحلف
بالحرام الخ

مطلب في رجل له
زوجتان تخصم معهما
الخ

فقال لهما كن طالقات بالثلاث على سائر المذاهب في الحكم (أجاب) عبارة ابن حجر ولو قال أنهما طالقتان ثلاثاً وأطلق وقع على كل طلقين في حيث أطلق الرجل ولم يرد إيقاع ثلاث على كل منهما فلا يقع الا طلقتان وان خالف فيه غيره على أن ظاهر هذه الصيغة أنها كناية والكلام إذا قوي الإيقاع ولم ينو توزيعاً كما ذكره والأعمال بالنيات والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقالت له يا عرسه فقال لها ليس لي أم ولا أخت أعرض عليها وانما لي أنت فان كنت عرسه فأنت طالق ثلاثاً ثم قالت له الله يبرئك في الحكم (أجاب) هذا السؤال يعلم جوابه من الحالف لأنه أدري بنفسه فان كان هذا اللفظ مكافئاً باسماءها ما تكره أي اغاظتها كما اغاظته بما تكره وقع حالاً ان لم يكن سفيهاً أو خسيساً والابان قصده به التعليق أو أطلق فتمليق فلا يقع الا بوجود الصفة نظر الوضع اللفظ انتهى منهج وشرحه والله أعلم (سئل) في رجل تخاصم مع آخر فحلف بالطلاق أنه لا يأكل من طعام زيد وقرابته فهل إذا أكله ضيفاً يحنث أو حلف بالحرام أنه لا يدخل في بيت رجل فهل إذا ركب على ظهر إنسان ودخل يحنث أولاً (أجاب) صرح العلماء أن الضيف يملك ما قدم له بشرط الازدراء فبأكله الحالف حال كونه ضيفاً لا يحنث وان اختلس من طعامه شيئاً أو أكله حنث وأما الحلف بالحرام إذا أطلق الحالف فمليه كفارة يمين أو ما دطعم عشرة مساكين أو يكسوهم أو يعتق رقبة فان عجز عن ذلك أكله صام ثلاثة أيام فان لم يكفر وجهه انفسان لا يحنث إذا كان قاصداً الطلاق والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع آخر وحصل بينهما مضاربة فحلف أحدهما بالطلاق الثلاث اني لا أشكوك الى الوزير في هذه السنة فهل إذا لم يشكك يقع عليه الطلاق الثلاث حيث أتى بلام النفي وينظر الى اللفظ لا الى المعنى أم لا (أجاب) حيث كان هذا اللفظ الحالف منقياً فلا يقع على الحالف طلاق لان عبارته انما تدل على النفي هذا اذا كان بالالف بعد لا فان كان بلا الف كان قال لا شكوك كذلك على ما ذكره الامنوي في الكوكب ان جواب لا لا يكون الا بالنون التي للتأكيد في هذا الكلام والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته في حال غضبه وحذته لخصام صار بينهما أبرئني فقالت له الله يبرئ ذمتك فقال لها طالق طالق بالثلاث الا أن يشاء الله ناوياً المشيئة قبل الفراغ من اللفظ فهل يقع عليه الطلاق (أجاب) حيث لم يذكر ما يدل على الزوجة كانت أو طلقته لا يقع طلاق وعبارة ابن حجر بخلاف طالق فقط أو طالقت فقط ابتداء فانه لا يقع به شيء وان نواهها كما نقله عن قطع القفال وأقره أي لأنه لم يسبق قرينة لفظية يربط بها الطلاق ولفظ

مطلب في رجل تشاجر مع زوجته فقالت له يا عرسه الخ

مطلب في رجل تخاصم مع آخر فحلف بالطلاق الخ

مطلب في رجل تشاجر مع آخر وحصل بينهما مضاربة فحلف الخ

مطلب في رجل قال لزوجته في حال غضبه وحذته الخ

مطالب رجل تساجر مع
زيد فحلف بالطلاق الخ

المشينة يمنع من الوثوق حيث نواه الخائف فلا يقع الطلاق لا من أحد هـ عديم
سبق قرينة لفظية يربطها بالطلاق والثاني ما ذكره من المشينة والله أعلم
(سئل) في رجل تساجر مع زيد فحلف بالطلاق ثلاثا ما يقع في البلد الذي فيها
زيد وهما ساكنان في بلد واحد فأراد الخائف أن يرحل من بلده إلى أخرى فتعرضه
بعض الناس وقال له اقمه وان وقع عليك الطلاق فخلي والد زوجتك بعقدك عليها
ثانيا فظن أن ذلك ينفعه فقمع في البلد الذي فيه زيد ثم عقد له أن يرحل ثانيا وهي قاصر
ومكث معها كذلك شهر إلى أن حضر عنده في بلده طالب علم فأخبره بذلك فقال
وقع عليك الطلاق الثلاث بعمودك المذكور فقال له بعض الناس اخلصها له
واعقد له عليها فهل له طريق في ذلك اظنه أن العقد الثاني ينفعه أولا ولا تحل له حتى
تتلك زوجا غيره ويطلقها أو يموت عنها وتغضي عتتها منه وكيف الحال (أجاب)
حيث ظن صحة قول القائل المذكور وقعد في البلد مع الرجل اعتمادا على ذلك
وان قعوده لا يقع عليه طلاقا ثلاثا اظنه المذكور لا يقع عليه الطلاق الثلاث لأن
لذلك نظائر كثيرة لا يقعون بها الطلاق حيث وجد الظن المذكور كما سئل عليك نعم
ان اعتقد أنه يقع عليه طلاق بقول القائل له فخلي والد زوجتك بعقدك عليها ثانيا
وقعت هذه الطلقة لأنه اعتقد وقوعها ووطن نفسه عليها فن ذلك قول ابن حجر
في فصل مريسان تأثم طلاق لغا ونص عبارة المتن ولا يصدق ظاهر الابقرينة قال
ابن حجر وجعل البلقيني في فتاواه من القرينة ما لو قال أنت حرام على وطن أنها
طلقت به ثلاثا فقال لها أنت طالق ثلاثا طانا وقوع الثلاث بالعبارة الأولى فانه
سئل عن ذلك فأجاب بقوله لا يقع عليه طلاق بما أخبر به بانيسا على الظن المذكور
انتهى ويأتي في الكتابية في اعتقتك وأنت حر عقب الاداء المتبين فساد أنه
لا يعتق به لقرينة أنه انما رتبته على صحة الاداء قالوا ونظير ذلك من قيل له طلقت
امراة فقال نعم طلقتهم قال ظننت انما جرى بيننا طلاق وقد أقيمت بخلافه
فلا يقبل منه الابقرينة انتهى وفيه تأمل لما قاله البلقيني لأنه جعل مظنة الوقوع
بانت حرام على قرينة صارفة للاخبار ثانيا عن حقيقة كما جعلوا الاداء قرينة صارفة
لانت حرا واعتقتك عن حقيقة وافتاؤه بما رتب عليه كلامه قرينة صارفة لذلك
انتهى ابن حجر وفي الروضة وغيره أنه لو أفتى فقيه عاميا بطلاق فأقربه ثم بان خطأه
الفقيه لم يؤخذ بذلك الاقرار لقرينة أنه انما بان على ظن الوقوع المذكور به انتهى
ومن ذلك ما لو قال لزوجته ان خرجت بغير إذني فخرجت بإذنه ثم بغير إذنه لا حنث
لأنها جهة بروهي الأولى وجهة حنث وهي الثانية فتناوات كلامهم والحاصل

أن من بنى أمره على ظن ماض أو مستقبل أو على نسيان أو جهل أو إكراه مع تعليقه
على فعل نفسه أو فعل من يبالى بحلفه ففعل هو أو المبالى ناسيا أو جاهلا أو مكرها
لا يقع به طلاق ولا حمل في ذلك قولنا صلى الله عليه وسلم في الخبر الصحيح أن الله رفع
عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه أي لا يؤخذ بهم بأحكام هذه إلا
مادل عليه الدليل كضمان المتلفات أي ولأن فعل المظان المذكور والناسي
والجاهل والمكره كلا فعل ولهذا كان المعتبر الذي يلتزم به أطراف كلام الشيعين
الفاخرة التنافي أن من حلف على أن الشيء الفلاني لم يكن أو كان أو سيكون أو أن
لم يكن أو في الدار ظنا منه أنه كذلك أو اعتقاده الجاهل به أو نسيانه به ثم تبين أنه
على خلاف ما ظنه أو اعتقده فإن قصد بحلفه أن الأمر كذلك في ظنه أو في اعتقاده
أو فيما انتهى إليه علمه أو لم يعلم خلافا فلا حث لأنه انما ربط حلفه بظنه
أو اعتقاده وهو صادق وإن لم يقصد شيئا فكذا على الأرجح والله أعلم (سئل)
في رجل حلف بالطلاق اثلاث أنه لا يزوج بنته لعلان فهل إذا وكل رجلا وزوج
وأذنت هي للرجل لا يقع عليه طلاق (أجاب) نعم إذا وكل الأب رجلا مع
لذن ابنته له في ذلك لا يقع عليه طلاق لأنه حلف على فعل نفسه فلا يحث بفعل
الوكيل والله أعلم (سئل) في أخوين تخاصما فقال أحدهما للآخر على
الطلاق بالثلاث في لا أخش بينك هذا يا موسى والحال أن البيت لوالد موسى
ليس لدفعه لمحض إذا دخله (أجاب) نعم يحث لأميرين الأول أن البيت محل
البيتوتة فلا فرق بين كونه مملوكا له أو لآبيه أو لغيرهما الثاني الإشارة إليه بقوله
هذا فحق دخله حث والله أعلم (سئل) في رجل مريض طلب منه زواج ابنته
ولم ترض زوجته وحل عليه الطالب والزوجة تمتع فقال لها في حال مرضه وغضبه
تكونين طالقا بالثلاث ولم يقصد فراقها المرضه وغضبه فهل يقع عليه طلاق
(أجاب) صرح أئمتنا بأن تكونين كناية لا يقع الآية الايقاع فحيث لم يقصد
ايقاع الطلاق لا يقع به على الخالف طلاق والله أعلم (سئل) في رجل له عند
آخر خمسة قروش حلف الذي له الخمسة بالطلاق الثلاث أنه إن مضى اليوم
الفلاني ولم تدفعها لي ما آخذ إلا خمسة أجرار من الزيت فمضى اليوم ولم يدفع له
الدراهم فما الحيلة (أجاب) لا يلزم الرجل لذي عليه الدراهم أن يدفع زيتا
وانما عليه الخمسة قروش والحيلة أنه يدفع له الخمسة لأجل الخلاص من عينه ثم
يدفعها له أو أنه يسامحه في الخمسة قروش ثم يدفعها الذي هي له لرجل لأن المعنى أن
حصل أخذ ما آخذ إلا خمسة أجرار من الزيت والله أعلم (سئل) في رجل

مطلب رجل حلف
بالطلاق الثلاث الخ

مطلب في أخوين تخاصما
فقال أحدهما الخ

مطلب رجل مريض
طلب منه زواج ابنته ولم
ترض زوجته الخ

مطلب رجل له عند آخر
خمسة قروش حلف الخ

مطلب رجل قال لزوجته
على الطلاق الخ

قال لزوجته على الطلاق بالثلاث ان دخل انك هذه المدة تكونين طالما دخل
وهو خير ولم يعلم بالتعليق ولم تعلم والدته بدخوله فما الحكم في ذلك (أجاب)
لا ريب أن هذا التعليق على حب ومنع والدته أن تمنع ولدها من الدخول فلما لم تعلم
بذلك ودخل فلا وقوع لانها جاهلة أو منزلة منزلة الجاهل على أن تكونين كناية
ولا يقع بها الابنية الايقاع والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع أم زوجته
لاجلها فقال على الطلاق بالثلاث منها في سنتها هذه ما تعبرلي دارا فما المخلص له
من اليمن وهل اذا باع الدار لايه أو غيره يتخلص من اليمن (أجاب) حيث
لم يكن فيه اشارة وباع الدار لمن ذكر أو غيره لا يحنث قال في المنهج وشرحه
أو حلف لا يدخل داره أو لا يكلم عبده أو زوجته فزال ملكه عن الثلاث أو بعض
الأولين فدخل الدار أو كالمعبد أو الزوجة لم يحنث لزوال الملك والله أعلم
(سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقالت له أنت مجرّس فقال لها أنا مجرّس
الأنث طالق فقالت له امرأة أجنبية الا ان شاء الله وكررت المشيئة مرتين أو ثلاثا
فقال في حال حقه وغضبه بعد قول المرأة الأجنبية مادكر بالثلاث فهل يقع عليها
الطلاق الثلاث أو لا يقع الا طلقة واحدة (أجاب) أما وقوع طلقة عليه فلا
ريب في وقوعها فله مراجعتها ان لم يقع عليه غيرها وأما الطلقتان فان كان قوله ثلاثا
أوقعه في حال حده وغضبه ولم ينويه طلاقا ولا جعله تمة لكلام السابق فلا
يقع به شيء لوجود الفاصل بين قوله الأنث طالق وثلاثا بقول المرأة الا أن يشاء
الله مرتين أو ثلاثا لانه متى زاد الفاصل على سكتة النفس والحي لم يؤثر في الصراحة
وعبارة ابن حجر بعد كلام نقله عن ابن الصلاح وعن شيخ الاسلام زكريا الانصاري
والحاصل أن الذي ينبغي اعتداده أنه متى لم يفصل في ثلاث بأكثر مما مر أثر
مطلقا ومراده بما مر سكتة النفس والحي ومتى فصل بذلك ولم تقطع نسبه عنه
عرفا كان كالسكينة فان نوى أنه من تمة الاول وبيان له أثر والا فلا وان
انقطعت نسبه عنه عرفا لم يؤثر مطلقا كما مر لوقال لها ابتداء ثلاثا والله أعلم
(سئل) في رجل باع جلا لجماعة معلومين ثم أخذ يجمع عنده فدفع له رجل
منهم ثلاث زلط ثم ادعى أنه دفع ثلاثا أخرى فقال له صاحب الجمل على الطلاق
بالثلاث لا أعلم أنك دفعته الي ثم وجدها مع الدراهم وكان هو يقبض تارة وولده
أخرى والى الا ان لم يتحقق أنه قبضها فهل يقع عليه طلاق (أجاب) لا يقع على
الحالف طلاق لأمري أحدهما أنه على فرض أنه قبضها وحلف على نفي العلم وقد
نسي القبض فلا يقع عليه طلاق قال ابن حجر ولا فرق على الاول في عدم الوقوع

مطلب رجل تشاجر مع
أم زوجته الخ

مطلب رجل تشاجر مع
زوجته فقالت له الخ

مطلب رجل باع جلا
لجماعة معلومين الخ

بين الحلف بالله وبالطلاق على المنقول المعتمد ولا بين أن ينسى في المستقبل فيفعل
 المخوف عليه أو ينسى فيحلف على ما لم يفعل أنه فعله وبالعكس كان حلف على
 نفي شيء وقع جاهلا به أو ناسياله وإن قصد أن الأمر كذلك في الواقع بحسب اعتقاده
 والثاني أنه شاك في القبض ولا يقع على الشاك طلاق كما هو في المتون والله أعلم
 (سئل) في رجل تشاجر مع جماعة من أهل بلده فقال على الطلاق بالثلاثة
 ما أشتى في هذه البلد فهل إذا خرج من البلد مدة في زمن الشتاء وعاد فهل يمينه
 أولا (أجاب) قال في العباب عطف على حلف أنه لا يشتى في هذه البلدة هذه
 السنة فقام أكثر الشتاء لم يحنث إلا أن نوى أنه لا يقيم فيها شيئا من الشتاء
 وهنا إن أطلق وخرج منها في زمن الشتاء واستأذنها البس الناس الفرا والقطن
 إذا اعتيدت في بلد اليمن والصيف خلاف ذلك والربيع آخر الشتاء ومقبل
 الصيف إلى بنات نعش والخريف فصل بين الشتاء والصيف والله أعلم (سئل)
 في رجل تشاجر هو وأم زوجته فقال على الطلاق والاتككون ابتك طالق
 الآن شاء الله تعالى ما أقعد في هذه الدار فاصدا التعليق على المشيئة قبل الفراغ
 هل يقع عليه الطلاق إذا فعد في الدار (أجاب) صرح أئمتنا متونا وشروحا أن
 التعليق على المشيئة يمنع وقوع الطلاق لاستحالة وقوع شيء بغير مشيئة الله
 تعالى فحيث نواه قبل فراغ صيغة الطلاق فلا يقع عليه طلاق بالعود فيها المذكور
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع أخت زوجته فقال لها تكون
 أختك طاعة بالثلاث من غير اتيان باللام في طاعة فما الحكم في ذلك (أجاب)
 حيث صدرت من الخالف هذه الصيغة لا يقع عليه الطلاق لأنها ليست من صيغ
 الطلاق ولأن عدوله عن الصيغة المعروفة إلى قوله طاعة بتشديد القاف دليل على
 عدم إرادة الطلاق بل على إرادة عدم الوقوع فافهم تسلم والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل له زوجتان تخصمتا مع أبيه وأمه فدخل عليهما فلهشدة
 غيظه قال لهما طالقان بالثلاث أحسن لكما أحسن أمي وأختي فكيف الحال
 (أجاب) قال إن حجر وليس هذا من قول قوم طالق لا أفعل كذابا بل هو لغو
 كطالق لا أفعل كذابا أولى أي هو أولى بكونه لغوا أي لأنه لا بد من دال على
 الزوجة من اسمها أو ضميرها أو إشارة إليها وهذا كذلك فقول الرجل المذكور
 طالقان لغو لا يقع به طلاق والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا
 فشهد له حماد بن أحمد وعامر بن عمير وسلامة بن سليمان من قرية بدوانه
 ما طلق هذا الطلاق إلا بالضرب والأحجار والتهديد بالقتل وغيره وكذلك زوجته

مطلب رجل تشاجر مع
 جماعة من أهل بلده الخ

مطلب رجل تشاجر هو
 وأم زوجته الخ

مطلب رجل تشاجر مع
 أخت زوجته الخ

مطلب رجل له زوجتان
 تخصمتا مع أبيه وأمه
 فدخل الخ

مطلب رجل طلق زوجته
 ثلاث

لم يطلب أن تبرئه من مصادقها المتأخرين إيمانه بالأكراه والضرب فأوقع الطلاق
 الثلاث المتقدم معتقدا صحة البراءة فهل يقع عليه طلاق (أجاب) حيث كان
 الأمر كما ذكر فلا يقع على المحالف طلاق لوجود إيقاعه له مكرها وكذلك عدم
 الوقوع وإلى الله الرجوع والله أعلم (سئل) عر رجل قال لزوجته بالطلاق
 ما تروحين لموضع كذا ثم ذهبت إليه فهل يقع عليه طلاق (أجاب) حيث كان
 الصادر من الزوج هـ هذا اللفظ فقط لا يقع عليه طلاق لأنه لا يحلف به ولا بد من
 دال على الزوجة والله أعلم (سئل) في أختين تشاجرتا فقال زوج أحدهما
 عـ على الطلاق بالثلاث مخاطبا لزوجته انك لا تدخل عليا ولا تدخل عليك
 في دار واحدة فأصد بذلك اعلامه ما ومنع كل واحدة منهما ما لدخول على الأخرى
 فدخلت امرأة دارا فبجرائها فبجاءت أختها ودخلت عليها جاهلة بكون أختها
 في الدار فلما رأتها أختها خرجت فهل يحكم بعدم الوقوع لأطلاق لجهلها بأنفسها
 في الدار لكونها بمن يبالى بحلف زوج أختها أم كيف الحال (أجاب) صرح
 أئمتنا متونا وشروخا أن من عاق أمراة فعله أو فعل من يبالى بحلفه بصداقة ونحوها
 بحيث يعز عليه حنث المحالف ففعله هو أو من يبالى بحلفه ناسيا أو جاهلا أو مكرها
 فلا حنث لأن الفعل مع هذه كالأفعل فحيث لم تعلم بأختها لا حنث كما علم والله أعلم
 (سئل) في رجل تخصمت زوجته مع أمه فنهرا فقال له طلقني فقال لها
 بالستين ولم يتقين أنه قال لها طالق فهل يقع عليه الطلاق (أجاب) هـ هذا
 اللفظ بمجرد لا يقتضي وقوع طلاق لأنه لا بد من دال على الزوجة ولا دال عليها
 هنا وليست هذه اللفظة صريحة بل ولا كناية والله أعلم (سئل) في رجل خرجت
 زوجته غضبي فطلب ردها في يوم معلوم ثم قال على الطلاق إنها لم ترد هذا اليوم
 ما ترد إلا لئله من العام القابل وتكرر ذلك منه مرارا ولم ترد ذلك اليوم ويريد ردها
 إلى منزله فهل إذا أسكنها في دار من دور البلد غير منزله لا يقع عليه الطلاق (أجاب)
 حيث أراد بالردة إلى منزله وردها إلى دار من دور البلد أو غيرها فلا يقع عليه
 طلاق ويدن الرجل ولكن لا ترد إلى داره حتى يمضي الحول إلى مثل اليوم الذي
 حلف فيه ثم ترد إلى منزله والحالة هذه والله أعلم (سئل) في رجل تزارع
 مع زوجة أخيه فقال على الطلاق بالثلاث ما أشاركك في سنتي ولكن يقع في القرى
 اتفاق هـ هذا يضع من عنده بذرا ويزرعه وهذا يضع كذلك ويزرعه ويسمون ذلك
 شركة فهل إذا وقع ذلك بين الرجل والمرأة أو أولادها لا يقع على المحالف طلاق
 (أجاب) الشركة الشرعية أن يخطأ البذرية ما يزرع منه وهذا هو محمل

مطلب رجل قال لزوجته
بالطلاق الخ

مطلب في أختين تشاجرتا
فقال الخ

مطلب رجل تخصمت
زوجته مع أمه الخ

مطلب رجل خرجت
زوجته غضبي الخ

مطلب رجل تزارع مع
زوجته الخ

اليمن عند الاطلاق لان الحلف على العقود يحل على الصحيح منها وأما ما ذكر
فليس شركة شرعية فلا يقع على الحالف طلاق بما ذكر ويحترز في هذه السنة
من الشركة الشرعية المذكورة والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع زوجته
ولها بنت فقال لها على الطلاق ان بتلك لا تدخل بيتي هذا وألحقه بالطلاق
الثلاث فما الحيلة المخلصة له (أجاب) لا يخفى أن البيت محل البيوتة والظاهر
تناوله للبيت الذي هو فيه لوجود الإشارة فإذا انتقل منه لمحل آخر فلا يقع عليه
طلاق إذا دخلت البنت في البيت الا قول والله أعلم (سئل) عن رجل خرجت
زوجته بغير إذنه فبعها ليردها فلم ترجع فقال لها في حال حديثه وجماقته وروحي
طالقة بالثلاث فما الحكم في ذلك (أجاب) الذي صرح به ابن جبر في الفتاوى
أن روي طالقا كناية ولا يقع بها الابنية الايقاع فان لم ينويه الايقاع فلا وقوع
أصلا وان نوى به ذلك جاء فيه الأوجه الثلاث في أنت طالق طالقا لانه لما نوى بروحي
الطلاق كان بمعنى أنت طالق فلزم أن يجري فيه حكمه الا في وهو على المعتمد عند
الشيخين وغيرهما عدم الوقوع حالا بل ان طلقها غير بائن وقعت طلاق ثانية والا
لم يقع شيء وان لم ينويه لم يقع بطالق شيء وبرهن على ذلك بأدلة كثيرة ولا يضر
في مسئلتنا زيادة المساء في طالقة لانها بمعنى طالقا وهي حال والمعنى روي في حال
كونك طالقا والحال أنها غير طالقة فان أوقع عليها طلاقا وقد نوى بروحي ايقاع
طلاق وقعت ثانية وهنالك ينو فلا يقع عليه شيء بما ذكرنا علم فان قيل هذا رجل
أوقع الطلاق اثلاث على زوجته فلم يفرق بينهما قلنا نص العلماء على عدم وقوع
الطلاق لاء العصمة محقة واللفظ محتمل فلانزيل المحقق بالمحتمل لانه يلزم عليه
محدور كبير وهو أنك حرمت المرأة على زوجها وهي لم تحرم وزوجته الا آخر وهي
لم تحل له فتكون ان عدت بذلك كالشياطين الذين يفرقون بين المرأة وزوجها فاتق
الله ولا تكن من المنافين والله أعلم (سئل) في رجل له أخ فقال له ان لم تملأ
بيت زوجتك والاطلقها فقال له تكون طالقا في حال حديثه وغضبه فهل يقع عليه
طلاق (أجاب) ان نوى بما ذكر طلاقا وقع عليه طلاق رجعية فله مراجعتها
والا فلا يقع عليه شيء وعلى كل حال لا تحرم عليه والله أعلم (سئل) في رجل
تشاجر مع أب زوجته فقال على الحرام اني ان رأيت صهرى دخل بيتي لا أطلقن
امراته فاصد ابذلك بنته فقاط فهل اذا دخل صهره بيته يلزمه طلاق زوجته والحالة
هذه (أجاب) المصرح به عندنا أن المعقول عليه اللفظ اذا لم تكن قرينة تصرف
عنه فلا يعمل بالنية ولا بد من دال على الزوجة من اسمها أو ضميرها أو خطابها

مطلب رجل تنازع مع
زوجته ولها بنت الخ

مطلب رجل خرجت
زوجته بغير إذنه الخ

مطلب رجل له أخ فقال ان
لم تملأ الخ

مطلب في رجل تشاجر مع
أب زوجته الخ

وهنا لم يوجد منه ما يدل عليها فلا يقع عليه طلاق لما ذكره ولأن الحرام كناية
 طلاق فلا بد من نية الإيقاع على أنه لو صرح باسم زوجته فقال على الحرام أن
 رأيت صهرى دخل دارى لا يطلق زوجتى لا يلزمه طلاق زوجته لأن الطلاق
 لا يحلف به ولا به وعد لا يلزم الوفاء به فلا يقع الطلاق من ثلاثة وجوه عدم ذكر
 الزوجة وعدم صراحة الصيغة وكون الطلاق لا يحلف به والله أعلم (سئل)
 فى رجل تشاجر مع زوجته فقال لها تارك طالق طالق فما الحكم الشرعى فى ذلك
 (أجاب) لا ريب أن هذه الصيغة كناية طلاق ولا بد فى الكناية من نية الإيقاع
 فان نوى الرجل إيقاع طلاق عليها بما ذكره وقع طلاقان وتبقى معه بطلقة ان لم يكن
 سبق منه طلاق وان لم ينو فلا يقع عليها بذلك ولا طلاق والله أعلم (سئل)
 فى رجل تشاجر مع زوجته فقال فى حال حدته وغضبه تكرون طالق بالثلاث الى
 يوم القيامة من غير أن يقصد وقوع الطلاق حالا فهل يقع عليه الطلاق بهذه الصيغة
 (أجاب) لا ريب أن ما ذكره كناية ولا بد فى الكناية من نية الإيقاع مع نية
 استعمال اللفظ لعناء ولو اختلف بالكناية قرائن فلا بد فيها مما ذكره فحيث لم ينو
 الرجل إيقاع الطلاق بما ذكره فلا يقع عليه طلاق لأنه كناية والله أعلم (سئل)
 فى رجل تشاجر مع أمه وأهل بيته فى أمر الدجاج فقال على الطلاق ما عادي تربي فى هذه
 الدار دجاج ومضى مدة والدجاج فيها لعدم الوصول الى من يعلم منه حكم هذا اليمين
 فما الحكم فى ذلك (أجاب) لا ريب أن مثل هذه الصيغة وقع فيها خلاف من
 حيث الصراحة والكناية ورجح ابن حجر فى موضع أنها كناية فان كان الخالف
 أطلق بأن لم ينو إيقاع الطلاق على زوجته فلا وقوع عليه فان نوى ذلك وأراد أنه
 ما عادي تربي ما فلا وقوع أيضا وكذلك إذا لم ينو ولم يعلم الحكم لا عقاده عدم
 الوقوع بذلك فان نوى إيقاع الطلاق على زوجته عند وجود التربية وأراد أن
 الدجاج الموجود لا تبقى فى الدار وبقيت وعلم الحكم واستمر وقوع الطلاق الثلاث
 عليه هذا ما تحرر فى هذه المسئلة والله أعلم (سئل) فى رجل تخاصم مع
 زوجته فقال لها روى طالق من اليوم الى مثل اليوم يريد بذلك حولا قاله فى حال
 حدته وغضبه فاصد بذلك تحريمها حولا فما الحكم (أجاب) حيث نوى تحريم
 عينها أو وطئها أو أطلق فلا تحريم عليه بل عليه كفارة يمينين فيتحير بين ثلاثة أمور
 اما اعتق رقبة مؤمنة سالمة من العيب واما اطعام عشرة مساكين واما كسوتهم
 فان عجز صام ثلاثة أيام والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل قال على الطلاق
 بالثلاث ما أدخل هذه الدار فهل من حيلة فى دخولها مع عدم الوقوع عليه

مطلب رجل تشاجر مع
 زوجته فقال لها الخ

مطلب فى رجل تشاجر مع
 زوجته الخ

مطلب فى رجل تشاجر مع
 أمه وأهل بيته الخ

مطلب فى رجل تخاصم
 مع زوجته فقال لها الخ

مطلب رجل قال على
 الطلاق الخ

(أجاب) عبارة الرمي عطفًا على علق بمسئيل أو بدخوله أي علق الطلاق مثلاً بفود دخوله فحمل ساكتاً فادرا على الامتناع وادخل لم يحنث أي لان دخوله تابع للحامل بخلاف الدابة لوركبها ودخل وقد حلف لا يدخل لان فعلها منسوب اليه والله أعلم

(كتاب الرجعة)

(سئل) عن رجل طلق زوجته طلاقاً ثم تركها ومضى لها قرآن ثم سئل عنها فقال هي طالق بالثلاث فهل له مراجعتها (أجاب) ليس له مراجعتها لان الرجعية زوجة يلحقها الطلاق قال الشافعي الرجعية زوجة في خمس آيات من كتاب الله تعالى آية الارث والطلاق والايلاء واللعان والظهار بل قال البلقيني أنها زوجة في ستة عشر آية والله أعلم (سئل) في رجل وقع عليه طلاق فهل له مراجعة زوجته قبل انقضاء العدة وهل تتوقف المراجعة على رضی الزوجة (أجاب) نعم له مراجعتها باجماع المسلمين لقول امامنا الشافعي رضي الله عنه الرجعية زوجة في خمس آيات من كتاب الله عز وجل بل قال البلقيني وجدها زوجة في ستة عشر آية من كتاب الله عز وجل ولا تتوقف الرجعة على رضی الزوجة اجماعاً لما علمت ولقوله تعالى الرجال قوامون على النساء ولقوله صلى الله عليه وسلم العمري لما طلق ابنه عبد الله زوجته مرة فليراجعها ولم يسأل صلى الله عليه وسلم عن رضی الزوجة وعندهم ولان ترك الاستفصال في وقائع الاحوال لا ينزل منزلة العموم في المقال والله أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ثلاثاً ثم زوجت لا آخر محلاً لها ولم يحصل منه وطء ثم طلقها الثاني فهل تحل لزوجهها الاول (أجاب) لا تحل للاول الا اذا حصل من الثاني وطء لها بان غيب حشفته في قبلها في نكاح صحيح ويطلقها وتنقض عتدها ويعقد له عليها ثانياً والله سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب الايلاء)

(سئل) في رجل تنازع مع زوجته فقال لها على الطلاق ما أبيت معك في بيت ولا أجامعك في سنتي فما الحكم اذا بات أو جامع (أجاب) هذا ايلاء فان بات معها في بيت وقع عليه طلاق وكذلك ان جامعها وقع عليه طلاق أخرى فيقع طلاقان وله مراجعتها وتبقى معه بطلاقته ان لم يكن وقع منه طلاق قبل ذلك والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته على الطلاق لا أجامعك في هذه السنة وسابقاً راجعها مرتين ماذا يترتب عليه (أجاب) اذا وقع من الرجل جماع في هذه السنة المحلوف عليها بانت منه ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره وأما المرأة فتصبر عليه أربعة أشهر

مطلب (كتاب الرجعة)
رجل طلق زوجته طلاقاً

مطلب في رجل وقع عليه
طلاقاً

مطلب في امرأة طلقها
زوجها

مطلب كتاب الايلاء
وفي رجل تنازع مع زوجته
الخ

مطلب في رجل قال
لزوجته على الطلاق الخ

بأن لا يضرب قاض ثم ترفعه إليه وتطالبه بحقوقها فان جامع بآنت منه أيضا وان امتنع
طلق عليه القاضي طلاقا وتبين بها في هذه الحالة وذلك بسؤالها والله أعلم
(كتاب الظهار)

مطلب كتاب الظهار
ورجل تنازع مع زوجته
الخ

مطلب رجل تنازع مع
أخيه الخ

مطلب رجل نشأ جرم
زوجه فقال لها الخ

مطلب رجل تنازع مع
زوجه في حال مرضه الخ

مطلب رجل تنازع مع
زوجه الخ

(سئل) عن رجل تنازع مع زوجته فقال لها ان رحمت دار أبيك تكونين مثل
أخي فاصدمنيها فقط ثم توجهت ليبت معها فأخذها أبوها قهرا فإذا يترتب عليه
(أجاب) هذه كناية ظهار محتملة مثل أمه في الحرمة أو مثل أمه في التعظيم فان
لم يقصد حرمة فلا شيء عليه والافعلية كفارة ظهار ان ذهبت غير مكرهة والا فلا
شيء عليه أيضا والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع أخيه في شأن غنم له
فيها شركة فقال لأخيه ان كان مالي في هذه الغنم تكون زوجتي مثل أمي ما أشرح
معها والحال أن له فيها ونوى بذلك الظهار فالواجب عليه شرعا (أجاب) حيث
قصد تشبيه زوجته بأمه في الحرمة عليه وسرح مع الغنم وله فيها فعليه كفارة ظهار
وهي عتق رقبة مؤمنة خلية عن عيب مبيع يخل بالعمل بلا عوض فان عجز عن
العتق صام شهرين متتابعين فان عجز عن الصوم لمرض أو مشقة ملك ستين مسكينا
أهل زكاة مدام الله أعلم (سئل) في رجل نشأ جرم زوجته فقال لها
تكونين مثل أمي وأختي محترمة علي فإيلزمه في ذلك شرعا (أجاب) حيث
قصد جعل زوجته مثل أمه في حرمة الوطء واستتبع وأمسكها زمانا يسعه فراقها ولم
يفارقها ما رعاها ولزمته الكفارة وهي عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب فان
عجز عن العتق وقت أداء الكفارة صام شهرين ولأه فان عجز عن الصوم لمرض بدوم
شهرين ظنا المشقة شديدة ملك ستين مسكينا أهل زكاة مدام الله أعلم (سئل) في رجل
تنازع مع زوجته في حال مرضه وشدة ترواح تكون
مثل أختي حورية أنها لا ترد إلى مثل اليوم في من دارأه لها فقال الحكم الشرعي
(أجاب) حيث لم ينو تحريم زوجته بان أطلق لا يلزمه شيء لان مجموع ما ذكر
كناية وهي لا يقع بها شيء الابنية والمرض وشدة قريسة علي ذلك فان نوى تحريم
عينها وردت قبل مثل اليوم المراد له فعليه كفارة ظهار عتق رقبة والا صوم ستين يوما
متتابعة والا اطعام ستين مسكينا والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع
زوجه فقال لها تكودين علي مثل أخواتي الى شهر رالحيس فقال الحكم الشرعي
في ذلك (أجاب) لا ريب ان تكودين مصارع وهو من أفعال المقاربة فيمن
ذلك أن الروجة تقارب في المسئلة قبل أخوات الحالف وهذا محتمل لان تكودين

مثل الاخوات في التحريم أو في التحريم فالظاهر أنه لا يلزم الخالف شيء
وان نوى بذلك تحريمها لان المعنى فيه أن الزوجة تقارب الاخوات في المستقبل
في الحرمة ومن قارب المحرم ليس محرمًا والله أعلم (سئل) عن رجل قال
لزوجته تكونين مثل أمي ماذا يترتب عليه شرعا (أجاب) ان أطلق ولم ينو شيئا
في هذه الصورة فلا شيء عليه والا ان نوى الظهار بمعنى أن يحترمها عليه مثل أمه
وعا، فعليه كفارة بظهار وهي اعتناق رقبة مؤمنة فان عجز صام شهرين متتابعين
فان عجز ملك ستين مسكينا مداما من أهل الزكاة والله أعلم (سئل) في رجل
تنازع مع زوجته فقال لها تكونين مثل أختي الى مثل اليوم يعني من الاسبوع
فهل اذا مضى الاسبوع ولم يقربها الا يلزمه شيء والحال أنه حلف بيننا معظمة
أنه ما أراد الا الاسبوع (أجاب) حيث مضى الاسبوع ولم يطأ زوجته وأراد
ذلك وكل الى دينه لان ذلك صالح للحول والاسبوع والشهر فلما أراد الاسبوع
صدق بيمينه فلا يقرب زوجته الا بعد أن يمضي الاسبوع والله أعلم (سئل)
عن رجل تشاجر مع أهل زوجته فقال تكور محترمة على مثل أمي وأختي من
اليوم الى اليوم فامد تحريمهما من ذلك اليوم الى مثله من الجمعة القابلة فما الحكم
في ذلك (أجاب) هذا اللفظ يصلح للطلاق والظهار وله ما بالنية فان نوى تحريم
عينها أو نحوه كوطئها أو فرجها أو رأسها أو لم ينو شيئا فلا تحرم عليه وعليه كفارة
يمين كما يؤخذ ذلك من عبارة المنهج والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع
زوجه فقال لها تكونين مثل صفيية يعني بنته وأطلق فما الحكم الشرعي
(أجاب) هذا اللفظ كناية ظهار لانه يحتمل التحريم والكرامة فحيث ان الزوج
أطلق فلا شيء عليه ولا تحرم عليه زوجته والله أعلم (سئل) في رجل تخاصم
مع زوجته فقال لها تكونين مثل أختي ولم يقصد شيئا فهل عليه شيء (أجاب)
هذا كناية ظهار لانه لم ينو ولا غيره وهو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل
قصدت زوجته أن تتوجه لجهة الشرق فقال لها حرام على اني لألحقها مشرقا مثل
أمي وأختي ولم يقصد شيئا بل قاله في حال حدثه وغضبته فما الحكم الشرعي في ذلك
(أجاب) لا ريب أن هذه ليست يمين ظهار ولا طلاق لانه حرم عليه عدم اللحوق
وهذا مباح والمباح لا يحرم حتى لو قصد الظهار لانه لم يحرم الزوجة ولا ذكرها ولا
ذكر ما يدل عليها فهو من لغو القول والله أعلم

(كتاب الكفارة)

(سئل) عن كفارة اليمين هل مخيره أو مرتبه (أجاب) هي مخيرة في الابتداء

مطلب رجل قال لزوجته
الح

مطلب رجل تنازع مع
زوجته الح

مطلب رجل تشاجر مع
أهل زوجته الح

مطلب رجل تنازع مع
زوجته الح

مطلب رجل تخاصم مع
زوجته الح

مطلب رجل قصدت
زوجته الح

مطلب كتاب الكفارة

بين خصال ثلاثة أحدها عتق رقبة مؤمنة الثاني تملك عشرة مساكين كل
مسكين مدام جنس الفطرة الثالث تملكهم مسمى كسوة مما يعتاد لبسه ولو
ملبوسا لم تذهب قوته ولم يصلح للدفع له ككف ميص صغير وعمامة وإزاره
وسراويله لكبير فان عجز عن ذلك صام ثلاثة أيام ولو متفرقة ومرتبة في الانتهاء
على ما ذكره الله أعلم (سئل) هل تكثر الكفارة (أجاب) اعلم أن
المخوف عليه تارة تعدد مثل والله لا أكلم زيدا وأدخل الدار وأكلم عمرا وتارة
لا تعدد فتكرر في أيمان القسامة وفي اليمين الغموس ومنها أيمان اللعان
وفي تعدد الترك في نحو لا سلن عليك كلما مرت عمالة بضيعة كلما وفي لا عطيتك
كذا كل يوم بخلاف تكبر برها في نحو لا أدخل الدار وإن تفاصلت ما لم يتخلها
تكفير وما عدا ذلك لا تنكروا الله تعالى أعلم

(كتاب اللعان)

(سئل) عن اللفاظ التي تقع بين الناس في معرض القذف فهل هي صريحة
أو كناية أو غيرها (أجاب) اعلم أن اللفاظ التي تقع في معرض العسر صريحة وهو
ما لا يحتمل غير القذف كزنيته ولو مع قوله في الجبل ويأراني ويا زانية وزنا ذكرك
أو فرجك أو بدنتك وكرمي يا بلج حشفة أو قدرها من فاقدها بفرج محرم أو يا بلج
ذلك بدبر ولا بد من الخنثى من قوله له زنا فرجاك أو أوجمت بفرج محرم وأوجمت فيك
بفرج محرم وقوله لولد غيره لست ابن فلان إلا في بلعان ولم يستلحق وكناية وهي
ما وضع للقذف واحتمل غيره معه كزناات وزناات في الجبل بالهمزة فمما أوزنايداك
أو رجلك أو عينك أو يافاسق أو يافاجر أو يافاسقه وأنت تحبين الخلوة أو لم أجسدك
بكراسوا قاله لزوجته أم لغيرها ولعربي يابطنى نسبة للأنباط والقذف فيه لائم
المخاطب ولولده لست ابني وتعريض وهو ما لا يهم منه القذف من لفظه وإنما
يستفاد من عرض الكلام وناحيته كما ابن الحلال أو أنا لست بزنان وأبي ليس بزنان
أو أمي ليست بزانية أوليست بقبيحة فليس شيء من العماطة قذفا وان كان يفهم
منه الدم والسب وهذا يستعمله كثير من الأدباء إلا أن رقيه اثما وحرما من حيث
الشرع إذا قصد به الإيذاء والله أعلم (سئل) في رجل سب رجلا من أعيان
الناس وذوى الأعراض شريفا من آل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وجلس
في القلعة بغير وجه شرعي وقذف في حقه بأقوال قبيحة وألفاظ شنيعة وضربه على
رأسه فماذا يلزمه وما يترتب عليه أفيدوا الجواب وانصحووا الخطاب (أجاب)
إذا نسبته لشيء من المعاصي غير الزنا اقتضى ذلك التعزير وحده معلوم وأما إذا

مطلب هل تكرر
الكفارة أم لا

كتاب اللعان
مطلب اللفاظ التي تقع
بين الناس الخ

مطلب رجل سب رجلا
من أعيان الناس الخ

نسبته الى الزنا بالفاظ صريحة أو كناية ونوى بها العذف حد هذا القذف وقدره
ثمانون جلدة بنص الكتاب العزيز والحبس في القلعة بغير وجه شرعي يقتضي
التعزير لان فيه اهانة للمسلم الشريف والله أعلم

﴿كتاب العدد﴾

كتاب العدد

مطلب بنت تزوجت
بزواج الخ

مطلب عدة المتوفى عنها
زوجها الخ

مطلب رجل تزوج بنتا
وفيه من يشهد الخ

مطلب امرأة ذات بعل
مسافر الخ

مطلب امرأة مات عنها
زوجها الخ

(سئل) في بنت تزوجت بزواج ثم مات الزوج قبل أن يدخل بها فهل تلزمها
العدة وإذا تزوجت قبل انقضاء عدتها هل هذا النكاح صحيح (أجاب) نعم
يجب على المتوفى عنها زوجها عدة ولولم توطأ لقوله تعالى والذين يتوفون منكم
ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا فيجب على المرأة المذكورة
التربص أربعة أشهر وعشرة أيام ثم لها بعد ذلك التزوج فالعقد قبل انقضاء
عدتها باطل لان شرط النكاح خلوا المرأة عن العدة والله أعلم (سئل) عن
عدة المتوفى عنها زوجها ماهي (أجاب) ان كانت حاملا من الزوج فبوضع
الحمل والابان لم تكن حاملا أو لم توطأ أو كانت حاملا من زنا كزوجة صبي أو مسح
أربعة أشهر وعشرة من الايام بلياليها هذا ان كانت حرة ولغيرها ولو مبهضة كذلك
أي حائل أو حامل من ذكر نصفها وهو شهران وخمسة أيام بلياليها والله أعلم
(سئل) في رجل تزوج بنتا وفيه من يشهد أن بينهما رضاعا محرما فإذا ثبت
ذلك ومات فهل لها عدة وفاة إذا لم يدخل بها (أجاب) حيث ثبت بشهادة
رجلين عدلين أو رجل وامرأتين أو أربع نسوة بأن الرجل العاقد على البنت
الذي لم يدخل بها أنه رضع من يحرمها عليه خمس رضعات يقينا حرمت عليه ولم يصح
النكاح وإذا مات فلا عدة عليهم لعدم الزوجية والله أعلم (سئل) في امرأة
ذات بعل مسافر بعلا ولم يترك عندا نفقة فرفعت قصتها الى حاكم الشرع فحكم
لها بالفسخ وكتب بذلك حجة شرعية والحكمة تميم فكم تكون مدة الحيض
(أجاب) ان وقع الفسخ وهي طاهر فعدتها ثلاث اطهار ويحسب لها الطهر
الذي وقع الفسخ فيه وان وقع في الحيض فباطهار بعده ثلاثا ثم بعد ذلك لها عدة
النكاح والله أعلم (سئل) في امرأة مات زوجها وله نحو خمسة عشر يوما
ويُدعى بعض من لا خلاق له أنه تزوجها ولا يعلم حالها من جل وغيره فهل يصح
هذا النكاح (أجاب) هذا النكاح لا يصح الا أن ياجماع المسلمين لنصر
القرآن المجيد الذي لا خلاف فيه عند أحد من العلماء ويحرم التصريح بخطبتها
الا أن أيضا ويجب الصبر الى انقضاء العدة اما بالوضع للحمل ان كانت حاملا والا فالى
مضي أربعة أشهر وعشرة أيام وبعد ذلك يصح لها بالخطبة ويعقد عليها النكاح

والله أعلم (سئل) في امرأة مع رجل لها معه نحو سبع سنين لم يقربها ولم يحصل لها منه نفع فهل إذا فسخ بمقتضى له شرعاً أو طلقها فحل لآخيه ولا يحتاج إلى عدة (أجاب) نعم فحل لآخيه من غير خلاف وإن لم يكن حصل منه وطء لها فلا عدة عليها لقوله تعالى وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها والله أعلم (سئل) في بنت تزوجت ودخل بها زوجها وهي صغيرة ومكنت عنده نحو ثمان سنين ثم توجهت لآهلها ومكنت عندهم نحو سنتين ثم طلقها وتزوجت قبل انقضاء عدتها فهل لها عدة وما حكم النكاح الواقع (أجاب) حيث حصل من الرجل الاقل ادخال حشفة أو قدرها أو دخل منيه المحترم فلها عدة فالنكاح الواقع قبل انقضاء العدة باطل ولو فرضنا بيقن براءة زوجها لان الغالب على أحوال العدة التعبد فيجب على الرجل اجتنابها حتى ترضى عدتها أما بالاشهران لم تحض أو بالأقراء ان كانت ممن تحض فان تزوجت به أو بغيره احتاجت لعدة أخرى لو طء الشبهة ان كان وطئ الزوج الثاني والا فلا والله أعلم (سئل) في رجل عقد على بنت وطلقها قبل الدخول بها فهل لها أن تتزوج حالاً ولا عدة عليها (أجاب) قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا كنتم المؤمنين ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها فلهذه المرأة أن تتزوج حالاً لانها لا عدة عليها من الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل توفي في مكة المشرفة ثم ثبت موته في بيت المقدس وله زوجة هل تعتد من يوم الموت أو من يوم الشبوت (أجاب) العدة معتبرة بوقت الموت حتى لو لم تعلم بها المرأة حتى مضت العدة سراً كانت عدة وفاة أو فراق قال في المنهج وشرحه الشيخ الاسلام ولو تركت احداً أو سكن في كل المدة أو بعضها أو لم يباغها وفاة زوجها إلا بعد المدة انقضت بعضها عدتها وان عصت هي أو وليها بترك الواجب عند العلم بحرمته إذا العبرة في انقضاءها بانقضاء المدة والله أعلم (سئل) في امرأة ولدت ثم طلقها زوجها بعد الولادة فهل تعتد بثلاث حيضات أو بالاشهر فان قتم تعتد بالحيض فهل تحب عليه الدقة حتى تحيض لان عادة من ولدت أنها لا تحيض مادامت ترضع وهل القول قولها في الحيض مع عيها أم لا (أجاب) لا ريب أن عدة هذه المرأة حتى سبق لها الحيض بالأقراء وإن طال الزمن ما لم تصل لسن اليأس وهو معلوم وإن كان مذهب الشافعي المفارقة لا نفقة له وإنما لها السكنى قال في المنهج وشرحه فحب سكنى لمعة فرقة بطلاق أو فسخ أو ويات لقوله تعالى في الطلاق أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم وقيدس به الفسخ بأنواعه بجامع فرقة النكاح في الحياة

مطلب امرأة رجل لها
منه سبع سنين الخ

مطلب بنت تزوجت
ودخل بها الخ

مطلب رجل عقد على
بنت وطلقها الخ

مطلب رجل توفي في مكة
المشرفة الخ

مطلب امرأة ولدت ثم
طلقها الخ

وقد دق المرأة في دعوى بقاء العدة لان ذلك لا يعصرف الا منها وفي كتب الحنفية ما في العدة وعبارة الفتاوى الرحيمية (سئل) عن امرأة من تحيض طلقها زوجها عقب الولادة وهي مرضعة فأنكرت بعد مضي مدة شهرين رؤية الحيض فهل القول لها وبم تنقضي عدتها وهل لها النفقة أجاب القول لها مع التبين ولها النفقة حتى تمير بانقضاء العدة بالحيض أو تصير آيسة وسن اليأس خمس وخمسون سنة وان أقام الزوج بينة على اقرارها بانقضاء العدة بالحيض سقطت نفقتها والله أعلم (سئل) في رجل عقد على بنت عقد احصا ثم قتل فهل عليها عدة ولا تزوج الا بعد انقضاء عدتها (أجاب) نعم عليها عدة وفاة أربعة أشهر وعشر اقال في المنهاج وشرحه لابن حجر عدة حرمة حامل بوضع حمل ويحمل لا يلحق الزوج ذا العدة كما يعلم مما يأتي لوفاة زوج وان لم توطأ للصغر أو غيره وان كانت ذات اقراء أربعة وقد وقع لما اقوى قبل ذلك بهذه وهذا فلا يعمل بها لان نظرنا انتقل من عدة الوفاة لعدة الطلاق وجزا الله خيرا من نهننا عليه والحمد لله تعالى لم يعمل بها وسبب ذهولنا في ذلك الجحالة من السائل فاستخرجنا الآية ووقع في ظننا المساواة بين الطلاق والوفاة وغفلنا عن المنقول وجل من لا يغفل فكم أئمة أجلاء وقع منها مثل ذلك وأكثر من ذلك والله تعالى أعلم

(كتاب الرضاع)

(سئل) في أختين وزن وآمنة أرضعت وزن أولاد آمنه الا فتاهما لم ترضع ولو وزن ابن لم يرضع من آمنة فهل له أب يأخذ بنت آمنة التي لم ترضع من أمه (أجاب) نعم يجوز لابن وزن الذي لم يرضع من آمنة أن يأخذ بنتها التي لم ترضع من أمه وان كان أخواتها رضعن من أمه فغاية الأمر أنه أخذ أخت أخيه من الرضاع والله أعلم (سئل) في رجل أخبرته أمه أنه ارتضع من امرأة مرة أو مرتين ولم يتحقق المقدار والحال أن المرضعة تنكر ذلك فهل يحرم عليه بنت المرضعة المذكورة (أجاب) ما ذكر من اخبار الأئمة لا يؤثر في التحريم شيئا ولو وافقتها المرضعة المذكورة لانه لا يحصل التحريم الا بخمس رضعات يقينا مع شروط أخر مذكورة في محلها والله أعلم (سئل) في رجل له بنت أخ يريد أن يأخذها الولد فادعى أبوها أنها رضعت من أم الولد رضعة والا ثم تنكر ذلك فما الحكم الشرعي (أجاب) حيث كان الأمر كما ذكر فلا يثبت بينهما تحريم لانا لا نحترم رضعة واحدة وانما يحصل التحريم بخمس رضعات عرفا يقينا وأيضا الرجل الواحد لا يكفي في الشهادة في الرضاع كما هو معلوم والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أرضعت طفلا ولها

مطلب امرأة من تحيض
طلقة لها زوجها عقب
الولادة الخ

مطلب رجل عقد على
بنت عقد احصا الخ

كتاب الرضاع
مطلب أختان أرضعت
كل منهما أولاد الأخرى الا
بتأويل الخ

مطلب لو أخبر رجل أنه
ارتضع من امرأة فهل يحرم
عليه بنتها الخ

مطلب ادعى الأب ان
بنته رضعت من أم الزوج
والأم تنكر الخ

بنات وأولاد ذكور فهل يحرم من عليه جميعا وهل أخوته يحمل لهم بناتها وهل أولادها
يحمل لهم أخواته (أجاب) اعلم وفعل الله تعالى أن الولد إذا رضع قبل البلوغ الحولين
خمس رضعات عرفا يقينا صارت المرأة المرضعة له أمه وزوجها أباه وأولادها
الذكور أخوة له والإناث أخوات له سواء كن قبله أو بعده أو معه فجميع أولاد
هذه المرأة المرضعة حرام على هذا الرضيع السابقات عليه واللاحقات له وأما أخوته
الذين لم يرضعوا منها فلا تحرم هذه المرضعة عليهم ولا بناتها يحرم من عليهم ولا أولادها
الذكور التزوج بأخوات هذا الرضيع والله أعلم (سئل) في امرأة تدعى أمها
أرضعت فلانا ثلاث رضعات وأمه قائلة بذلك فهل تحرم بنتها عليه (أجاب) الرضعات
الثلاث عندنا لا تحرم وإنما يحرم الخمس رضعات يقينا على أنه لا يكفي قول المرأتين
في مثل ذلك ومع هذا صار المحل فيه شبهة فالأولى بالرجل أن لا يتزوج بهما لاختلاف
العلماء في ذلك ولقوله صلى الله عليه وسلم لم قال له أنزوج بفلانة التي قيل إن بيني
وبينها رضاعا دعها أليس وقد قيل والحمد لله الحير كثير والله أعلم (سئل)
في طفل رضيع عند أمه تطلب زيادة على أجرة مثل الرضاع فهل إذا وجدت
متبرعة برصاعه أو من ترضى بأجرة المثل يؤخذ من أمه ويوضع تحت يد المتبرعة
أو من ترضى بأجرة المثل (أجاب) حيث وجدت المتبرعة أو من رضيت بأجرة
المثل أو دونها لم ترض إلا أم الأب أكثر من ذلك قدمت المتبرعة أو من رضيت
بالأقل من الأم هذا صريح كلامهم في الرضاع ومثل ذلك في الحضانة كما صرح به
ابن قاسم في الحواشي وإن كان أبو ذرعة بحث خلافاً فقد رده ابن حجر فتأمل والله
أعلم (سئل) في ولد رضع من زوجة عمه ولها بنت رضع معها ولها بنات آخر
وللولد أخوة لم يرضعوا معها فهل للأولاد غير الرضيع أن يتزوجوا بنات هذه المرضعة
لاخيم (أجاب) هذا الولد الرضيع من زوجة عمه خمس رضعات عرفا يقينا
تصير المرضعة أمه وبناتها أخواته سواء ولدن قبله أم بعده أم معه وأمها أمه
وأخواتها أخالاته رضاعا فحرم عليه هي وبناتها مطاقا وإن سفلن وأمها وان
علون وحواشيها ومثلها زوجها وأما أخوات الرضيع الذين لم يرضعوا من هذه
المرأة فلهم نكاح بناتها ونكاحها وأصولها وحواشيها والله أعلم (سئل)
فيما يقع من الرضاع بين الأطفال والنساء فما حد الرضاع المحرم ومن يحرم به من
النساء وإذا وقع عقد على من ثبت أن بينهما رضاعا محرما هل يثبت فساد (أجاب)
حد الرضاع المحرم أن كل ولد رضع من امرأة حية بلغت سن الحيض خمس رضعات
يقينا عرفية ورضع الولد وهي حي حياة مستقرة وكان قبل الحولين وحصلت الخمس

مطلب أم الزوج تدعى
انها أرضعته وأمه
النسبية تسكر الخ

مطلب إذا وجد للرضيع
من يرضعه مجانا أو بأجرة
المثل وكأنت الأم تطلب
الزيادة يؤخذ منها

مطلب من رضع من امرأة
حرم عليه بناتها إن كان
ذكرا وأولادها الذكور إن
كانت أنثى

مطلب ما حد الرضاع المحرم
الخ

رضعات في جوفه ولا يشترط الاشباع بل المدار على العرف المذكور فاذا وجد ذلك كله صارت المرضعة أمه وذو اللبن أباه وتسرى الحرمة من الرضيع الى أصولهما أي المرأة وذى اللبن وأصولهما أمهاتهما وجداتهما وإن علون وفروعهما ما وفرع المرأة بناتها سواء رضعن مع الولد أو وجدن قبله أم وجدن بعده لما علم أنها صارت أمه وبناتها أخواته وكذلك بنات بناتها وإن سفلن وفروع ذى اللبن بناته كذلك وبنات بناته وبنات أولاده وحواشيهم أي المرأة وذى اللبن وحواشيهم أخواتهما نسباً ورضاعاً وتسرى الحرمة الى الرضيع وفروعه فقط دون أصوله وحواشيه فتصير أولاد الرضيع احفاداً لهم وأبائهم أجدادهم وأمهم أمهاتهم أجدانهم وأولادهم أخوته وأخواته وأخوة المرضعة وأخواتها أخواله وخالاته وأخوة ذى اللبن وأخواته أمهاته وعماته وقد جمع ذلك بعضهم في بيتين فقال

وينتشر التحريم من رضع الى * أصول فصول والحواشي من الوسط
ومن له درالى هذه ومن * رضيع الى ما كان من فروعه فقط

واعلم أنه يحرم من النسب سبع وهي الأم وهي كل أنثى ولدت أو ولدت من ولدت وبنت وهي من ولدتها أو ولدت من ولدتها وأخت وهي من ولدها أبواك أو أحدهما وبنت خ وبنت أخت بواسطة أو بغيرها وعمه وهي أخت ذكرك بواسطة أو بغيرها وخالة وهي أخت أنثى ولدتك بواسطة أو بغيرها فهؤلاء يحرم من النسب ويحرم من الرضاع وربما انتشر التحريم في الرضاع أكثر من النسب فيرضعتك ومن أرضعتها أو ولدتها أو ولدت أباً من رضاع وهو الفحل أو أرضعته أو أرضعت من ولدك بواسطة أو بغيرها أو رضاع فهذه ست أمهات لك من الرضاع وقس الباقي ويحرم عليك بالمصاهرة زوجة ابنك أو أهلك وأم زوجتك وبنت مدخولتك فهذه أربع يحرم من المصاهرة ويحرم عليك من حيث الجمع كل امرأتين بينهما نسب أو رضاع محرم لو فرضت أحدهما ذكراً حرم ما كحهما كأمراة وأختها وخالتها وعمتها وبنت أخيها وبنت أختها بواسطة أو بغيرها فتى عقد بين نحو أختين أو من ثبت رضاعها المحرم معه فهو باطل اتفاقاً لنص القرآن العظيم فيحرم على كل اثنين ثلاث أمهات أمه نسباً أو أمه رضاعاً وأم زوجته وثلاث بنات بنته نسباً وبنته رضاعاً وبنت زوجته وثلاث أخوات أخته نسباً وأخته رضاعاً وأخت زوجته جمعاً وثلاث بنات أخيه نسباً وبنت أخيه رضاعاً وبنت أخ الزوجة جمعاً وثلاث بنات أخت بنتها نسباً وبنتها رضاعاً وبنت أخت الزوجة جمعاً وثلاث عمات عماتك نسباً وعمتك رضاعاً وعمه زوجته جمعاً وثلاث خالات خالك نسباً

وخالكت رضاعا وخالة الزوجة جماعة هذه إحدى وعشرون امرأة يحرم من وإذا نظرت
للو سائل زاد العدد كثيرا على ذلك والله أعلم (سئل) في امرأة لها أخت ماتت
وخلفت بنتا وصار على الحى خوف من عدو فأخذت البنت أختها في حضنها ولم
تعلم أنها أرضعتها مع ولدها فهل لها أن تأخذ بنت أختها المذكورة لولد من أولادها
(أجاب) يجوز لكل واحد من أولاد هذه الأخت أن يتزوج بنت خالته المذكورة
لأنها لا تحرم إلا بخمس رضعات يقينا فالواحدة عند الامام الشافعي قدس الله سره
لا تحرم وكذلك لو كان خمس رضعات ولو كنهن غير متيقنة لا تحرم لقول عائشة
رضي الله عنها كان فيما أنزل الله عشر رضعات يحرم من فحن بخمس معلومات
فهذه الخمس هي التي تحرم والله أعلم (سئل) في امرأة أرضعت صغيرة على
ما هو شائع بين أهل محلها فان ثبت أن الرضاع محرم فهل تحرم هذه الصغيرة على
أولاد المرأة مطلقا وما حذر الرضاع المحرم (أجاب) شرط الرضاع المحرم في الرضيع
أنه لم يبلغ حولين يقينا فلا أثر لذلك بعدها ولا مع الشك وشرط الرضاع كونه خسا
من المرأة يقينا فلا أثر لولدها ولا مع الشك والخمس ضبطها بالعرف فاعده العرف
رضعة فذلك وما لا فلا فلو قطع الرضيع اعراضا أو قطعته المرضعة عليه تعدد الرضاع
وإن لم يصل منه إلى الجوف الاقطرة فاشاع بين العامة من أنه لا بد من الشبع
فيما طل لا أصل له وإذا ثبت ما ذكره صارت المرأة المرضعة اما للرضيع وذو اللبن أباه
وتسمى الحومة من الرضيع إلى أصولهما وفروعهما وحواشيهم ما نسبوا ورضاعا
وسواء في فروع المرضعة وصاحب اللبن وحواشيهم ما ما كان موجودا مع الرضيع
وما كان موجودا قبله وما يوجد بعده لانه صارت أمه وأولادها أخوة وأخواته
ولهذا قالوا

مطلب إذا لم يتيقن المرأة
بوضاع الولد فلا يقيت به
التحريم الخ

مطلب إذا ثبت الرضاع
بالشروع فما حذر المحرم منه
الخ

وينتشر التحريم من مرضع إلى * أصول فصول والحواشي من الوسط
أو بمن له در إلى هذه ومن * رضيع إلى ما كان من فروعها فقط
وانما أوضحنا لك ذلك لانا رأينا وسمعنا من يغلط فيه والله أعلم (سئل) في صبي
رضع من امرأة رضاعا محرما ثم أنه كبر وأراد أن يتزوج من بنات المرضعة فهل له
أن يتزوج بهن أو ذلك باخبار المرضعة وقد وقع العقد (أجاب) حيث كان الرضاع
خمس مرات يقينا عرفا وكان قبل بلوغ الولد حولين صارت المرضعة اما للرضيع
فحرم عليه بناته الموجودات قبل الرضاع وبعده ومعه لانها صارت أمه ولا يشترط
في الرضاع أن يكون مشبعًا ولو قطرة خلافتهم العوام ذلك وهذا حيث ثبت
بالوجه اشهر في الرضاع أو صدق المرضعة ولا عبرة بالعقد لانه باطل وجرت عادة الله

مطلب لايجل لمن رضع
من امرأة خمس رضعات
الزوج بيناتها ما لقا الخ

في خلقه أن كل من والس وأخذ المحرمة عليه بالرضاع لا يبارك له فيها ولا يرى له
منها ذرية وقد قال صلى الله عليه وسلم في هذه الصورة دعها اليس وقد قيل فان
ثبت الرضاع حرمت شرعا والاولى تركها للورع والله أعلم (سئل) عن
رجل يقال له موسى رضع رضعا شرعيا من امرأة قال له غنمية ولما بنت يقال لها
نصرة كانت معها قبل أن يرضع منها موسى ثم تزوجت نصره وجاءت لها بنت فهل
لموسى أن يتزوج بها (أجاب) لما رضع موسى الرضاع المحرم شرعا من غنمية صار
تماما وادار اولادها الموجودون قبله وبعده ومعه اخوة له وأخوات نصره أخت
موسى من أمه رضاعا وبنتها بنت أخيه رضاعا فلا تحل بنت نصره لموسى اتفاقا
والله أعلم (سئل) في امرأة لها أخ قالت أنها أرضعته مرة أو مرتين ثم أنكرت
ذلك وحلفت أنها ما أرضعته ولا أخيه بنت ولما ابن يريد أن تأخذ بنت أخيه لا ينها
فهل ما ذكر يحرم بنت الأخ على ابن الأخت (أجاب) لا تحرم عندنا معاشر
الشافعية إلا خمس رضعات يقينا عرفا فلا تحرم الرضعة الواحدة أو الرضعتان
أو غيرها سواء قررت المرضعة أم أنكرت فلا تحرم بنت أخيه على ابنها بما ذكر
والله أعلم (سئل) عز رجل أراد زواج بنت فقالت له أخته وامرأة أخرى
أرضعتها ولم يبين مقدار الرضعات فما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) ان أخبرنا
عن خمس رضعات عرفية وان لم تكن مشبعة يقينا وصدقهما حرمت عليه لأنها
بنت أخته وان لم يصدقهما أو لم يخبر بالعدد المذكور بل بأقل أو سكتا لم تحرم عليه
ولكن لا يخفى الورع والله أعلم

(كتاب النفقة)

(سئل) في رجل ساكن الرملة متزوج ببنت فاصرة دخل بها يريد أن ينقلها
إلى بيت المقدس باذن أبيها فهل حيث كان مأموها عليها أو أوقاها بمجل صداقها له
ذلك (أجاب) فم يجوز للرجل المذكور قتل زوجته ولو فوق مسافة القصر
بشرط أمن الطريق وأن يكون مأموها والله أعلم (سئل) في رجل تزوج
امرأة واعسر بحال مهرها فهل لها طلب فسخ النكاح (أجاب) حيث ثبت
اعسار الزوج عند ما كتم شرعي وهو انقاضي أو المحكم فلا بد من الرفع اليه فيمهل
الرجل الذي هو الزوج ثلاثة أيام ولو بدون طلبه ثم يفتح القاضي أو المحكم أو هي
بأدنه صبيحة الرابع ثم ان لم يكن في الساحة قاض ولا محكم ففي الوسيط لا خلاف
في استقلالها بالفسخ والله أعلم (سئل) في رجل غاب عن زوجته ولم يترك لها
نفقة ولا مال له تنفق على نفسها منه فهل لها إذا وجدت شهودا وتشهد لها بفقرها

مطلب رجل رضع رضاعا
شرعيا من امرأة فهل تحرم
عليه بقتها أو لا الخ

مطلب امرأة لها أخ قالت
إنها الخ

مطلب رجل أراد زواج
بنت فقالت الخ

كتاب النفقة

مطلب رجل تزوج امرأة
واعسر بحال مهرها الخ

مطلب رجل غاب عن
زوجته ولم يترك لها نفقة
الخ

زوجها وأمه لا يملك إلا أن شيئا فسخ نكاحها (أجاب) حيث ثبت فقر الزوج عند ما حكم الشرع بشهادة الشهود والعدول وقولهم نشهد أنه فقير إلا أن يجوز لهم ذلك كان لحاكم الشرع أن يفسخ نكاحها أو يأذن لها ففسخ والله أعلم (سئل) في رجل عقد على بنت من أبيها ودفع بعض صداقها ولم يدخل بها وتركها وذهب إلى بلدة أخرى فرفع أبوها أمرها للحاكم الشرعي وأقام بينة على اعسار الزوج ففسخ نكاحها ثم حضر الزوج المدكور وأقام بينة أن له مالا بالبلد ينفي بالصداق فهل والحالة ما ذكر يكون الفسخ باطلا وإذا قلتم نعم وعقد عليها آخر فهل العقد صحيح أو باطل (أجاب) هذا الفسخ الواقع للنكاح الأقل باطل من وجهين أحدهما أنه لا بد في وجوب النفقة من التمكن وهو في الحاضر معرض المطيعة لأوامر البالغ أو وليها إن لم تكن بالغاً وفي الغائب بكتابة القاضي له ووصول الخبر إليه فإن لم يكن معلوما كتب القاضي لقضاة البلاد الذين ترد عليهم القوافل عادة وهناك يوجد هذا الأمر الثاني حيث تبين أن له مالا بالبلد وإن لم تعلمه الزوجة ولم تقدر على الأخذ منه تبين بطلان النكاح الثاني كما اعتمده ابن حجر في العقد الواقع فانيا لا عبرة به والله أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بمهر معلوم ودفع من المهر حصاة ثم غاب وفسخ عنه ما حكم الشرع بالاعسار من غير مكاتبة إلى قضاة البلاد ولا بحث عن أحوال الزوج لأنه لم يدخل بها ثم حضر الزوج وعرضت نفسها عليه فاعسر بباقي المهر فهل الفسخ الأقل باطل وهل إذا ثبت عند ما حكم الشرع اعساره بباقي المهر فهل يفسخ نكاحها وإذا لم يوجد قاض هل يجوز التحكيم في هذه المسئلة (أجاب) الفسخ الواقع من القاضي قبل دخول الزوج بالزوجة وقبل بحثه عنه ومكاتبته قضاة البلاد الذي هو فيها إن علم وإلى البلاد الذي ترد عليهم القوافل عادة باطل لعدم وجوب النفقة لأنها لا تجب إلا بالتمكن ولا تمكين مع غيبته وعدم البحث عنه فالزوجة باقية على ذمة الأول ثم إن دفع لها باقي المهر فهي زوجته والارفعت أمرها إلى حاكم أو محكم وهو ما يرتضيه الخصمان فيصير حكمه كالقاضي يجب العمل به فإذا ثبت عند أحدهما اعساره بالمهر كله أو بعضه أو بالنفقة أمهله ثلاثة أيام ليتحقق اعساره ثم بعد الامهال يفسخ القاضي أو هي بأذنه صبيحة الرابع نعم إن لم يكن في الناحية قاض ولا محكم ففي الوسيط لا خلاف في استقلالها بالفسخ وأنه أعلم (سئل) في ولد غاب عن والده المعسر ولم يترك له ما يتفق عليه فهل للقاضي أن يأذن له في القرض ويصير ذلك دينا في ذمة الولد (أجاب) نعم للقاضي الأدن في الاقتراض للوالد ويرجع على ولده بذلك لأن نفقة

مطلب رجل عقد على بنت من أبيها الخ

مطلب رجل تزوج امرأة بمهر معلوم الخ

من ولد غاب عن والده المسعور

الوالد على الولد وان قدر على الكسب فلا يكلفه لانه ليس من المصاحبة بالمعروف
 المأمور بها الواضطر للوالد الى الاذن وجب الاذن له لانه من ضرورة معاشه ويثاب
 على ذلك وله أن يقترض للوالد ويدفع له ذلك ويرجع على الولد كما نص عليه ائمتنا
 متوننا وشروحا والله أعلم (سئل) في بكر بالغ عقد عليها رجل فعرضت
 نفسها عليه بأن يدفع ما بقي من صداقها ويتسلمها فامتنع من ذلك فهل يجب
 مؤنتها عليه من عرض نفسها عليه (اجاب) نعم يجب لها من حين العرض
 الكسوة والنفقة والمسكن وان لم يتسلمها ويكفي في العرض التمكين وهو أن تقول
 المكلفة أو الصغرى أو وليهما متى دفعت المهر مكنت والله أعلم (سئل)
 في ابنتين قاصرتين لهما أمان وعم فقير فهل يجب على أميهما كفالهما أو على العم
 (اجاب) نفقة القاصرتين والقيام بهما بالحضانة الكبرى والصغرى واجب
 على الامين ليس على العم منه شيء وان كان غنيا كل ذلك حيث لم يوجد أب أو جد
 والا كان ذلك عليهما أو على أحدهما حيث كان غنيا والله أعلم (سئل)
 في نساء القري تكلفهن أزواجهن لحب حطب وطحن وحصيد وهو ذلك من
 الاعمال الشاقة فهل لهم ذلك (اجاب) لا يجوز ان يؤمن بالله واليوم الآخر
 أن يكره زوجته على شيء من ذلك ولا غيره لان المقصود من النكاح الولد والوطء
 وكف النفس عن المحرمات ودفع الشهوة وليس عليهما من الاعمال شيء بل على
 الرجل مؤنة طحن الحب والتخبز وان باعت الحب ويلزم الزوج مؤنة طبخ اللحم
 في ترابعه والا كلة لطبخ كقدر ومغرفة وانا وقصعة وللشرب ككوز وجرة والله
 أعلم (سئل) في رجل تزوج بكرازا واجا شرعيا واختلا بها خلوة صحيحة ولم يزل
 بكارتها وغاب عنها وتركها بالانفقة وكسوة فهل والحالة هذه اذا رفعت أمرها الى
 حاكم شافعي وطلبت منه فسخ النكاح يجيبه بذلك ولو لم يزل بكارتها وكفى الخلوة
 الصحيحة أولا بد من ازالة البكارة ووطئها بالفعل ما الحال (اجاب) ازالة البكارة
 ليست بشرط في وجوب النفقة وانما الشرط التمكن فلما حصل وجبت النفقة بها
 وكان حاضر افظاها سر وان غاب وشهد شاهدان أنه معسر الا أن ويجوز لهما هذه
 الشهادة اعتمادا على ما كان وثبت ذلك عندما كم الشرع كان لها بعد الامهال
 ثلاثة أيام فسخ النكاح وللحاكم الشرعي فسخه أيضا والله أعلم (سئل)
 في امرأة رفعت أمرها لهما كم حنفى ناب عن قاض فنصب رجلا شافعيًا ليفسخ لها
 النكاح فثبت اعسار الزوج الغائب بشهود عدول وأذن لها في الفسخ بعد ثلاثة
 أيام ففسخت فهل صح الفسخ أم لا لكون السائب لم يأذن له الملا في خصوص استجابة

مطلب في بكر بالغ عقد
عليها الخ

مطلب في ابنتين قاصرتين
لهما أمان الخ

مطلب في نساء القري
تكلفهن أزواجهن الخ

مطلب رجل تزوج بكرا
ز واجا شرعيا الخ

مطلب امرأة رفعت أمرها
لها كم حنفى الخ

الثاني في ذلك (أجاب) حيث ثبت عند القاضي اعسار الزوج كان لها الفسخ بقسمها ولا تحتاج لقاض في ذلك لا حنفي ولا شافعي قال ابن حجر فان فقد قاض ومحكم بحكمها أو عجزت عن الرفع اليه كان قال لا فسخ حتى تعطى مالا كما هو ظاهر استقلت بالفسخ للضرورة وينفذ ظاهره وكذا باطنا فالمدار على وجود الاعسار وثبوته فان وجد القاضي أو المحكم فذاك والا وكان يأخذ مالا كافي هذا الزمان قلها الاستقلال بالفسخ قال في البسيط لا خلا فيه والله أعلم (سئل) في رجل دفع لامرأة حصّة دراهم مما لها على زوجها من واجب نفقتها بموجب حجة شرعية ثم ادعى الدافع أن الزوج لم يأذن فهل يعمل بقوله (أجاب) ليس للرجل رجوع على المرأة بما دفع لها لانه ان دفع عن دين الرجل فالامر ظاهر وان دفعه من غير اذن من ماله فلا رجوع له أيضا لان الاجنبي له أن يستد الدين عن المدين كما صرح به الاثمة والله أعلم (سئل) عن رجل خطب بـ كرامن أبيها ثم غاب فادعى أبو البكر في غيبته أنه زوجها منه وأقام بينة بذلك ثم ادعى أنها عادمة الفراش والنفقة وفسخ عنها فهل ذلك الفسخ صحيح وإن زوجها من غيره يصح النكاح وما المحكم في ذلك (أجاب) حيث فسح الحاكم بمجرد الغيبة لا يصح الفسخ وهذه يقع الخطأ فيها كثيرا ووجهه عدم وجوب النفقة في هذه الأبعد استخص ومكاتبه القضاة للرجل حيث علم والا فالي البلدان التي ترد عليها القوافل عادة والله أعلم (سئل) في رجل تزوج من نابلس امرأة وأراد يلقاها الى البر فهل له ذلك (أجاب) نعم له ذلك ويجب على المرأة أن تخرج مع زوجها الى البر حيث أمنت على نفسها بأن يكون له حجة تقيمها وتأمّن على نفسها من الطريق وأن يكون السفر بها في غير البهر وله السفر بها ولو لغير نفقة وعبارة ابن حجر ومن التشويز أيضا امتناعها من السفر معه ولو لغير نفقة كما هو ظاهر لكن بشرط أمن الطريق والمقصود لم يخش من ركوبه ضررا يبيح التيمم أو يشق مشقة لا تحتسب عادة ثم قال نقلا عن انفعال في فتاواه اذ ادفع الرجل لامرأته صداقها فليس لها الامتناع من السفر معه انتهى وظاهر ذلك أن له أن يسافر بها من مدينة لقبرية وبادية وعكسه المفهوم بالاولى منه بالشروط المارة والله أعلم (سئل) عن رجل عقد على امرأة وغاب عنها قبل الدخول بها وله في بلده مال وفسخ عنها في غيبته فهل الفسخ صحيح (أجاب) هذا الفسخ باطل من وجهين أحدهما وجود المال له وشروط الفسخ الاعسار الثاني أنه لا بد من وجوب النفقة وقبل الدخول لا نفقة لها ان لم يوجد اشترط وهو البحث عن الزوج وفرض القاضى والله أعلم (سئل) في منير

مطلب رجل دفع لامرأة
حصّة دراهم الخ

مطلب رجل خطب بكرا
من أبيها الخ

مطلب رجل تزوج من
نابلس ويريد يلقاها الى البر
الخ

مطلب رجل عقد على
امرأة وغاب عنها الخ

في حصانة أمه لكون أبيه باطلقها ثم تزوجت بآخر ولها مدة تنفق عليه فهل لها
 الرجوع على أبيه بما أنفقت (أجاب) قال في المنهج وشرحه لشيخ الإسلام ولا
 تصير أي نفقة القريب بفواتها دينا عليه لأنها مواساة لا يجب فيها التملك إلا
 بافتراض قاض بنفسه أو مأذونه لغية أو منع فأنه لا يصير دينا وعدلت عن تعبيره
 بفرض القاضى بإفقاء إلى تعبيره بافتراضه بالاقاف لأن التجهيز وعلى أنها لا تصير دينا
 بفرضه خلافا للغزالي في بعض كتبه والله أعلم (سئل) عن امرأة تريد من
 زوجها أن يفرض لها دراهم معلومة في مقابلة ما لها عليه من المؤن وتريد أن ترفع
 أمرها لحاكم الشرع أن يفرض لها ذلك والحال أن الزوج يقوم بكفايتها
 بحسب حاله فهل تجاب لذلك (أجاب) نفقة الزوجة معلومة مقدرة شرعا طعاما
 وغيره بحسب حال الرجل يسارا أو عسارا وتوسطا فان حصلت كفايتها بأكلها
 معه فذلك واء فلها مقدرها الشرعي المعلوم بحسب حال الرجل وأما طلب الدراهم
 فليس لها ذلك ولا يجيبها حاكم الشرع لمرادها كتمه ومعلوم والله أعلم (سئل)
 عن رجل تزوج امرأة من مدينة غرة فهل له أن ينقلها إلى قرية من قرى الريف
 (أجاب) نعم إن كان الرجل آمينا والطريق أمنا كان له نقلها للقرية بل والبادية
 قال ابن الصلاح له نقل زوجته من الحضراء البادية وإن كان عيشتها خشنا لأن لها
 عليه نفقة مقدرة لا تزيد ولا تنقص نقله عنه ابن حجر والله أعلم (سئل) في رجل
 مات وترك زوجته حاملا فهل تستحق نفقة حتى تضع ككأبائين أولا ويفرق
 بينهما (أجاب) ليس للحامل المتوفى عنها زوجها مؤنة من نفقة وكسوة لخبر
 ليس للحامل المتوفى عنها زوجها نفقة رواء الدارقطني ولأنها بائنة بالوفاة والقريب
 تسقط مؤنته بها والله أعلم (سئل) في بنتين لهما في ذمة أبيهما مادتين من
 تركة أمهما أو قد حصل له خلل في عقه له بحيث صار لا يحسن التصرف فحجر
 القاضى عليه وأقام وليه مقامه يتصرف في ماله وأذن له أن يصرف على المحتل
 عليه وعلى أولاده وزوجته وأمه في كل يوم مبلغا معلوما ثم مات والآن بقية
 الورثة يريدون أن يحسب الولي على البنتين ما فرضه القاضى من دينه ما ليكون
 ما خافه تركه يقسم بين جميع الورثة والبنتان تقولان نفقتنا واجبة على أبينا
 وديننا باق يخرج من التركة وما بقي فهو وارث عن أبينا فما الحكم في ذلك (أجاب)
 أعلم أن نفقة الفرع إنما تجب على الأصل بشرطين أحدهما أن لا يملك الفرع
 النفقة والثاني أن لا يكون له قدرة على الكسب فاذا وجد الملك أو القدرة على
 الكسب فلا تجب نفقة الفرع على الأصل ولا سيما أن الأصل هنا محجور عليه

مطالب عن امرأة تريد
 من زوجها أن يفرض لها

مطلب عن رجل تزوج
 امرأة من مدينة الخ

مطالب في رجل مات
 وترك زوجته الخ

مطلب في بنتين لهما
 في ذمة أبيهما الخ

يُجيب على وليه أن تصرف له بالمصلحة وليس منها ضياع ماله فيما يجب عليه فيجب
على البنيتين نفقتهما من خالص مالهما الماعلم والله أعلم (سئل) في رجل غاب
عن زوجته مدة طويلة من غير نفقة ولا منقح وهي ملازمة لمسكنها فهل تصير
نفقتها عليه دياوان لم يفرضها القاضي (أجاب) صرح العلماء بأن نفقة الزوجة
على الزوج دين عليه ولو كان معسر إلا أن الأعسار لا يسقطها فلا يسقط غير
المسكن بمضي الزمان سواء لم يفرضها قاض وهو ظاهر لأنها من قبيل الدين في مقابلة
حبسها أم فرضها لأن فرضه تأكيد للوجوب لا متوقف عليه فلها الرجوع بها
عليه حتى لو أبانتها رجعت عليه بها والله أعلم (سئل) عن رجل أسرو له
زوجة وله أم فهل يلزمها نفقة زوجته المذكورة (أجاب) لا يلزمها نفقة زوجة
إنها مطلقا لأنها لا يلزمها إعفافه فلا يلزمها نفقة زوجته والله أعلم (سئل)
في رجل له زوجة في بيت عمها يطالبها المسكنه فتأني فهل لها عليه كسوة ونفقة
ويجب عليها الرجوع إلى مسكنه (أجاب) صرح العلماء متوناً وشرحاً بأن
خروج المرأة من سكنها بلا إذن من زوجها يسقط نفقتها وكسوتها وسائر ما يجب
لها إذا كان بلا عذر فيجب عليها الرجوع إلى مسكنها في العمير إذا دعي
الرجل امرأته إلى فراشه فلم تأت له غنمها الملائكة حتى تصبح وفي رواية إذا باتت
المرأة هاجرة فنراش زوجها فتأني عليه إلا كان من في السماء ساخط عليها حتى
يرضى زوجها أو ورد التي يسخط عليها زوجها لا تقبل صلاتها حتى يرضى عنها
وورد أيضاً أول ما تسأل المرأة يوم القيامة عن صلاتها وعن بعائها والله أعلم
(سئل) في رجل غاب غيبة انقطع خبره وله حصص في دار وكرم وله أولاد
وزوجة فاعده على أولادها يشتغلون ويفقون عليها وليس لها اختيار في فراقهم
وأهلها يريدون أن يفرقوا بين أولادها وبينها ويقولون لها افسخي النكاح حتى
نزوجك فما الحكم (أجاب) قال صلى الله عليه وسلم من فرق بين والده وولدها
فرق الله بينه وبين أجمته يوم القيامة وهذه المرأة لا يجوز فسخ نكاحها لأمور
منها أنه لا بد من طلبها الفسخ ولم تطلب ومنها أنه لا بد من أعسار الزوج وحيث
وجد له مال فلا أعسار ومنها أن المقطع الغيبة المجهول حاله لا يفسخ نكاحه فن
فسخ نكاحها فحكمه مفسوخ وأمره منسوخ وقد حارب الله ورسوله وحرّم المرأة
على زواجه وهي حلال له وحلالها للغير وهي حرام عليه فليأذنوا بحرب من الله
ورسوله وعلى الرسول إلا البلاغ وما على العلماء إلا البلاغ عن الرسول صلى الله
عليه وسلم والله أعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها ولم يترك لها نفقة

مطلب رجل غاب عن
زوجته الخ

مطلب رجل أسرو له
زوجة الخ
مطلب في رجل له زوجة
في بيت عمها الخ

مطلب رجل غاب غيبة
انقطع خبره الخ

مطلب امرأة غاب عنها
زوجها الخ

وليس له عقار يتحصل منه شيء وهو فقير معدم فهل اذا شهدت النفقة يفسخ عنها
القاضي (أجاب) اذا شهدت البيعة الشرعية بأن زوجها ليس لها يتفق عليها
منه وأنه فقير معدم الا أن لا يملك نفقة نفقة يفسخ نكاحها بعد ثلاثة أيام فهل المرأة فيها
وبعدها اما يفسخ الحاك نكاحها أو يقول لها افسخي نكاحك ويجوز للشهود
اعتماد الاستصحاب لان الاصل بقاؤه فقيرا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
طلق زوجته حاملا لاطلاقا ثلثا ويدعي أن أباه ابراء من نفقة الحمل فهل يسمى
عليها ابراء أيها (أجاب) نعم يجب للحامل المباشرة نفقة لها أي لنفسها بسبب
الحمل لقوله تعالى وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن ولا عبرة
بما وقع من أبيهما من الأبراء لأمري أحدهما أنها ليست له والثاني أنه ابراء من
الشيء قبل وجوبه لانهما تجب بعجركل يوم حتى لو أبرأت الزوجة منها قبل وجوبها
لا يصح ابراءها لما علم والله أعلم (سئل) في رجل له أربع نسوة فرض القاضي
لأحدها من بحضرة الزوج عليه نفقة معينة بعد الطلب من الزوجة كل يوم قدرا
مسمى وأذن لها بالاستدانة والانفاق والرجوع على الزوج بذلك وكتب لها
مكاشرة وهي ساكنة عند أهلها باطلاق الزوج لها في ذلك ومضى مدة ولم يدفع
لها من المفروض شيئا فرفعت أمرها للقاضي تطلب النفقة المستدانة من الزوج
فطلقها طلاق رجعية ونزع به هذا الطلاق سقوط المفروض عنه المتجه في المدة
الماضية الى وقت الطلاق فهل حيث أذن لها القاضي بالاستدانة واستدانت ذلك
وانفقته بنية الرجوع على الزوج لا تسقط النفقة المذكورة بهذا الطلاق ولها
الرجوع عليه بذلك ولا عبرة بنزع المكاشرة الشرعية أن يجيبها بذلك (أجاب)
حيث لم تكن الزوجة ناشئة بأن كانت في طاعة الزوج فنفقة ثابتة لها لانها
في مقابلة حبسه لها سواء فرضها قاض وهو ظاهر أم لم يفرضها المأمر والله أعلم
(سئل) في رجل له زوجة بالقدس الشريف ليس له بها كسب فهل له
نقلها لتلبس لتيسر الكسب لها وهل يجب عليه اجابته لذلك وهل اذا امتنعت
من النقلة تكون ناشئة (أجاب) قال ابن حجر قال ابن الصلاح له نقل زوجته من
الحضر الى البادية وإن كان عيشها خشنا لان لها عليه نفقة مقدرة انتهى اذا علمت
ذلك كان له نقلها الى تلبس بالطريق الاولى لان عيشها خير من عيش البادية
بكثير ولانها اضبط وأطوع للحكام والذي بها أيسر من البادية ثم قال ابن حجر ومن
الفشوز أيضا امتناعها من السفر معه ولو تغير نقله كما هو ظاهر لكن بشرط أمن
الطريق والمقصود أن لا يكون السفر في البحر الملح الا أن غلبت فيه السلامة

مطلب رجل طلق زوجته
حاملا الخ

مطلب رجل له أربع
نسوة فرض القاضي الخ

مطلب رجل له زوجة
بالقدس الشريف الخ

مطلب رجل غاب عن
زوجته غيبة طويلة

ولم يفتش من ركه به ضرر ابيح التيمم أو يشق مشقة لا تحتمل عادة والله أعلم
(سئل) في رجل غاب عن زوجته غيبة طويلة فرفعت أمرها لحاكم شافعي
ليفسخ نكاحه لكونه تركها بلا نفقة ولا منفق وأحضرت رجلين خليل بن يوسف
القاجي وعلي بن حسن العككافي وشهدا لها بصورة شهادتهما أن محمدًا غاب عن
المدسة من مدة أربع سنوات وأنه تركها بلا نفقة ولا منفق شرعي ولم تجد من
تستدين منه وترجع بذلك عليه وأنه معسر وأنها غير ناشئة ولم يرسل لها شيئاً
قل ولا أجل ففسخ لها الحاكم الشافعي وزوجت من آخر ثم حضر الزوج المفسوخ
نكاحه وظهر أنه غني وأن له أسباباً عند الزوجة أفترت له بها وأعطته له بحيث
يمكن منها النفقة من نحاس وغيره وله أيضاً جدار وعقار في بلده فهل الفسخ صحيح
وان قلتم لا ترجع المرأة إلى زوجها الا قول ويتبين ابطال النكحة والحكم الذي وقع
على ذلك (أجاب) هذا الفسخ باطل من وجوه الا قول أن القاضي لم يبين أنه يعلم
عدالةهما أو أنهما ازكيان عنده لان ذلك واجب في الشهادة اذ شرطها عدالة
الشهود فان علمها القاضي عمل بهما والاطلب التزكية وجوباً وهي مشروحة
في كتب الفقه الثاني أنه لا يكفي في الشهادة أن الزوج معسر بل لابد أن يصرحاً
في شهادتهما أنه معسر الا أن أي حال الشهادة كما صرح به غالب أثبتنا كالرمل
وابن حجر وغيرهما ولم يذكر الا أن فهي باطلة الثالث تبين كذبهما بما له من
المال عند الزوجة ومن العقار الرابع أنه متى حضر المفسوخ نكاحه وادعى
أن له مالاً بالبلد واثبت ذلك بالوجه الشرعي وان لم يقل خفي على بينة الاعسار يتبين
بطلان الفسخ وعبارة ابن حجر حضر المفسوخ نكاحه وادعى أن له بالبلد مالاً خفي
على بينة الاعسار لم يكفه حتى يقيم بينة بذلك وبأنها تعلمه وقد ر عليه فحينئذ
يبطل الفسخ قاله الغزالي وفي الاحتياج إلى قيامه البينة بعلمها وقد رتها نظراً
لأنه بان بينة الوجود أنه موثرو ولا يفسخ عليه وان تعذر تحصل النفقة منه انتهى
وظاهر أنه لا فرق بين أن تزوج باً خراً أم لا ويتبين بطلان النكاح وان حصل
منه وطء يكون وطء شبهة لها عليه به مهر المثل وترجع للزوج لان عقد نكاحه
محقق فلا يزال الابيقين فحيث ظهر أن عند الزوجة أمتعة تنافي منها لها النفقة
الواجبة لها ولو فيما قل من الزمان تبين بطلان الدعوى والشهادة وان كانت
في نفسها صحيحة وبطلان الحكم المترتب على ذلك لبطلان الاصل وهو الدعوى
وعبارة ابن حجر ولا فسخ بغيبة من جهل حاله يساراً واعساراً بل لو شهدت بينة أنه
غاب معسراً فلا فسخ ما لم تشهد باعساره الا أن وان علم استنادهما للاستصحاب

أوذ كربة تقوية لا شكاً فليتق الله أولاً القاضي الذي تعرض عليه مسئلة الفسخ
 فيقرر الدعوى قبل أن تصيبه البسوى والنظر لمراد الله تعالى من اجراء الاحكام
 الشرعية لا لاخذ المصالح الذي هو اعظم البلية والا كان مثله مثل هاروت
 وماروت يفرقان بين المرء وزوجه ومثله الشهود فليحذروا انتقام المعبود ولا ينظروا
 الى الدرهم والدنار بل السيران في اودية النار ويكون كل مثل ديوث وقرنان حيث
 حرما واحدا بالزور والبهتان والله اعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا ودخل
 عليها ففنته نفسها وهي مطيقة الوطء فنقلها ابوها المنزلة وهي ايضا مانعة نفسها فهل
 عليه نفقة وكسوة وهل عليه أن ينام معها في منزل أبيها (أجاب) نص العلماء
 قاطبة أيدهم الله تعالى أن مؤنة الزوجة من كسوة وغيرها تسقط بالنشوز وهو
 خروجها عن طاعة الزوج ولو في بعض اليوم وان لم تأثم كصغيرة أو مجنونة كمنع
 تمتع ولو بلبس وخروج من مسكنها بلا اذن ويحلف الزوج عند الاختلاف
 في التمكن على عدمه فيصدق لان الاصل وجوب طاعة زوجها اعليها وتسليم نفسها
 له بالتمتع والوطء كما في الحديث الشريف أيما امرأة باقت هاجرة فرائس زوجها
 لعنتها الملائكة وفي الحديث لو أمرت أحدا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد
 لزوجها فإدامت مانعة نفسها من زوجها فلا نفقة لها ولا كسوة وتعصى الله
 بذلك ان كانت مكلفة وعلى وليها أمرها بطاعة الزوج وللزوج ضربها عند تحقق
 النشوز لقوله تعالى واللاتي يخافون نشوزهن فعضوهن واحبروهن في المضاجع
 واضربوهن وليس للزوج موافقة الاب على سكنها في داره لما عليه من المنسة
 والعار بل يسلمها له منزله بعد النصح لها والموعظة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 أذن لزوجته أن تنتقل لبيت أهلها ففعلوها ومكنت ثلاثة أشهر عندهم ثم طلقها
 فهل لها عليه نفقة وكسوة وممتعة أولا (أجاب) لا ريب أن نفقة الزوجة
 وكسوتها من باب التملك فاذا دفعها الزوج فذلك والا كانت في ذمته وينا طلب
 منه متى شافت وكذلك لها المتعة اذا طلقت بقدرها القاضي بما يراه بحسب حال
 الزوج والله أعلم (سئل) في بنتين قاصرتين لهما أخوان كاملان وللبنتين
 حصة في دارهن سكنهما وليس لهما ما يمانان منه الا حصة البيت والاخوان فهل
 المؤنة لهما على الاخوين أم تباع الحصة في النفقة (أجاب) حيث كان
 للقاصرتين ما يتحصل منه لهما النفقة فلا يطلب أحدهما نفقة حتى لو كان أبا
 أو جد بل النفقة في مالهما من عقار أو غيره فتباع الحصة بالحظ والانصاف وتصرف
 فيها بحسب الحال الا لائق بهما وليس على الاخوين منها شيء والله أعلم (سئل)

مطالب رجل تزوج بنتا
 ودخل عليها الخ

مطلب رجل أذن لزوجته
 أن تنتقل لبيت أهلها الخ

مطلب بنتان قاصرتان
 لهما أخوان وحصة من
 دار الخ

في رجل من مدينة الخليل على نبينا وعليه وعلى سائر الانبياء صلوات الملك الجليل
تزوج امرأة من مدينة الرملة ونقلها الى الخليل ثم اتها فخرجت في خيبتها وتوجهت
الى الرملة من غير اذنه فهل تكون بذلك ناشرة تسقط مؤنتها (اجاب) صرح
أئمتنا متواتروا وشروا بان نشوز المرأة يسقط النفقة والكسوة قال في المنهج وشرحه
وتسقط مؤنتها بنشوز أي خروج عن الطاعة للزوج ولو في بعض اليوم كمن تمتع
ولو بلبس وكخروج من مسكنها بلا اذن منه لها لان عليها حق الحبس في منابله
وجوب المؤن الاخر وجال عذر كخوف من انه دام المسكن أو غيره وتسقط بسفر ولو
بأذنه لخروجها عن قبضته واقبالها على شأن غيره لا ان كان معه ولو في حاجتها
وبلا اذن أو لم يكن معها وسافرت بأذنه لحاجته ولو مع حاجة غيره فلا تسقط مؤنتها
والله تعالى أعلم (سئل) في بلدة وقع بها قتل ونهب وقتل أنفوس وهدم أما كن
وهجوم على الحریم وقطع الجلب وبعض أهل البلد خرج منها وبقي الباقي وفي غالب
الافاق تفع الغارات بين من خرج ومن بقي وغلبت الاسعار غالبا فصار الانسان
لا يأمن على نفسه ولا على ماله ولا على دينه ولا على عرضه فهل اذا خرجت امرأة
والحالة هذه أو أخرجهما وإياها خوفا على عرضها الى مدينة تأمن فيها على نفسها
وعرضها فهل بهذا الخروج تكون ناشرة وتسقط نفقتها وكسوتها وأن لم يأذن لها
الزوج (اجاب) اعلم أن الدين والمال والعرض والنفس والعقل والنسب
متفق على حفظها بين جميع الممال من المسلمين أهل الدين الحق ومن أهل دين
اليهود والنصارى وتسمى هذه الكليات الخمس أو الست وهي محل نظر السلطان
نصره الرحمن في سلطنته أن يحفظها على الناس ويقيم الحدود على المرتدين بالقتل
وعلى أخذ المال بالسرقة بقطع اليد وعلى أخذه بقطع الطريق بقطع اليد والرجل
من خلاف ويقيم الحد على الزاني المحصن بالرجم وغيره بالحد والتعريب وقتل
النفس بقتله ويحفظ على المسلمين أنفسهم فان لم يوجد سلطان يقيم هذه الحدود
الشرعية ولا قاض يجرى الحدود الشرعية في بلد من بلاد الاسلام وظهر بها ما ذكر
فلا يجوز ان يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقيم بهذه البلدة ويجب عليه الخروج
منها حفظا لنفسه وماله ودينه وعرضه هدا على الرجال البالغين العاقلين فكيف
بالمرأة الضعيفة فحيث كان الامر كذلك وجب عليها الخروج حفظا لعرضها ودينها
فان رضى ان يزوج كان ممن رضى الله عنه والا كان ممن غضب الله عليه وطرده
حيث لم يبادر بميانة عرضه بل لو كان الزوج أجنبيا عنه لان الدفع عن العرض
واحب على كل انسان ولو كان أجنبيا عن المرأة وعبارة ابن حجر عطفاء على أن

مطلب لو خرجت المرأة
بغير اذن زوجها تعد
ناشرة الخ

مطلب بلدة وقع بها قتل
ونهب اخرجت منها
الزوجة لا تعد ناشرة الخ

يشرف البيت على الانهدام أو تخاف على نفسها أو مالها كما هو ظاهر من سارق أو فاسق ويظهر ان الاختصاص الذي له وقع كذلك يحتاج للخروج لذلك أو خشى عليهم اقتنة أو يحتاج الخروج لقاض لطلب حقها أو الخروج ان احتاجت الخروج لذلك وخشى عليها منه قننة والزواج غير ثقة أو امتنع أن يعلمها أو يسأل عنها أجبره القاضى على أحد الأمرين ولو بالخروج معها أو يستأجر من يسأل عنها أو يخرجها مع غير المنزل لا متعة ظمناً أو يهددها بضرب ممتنع فتخرج خوفاً منه فخرجها حيثئذ غير نشوز لا مذهب فتستحق النفقة الى آخره ومثله الرمل حرفاً بحرف فليس كل خروج مسقط للنفقة كما يؤوله المتشدقون الذين ما بليت أقدامهم في طلب العلم فضلاً عن الخوض فيه فتأمل بانصاف والله تعالى أعلم (سئل) عن رجل ضرب زوجته فذهبت لدار أهلها غضبي ثم انها عرضت نفسها على زوجها أن يأخذها فامتنع وأهلها كذلك يعرضونها عليه ويمتنع ولها مائة نفقة ولا منفق نحو أربع سنين من غير مانع من جهتها فهل تكون النفقة مقدرة عليه في المدة التي أظهرت المرأة فيها الطاعة (أجاب) متى عرضت المرأة نفسها على الزوج أو عرضها وليها اما استأجر أو بعد الفسوز ثم الرجوع الى الطاعة وجبت مؤنتها من حين بلوغ الخبر قال في المنهج وشرحه لشيخ الاسلام فان عرضت عليه بأن عرضت المكافأة أو السكرانة نفسها عليه كأن بعثت اليه اني سلمت نفسي اليك وجبت مؤنتها من حين بلوغ الخبر انتهى فتؤنة الزوجة لا تسقط بمضى الزمن في هذه المدة التي أظهرت فيها المرأة الطاعة فتجب مؤنتها من أكل وشرب ولبس وآلة تنظيف وسائر ما يجب للزوجات والله أعلم (سئل) في امرأة مزوجة لرجل وكل منهما راض من صاحبه والزواج قائم لهما بما يجب عليه من مؤنتها فجاء وليها وأخذها من دارها في غيبة زوجها وادعى أنه باق عليه حصته من مهرها فلما أخذها جاء اليه رجل واتفق معه على أن يشهد له بأن زوجها معسر وأنهما عادمة للنفقة ليفسخ النكاح ويزوجها اياها فوافقه على ذلك وذهبت عند القاضى وفسخ نكاحها بناء على دعواها ولم تعلم الزوجة والزواج بذلك ثم عجز رد ما وقع الفسخ المذكور عقد عليهم اولى بالرجل المدكور قبل انقضاء عدتها فلما علمت الزوجة بذلك وأراد وليها أن يدخلها على الزوج امتنعت والتجأت الى رجل كبير جهاها ومنع الزوج الثاني منها فكيف الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) هذا الفسخ باطل من وجوه شتى أحدها حيث وجد من الزوجة الرضى بطل من كل قاض القضا فان قضى حيثئذ قاض قضى عليه رب الارض والسما بما يوجب قضاءه الذي به قضى الثاني حيث

مطلب رجل ضرب
زوجه فذهبت لدار أبيها
الخ

مطلب امرأة مزوجة
أخذها وليها من دارها
وادعى أن زوجها معسر
وفسخ نكاحها وزوجها
الخ

فلم الزوج بما يجب لها عليه فلا فسخ ولو كان ذلك بأكلها معه كما هو في غالب البلاد
 الثالث أخذ وليها لها من منزل زوجها مسقط لنفقتها وكسوتها حيث كان برضاها
 والابن أخذها قهرا فهو آثم عاص بما فعل كما يقع كثيرا من السفهاء لأنها بعد
 الدخول بها لا تمكن أن تحبس المرأة نفسها على المهر كله ولا بعضه الرابع شهادة
 الرجل الواحد لا تكفي بمجردها وإن فرض أنه شهد معه آخر لا تصح هذه الشهادة
 لمافيها من جرأة لا تكفي له لقصد تزويجها الخامس أن الرجل إذا كان يمكن احضاره
 لمجلس الحكم فلا بد من احضاره السادس أنه لا بد من طلب الزوجة الفسخ فلا
 يكفي طلب وليها فقط السابع أنها لو رفعت الأمر هي إلى القاضي وثبت اعسار
 الزوج عنده فلا بد من رضاها بالفسخ بعد الامهال ثلاثا والاولى رضى بالفقر لا يصح
 الفسخ لأن الضرر لاحق بها الثامن عقد الولي عليها قبل انقضاء عدة الزوج
 المفسوخ نكاحه على زعمه باطل بإجماع المسلمين ويدل ذلك على فسق الولي
 والزوج موافقته على ايقاع العقد في العدة فاستحق الولي والزوج من الله تعالى
 الويل والدمار والعار وغضب الجبار ثم المآل إلى النار وبئس القرار فلاتأس
 على القوم الكافرين وأما المرأة الممتنعة من ذلك فاسبغ الله تعالى عليها ستر وسهل
 لها أمر وحفظ عليم أدينها ونفسها وجعلها من أهل الجنة الذين لا خوف عليهم
 ولا هم يحزنون وأما الرجل المانع لها من هذا الباطل والمجير لها أجاره الله تعالى
 من كل سوء وحفظه في نفسه ودينه وعرضه وجعله من حزب الله المفلحين وأخذ
 الله يده أينما توجه بصادق خيرا وعزا وفخر الصيامته عرض هذه المرأة وشريعة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم والله الموفق أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته
 ثلاثا وله منها ولدان فطلبت من الأب زيادة على أجرة الحضانة والرضاع والحال أن
 الأب معسر وكسبه قليل ويريد الانفاق عليهم بقدر ما كانه فهل يجب الأب
 أو الذي يطلب الزيادة أو تجب هذه النفقة على الجد الغني مع وجود الأب الحاضر
 وهناك جدة أم الأب وتريد أخذ الولدين تبرعا لكون ولدها لا يقدر على الانفاق
 المطلوب بل على قدر حاله في الحكم الشرعي (أجاب) عبارة المنهج متناوشر حانصها
 لرم موثرا ولو بكسب يليق به ذكرا أو أنثى ولو ببعضها بما يفضل عن مؤنة ممونه من
 نفسه وغيره وإن لم يفضل عن دينه ويومه وليته كفاية أصل له وإن علا ذكرا أو أنثى
 وفرع له وإن نزل كذلك إذا لم يملكها وكانا حريين معصومين وعجز الفرع عن
 كسب يليق به وإن اختلفا فإنه انتهى فأنت تراه مصرحا بأن الأصل وإن علا تلزمه
 نفقة الفرع وإن نزل إذا عجز عن الكسب وأما الزيادة على الكفاية فلا تلزم الأصل

مطلب رجل طلق زوجته
 ثلاثا وله منها ولدان
 فطلبت زيادة على أجرة
 الحضانة من الأب

ولا الفرع انما الواجب بحسب ما يليق به من مأكل ومشرب وملبس بما جرت به العادة والله أعلم (سئل) في رجل موثر تزوج بنتا قاصرا من أبيها ثم بلغت وأظهرت التسليم للزوج فهل يجب عليه نفقتها وكسوتها أو أن يدفع حال مهرها فإن امتنع فهل لحاكم الشرع أن يجبره على ذلك (أجاب) حيث كانت الزوجة مطيعة للوطء وعرضت هي أو وليها نفسها على الزوج وجبت مؤنتها على الزوج وعبارة المنهج مع شرحه تجب المؤن على ما تروى على صغير لا يمكنه وطء ولا الصغيرة لا توطأ بالتمكين لا بالعقد لانه يوجب المهر والعقد لا يوجب عوضين مختلفين ثم قال فلا فسخ بامتناع غيره موثرا أو متوسطا من الانفاق حضرا أو غاب فهو اعم من قوله لا فسخ يمنع موثران لم ينقطع خبره لا تنفاد الاعسار المتبعت للفسخ وهي متمكنة من تحصيل حقها بالحاكم انتهى فعلم أن الحاكم يجبره أن يتسلمها ويدفع لها المؤن مدة الامتناع ويدفع لها الحال من الصداق لان امتناع مثل هذا اتعنت فيخرج ذلك الحاكم منه بالقهر ولا يجوز له أن يمنعها حقها مع قدرته ولا أن يجبر عليها لما في ذلك من الضرر الذي ترفعه الحكام من مثله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجة حامل فهل يجب لها نفقة في تركته حتى تضع (أجاب) ليس للحامل المتوفى عنها زوجها نفقة ولا كسوة ولا لها ولا للحمل وانما لها سكنها مدة العدة كما صرح بذلك في المنهج وشرحه لشيخ الاسلام وغيره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على بكر بالغ عقدا صحيحا وقبل الدخول عليها غاب عنها غيبة طويلة نحو عشر سنين والا نحتاج الى الاعفاء والنفقة ولا يعلم له محل في غيبته فهل يجوز لها الفسخ والحالة هذه (أجاب) الفسخ انما يكون بعد التسليم حتى تجب لها المؤنة وأما مثل هذه التي لم يدخل بها فطريقها كما قال في المنهج وشرحه فان غاب الزوج عن بلدها ابتداء بعد تمكينها ثم نشوزها وقد رفعت الامر الى القاضي وأظهرت له التسليم كتب القاضي لقضاة بلده ليعلمه بالحال فيجبي لها حالا ولو بناه لتسلمها وتجب المؤن من حين التسليم اذ بذلك يحصل التمكين فان أبي ذلك ومضى زمن امكان وصوله اليها فرضها القاضي في ماله وجعل كالتسليم لها لان المانع منه فان جهل موضعه كتب القاضي لقضاة البلاد الذي ترد عليهم القوافل من بلده عادة ليطلب وينادي باسمه فان لم يظهر فرضها القاضي في ماله الحاضر وأخذ منها كفيل بما يصرقه اليها لاحتمال موته أو طلاقه انتهى وفي ابن حجر فان لم يكن له مال حاضر احتمل ان يقال انه يقتصر عليه أو يأذن لها في الاقتراض والله أعلم (سئل) في رجل زوج ابنته لرجل ودفع من مهرها

مطلب رجل موثر تزوج بنتا الخ

مطلب رجل توفي عن زوجة حامل الخ

مطلب رجل عقد على بكر بالغ عقدا صحيحا

مطلب رجل زوج ابنته لرجل ودفع من مهرها الخ

ما تبين وبقي عليه ما تان وخسون وهي بالغ لها مدة طويلة وهي مظهرة التسليم
فما الواجب على الزوج (أجاب) حيث كانت كاذرة وأظهرت للزوج
التسليم وجب عليه أن يدفع لها بقية مهرها ويجب لها عليه سائر ما يجب للزوجات
من كسوة ومسكن ونفقة وغير ذلك والله أعلم (سئل) في رجل له امرأة
أخذها أبوها قهرا على زوجها مرة بعد أخرى ولها عنده مدة ثم أراد ردها للزوجها
وطلب منه مؤنتها كسوة ونفقة سنة فهل له ذلك (أجاب) ليس للزوجة
كسوة ولا نفقة إلا بثلاث مسكن الزوج فتي خرجت منه بغير إذنه فلا نفقة ولا
كسوة بل هي ناشزة تأثم هي وأبوها بذلك لما في الحديث الشريف أيما امرأة باتت
هاجرة ففراش زوجها لعنتها الملائكة قال في المنهج وشرحه لشيخ الإسلام وتسقط
مؤنتها بنشور أي خروج من طاعة الزوج ولو في بعض اليوم وإن لم تأثم به كصغيرة
ومجنونة والنشور يمنع التمتع ثم قال والخروج من مسكنها بلا إذن منه لأن عليها
حق الحبس في مقابلة المون والله أعلم

❖ (فصل في الحضانة) ❖

(سئل) في أم أب وأم أم تريد أم الأب حضانة بنت ابنها تبرعا وأم الأم تريد
أن تأخذ الاجرة من يقدم منهما (أجاب) قال في الروض وإذا طلبت أم الأم أجرة
عليها وهما كمتبرعة قدمت عليها فتقدم أم الأب المتبرعة على أم الأم التي تريد
الاجرة والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وله منها ابن وبنت
فأخذت الولد وسافرت به من الرملة إلى القدس للنقطة وأبوه ببلده الرملة فهل له أخذ
الولد منها (أجاب) قال في الروض وشرحه أو سافرا أحدهما لنقطة ولودون
مسافة القصر فالأب أولى به وإن كان هو المسافر حفظا للنسب ورعاية لمصلحة
التأديب والتعلم وسهولة الانفاق عليه حيث سافرت الأم فالأولاد للأب لما
ذكره الله تعالى أعلم (سئل) في أولاد قصر لهم ابن عم شقيق وخال فلن
تكون حضانتهم منهم (أجاب) الحضانة لابن العم لأنه وارث من العصبية
ولاحق فيها للخال لأنه من ذوى الأرحام والله أعلم (سئل) في رجل عنده
ولد في حضانة فأمريته زوجته أن يذهب إلى بلد كذا فقال لها الزوج إن ذهبت
إليها تكون محرمة ثلاث سنين ولم يذهب الولد فهل يترقب على الزوج شيء
(أجاب) حيث أن المعلق عليه لم يوجد فلا شيء على الرجل على ما ذكر لا يقتضي
شيئا والله أعلم (سئل) في بنت قاصرا أخذت من يدها أهلها قهرا ولها أم وأخ
وعصبة فهل يجب على من هي تحت يده أن يسلمها لأمها وعصبتها (أجاب) نعم

مطلب رجل له امرأة
أخذها أبوها قهرا الخ

قوله إلا بثلاث ذكر منهما
واحدا وترك الاثنين
فليتأمل

فصل في الحضانة

مطلب أم أب وأم أم تريد
أم الأب الحضانة تبرعا الخ

مطلب رجل طلق زوجته
ثلاثا الخ

مطلب أولاد قصر لهم ابن
عم شقيق الخ

مطلب رجل عنده ولد
في حضانة الخ

مطلب بنت قاصرا أخذت
من أهلها قهرا الخ

حضانة الامة ولما ولعصمتا اخذها تحت حجرهم سيانة لعرضهم لان للرجل ان يقتل دون ماله وعرضه وهو شهيد وعلى ولي الامر مضاهف الله له الاجران متزعا بمن هي تحت يده ويسلمها لمن ذكر لان العرض أحد الكليات الخمس التي هي تحت حماية ولي الامر وقد توافقت عليها الشرائع والمال جميعا والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ولها منه ولد صغير بلغ من العمر ما ينيف عن ست سنين حاضنة له أبت أن تربي الصغير مجانا والاب معسر وللصغيرة جدة أم أب تقبل أن تربي مجانا هل يدفع للام أم للجدة (أجاب) الجدة التي تربي الصغير متبرعة من غير أجره تقدم على الام كما نص عليه عندنا ثمة اعلام والله أعلم (سئل) في أولاد نصر في حضنة أمهم وقد ميزوا ولهم عمة تطالب حضنتهم متبرعة عليهم بالنفقة والام تطالبهم من الاول بهم (أجاب) نص العلماء على أن المتبرعة تقدم على طالبة النفقة كما هو مسطور في محله والله أعلم (سئل) في أم لها ولد لم يميز تزوجت بأجنبي وله أم أم تريد حضنته بأجرة من ماله الموروث له وله أم أب تريد حضنته مجانا ليس له ماله وله عم أيضا يكون تحت نظارته فن الحجاب منهما (أجاب) بزواج الام سقط حقها من الحضنة وان لم يدخل بها الزوج وان رضی يكون الرضيع معها وثبت أن الحق لامها فان أخذته مجانا أولم توجد متبرعة قدمت لماعلم فان وجدت متبرعة ولو كانت أجنبية عنه ولم ترض الجدة الابأجرة المثل قدمت الاجنبية عليها لحصول النفع للعاصر الذي يجب النظر له بالمصلحة وكذا تقدم الاجنبية اذا لم ترض الام أو الجدة الابأكثر من أجر المثل ورضيت الاجنبية به أو دونه وكذلك تقدم الاجنبية اذا طلبت الام أو الجدة أجر المثل ورضيت هي بدونه هذا في الاجنبية فكيف بأم الاب التي تلي أم الام في الحضنة وعجالة الزيادة واذا طلبت أجرة عليها وهناك متبرعة قدمت عليها وبقية الصور مأخوذة من متن المنهاج وشرحه للرملي وابن حجر وغيرهما مع رد ابن حجر بعد أبي زرعة والله أعلم (سئل) في ولد صغير فطيم له خالة أخت أمه وله خال وتريد الخالة حضنته تبرعا فهل تقدم على الخال (أجاب) نعم الخالة مقدمة على الخال في كل حال لان الحضنة أصلها للنساء فتى وجدت النساء والرجال في درجة قدمت النساء لان النساء بالحضنة أبر وأصبر والله أعلم (سئل) في رجل مات عن ولد صغير فامرئ تزوجت أم الطفل وله جدة عمياء فطلبت حضنته وله عم فهل تكون الحضنة له أو لها (أجاب) اعلم أنهم ذكروا لاستحقاق الحضنة شروطا الى أن قالوا ومنها أن لا يكون أعى كما افتى به عبد الملك بن ابراهيم المقدسي

مطلب رجل طلق زوجته
ولها منه ولد الخ

مطلب أولاد نصر في حضنة
أمهم وقد ميزوا الخ

مطلب أم لها ولد لم يميز
تزوجت أمه بأجنبي الخ

مطلب ولد صغير فطيم له
خالة أخت أمه الخ

مطلب رجل مات عن
ولد صغير تزوجت أمه وله
جدة الخ

مطلب رجل زوج ابنه
القاصر بالولاية عليه الخ

مطلب في طفل له أم أم
وأم أب فن يحضنه منهما
الخ
مطلب ولد قاصرو بنت
كذلك مات أبوها الخ

مطلب والدتها ولد قاصر
لم يميز الخ

من أمتنا من أقران ابن الصباغ وأقره عليه جماعة من محققى المتأخرين والله أعلم
(سئل) في رجل تزوج ابنه القاصر بالولاية عليه بنت رجل قاصرة أيضا من
أبيها بالولاية والأجبار عليها بغير مثلها ثم إن والد البنت نصب والد الزوج وصيا
مختارا على القاصرة المذكورة ومات الأب وليس في قرابات البنت من يستحق
كفالتها بل الجميع متروقات بأجانب وليس لها من المحارم الذكور من يكفلها
فهل للوصى الذى هو والد الزوج أخذها وضماها إليه لكونها صارت من محارمه
وهل لآخواتها المتروقات بالأجانب منعه عن أخذها (أجاب) نعم للوصى الذى
اختاره الأب الشفوق على ابنته وصيا أن يأخذها ويضمها ويحضنها الوصاية
ومحرمة لها فهو لها أب ثان لا اختيار للأب له وصيا عليها ولحرميته لها قال
في العباب بعد كلام طويل بين فيه من يستحق الحضانة ومن لا يستحقها مانصه
عطفًا على غير المستحق ولا لمزوجة بأجنبي وإن رضى بدخوله إن لم يوافق الأب فان
لم يوجد بعدها قريب يحضن فهي للوصى فظاهر أن هذا الوصى الذى ثبت له
الحضانة أجنبي فكيف بوصى اختاره الميت وهو محرم لها فهو أحق وأولى بل لاحق
لغيره هنا والله تعالى أعلم (سئل) في طفل له أم أم وأم أب فن المقدم منهما
في حضنته عند طلب الأجرة أو عند التبرع (أجاب) أم الأم مقدمة ولو كانت
بعدي وأم الأب قربي لأن الحضانة أصلها للأم وأمهاتها وإن بعدت مثلها فان
طلبت احدهما أجرة والاخرى متبرعة قدمت المتبرعة والله أعلم (سئل)
في ولد قاصرو بنت كذلك مات أبوها فحضنتهما أمهما ثم ماتت وبقيت نحو سنة
عند زوج أمهما ولهما اعمام يطلبونهم مامنهم ويمتنع زوج الأم من التسليم الا
إذا دفع الاعمام له نفقتهم ما هذه المدة فهل له ذلك (أجاب) حيث لم يفرض لهما
قاس نفقة للنفق ولا اقترض عليهما فلا نفقة للنفق لأنه متبرع لا شئ عليه على أن
الاعمام لا يذهبون بنفقة من ذكر ولو فرضها قاض أو اقترضها لانه لا نفقة عليهم
أصلا لانها ان وجبت انما تجب على الأصول والفروع بشرطه والله أعلم (سئل)
في والدتها ولد قاصر لم يميز ولم تتزوج فهل يجوز لابن العم أن ينتزعه قهرا عليها
(أجاب) لا ريب أن الأم لها الحضانة بالاجماع لا نعلم في ذلك خلافا ولا يجوز لمن
يؤمن بالله واليوم الآخر أن يفرق بين الأم وولدها لما روى الحاكم على شرط
مسلم وحسنه الترمذى من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم
القيامة حتى لو كان الولد والام رقيقين لا يجوز التفريق بينهما ببيع لما ذكر
فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم والله أعلم

* (كتاب الجنائيات) *

(سئل) في بئر قديم لا يعلم له حافر في قرية هي وقف على مصالح كليم الله تعالى جناب سيدي موسى بن عمران على نبينا وعليه صلاة الملك المنان وضع يده عليه رجلان من أهل القرية وقع فيه ولد أحد الشرعيين الواضعين لليد ويدعي وارث الولد الواقع الميت فيه أنه يأخذ الحصة من البئر بولده فهل له ذلك (أجاب) هذه الدعوى غير صحيحة فلا يجوز العمل بها بل لو حفر ما من غير عمد فلا ضمان عليه كما صرحوا به فلا يكون الرجل الشرير مكسباً بالبشرى من جهة الولد الواقع وتبقى حصته في البئر والله أعلم (سئل) في رجل أوقد ناراً في وقت لم تكن الرياح هابة فيه ثم أوقد آخر كذلك وطفئت نار الأولى ثم أوقد رجل ثالث فأحرق النار بواسطة هبوب الريح جريئاً فصاحب البحر ينزح أن المحرق لجريئته النار التي أوقدت أولاً هل تسمع دعواه (أجاب) حيث أن النار أوقدت في وقت لم تكن الرياح هابة فيه ولم تكن على نحو سطح كحائط فلا ضمان على موقدها سواء طفئت أم لا فلا تسمع الدعوى على الموقد أولاً وثانياً وكذلك ثالثاً لأنه معتر أن المتلف لزومه غيره وهو لا يضمن فكأنه قال أئلف زرعى حية أو سبع مثلاً قال في البهجة مع شرحها لو أوقدت ناراً بأن أوقدها في السطح في وقت هبوب الرياح فطار منها شرر وتلف به شيء فإنه يضمن وكذا لو خالف العادة في قدر النار وإن لم تكن في سطح ولا في وقت ريح فطار الشرر بنفسه أو بهبوب ريح بعد الإيقاد وأتلف شيئاً فإنه يضمنه بخلاف ما لو أوقدها على العادة في غير السطح من ملكه أو فيه لكن لا في وقت ريح فطار الشرر بنفسه أو بهبوب ريح بعد الإيقاد فأئلف شيئاً فلا ضمان وفي معنى السطح الجدار ونحوه والله أعلم (سئل) في رجل أوقد ناراً ليحرق القش الذي حول جرنه خوفاً عليه من نار غيره أتلفت وتحرق جرنه فأحرق جرن الغير فاتهمها في الموقد لا إرفاقاً من الموقد لأن النار إنما هي من النار التي أوقدها وإذا دعي أن غيره أوقد ناراً وفلتت فهل إذا أقام المدعى بينة تشهد أن جرنه ما أحرقه إلا نار المدعى عليه تلزمه وإذا قال المدعى عليه أن النار التي أوقدها انطفئت وأقام بينة على ذلك يسلم منها ففصلوا النالجواب فيما إذا كان متعدياً وقد النار أو غير متعدياً بوضوح نفهمه لأن عبارة قاصرة أنابكم الله تعالى الجنة بمنه وكرمه (أجاب) اعلم وقول الله تعالى أن موقد النار في غير وقت هبوب الريح ولم تكن على نحو سطح كحائط لا ضمان عليه أصلاً سواء تعمد بقاء النار أم لا وسواء أنكر أم أقر أم قامت بينة لعدم تعديه كما صرح بذلك في متن البهجة وشرحها فإن كان إيقاد النار في وقت

كتاب الجنائيات
مطلب في بئر قديم لا يعلم
حافره الخ

مطلب رجل أوقد ناراً
في وقت لم تكن الرياح هابة
فيه الخ

مطلب رجل أوقد ناراً
ليحرق القش الخ

هبوب الريح أو على سطح وأمر الموقد بذلك أو ما من عليه بيته عاذله أنما وقد هبها
 ذكر من فمجره أيا من مال البحر أن جرت ما أحرقة إلا النار التي أوقدتها لا تنبع
 ذلك الذي عوى ولا تقل البيعة إلا أن شهدت بأن الرجل أوقد النار وقت هبوب
 الريح وهو ما وإن أقام المدعي عليه بيته بأنه أطفأ النار وأطفئت وأقام المدعي بيعة
 بأنه ما أحرق البحر إلا النار المذكورة وأرخا النار بريح واحد أو أطفأها أو أحدها
 تعارضتا فثبت إقظان وإن شهدت بيعة صاحب الزرع بأن الإحراق حصل قبل
 إطفاء النار وكان الإيقاد في هبوب الريح رحت بيته لأن معيار زيادة علم والله
 أعلم (سئل) في أرض من أراضي الميرى تابعة لقريه من قرى الميرى أيضا
 يضمنها في كل سنة رجل بمال معلوم الميرى فذهب رجل آخر إلى الحاكم وضمن
 الأرض دون القرية فذهب الضامن للبلد وأخذ حاصل البلد والأرض على عادته فجاء
 الضامن لها وقتا قتل معه ثم أغرى عليه رجلا من أصحاب الشوكة فجاءه وضربه
 بعنف فاشاع الخبر بأنه قتل فسمعت زوجته بذلك فارتعبت وعلى يدها ولده صغير
 فوضع منها فسات في اليوم الثاني بسبب ذلك فهل إذا ثبت بالبيعة الشرعية يضمن
 الولد ومن الضامن له وما يجب فيه (أجاب) لا يجب أن المرأة لم يحصل عليها
 جنابة من الجحاني ولم تقصد بالجنابة فموت الولد موافقة قدر لا يلزم الجحاني بسببه شيء
 كما صرحوا به فيما لو بعث السلطان لامرأة الخ والله أعلم (سئل) في رجل أوقد
 ناراً في أرض غيره وقت هبوب الريح فترجل بمحماره عليم أزرع فأصابته النار
 الزرع فأحرق هو والمحمار فهل يكون الموقد لها ضامناً لها وكيف الضمان
 ما هي (أجاب) حيث أثبت صاحب المحمار أن إيقاد النار في غيره ملكه
 أو أن إيقادها وقت هبوب الريح كان الموقد لها ضامناً لها والمحمار والزرع لا يكونه أوقد
 النار في غيره ملكه أو وقت هبوب الريح فإن شهد بغيره من يعرفها عمل بذلك
 والاصدق الغارم يمينه لأنه غارم والله أعلم (سئل) في رجل معه زناده جاءه
 رجل آخر وطلب منه أن يقدح له ناراً ليحرق قشا قريباً من جرن فتمناه عن ذلك خوفاً
 على البحر فقال له هو على الضمان والدرك فأوقد النار في القش فطارق النار
 وأحرق البحر فهل يكون القادح ضامناً له (أجاب) ليس للقادح غرم للبحر
 ولا لغيره لأنه لم يحدث فيه صنعا ولا اتلافاً لأنه لا يلزم من قدح الزناد إحراق البحر
 كيف وقد نهى فما انتهى فلا يترك الذئب يأكل الغنم ويتبع الأثرفا فهم يامن
 لك البصر ولا تكن ممن غدر والله أعلم (سئل) في رجل هارب من عدوله
 خلقه طالب له ومعه أسباب وضعها عند رجل وسلمها له يتبع الهارب أن الرجل

مطلب في أرض من
 أراضي الميرى تابعة الخ

مطلب رجل أوقد ناراً
 في أرض غيره وقت هبوب
 الريح الخ

مطلب رجل معه زناده
 جاءه رجل آخر الخ

مطلب رجل هارب من
 عدوله خلقه طالب الخ

الامين جرح أصبعه وصار له عذال هل يعمل بقوله (أجاب) حيث لم يكن مع الرجل المجرع ينسبه تشهده فإله على الرجل الامين أنه ما ضرب به والله أعلم (سئل) في قوم قتلوا مسلماً وشردوا عموه على جماعة مشركين ولكن بدلالة قتلان فهل اذا ثبت دلالة وأنه هو السبب يلزمه غريم ما نقص من الريثون (أجاب) لا غريم لقص الريثون الا على القاتل لانه هو المباشرة وأما الدال عليه والتسبب فلا غريم عليه لانه لم يباشر اطلاقاً ولا والله أعلم (سئل) في امرأة نزل عليها رجلان فصر بها ضربات متعددة فقالت وهي في حال التلف ما ضربني الا أخوأي فلان وفلان فاحضرا في مجلس الشرع واعتزتا بذلك وكتب عليهما ما كتب شرعي وماتت تلك الحراعات ولها زوج وأولاد قصر فاذا تترتب على الاخوين شرعا (أجاب) هذه المسئلة الواجب فيها القود لانه قتل عمد عدوانا بغير حق ولا تعتبر المحدود يقتل الرجل بالمرأة ولو كان في المسئلة قصر يحبس القاتلان لما يبلغ القصر فان أرادوا قتلا قتلوا وان عفا جميعا على الدية فدية المرأة نصف دية الرجل خمسون بعيرا على ما فصل في محله والله أعلم

(كتاب الديات)

(سئل) عن رجل ضرب آخر فأخرج منه فما الواجب فيه (أجاب) الواجب فيه الدية دون القصاص وذكر بعضهم أن هذا الجرح مدقق ولعله غالب ويسمى هذا الجرح دامغة بالغين المحجمة وفيماثلت دية صاحبها ففيها للمسلم الحر الذكر ثلاثة وثلاثون بعيرا وثلاث بعير على ما يفصل في الديات والله أعلم (سئل) عن أقارب عصبة قتلوا رجلا عمدا ولم يسم قريب غائب غير حاضر فهل يجب عليه أن يضع معهم في الدية (أجاب) قال في المنهج وغيره ودية عمد على جان مججلة كسائر ابدال المتلفات ودية غيره من شبه عمد وخطأ وان ثلثت على عاقلة لجان مؤجلة ثلاث مئتين في آخر كل سنة ثلث فيث كان القتل المذكور وعمدا فالدية فيه على الجاني فقط فلا شيء منها على الغائب يعني غير الفاعل للقتل والله أعلم (سئل) عن رجل ضرب زوجته فقطع أنملة إبهامها فما الواجب فيها (أجاب) حيث كان عمدا وجب فيه القصاص بأن تقطع أنملة إبهامه المساوية لأنملة إبهامها عينا ويسار فان عفت على الدية وجب فيها نصف عشر دية ما بقيها بعيران ونصف لان ذلك هو نصف عشر دية المرأة والله أعلم (سئل) في رجل له عصبة ابن عم قتل ذميا عمدا عدوانا فما الواجب فيه بالشرع ومن يجب عليه ما يجب فيه (أجاب) دية الذمى ثلث دية المسلم كأنص عليه في المتون والواجب على القاتل

مطلب امرأة نزل عليها
رجلان فصر بها الخ

كتاب الديات
مطلب رجل ضرب آخر
فأخرج منه الخ

مطلب عن أقارب عصبة
قتلوا رجلا عمدا الخ

مطلب رجل ضرب
زوجته فقطع أنملة إبهامها
الخ
مطلب رجل له عصبة ابن
عم قتل ذميا عمدا

عليه لا شيء منه على العصابة لان القتل العمدة على القاتل بخلاف الخطأ
 وشبه العمدة والله أعلم (سئل) في أولاد عم قتل لهم قريب هم الوارثون له
 أخذوا عوضا عن دية عروصا ومالامات واحد منهم وخلف ولدا يدعى اعمامة
 أن أباه أخذ حصته من الدية فلا يعطون ولده من المال ويشهد به ضمهم لبعض فهل
 تصح هذه الشهادة أم لا (أجاب) لا تصح شهادة الاعمامة على ابن أخيهم لكونهم
 يدفعون عن أنفسهم بل لا بد من شهادة عدل غيرهم والا أخذ حصته من المال
 مثلهم والله أعلم (سئل) في رجل أصاب آخر بجرح جديدة محجمة في موق عينه
 اليمنى فادعى المصاب أنه ذهب بذلك ضوء عينه والاصابة خطأ فما الحكم الشرعي
 في ذلك (أجاب) حيث ثبت زوال ضوء عينه وجب فيه نصف دية خطأ على
 العاقلة فان ادعى زواله أي الضوء وأنه كرا لجاني سئل أهل الخبرة فانهم اذا
 أوقفوا الشخص في مقابلة عين الشمس ونظروا في عينه عرفوا أن الضوء ذاهب
 أو باق ثم ان لم توجد أهل خبرة أولم يبين لهم شيء امتنع بتقريب فهو عقرب كحديدة
 من عينه بغتة ونظرا ينزعج أولا فان انزعج حلف الجاني والا لم يجني عليه والله أعلم
 (سئل) في ذمى له بئر في ملكه وعليه حائط مرتفع عن الناس ومسدود الباب
 ووقع في اقربة عرس والناس يتفرجون عليه فجاء صبي ووقف على سداة البئر
 وأخذ يرقص عليهم فوقع معاه فيه ومات فهل يكون صاحب البئر ضامنا له (أجاب)
 المصريح في كتب الفقه أن مالك البئر اذا لم ينعد ولا ضمان عليه وهذه الرجل لم ينعد
 فلا ضمان عليه ويكون الولد هدر كما هو معلوم فلا ضمان له بدية ولا كفارة ولا غير
 ذلك والله أعلم (سئل) في رجل جنى على عينه وأخذ ديتها وله اقارب يريدون
 أن يأخذوا من دية عينه فهل لهم ذلك (أجاب) دية العين لصاحبها لان الجناية
 على نفسه والضرر لاحق به والنقص واقع عليه وليس لاقاربه حتى والده وولده
 منها شيء لما علم ولا تعلم في ذلك خلافا بين علماء الاسلام ولا نظر لما عليه أهل
 القرى والبدو من تقاسم الدية بين الاقارب لانه لا مستند له في الشرع القويم والملة
 المحمدية والله أعلم (سئل) في ولد وجمد ميتا في أرض لذمي فهل لاهله أن
 يأخذوا هذه الارض من مال كهها الذمي (أجاب) ليس لو رثة هذا الولد الموحود
 في الارض ميتا أن يأخذوا الارض من مال كهها لان الارض لا تمت أحدا ولا تحميمه
 بل الارض لما لكها يتصرف فيها كيف شاء وهذا الرعم باطل لا يعمل به شرعا
 قطعا والله أعلم (سئل) في جماعة لا وند سائرين في طريق ومع أحدهم
 بارودة وقعت من يده فأصاب واحد منهم فكسرت رجله ونثرت عظمه والذي

مطلب في أولاد عم قتل
 لهم قريب هم الوارثون الخ

مطالب رجل أصاب آخر
 بجديدة محجمة في موق عينه

مطلب ذمى له بئر في ملكه
 وعليه حائط مرتفع الخ

مطالب رجل جنى على
 عينه وأخذ ديتها

مطالب ولد وجمد ميتا
 في أرض لذمي الخ

مطالب جماعة لا وند
 سائرين في طريق الخ

وقعت منه البارودة مراهق فما الحكم الشرعي (أجاب) ان سقطت رجل هذا الرجل المضروب وجب لها ان كان من الكعب نصف الدية وان انكسر معها من عظم الساق شيء وجب له ارض يقدره المحاكم باجتهاده وان لم تسقط بل بطلت منفعتها وجب لها ارض من الدية بفرضه رقية قاسميا ثم معيبا فانقص بالعيب وهو كسر الرجل وجب ما يقابل من دية الحر وكل ذلك على العاقلة لانه خطأ والله أعلم (سئل) في رجل عنده ابن أخته مريض فقضى الله عليه بالموت وله أخ فاتهم الرجل باطلا بقتله والحال أن أهل البلد تشهد بموته وليس به قتل ولا أثر قتل فاستعان عليه الاخ بمن لا يخاف الله ولا رسوله فهددوه بالقتل والنهب فادعى الاخ أنه عمل له مالا معلوما صلحا ويدهي أن معه بينة بذلك فما الحكم الشرعي والحالة هذه (أجاب) حيث كان الامر كاذرا فلا يلزم الخيال المدعى عليه شيء من دية وقصاص وكفارة وصلح وان كان وقع منه الصلح على ذلك فلا يعمل به لان شرط صحة الصلح اقرار المدعى عليه بما وقع عليه النزاع فلا يصح مع الانكار فثبت لم يقر الخيال المدعى عليه بالقتل فلا يصح الصلح ولا يعمل به وان رضى به الخيال المذكور لبطلانه والله أعلم (سئل) في أهل قرية وقع بينهم خصام فتراموا بالاجار وبينهم صبي لم يبدل اسنانه فسقط له اسنان ثم عادت من غير فساد منبها فادعى أبوه أو أخواه على رجل غريب ولم يثبت ذلك ثم ادعى على أهل البلد فما الحكم الشرعي (أجاب) لا يخفى أن الدعوى على جميع أهل البلد لا تصح لعدم تعيين المدعى عليه بل طريق ذلك أن يدعى على كل رجل بانفراده فان أقام عليه بينة فذاك والا فلاه أن يحملفه ثم على الثاني منهم كذلك ثم الثالث كذلك فن أقر أو أقام الوالد عليه بينة فله عليه الارش وهو أن يقدر الصبي عبدا باسنانه وينظر كم قيمته ثم عبدا بلا اسنان وينظر قيمته فمات نقص من قيمته نسب لها ثم أخذ من الدية بتلك النسبة والله أعلم (سئل) عن رجل ضرب آخر فشلت له الخنصر والبنصر فما الواجب له شرعا (أجاب) اعلم أن الواجب في هذين جزؤ من الدية تنسبته اليهما نسبة ما نقص من قيمته اليهما بعد البرء بفرضه رقية ماثلا اذا فرضنا هذا الرجل الشال الاصبعين المذكورين سليما من الشلل رقية قاقا وكان يساوي مائة قرش فصار بهذا الشلل يساوي تسعين لزم الجاني عشر الدية وهو عشرة أبعرة من الابل ابل العرب التي تدفع في الدية لان واجب الدية الكاملة مائة من الابل الميمنة في عملها والله أعلم (سئل) في رجل يصنع البدود لدرس الزيتون فعمل بدوا وحكمه وأخذ الصنائع يدرسون عليه الزيتون وركبوا الشدة وأداروا اللولب على عادتهم

مطلب رجل عنده ابن
أخته مريض فقضى عليه
فاتهم به الخ

مطلب أهل قرية وقع
بينهم خصام فتراموا بالاجارة
فسقطت اسنان صبي الخ

مطلب رجل ضرب آخر
فشلت خنصره الخ

مطلب رجل يصنع
البدود لدرس الزيتون الخ

فيسقط حجر من أعلى العرش على رجل مدير اللولب فهشم رجله فتمرض ومات والا تـ
يدعون أن الذي بنى البتة عهد أن جميع ما يحدث يلزمه فهل يلزم الباقي دية الرجل
الذي سقط الحجر عليه (أجاب) حيث وضع البناء على الاستواء من غير ميل
على شرط العمل المحكم وحدث به خلل في البناء أو غيره فلا ضمان على الواضع
والتعهد المذكور باطل لأنه من ضمان ما لم يجب فهو باطل والرجل المدير للولب
قاتل نفسه لأن القتل حصل من فعل نفسه بحركة اللولب لاحتمال جهله لإدارة
المؤدى لقتل نفسه والله أعلم (سئل) في بنت مراهقة حامله لاختها وهي
صغيرة فحور بنت سقنين فجاءت بنت أخرى ذمية دون البلوغ لها فقتلت البنت
الحاملة لاختها فاضطربت الحاملة فوقعت البنت المحرلة عن كتف الحاملة فماتت
فما الحكم في ذلك (أجاب) قال في الروض وشرحه لشيخ الاسلام زكريا رحمه
الله لو قرص أو ضرب رجلا حاملا لشيء فتحرك وسقط ما يحمله فكأكرامه على
القائه فيضم كل منه ما انتهى أي الحامل والضارب وفي معنى القرص النفس
بالابرة ووجه كون الضمان عليه ما أن النفس لم ينشأ عنه الهلاك وانما نشأ عنه
وعن السقوط عن كتف الحاملة الذي حصل من أركانها الصغيرة فكان الناحسة
والحاملة اشتركا في الجنابة على الصغيرة فكانت الدية لها على عاقلة الناحسة
والحاملة على كل منه ما نصفها لما علم من أن الهلاك نشأ عن فعليهما الحاملة
بالأركاب والناحسة بالنفس ولأنها تنسب إلى تقصير من عدم التماسك واغفالها
الصغيرة حتى سقطت والله أعلم (سئل) في رجل ضرب آخر فادعى المضروب
زوال ضوئه عينه والجاني ينكر زواله فما الحكم الشرعي (أجاب) قال في المنهج
وشرحه لشيخ الاسلام فان ادعى أي الجاني عليه زواله أي الضوء وأنكر الجاني
سئل أهل الخبرة فانهم إذا أوقفوا الشخص في مقابلة عين الشمس ونظروا إلى
عينه عرفوا أن الضوء ذاهب أو قائم ثم ان لم توجد أهل خبرة أولم يبين لهم شيء
امتحن بتقريب نحو عقرب كحديد من عينه بفتة ونظرا يترجم أولا فان انزعج حلف
الجاني والا فالجاني عليه والله أعلم (سئل) في رجل في صلاته فجاء آخر
ركب عليه ففسد صلاته فدفعه عن نفسه فوق له سنان لكبره فما الحكم الشرعي
(أجاب) لا ريب أن الأتسان المذكورة هدر لادية له ما حتى لو قتل الرجل
المصلي الرجل الراكب لا ضمان عليه لأن أصحابنا صرحوا بأن المصلي لو متر بينه
وبين سترته انسان فدفعه المصلي فمات فلا ضمان وأيضا لو نظر انسان في بيت غيره
من ثقب وليس له به حريم ففقد عينه بمحاصة فلا ضمان لها وأيضا هذا الرجل

مطلب بنت مراهقة حامله
أختها الخ

مطلب رجل ضرب آخر
فادعى المضروب الخ

مطلب رجل في صلاته
جاء آخر ركب عليه الخ

الراكب صائل على المصلى فيجب دفعه بما أمكن وقد خرق حرمة الصلاة فلم يحترم
 رب العباد فجراه النار يوم التنادي طلب سناء منها فانها أمة والله أعلم (سئل)
 في رجل قتل وعليه دين وله ورثة وصار له على القاتل دية فكيف يعمل بالدية
 (أجاب) أول ما يبدأ به من الدية وفاء دينه لانه لازم لذمته فهو أحق بالوفاء ولا
 يجوز لأحد المعارضة وما بقي يقسم على ورثته بحسب الميراث الشرعي لا كما يزعمه
 أهل القرى والعرب من بلاد الشام من أنها تقسم على الورثة وغيرهم من العصابة
 والله أعلم (سئل) في امرأتين أحدهما عمة الأخرى ذهبتا إلى مطينة ليقطعها
 منها ترايا لعممة لتطين به سطح بيتها فابنة العممة تعين عمها فانهدمت المطينة على
 ابنة الأخ فماتت والآل أهلها تدعى أن العممة استعانت بها وهي تقول ذهبت
 معي من غير أن أقول لها فما الحكم في ذلك (أجاب) قال الجلال السيوطي
 في الاشياء والنظائر الحد لا يدخل تحت اليد ولهذا لو حبس حراً ولم يمنعه الطعام
 حتى مات خفف أنفه أو بانهدام حائط ونحوه لم يضمنه انتهى اذا علمت ذلك علمت أن
 هذه المرأة الميتة تحت المهدم لا تضمن لا بمال ولا دية ولا قصاص ولا كفارة سواء
 استعانت بها عمت أم لا وهو ظاهر لما علمت في مسئلة الحبس الذي لا يقع غالباً إلا
 عن غير رضا بل بالقهر فسا بالآل هذه المرأة التي استعانت بها العممة أو ذهبت هي
 باختيارها فلا ضمان لها أصلاً والله تعالى أعلم

❖ (فصل في جنابة الرقيق) ❖

(سئل) في عبد مرهق ضرب صبياً مرهقاً بعضى فمات من ضربته فما يجب فيه
 وهل يطالب سيد العبد بدية المضرور (أجاب) حيث لم يكن بالغاً عقلاً فلا
 قصاص عليه وإن ثبت بلوغه وعقله وأراد الولي القصاص اقتصر منه وإن عفى على
 مال أو كان الواجب المال ابتداءً لصغره أو كونه القتل خطأ أو شبهه عمدتعلق
 برقبته قال في العباب جنابة الرقيق إن أوجبت مالا أو قوداً وعفى به تعلق برقبته
 فقط وعبرة المنهج وشرحه مال جنابة الرقيق ولو بعد العفو أو برئ من جنابة
 أخرى تعلق برقبته اذ لا يمكن الزامه لسيدته لانه اضربه مع براءته ولا أن يقال
 في ذمته إلى أن يعتق لانه تفويت للضمان وتأخير إلى مجهول انتهى ثم قال وللسيده
 بيعه لها وله فداؤه بالاقبل من قيمته والارش انهي وعلى كل حال سواء كانت
 الجنابة عمداً أو جبت قصاصاً أو خطأ أو شبهه عمد لا تتعلق جنابته بالسيد أصلاً نعم له
 فداؤه باقل الأمرين من قيمته والارش والله أعلم (سئل) في امرأة لها عادة
 قديمة دابة قالبة للأولاد من الحوامل فقبلت امرأة في ولد وقطعت سرته ثم يوم

مطلب رجل قتل وعلمه
 دين الخ

مطلب امرأتان أحدهما
 عمة الأخرى الخ

فصل في جنابة الرقيق
 مطلب عبد مرهق ضرب
 صبياً الخ

مطلب امرأة لها عادة
 قديمة دابة الخ

السابع ذات الغلام فاذهبي وارثه انما يقتله بقطع ستره ويذهبي ايضا انما اقترت بذلك فهل اذا ثبت عليها اقرارها بذلك تلزم الدية عاقلتها مثل أخيها أو ولاده (أجاب) حيث كانت المرأة ماهرة في قبالة الأولاد فلا ضمان عليها هذا حيث لا اقرار وعبرة المتماجد مع طرحه لابن حجر ومن عالج كان حجة أو فسد باذن معتبر ممن جاز له تولى ذلك فهل تلقى لم يضمن والامساك تولى ذلك أحد وذكر ابن شريح أنه لو سرى من أهل العليين هلاكه وهو من أهل المحقق في منفعته لم يضمن اجساعا ولا ضمن قودا وغيره ثم قال ابن حجر ويظهر أنه أي الحاذق الذي اتفقا أهل فقهه على احاطته به بحيث يكون خطأؤه فيه نادرا جدا كطبيب فيماد كرا الجسار يحيى بل هو من افراد كالكمال انتهى ولا ريب أن قطع السرة مثل الحجم والفصد وقد علمت أنه لا ضمان بشرطه فلا ضمان على القابلة هذا عند عدم اقرارها واما اذا اقترت وأثبت عاقلها الاقرار والضمان عليها لإعلى أخيها ولا على بقية العصابة قال في متن العباب لا تجوز عاقلة المنكورة ولا بيت المال من أقربا بالجناية أو نكحها خلف المدعى وتحلف العاقلة أنها لا تعلم فتلزم الدية الجاني وتتأجل عليه كالعاقلة والله أعلم

(فصل في العاقلة)

(سئل) عن رجل فاعين انسان خطأ فهل تكون ديتها على العاقلة (أجاب) نعم تحمل العاقلة دية الخطأ وشبه العمد وهم العصابة المتعصبون بأنفسهم الجوع على ارضهم من النسب دون العمد فعلى الجاني وذلك على ما فصل في كتب الفقه والله أعلم

(باب دعوى الدم والقسامة)

(سئل) في جماعة من أهل بلد من اقتتلوا فيما بينهم ثم تفرقوا واذا برجل أصابه ضربة حجر في شدة بهاءه وقالوا له هل سقط من أسنانك شيء فقال لا ثم بعد مدة ادعى أنه سقط له سنان فأنكر أهل البلد الذين أتهمهم أنهم ضربه الحجر فادعى ذلك (أجاب) ان كان دعواه السقوط قبل الاقرار بعدم السقوط فلا تقبل دعواه لان من شرط قبول الدعوى أن لا تناقضها دعوى أخرى ودعوى السقوط مع الاقرار بعدمه مع اتحاد الزمان تناقض وان ادعى السقوط بعد الاقرار لكونه نشأ عن ألم الضربة فقبل دعواه ويحلف من أتهمه بخسب عينا لأنها بين دم وهي خمسون يمينا ولكن هذه من الاطراف فلا قسامة فيها لانها خارجة عن القياس لو ردد النص بها فيقتصر على مورده وهو النفس والله أعلم

(كتاب الردة)

فصل في العاقلة

مطلب رجل فاعين انسان خطأ الخ

باب دعوى الدم والقسامة

مطلب جماعة من بلد من اقتتلوا الخ

كتاب الردة

مطلب حكم بناء الكنائس
في بلاد الاسلام وحكم
الباني لها وهل تنقض
اولا الخ

(سئل) عن حكم بناء الكنائس في بلاد الاسلام وما حكم الباني لها وهل تنقض
(أجاب) أما الباني لها فقد صرح الأشعري امام أهل السنة بكفره وردته وهو
العمدة في هذا الباب وانه عنه الشيخ ابراهيم اللقاني في شرح عقيدته الكبرى
والمراد بالباني ما يشتمل الاثام والمعين والراضي بذلك فيدخل في عموم ذلك ما يقع
في بيت المقدس وهو أن الكفرة الاثام النصارى أو اليهود يأتون أو لا يشكون
من طرف حاكم الشرع على ما يريدون احداثه أو ترميمه من بناء كنيسة أو دير
أو معبد كغيره يكتبون محضراتهم تعرض على أعيان الناس فكل من عرض عليه
كتب خطه بأي عبارة كانت ثم يذهبون به لطرف الروم فيخرجون أمرا سلطانيا
بالاذن لهم بالبناء بناء على ما يعرضونه لهم ثم يكتبون على موجب ذلك حجة ثم
يأخذون خطوط أعيان الولاية فالظاهر أن كل من علم حقيقة الحال وكتب خطه
فانه يرتد بذلك لان الرضى بالكفر كفر وهذا ما علل به الأشعري قدس سره العزيز
فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وقد ظهر أن بناء الكنائس في بلاد الاسلام
على التفصيل الاثنى اثم كبير وخرج عظيم وخطر جسيم لا يرضى به مسلم قويم
ولا مؤمن كريم الاشقى ولثيم ويجب على كل قادر على نقضها بقضها وابطال شعائر
كفرها ورفع ما فيها من الكفر ومسبة سيد الكائنات ولو لم يكن للباني
ولم تسبب من الجزاء الا ما يقع فيها من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم لكان
ذلك رادعاً له وزاجراً له ومحذراً له وموجباً غضب الله عليه ورسوله صلى الله عليه
وسلم وانظر بأي وجه يلقي رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد سمعنا بعض من يدعى
الفضل يفخر ببناء كنيسة اليهود قبحهم الله تعالى فلا حول ولا قوة الا بالله القوي
المتين وقد نفل السبكي الاجماع على أن الكنيسة اذا هدمت ولو بغير وجه شرعي
لا يجوز اعادة تذكيره الاسيوطي في حسن المحاضرة في أخباره صراف القاهره
قال ابن نجيم الحنفي في الاشياء والنظائر من ذلك اذا قفلت ولو بغير وجه لا نفقح
ومذهبنا يقتضي ذلك على أنه انما أخذ من كلام السبكي والاسيوطي وهما
شافعيان وقد أفتى العلامة ابن أبي شريف بأن الكنائس والديورات ونحوهما
مما في بلاد الاسلام ليست بملوكة لاهل الكفر وليس ليدهم عاينها حكم اليد على
الملك أما الافرنج الذين لم تنعقد لهم جزية وانما يدخلون بأمان فلا يد لهم في دار
الاسلام أصلاً وأما غيرهم من الكفار ممن له عدة جزية فلا نهم لا يعتقدون ملكهم
لها ولا يستوقفوا عند نالها لا يصح ولو كان واقفها دميافه هي حكم ما لم يجر عليه ملك
كالوات فلا يمتنع على سلطان الاسلام أن يرفع يدهم عنها أو عن بعضهم أو أن

يجابهم عن بلدهم من بلاد الاسلام بعد تقريرهم فيها المصلحة تظاهرها فقد أجلي سيدنا
 عمر رضي الله عنه أهل خير بعد ان أقرهم المصطفى صلى الله عليه وسلم كافي صحيح
 البخاري وغيره لما ظهرت له المصلحة في اجلائهم انتهى مع اختصار أقول ويؤخذ
 من ذلك أن الذين موجودون بيت المقدس وغيره مما هو مرصده على الكنائس
 والديورات ولا يعلم لها مالك وانما وقفها واقف منهم لا يعرف أو أنهم أخذوا من
 أموالهم العاقبة أو الخاصة واشتروا بها دورا ووقفوها أن تكون من جملة أموال
 بيت المال التي يتصرف فيها مولانا السلطان نصره الديان واذا ظهر به أحد
 فيأتي في ذلك ما ذكره ابن عبد السلام من أن من ظفر بشئ من أموال بيت المال
 أن يتصرف فيه كما يتصرف الامام العادل بل الظاهر وجوبه ويؤخذ منه أيضا أن
 النصاري أو اليهود يجب معون مالا من بلادهم من أوقاف على الكنائس ومن
 غيرها بحيث لا يعرف لها مالك ويأتون بذلك ابتداء كنيسة أو دير فاذا ظفر به أحد
 من المسلمين جاز له أخذه لانه مال ضائع ولا يجوز العمل بشرط الواقف ابتداء
 كنيسة أو فتحوها ويؤخذ من ذلك أن الخشب الذي تحت يد الافرنج وبيت
 المقدس أن للمسلمين أخذه وبيعه بل حرقه لانه جاء من بلاد الحرب ولا يصح الايمان
 عليه لو وقع لانه ابتداء معابد الكفر من الكنائس والديورات بل اذا قدر مسلم على
 حرقه وجب عليه ذلك والله أعلم (سئل) ما حكم من ارتد من أهل الاسلام
 كالمسلم وغيره من حيث ائمة الال والاسر (أجاب) ان كان الارتداد لطائفة
 قليلة يمكن الظفر بهم فأمر البالغين الكاملين ظاهرا ثم يستتابون فان تابوا فن أهل
 الاسلام والاقتلوا وأما ان كانوا من منعة من حصن أولهم مطاع يرجعون اليه بدأنا
 بقناهم دون غيرهم لان كفرهم أغلظ ولا نهم أعرف بعورات المسلمين واتبعنا
 مدبرهم وذفقنا جريحهم واستبقنا جريحهم وضمناهم كالبغاة كذا ذكره في الروض
 وقضيتهم أنهم لا يضمنون ما أتلفوه علينا في الحرب لكن تقتل في قتال البغاة أن
 الصحيح خلافة ويقتص من المرتد ويقدم القصاص على قتل الردة والدية حيث
 لزمته في ماله بجملة سواء لزمه بغيره أو غيره اذا وطئت مرتدة بشبهة كأن وطئت
 مكرهة أو استخدمت مكرهة وكذا المرتد فوجب مهـ المثل والاجر موقوفان وأما
 الاسترقاق فلا يجوز استرقاق مرتد أصلا لبقاء علقته الاسلام وأما فرع المرتد فان
 انعقد قبل الردة أو فيها أحد أصوله مسلم فسلم تبعا والاسلام يعملوا أصوله مرتدون
 فرقت تبعا لا مسلم ولا كافرا صلى فلا يسترق ولا يقتل حتى يبلغ ويستتاب فان لم
 يتب قتل والله أعلم (سئل) في رجل مظهر للاسلام رؤى في كنيسة النصاري

مطالب ما حكم من ارتد من
 أهل الاسلام كالمسلمين
 وغيرهم الخ

مطلب رجل مظهر
 للاسلام رؤى في كنيسة
 النصاري يصلي الخ

يصلى معهم فسكاهم السياسة وأراد قتله فقال أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن
محمد رسول الله فاطمته فبعد مدة قال أنا نصراني وإنما نطق بالشهادتين خوف
القتل فهل يصير مرتداً ويقتل بعبد الاستنابة وإذا رجع وقال أنا مسلم ولم يلتزم
أحكام المسلمين فهل يقتل إذا طلب منه فعل الصلاة ولم يفعل (أجاب) حيث
لا يكرهه الحاكم على الإسلام وإنما أراد قتله لتزيبه بزي الإسلام مع صلواته مع
النصارى ونطق بالشهادتين كان مسلماً بذلك تجرى عليه أحكام الإسلام فإذا
رضى بعد ذلك بدين النصرانية الباطنية المنسوخ بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم
كان ذلك ردة تجرى عليه أحكامها من وجوب استنابته حالاً فإذا قصر قتل وجوباً
لغير البخاري من بدل دينه فاقتلوه أو أسلم ثم أسلمه وترك ولو كان زنديقاً
أو يكره ذلك الآية قتل للذين كفروا وخبرافوا ظالماً عاصوا مني دماءهم وأموالهم
الابحاث والزناديق من يخفى الكفر ويظهر الإسلام كما قاله البخاري في هذا الباب
ويأتي جميع الأئمة والفرائض أو من لا يفعل ديناً كما قاله في العباب ومصوبه
في المهمات وقال في الرض بعد انكار محبة أبي بكر أو قيل له أنت مسلم فقال
لا عمداً أو نودى يهودى ونحوه فأجاب بقوله لا يملك قاصداً إجابة الداعي فإنه يكفر
انتهى وما هنا أولى بالكفر لأنه أخبر عن نفسه بعد اذ صافه به ضد الإسلام أنه
نصراني والصراية تنافي الإسلام فإذا ثبت ذلك بعد الاستنابة يقتل وجوباً
وتكون تركته في ألبيت مال المسلمين وفرع المرتدان بعد قبل الردة أو فيها
وأحد أصوله مسلم فسلم تبعوا والإسلام يعلوا وأصوله مرتدون فرتد لا مسلم ولا كافر
أصله فلا يسترق ولا يقتل حتى يبلغ ويستتاب فإن لم يتب قتل وكذلك على ترك
الصلاة بعد تحقق الإسلام وأمر الإمام له وخروج وقت العذر لا يجب مع والله تعالى
أعلم (سئل في رجل اسمه اسمعيل تزوج من رجل امرأة ودخل بها فزوج اسمعيل
ابنته لولي زوجته الذي يقال له فواز واختلى بها ليالي وأياماً ثم ادعى اسمعيل على
فواز أنه دعاه للشرعية وقال أنا وأنت إلى الدعائم ونحو ذلك فهل والحالة هذه يرتد
فواز عن الإسلام وتطلق زوجته (أجاب) هذه العبارة لا توجب ردة ولا طلاق
زوجة أصلاً ما قرره الأئمة الأعلام كالسبكي وابن حجر وعظماء الحنفية من أنا
لا نكفر بالعبارة المحتملة وهذه منها نعم سبق معنا أختها لكن ليس في مثل
هذه العبارة بل مثل لا أرضى بالشرع أو ما أنا شرعي أو أي شيء هذا الشرع هذه
المسئلة لا توجب في الشرع وهي من المعلوم من الدين بالضرورة وأما هذه العبارة
فلا كفربها ولا طلاق والافتاء بذلك خطأ يجب ردة وعدم العمل به ولكن إن

مطلب رجل اسمه اسمعيل
تزوج من رجل امرأة الخ

مطلب رجل ذي حرفة
شارك رجلا آخر الخ

مطلب رجل طلب من
ريد أن يشتري منه سلعة
الخ

صدرت هذه العبارة من الرجل يعزرو ويؤدب لكون هذه لا ينبغي أن تصدر من رجل مؤمن والله أعلم (سئل) في رجل ذى حرفة مشارك رجل آخر في تلك الحرفة ثم تنازع مع شريكه ففسد حرفته وسيدبثرها والذي أنشأها وقال لشريكه أنت النبي محمد الذي أنزل عليه القرآن والناس يقولون له استغفر الله وهو يكرر ويبالغ في هذا الكلام وجاءه رجل كان أخذ منه دراهم بغير منه مصر به فقال له هذه مصريتك فقال للرجل ما هي مصريتي فقال له وسر جديك أنها أنا هالاه شريف فقال له روح واللاسب جدي إلى آدم فما يلزمه على هذه الالفاظ القبيحة (أجاب) لا شك أن هذه الالفاظ شنيعة مشعرة بقلة الأدب والتجري على الكبار فان غالب الحرف أخذت عن الانبياء الكرام على نبينا وعليهم الصلاة والسلام ولا سيما اللفظة الاخيرة وهي قوله واللاسب جدي إلى آدم فان كان شريفا فلا شك في دخول رسول الله صلى الله عليه وسلم في اجداده ونعوذ بالله من سبه وان كان غير شريف فلا شك في دخول نوح لاه هو الحمد الثاني لنا بعد آدم فعليه أن يتوب ويرجع عن هذا الامر القبيح والله أعلم (سئل) في رجل طلب من زيد أن يشتري منه سلعة عنده بثمن كذا جبرا لريد فأبى ثم رفع زيد ثم رفع زيد أمره إلى حاكم شرعي فدعى على الرجل أنه يجبره على شراء سلعته ويعارضه بدون وجه شرعي فتمعه القاضي من المعارضة ومن جبره على شراء تلك السلعة المدكورة فقال أنا منعتك من ذلك بحجة شرعية فقال له الرجل ضع جنتك في است الكلب فاذا يلزم الرجل المذكور ثمعا (أجاب) لا ريب أن هذا اللفظ الصادر من هذا القائل دال على الاستخفاف وعدم الاحترام لان ما نسب إلى الله عز وجل يجب احترامه وتعظيمه وتوقيره وكذلك ما نسب إلى رسوله صلى الله عليه وسلم لان الشارع عرفه فأنسب الحجاء إلى الشرع القويم وأما إضافتها إلى المخاطب فيؤدب على مثل هذا القول وينبغي ويعزروا في لفظه من البشاعة والشناعة والدلالة على عدم الاكتراف بالدين ورقة الديانة وأما القول بانه كفير ما علم أن مثل هذا وما يلحق به مما يقال في أهل البدع يحتاج إلى النظر في خمسة أصول الاقل مقصد القائل وغرضه من اللفظ وهذا يحتاج فيه إلى السؤال والبحث كما قال صلى الله عليه وسلم لمن قتل من قال صبوت فقال له هلا شققت عن قلبه لما قاله انما قال ذلك تقية وذا لم يعلم مراده فيصعب الاطلاع على ما في القلب وتخليصه عما يشينه وتحريره ويكاد يصعب عليه تحرير اعتقاده نفسه فضلا عن غيره الاصل الثاني الحكم بأن ذلك كفر وهو معصوب من جهة معونة علم الكلام وما أخذ وتعمير الحق فيه من

غيره وانما يحصل لرجل جمع صحة الزهر ورياضة النفس واعتدال المزاج والتهديب
بعلوم النظر والامتلاء من علوم الشريعة وعدم الميل والهوى وبعده عن الامرين
يمكن القول بالتكفير أو عدمه الاصل الثالث معرفة المدلولات اللغوية والقواعد
الاصولية التي تخل بالفهم فيحتاج الى معرفتها لاحتمال ارادة القائل المجاز
أو الظاهر أو النقل أو الحقيقة الاصل الرابع معرفة الامور العرفية الواقعة بين
العوام في التماور والتخاطب ونحوها الاصل الخامس أن منها أصلاً ثابتاً فلا
تزيله الا بيقين وهو الايمان بالله ورسوله ولو بالتبعية لاحد الاصول اذا علمت هذه
الاصول الخمس والقواعد العشر علمت ما يخصه ابن حجر في شرح المنهاج وما حرره
في الاعلام بقواطع الاسلام ومارد به على متساهل بعض الحنفية في القول
بالتكفير وعبارته في شرح المنهاج في كتاب الردة التي هي خلاصة ما في الاعلام
التي شرحناها بالاصول المذكورة تنبيه ثان يذبح للمفتي أن يحتاط في التكفير
ما أمكنه لعظم خطره وغلبة عدم قصده خصوصاً سيما من العوام وما زال
أثمتنا على ذلك قديماً وحديثاً بخلاف أئمة الحنفية فانهم توسعوا بالحكم بمكفرات
كثيرة مع قبولها التأويل بل مع عدم تبادر منها ثم رأيت الزركشي قال مما
توسع به الحنفية أن غالبه في كتب الفتاوى نقلاً عن مشايخهم وكان المتورعون
من متأخري الحنفية ينكرون أكثرها ويخالفونهم ويقولون هؤلاء لا يجوز
تقليدهم لانهم غير معروفين بالاجتهاد ولم يخرجوها على أصل أي حنيفة رضى الله
عنه لانه خلاف عقيدته اذ منها أصلاً محققاً هو الايمان بالله فلا نرفعه الا بيقين
فليتنبه لهذا وليحذر من يبادر الى التكفير في هذه المسائل منا ومنهم فيخاف عليه
أن يكفر لانه يكفر مسلماً انتهى ملخصاً قال بعض المحققين منا ومنهم وهو كلام
نفيس وقد أفتى أبو زرعة من محققى المتأخرين فيمن قال له اهجري في الله فقال
هجرتك لالتقى الله بأنه لا يكفر ان أراد لالتقى سبباً أو هجرة لله وان لم يكن ذلك ظاهراً
اللفظ حقاً للدم بحسب الامكان لاسيما ان لم يعرف قائله بعقيدة سيئة لكن
يؤذّب على اطلاقه ليشاعة ظاهره وانما حررناك هذا التحرير المأخوذ من كلام
السبكي في جواب سؤال رفعه اليه الامام الاذري عن أهل البدع وتكفيرهم
وعدمه وكلام ابن حجر ما حرره في الاعلام بقواطع الاسلام ومن كلام الاصوليين
ومن كلام ابن حجر في المنهاج حفظ الايمان الثابت وحفظ الدماء عن انتهاكها
ودفع المأثم في الجواب ولا تأمل المدرك فافهم المدرك قبل أن تدارك الخطاب
قبل أن تطالب والمفهوم قبل أن تخوض وقوم ومخافة على الخائض أن يقع فيما

كفره غيره قال الامام القرافي اعلم أن الصغائر والكبائر جميع المعاصي من الكفر وغيره كلها اجراء على الله عز وجل لان عدم ضافة أمر الملك العظيم جراءة عليه كيف كان فتميز ما هو كفر منها مبيح للدم موجب للخلود في النار هذا هو المكان المخرج في الفتوى والتحرير والتعرض الى الحد الذي يمتاز به أعلى مراتب الكبائر عن أدنى الكفر عسر جداول الطريق المحصل لذلك أن يكثر من حفظ فتاوى المقتدي به من العلماء في ذلك وينظر ما يقع له هل هو من جنس ما اختلفوا فيه بالكفر أو من جنس ما اختلفوا فيه بعدم الكفر فيلحقه بعد ما معان النظر وجودة الفكر بما هو من جنسه فان أشكل عليه الامر أو وقعت المشابهة بين أمرين مختلفين أولم يكن له أهلية النظر في ذلك لقصوره وجب عليه التوقف ولا يفتي بشي فهو هذا هو الضابط لهذا الباب انتهى وهذا كلام نفيس يوجب التورع عن الوقوع في الكفر والأدب مع الله تعالى ومع رسوله صلى الله عليه وسلم والشفقة على خلق الله تعالى وانما لم يجزم في الجواب بالكفر لان قول القائل جئت في است الكاب ليس صريحاً في التكفير لا سيما له غيره كأن يريد به الورقة الخالية عن أسماء الله تعالى أو يريد غير الورقة كاحتجاج المدعى على دعواه أو يريد أنها لا يعبد بها لعدم موافقتها للشرع القويم من ظهر منه ما يدل على الاستحقاق بالشرع القويم وعدم رضائه بحكم الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم فلا ريب في كفره فقل ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب الزنا)

(سئل) في رجل أتتهم بالزنا خلف بالطلاق ثلاثاً أنه ما رنا فاذا زنا قاحداً الزنا شرعاً وهل يقع عليه الطلاق أولاً (أجاب) حد الزنا شرعاً الذي يجب به الحد أن يكون الزاني ملتزماً للأحكام الشرعية ليخرج الصبي والمجنون والحربي عالماً بالتحريم وإن يولج حشغته أو قدرها من مقطوعها من فاقدها بفرج قبل أو دبر من ذكر أو أنثى محرم له منه مشتمى طبعاً لتخرج الميتة والبهيمة وبلا شبهة ليخرج وطء أمته المزوجة أو المعتدة أو المحرم بنسب أو رضاع ولو كانت مكترأة للزنا ومبيحة للوطء ومحرم بنسب أو رضاع أو مصاهرة وإن كان تزوجها أي المحرم فإن كان حصل من الرجل المذكور تغيب الحشفة فيمن ذكر وقع عليه الطلاق بقيوده المذكورة والافلايق عليه شيء والله أعلم (سئل) في رجل أخذ امرأة قهراً عليها وعلى أهلها ويسمى عند الفلاحين خطيغته ثم أخذها لبلد أخرى وتزوجها بوكالة منها الشخص زوجها منه قهراً فما الحكم الشرعي في هذه المسئلة والحالة هذه (أجاب)

كتاب الزنا

مطلب رجل أتتهم بالزنا
خلف بالطلاق الخ

مطلب رجل أخذ امرأة
قهر الخ

أعلم أن العرض أحد الكليات الخمس المجمع على حفظها في كل ملة من آدم إلى نبينا صلى الله عليه وسلم وهو جاء بحفظ الانساب والاعراض والأموال والآنفس والعقول والدين والتقويم وأكده عليهم غاية التأكيد وحفظها غاية الحفظ فعلى كل مؤمن يؤمن بالله واليوم الآخر بل وغير المؤمن كذلك أن يدفع مثل هذا الحديث عن هذا الفعل القبيح الذي لم يرد في شريعة من الشرائع حله ومن آوى مثل هذا أو نصره أو دفع عنه ضرر أفعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين وهذا هو القواد الذي يجمع رجلا وامرأة حراما أو رجلا وامرأة حراما بامرأة حراما بل جميع أهله بلده قوادون لأنهم مقرون له في ذلك فكان الواجب عليهم زجره ومنعه وقبضه ولو أدى لقتله فلا دية له ولا كفارة لانه صائل على البضع فوجب قتله إن لم ينزجر وعلى ولي الأمر منع هؤلاء السفهاء الأشقياء الزناة من هذا الفعل القبيح ويثاب على ذلك فالعقد الواقع بغير رضاها ورضا وليها باطل باجماع المسلمين يجب انكاره ولا عذر للمرأة المكروهة لأن ذلك زنا من الرجل ولا حرمة لماء الزنا وإن كانت المرأة تلام ولها أن تزوج بغير محال والعجب من هؤلاء الأشقياء السفهاء الذين لا دين لهم ولا عرض ولا حية كيف يأخذ الواحد منهم ابنة عمه أو قرينته ويهتك عرضها وعرضه ويدخل عليها بالزنا فوطئه حرام وأولاده أولاد زنا لا حرمة لهم والله أعلم

﴿كتاب حد القذف﴾

كتاب حد القذف

مطلب رجل خرج يمشي
الح

(سئل) في رجل خرج ليلا يمشي فلقيته امرأة وخطفت عمامته وادعت أنه طلب منها الزنا فهل يترتب على الرجل المذكور بدعواها عليه من غير بيان شيء ويعمل بقولها وهل يلزم الرجل المذكور شيء بسبب دعواها أم كيف الحال (أجاب) لا يترتب على الرجل شيء وإن فرض أنه طلب منها الزنا لا يلزمه حد ولا رحم وكذلك هي لا يترتب عليها شيء لأنهم إن صدقت فقد ردت قوله بزعمها وإن كذبت فليس عليها حد ولا رجم بكذبها والله أعلم

﴿كتاب السرقة﴾

كتاب السرقة

مطلب رجل نائم بين
جماعة فسرق الخ

(سئل) في رجل نائم بين جماعة فسرق له سكين فاتهم الحاضرين وهناك رجل يدعى علم الكشف فقال سرقة فلان أحد الحاضرين فهل يعمل بقوله مستندا علم الغيب (أجاب) ما ذكر من أخبار الرجل المدعى لعلم الغيب لا يعمل به شرعا باجماع المسلمين تقول رسول الله صلى الله عليه وسلم على مثلها أي الشمس فاشهد فلا يجوز لمن يؤمن بالله واليوم الآخر العمل بكلامه ولا يجوز تصديقه

لا يثبت أمان القاء الشيطان وهو مردود اجماعاً وأمان تسولات النفوس وهو باطل أيضاً لعدم تعويل الشرع على ذلك ولا يجوز أن يكون ذلك من باب الكشف للأولياء لانهم لا يقولون ذلك وعلى فرض وقوع الكشف منهم لا يعمل به شرعاً من حيث لشهادة وعلى كل حال يعزى الرجل المذكور ويرجر ويمنع ويؤذب على ذلك التأديب اللائق به لان أفضل الخلق وسيد الكائنات محمداً صلى الله عليه وسلم ما وقع منه مثل ذلك ولا قال به ولا عمل به والله أعلم (سئل) عن ذميين لهما أمتعة عند رجل أمانة سرقوا وأقر السارقون عند رجل أنهم سرقوا مال الذميين المعينين فهل اذا شهد الرجل باقرار السارقين يقبل (أجاب) الاقرار معمول به اجماعاً حيث شهد الشاهد باقرار السارق وحلف الذميان يميناً ثبت المال قال في المنهج وشرحه في باب السرقة ويثبت برجل وامرأتين أو به مع يمين المال دون القطع كما ثبت بذلك الغصب المعلق عليه طلاق أو عتق دونهما والله أعلم (سئل) في رجل دخل داراً ووجد بابها مفتوحاً وباب بيتها مفتوحاً وسرق منه جرة زيت في زمن مجاعة وهو فقير معدم فهل تقطع يده أولاً (أجاب) لا تقطع على الرجل المذكور فيما ذكر لا من أحدهما عدم الحرز بشرط القطع الحرز والثاني وجود الشبهة قال في العباب في تعداد ما لا يقطع به للشبهة وكذا من سرق طعاماً في المجاعة مضطراً اليه ولم يقدر والله أعلم (سئل) في مجاعة متهمين بسرقة وفيه من يشهد عليهم بها فقال الحكم شرعاً في ذلك واذا قلتم بوجوب المال فهل يتبعه ما اصطالحوا عليه أهل القرى من تبيعة ووجب وطعم شاهد (أجاب) أن أقر السارقون المتهمون أو شهد عليهم رجلان عدلان وجب المال وقطعت أيديهم المني بطلب من المالك وان شهد رجل وامرأتان أو رجل ويمين وجب المال دون القطع بشرط القطع أن يكون المال المسروق ربع دينار فأكثر من حرز مثله ثم ان عين المال وأقام عليه المالك دينة أو وجد الاقرار لزم جميعاً والا فالقول قول السارق بيمينه ولا يلزم السارق رجب ولا تبيعة ولا طعم شاهد ولا شيء آخر غير ما ذكر من وجوب المال والقطع بشرطه والله أعلم (سئل) في رجل سرق له بقرة فاتهم بها رجلان ثم مات الرجل ومع صاحب البقرة رجل يشهد على الميت أنه ساق البقرة فهل اذا شهد الرجل وحلف المدعى يميناً يحكم له بها أم لا (أجاب) حيث خلف الميت السارق تركته توفي ما عليه من الديون التي من جلتها البقرة وكان الشاهد عدلاً وشهد بأن فلان الميت هو السارق لها بأن رآه سرقها وأقره بذلك وحلف المدعى على صدق

مطلب ذميان لهما أمتعة
عند رجل الخ

مطلب رجل دخل داراً
ووجد بابها الخ

مطلب مجاعة متهمين
بسرقة الخ

مطلب رجل سرق له بقرة
فاتهم الخ

مطلب رجل سرق من
بيته أمتعة الخ

مطلب رجل سرق داره
فاحضر رجلا من قريته
لمجلس الشرع الخ

مطلب رجل سرق له
أمتعة كثيرة الخ

مطلب رجل سرق بقرا
لا يخرج الخ

دعواه ومدق شاهده وجب على الوارث أن يدفع له قيمة البقرة والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل سرق من بيته أمتعة ليلا ورأى من يدهم الأمتعة قريبا
الرجل وتشاجر معهم ولم يعرفها وأخذها منهم قهرا ولم يعلم أنها لقريبه وقال لا آخر
ان حصل من قريبي بعد ان تحقق أن الأمتعة له عشرون قرشاً لا ردها اليه فلما علم
قريبه بكلامه أتممه بها وطأها منه وهو ليس من أرباب التهم ومعروف بالديانة
خلف من بيده الأمتعة بالطلاق أنه ما يخرج من البلدة الفلانية سكنه حتى يردّها
وردها لصاحبها بلا أخذ شيء وخرج من البلد بعد ذلك فهل يكون باراً في يمينه
فلا يقع عليه طلاق وهل يلزمه بهذه التهمة شيء ما الحال (أجاب) حيث رده
الرجل الخالف الأمتعة جميعها قبل الخروج من بلده فلا يقع عليه طلاق وحيث
رد الأمتعة بعينها فلا شيء عليه أصلاً لان قطع اليد يسقط بالتهمة وهي حاصلة بما
ذكر والله أعلم (سئل) في رجل سرق داره فاحضر رجلاً من قريته لمجلس
الشرع فأقر بأنه سرق الدراهم وفلان وفلان وفلان وسماهم فأنكر فلان وفلان
وفلان فما الحكم الشرعي والحالة هذه (أجاب) الدلالة لالزامة للرجل المقرّ عـلا
بأقراره ولا عذر لمن أقر والاقرار من أقوى الحجج الشرعية لا به شهادة المرء على نفسه
وقام الاجماع على العمل به والاصل فيه قبل الاجماع آيات كقوله تعالى كونوا
قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم وفست شهادة المرء على نفسه بالاقرار
وأخبار الخبر الصحيحين اغداً يا أنيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجهما وهو مقتضى
القياس وأما المنكررون فلا يلزمهم شيء لعدم المستند الشرعي ولا تصح شهادة
الرجل المقرّ عليهم لا مور منها الدفع عن نفسه ومنها المبادرة بالشهادة ومنها أنه
فاسق بأقراره بالسرقة والله أعلم (سئل) في رجل سرق له أمتعة كثيرة فوجد
منها حاجة عند امرأة ولها ابن أخ وأخ من أب وهي عند زوج بنتها وادعت المرأة
أنها أخذت الحاجة المذكورة من امرأة فهل اذا ثبتت الحاجة للمدعي فهل تلزم
المرأة أو أقاربها المذكورين ببقية السرقة (أجاب) ان أقام الرجل المدعي بينة
أن الحاجة المذكورة سرقته له أخذها فقط ورجعت المرأة بثمنها على من
أخذت هي منها ولا يلزمها ببقية السرقة ولا يلزم أخاها وابن أخيها وزوج بنتها شيء
من السرقة الا بينة شرعية تثبت السرقة أو اقرار شرعي يعمل به والله أعلم
(سئل) في رجل سرق بقرا لا يخرج ثم باعها في السوق لا يخرجها صاحب البقر
وعرفها عند الشاري لها فسلّمه بعضها وقال الباقي نهب من عندي فهل يلزمه
الذي نهب مع اعترافه واققراره ولصاحب البقر مطالبته أو مطالبته السارق

أو مطالب كل منهما وعلى من يكون الضمان (أجاب) حيث وضع يده المشتري على البقر كان لصاحبها مطالبة بها حتى بالتمنوب وله أيضا مطالبة بالسارق فان غرم المشتري شيئا رجع به على السارق والله أعلم (سئل) في ثلاثة اتهموا بسرقة دراهم فانكر أحدهم وهرب آخر والثالث أصلى على نفسه ثم بعد مدة نحو خمسة عشر سنة رجع المصارب الى محله بعد موت من أصلى على نفسه فطالبه بالسرق المسروق منهم فجاء الى وارث الذي أصلى على نفسه وقال له شاركني فيما أغرمه لان مورثك كان معي فهل يغرمه معه فيما يدفعه (أجاب) ليس على الرجل المصلح على نفسه حق أصلا لالا لاهل الدفقة ولا لارفقاء الذين معه ولا على وارثه ان مات وذلك ظاهر واضح لكل من بل أغلته من الفقه والله أعلم (سئل) في أناس سرق لهم دراهم فقال لهم رجل اعلموا لي جعلنا وأنا أقرر لكم فلان المصري وهو خادم عندهم فذهب له فترز به بأنه أخذها وقال له اذهب معي انخرجها من مكانها الذي دفنها فيه فرافقه وذهب معه والا أن يدعى المصري أنه دفعها لمن قرره وهو ينكر ذلك فما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) الحكم أن المصري المقترب بأخذ الدراهم يلزم به ان له الدعوى على الرجل المذكور فان أقر له بها أو أقام عليه بينة عادلة ألزم بها والا فلا تخليفه ويغرمها المصري لاهلها والله أعلم (سئل) في رجل اتهم بسرقة فلم تظهر عنده ثم ظهرت عند آخر فأقر بها وحلف أنه ما سرقها الا هو والمتهم الا قول فهل يسرى قوله ويمينه على المتهم (أجاب) اعلم من يريد الفوز بالجنان وينجو غدا من عذاب النيران أن شرع الرحمن الذي بينه وبينه ولد عدنان أن المطالب بالسرقه انما هو المقرب بها وحلفه لا يفيد شيئا الا أنه يغرمها وحده وأما المتهم فلا يلزمه منها شيء والقائل بذلك من حزب الشيطان ألا ان حزب الشيطان هم الخاسرون كما هو شائع في هذه الديار وغضب الجبار ثم المآل الى النار فلا تأس على القوم الفاسقين الذين يشرعون غير ما شرعه الله تعالى فعليهم لعنة الله ورسوله والله على ما نقول وكيل والله أعلم (سئل) في رجل سرق له أمتعة فأتهمه جماعة ويطلب من والد واحد منهم مع أنه غير سارق فيريد أن يعمل للشاهد رشوة فهل يلزم المتهم أو والده شيء (أجاب) لا يعمل بقول الرجل الناهم الا آخر الا بينة شرعية عادلة تشهد له أن فلانا وفلانا أخذوا كذا وكذا فان لم يوجد معه من ذكر كان له تخليف المتهم ولا يلزم المتهم ولا ولده ما جعل للشاهد بل ربما كان ذلك طعنا في شهادته فترد شهادته بذلك والله اعلم (سئل) في رجل سرق له أمتعة فأتهم رجلا فآقر بها عما حاكم الشرع

مطالب في ثلاثة اتهموا بسرقة الخ

مطالب في أناس سرق لهم دراهم فقال الخ

مطالب رجل اتهم بسرقة فلم تظهر الخ

مطالب رجل سرق له أمتعة فأتهمه جماعة الخ

مطالب رجل سرق له أمتعة فأتهم رجلا الخ

فقومت عليه بأربعين قرشا فالتمز بذلك ثم تارة يدعي أنه له شريك فيها وأنها بقربة
كذا وتارة يدعي أنه مكره والحال أن القاضي كتب بذلك حجة شرعية فهل يجب
عليه دفع الدواهم المذكورة (أجاب) حيث أقر الرجل بالسرقة لزمته
فإن ردها فذاك ولا لزمته قيمتها وإن كان سرقتها من حرز قطع يده إليه في بطلب من
المالك وإن فرض ضياعها لزمه القيمة بالغة ما بلغت أقصى القيم لأنها غصب ولا
عبرة بدعواه المذكورة لأمريين لالتناقض في كلامه ولحكم القاضي بذلك لأنه إذا
حكم بفصل مختلف فيه صار منتهى عليه والله أعلم (سئل) في رجل سرق له
أمتعة فاتهم رجلا كان مسكنا في البيت حين السرقة ووقع بينهما خصام فأقر له
بها وادعى ضياعها فدفع له من قيمتها خمسة وأربعين ثم أنكر أنه السارق وادعى
أنه غيره فهل له أحب الأمتعة أن يطالبه ببقية المسروق (أجاب) أن الإقرار
مع موله شرعا وفسرت شهادة المرة على نفسه بالإقرار بل هو من أقوى الحجج
فله صاحب الأمتعة أن يطالب المقر بها ولا عذر أن أقروا والله أعلم بالصواب

(باب قاطع الطريق)

(سئل) في رجال عتروا رجلا في الخراج ثم دخل إلى مدينة نابلس عاريا فأشد
معه بعض الناس لوجه الله تعالى فربطوا فرسين من خيل المعريين فجاءوا له
بحوادثهم ورد لهم الفرسين سالمين من غير نقص ولا عيب ومضى على ذلك أكثر
من خمسة عشر سنة ثم إن أهل الخيل مرادهم الدعوى بأن فرسا منهم ماتت فهل
يترتب على الأخذ من حق أم لا (أجاب) حيث لم يحدث الأخذون للخيل
عيبا فيها ولا ترتب على فعلهم لها ضرر ولا عيب وودت كما أخذت فلا شيء على
الأخذين لها حتى لو أن الفرس ماتت بعد ردها فلا شيء على الأخذين
لأن الحيوان ولو أدميا معرض للتلطف وأصل الاعتماد من المعريين الصادق عليهم
حال من أحوال قطاع الطريق الذين تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف نسأله
تعالى الانصاف قال الله تعالى في حق قطاع الطريق إنما جزاء الذين يحاربون الله
ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم
من خلاف أو ينقروا من الأرض ذلك لهم جزى في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب
عظيم والله تعالى أعلم

(كتاب الأشربة)

(سئل) عما يقع في هذه البلاد من عجيب مائع يمكث زمنا طويلا بحيث يصير
فيه شدة مطربة فاحكمه (أجاب) لا يخفى أن عموم كلامهم شامل لمثل هذه

مطلب رجل سرق له
أمتعة الخ

باب قاطع الطريق الخ

كتاب الأشربة
مطلب حكم البوطة

المسورة وأنها من المسكر المحرام الذي يحذر شربه لأن المراد على الشدة المطربة
 فثبت وجوب حرمة تناول وحد الشارب ولا يخفى أنه نجس والله غش يجب على
 الناس اجتنابه لقوله صلى الله عليه وسلم من غشنا فليس منا والله أعلم (سئل)
 هل يجوز أكل الزوان المشهور في بلاد الشام وحده أو مع غيره من بر وغيره
 وبيعه في الخبز مع مشاهدة الضرر منه لأناس كثيرين وربما أدى إلى إخراج صلاة
 عن وقتها فحذر أكله وغفلته بذلك (أجاب) عبارة ابن حجر قال أي الزركشي
 والقياس على أطعمتها أي الخبز ومثلهما غير هابل أولى فحوشيش وبيع للجوع
 وإن تخذرت ويظهر جوازه لا آدمي جاع ولم يجد غير ذلك وإن تخذر لأن التخذر لا يزيد
 في الجوع انتهى أقول يؤخذ منه أن أكل الزوان للآدمي والحيوان تضر به
 كالخيل والجمال حرام حيث وجد غيره لأنه مخدر بل مغير للعقل في بعض
 الأشخاص ومفوت للصلاة في بعض الاوقات ويحرم بيعه لمن لم يعلم به لانه غش وقد
 نهى عن الغش وعلى الحاكم أي الله تعالى أحكامه منع تعاطيه وتغزيه بما
 يراه لانه يجوز لتغزيه في كل معصية لاحذ فيها ولا كفارة والله أعلم (سئل)
 عن حلق اللحية هل هو حرام وهل يجوز للحاكم أن يعزبه (أجاب) عبارة
 ابن حجر قال المأوردى وحلق رأس لحية أي يجوز لتغزيه بحلق اللحية لاجل حلق
 الرأس انتهى قال ابن حجر وظاهره حرمة حلقها وهو ناسخ يرى على حرمة التي
 عليها أكثر المتأخرين أما على كراهته التي عليها الشيخان وآخرون فلا وجه لأمع
 إذا رآه الإمام بخصوص الغرر أو المغير عليه فقد ظهرا أنه مكروه وأنه يجوز لتغزيه
 والله أعلم (سئل) عن الدخان الموجود في هذا الزمان فما حكمه (أجاب) أعلم
 وفق الله تعالى أن الناس قد اختلفوا فيه اختلافا كثيرا بين شافعية وحنفية
 ومالكية وحنابلة فمن قائل بالجواز ومن قائل بالحرمة ولكن الذي يشهد به
 الذوق السليم والطابع المستقيم أنه لا يجوز تعاطيه لأمور منها الإسراف ومنها
 عدم دفعه ومنها رثته الخبيثة التي تؤذي الملائكة والمحالطين لشاربه ومنها
 ما يرتكبه شاربه من تضییع المال في غير محله ولا سيما الفقراء ومنها ما يحل
 لبعض الناس من الدناءة عند فقده مثل الأعراب وأهل القرى ترى الرجل منهم
 يطلب من الدنيا والعلى والفقر والغنى وقد وقع لي مرارا أنه حصل لي غيبوبة لا من
 شربه بل من الرائحة من شاربه وأيضا حصل لي من أكل زبيب وضعه
 فاكثسب منه ريحا وكان ذلك وأنا محرم بالحج فغبت بعد أن قذفت جميع ما في
 معدتي بأكل زبيب من رائحته من الغروب إلى قريب نصف الليل والله تعالى

مطلب هل يجوز أكل
 الزوان وحده أو مع غيره
 الح

مطلب حكم حلق اللحية

مطلب حكم الدخان
 الموجود في هذا الزمان الح

مطلب فيه بيان أحكام
الخمر وماذا يترتب على
شاربه وبائعه الخ

أعلم (سئل) في محلة من محلات مصر المحروسة محل العلم والعلماء الاعلام
وحكام الاسلام أظهر الله تعالى بهم الاحكام بالاحكام وأعز بهم الانام بعمل
بها الخمر ويباع جهاراً وتأتى له الفسقة تشرب منه وتسكر ويحصل لأهل المحلة
منه الضرر الكلي للجار والمزار ويخافون على أنفسهم ونسائهم وأولادهم كما هو
معلوم لكل أحد وكتب لهم الحاكم على مصر أيده الله تعالى السابق واللاحق
بيورديان شريفة بالمنع وكذلك حاكم الشرع القويم نصره الله تعالى فامتنعوا منه
مدة ثم عادوا له وغالبهم من أهل الذمة مع وجود فتاوى شريفة من العلماء الاعلام
أئمة المذاهب الاربع ومع عدم الاذعان للحكام المذكورين وللأحكام الشرعية
فهل يتقضى عهد أهل الذمة بذلك وهل يجب على ولاية أمور أيدهم الغفور
وأعانتهم الولي الشكور من ذلك ولو بتضريب المحل الذي هو مجمع الفساد والضرر
لأئمة محمد صلى الله عليه وسلم ويرتبون على أفعالهم مقتضاها ويشاؤون على ذلك
الثواب الجزيل حفظاً لدين الاسلام ولا عراض أهل المحلة ولا أنفسهم أفيدوا
جواباً شافياً بالدليل الذي لا يحتمل التأويل أثابكم الله تعالى الجنة (أجاب) اعلم
وقفت الله تعالى لفعل الخير ولاقامة الملة المحمدية ان شاء الله تعالى ان الارض لله
يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين فقد أورثها الله تعالى لأفضل خلقه
محمد صلى الله عليه وسلم وهو قد ورثه فيها طائفتان الاولى العلماء لقوله صلى الله عليه
وسلم العلماء ورثة الانبياء وعليهم القيام بالحجة والبرهان والكشف عن المشكل
والبيان الثانية السلطان وأعوانه أهل العرفان وبأيديهم السيف والسنان
وعليهم قمع أهل الطغيان فحصة العلماء الآن انضمت أيضاً لجناب السلطان فلذلك
ضعف الاسلام لانه لا يقوم على رجل واحدة بل انما يقوم الاسلام بما قام به سيد
الانام من الحجج والبرهان وذلك ورثه فيه العلماء ولهم النصف من ميراث الارض
بمقتضى الارث الشرعي ومن السيف والسنان وذلك حصصة السلطان وجنوده
أيدهم الرحمن ولهم النصف الثاني من الارض والآن له نصره الله تعالى ولهم الجميع
على أي وجه كان وهذا كله لا يحل له ولا لهم الا بحفظ خمسة أمور وهي المسماة
الكليات الخمس أو الست التي نقل الغزالي وغيره من أئمة الدين أنها الكليات
لم تحل في شريعة قط من لدن آدم وشيث ونوح وإبراهيم وموسى وعيسى عليهم
الصلاة والسلام وأما شريعة محمد صلى الله عليه وسلم فأدلة هذه الكليات واضحة
ظاهرة مشيدة التمشيد مستددة غاية التسديد موضحة بنصوص لا تقبل التأويل
قام عليها الاجماع بكل دليل لا خلاف فيها قطعاً الكل حقير وجليل فأولها حفظ

الدين كلياته وجزئياته أصولا وفروعا وهذا مشترك حفظه بين العلماء بالادلة
 ودفع الشبه والسلطان وأعوانه بجهد الكفار الذي هو ذروة سنام الاسلام ثم
 حفظ النفوس أصولا وأطرافها وأجراحها ومعانيها ثم حفظ العقول ذاتا وعرضا
 ثم حفظ انساب المسلمين بالانكحة الصحيحة والمنع من الزنا ثم حفظ الاموال
 على الناس والاعراض ان لم تؤذ الاذية فيها لقطع النسب والا كانت في مرتبة
 الانساب كما صرح به الزركشي وغيره وحفظ هذه الكليات الخمس او الست هي
 مرتبة ولاية الامور من السلطان وغيره على طبق اخبار العلماء الاعلام ائمة
 الاسلام عن احكامها وما يترتب عليها من الحدود وغيرها وقد شرع الله تعالى
 للدين حدا بقتل المرتد والنفوس شرع لها تعالى حدودا بقتل القاتل وقطع يد
 القاطع ورجله ونحوها وشرع لحفظ العقول حدا وهو الضرب المعلوم على الخلاف
 المفهوم ومثل ذلك حفظ انساب الناس بحدها المعلوم من حد الزنا بالرجم بشرطه
 أو الضرب والتقي بشرطه وحد الاموال أن السارق لها بشرطه تقطع يده وأخذها
 في قطع الطريق بشرطه تقطع يده ورجله من خلاف كما نص عليه القرآن المحكم
 وحفظ الاعراض بعدم السب والقذف ممن قذف بشرطه يقام عليه الحد المعلوم
 ولا ريب أن مثل هذه المسئلة يقع فيها الجناية على العقل وهو ظاهري بشرط الجرم
 وعلى الاعراض لما هو معلوم وعلى النفس لما يقع من الشربة عند زوال عقلهم
 من الضرب والقتل والقطع وغيرها وربما وقع بها جناية على المال وكذلك
 العرض فاذا حفظت ولاية الامور هذه الكليات حفظها الله تعالى في نفسها ودينها
 وعقلها وعرضها وماله ونسبها وولدها استحققت الميراث من الارض المذكورة
 بالميراث النبوي بالاعطاء الالهى المستمرة وكانت مآثا كله من القرى والمزارع بحق
 ما تلقى من سيد الاولين والاخرين المفاض عليه من رب العالمين ومثل ذلك العلماء
 ايدهم الله تعالى بالحق المبين ونصرة الدين باقامة الحجج والبراهين وحق لهم أن
 يكونوا جميعا الولاة المذكورين والعلماء العاملين من حزب الرحمن ألا ان حزب
 الله هم الغالبون وهما نصيحة قدسية خيلية هي أن نبينا محمدا صلى الله عليه وسلم
 ظهر في الدنيا بمفرده معاديا للعرب والحجم ونصره الله تعالى عليهم أجعين وأعطاء
 الله تعالى السيف والسنان والحجة والبرهان وورثه فيهما جناب السلطان
 وجنوده أهل الشان والعلماء من أهل البرهان فاذا قام هؤلاء الفريقان على
 الصدق والمحبة والوفاء لا يقاومهم في الارض قبيلة من القبائل الضالة والكافرة
 والمعاندة والغاجرة لقيامهم بما قام به رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد علمت أنه

قهر الخلق بمفرده وأظهره الله في المشارق والمغارب فكيف والاسلام وصل الى هذا
 النظام المتين الاحكام فان أراد العلماء المخالفة وعدم الانضمام الى ولاية الامور
 وعدم المناصحة لهم قاموا على رجل واحدة فضعفت حركتهم ونقص حبلهم وقوى
 عليهم عدوهم وان أرادوا ولاية الامور والاستقلال بالامر مع احتقار العلماء وعدم
 مراجعتهم والاعتماد على قولهم قاموا ايضا على رجل واحدة وضعف أمرهم واختل
 نظامهم وصل عليهم عدوهم وبلغ منهم الفرقة وخالفوا طريق نبينهم وسلكوا
 طريق عدوهم والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم فقد علمت أنه يجب على
 ولاية الامور وعلى العلماء وصلحاء الامة منع هذه الخسارة وهدمها ان تعين طريقا
 لدفع الفساد وقع اهل الزينج والعناد ويثابون على ذلك الثواب الجزيل من
 الرب الجليل ويجب على كل مسلم ومسلمة وعلى اهل الذمة جميعا أن يسمعوا
 ويطيعوا الولاية أمورهم فيما أمروا به ونهوا عنه مما هو طبق الشرع الشريف لقوله
 تعالى أطيعوا الله ورسوله وأولي الامر منكم وقوله صلى الله عليه وسلم اسمعوا
 وأطيعوا لو أن امر عليكم عبد حبشي فإن امتنع أهل الذمة من اجراء حكمنا عليهم
 انتقض بذلك عهدهم كما أنه ينتقض لو قاتلونا أو منعوا جزية والله تعالى أعلم
 (سئل) في جماعة من المنود لهم زاوية فيها كورة وهم يشربون الخشيش
 والافيون وسائر الخدرات ويزرعون الخشيشة في الحاصورة فهل يمنعون من
 ذلك ويكون ذلك من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ويأب فاعله فان
 انتهوا ولا يطردوا من محلهم (أجاب) اعلم أن كل شيء أسكر أو غيب العقل
 أو كان مخدرا فهو حرام يجب اجتنابه ثم ان كان ما فعلوا لوب بحسب الاصل حرم وحده
 شارب كالتحريم وغيره أو منه المتخذ من لبن الرمكة فانه مسكر مائع وان كان غير مائع
 ولو بحسب الاصل حرم ولا حد فيه بل فيه التعزير لا تنفاء الشدة المطربة ككثير
 البنج والزعفران والعنبر والجوزة والخشيشة المعروفة وحديثها أوائل المائة
 السابقة حيث ظهرت لتتار التي لم يقع في العالم فتنة افطع منها ولا اذهب للنفوس
 منها ومما يتأكد المبالغة في الزجر عنه واذا عتبه لانه من الكبائر بل من أقبحها
 ما حدث الآن استعمال كثير من السفهاء له من بنت يسمى القيسي يوجد فهو
 جبال مكة فانه أسوأ الخدرات لان قليله يؤدي الى مسخ البدن والعقل وزواله عن
 جميع اعتدالاتها وكثيره قاتل فوراً وهو أبلغ من الافيون في السمية وقد حدث الآن
 مركب يسمى البرش ونحوه وهو أيضا ماسخ لبدن والعقل انتهى ابن حجر
 وقال في الرواجر في اقتراف الكبائر واعلم أن الخشيشة المعروفة حرام كالتحريم

مطلب في جماعة فنود
 يزرعون الخشيشة
 في حاصورة لهم الخ

أكلها أي على فورية قال به جماعة من العلماء كما يجذب شارب الخمر وهي أخبث من
 الخمر من جهة أنها تفسد العقل والمزاج أي افساد أعجيبا حتى يصير في متعاطيها
 تختل قبيح وديانة عجيبه وغير ذلك من المفسد فلا يصير له من المروءة شيء البتة
 وشاهدنا من أحواله من خنوة الطبع وفساده وانقلابه إلى شر من طبع النساء
 ومن الديانة على زوجته وأهله فضلا عن الأجانب ما يفضي العاقل منه إلى العجب
 العجيب وكذا متعاطى فهو البنج والافيون وغيرها وعدا بن حجر هذه كلها من
 الكبائر وأن جميع ما ورد في الخمر يأتي في هذه قال بعض العلماء في أكلها أي
 الحشيشة مائة وعشرون مضره دينية ودينية منها أنها تورث الفكرة الرديئة
 وتجفف الرطوبات وتعرض البدن لحدوث الأمراض وتورث النسيان وتصدع
 الرأس وتقطع النسل والمنى وتجففه وتورث الفجأة واختلال العقل وفساده والدرن
 والسل والاستسقاء وفساد الفكر ونسيان الذكر وافشاء السر وذهاب الحياء
 وكثرة المراءاة وعدم المروءة وكشف العورة وعدم الغيرة واتلاف الكيس
 ومجالسة ابليس وترك الصلوات والوقوع في المحرمات والجذام والبرص وتوالي
 الاسقام والرغبة وتنق الغم وفساد الأسنان وسقوط شعر الجفان واحترق
 الدم وصفرة الأسنان والبخر وثقب الكبد وغشاء العين والفشل والكسل
 وتجعل الاسد كالجمل وتصير العزيز ذليلا والصحيح عيلا أن كل لا يشبع وإن
 أكل لا يقنع وإن كام لا يسمع تجعل القصيع أبكيا والصحيح أسقما ونذهب الفطنة
 وتحدث البطنة وتورث الالعنة والبعد عن الجنة ومن قبائحها أنها تنسى الشهادة
 عند الموت قبل أن هذه أدنى قبائحها وهذه القبايح كلها موجودة في الافيون وغيره
 مما سبق ومما قيل في الحشيشة نظاما

قل لمن يأكل الحشيشة جهلا * عشت في أكلها بأقبح عيشه

قيمة المره عقله فلماذا * بأخا الجهل بعته بحشيشه

فلا يجوز زرعها ولا بيعها بل يمنع القاعل بذلك ويعزرفاعل ذلك بما يراه حاكم
 الشرع والله سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب الصيال وضمان الولاية)

(سئل) في رجل معلم يصنع السكاكين وهو حاذق في صنعه جاءه رجل
 بسيف ليصنعه له سكيئا كبيرا فصنعه له ثم انه جاء أصغر من المراد لكون الحديد
 مربى فنقص ولم يطاوعه في المذفهل يكون ضامنا لصاحبه ما حصل من النقص
 لكونه لم يخبره به قبل الشغل (أجاب) حيث شهد أهل المعرفة بحذاقة المعلم المذكور

كتاب الصيال وضمان

الولاية الخ

مطلب رجل معلم يصنع

السكاكين الخ

مطلب رجل متزوج
بامرأة حامل الح

ولم يكن منه تقصير أصلاً فلا ضمان عليه لأن مثل هذه الأمور لا يظهر حالها إلا
العرض على النار والله أعلم (سئل) عن رجل متزوج بامرأة حامل منه بولد
ثم انها خطفها رجل يدعي القرابة لها ثم جاء بها القرية من قري الفلاحين وأدخلها
على رجل فأدخله عليها وهي مزوجة وزوجها حي يعرف وولدت غلاماً يدعي أبوه
أنه قتل بالخنق فما الحكم الشرعي المترتب على الأخذ والمعين والناصر (أجاب)
أعلم أيها المؤمن الذي يريد سلامة دينه والنجاة غداً من عذاب النار ومن أليم
عذاب الله تعالى وشديد عقابه أن حفظ أعراض الناس أحد الكليات الخمس التي
أجمع على حفظها جميع أهل المال من المسلمين والنصارى واليهود وهي الدين
والنفس والعقل والعرض والمال فيجب على كل مسلم يدعي أنه من أمة محمد
صلى الله عليه وسلم إذا علم بمثل هذه القضية أن يأخذ سيفه من غير تأن ساعة
واحدة ويقاتل هذا الفاجر الفاسق الخمار لعرض المسلمين المحقق للعار لهم لفعله
هذا الفعل الذي لا يفعله كثير من الحيوانات وكذلك المعين له والمساعد له
والناصر له فان قتلوا فهم في جهنم وبئس المصير وان قتل المقاتل لهم الذي ربما عظم
أجره أكثر من الجهاد في سبيل الله عز وجل بل هذا أعظم السبل ولا يجوز لأحد
من المسلمين ولا من اليهود ولا من النصارى أن يعلم بهذا الفعل ويتأخر ساعة
واحدة عن قتل وقتال المذكورين حتى النساء يجب عليهن أن يخرجن لقتال
هذا الفاجر وعلى المرأة المخطوفة أن تقاتله أيضاً فان تمذرت تسعى في تلفه بسم أو غيره
حفظاً لدينها وعرضها ومن لم يفعل ذلك فلا عرض له ولا دين وعليه غضب الله
ورسوله ولعنة الله عليه وعلى من ساعده ومن أعاه ومن علم به ولم ينتصر لله
ورسوله وهذا ما علينا من اظهار الحق وقتال مثل هؤلاء والله يعلم الفساد من غيره
والغلام ان ثبت قتله بالوجه الشرعي قتل قاتله والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل)
عن رجل له بقرة فقال لغيره ردها فوجدت مكسورة وصاحبها يدعي أن كسرها من
الراد وهو ينكر فما الحكم الشرعي (أجاب) حيث أذن المالك في رد البقرة
وتلف أو تلفت شيئاً في حال ردها فالضمان على الآذن في الرد لا به هو الذي ألبأ
الراد إلى التلف أخذاً مما قالوه فيما لو نخس دابة رجل ياديه وأتلف شيئاً كان
الضمان على الآذن الذي مع الدابة لا على الناحس فسواء اعترف الرجل بالردام
أنكر لا ضمان عليه أصلاً بل عدم الضمان في مسئلتنا أولى من مسئلة النخس
والله أعلم (سئل) في رجل معتاد بمعالجة الجراح من قطع درن وغدة وفصد
وحجم وبأسور وبط جرح وخياطته بالمراهم ونحوها وله يتعاطا ذلك نحو عشرين

مطلب رجل له بقرة فقال
لغيره ردها الح

مطلب رجل معتاد
بمعالجة الجراح الح

سئل فهل اذا صار تلف يكون ضامنا أم لا (أجاب) عبارة المنهاج مع شرحه لا يبرح ومن عالج كأن يجم أو قصه دياذن معتبر بمن جازله تولى ذلك فحصل تلف لم يضمن والامساك تولى ذلك أحد ودوزكر ابن شريح أنه لو سرى من فعل الطبيب هلاك وهو من أهل الخدق في صنمته لم يضمن اجماعا والا ضمن قودا وغيره لتغيره قال الزركشي وغيره وفي هذا رد لاقتناء ابن الصلاح بأن شرط عدم ضمانه أن يعين له المريض والامساك يتناول اذنه ما يكون سببا للارتلاف لان مطلق الاذن تقيده القرينة بتغير التلف ويصاحب بحمل كلامه على غير الحاذق ويظهر أنه الذي اتفق أهل فقه على احاطته به بحيث يكون خطأؤه فيه نادرا وكالطبيب فيما ذكر الجراحى بل هو من أفراد كالكسالى والله أعلم

(فصل في سائر الدواب)

(سئل) في عجابين من البقر طلع على بعض أسطح القرية فتردى أحد العجابين من السطح ومات فطلب صاحب العجل الميت من صاحب العجل الذي لم يترد عنه لكونه كان معه ومن عادة القرى أن يرسلوا العجل من غير ربط فهل على صاحب العجل الذى لم يقع قيمته (أجاب) حيث جرت عادة البلد بالارسال وأرسل الرجل بعجلاه فقتل به العجل الاخر فلا ضمان على صاحبه والله أعلم (سئل) عن رجل قطع مقود رجل فقطع السكين عصبه فهل يلزمه (أجاب) نعم يلزمه لان غاية فعله أنه خطأ وفعل الخطأ مضمون فان قام بقيمته بينة شرعية فذاك والا حلف القاطع بمينا على قيمته لانه غارم والله أعلم (سئل) في رجل عنده فلو بلغ من العمر احدى وعشرين يوما وهو وبها ثم ربه في البرية أيضا بجوارهم جماعة يرعون دوابهم على جرى عادتهم في القرية من ارسال الدواب من غير ربط ثم ان القمل المذكور أدخل رأسه في علاقة بارودة فكسر خشبها فهل يكون رب الغلوضا من أول (أجاب) حيث جرت العادة بالارسال وأرسل القمل مالكة في وقت جرت العادة فيه بالارسال وأتلف شيئا فلا ضمان كما صرحوا به متونا وشروحا والله أعلم (سئل) في رجلين شركاء في مهرة والحال أن أحد الشريكين وضعها عند الآخر ليربيها له وله فربطها الموضوعه عنده فقتلت فذهبت الى فرس مربوطه لاموضوع عنده فرستها فقتلتها فأتت بسبب ذلك فهل تلزم صاحب الفرس الموضوعه للمهرة عنده الذى هو شريك مع أنه لم يقصر في ربطها ولا حفظها (أجاب) حيث لم يقصر في ربط الصغيرة وذهبت هي لكبيرة فلا ضمان على صاحب الفرس الذى هو الشريك لعدم قصيره والله أعلم (سئل) في رجل ورد على ماء

فصل في سائر الدواب
مطلب عجلا ن طلع على
سطح

مطلب رجل قطع مقود
رجل فقطع عصبه الخ

مطلب رجل عنده فلو بلغ
من العمر الخ

مطلب رجلان شركاء
في مهرة والحال الخ

مطلب رجل ورد على ماء
الخ

وساق بقرة وبقر الغير وتأخر الغير على الموردة ثم لحقاه في الطريق فوجد بقرة قد
كسرت يدعى أن ثور الغير نطحها فكسرها فهل تضمن بقرة (أجاب) حيث
كان صاحب البقرة معها فلا ضمان لها أصلا سواء كان الكسر بقضاء الله تعالى
وقدره وهو ظاهر أو بنطح ثور الغير لأن ضمان الدواب على من معها وهو لا يجب له
على نفسه مال فعلى كل حال لا تضمن البقرة لما علم والله أعلم (سئل) في ثور
أرسله مالكه يشرب على عادة أهل البلد في ذلك فادعى رجل أنه نطح ابنته
فشجها فهل يكون صاحب الثور ضامنا للشجاج (أجاب) حيث جرت عادة
أهل البلد بالارسال وأرسل الرجل ثوره ولم يكن له عادة بالنطح فلا ضمان على
صاحبه أصلا كما صرحوا بذلك متونا وشروحا وهذا بعد أن ثبت أن الثور نطحها
والا فلا ضمان أصلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عنده جمل عرف
بالعض طلبه منه رجل ليعمل عليه ليكون الحاصل من الاجرة بينهما فقال له
المالك ان جلي بعض وقد عهد ذلك منه مرارتي ولغيري فقال له آخذه على هذا
الشرط فأخذه وعضه أولا وثانيا وهو بيده فمات من ذلك فهل يكون صاحب الجمل
طريقا في الضمان هو أو عاقلة (أجاب) لا ضمان على صاحب الجمل ولا على
عاقلة لقول أئمتنا من صحب دابة مالكا كان أو غاصبا أو مستعيرا أو مستأجرا
أو مرتبها أو نحو ذلك فأتلفت شيئا ضمنه ذويد والضمنان هنا لو وقع لكان على من
هو مع الجمل وهو الآخذ له ولما كان الانسار لا يجب له على نفسه شيء كانت
نفس الرجل الميت من عضه الجمل هدر حتى لو كان العض في هذه الحالة لغير
الآخذ المالك كوركان الضمان عليه دون المالك لأنه لم يكن معه وإنما كان معه
الآخذ المالك كور والله أعلم (سئل) في رجل له خروف وهو حاضر معه
فنطح امرأة فكسرها فهل يكون ضامنا لارش كسرها (أجاب) عبارة الروض
وذو اليدوان كان غاصبا يضمن ما تلفه الدابة بحضوره مطلقا وعبارة المنهج من
صحب دابة ضمن ما تلفته نفسا وما ليل أو نهارا سواء كان سائقها أم راكبها أم
فأردها غالبا انتهى ففي هذه الصورة يضمن واضع اليد على الخروف ارش نقص
الكسر وهو جزء من ديتها نسبة اليها نسبة نقص العيب من القيمة اليها لو كانت
رقية والله أعلم (سئل) في أجيرين مأذون لكل منهما بالحرث على بقرة
فقال أحدهما للآخر يوما ردة بقرى ليلا وأربطها الثلاث ضيع لأن لي مصلحة أريد
قضاءها فردها الآخر فوقع ثور منها وانكسر فهل يلزم من ردها ضمانه (أجاب)
حيث لم يكن الراد فعل ما يفرض إلى كسر الثور فلا ضمان عليه لأنه مأذون له في الرد

مطلب ثور أرسله مالكه
يشرب على عادة الخ

مطلب رجل عنده جمل
عرف بالعض الخ

مطلب رجل له خروف
وهو معه فنطح امرأة
فكسرها

مطلب أجيرين مأذون
لكل منهما بالحرث الخ

والله أعلم منه فعل يؤذى للتلطف والله أعلم (سئل) في راع يرعى دواب
قريبة ساقها جميعا الى المرعى وكان زمن مطر ووجل فأوجل منها دابستان وتركهما
في الوحل نهارا ولم يعالجهما ولم يعلم بهما أهلهما وفيه من يشهد عليه بأنه تركهما
مقصرا في خلاصهما وقد قيل له أعلم بهما من يخلصهما ولم يعلم وتلف منهما واحدة
فهل يكون ضامنا لهما (أجاب) حيث قدر الراعي على الخلاص ولم يخلصهما
من الوحل أو كان قادرا على أن يعلم غيره ويخلصهما ولم يعلم كان ضامنا لتلف
منهما لانه أمين وإذا قصر كان ضامنا والله أعلم (سئل) في رجل سائق ثوره فترت
حشارة البلد ومعه ثور فنطخ ثور منها الثور المسوق فأتلفه فهل يكون صاحب
الثور الذي نطخ ضامنا له (أجاب) حيث لم يكن النطخ عادة للثور المذكور
لا يكون صاحبه ضامنا لان صاحب الثور السائق له هو المقصر بالدفع عن ثوره
وحيث جرت عادة البلد بإرسال البقر ذلك الوقت فلا ضمان في متلفها كما هو
منصوص المذهب والله أعلم (سئل) عن أهل بلد جرت عاداتهم بأنهم
يجمعون بقرة لهم ولطرايع برعاه وفيها ثور عالول فحل فقفر على بقرة حائل وحصل لها
كسر بذلك فهل إذا تلفت أو حصل لها نقص تلزم صاحب العالول النازل عليها
(أجاب) لا تلزم البقرة صاحب العالول النازل لان ذلك أمر ضروري للناس
في دوابهم ولا سيما مع جريان العادة بهذا الجمع أو بالارسال والله أعلم (سئل)
عن رجل وارد بقره على بئر أذن له مالكها بالاستقاء منه ثم جاء آخر ببقره من
غير أذن ليرد من البئر ويسقيها منه فنطخ ثور من بقره بقره من بقر الوارد أولا
بالأذن فرماها في البئر فانكسرت وذبحها صاحب الثور فهل يكون ضامنا لهما
(أجاب) لا ريب أن صاحب الثور ضامن للبقرة من وجوه أحدها أن من صعب
دابة فأتلف شيئا كان ضامنا له الثاني أنه متعدي بوردده على غير مائه الثالث
ذبحه للبقرة والله أعلم (سئل) في رجل ذمى يهودى له بغلة وضعها في بئر
لتدرس الزيتون على حصاة معلومة وسلمها لمن يعمل في البئر فاستلمها نحو شهرين
فيقال انهما رفست الدابة رجلا خلفها فأتى فهل على اليهودي المالك للدابة من
شيء من دية أو غيرها (أجاب) ليس على اليهودي المالك للدابة من دية ولا
غيرها ويجب على واضع اليد عليها أن يدفع أجرها مدة حبسها وان حدث منها
تلف شيء فعلى واضع اليد قال في المنهج وشرحه لشيخ الاسلام من صعب دابة
فأتلفت شيئا فعليه ضمانه سواء كان مالكها أو مستعيرها أو غاصبها وسواء
كان راكبا أم قائدا أم سائقها لان عليه تعهدا وبه زمامها فان كانت هذه

مطلب راع يرعى دواب
الخ

مطلب رجل سائق ثوره
فترت حشارة البلد الخ

مطلب أهل بلد جرت
عاداتهم بأنهم الخ

مطلب رجل وارد بقره
على بئر أذن له مالكها الخ

مطلب رجل ذمى يهودى
له بغلة الخ

الدابة أتلفت من معها فهو هدر ولا ضمان له وإن أدلفت غيره كان من معها هو الضامن
وأما مال السكها الذي هو معها فلا ضمان عليه أصلاً لأنه لم يلتزمها ولا بد عليه وانما
الضمان على واضع اليد والله أعلم (سئل) عن رجل أخذ رجل آخر ليسقيه
وربط جمل فيه فجاءت امرأة معها جمل فربطته في جمل القائد فهدر عليه لرقه على
عادة الجمال فأخر جمل المودع خوفاً على جمل وجعله واليا لجمل المرأة وقدم جمل
فهدر جمل المرأة على جمل المودع تخاف منه وتقر فوقع في عين ماء قتلف فهل
يضمنه المصاحب له لما صنع من التقديم والتأخير ولا لأنه مصاحب للجمال (أجاب)
صرح كلام الأئمة أن ضمان الجمل على القائد ولا سيما مع ما أحدثه من التقديم
والتأخير المشعر ذلك بتعرض جمل الأمانة للتلف ولو أراد البراءة من ذلك كله
كان عليه أن يقدم جمل المرأة أو يدفعه لئلا يدفع بذلك ضرره فقد صرح العلماء
قاطبة أن من صحب دابة فعليه ضمانها سواء كان قائداً أو سائقاً أو راكباً مالكا
لها أو مستعيراً أو وكيلاً في حفظها أو غاصباً لها وقتل ابن حجر أن ابن عجيل أفتى
في دابة نطحت أخرى بالضمان إن كان النطح طبعها وعرفه صاحبها ثم قال
والكلام عام في غير ما بيده والاضمن مطلقاً كما مر انتهى حتى لو كان واضع اليد
غير مكلف قاله ابن حجر أيضاً فيضمن والله أعلم

(كتاب الجزية)

(سئل) في رجل أسلم وكان نصرانياً ولده بلبده أسلم واضع يده على ما يخصه
في يده من عقار وأرض وشجر يمتنع أن يسلم له ذلك وفيه بعض من يسمى مسلماً
ينتصر لابن العم ويمانع المسلم من حقه ويطلب الذمى شريعة رسول الله صلى الله
عليه وسلم فيمتنع ولا يتقاده ويحذر من يزعم الإسلام من ينصره على ذلك فما المرتب
على الذمى وأعوانه وما الواجب شرعاً (أجاب) قال في المنهج وشرحه ولو فأنونا
أهل الذمة ولا شهية لهم وأنوا الجزية بأن امتنعوا من بدل ما يحصل به أو بعضه
ولو زاندا على دينار أو إجراء حكمنا عليهم انتقض عهدهم بذلك لمخالفة موضوع
العقد ثم قال ومن انتقض عهده بقتال قتل أو غيره ولم يسأل بتجديده عهد فللامام
الخيرة من قتل وارقاق ومن وفداء ولا يلزمه أن يلحقه بأمنه بانه كافر لا أمان له
كالحرى فقد علمت من هذا الصريح أن الذمى إذا امتنع من إجراء حكمنا عليه
فللامام قتله أو جعله رقيقاً لبيت مال المسلمين أو ألحقه بالغداة بالمال أو الرجال
ويجب على كل مسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن يخاض للمسلم حقه من الذمى
المذكور ويعلم ولى الأمر بامتناعه عن إجراء الأحكام الشرعية عليه ليفعل به

مطلب رجل أخذ رجل
آخر ليسقيه الخ

كتاب الجزية
مطلب رجل أسلم وكان
نصرانياً الخ

عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يجوز أن يبيع مسلماً على كل مال الناس
بما لم يملكه فكيف بأهل الدمة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم انصر أخاك ظالمًا أو مظلومًا
قالوا هذا المظلوم فما بال الظالم قال يردّه عن ظلمه وقال صلى الله عليه وآله وسلم لا رواح
جنود مجندة ما تعارف منها ائتلف وما تناكر منها اختلف وقال صلى الله عليه وآله وسلم
لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً خير لك مما طلع عليه الشمس والله أعلم
(سئل) عما وقع في بيت المقدس من عمل قنطرة للنصارى الأرمن والنصارى
الأفريقى بترقيتهم المسلمون العلماء والصلحاء والحكام وغيرهم والنصارى فوق
رؤسهم فهل يجوز ذلك في دار الإسلام ولا سيما هذه البلد المعظمة (أجاب)
لا يجوز ذلك ويجب على ولى الأمر ضاعف الله له الأجر هدم ذلك ودفع هذا الضرر
عن الأئمة المحمديّة ولا سيما بيت المقدس المعظم وقد أفنى البلقيني بمنع نصراني ذمى
سكن ربعاقيه مسلمون فرق مسلمين وتبعه الشهاب الرمل على ذلك وهذا أولى
بالمع لمأقيه من الاستعلاء على عموم المسلمين واستعظامهم بذلك وليس المقصد من
مثل هذه الأمور إلا عودهم للحق والجأؤهم للإسلام والله تعالى أعلم

(كتاب الصيد والذبايح)

(سئل) عن كثير من الحيوان توجد فيها أسباب يحال عليها الهلاك مثل
أكلها الرية في بلاد مصر ومثل أن يعضوا عليها سبع أو تقع في نحو بئر أو من عال
أو تقع كما يقع لكثير من أهل القرى يعقرون الشاة أو البقرة للضيف ثم يذبحونها له
وكان تضرب الشاة مثل البقر وعصا أو حجر أو يضرب الصيد بيندق النار أو الطين
هل يحل الحيوان في هذه الصور إذا ذكى ذكاة شرعية (أجاب) اعلم أن
الحيوان أقسام ثلاثة سليم وأمره ظاهر ومريض ومتى ذكى وبه حياة ولو غير
مستقرة ولو في آخر رمق حل وبه سبب من الأسباب المذكورة أو غيرها فإن
وجدت الحياة المستقرة وهي ما يكون معها حركة اختيار أو نطق اختيار أو بصر
اختيار ولها علامات انفجار الدم والحركة المنيفة حل الحيوان إذا ذكى ذكاة
شرعية وإن قطع بموته أخذ من قول النهج والمهاج وشروحهما لو ذبح حيواناً من
قفاه أو أدخل سكيناً في أذن أو لم يذبح حرم أى الفعل ثم إن وجدت الحياة المستقرة أو
الذبح حل والأفلا من فتاوى النووى أيضاً أنه سئل عن غزال قد حشوته ذئب
فأجاب بأنه إن وجدت الحياة المستقرة حل وهي غير الحياة المستقرة وقول بعض
الناس شرط الحياة التي يحل معها الحيوان الذي وجد فيه سبب الهلاك أنه لو ترك
لعاش لأصل له والله أعلم (سئل) فيما لو ذبح رأس الغنم وقطع الحلقوم

مطلب عما وقع في بيت
المقدس من عمل قنطرة
لنصارى الأرمن الخ

كتاب الصيد والذبايح
مطلب عن كثير من
الحيوان توجد فيها أسباب
يحال عليها الهلاك الخ

مطلب فيما لو ذبح رأس
الغنم وقطع الحلقوم الخ

والمرى وأحد الوريدين وبقي من الثاني حصة فرفع السكين ثم أعادها سريعا وقطع الباقي فهل يحل المذبوح (أجاب) الواجب في الذبح قطع جميع الحلقوم وهو مجرى النفس وجميع المرى وهو مجرى الطعام وأما قطع الوريدتين فمستعفى قطع من الحيوان جميع المرى وجميع الحلقوم حل ولا يحتاج إلى قطع الوريدين حتى لو رفع السكين وعادها سريعا في قطع الحلقوم والمرى أو أخذ غيرها حل المذبوح والله سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب الاضحية)

كتاب الاضحية
مطلب اذا قال هذه اضحية
أوجعلتها اضحية الخ

(سئل) اذا قال هذه اضحية أوجعلتها اضحية أو هذه أو هي تذوق هل يحرم عليه الاكل منها وان قال أردت المسنونة لا يقبل منه خلافا لبعضهم ما المراد بالبعض وهل يجوز تقليده (أجاب) اعلم أن مراد الاضحية اذا قال ماذ كخرجت الاضحية عن ذمته وصارت واجبة التضحية بها فهي كالنذر وان صدر ذلك من عامي لانا انما نعاملهم بظاهر عباراتهم ولا ننظر لما في نفس الامر مع أن ماذ كصرح أو كما صرح فلا ننظر لغيره فيجب على القائل ماذ كرا أن يفعل بها ما يفعل بالنذر الواجب وهذا البعض هو الأذرى تابع للصاحب الوسيط ولا يجوز تقليده في ذلك لما قرر في محله وهو بحث منه ورد عليه بأنه نظير هذا صرار مبيع منك بألف فلما ان كان كلام من هذين صريح في بابه فكذلك ذلك نعم لو وقع مثل ذلك حال الذبح كأن قال هذه اضحية فتقبلها مني كما قبلتها من خليلك ابراهيم لم نصروا واجبة فقول الرملي يقبل منه أردت المسنونة أي ظاهر الاما بينه وبين الله تعالى فيقبل منه حيث كان صادقا والله سبحانه وتعالى أعلم

(فصل في العقيقة)

فصل في العقيقة
مطلب رجل له ثلاثة
أولاد ويريد ان الخ

(سئل) في رجل له ثلاثة أولاد ويريد أن يعق عنهم فما الذي يجزى في العقيقة (أجاب) الذي يجزى في الاضحية من المعز ماله سنتان ودخل في الثالثة ومن الضأن ماله سنة ودخل في الثانية أو أجدع مقدم اسنانه وكل ما يجزى في الاضحية يجزى في العقيقة وما عدا ذلك من الصغير والمعيب لا يجزى اضحية ولا عقيقة والله سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب الاطعمة)

كتاب الاطعمة
مطلب سئل ما حكم
ما يؤخذ على الرقا والتمايم

(سئل) ما حكم ما يؤخذ على الرقا والتمايم (أجاب) وقع في صحيح البخاري وغيره أن أبا سعيد الخدري رقا كبيرى على قطيع غنم وقدره ثلاثون رأسا ثم أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اسمهم مولى بسهم فهذا دليل على جواز أخذ

عن الرازي الكاتب القيمة لان فيه عملا ولا سيما ان ذهب الرازي الى المرقى ولكن
 لما تفصيل لا بد منه وهو ان نحو المريض يقول للرازي ان قرأت علي كذا فقلت
 الله له الى فلان علي كذا ان هذا نذر وان قال فلان كذا فلهذا عقده حلال وان المريض
 أو غيره من أقاربه أو غيره ان جعل له شيئا فهذا احسان فلا ينبغي رده لانه من
 غير طلب وقد يشترط الرازي أو الكاتب على المريض أو غيره جعله لوجهه صورتان
 أحدهما أن يقول له أقرأ لك كذا أو آخذ منك كذا فيلتزم له ذلك وهذه هي صورة
 الحديث والثانية أن يقول أقرأ كذا بشرط أن يحصل الشفاء فاذا حصل ندفع لك
 كذا فيقول المريض نعم وهذا وعد احسان وقد يحصل من المريض الوعد بأن يقول
 أقرأ علي كذا أو آنا أعطيك كذا أو ان كان كذا أو عافاني الله دفعت لك كذا في هاتين
 الحالتين وعده به وفي العياب وكره جماعة الاخذ على الرقية وفيه وقفة وقد
 توجه الكراهة بأن يؤخذ ذلك من المريض لا على ما تر بل بطلب مع ظهور
 غفاضة وعدم انشراح صدر من المريض والله أعلم (سئل) ما حكم الغريراء
 الموجودة في البلاد الشامية (أجاب) لم نظفر بهذا الاسم في كتب الفقهاء
 وإنما رأينا في مختصر حياة الحيوان أنها الضربان أخذنا من أوصاف ذكرها موجودة
 في الغريراء وأنهم لا تحمل والله تعالى أعلم

مطلب ما حكم الغريراء
 المسمى بالضربان الخ

(كتاب الايمان)

(سئل) في رجل كان محبوسا في حبس الحاكم ومعه جماعة حلف بالطلاق
 الثلاث أنه لا يدخل المدينة التي حبس فيها فهل اذا حلف شخص وأدخله يقع عليه
 الطلاق (أجاب) نعم اذا حلف الخالف انسان وأدخله لا يحنث ولا تنحل اليمين
 والله أعلم (سئل) في رجل حلف على آخر بالطلاق أنه ما دام ساكنا
 في هذه الطبقة لا يدفع لها اجرة ثم خرج منها بأمتعه جميعا ثم بعد مدة رجع
 وسكن فيها ودفع أجرتم سافه هل يقع على الخالف الطلاق (أجاب) الديمومية
 تنقطع في مثل هذه الصورة قال في متن العياب من حلف لا يصطاد مادام الامير
 في البلد نخرج الامير منها فاصطاد ثم رجع اليها واصطاد لم يحنث انتهى وفي ابن حجر
 ولو قال مادام في اجارته وأطلق فالتبادر منه عرفا كما قاله أبو ذرعة أنه ما دام مستقرا
 لمنفعته فتدخل الديمومية بايجارته لغيره ثم استجاره منه وأفتى فيمن حلف لا يدخل
 هذا مادام فلان فيه نخرج فلان ثم دخل الخالف ثم فلان بأنه لا يحنث باستدامة
 مكثه لان استدامة الدخول ليست بدخول ويحنث بعوده اليه وفلان فيه
 لبقاء اليمين ان أراد بدة دوامه فيه ذلك الدوام وما بعده وأطلق أخذنا مما قالوه

كتاب الايمان
 مطلب رجل حلف بالطلاق
 الثلاث أنه لا يدخل
 المدينة الخ

في لا رأيت منكرا الارفعة للقاضي فلان وأراد مادام قاضيا من أنه اذا رآه بعد عزله لا يحنت ولا تحل اليمين لانه قد يتولى القضاء فيرفعه اليه ويبروان أراد مادام فيه هذه المدة فحلت بخروجه انتهى وفيه نظروا الفرق بين ما هنا ومسئلة القاضي ظاهر لان الديومة ثم مربوطة بوصف المناسب للمحلف عليه ينظر أو يزول فأنيط به وهذا لا يتصور فيه ذلك فانه تمت بخروجه منه وان عاد اليه فالذي يقبه في حالة الاطلاق عدم الحنث كالحالة الاخيرة انتهى فيؤخذ من كلامه أن هذا عند الاطلاق أو اعادة هذه الديومة فان أراد هذه الديومة وما بعدها فاذا دفع الاجرة بعد عقد صحيح في عوده ثانيا يحنت والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع شريك له فقال على الطلاق بالثلاث ما أطل مشاركا لك وقسما للشركة وأراد الا أن أن يشاركة فهل له ذلك ونحلت اليمين بقسمة الشركة الاولى (أجاب) حيث فسخت الشركة انقطع الاستمرار الذي هو معنى ظل اذ المعنى لا استمرار مشاركا لك ويفسخ الشركة انقطع الاستمرار وهذا يؤخذ مما رجحه ابن حجر في لا أدخل هذا مادام فلان فيه فان الديومة فيه تنقطع بخروج فلان وان عاد والتحالف في المكان سواء أطلق أو أراد مادام فيه والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فذهبت عند أهلها فلحقها ليردها فامتنعوا من ان يردها معه خلف بالطلاق الثلاث ان لم ترد في هذا اليوم أنه لا ترد الى السنة القابلة مثل اليوم وكان ذلك في شهر القعدة يوم الاحد في الحيلة المخلصة له (أجاب) الحيلة في ذلك أنها تبقى عند أهلها ولو ذهب الزوج لها وأخلى له بيت في دار أهلها فلا مانع أن يذهب عندها ويبت عندها وتستمر الى السنة القابلة في الشهر المذكور أو يرفع الأمر الى القاضي فيحكم عليه بردها وعليه بأن ترد فلا طلاق حينئذ والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث من امرأته أنه لا يزوج ابنته لفلان فهل له أن يوكل في فكاحها (أجاب) المصريح به متونا وشروحا أنه لو حلف لا يزوج فوكل من فعله لا يحنت لانه انما حلف على فعل نفسه والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث على زوجته أنها ما تذهب الى دار أبيها في هذه السنة ثم انها ذهبت الى دار أبيها في السنة المحلوف عليها والحال أن الدار التي هي مسكن أبيها ليست له خاصة بل مشتركة وأطلق الحالف حلقه فهل لا يقع الطلاق الثلاث بذها به لان الاضافة الى ما يملك تقتضي ثبوت الملك أو كيف الحال (أجاب) حيث لم يرد الحالف مسكن الأب بأن أطلق أو أراد الدار الملوكة فلا حنث بغير المملوك كله بأن كان معارا أو مستأجرا أو مغصوبا أو ووقفا أو مشتركا

مطلب رجل تشاجر مع
شريك له فقال الخ

مطلب رجل تشاجر مع
زوجته فذهبت عند
أهلها الخ

مطلب رجل حلف
بالطلاق الثلاث الخ

مطلب رجل حلف
بالطلاق الثلاث الخ

وإن قل نصيب الشريك لأن الإضافة إلى من يملك تقتضي الملك كله وهذا الاستدلال استدلال استدل إمامنا الشافعي قدس سره بأن دور مكة ملك لأهلها أقوله تعالى الذين أخرجوا من ديارهم وقوله صلى الله عليه وسلم من دخل دار أبي سفيان فهو آمن ومن أغلق بابها فهو آمن وقوله صلى الله عليه وسلم ما ترك لنا عقيل من رباع فإن أراد مسكته الذي هو فيه خنت هذا حيث وكل إلى دونه والافيه تفصيل يطلب من محله والله أعلم (سئل) في رجل اتفق مع آخر أن يزوجه بنته بدلا عن أخته التي كان تزوجها أبواب البنت ثم مات زوج الأخت وحلف ولده بالطلاق الثلاث أنه لا يزوجه بنته من أحد ولا من ابن علي أخيه فهل له مخلص من يمينه بأن تزوجه من أحد ولا يقع عليه الطلاق (أجاب) نعم إذا وكل رجل في زواج البنت المحلوف عليها لا يقع عليه طلاق لأنه حلف على فعل نفسه لا على فعل الوكيل كما صرح به الفقهاء متونا وشروحا والله أعلم

(كتاب النذر)

(سئل) عن نذر أو حلف بالله أو بالطلاق أو بالعناق لثنتين على الله أفضل الثناء أو ليحمدن الله تعالى بأفضل المحامد في المخلص من ذلك من أنواع الحمد (أجاب) أعلم أنه قد اختلف في ذلك فقال يوسف بن عمر قد اختلف في تعيين الفاضل من الحمد فقبل الحمد لله بجميع محامده كلها ما علمت منها وما لم أعلم وقيل اللهم لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك وقيل الحمد لله جدا يوافي نعمه ويكافي مزيده وقال النووي في أذكاره لو حلف لثنتين على الله أحسن الثناء فطريق بره أن يقول لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك زاد بعضهم فلك الحمد حتى ترضى وصورة المسئلة فيمن حلف لثنتين على الله بأجل الثناء وأعظمه وزاد في أول الذكر سبحانه وزاد بعضهم في القول الأول عدد خلقه كلهم ما علمت منهم وما لم أعلم وقول النووي يخرج من العهدة ولكن لو جمع بينها كلها خرج يقينا والله أعلم (سئل) عما لو التزم شيئا وشك أهو صلاة أم صدقة أم صوم أم عتق أم نذر دعاء وشك أهو بابل أم بقر أم غنم أو نذر النصدق بشئ وشك أهو ذهب أو فضة أو ثياب فما الواجب عليه شرعا (أجاب) قال في العباب لو التزم شيئا ثم شك أهو صلاة أم صدقة أم صوم أم عتق احتل أن يجب الكل وأن يجتهد كالقبلة انتهى أما وجوب الكل فهو قياس ما لو ترك صلاة من إحدى الخمس ولم يعلمها يلزمه فعل الخمس لغيره يبين فالقياس هنا لزوم الجميع أما لو التزم شيئا وشك في قدره أهو ألف أم مائة أو ن جنسه أهو ذهب أم فضة أم نوعه أهو صحيح أم مكسر فقد يقال يلزمه

مطلب رجل اتفق مع آخر
أن يزوجه بنته الخ

كتاب النذر

مطلب عن نذر أو حلف
بالله أو بالطلاق

مطلب عما لو التزم شيئا
وشك أهو صلاة أم لا

أعظمها ليرأى يقين وقد يقال أقلها لأنه المتيقن في الزوم وقد يقال يحتمل وإذا قلنا
بالاجتهاد وتخير وطلب المستحق حقه فهل يجبر على الاجتهاد أو يترك إلى أن يظهر
قال ابن حجر الرأى الاجتهاد ويغرق بأن من نسي صلاة من الخمس قد يتقن شغل
ذمته بالكل فلا يخرج منه إلا يقين بخلافه هنا فإن اجتهاد لم يظهر له شيء وأيسر
من ذلك اتجه وجوب الكل لأنه لا يتم خروجه من الواجب يقينا إلا بفعل الكل
وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب والله أعلم (سئل) فيما يقع في بعض التواحي
من نذر شيء لمسجد أولني أو ولي كالسيد علي بن عليم فهل يصح هذا النذر
(أجاب) عبارة العباب ومن نذر زيتا أو شمعا ليسرج به مسجد أو غيره أو وقف
لذلك شيئا يشتري من ريعه صح أن انتفع به مصل أو نائم أو غيرها ولو نادرا ومثله
ما يتقرب به عنه إلى القبر المعروف بجرجان وما جع هناك قسم على جماعة معلومين
وفي ابن حجر في آخر باب النذر ومنها أي نذر القربة التصديق على ميت أو قبره أن لم
يرد تملكه والمراد العرف بأن ما يحصل له يقسم على نحو قراءه هناك فإن لم يكن عرف
بطل قال السبكي والأقرب عندي في الكعبة والحجرة الشريفة والمساجد
الثلاثة أن من خرج من ماله عن شيء لها واقضى العرف صرفه في جهة من جهاتها
صرف إليها واختصت به انتهى فإن لم يقتض العرف شيئا فالذي يتجه أنه يرجع
في تعيين المصروف لأي ناظرها وظاهر أن الحكم كذلك في النذر إلى مسجد غيرها
خلاف لما يوجهه كلامه انتهى وأصل ذلك كله قوله صلى الله عليه وسلم عام الفتح
لعثمان بن طلحة يا عثمان إن الله استأمنكم على بيته فكلوا مما يصل إليكم من هذا
البيت بالمعروف فيؤخذ من ذلك أما الخدمة المساجد الثلاث والأولياء الذين ينذر
لهم وكذلك الأنبياء الكرام إذا نذر لهم أحد يجوز أن يقوم بمصالحهم كالأماكن
الذين هم فيها إذا اشتهرت هي بهم والله أعلم (سئل) عن رجل نذر بقرة
للسيد موسى كليم الرحمن وله مقام يحتاج لعمارة ويرده زوار يعمل لهم طعام
في أيام الزيارة وله منول منصوب من طرف مولانا السلطان أعزه الديان فهل يجب
على الرجل دفع البقرة للمتولى أو يتصرف فيها هو (أجاب) نعم يجب على الرجل
النذر أن يدفع البقرة للمتولى ولا يجوز له التصرف فيها بوجه لأنها خرجت عن
ذمته بمجرد النذر وصارت عنده أمانة فلو تصرف فيها بلا إذن من المتولى ضمنها
ويجب على المتولى أن يصرفها في مصالح المقام الأنور الأزهر الكلي على نبينا
وساكنه أفضل الصلاة وأتم السلام والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع
أهل حرفته فتمال أن عملت في هذه الحرفة يكون على للمسجد الأقصى والحرم

مطلب فيما وقع من نذر
شيء لمسجد أولني أو ولي الخ

مطلب رجل نذر بقرة
للسيد موسى الكليم الخ

مطلب رجل تشاجر مع
أهل حرفته الخ

مطلب فيما يفعله بعض
الناس كقوله ان صحت
دايتي الخ

بالترايف ثلاثون قرشا وقد عمل في الحرفة فذا يلزمه (أجاب) هذا نذر مجاح
وهو الواقع في الخصومة فنأذره بخير بين أن يلتزم ما التزمه وهو دفع الثلاثين قرشا
لجهة الوقف المذكور وبين كفارة عين بخير فيما بين عتق رقبة أو كسوة عشرة
مساكين أو إطعامهم فان عجز عن هذه صام ثلاثة أيام والله أعلم (سئل) فيما
يفعله بعض الناس كقوله ان صحت دايتي مثلا فللولى القلاني الميت منها قيراط
أو قيراطان يعنى به ثمن ذلك ثم تصح دايتة فهل هذا نذر صحيح معتبر أولا واذ قلتم بصحته
وصحت دايتة وأراد صرف ثمن ما ذكر مطابقة للوجه الشرعى كيف يفعل وهل
في أصل النذر المذكور تفصيل أولا واذ قلتم فيه تفصيل فهل يفرق بين العالم بالفقه
وغيره أولا واذ كان الناذر في بلدة والمندور له في بلدة أخرى وتعذر وصول الناذر
أو من يقوم مقامه لخوف طريق مثلا فهل يكلف أو سأل له لبلدة المندور له (أجاب)
شرط المندور كونه قربة لم تتعين نقلا كانت أو فرض كفاية لم تتعين انتهى منهج ثم
قال وثانيها أى نافي ضرر في النذر نذر تبرر بأن يلتزم قربة بلا تعليق كعلى كذا
وكقول ان شفى من مرضه لله على كذا ما أنعم الله على من شفاء من مرضى أو بتعليق
بحدوث نعمة أو ذهاب نقمة كأن شفى الله مريضى فعلى كذا فيلزمه ذلك حالا
أو عند وجود الصفة ان علقه اذا علمت ذلك وكان المندور له من نبي أو ولى أو من
المساجد الثلاث بل أو غيرها به جهة يعرف لها النذر من عمارة أو حصر أو زيت
يشعل فيه أو يصرف لخدمته أو لمجاوريه علمت صحة النذر لان ذلك كله قربة
لم تتعين وبعبارة الرمل ومثله ابن حجر عطا على ما يصح نذره وتصدق على ميت أو قبره
ولم يرد تملكه واطرد العرف بأن ما يحتمل له يصرف على فقراء هناك فان لم يكن
عرف بطل زاد ابن حجر قال السبكي والاقرب عندى في الكعبة والحجرة الشريفة
والمساجد الثلاث أن من خرج من ماله عن شئ لها واقتضى العرف صرفه في جهة
من جهاتها صرف اليها واختصت به فان لم يقتض العرف شيئا فالذى يتجه أن يرجع
في تعيين المصروف لرأى ناظرها وظاهر أن الحكم كذلك في النذر الى مسجد غيرها
خلافا لما يوجهه كلامه ثم قال قبل يقع لبعض العوام جعلت هذا للنبي صلى الله عليه
وسلم فيصح كما بحث لانه اشتهر في النذر في عرفهم ويصرف اصالح الحجرة النبوية
ثم قال بعده ولا يشترط معرفة الناذر ما نذره كخمس ما يخرج من معشر ثم قال
في كتاب الوصية وهى أى الوصية للكعبة ولا ضرر بريح النبوى على مشرفه أفضل
الصلاة والسلام لصالحيهما الخاصة بهما كترميم ماء وهى من الكعبة دون بقية
الحرم وقيل فى الاقل لمساكين مكة وللحرم يدخل فيه ما مصلحيهما ويظهر أخذ

مما تقرر ومما قالوه في النذر للقبر المعروف بحجران صحتها كالوقوف لضريح الشيخ
الغلاني وبصرف في مصالح قبره والبناء الجائر عليه ومن يخدمونه أو يقرؤن عليه
ويؤيد ذلك ما أمر أنغام من صحتها ببناء قبة على قبر ولي أو عالم أما إذا قال للشيخ الغلاني
ولم ينو ضريحه ونحوه فهي باطلة فقد بان لك صحة الوصية والوقوف والنذر على نحو
ولي ومسجد وعالم ونحوها على ما أمر من التفصيل والصرف على ما أمر وعلمت أيضا
أن في أصل النذر المذكور تفصيلا وهو أنه إذا كان للمذور مصالح من عمارة
وفقراء وخدام ونحوها صح النذر والافلا ولا فرق بين العالم والجاهل ولا بين
معرفة المذور ونحوها وعبارة المنهج أو نذر أحد شيئا من قيم أو غيرها وعينه في نذره
أو بعده إلى الحرم لزمه حله إليه أن سهل عملا بما التزمه ثم قال أما إذا لم يسهل عليه
كعقار ورعي فيلزمه حل غنمه إلى الحرم فيتأتى هذا التفصيل هنا والله تعالى أعلم
(سئل) فيما يقع من النذور من أهل المدن والقرى والبوادي لرسول الله
صلى الله عليه وسلم وخليل الله وكليم الله تعالى على نبينا وعليهم ما وسائر الأنبياء
الصلاة والسلام من نقد وحب وحيوانات وغيرها فهل يصح النذر وإذا قلتم نعم
فلن يدفع فرجل نذر لجناب موسى فاقه فهل يجب عليه دفعها للمتولى على مقامه
الشريف لكون له لوازم من عمارة ركبة وفرش وزقار وغيرها (أجاب) أعلم
وقل الله تعالى أن النذر لهذه الأماكن وما شابهها هو من شعائر الإسلام
كالساجد والأنبياء المذكورين صحيح مع مول به شرعا نص عليه أثبتنا الأعلام
لأن لها مصارف شرعية وضروية لقيام نظامها من عمارتها وعمارة اللوازم لها
كالأيار التي يشرب منها الصادي والبادي ويلجأ لها الآمن والخائف ولا سيما مقام
كليم الديان جناب موسى بن عمران فالنذر عليه صحيح نذر تبرر وقربة يثاب فاعله
ويجب دفعه للمتولى على المقام الشريف بصرفه في لوازمه الضرورية والعرفية
فإن دفعه لغيره لم يصح ولم ترأفته منه فإن تلف وجب عليه بدله لأنه تعدي
بصرفه لغير أهله ويجب على المتولى القابض له أن يصرفه في مصارفه اللازمة
للمقام الشريف وله الأكل منه بالمعروف لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم
في شأن ما يأتي للبيت الشريف ما أتاكم لهذا البيت فكلوا منه بالمعروف والله
أعلم (سئل) في رجل نذر على منكر أن عاد إليه يلزمه صيام عشر سنين
ثم عاد وليس له قدرة على الوفاء هل تكفي كفارة اليمين عن كفارة النذر (أجاب)
هذا الواقع من الرجل نذر بحاج وهو غير بين ما التزمه وهو الصوم وكفارة اليمين
قال في العباب والآيات في المعصية بحاج فقط كان أمر بشرب خمر فقال إن شربته

مطلب فيما يقع من النذور
للأنبياء والآباء الخ

مطلب رجل نذر على منكر
أن عاد إليه الخ

فعل كذا والنفي فيها يحتمل التبركاً لم أشربه وأراد أن عصمني الله منه ويحتمل
النجاس بأن منع منه فقال إن لم أشربه والله تعالى أعلم

(كتاب القضاء)

كتاب القضاء

(سئل) في رجل وجه له قاضي القدس الشريف وظيفة تولية بالمحلول واقعة
تحت قضائه وله عليهم اسلاطة المنع والابقاء حسبما أذن له من جانب موكله حضرة
السلطان نصره العزيز الرحمن فأرسل من يريده الموجه عنه بالمحلول فوجهت له براءة
سلطانية فهل يعمل بالتوجيه لمن بيده تقرير القاضي حيث كان مأذوناً له من
جانب السلطان نصره الله تعالى ولا عبرة لمن في يده البراءة السلطانية ويثاب
الحاكم الشرعي على إجراء الحق لاهله ومنع المتصرفين لتغير ذلك وهل هذا
الحكم يختص بأئمة الشافعية أو الحنفية (أجاب) قال في المناوي في تسهيل
الوقوف على أحكام الوقوف فرع أفق بعضهم فيما لو تعارض تقرير الناظر الخاص
والعام بتقديم الأول وقيد غيرهما إذا لم يعلم السابق والأقدم وهو يريد أن للحاكم
التقرير في الوظائف مع حضور الناظر الخاص وأهليته ويرده عددهم من القواعد
أن الولاية الخاصة أقوى من العامة قالوا ومن ثم لا يتصرف القاضي مع حضور الولي
الخاص وأهليته إذا علمت ذلك علمت أن تقرير القاضي مقدم هنا لمرين الأول من
جهة سبقه فلا ينقض ما وقع منه من الأحكام لرفع الثقة بأحكامه لورفعت الثاني
كونه خاص الولاية ونظيره فيها أقوى وأبلغ فحكمه مقدم وتقريره مقوم انتهى
وهذا أفق علماء الحنفية للدرك الذي قلناه والوجه الذي أبدناه وأظن أن هذا
الحكم لا يخالف فيه أحد من الناس حيث صادف تقريره الخاص أهلاً ومحلاً
والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين بيدهما جباية وقف لهما يتصرفان فيها مدة
تزيد على ثلاثين سنة بموجب براءة عسكرية وتقرير شرعي من ملا بيت المقدس
قد تلقياها عن والدهما بالانحلال وقد تصرف فيهما مدة عمره ببراءة عسكرية وتقرير
وهو أيضاً تلقاها عن والده وتصرف فيهما نحو ستين سنة من غير معارض إلا أن برز
رجل بيده براءة مالية بثمانين جباية الوقف المذكور عن محلول والده المنازع
البارز إلا أن ولم يعهد له ولا لآبيه تصرف ولا جباية للوقف ولم يذكروا براءته رفع
الجبايين المذكورين فهل للمتولي منع الجبايين عن وظيفة ما بقوله إن البراءة
المالية مقدمة على البراءة العسكرية وإن الوقف لا يكون له إلا جاب واحد فما الحكم
في هذه الحادثة (أجاب) أمها السائل أفهم المدارك قبل أن تعارك وانظر
المطالب قبل أن تطالب وأعلم أن الأخوين المذكورين هما المستحقان للوظيفة

مطلب في أخوين بيدهما
جباية وقف لهما الخ

المذكورة لوجود تقرير القاضي الخاص وهو مقدم على تقرير العام لوجود عارض
 هذا التقرير لكان الخاص مقدما عليه كما صرح به غير واحد هذا اذا لم يوجد سبق
 بأن قرأ معا كيف والتقرير الخاص سابق والتأخير لا يعارضه لعدم التصريح
 برفع الاقل فالأخوان مقدمان لا مورد منها تقديم الخاص ومنها البراءة العسكرية
 حيث كان مع ميزه اذن من له الاذن ومنها عدم رفعهما بالبراءة المالية ومنها
 تصرفهما وتصرف من قبلهما هذه المدة ومنها أن البراءة المالية فيها أخذ الرجل
 عن أبيه ولم يعهد لآبيه تصرف ولا له اسم سابق في الجباية كان ذلك مناديا نادى
 على رؤس الاشهاد ان هذه البراءة المالية وقع فيها اشتباه وخلاف انهاء لآله وان
 وجد في دفاترهم اسم موافق لاسم أبي المنهى فن أن يعلم أن ذلك الاسم اسم أبيه
 وان أقام على اسم أبيه بينة فنقول له نعم أبوك اسمه ذلك وقد وافق أسماء الآباء
 والاجداد وهذا فن من فن الحديث يسمى المتفق والمفترق وهو أن تتحد الأسماء
 وتختلف المسميات فنحو خليل بن أحمد فهم ستة بل أكثر يقال لكل منهم خليل
 ابن أحمد وقد وقع الاتفاق في اسم المحدث واسم أبيه واسم جدّه مثل أبي بكر بن أحمد
 جعفر بن حمدان البغدادي ومثل أبي بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن عيسى
 السقطي ومن غريب ما اتفق محمد بن جعفر بن محمد ثلاثة متعاصرون ما توافي سنة
 واحدة وهذا فن كبير من فنون علم الحديث يجب معرفته مخافة اللبس فقد يظن
 المتعدي فيه واحدا عكس في الانساب فليتق الله رجل يكون لآبيه ولجدّه مثل أسماء
 توافق أسماء غيرهما فيدعيهما لنفسه ويأخذ وظائف الغير بهذا الاشتباه وقولهم
 ان البراءة المالية مقدمة على البراءة العسكرية لعل محله ما اذا سبق تاريخ البراءة
 المالية أو وقعت معا أو اشتبه الحال والأفانائب كالقاضي والوزير كالسلطان
 والوكيل كالاميل فامعنى ابطال حكم النائب بحكم القاضي اذا لم يكن في حكم
 النائب خلل فيجب على المتولى أن يدفع للاخوين المذكورين معلوم جبايتهم ما
 ثم ان المورد للبراءة المالية عن والده بطلب وظيفة محاولة عن والده فاذا لم يوجد
 الاصل فن أن يوجد الفرع كالكتابة على الماء فهل لها ثبوت عليه لعدم أصل
 تعتمد عليه فتأمل ما شرحناه لك ولا تخض في الاحكام الشرعية بالخيارات الرديئة
 والله تعالى أعلم (سئل) فيما شاع في هذه الاعصار بعد الالف من الهجرة
 النبوية على مشرفها أفضل الصلاة وأتم التحية من عدم سماع الدعوى بعدم مضى
 خمس عشرة سنة ولا سيما ان يشاهد التصرف وهو حاضر مثلا في البلد هل لذلك
 أصل من الشرع القويم وهل أحد ممن هو مشهور بالتأليف من أئمة الشافعية

مطلب فيما شاع في هذه
 الاعصار من عدم سماع
 الدعوى الخ

ذكرها وهل الزيادة ذكرها في تأليف أم في سؤال رفع له أو نحو الناهية المسئلة
 أيضا شافيا (أجاب) أعلم وفقك الله تعالى أن الحق لا يعطل بتناول الزمان
 ولو ألوف من السنين فن علم أذ بدقته أو ذمة ورثة القريب أو البعيد حقا لمسلم
 أو ذمي وجب عليه الخروج من عهده ووفاءه ولو بالسفر البعيد ليوصله إلى
 مالكه وهذا أمر متفق عليه بين علماء الاسلام بل هو من الشرائع القديمة ومن
 أحد الكليات الخمس أو الستة التي يجب حفظها على كل أحد وهو محل
 منصب السلطان ونوابه نصرهم الله تعالى وأما هذا الذي شاع في هذه العصور أن
 أحده بعض ملوك آل عثمان حرسهم الرحمن خوفا من الانتشار وكثرة الخصام
 والترافع إلى المحكام وكانهم علموا فيه بقاعدة أبي حنيفة رضي الله عنه من
 الاستعسان الذي يقول به دون الشافعي وقد سألت عنه السيد أحمد الجوى المؤلف
 في مذهب الامام المذكور فقال نعم نقول به لا يجوز للقاضي أن يقضى فيما زاد على
 خمس عشرة سنة بشرط أن ينص له موليه في منشوره عليه هذا كلامه فعلى هذا
 يشترط في كل قاض أن ينص له موليه على ذلك وأما إذا أطلق له التولية فيحكم
 في جميع المحوادث لأنه لم يمنع من ثبوتها وسألت شيخنا محمد الشرنبلالي عن ذلك
 فأجاب بمثل جواب السيد أحمد ووجهه أن القاضي ولايته تشمل ذلك فليس له
 فيه الإلزام وإنما له الإخبار كما حاد العلماء لما علم وهذا الكلام ينكشف لك
 عندنا وعندهم بأن القضاء يخص بالزمان كسنة مثلا والمكان كالشام والتوابع
 كالحكم في الانكحة مثلا والمحكوم عليه كأمير الشام مثلا أو زيد قال في العباب
 ثم إن عم تولية كل واحد أو أطلق فهي عامة وإن خص كل واحد بمكان أو زمان
 أو نوع محكوم به أو عليه لم يمتد ذلك عندنا وهو أيضا مقتضى
 مذهب الحنفية انفتح لك الباب وعلمت صحة الجواب من الشافعية والحنفية أما
 الشافعية فهو ما ذكرناه لك من نص العباب وهو له غيره وعلى ذلك ينزل ما أفتى به
 الزيادة لأنه لم يقل عنه إلا الاقتفاء ولم ينقل عن غيره من أئمتنا في كلام
 وكذلك ما أجاب به شيخنا المذکور وكذلك السيد أحمد وإذا وقع هذا الاختلاف
 منا أو منهم هو مبني على نص سلطان الوقت لكل قاض رفعت له هذه الدعوى
 على المنع فيما فوق خمس عشرة سنة ونصوص مذهبنا على أن السلطان هو الذي
 يولي القضاء وإذا ولاهم وأطلق كان لهم الاستخلاف في الحكم على ما فصل في كتب
 الفقه وأما الآن في زمننا فان السلطان نصره الرحمن يولي شيخ الاسلام وهو يولي
 القضاء فان أطلق السلطان نصره الرحمن لشيخ الاسلام أو خصص بذلك أي بما

دون الخمس عشرة سنة وشيخ الاسلام كذلك مثله فيما قيد له لم يتعدده هو وأما ان
نراه عن الزيادة فليس له ان يجمع تولية القضاء والحاصل أن زمننا هذا لا بد له من
نص من جناب شيخ الاسلام للقاضي في منشوره على المنع فيما زاد عليه وأما كون
سلطان من سلاطين الوقت أو شيخ الاسلام يمنع ذلك مرة فلا يسمى ذلك على العموم
فالافتاء الواقع الا أن منا ومنهم معروض على القاضي وهو أدري بمنشوره فان كان
منصوصا له على ذلك لم يتعدده عملا بما قرره ذلك من حيث الحكم والالزام والحبس
والتعزير وغير ذلك بل يقول للخصم ان كان في ذمتك حق لنخصمك فيجب عليك وفاؤه
كما يقول لك ذلك العالم منا وأما أنا فلا قضاء لي في حادثك لان من ولاقي لم يأذن لي
بالحكم فيها نخذ شرحا وافية بالمراد دافعا للإيراد موضحا للمذهبين ومزيل للامراء
من العين ومبين للبعثتين واشرب من ماء راس العين زلالا ولا تشرب من ماء
الطواحين لانه مكدر كل حين والله أعلم

(باب القضاء على الغائب)

باب القضاء على الغائب

(سئل) في رجل غائب عليه دين وله معلوم وظيفة قبض له أخوه فهل يجوز
لحكم الحاكم على الغائب ووفاء دينه مما قبض له من معلوم الوظيفة (أجاب) قال
في المنهج وشرحه لشيخ الاسلام هو أي القضاء على الغائب جائز في غير عقوبة الله
تعالى ان كان للمدعي حجة مسخري ينكر عن الغائب لتكون الحججة على انكاره منكر
ويجب تحليفه بعد إقامة حجه أن الحق ثابت يلزمه أدائه وذلك بعد تعديلهما والله
أعلم (سئل) في رجل مات فقرر القاضي في وظائفه أخاه ثم ان رجلا أنهى الحضرة
السلطان نصره الله تعالى أمر الميت فقرر في وظائفه بناء على شعوره بالموت غير
عالم بتقرير القاضي فهل يعمل بتقرير القاضي أم بتقرير السلطان مع أنه ما قرره الا
راء على ما أنهى غير عالم بما قرره القاضي ما الحال (أجاب) كشف النقاب عنها
أن السلطان حفظه الله تعالى لما ولي القاضي صارنا فذا الحكم فلما قرر في الوظيفة
الاهل لها صار مستحقا لها فتقرير السلطان لم يصادف محلا بل صرحوا أنه لا يجوز
عزل الاهل فسواء علم بتقرير القاضي أم لا لا يجوز له تقرير ولا عزل الاهل والله أعلم

(باب القسمة)

باب القسمة

مطلب ثلاثة اخوة بينهم
نحاس الخ

(سئل) في ثلاثة اخوة بينهم نحاس مشترك أذن أحدهم لآخر في تقطيعه
اثلاثا ثم رجع بعد التقطيع فهل له ذلك (أجاب) حيث أذن الاخ لآخر في تقطيعه
في قطع النحاس ليس له الرجوع في ذلك والتعنت مع أخويه قال في العباب وان لم
تبطل المنفعة بالكلية وبطلت بالقسمة منفعته المقصودة كطاحونة وجام

فغيرين لم يجبر المتع انتهى حيث أذن لم يكن ممتنعا والله أعلم (سئل) عن رجل له
سدس دار ولا امرأة خمسة أسداسها فهل إذا طلب وكيلها القسمة وأبى صاحب
السدس إلا المهايأة فهل يجاب إلى القسمة (أجاب) نعم يجبر صاحب السدس
على القسمة كما صرحوا به متوناً وشروحاتاً بخلاف ما لو طلبها صاحب السدس
فلا يجاب قال في المنهج وشرحه ولو كان له عشر دار مثلاً لا يصلح للسكنى والباقي
لا خير يصلح لها ولو بضم ما عداكه يجواره أجبر صاحب العشر على القسمة بطلب
صاحب التسعة أعشار لأن صاحب العشر تمتعت في طلبه والاخر معدور والله
أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده وخلف ما يورث فقسم بينهم بحسب أرثهم
ومات الأولاد وخلفهم أولادهم ثم أولاد أولادهم يريد أحد الأولاد نقض
القسمة المذكورة فهل له ذلك أولاً (أجاب) لا يجوز لمن ذكر أن يطلب نقض
القسمة لأن ذلك لو فتح لم يشق أحد من الناس بقسمة بل يجب زجر ذلك ومنعه لأن
ذلك منه عناد محض وتعت خالص فليتنق الله فيما عرض له والله أعلم (سئل)
في ثلاثة أخوة بينهم أرض وعقار مشترك عين أحدهم حصته من العقار وطلبها من
أخويه نظير حصته فأعطاهما إياه ورضى بها وتصرف فيها نحو عشر سنين وقد باع
الأخوان حصته مع ما بقي بيدهما لا آخر وتصرف المشتري فيها بالبناء وغيره فهل
ما تراضيا عليه مع أخيه ما وبههـ ما للأجنبي صحيح وليس له الرجوع على المشتري
ولا على أخويه (أجاب) قال في العباب والشركاء السكاملين لقسمة بأنفسهم
أو بغيرهم وهو وكيل لهم فلا يشترط فيه أن لم يحكموه ما يشترط في منصوب
الامام حيث رضى الأخ والأخوان بما أخذ الأخ صار ذلك حقه فليس للأخوين
معارضته وليس له أيضاً معارضة ما وصح بيعهـ ما للرجل المذكور وليس للأخ
معارضة المشتري لأنه لا حق له في ذلك رضا بما أخذ من الحصة ورضاهما بما بقي
لهما ما تصرفهما صحيح في حصتهما وتصرفه صحيح في حصته والله أعلم (سئل)
في دار مشتركة بين أخوة اقتسموها فيما بينهم بحسب الحصص بأمر حاكم لشرع
وحكم بذلك وكتب بينهم حجة شرعية بذلك وبما خص كل واحد منهم وتصرف كل
واحد منهم في حصته أكثر من ثلاثين سنة والآن بعضهم ينزع ويريد نقض
القسمة فهل يجاب لذلك (أجاب) حيث كانت الدار غير متفقة بالأجزاء
لا تنقض قسمتها مطلقاً سواء ظهر فيها غلط أو حيف وسواء الغلط الفاخس وغيره
وان قامت بينة تشهد بذلك لانها بيع ولا أثر للغلط والحيف فيه كالأثر للغبن فيه
لرضا صاحب الحق به قال في المنهاج على أن التصرف المذكور هذه المدة مع الحضور

مطلب عن رجل له سدس
دار ولا امرأة الخ

مطلب في رجل مات عن
أولاده الخ

مطلب في ثلاثة أخوة
بينهم أرض الخ

مطلب في دار مشتركة بين
أخوة الخ

والشاهدة مانع دعوى نقض القسمة اذ لو وقع حيف او غلط لذكر فيما مضى من الزمان على أن الدعوى بعد خمس عشرة سنة لا تسمع حيث نص على ذلك مولانا السلطان نصره الديان في منشور القاضى لانه لا ولاية له على ما زاد بل هو كغيره من الناس والله أعلم (سئل) في خربة مشتركة بين جماعة تقاسمها فيما بينهم نقض جماعة منهم بيت منها وكان بعضهم خارجا عن البلد والبعض حاضر القسمة فهل لمن كان حاضرا منهم أن يختص بهذا البيت مع أن فيه من يشهد بأن البيت شركة بين الطائفة المذكورة (أجاب) ليس للحاضر الاختصاص بالبيت المذكور حيث سلم الحاضر استحقاق الغائب فيه فان لم يسلم وشهد شاهد عدل بأن البيت شركة بين من ذكر وحلف المدعى يمينا بصدق دعواه وصدق شاهده قسم بينهم على حسب الحصص والله أعلم (سئل) في رجل له أخ مات وضم أولاد أخيه اليه فكبر رجل منهم والا ن يريد أن يقاسم عمه فيما بيده مع أن عمه رباؤه وأخرجه من العدم فهل له ذلك (أجاب) ليس لابن الاخ أن يقاسم عمه فيما هو خاص بالعم وان فرض أنه خدمه لانه متبرع بخدمته والله أعلم (سئل) في بقرة وبناتها بين رجلين تقاسماهما أخذوا واحد الام ودفع لشريكه على بناتها ثلاثة قروش ثم مضى على ذلك نحو سنة فباع البنت مالكاها الرجل ومضى على ذلك نحو سنة ثم باعها المشتري ومضى على ذلك نحو أربع سنين ثم الآن الشريك يدعى بطلان القسمة لكونه رد عليه نصف الدراهم فهل تبطل بذلك (أجاب) ما وقع في هذه القسمة من دفع الدراهم من أخذ البقرة لاخذ بناتها بيع والبيع لا يبطل برد الثمن لان هذه القسمة قسمة رد وهي بيع لا تبطل برد الثمن أو بعضه على أن تداول الأيدي مع مضى هذه السنين الستة مشعرا بأن المدعى مبطل في دعواه والمعين له على تحقيقها أشد ابطال منه فيجب على قاضى الجئة أن ينظر فيها بنور الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجلين بينهما عالوان كل واحد منهما ما في بلد وكل واحد تحت يده عالول وقع بينهما رضى وقسمة ان كل واحد منهما يأخذ ما تحت يده وتصرف كل واحد منهما ما فيما تحت يده نحو خمس سنين ثم سرق عالول من تحت يده أحدهما فأراد بدعى نقض القسمة فأقام الذى تحت يده شاهدا على الرضى بالقسمة وحلف معه يمينا ومضى على ذلك الامر مدة والا ن ابن القاسم الراضى بما ذكرنا زاع فهل له والحالة هذه منازعة في ذلك (أجاب) لا ريب أنه بعد الرضى بالقسمة وتصرف كل منهما ما فيما بيده المدة المذكورة ليس لاحدهما نقض القسمة لان الرضاء غلب القضاء قال في شرح المنهج لشيخ الاسلام

مطلب في خربة مشتركة
بين جماعة الخ

مطلب رجل له أخ مات
وضم أولاد أخيه اليه الخ

مطلب في بقرة وبناتها بين
رجلين تقاسماهما الخ

مطلب رجلان بينهما
عالوان الخ

ذكرنا الانصارى فان لم يحكما أى الشريكان القرعة ~~كان~~ أن اتفقا على أن يأخذ
 أحدهما أحد الجانبيين والاخر الثانى أو يأخذ أحدهما الخسيس والاخر
 النفيس ويرد زائد القيمة فلا حاجة الى تراض فان فقد علمت أن مجرد الرضى الواقع
 بين الشريكتين على المقسوم كافى ولهذا قالوا وقد يقسم المشترك الشركاء بمعنى بالتراضى
 بينهم واذا وقع ذلك وبين المقسوم فلا نقض للقسمة سواء كانت قسمة ودوه وظاهر
 لانها بيع أم غيرها الوجود الرضى المذكور والله أعلم (سئل) فى أخوين
 بينهما دار مشتركة اقتسماها أولا وثانيا ويخير أحدهما الاخر والخير يتقلب
 فهل له ذلك كلما أراد (أجاب) حيث وقعت القسمة سواء كانت بتراض من
 الشركاء أم كانت بنصوب الحاكم وهى بغير الاجزاء كما هنا بل كانت بامتناع
 أو الرذم تنقض لانها بيع ولا أثر لدعوى الغلط والخيف فيه كالأثر للغبن فيه لرضى
 صاحب الحق بتركه فلا يجوز للآخر التقلب ولا يصح لقوله بل بانفى قوله لانه خلاف
 الشرع القويم والله أعلم (سئل) فى رجل له دين على ميت أحاله به على
 جهة معلومة وصار على الميت رسم قسمة كما جرت به العادة فهل يؤخذ رسم القسمة
 من الجهة المحال عليها أم لا (أجاب) لا ريب أن حق المحال تعلق بالمحال
 عليه وحق القاسم تعلق أولا ببيت المال فان لم يوجد فعلى الشركاء سواء طلب
 القسمة كلهم أم بعضهم لان العمل لهم قاله فى المنهج كغالب كتب المذهب اذا
 علمت ذلك علمت أن لا علاقة للقاسم بحق المحال لانه لم يعمل فيه شيئا والله أعلم
 (سئل) فى كروم بين أخوين اقتسماها مناصفة بقضاء القاضى لهما وقبض
 كل واحد منهما ما يخصه بالقسمة ورضى وسقط الغبن وجعل لأحدهما عشرين
 قرشا سديا على الآخر زيادة لترجع قسمته على الآخر وكتب بالمقاسمة حجة ثم مات
 أحد الاخوة بعد أربع سنين عن طفل وتصرف وليه بالولاية عنه فيما بقى لايه
 من النصيب الى أن بلغ وتصرف بعد بلوغه فى نصيب الموروث عنه مدة ثلاث
 سنين والا ن قام يدعى الابن على العم نقض القسمة وقدمضى من تاريخ المقاسمة
 الى يوم الدعوى سبعة عشر سنة فهل تصح القسمة والاتقضى واذا ادعى الابن بأن
 المال المجهول لم يدفعه عمه لايه وأنه باق بذمته وادعى العم الدفع حال حياته يطلب
 منه البرهان أم يصدق بهينه (أجاب) هذه القسمة التى فيها مال تسمى قسمة
 ردوهى بيع لما فيها من المال فلا تنقض فيها القسمة بدمتير الحصص وتبينها ما علم
 ولو بعد مفارقة محاسن القسمة وأما العشرون قرشا فتحتاج الى اقامة البينة عليها
 والا فاليمين على الطالب لهما والله أعلم (سئل) فى أخوين نشأ فى حضنة

مطلب أخوان بينهما دار
 مشتركة الخ

مطلب رجل له دين على
 ميت أحاله به على جهة الخ

مطلب فى كروم بين
 أخوين اقتسماها الخ

مطلب أخوان نشأ
 فى حضنة الخ

أقهما واكتسبا وحصل بينهما مالا من غنم وبقر ومال وغلة وغير ذلك ثم ماتت
 أمهم ما فاقسما جميع ذلك بينهما نصفين ومن جملة ذلك نحل قسم بعضه افرارا
 بحيث يعرف كل منهم حصته وبعضه كان يقسم العسل بينهما وكان أحدهما لقي
 ركا بامع رجل آخر فباعه من غير اذن الا آخر فأراد أخوه نقض القسمة بهذا السبب
 لقول بعض أهل القرى له ان ذلك ينقض القسمة فهل له ذلك وكان قد أتتهم أحدهما
 بتهمة وغرمه الحاكم مالا وأخذ من مال أخيه شيئا قهرا عليه ودفعه في جرمه
 فبين لنا الحكم الشرعي (أجاب) ما جرى بين الأخوين من قسمة ما بينهما من
 غنم وبقر وغلة ونحل صحيح لا ينقض ولا تبطل قسمته لان اقرار كل منهما عليه دليل
 على صحته ونفاذها وشاهد لكل بمالك ما حصل بيده لا قرار كل منهما صاحبه عليه
 وما أخذه أخوه من غير رضاه منه ودفعه في جرمه يضمنه له ضمان الغصب بأقصى
 القيم وما تعلل به أخوه من بيع الركاب لا ينقض به القسمة لان انفصالها وتماها
 وما ذكر أمر آخر خارج على ذلك والله أعلم (سئل) في أخوين لهما عقار
 مشترك بينهما موروث عن أبيهما ما ولهما على أستاذ قريتهما خلعة تدفعها لهما
 في كل سنة فأراد أن يقسما العقار بينهما مناصفة فجعل حصته من العقار والخلعة
 نصيبا وبقية العقار نصيبا وتصرف كل منهما في النصف ثم أبطل أستاذ القريتين
 الخلعة التي كان يدفعها لهما فهل هذه القسمة صحيحة أولا (أجاب) هذه القسمة
 باطلة من وجهين أحدهما أن الخلعة مجهولة والمجهول لا يقابل بالمعلوم الثاني الخلعة
 التي على الاستاذ احسان لا تقابل بمال لان غالب الاستاذين انما يدفع ذلك
 لاجل قيام المشايخ بمصالحه والله أعلم (سئل) في ثلاثة أخوة مات أبوهم
 عن مالك ثم الاخوة اقتسموا ذلك المالك من شجر وأرض وغير ذلك ولهم نحو ثلاثين
 سنة مقتسمون ومات بعضهم والا نريدون نقض القسمة ولا خيهم شريك فيما
 يخصه اشترى حصته فهل لاخوته معه شفعة (أجاب) لما وقع التقاسم بين
 الاخوة وعرفت الحدود وصرفت الطرق صار كل واحد منهم مالكا لخصته ان عمرها
 فن حظه وان خربها فن سوء حظه وليس لاحد بعد ذلك طلب نقض القسمة فطالبها
 بغير وجه شرعي مسائل على أخيه بالبطل فيرد عنه بما أمكن وليس لهم معه
 شفعة بوجه لان الشفعة للشريك وهما ليسا شركاء له والله أعلم (سئل) في ثلاثة
 أولاد دعم قسموا ما بينهم من زيتون وأرض بعضهم عن نفسه وبعضهم بالوكالة وكان
 منهم رجل غائب ثم حضر وأجاز ذلك ووقع لهم جميعا التصرف مدة نحو خمسة عشر
 سنة لا ينزع أحد أحد أو بعضهم عمر حصته وبعضهم أهلها ويريد بعضهم الا ن

مطلب في أخوين لهما
 عقار مشترك بينهما ما الخ

مطلب في ثلاثة أخوة مات
 أبوهم الخ

مطلب في ثلاثة أولاد دعم
 قسموا ما بينهم الخ

تقضى القسمة فهل له ذلك أم لا (أجاب) حيث وقعت القسمة وصرفت الحدود لا تقضى لاحد فيما خصه ولا سيما مع التصرف المذكور وهذه المدة ومع علم الغائب واجازته وتصرفه فانه دليل على رضاه بما أخرجته له القسمة والله أعلم

(كتاب الشهادات)

(سئل) قد ذكر العلماء أن الصغيرة اذا تكررت تصير كبيرة فاضابط التكرار والاصرار فان ذلك ليس فيه نص من الكتاب أو السنة (أجاب) قال بعض العلماء ينظر الى ما يحصل من ملابسة أدنى الكبائر من عدم الوثوق بملاستها في أداء الشهادة والوقوف عند حدود الله عز وجل ثم تنظر التكرار في الصغيرة فان حصل في النفس من عدم الوثوق به ما حصل من أدنى الكبائر كان ذلك كبيرة تخل بالعدالة وهذا يؤكده أنه لا بد فيه من العزم فان الغلطات من غير عزم مستمرة لا تكاد تخل بالوثوق نعم قد تدل كثرة التكرار على قرار العزم في النفس وبهذا الضابط يعلم أن المباح المخل بقبول الشهادة كالاكل في الاسواق ونحوه بأن يصادر صدوراً بوجوب عدم الوثوق في حدود الله عز وجل كان ذلك مخلاً وذلك يختلف بحسب الاحوال المقترنة والقرائن المصاحبة وصورة الفاعل وهيئته وهيئة الفعل والمعتمد في ذلك على ما يوجد في القلب السليم عن الهواء المعتدل المزاج والعقل والديانة لعارف بالاوضاع الشرعية فهذا هو المتعين لوزن هذه الامور فان من غلب عليه التشديد في طبعه يجعل الصغيرة كبيرة فلا بد من اعتبار ما تقدم ذكره في العقل الموازن لهذه الاعتبارات ومتى تحلت التوبة من الصغائر فلا خلاف أنها لا تقدر في العدالة وكذلك ينبغي اذا كانت من أنواع مختلفة وانما تحصل الشبهة واللبس اذا تكررت عن النوع الواحد وهو موضع النظر الذي تقدم التنبيه عليه وأما الاصرار فهو عزم القلب على الاستمرار على الذنب عزم يوازن الكبيرة لو صدرت منه ولهذا قال أبو طالب المكي ان الاصرار على الذنب من كبائر القلب والله أعلم

(سئل) في جاعة أخذوا من رجل جلا غصباً ثم ادعى عليهم عند الحاكم الشرع فشهد منهم شاهدان بأنه وصل له ثمن جله فهل تقبل شهادتهما (أجاب) شرط صحة شهادة الشاهد أن لا يجزئ نفسه نفعا ولا يدفع عنها ضرراً والشاهدان المذكوران يريدان أن يدفعاً عن أنفسهما ضرراً الضمان فلا تقبل شهادتهما وللرجل أن يطالب بثمن جله أقصى القيم لا نه مأخوذاً بالغصب والله أعلم (سئل) عزم رجل دفع لآخر جلا ليعمل عليه بمحصة من عمله فذهب الجمل فادعى مالكة أنه نهاه عن السفر الى المكان الذي ذهب فيه وأقام على ذلك بينة يجعل لها على

كتاب الشهادات

مطلب قد ذكر العلماء
أن الصغيرة اذا تكررت
تصير كبيرة الخ

مطلب في جاعة أخذوا
من رجل جلا الخ

الشهادة فهل تقبل شهادتهما (أجاب) حيث ثبت بالوجه الشرعي أن الشهود لم يعلموا الشرط المشهود به وإنما شهدوا بالاجرة على الشهادة لا تقبل شهادتهم لقوله صلى الله عليه وسلم على مثلها يعني الشمس فاشهد والله أعلم (سئل) عن رجل سرق له شيء فأتهم به رجلاً وأخاه قال لهما أحضروا ما عملته للشاهد شيئاً على عادة القرى فأحضروا فقال المدعي وشهد لنفسه وأخذ الجعل وألزم المتهم بالسرقه فهل ما ذكر صحيح موافق للشريعة الغراء (أجاب) ما ذكر من شهادة المدعي لنفسه باطل باجماع أهل الحق والباطل لم يعهد في شريعة قط من الشرائع فيجب على كل مسلم وغيره إنكاره والزرع عنه وتأديب العامل به لمخالفته لقوله صلى الله عليه وسلم لو يعطى الناس بدعواهم لاذىء رجل دماء قوم وأموالهم ولكن البينة على المدعي واليمين على من أنكر والله تعالى أعلم (سئل) عن تحمل الشهادة عن الأصل هل تجوز (أجاب) نعم يجوز تحمل الشهادة في ثلاث صوران يقول أنا شاهد بكذا وأشهدك وأشهد على شهادتي أو بأن يسمعه يشهد عندكم أو بأن يسمعه وبين سببها كاشهد أن فلان على فلان ألفاً قرضاً ويشهد عن كل أصل فرعان ويكفي فرعان عن أصلين والله أعلم (سئل) في وكيل عن طائفة الأرمن الذقية القاطنة بيت المقدس مأذون له بالتصرف في مصالحهم ووفاء دينهم وقضاء حوائجهم وفي لوازم عرفية عليهم للحكام وغيرهم بموجب حجج وتمسكات شرعية وفرمانات شريفة استندان من رجل مبلغاً معلوماً وقضى به ديناً عليهم وكتب للرجل بذلك تمسكاً بخط عربي وشهود مسلمين فهل إذا عزل هذا الوكيل القابض لذلك المبلغ وقام مقامه غيره فيجب عليه وفاء هذا الدين ولا ينفعه التعلل بكون التمسك المذكور ليس مختوماً بختم الديار (أجاب) نعم يجب على الوكيل القائم مقام المغزول وفاء الدين المذكور لا أخذه له في مصالحهم وقضاء دينهم فإن امتنع من الوفاء ألزمه حاكم الشرع بذلك أخذاً مما ذكره العلماء في مشايخ القرى المنصوبين عليهم بأنهم لو بذلوا ما لا في مصالح القرية الضرورية كان لهم الرجوع على أهلها فكيف بهذا الوكيل الدافع للمال المأخوذ في قضاء الدين وأما ما تعلل به من كون التمسك غير مختوم بختم الديار فله وتعلل باطل باجماع المسلمين إذ شرعنا المطهر بأبي ذلك إذ لم يعمل إلا على الشهود العدول فيثبت وجوده وأوجب على حاكم الشرع العمل بهم ولا عبرة بختمهم أهل الإسلام فكيف يعمل بختم الكفرة اللهم ملعونين أينما تقفوا أخذوا وقتلوا تقتيلاً والله تعالى أعلم (سئل) في زرع حرق فاتهم مالكة جماعة فقال المتهمون ما أحرقناه ولكن أحرقه فلان فهل يقبل

مطلب عن رجل سرق له
شيء فاتهم به رجلاً وأخاه الخ

مطلب عن تحمل الشهادة
عن الأصل الخ

مطلب في وكيل عن
طائفة الأرمن الخ

مطلب في زرع حرق
فاتهم مالكة جماعة الخ

قولهم المذکور (أجاب) لا يقبل قولهم المذکور ولا نه دفع ضرر عنهم ولو بالعار
 إلا حق لهم ولا نهم بأدروا بشهادتهم فقرة والله تعالى أعلم (سئل) عن رجل
 بات له ثور خارج البلد ليلاً فأصبح مريضاً فذبحه وباع لحمه وجلده فاتهم به رجلان
 ابن عم أخذ له بقراً وجيراً وشعيراً من غير وجه شرعي فهل لأهل الخير والصالح زجر
 هذا الرجل عن فعله القبيح وهل يضمن منافع الدواب وزوائدها (أجاب) أعلم
 وفقك الله تعالى لطريق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن قيام هذا الدين
 وشرف هذه الأمة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قال تعالى عز من قائل
 كانوا لا يقنأون عن منكرفه فاعلوه لبئس ما كانوا يفعلون وقد مسخ الله تعالى طائفة
 من اليهود لعدم نهيهم عن أخذ الخوت يوم السبت وخسف بقوم لوط لعدم نهيهم
 عن المنكر الذي كانوا يأتونه فيجب على كل مسلم مسلم المسلمون من يده ولسانه زجر
 هذا الفاجر المعتدى المخالف له من سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم الذي هو أقوم
 الأديان حتى يمتاز عن هذا الطغيان ويدخل في عداد أهل الإيمان وليس لهذا
 الرجل المذمى عند الرجل المتهم حق مطلقاً وأما ابن عمه إلا أخذه فيجب عليه ردة
 ما أخذ له من بقرة وجير وشعير وأجرة دوابه مطلقاً سواء استعملها أم لا وأما ابن
 الرجل المتهم فإن أقام عليه بينة شرعية بأنه أمرض ثوره فيلزمه ما نقص من قيمته
 فقط ورحم الله تعالى من انتصر للحق وأخذ بيد المظلوم ورد الظالم عن ظلمه قال صلى
 الله عليه وسلم انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً فالواحد المظلوم فما بال الظالم فقال صلى
 الله عليه وسلم رده عن ظلمه والله أعلم (سئل) في رجل يدعى استحقاقاً في وقف
 جاء بشاهد يشهد له بأنه أجر هذا الاستحقاق من آخر سنة ونصفاً ويريد أن يقيم
 رجلاً ثانياً بذلك فهل يثبت الاستحقاق المذکور (أجاب) ما ذكر من شهادة
 الشاهد بالاجارة للسنة ونصف لا يثبت الاستحقاق المذکور بمجرد احتمال
 أن يكون ذلك بوكالة من ناظره له أو اجارة منسلة فلا بد من بيان جهة الاستحقاق
 في الدعوى لتصح ويصغى لها ويشهد الشاهد على طبق الدعوى كما صرحوا به متوناً
 وشروحا والله أعلم (سئل) عن رجل ضاع له شاتان يدعى دخوله ما مع غنم
 آخر فهل يؤخذ بمجرد قوله المذکور (أجاب) لا يؤخذ بقول الرجل المذکور
 حتى يقيم بينة أن المذمى عليه أخذها وتصرف فيها يبيع أو ذبح والافله تخليفه أنه
 لا يعلمها والله أعلم (سئل) في رجل يدعى على آخر أنه اشترى منه حجارة
 وأنها ظهرت مستحقة للغير ومعه شهود تشهد فيهم المسلمون أنهم غير عدول فالالحكم
 الشرعي في ذلك (أجاب) أعلم أن الفاسق وهو من كان سارقاً أو غاصباً

مطلب عن رجل بات له
 ثور خارج البلد الخ

مطلب في رجل يدعى
 استحقاقاً الخ

مطلب عن رجل ضاع له
 شاتان الخ

مطلب في رجل يدعى على
 آخر الخ

أولا غيره له أو كان خاطفا لجرأته وهذا أكبر المعاصي أو تأوك الصلاة أو شهد زورا فلا تقبل له شهادة فمن شهد فيه المسلمون أو بعضهم أنه غير عدل لا تقبل شهادته فهذه الدعوى تحتاج إلى شهود عدول أتقياء أبرارا أختيارا أن المدعي اشترى منهم الحجارة وشهود أن الحجارة التي اشتراها فلان من فلان عرفت في مكان وشهد عليها فلان وفلان أن فلانا من بلد كذا أثبت بها بالوجه الشرعي بالشهود العدول وأخذها من المشتري فله الرجوع بالثمن وإمكان يجب على الواقف على هذه الدعوى أن يبحث عنها ولا يقبل فيما إلا أهل الدين والصالح والله أعلم (سئل) في رجل له على أخو دين ورثه من أبيه فسأله عنه فأقر به ولو كان يوطأ يحط عنه منه شيئا والا أن يريد أن يقيم شاهدا بأن أباه ليس له عنده شيء مع عدم ثقة الشهود فهل يعمل به (أجاب) اعلم أن الشاهد لا يعمل به من وجوه أحدها أن الولد الوارث هو المدعي والمطلوب منه الشهود فإذا حضر شهود الإقرار بعد الموت فلا التفات إلى هذا الشاهد الثاني أن هذا الشاهد نافي وشهود الإقرار مثبتون والمثبت مقدم على النافي الثالث شرط الشاهد العدالة وهي منتفية هنا الرابع شرط الدعوى أن لا تناقضها أخرى وهنا وقع التناقض والله أعلم (سئل) في رجل سرق له بترقم فاتهم أخيه فأقام رجلا شهد عليه بأنه أقر له أنه سرق البئر والحال أن الشاهد قد سبق منه عند جماعة أنه قال لا بد أن أشهد بالباطل على فلان أنه سرق بتر فلان فهل إذا ثبت ذلك يكون رتبة شهادته الشاهد أم كيف الحال (أجاب) حيث أقام المدعي عليه بينة شرعية أن الشاهد قال ما ذكر صار ذلك رتبة توجب رد شهادته فلا يجوز قبولها والله أعلم (سئل) في رجل سرق له قدر فاتهم به أخرا فآثر به لتقريب له فشهد به عند حاكم فهل إذا حلف صاحب القدر يميناً مع الشاهد يثبت له القدر (أجاب) قال في المنهج وشرحه لشيخ الإسلام ولا يثبت برجل وعين إلا مال أو ما فسد به مال وروى مسلم وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد وعين زاد الشافعي في الأموال وقيس بما فيه ما قصد به مال انتهى فإذا حلف المدعي يميناً على طبق دعواه وصدق شاهد وقضى له بالقدر والله أعلم (سئل) في بقرو ردت موردا ثم سبقت عنه فوجد بها بقرة مكسورة فهل إذا شهد صاحب البقرة المكسورة أخوه بأن السائق للبقرة أنما هو فلان صاحب الثور الكاسر للبقرة تقبل شهادته (أجاب) نعم حيث كان الأخ عدلا مقبول الشهادة قبلت شهادته لأخيه فان وجد معه أخرا فذلك والاحلف المدعي أيضا يميناً على صدق دعواه والله أعلم (سئل) في امرأة أرهنت عند

مطلب رجل له على آخر
دين ورثه من أبيه المح

مطلب في رجل سرق له
بترقم فاتهم به أخرا المح

مطلب في رجل سرق له
قدر فاتهم به أخرا المح

مطلب في بقرو ردت
موردا ثم سبقت المح

مطلب في رجل تحت يده
أرض الخ

مطلب في رجل ادعى على
آخر أرض الخ

مطلب في رجل مات وله
جل وسط مقصر الخ

مطلب في عليه تحت يد
رجل يتصرف فيها نحو
خمسين سنة الخ

أخبرني عن رجل ادعى سرقة ثم عرف منها زوج خلق شهد لها به أربع نسوة
وأخوهما يشهد لها به فهل تقبل شهادة الأخت لاخته (أجاب) فم تقبل شهادة
الأخت لاخته ذلك في المنهج والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تحت يده
أرض تلقاها عن أبيه عن جده أدامها رجل وأنهار من تحت يده وحلف عليها عينا
وأخذها ثم وجد الواضع اليد أو لاينة شرعية تشهد له بأن جده اشتراها من أب
المدعي فهل تقبل البيعة لذلك بعد اليمين الواقع عند الحكم (أجاب) قال في المنهج
وشرحه لشيخ الإسلام واليمين من الخصم تقطع الخصومة حالا لا الحق فلا تبرأ ذمته
لأنه صلى الله عليه وسلم أمر رجلا بعد ما حلف بالخروج من حق صاحبه كما أنه عرف
كذبه رواه أبو داود والحاكم وصححه اسناده فسمع بيعة المدعي بعد حلف الخصم
كما لو أقر الخصم بعد حلفه وحكده الورقة اليمين على المدعي فذلك ثم أقام بيعة
ولو كانت يمين المدعي بعد نكول المدعي سمعت حجة كما صرح به في فصل النكول
فعلى كل حال تسمع بيعة واضع اليد وتزاع الأرض من المدعي واليمين التي حلفها
لا تملكه الأرض والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر أرضا وأقام عليها
شاهدين بأنها أرضه واقتزعا من كانت تحت يده وتصرف فيها فهل لخصمه أن
يرجع عليه ويأخذ الأرض منه (أجاب) ليس للخصم بعد إقامة البيعة العادلة
منازعة في الأرض وإن لم يسلمها وكيف وقد تسلمها المدعي وتصرف فيها فليس له
منازعة بعد ذلك بلا وجه شرعي والله أعلم (سئل) في رجل مات وله جل وسط
مقصرا من نحو ثلاث سنين يريد رجل فاسق يشهد عليه أن فلانا قتله فهل تقبل
شهادته (أجاب) الفاسق لا تقبل له شهادة لأن شرط الشاهد العدالة والله أعلم
(سئل) في رجل خرج من بلده وله فيها ملك وطالت غيبته نحو عشرين سنة
فرجع لها فوجد حصاة من زيتونه وضع يده عليها رجل ومعه شاهدان يشهدان
على شهادة رجل ميت بأن الزيتون غرس جده فهل تقبل هذه الشهادة (أجاب)
حيث كان الرجل الميت من أهل الشهادة وشهدا على شهادته رجلان عدلان
وحلفا بهما عينا أن الزيتون من غرس جده حكم له به لأن الشاهد بين سبب
الملك ويقبل في مثل ذلك نقل الشهادة والله تعالى أعلم (سئل) في عليه
تحت يد رجل يتصرف فيها نحو خمسين سنة ثم برز رجل يدعى أنها له ورثها عن أبيه
عن جده وله بيت تحتها وقد كان صار عليها نزاع قبل ذلك وشهد شاهد عندكم أن
غراته اشتراها بشور من أبي كبير جده المدعي ومات الشاهد وفيه شاهدان يشهدان
على شهادته وشاهد يشهد على إقرار ولده أن لاحق له فيها الكون أبيه باعها فهل إذا

شاهد من ذكر يقطع النزاع (أجاب) نعم تقبل الشهادة فيما ذكر على الشهادة حيث شهد على شهادة الأصل فرعان بما ذكر لا سيما بسبب وشهادة الآخر بالأقار وصحة لأن الرجل وارث وأقراره كقرار المورث فيما ذكر حيث كان حاضرا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ساكن في دار وأبوه وجدته قبله فيها ولم تعرف إلا له فجاء رجل من البلد وقال هذا البيت من هذه الدار لفلان ابن فلان ثم مات هذا الذي قال ما ذكر فجاء الرجل المقر له بذلك وقال أنا تشهد لي بيعة على لسان فلان الذي مات أنها سمعته يقول هذا البيت من هذه الدار لفلان فهل يقبل ذلك (أجاب) الشهادة على شهادة الرجل الميت لا تسمع لاطلاق القول بأنه لفلان لأن الشهادة على الشهادة مقبولة إن استرعاها أو بينت السبب أو سمعه يشهد عندكم وما عدا ذلك لا يقبل والله تعالى أعلم (سئل) في بقر عقرت فاتهم في عقرها رجل ومع ذلك البقر رجل يشهد على أقرار المتهمة فهل إذا طعن في شهادة الشاهد بالفسق أو بسبب شهادة الزور أو بالرشوة على الشهادة يقبل هذا الطعن فيه (أجاب) حيث شهدت بيعة بارتكابه ما ترقبه شهادته كالزنا والسرقعة وترك الصلوات وشهادة الزور وشرب الخمر وقتل النفس بغير حق وارتكابه من الحرف والامور الدينية ما لا يليق به وأكل مال وكذلك إن ثبت أن شهادته هذه لا عن أصل وانما هي لأجل الرشوة فترد شهادة الشاهد في كل ما ذكر وأما إذا اطلب الشاهد بحق لاداء الشهادة في غير بلدة في مسافة عدو فله أجره الدابة ونفقة الطريق أو فوقها فله طلب الجمع والله تعالى أعلم (سئل) عن راع لبقر كسر معه بقرة ومع صاحبها شاهد واحد يشهد أن الراعي ضربها بجحر فكسرها فهل يكون ضامنا لها (أجاب) حيث كان الشاهد عدلا مقبولا في الشهادة وحلف المدعى مع شاهده على أن الراعي ضربها وكسرها وأن شاهده صادق في شهادته لزم البقرة الراعي لأنه مقصر بضر بهما والله أعلم (سئل) في امرأة سرق لها ثوب ومعه أربع نسوة بعد ما عرف عند آخر يشهدن أنه ثوبها فهل يقبلن فقط (أجاب) لا تقبل النسوة الخالص في هذه المسئلة بل لابد من رجل مع النسوة والله أعلم (سئل) في رجل ساكن في دار وأبوه وجدته قبله فيها ولم تعرف إلا له فجاء رجل من البلد وقال هذا البيت من هذه الدار لفلان ابن فلان ثم مات هذا الذي قال ما ذكر فجاء الرجل المقر له بذلك وقال أنا معي بيعة تشهد لي على لسان فلان الذي مات أنها سمعته يقول هذا البيت من هذه الدار لفلان فهل يقبل ذلك أم لا (أجاب) هذه الشهادة على شهادة الرجل لا تكفي

مطلب في رجل ساكن
في دار وأبوه وجدته قبله الخ

مطلب في بقر عقرت
فاتهم في عقرها رجل الخ

مطلب عن راع لبقر كسر
معه بقرة الخ

مطلب في امرأة سرق لها
ثوب الخ

مطلب في رجل ساكن
في دار وأبوه وجدته قبله الخ

لا يجوز لها أن تستوعبه أن يحمله الشهادة وأما قوله هذا البيت لفلان فلا يكفي
 ومنها أنه لا بد أن يشهد على كل أصل فرعان ومنها أن الرجل الواحد لا يكفي
 في هذه الدعوى والله أعلم (سئل) في شهادة الأب لابنه هل قبل ويقضى له
 بها شرعا (أجاب) شهادة الأصل من أب وجد ولوله أو ولد ولده لا تقبل كعكسه
 لأنها كشهادة المرء لنفسه والله أعلم (سئل) في رجل غاب عن وطنه وشهد
 شاهدان أنهم اسم عابوته فهل تقبل هذه الشهادة (أجاب) هذه الشهادة
 لا تقبل لقوله صلى الله عليه وسلم على مثلها أي الشمس فاشهد فالسمع يقع فيه
 الاشتباه من وجوه شتى في الاسم والنسب واللقب والأب والجد فلا يصحني إليه
 والله أعلم (سئل) في امرأة لها عند ولد هادين قرض ثم ماتت والآن ورثته
 ينكرون دين ولد هادين زوجها يشهد لها بذلك فهل تقبل شهادة لها (أجاب)
 نعم تقبل شهادة الزوج لزوجته ذكرنا كان فيما يشهد به الذكور وأنثى فيما تقبل
 فيه شهادة الأنثى إذا تهمته ولا جرنفع ولا سيماع اعتبار شروط الشهادة والله
 أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها في حال مرضه فتقوى عليها أهله وأخذوا
 غالب أسبابها فهل إذا كان معها يئنة تشهد لها بذلك يقضى لها بذلك (أجاب)
 لا ريب أن المال يقضى فيه برجلين ورجل ويمين ورجل وامرأتين فان أقامت بينة
 ممن ذكر قضى لها بذلك وتختلف في صورة إقامة الرجل معه يئذ ويقضى لها بذلك
 والله أعلم (سئل) في بنت بالغ عاقل أدهى عليها بأنها سرقت صمادة لامرأة
 فأقرت بهاتم أنكرت وفيه رجلان يشهدان على أقرارها هما أخوان لزوج
 المرأة المذمومة فهل تقبل شهادتهما بالأقرار المذكور (أجاب) حيث كان
 الرجلان عدلان بصفة الشهود الشرعية قبلت شهادتهما ماقطعا اتفاقا لأنهما
 أجنبيان عن المرأة المذمومة للصمادة وهي ما حبتها حتى لو كانت الصمادة لا الخ
 الزوج للمرأة صحت شهادة أخويه له عند الإمام الشافعي إمام الأئمة وعند الإمام
 أبي حنيفة المعظم والله أعلم (سئل) في ناطور حمام إذا كان لا يمكنه اشتغال
 في حمام من الحمامات الأبرضى الجماعي إذا شهد له في حادثة هل تقبل شهادته له
 أم لا (أجاب) حيث لم يرتكب ما ترتبه الشهادة تقبل شهادته ولا يرد بحرقته
 المذكورة قال في العباب تقبل شهادة ذي حرفة دينية لا ثقة به وهي حرفة آباءه
 كحجامة وكنس خلاء وديغ وحراسة وتراب وحمام واسكافي وحائك وصباغ
 وصواغ إن لم يكثر الكذب وخلف الوعد وكذلك محترف والتقييد بحرفة الإباء يقضى
 أن الاسكافي لو صار كذا أسا زالت مروته لا عكسه والله أعلم (سئل) فيما

مطلب في شهادة الأب
 لابنه هل قبل ويقضى له
 الخ

مطلب في رجل غاب عن
 وطنه وشهد شاهدان الخ

مطلب في امرأة لها عند
 ولد هادين الخ

مطلب في امرأة طلقها
 زوجها في حال مرضه الخ

مطلب في بنت بالغ عاقل
 أدهى عليها بأنها سرقت
 صمادة الخ

مطلب في ناطور حمام إذا
 كان لا يمكنه اشتغال الخ

لوشهد الشريك لشريكه يبنوا لنا الصور التي لا تصح فيها الشهادة والتي تصح فان
 في شرح الروض كلاما للشيخ الاسلام زكريا وايراد الزركشي واشكالا لصاحب
 المطلب وقد نقل في المتن تفصيلا يبنوا لنا الراجح من ذلك فان المقام فيه حقا
 (أجاب) اعلم أن الشاهد متى صرح بالشركة في المشهود به عينا كان أودينا
 أو علم الحاكم أنه شريك فيه ومثله المحكم أو قال هذا المشهود به لنا أو بيننا أو كان
 يلزم من شهادته به عود شيء من المشهود به كأن قال المدعي في دعواه أن زيدا
 أقر لنا بكذا معاه ومعين كالتحويان والدار والمنازع أو وصى لثابه أو هو ميراث لنا
 وشهد الشاهد بأن هذا لي وزيد أو زيد ولي فلا تقبل شهادته لوجود التهمة وعدم
 النفع له فان كان قال زيد ولي فيصح لزيد لاله بالشرط السابق وعبرة ابن حجر
 وشريكه أي ترد شهادته لشريكه بالمستترك لكن ان قال لنا أو قال بيننا أي مثلا
 بخلاف ما اذا قال زيد ولي فيصح لزيد لاله وشرط تقدم الصحيح كما مر في تفريق الصفة
 وأن لا يعود له شيء مما ثبت لزيد كوارثين لم يقبضنا فان ما ثبت لا حدهما يشاركه فيه
 الا آخر انتهى فتأمل قوله كوارثين وقوله يشاركه فيه الا آخر فان كل شيء فصل
 فيه الشاهد وكان يلزم منه أن ما ثبت له يشاركه فيه الا آخر المدعي لا تقبل فيه
 الشهادة لواحد منهما ما وقوله وشرطه تقدم الخ خواف فيه فيأمر وعبرة الروض مع
 شرحه للشيخ الاسلام ملخصا ما ذكره ابن حجر وحاصل ما ذكره في الشرح بعد
 ما استظهره الزركشي واستشككه في المطلب تقييدا ما أطلقه الاصحاب من قولهم
 شهادة الشريك لشريكه فيما هو شريك فيه لا تقبل أي ان لم يقل لي وزيد ثم ان
 قال ذلك يشترط شرطان على كلام ابن حجر - أن لا يعود للشاهد شيء من المشهود به
 كما تقر به ما والموروث له - ما وأن يقدّم الصحيح كأن يقول زيد ولي على ما تقدم له
 في تفريق الصفة ولهذا قال شيخ الاسلام والاحسن أن يقال وان كان ما شهد به
 لشريكه يستلزم حصول شيء له فيه لم تسمع شهادته وعليه ينزل اطلاق الاصحاب
 والاسمعت وعليه ينزل كلام الرافعي ومن تبعه هذا حاصل ما لهم هنا وحاصله أن
 الشهادة في المشترك ترد مطلقا الا اذا قال زيد ولي ولم يستلزم عود شيء من المشهود به
 للشاهد وقدم ما يصح على كلام ابن حجر - وقد ينظر فيما فالوه من الصحة فيما اذا قال
 زيد ولي فقد أبهم - حصّة زيد وباب الشهادة مبني على التحقيق لقوله عليه الصلاة
 والسلام على مثلها أي الشمس فأشهد فان النسبة صادقة بمساواة زيد في الحصّة
 ونقصه وزيادته فوق الإيهام وان كان في غير باب الشهادة جل على النصف لما
 علم الا أن يحمل كلامهم على ما اذا علمت الحصّة بالصرح أو بالقرينة والله أعلم

مطلب في تعليم الامر
المحرم والمنهي عنه الخ

(مسئل) في تعليم الامر المحرم والمنهي عنه كلعب البهلوان وآلات الملاهي
كاشطرنج واليراع والمزمار والزرر والكوبه والطنبور واذا جعل للمعلم جعلاً
على التعليم يلزم ذلك الجعل لا يعلم أولاً يلزم لكونه جعلاً على محرم (أجاب) هذه
الامور المستثولة عنها فيها تفصيل عندائمة الشافعية لا بد منه فالقول منها البهلوان
قال ابن حجر ومثله الرملي بعد قول المنهاج وتصح المناضلة على سهام الخ يؤخذ من
كلامه أي النووي في الفتاوى وغيرها حل أنواع اللعب الخطرة من الخذاق بها
الذي تغلب سلامتهم فيها ويحل التفرج عليها انتهى وعد الرملي منها ما يفعله من
يسمى في عرف الناس بالبهلوان وذكر النووي في فتاواه وأن الحاوي إذا اصطاد
الحية ليرغب الناس في اعتماد معرفته وهو حاذق في صنعتته ويسلم منها في ظنه
ولسعته لم يأنم وأما الشطرنج فالمنصوص عليه عندنا أنه مكروه كراهة تنزيه
والائمة الثلاثة قائلون بتحريره ومحلّه عندنا لبعده مع معتقد حله والاحرم لانه يعينه
على معصية ومحلّه أيضاً ان لم يشترط فيه مال من الجانبيين والافهوقار محرم اجماعاً
وأما اليراع فحرام على الاصح وأما المزمار والزرر والكوبه والطنبور وضرب الاوتار
وسماع ذلك فحرام وقد عد ذلك كله ابن حجر في الزواجر من الكبائر واستدل بقوله
تعالى ومن الناس من يشتري لهو الحديث ويتخذاه هرواً أولئك لهم عذاب أليم
فسر ابن عباس والحسن رضي الله عنهم لهو الحديث بالملاهي وقال تعالى واستغفر
من استطعت منهم بصوتك فسرهم بجاهد بالغناء والمزامير وفي الحديث انه صلى الله
عليه وسلم قال ان الله تعالى يغفر لكل مذنب الا صاحب عرطبة أو كوبة
وفي رواية عرطبة بالفتح والضم العود وقيل الطنبور ثم قال وقطع العراقيون ومعظم
الاصحاب بأنه أي السماع من الكبائر وتوقف ابن أبي أدم فيما نسب للعراقيين
وقال لم أر أحداً منهم صرح به بل جزم الماوردي وهو منهم بتقيض ما حكاه الامام
فقال اذا قلنا بتحريم الاغاني والملاهي فهي من الصغائر دون الكبائر وهذا هو
المشهور ولكن الفوواني في الابانة ردانكار ابن أبي أدم على الامام ما ذكر بأن
محل ما صرح به في دخائره أن كون ذلك من الكبائر وهو ظاهر كلام الشامل حيث
قال من استمع الى شيء من ذلك ردق شهادته ولم يشترط تكرار السماع انتهى هذا
حاصل كلام القائلين بالحرمة ووراء ذلك مقالات لا بأس ببيانها فنقول يحرم
ضرب واستماع كل مضطرب كطنبور وعود وورباب وجنك وكمنجة وخنجة ومزمار
عراقي ويراع وهو الشبابة ويلحق بها سائر أنواعها من ماسور وناية وزمار وكوبة
 وغير ذلك من الاوتار والمعازف جمع مغرفة قيسل وهي أصوات القينات اذا كانت

مع العود والافلايقال لما ذلك وقيل هي كل ذي وتر لانها آلات الشرب فتدعوا اليه وفيها تشبيه بأهل وهو حرام وقد صح من طرق خلافا لما فهم فيه ابن حزم أنه صلى الله عليه وسلم قال ليكون في امتي أقوام يستحلون الخمر والخمر والنمر والمعازف فقد علقه البخاري ووصله الاسماعيل وأحمد وابن ماجه وأبو نعيم وأبو داود بأسانيد صحيحة لا مطعن فيها وصححه جماعة آخرون من الأئمة كما قاله الحفاظ وهو صريح ظاهر في تحريم آلات الملاهي المطربة وقد حكى الشيخان أنه لا خلاف في تحريم المزمار والعراق وما يضرب به الاوتار وقال أبو حامد سئل الشافعي رضي الله عنه فقال أول ما أحدثته الزنادقة في العراق حتى يلهوا الناس عن الصلاة والذكر وقد علم من غير شك أن الشافعي رضي الله عنه حرم سائر أنواع الزمر والشبابة من جملة الزمر وأحد أنواعه بل هي أحق بالتحريم من غيرها اذا علمت هذه الامور المذكورة من اليراع بأنواعه والمزمار والكوبة والطنبور ونحوهم حرام بل ذهب كثير الى أنها كبائر وسماعها كذلك لا تقبل شهادة مرتكب ذلك ويفسق بذلك وكذلك عملها حرام لانه موصل للحرام والقصد منها المعاصي علمت أنه لا أجره لعاملها ولا جعل له بل يجب ابطالها وكذلك تعلم الزمر ونحوه فانه حرام لا أجره للعمل ولا للعلم ونحوه ومثل ذلك كله صنعة محرمة كعمل الاواني مثل الذهب والفضة وآلات النمر وعبارة ابن حجر في المنهاج ومثله الرمل أما التوبة فحرام في نحو سقف وانه مطلقا خلافا لمن فرق لانه اضاعة مال بلا فائدة فلا أجره لصانعه كالاناء ولا ارش على مزيله أو كاسره والكوبة وغيرها سواء في ذلك ويؤخذ من اطباقهم هنا على نفي الاجرة شدة وقول الماوردي والرواني يحل ما يؤخذ بصناعة محرمة كالنجيم لانه عن طيب نفس ويرد على ما علم به ان كسب الزاني كذلك والخبر الصحيح ان كسب الكافر خبيث وان بذل المال في مقابلة ذلك سفه فكله من كل أموال الناس بالباطل وقد شنع الأئمة في الرد عليهم ما فاتضح أنه لا أجره لعمل ما ذكر ولا لمعلمه بل يجب ابطاله كيف أمكن والجعل باطل والله أعلم (سئل) في رجل بينه وبين آخر عداوة ظهرت من مدة قريبة فهل اذا ثبتت عداوته ولو قبل الشهادة بأيام قلائل تقبل شهادته (أجاب) صرح أئمتنا متوفوا وشروحا أن شهادة العدو عداوة دينية لا تقبل وعرف العدو بأنه من يحزن لفرحه وعكسه أي ويفرح بحزنه فكل من وجد فيه هذا المعنى لا تقبل شهادته وعبارة المنهج مع شرحه لشيخ الاسلام ولا تقبل الشهادة من عدو شخص عليه في عداوة دينية لما روى الحاكم على شرط مسلم لا تجوز شهادة ذي الظنة ولا ذي الجنة والظنة التهمة والجنة العداوة

مطلب رجل بينه وبين
آخر عداوة الخ

بطلان العداوة من أقوى الريب والعداوة حيث وجدت لافرق فيها بين قرب الزمان
وبعده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سرقت له أمتعة معلومة فأدعى على
رجل بسرقتها وأقام عليها شاهدا وحلف معه يميناً ثم إن المدعى عليه صار يدفع من
قيمة المدعى به إلى المدعى وأحضر ثوباً من عين الأمتعة وقال إن السارق لا تمتعتك
فلان فهل يعمل بقوله مع ما ذكر (أجاب) حيث شهد الشاهد العدل على يد
حاكم أو محكم وحلف المدعى يميناً ثبت ما ادّعى حيث عينه ولا عبرة بقول الرجل أن
السارق لا تمتعتك فلان لأنه يدفع عن نفسه والحرام على من وجد في يده والله أعلم
(سئل) في قوم عرفوا بعدم توريث الاناث ويأكلون مهورهن وإذا مات
ميت منهم وخلف ذكورا وإناثاً فاقسم الذكور الاناث ويحسبونهن كالبهائم مع
جملته الميراث هل تقبل شهادة أحد منهم أولاً (أجاب) الشاهد الذي تقبل
شهادته هو العدل الذي لم يرتكب كبيرة ولم يصرع على صغيرة ولم يرتكب ما يخل
بمروءته كالكل بسوق وليس من أهله وكشف رأسه ولبس ما لا يليق به ولا ريب
أن منع الميراث من أكبر الكبائر لمخالفته ما بينه الله تعالى في كتابه العزيز وتقاسم
الحرائر ودخولهن في الميراث من أعظم البليات وقاعاؤه خارج من الدين تخرج
الشعيرة من الجبين فإن تاب تاب الله عليه والا التحق بالآخسرين أعمالاً الذين
ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا والله أعلم (سئل)
في أرض رهنها مال الكهان على خمسين قرشاً اسدياً مقبوضة بيد الراهن فطالب المرتهن
الراهن بالخمسين قرشاً فقال له نعم لك عندي خمسين قرشاً اسدياً ولكن دفعتم
لك منها عشرين قرشاً اسدياً ولم يبق لك الا ثلاثون قرشاً اسدياً فأفكر المرتهن الدفع
فأقام شاهداً عليه بالدفع فتشهد شاهد أنه الراهن دفع للمرتهن خمسة وأربعين
قرشاً اسدياً يبق له في دقته الا خمسة قروش اسدياً والمدعى عليه ينكر شهادة
الشاهد في الجميع فما الحكم في ذلك (أجاب) حيث لم يطابق الشاهد دعوى الراهن
وزاد عليه ولم يكذب أي الشاهد المدعى وهو المرتهن في الزيادة فقط بقيت الدعوى
على حالها فان أقام الراهن بالعشرين غير هذا الشاهد قضى له بها والا لزمه الخمسون
لبطلان شهادة شاهده بعدم المطابقة للدعوى كذا يستفاد من انعباب والله أعلم
(سئل) في ذمي دفع أمانة إلى جمال يريد أن يوصلها إلى محل معلوم فأفكرها
الجمال وليس مع الذمي الا رجل مسلم فما الحكم في ذلك (أجاب) هذا المدعى به
مال والمال يكفي فيه شاهدان وعين فاذا أورد الذمي الشاهد المسلم لعدل
وحلف معه يميناً على المال المدعى به المعين قد راو صفة قضى له به والله أعلم

مطلب رجل سرقت له
أمتعة معلومة الخ

مطلب في قوم عرفوا بعدم
توريث الاناث الخ

مطلب في أرض رهنها
مال الكهان على خمسين الخ

مطلب في ذمي دفع أمانة
إلى جمال الخ

مطلب في رجل تحت يده
أرض يتصرف فيها الخ

مطلب في رجل توفي
بأسكلة يافا الخ

(سئل) في رجل تحت يده أرض له يتصرف فيها بالزرع والحراث وغيرهما نحو
ثلاثين سنة ومات البائع وأولاده يدعون أنهم ارهن وواضع اليد يدعي أنها بيع ومعه
شهود في مكانه لم يبق منهم الا واحد فهل اذا شهد الشاهد بالبيع وحلف وواضع اليد
يحكم له بما وهب يحلف الشاهد أولا (أجاب) نعم اذا شهد هذا الشاهد بالبيع
وحلف المدعي أن شاهده صادق في شهادته قضى له بالأرض لأن هذا مال ويكفي
في المال شاهد وعين ولا يحلف الشاهد كما لا يحلف القاضي لأن منصبهما بأبي ذلك
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي بأسكلة يافا حرسها الله تعالى وهو ذر دار
قلمها وله زوجة وبنت تزوجها رجل يقال له السيد جعفر يزعم أنه غرم مالا وقدره
الف وسبع مائة قرش يدعي أن ذلك بسبب غم محمد يبي الامام بالجماع الجديد
وانهى ذلك للدولة العلية حصارا رب البرية فأخرج فرمانا ثريفا بهذا السبب
وقوض أمره بجانب مفخر الوزراء الكرام اسمعيل باشا أعطاه الله ما يشاء والى
محروسة الشام وأيا لتهائم أن الرجل المدعي وكل رجلا في الدعوى وجاء الوكيل
بالقرمان الشريف ويوردي شريف من وزير الشام وقوضت الدعوى بجانب
مفخر الموالى الكرام حسن أفندي حرسه الولي المبدى قاضي القدس الشريف
فأرسل لمحروسة يافا سئل عن هذا الامر فشاء له الخبر من جم غفير ممن يوثق به
من أهل يافا مع جناب جوخداره بأن هذا الامر لا أصل له وان الرجل محمد يبي
المدعي عليه ما عرف هذا الامر ولا هو من أهله ولا أن جاء الرجل ويدعي أن معه
شهودا يشهدون على شهادة غيرهم بأن الشيخ محمد يبي صدر منه هذا العوان وهذا
الغمز فهل نسمع شهادة هؤلاء الشهود مع كونهم لا يعرفون الشيخ محمدا ولا هو يعرفهم
أو كيف الحال (أجاب) لا ريب أن شريعة محمد صلى الله عليه وسلم نور على نور
يهدي الله لنوره من يشاء قال صلى الله عليه وسلم للشاهد على مثلها أي الشمس
فأشهد ولا ريب أن كل شاهد مستثول عن شهادته فنهاده هؤلاء الشهود لا تقبل
بل لهم الجزاء من الرب المعبود في اليوم الموعود حتى لو شهد الاصل الذي يشهد
هذا الشاهد عنه لا يقبل لأنه لم يشهد بأخذ مال ولا قتل نفس وانما يشهد انما غمز
على فلان فان فرض أن الحاكم عرّمه بهذا الغمز انما له الرجوع على الاخذ
منه المال لقوله صلى الله عليه وسلم على اليد ما أخذت حتى تؤديه والشيخ محمد
لم يأخذ شيئا فلا يطالب بشئ وقد قال صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع في آخر أمره
أن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم
هذه فليتق الله المدعي مثل هذه الامور ويراغب الله في سره وعلمه وكذلك الشهود

فإن الله تعالى هو الولي المعبود فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة
أو يصيبهم عذاب أليم والله يعلم المفسد من المصلح وأول بلاء أصاب بني إسرائيل
أنه كان إذا أذنب الضعيف عوقب وإذا أذنب القوى لا يعاقب فهذا لا يتبع هذا
المدعي الحكم القوى وأخذ منه وأعرض عن هذا الضعيف ولم يأخذ منه ولكن
كل ضعيف فالله وليه فينتقم له والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مائة
قرش ليضارب له فيها ثم أنه لما دعي للحساب أنما أقر له بخمسين منها فادعى عليه
بالخمين عند قاض صغير فأنكرها وتعدر عليه إقامة البينة فحلف فهل إذا وجد
معه شاهد أو حلف عينا بالخمين المنكورة يقضى له بذلك (أجاب) لو طلب
المدعي يمين خصمه وقال لا بينة لي حاضرة ولا غائبة أو قال كل بينة أقيمها فهي زور
ثم أقام بينة شرعية كالشاهد واليمين في مسئلتنا لأن ذلك مما يقضى به في الأموال
وما يرجع إليه قضى له بذلك لأن الإنسان قد ينسى بينته ثم يتذكرها أو يذكره
الشاهد بشهادته ولأن الإنسان قد يطلب حلف خصمه اعتمادا على أمانته ليقر له
فلا يحتاج إلى إقامة البينة ولأنه يرد تكذيب الخصم في حلفه ثم إقامة البينة عليه
فلا يمنع الحلف من إقامة البينة عليه كل ذلك من صريح شرح المنهج وغيره والله
تعالى أعلم

مطلب في رجل دفع لآخر
مائة قرش الح

* (كتاب الدعوى والبيّنات) *

(سئل) في رجل اشترى من آخر حصاة في فرس والآن يدعي أنها غصبت منه
قبل الشراء فهل تسمع الدعوى وللمشتري مدة سنين مقرب بالشراء (أجاب)
اعلم أن للدعوى شروطا ستة من جاتها أن لا تناقضها دعوى أخرى حيث ثبت
أن المدعي اشترى الفرس من البائع ثم ادعى أنها غصبت قبل الشراء لا تسمع دعواه
لوجود التناقض الواقع في دعواه لأن شراءه مشعر بثبوت الملك للبائع ودعواه
الغصب صريح في عدمه في التناقض والله أعلم (سئل) في رجل قال لآخر
بمعنى فرسك فلم يرض فذكر رعيه ذلك مرارا فلم يرض فادعى بعد ذلك أنها فرسه
وبنت فرسه فهل تقبل دعواه هذه (أجاب) طلب المدعي شراء الفرس من هي
تحت يده مشعر بثبوت الملك له دون المدعي وقوله أن الفرس بنت فرسه لا تسمع به
الدعوى أيضا ففي هذه الدعوى تناقض من جهة طلبه الشراء ومن فساد قوله بنت
فرسه إذ لا يلزم من كونها بنت فرسه أن تكون ملكا له لاحتمال مزيل له من
بيع وغيره واحتمال وصية بولد الفرس فلا تسمع دعواه للوجهين المذكورين
والله أعلم (سئل) عن رجل مات وترك زوجة وأولاد ثم وجد تحت يدها

كتاب الدعوى والبيّنات
مطلب في رجل اشترى
من آخر حصاة الح

مطلب في رجل قال لآخر
بمعنى فرسك الح

مطلب عن رجل مات
وترك زوجة الح

أمتعة هي تدعى أنها لها والا ولا يدعون أنها من مخلفات أبيهم فكيف الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) ان أقام الاولاد دينه شرعية بشئ أنه من مخلفات والدهم إلا ما رطاهم وكذلك ان اختص بالدهم وكذلك ان أقاموا دينه أن والدهم كان واضعا يده على شئ فان لم يوجد شئ من الامور الثلاث فلهم تخليف والدهم على المختلف فيه والله أعلم (سئل) عن رجل يدعى على ميت حقا فهل له أخذه بمجرد قوله (أجاب) حيث خلف الميت وفاء للدين وأقام المذبح بينة شرعية وحلف وجوباً ان طلب الوارث حلفه ثبت حقه ولزم الوارث وفاؤه والا فلا والله أعلم (سئل) عن قرية موقوفة على نبي الله سيدنا داود على نينا وعليه الصلاة والسلام ولها رعايا متصرفون في أراضيها زراعة وغراسا باذن نظار الوقف قديما وحديثا عمر أحد رعاياها حديقة كانت مواتا وانشأ بها شجراتينا وزيتونا من مدة خمس وعشرين سنة والا ن يدعى أحد رعايا وقف التكية أن بعض هذه الحديقة من أرض بلده فهل للرعايا دعوى على الأرض وهل تسمع دعواهم دون متولى الوقف أو القديم بقي على قدمه ولا تسمع دعوى الرعايا والدعوى والتصرف للنظار (أجاب) الدعوى في مثل ذلك لا تجوز ولا تسمع على الزارع لانه لو توجهت عليهم يمين لا يصح منهم الحلف عليها ولا يصح منهم الاقرار بضمونها على أن الناظر كذلك وانما تسمع الدعوى عليه لاجل إقامة البينة قال ابن حجر فالدعوى على أحدهم ولا يعنى الوصي والوكيل وناظر الوقف ومثلهم كل نائب عن غيره انما هي لإقامة البينة اذا اقرارهم لا يقبل ولا يحلفون ان أنكروا ولو على نفس العلم الا أن يكون الوصي وارثا والله أعلم (سئل) في رجل يدعى ان أباه باع رجلا ذمة جلد ابنه معلوم لانه فوق العشرين سنة أو رد عليه شاهدا هو شريك في الدعوى ولم يخلف أبوه شيئا فما الحكم في ذلك (أجاب) هذه الدعوى لا تقبل من وجوه أحدها كون الشاهد شريكا وهو لا تصح شهادته في المشترك الثاني كون المدعى عليه لم يخلف شيئا فلا يطالب ولده بشئ من دينه الثالث حيث صرح مولانا السلطان بأن القاضي لا يسمع المدعى فيما زاد على خمسة عشرة سنة فلا يجوز له سماعها لانه معزول عنها والله أعلم (سئل) في رجل يدعى على مدع أنه قال أنا أشهد على من سرق فدان فلان وان لم أشهد فهو عندى فهل تلزمه الشهادة فان لم يشهد يلزمه الفدان (أجاب) لا يلزمه الفدان بل ان كان معه شهادة وجب عليه أدائها والا فهو كاذب على نفسه وليس ما ذكره صيغة اقرار لان شرطها ان نشعر بالالتزام والله أعلم (سئل) عن رجل زرع أرضا لانسان ونهب

مطلب عن رجل يدعى
على ميت حقا الخ

مطلب عن قرية موقوفة
الخ

مطلب في رجل يدعى ان
أباه باع رجلا ذمة الخ

مطلب في رجل يدعى
على مدع أنه قال الخ

مطلب عن رجل زرع
أرضاً لانسان ونهب
الخ

الحاصل منها فأعرض عن الزارع المتصرف فيها وله تابع يطالب من الزارع مال الأرض ويدعي أنه دفع ذلك للامتسكك عليهم فهل له ذلك (أجاب) ليس للتابع المذكور مطالبة الزارع بشيء ولا تصح منه الدعوى ولو دفع لصاحب الأرض لارجوع له على الزارع لأنه متبرع والله تعالى أعلم (سئل) عن رجل اشترى زيتونا من ثلاثة مات منهم اثنان وبقي واحد وله نحو خمسة وعشرين سنة يتصرف والبائع له كان يتصرف فيه والا أن رجل يدعي أن الزيتون له وقد علم البيع والتصرف ولم يحصل منه معارضة أصلا فهل تسمع دعواه (أجاب) هذه الدعوى لا تسمع لامور منها أن مولانا السلطان حيث نص للقاضي أنه لا يسمع الدعوى فيما راد على خمسة عشرة سنة فليس له سماعها الثاني أن البيع والتصرف هذه المدة مع مشاهدة المدعي مانع من سماع الدعوى الثالث أن الدعوى الخالية عن البيان لا تسمع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تحت يده دار ورثها من أبيه عن جده يدعي رجل أن جده واصل اليدوهما بالجد المدعي ويدعي أن شاهدا مات شهده بذلك فهل تسمع دعواه (أجاب) هذه الدعوى لا تسمع لأن شرطها أن تكون ملزمة وهنا ليست كذلك فلا بد في دعوى الحبس من قوله وأقبضها على أن شهادة هذا الشاهد غير معمول بها لعدم معرفة حاله والله أعلم (سئل) في رجل متصرف في بئر ماء مدة تزيد على ثلاثين سنة والبئر في داخل حاكورة للغير والا أن صاحب الحاكورة يقول أن البئر بئر لكونه داخل الحاكورة والمتصرف في البئر يقول أني تلقيت البئر عن أبي ولي هذه المدة متصرف في البئر وأنت مشاهد تصرفي وتصرف أبي من قبلي والحال أن كلا منهما في البلدة مقيم فهل تسمع دعوى صاحب الحاكورة مع مشاهدة تصرف هذه المدة (أجاب) حيث وجد التصرف المذكور مع عدم المعارض وشهد بذلك بينة شرعية وجب على الحاكم العمل بذلك ومنع المعارض بشرط أن يتصرف مدة طويلة تصرف الملاك من غير معارض له في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى بالاصالة عن نفسه والوكالة عن أخيه على آخر أن بذمته لو الدهما المتوفى أحد عشر قنطارا من الزيت فاعترف بتسعة منها ثم ادعى أنه أوصلها لأبيه ما وتحتاسب معه عليها فهل إذا قام شاهد أو عيينا على ذلك تبرأ ذمته (أجاب) نعم إن شهد من هو موصوف بالعدالة وبقية شروط الشاهد وحلف عيينا على صدق شاهد برئت ذمته من جميع الزيت المقربه وأما الزيت الغير المقرب به وهو القنطاران الباقيان فحت الأثبات أن اثباتهما أخذاهما والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) عن أخ

مطلب عن رجل اشترى
زيتونا من ثلاثة مات منهم
اثنان الخ

مطلب في رجل تحت يده
دار ورثها من أبيه الخ

مطلب في رجل متصرف
في بئر ماء مدة تزيد على
ثلاثين سنة الخ

مطلب في رجل ادعى
بالاصالة عن نفسه
والوكالة عن أخيه الخ

ورجل اجنبي اذ تريا ارضا فقال الاخ المشتري نشركك معنا ولم يضع من الثمن شيئا
ثم ان الاخوين انكرا الاجنبي وحلفا عينا أنه لم يشترعهما فهل اذا وجد شهودا
بعد حلف الاخوين تقبل بينتهما بالحكم شرعا (اجاب) حيث وجد بينة شرعية
عادلة قبلت وعمل بها ولا يبطلها بين الخصم حتى لو قال المدعى المذكور عند
طلب بين خصمه لا يثبت له الاكل بينة اقيمها فهي كاذبة او زور ثم اقامها قبلت ولا
نظر لما ذكر والله اعلم (سئل) في رجل بقرب داره بئر ماء خراب لم يعلم له مالك
عمره وقصره ومكث مدة طويلة يتصرف فيه فجاء جاره وادعى أن البئر له ولم يعلم
احدا أنه تصرف فيه لاهو ولا احدا من قبله فهل تسمع دعواه هذه على المدعى
عليه (اجاب) تصرف الرجل المذكور المدة الطويلة بلا معارض وشهد له
بذلك شاهدان فلا عبرة بدعوى الرجل المذكور حتى لو اقام بينة بالملك رجحت بينة
واضع اليد المذكور المتصرف والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له عند آخر
أربعون قرشا فاطالبه بالمبلغ المزبور مرارا بمحض من الشهود العدول فامتنع من أداء
الحق وهو في محل بعيد عن موضع الحاكم الشرعي ولو دعي الى الشرع فلم يجب
فظفر له صاحب الحق بقرعة وولدها فباعها بقيمة المثل من غير اذن حاكم الشرع
فهل له ذلك ويحسب له من دينه ويجب على المدين أن يوفيه بقية دينه (اجاب)
حيث ثبت أن الرجل الذي عليه الدين امتنع من أداء الدين ولم يجب حاكم الشرع
كان لصاحب الدين أخذ ما ظفر به من ماله مقدما انتقد على غيره وله نقب جدار
وكسر باب لا يصل للحق الا به قال في العباب وان كان الحق على منكر او مماطل
او متوار او منغرز فله أخذ قدر دينه من مال غريمه ان جانس دينه وان وجد بينة
على المنكر او رجي اقراره برفعه الى القاضي وطلب يمينه فان لم يجانس دينه ووجد
نقدا أخذه واشترى به الجنس والا أخذ من غير الجنس بقدر دينه فقط ان أمكن
الاقتصار عليه ولو كان الحق عينا ولم يظفر الا بغيرها فهو كظافر بغير الجنس والله
اعلم (سئل) في رجل تحت يده زيتون تلقاه عن أبيه وهو متصرف فيه من
مدة ستين سنة والا ن رجل يدعي أن الارض تحت يده مغارسة فهل تسمع دعواه
هذه مع مشاهدة التصرف (اجاب) وضع اليد أقوى دليل على الملك ولا سيما
في مثل القرى التي هي وقف اوليت المال لان أرضها لا تملك وانما لزادها لها
اختصاص فيست مضت هذه المدة بلانزع فلا تسوغ الدعوى عليه بغير بيان
وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في بيت مقسوم نصفين ادعى أحد
المتخاصمين أن له به حقا الخ

مطلب رجل بقرب داره
بئر ماء خراب الخ

مطلب رجل له عند آخر
أربعون قرشا الخ

مطلب رجل تحت يده
زيتون تلقاه عن أبيه الخ

مطلب في بيت مقسوم
نصفين ادعى أحد
المتخاصمين أن له به حقا الخ

مطلب منه الممين ظلف فهل اذا وجد معه بينة قشيدله بأن الحصة الشرقية له
يقضى بها ولم تكن الممين قاطعة لحقه (أجاب) نعم بعمل بالبينة وان حاله
ألف يمين وان قال وقت التحليف لا بينة لي أو كل بينة أقيمها فهي زور أو باطلة ثم
وجد ما عمل بها الاحتمال نسبائها أو ان الخصم يقر فيكفي مؤنة اقامة البينة والله أعلم
(سئل) عن رجل تحت يده أرض بهازيتون تلقاه عن أبيه عن جده مدة تزيد
على ستين سنة يتصرف فيها تصرف الملاك من غير معارض برز رجل الا أن من
أهل بلده يدعيه فهل تسمع دعواه (أجاب) حيث كان الامر كما ذكر لا يجوز
لارجل المذكور المعارضة بوجه كما لا يخفى على من له أدنى المام بالفقه والله أعلم
(سئل) في رجل سرق له فردة قماش فاتهم بها اناسا وكان غيره قد نهب له جلة
أحمال فأقر الا أخذون منهم مائة من له بها لوجود علامات ظاهرة فيها فهل للغير
معارضة فيها (أجاب) حيث أقر وأضع اليد بأنها للارجل المذكور فهي له وان
أقام المدعي بينة وعيره بينة قدمت بينته والله أعلم (سئل) في رجل اشترى
من آخر قد را على أنه ملكه وضمنه عليه آخر ان خرج مستحقا وقبض البائع عنده
ثم بعد مدة ادعى أنه غير ملكه وأنه باع ما لا يستحقه فهل تقبل دعواه (أجاب)
شرط الدعوى أن لا تناقضها دعوى أخرى فدعوى الغصب يناقض دعوى المالك
فلا تقبل دعوى المذكور لما ذكر ولا يجوز معارضة المشتري بوجه والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل له دين على غائب وله مال فهل تجوز الدعوى عليه واذا ثبت
عليه الدين يوفي من ماله (أجاب) نعم تجوز الدعوى على الغائب في مثل ما ذكر
ان كان للمدعي حجة ولا يقبل المدعي هو أي لغائب مقرولا القاضي نصب مسخر ينكر
عن الغائب ويجب تحليب المدعي واذا حكم بماله وله مال في عمل قضاء منه والله
أعلم (سئل) في رجل اشترى شجرة زيتون بثمن معلوم وتصرف فيه مدة طويلة
بحوشرين سنة ثم انه برز ابن أخ البائع وادعى ان لابي في هذا الزيتون ثلاثة
ارباعه والمشتري المزبور وورثته من بعده يتصرفون من غير منازع ولا معارض
مع مشاهدة ابن أخ البائع للتصرف فهل تسمع هذه الدعوى والحالة هذه
(أجاب) حيث تصرف الرجل المذكور المذکور المذکور من غير معارض
وتصرف فيه تصرف الملاك من حرث وغرس وجذاذ زيتون وشهد له بذلك شهود
بالمالك اعتمادا على ذلك منع المعارض من معارضته والله تعالى أعلم (سئل)
في جماعة تحت أيديهم أشجار زيتون يتصرفون فيها عن آبائهم عن أجدادهم
بموجب جمع شرعية وتصادق واقع على ذلك مدة تزيد على ستين سنة برز منازع

مطلب عن رجل يحب
أرض بهازيتون تلقاه عن
أبيه الخ

مطلب في رجل سرق له
فردة قماش فاتهم بها
اناسا الخ

مطلب رجل اشترى من
آخر قد را على أنه ملكه الخ

مطلب رجل له دين على
غائب وله مال فهل يجوز الخ

مطلب رجل اشترى شجرة
زيتون بثمن معلوم الخ

مطلب في جماعة تحت
أيديهم أشجار زيتون الخ

ينازع بلامستند شرعي فهل يجاب لدعواه (أجاب) وضع اليد دليل شرعي
يجب العمل به والتصرف كذلك وأما دعوى المالك الخالية عن البيان الشرعي
لا يعمل بها بل يعرف بمنع المدعي فإن لم ينزجر زجره الحسا كم بل غزره لتعنته والله
أعلم (سئل) في رجل تحت يده ربع يذوي يده أن يده موضوعة عليه بالشراء
ومالكه يدعي أن ذلك بالرهن ومعه بيعة بذلك دون الاقول فن المقدم منهما
(أجاب) دعوى الرجل أن يده موضوعة على حصة البدء بالشراء خلاف الأصل
فلا تصدق البيعة فثبت لم يقدم بيعة فلا عبرة بدعواه ويعمل بدعوى الرهن
والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قرار بيت والبائع يتصرف فيه
مدة طويلة بلامنازع ثم إن المشتري بناءه وسكنه مدة تزيد على ثلاثين سنة والآن
برز رجل يدعي أن قرار البيت كان لأجداده على قول من يقول مع أن مجموع مدة
وضع يد البائع والمشتري ما يزيد على ستين سنة فهل تسمع دعواه بذلك أولا
(أجاب) حيث شاهد الرجل المدعي التصرف والبيع بوضع اليد والبيع
والبناء ومضت هذه المدة بلامنازع فلا تسمع دعواه المذكورة على أن الشهادة
على قول من يقول لا تصح كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في أرض مشتركة
بين جماعة واضعين أيديهم عليها غرس زيتون وتين يدعي أحدهم أن له جميع
الغراس والثاني يدعي أن له النصف وله بيعة تشهد بذلك فما الحكم الشرعي
(أجاب) حيث وجدت البيعة الشاهدة بأن فلانا له نصف هذا الغراس لكونه
غرسه بيده أو اشتراه أو وهب له مثلما قضى له به والافان أقاما بينتين أو لم تقم بيعة
حلف كل صاحبه عينا وسلم النصف له أحبه والنصف الثاني يقيم بينهم نصفين
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تحت يده أرض يتصرف فيها بالزرع وغيره
تصرف الملاك نحو خمسين سنة عن أبيه عن جده برز رجل يدعي أن هذه الأرض له
مع مشاهدته التصرف المذكور فهل تسمع الدعوى مع ما ذكر (أجاب) حيث
مضت هذه المدة المذكورة والمدعي يشاهد التصرف المذكور بلامعارض
لا تسمع دعواه على أن الدعوى لا تسمع بعد خمسة عشرة سنة لنهي مولانا السلطان
على أن القاضي لا يسمع الدعوى فيما زاد على خمسة عشرة سنة والله تعالى أعلم
(سئل) في مغارة شاهين وقنديل باع نصفها لمحارب بخمسة عشر قرشاً ثم
اتفق الثلاث شاهين وقنديل ومحارب وباعوا نصف ما بأيديهم لسلطان على أن
يعملوها بذابحجرة وخشبته وجميع لوازمه ثم قنديل الآن ينازع محارباً وينكر
البيع وعليه بيعة شرعية تشهد لمحارب بأنه اشترى نصف الحصة وله نحو خمسة

مطلب في رجل تحت يده
ربع يذوي يده
موضوعة عليه بالشراء الخ

مطلب في رجل اشترى
من آخر قرار بيت الخ

مطلب في أرض مشتركة
بين جماعة واضعين أيديهم
الخ

مطلب رجل تحت يده
أرض يتصرف فيها بالزرع
وغيره الخ

مطلب في مغارة لشاهين
وقنديل باعوا نصفها
لمحارب الخ

عشرة سنة يتصرف فيها من غير منازع فالحكم الشرعي (أجاب) حيث
 وجدت البينة الشرعية أن كلا من شاهين وقنديل باعا نصف المغارة لمحابب فلا
 يجوز لهما أو لأحد منهما معارضة محارب بوجهه لأن البيع عن تراض فيجب على
 قنديل أن يسلم البيع لمحارب لوجود البينة الشاهدة له بذلك على أن تصرف
 محارب هذه المدة المذكورة تقتضي عدم صحة منازعة قنديل له على أن الدعوى
 لا تسع بعده سوى خمسة عشرة سنة فالدعوى من قنديل باطلة لثلاثة أوجه أحدها
 البينة والثاني التصرف المذكور والثالث مضي المدة المذكورة والله أعلم
 (سئل) في رجل مشترك دفعه أحد الشركاء لبدوى يراءه ثم طلبه منه فامتنع
 وباعه ثم طلب منه الجمل فادعى أنه رده على المدافع وحلف يميناً فهل هذه اليمين تمنع
 ضمان الجمل عن البدوى (أجاب) حيث ثبت بالوجه الشرعي أن البدوى امتنع
 من دفع الجمل لدفعه وباعه كان ضامناً له ودعوى الردع اليمين لا تغيد مع البينة
 المذكورة كما صرحوا به متوناً وشروحاتاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 باع آخر أسباً بوا قبض منه بعض الثمن وبقي عنده بقية من الثمن ثم أخبر أنه مسافر
 لمصر من الأمصار فقال للبائع أنا آتيك بأسباب ببقية الثمن فوافقه على ذلك فهل
 يلزمه الوفاء للرجل حتى يأتي له بالأأسباب أوله طالب بقية الثمن (أجاب) حيث
 كان أصل الثمن المباع به الأسباب المذكورة حالاً لزم المشتري توفية بقية الثمن
 ولا عبرة بما وقع بينهما من التوافق والرضى لأن البائع وعد المشتري وعد برب
 يصر عليه فلا يلزم الوفاء بهذا الوعد فيجب على المشتري توفية بقية الثمن والله أعلم
 (سئل) في رجل دعى على أخيه أنه باعه نصف رجل فقرا المدعى عليه بأن الجمل
 لا ييهما الغائب عن مجلس الدعوى وقد كان المدعى خدماً الجمل بالرجعي والعلف
 والطل بالزيت مدة ثلاثة أشهر وقد نزع الجمل منه من مد ثلاثة أشهر يعمل عليه
 فما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) الوجه الشرعي أن الأخ المدعى يراجع
 الأب فان صدق ولده البائع له غرم الأخ البائع لا أخيه ما غرمه على الجمل من علف
 ودهن وغيرها وإن لم يصدقه بقيت المصومة مع الأخ فان أثبت البيع منه أخذ
 الجمل وله الرجوع عليه بأجرة عمله هذه المدة أجرة مثله والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل معه بغل تعترف عليه آخر أنه سرق منه منذ ثمان سنوات وكان عمره اذ ذاك
 خمس سنوات وواضع اليد يدعى أنه اس فرسه وله من العمر ثمان سنين ومعه بينة
 تشهد بذلك فهل تقدم بينته على بينة المدعى المذكور (أجاب) لا ريب أن
 بينة واضع اليد تقدم لوضع يده عند ادعائه ولدعوى التنازع عند الامام أبي حنيفة

مطلب رجل مشترك دفعه
 أحد الشركاء لبدوى الخ

مطلب في رجل باع آخر
 أسباً بوا قبض منه بعض
 الثمن الخ

مطلب في رجل ادعى على
 أخيه أنه باعه نصف رجل
 الخ

مطلب رجل معه بغل
 تعترف عليه آخر الخ

على أن الدعوى حيث أثبت المدعى دعواه من غير البغل المذكور وكان قول مدع الضياع بالفعل ثابتا تقضت لأن الظاهر يكذبها وإن هذا البغل حدث بعد ضياع بغله فلا يصح لها حاكم الشرع لما ذكره الله أعلم (سئل) في رجل متصرف في وظيفة دزدانية قلعة يافا بموجب براءة شريفة وقائم على خدمته على الاستقامة فبرز له خصم اسمه بيرم وأنهى إلى حضرة السلطان ما هو خلاف الواقع وأخذ منه الدزدانية ببراءة شريفة وشرط في براءته أن الوظيفة المزبورة حسبة لله تعالى ثم إن بيرم المزبور لم يحضر إلى القلعة المرقومة فلما ظهر وتبين إلى ولاية الشام الوزير العظام الذين لهم العزل والنصب ما حصل إلى الدزدان السابق ابقوه على ما كان عليه ولم يسبق تصرف ومضى من ذلك مدة ست سنين والحال أن بيرم المزبور يدعى الدعوى على الدزدان الذي تصرف من طرف وذرء الشام بما قبضه من عوائد وبادهوا فهل له ذلك مع أن براءته ليس فيها معين بل حسبة لله تعالى (أجاب) ليس أمير المذكور دعوى بالعوائد والباد هو ابوجه لأن ذلك لا يخلو وصوله إلى الدزدان المذكور أتمام من باب الأكرام له والاحسان فقد ملكه بوصوله إليه حتى لو أراد مال الكه الرجوع به فليس له ذلك وأتمام من باب الرشوة والجحرم والغصب فلا تصح دعوى بيرم به بوجه وأما الدعوى به فلما لكه الأصل على أن معنى الحسبة أنه لا يأخذ شيئا بل يكون لوجه الله تعالى يقصد بذلك المراقبة وأجره على الله تعالى فلا يليق به طلب ما ذكر المتناهي لأجره والله أعلم (سئل) عن أرض بها غراس تين لها تحت بد جماعة نحو ثمانين سنة يتصرفون فيها تصرف الملاك بحرق وررع وقيل ملك إلى الغير وفي البلد رجل يشاهد ذلك يدعى الآن أنها تحت أيديهم بالرهن مع أنه لا كل لها تمرا ولا حرق لها أرضا فهل يجب لدعواه والأرض أصلها وقف (أجاب) لا يخفى أن تصرف الجماعة هذه المدة مشعر بثبوت الملك لهم وعدم معارضة الرجل وأخذ ثمرة التي دليل على أنه لاحق له في الأرض المذكورة على أن الدعوى بعد ستة عشر سنة لا تسمع لورود الأمر الساطاني بذلك وأرض الوقف وبيت المال نزول الاختصاص عنها بالأعراض وقد حصلت هذه المدة والله أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من مدة ثلاثين سنة ثم تبين الآن أنها وقف وله عليها عمارة حسبت من أجره مثلها ويريد أن يرجع بالثمن فهل يرجع بعام له زمن البيع لأنه الذي دفعه أو بعاملة الآن (أجاب) أعلم وفقك الله تعالى أن مال العدد الفضة المتعامل بها الآن وهي لا تنضب أطا أصلا ولا يجوز التعامل بها في الذمة لعدم ضبطها واختلاف الأعراض بها عددا ووزنا وقيمة

مطلب رجل متصرف
في وظيفة دزدانية قلعة
يافا الخ

مطلب أرض بها غراس
تين لها تحت بد جماعة الخ

مطلب رجل اشترى دارا
من مدة ثلاثين سنة الخ

فلا مناصباً لها يرجع اليه عند التنازع بالحكام والمفتيون فوجب الرجوع لأمر
مضبوط لا يختلف وهو النقد الصحيح من ذهب وكرب وريال ثم اذا علم مادفعه
المشتري من الصحيح المذكور وهو الذهب والكرب والريال فيجب ولا يجب
العدول عنه لغير زاد سعره أو نقص وإن لم يعلم فيما يقابل الصحيح من العدد وقت
قبض الثمن الذي وقع عليه البيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اسباهي
أقطعه مولانا السلطان نصره الله تعالى قري وأراضى ومزارع تحت خدم يخدمها
لعموم المسلمين ولها زراعي يزرعونها فرجل زرع منها حصة نحو تسع سنين ومات
وخلف وارثاً وتركه فهل يلزم دفع ما عليهم من المعلوم للأسباهي المذكور
لكونه يستحقها من طرف السلطان (أجاب) لا ريب أن منفعة الأرض
مضمونة على الزارع للأرض يستحقها الأسباهي المذكور بموجب الاقطاع فهي
دين على الرجل الزارع لها يجب عليه وفاؤه المستحقه المذكور فلما مات الرجل
تعلق الدين بتركته فيجب على الوارث قضاء ذلك الدين لأنه مقدم على أرثهم ولا
يجوز لهم التصرف في التركة ما لم يستدوا هذا الدين ونفوس ميتهم مرهونة بهذا الدين
حتى يقضى عنه والله تعالى أعلم (سئل) في آلاي بيك طائفة الاسباهية
بلواء اللجون منصوب من طرف السلطان نصره الله تعالى لضبطهم والتكلم عليهم
طالب آلاي بيك وبعض اختيارية الاسباهية لطرف دمشق الشام لامور معتادة
عليهم فأحضرهم آلاي بيك قبل التوجه وشرط عليهم أن ما يطلب منه من الدراهم
في لوازم ومصارف تكون على الجميع فرضوا بذلك فهل يكون ما صرفه لازماً لهم
بدفعونه له على ما هو المعتاد (أجاب) فص العلماء على أن الرجل الكبير على
قوم كالقري وغيرهما يستأذنهم في التصرف في مصالحهم ولوازمهم العرفية
والشرعية على أنه يلزمهم ما يلزمه منها لا ذنبهم له في ذلك ولو كان هذا اللازم طمناً
والأما نصب أحد نفسه كبيراً على قوم لم يلزمهم من اللوازم كالا يخفى فوجب على
جميع من أذن له منهم أن يدفع ما يخصه مما صرفه في اللوازم العرفية ولو كانت طمناً
على أن نصب السلطان له منزل منزلة ذنبهم له في ذلك كما لا يخفى والله تعالى أعلم
(سئل) في مديون لأفام غير متمتع لاداء ما عليه دفع بعض نحاس لدلال يبيعه
لأجل وفاء ما بذمته فتعدى أحد أرباب الديون على النحاس وأخذه من الدلال
قهرافه هل يجبر على ردّه لصاحبه (أجاب) نعم يجبر على رد النحاس قال في المنهج
وشرحه لشيخ الاسلام أو استحق ديناً على غير متمتع من أدائه طال به فلا يأخذ
شيئاً له بغير مطالبة ولو أخذه لم يملكه ويلزمه ردّه ويضمن أن تلف عنده والله أعلم

مطالب رجل اسباهي
أقطعه السلطان نصره الله
تعالى قري وأراضى
ومزارع الخ

مطالب آلاي بيك طائفة
الاسباهية الخ

مطلب مديون لأفام غير
متمتع لاداء ما عليه الخ

مطلب في أخوين كان لهما
أم الخ

مطلب رجل أجر ذميا
جارا وأوصى عليه رجلا
الخ

مطلب رجل تلقى زيتونا
عن أبيه وأبوه الخ

(سئل) في أخوين كان لهما أم وحصلت شيئا بكسبها وكسب أولادها ثم من جلة ذلك فحل كان أصله نخلة وجزءها أحدهما وكل منهما يدعي أنه الواجد لهما فما الحكم الشرعي (أجاب) ما خلقته إلا تمويلا كان من كسب الآخرين فهو لهما يقسم بينهما نصفين بحسب الميراث والكسب وأما النخلة فثبت كانت تحت يدهما فيعطف كل منهما يميناً أنه الواجد لهما دون أخيه ثم تقسم بينهما نصفين فإن حلف أحدهما ونكل الآخر فحلف له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أجر ذميا جارا وأوصى عليه رجلا مسلما يحفظه ودفع له أجره على حفظه فذهب الذي إلى المحل الذي استأجر الجار له ورجع فسأل المؤجر المستأجر عن الجار فأنكره فقال المسلم الذي دفع له أجره على حفظه الجار عندى وفي ذمتى عند بيعة شرعية من المسلمين والآن يريد المدعي عليه أن يدعي أن الجار قد وصل إلى المدعي باعتراقه قبل التزامه له وبقيم رجلا شاهدا ذميا فما الحكم في ذلك (أجاب) دعوى المدعي الذي قامت عليه البيعة الشرعية بموجب التزامه للجار لا تسمع بعد ذلك لأمريين الأول مناقضة أقراره لأن أقراره يقتضي أن الجار عنده لم يصل لصاحبه ودعواه بعد ذلك تناقض الإقرار السابق وشرط الدعوى أن لا تناقضها دعوى أخرى الثانية أن شهادة النصراني لا تقبل والله أعلم (سئل) في رجل تلقى زيتونا عن أبيه وأبوه تصرف فيه أكثر من ثلاثين سنة وهو تصرف بعد أبيه أكثر من خمسة عشرة سنة لا يعلم له ولا لأبيه من قبله معارض في أرض وقف ويضع ما عليه بجهة الوقف وفي القرية رجلان أحدهما نازل معه في الدار والاخر في البلد لم يسمع منهما ذكر لهذا الريتون وشاهدان التصرف فيه بالحرث والبجاذ ونحوهما ولا يحصل منهما معارضة بوجهه والآن هذان الرجلان المذكوران يدعيان شركة في هذا الريتون فلقبائهما عن أبيهما فهل يجابان بدعواه مع أن المتصرف في الوقف مقر للرجل المذكور (أجاب) اعلم وفقك الله تعالى أن من أقوى أدلة الملك اليد ولا سيما مع التصرف تصرف المالك ولا سيما مع مشاهدة الرجلين المذكورين وقربهما وعدم معارضتهما فدل ذلك على عدم الملك لهما اذ لو كان لهما به علاقة لما صبرا هذه المدة فدللت قرينة الحال والعرف وشهد العقل بحسب ما جرت به العادة أنهما لا علاقة لهما سئلنا ولكن اعراضهما هذه المدة وتقرير المتكلم على الوقف له يدل أن الحق في الريتون لواضع اليد لا حتمال أنه لا وقف فيما عراضهما هذه المدة زالت يدهما وثبت الحق لواضع اليد مع أن الدعوى بعد خمسة عشرة سنة لا تسمع حيث نص مولانا السلطان على عدم سماعها للقاضي وأيضا لو شهد لواضع اليد

مصيب رجل به مصيبة
برملة فلسطين الخ

شاهدان بالملك كشاهدة التصرف من غير معارض قبات شهادتهما والله أعلم
(سئل) في رجل له مصيبة برملة فلسطين أرسل إلى رجل ذي تسكبان يفتح
المصيبة ويتسلم من الناس تقودا أو غيرها ويشتري زيتا وقلبا وما يحتاجه المصيبة
من الصناعات والجفت وغير ذلك ثم مات الرجل الاذن فهل يصدق هذا الذي
في كل ما يدعى أنه استلمه من الناس ووجد في المصيبة طبعتان من الصابون لمسات
الميت نزل من طرف الشرع الشريف جماعة لضبط مخلفات الميت وضبط ما في
المصيبة من القلي والشيد والصابون فضبطوا الطبعتين باسم الميت والذي يشاهد
ذلك بلا معارض ثم الاذن يدعى أنهم ماله فهل يسمع قوله بلا حجة (أجاب) اعلم
وقل الله تعالى أن الميت شواهد ظاهرة وشواهد باطنة والباطل كذلك فسخون
الذي وعدم معارضته وقت الضبط من الشواهد الدالة على بطله لأن من له حق
لا يسمع السكوت عليه وقت ضرورته وكون دعواه تسمع بلا حجة أشد في دعوى
الباطل الذي تنظر فيه الأحكام والمجتهدون بنور رباني وتوفيق صمداني والشواهد
التي تبين الحق ونزهق الباطل هي الشهود العدول المؤمنون الصادقون الخالون
عن الشبهة والزيف عن الحق فان أقام الذي شهدها عدولا وموصوفين بما ذكر
ونظر في هذا الأمر الحاكم بنور الله لتعلقه بميت وقاصر مع ما وقع من الذي من
القصور حكمه بذلك وأما مجتهد قوله فلا يصحني إليه عند أحد من المسلمين ولو كان
المدعي من خيار المؤمنين فلا يصحني لقوله بلا حجة فإياك بالكافرين الذين كذبهم
الله ورسوله والله أعلم (سئل) في امرأة رأت على رأس بنت سربند أفادعت
معرفة لضياعه مع أسباب آخر ثم مضى على ذلك ما تريد على خسين سنة بحيث
ان البنت صارت عجوزا ولها أولاد ذكور وشيب والاآن وقع النزاع بينها وبين مدعية
السربند المذكور وتريد إقامة شاهد لم يبلغ من العمر هذه المدة يريدان
يشهدان السربند الذي كان على رأسها فلانة هذه الفلانة فان شهدا لزمهم جميع
الضائع فما الحكم الشرعي في هذه الدعوى (أجاب) هذه الدعوى ان عرضت على
قاض الجنة حكم فيها بأنها باطلة بلا شك وكان الشاهد من استوجب النار والعار
وعضب الجبار فأين شهادته مع قوله صلى الله عليه وسلم على مثلها أي الشمس
فان شهد فهل شهد بذلك وهو في ملب أبيه أو في ظهر ابليس لانه ربما كان من نفسه
فهذه الدعوى باطلة من وجوه أحدها لا بد من حضور المدعي به المشتبه بغيره
وأين هو الثاني عدم وجود الشاهد في ذلك الزمان الثالث كونها تريد الإلزام
بجميع السرقة وهو باطل أيضا الرابع اعراضها هذه المدة ثم دعواها المشعر ذلك

مطالب امرأة رأت على
رأس بنت سربند الخ

بطلان الدعوى فليتنق الله المدعى قبل أن تحمل به البلوى الخامس ان القاضى لا يسمع الدعوى فيما فوق خمسة عشرة سنة حيث منع ذلك من سماعها السلطان نصره الملك الديان والله أعلم (سئل) في قرية بعض أراضيها ميرى لحضرة السلطان نصره الله تعالى وبعضها وقف اهلى على اناس معلومين قام بعض المستحقين استأجر أرض الميرى واستولى على أرض الوقف مع جملة أرض الميرى مدة تزيد على ثمانية عشر سنة ولم يدفع للمستحقين للوقف شيئاً ثم توفى وترك ميراثاً وورثاء فهل للمستحقين مطالبة الوارث ببيع أرض الوقف المدة المذكورة التى استولى عليها مورثهم بغير حق اولاً (أجاب) لا ريب ان جميع ما استولى عليه الميت من حصه الوقف يكون ديناً في ذمته يستوفى من تركته مقدماً على الارث لانه لا ارث الا بعد وفاء الدين فيحسب جميع ما اخذه ويدفع لاهل الوقف على حسب استحقاقهم في الوقف على موجب شرط الواقف ويجب على المتولى على التركة وفاء ذلك منها تخليص الروح ميتة من الحبس بخبر نفس المؤمن مرهونة أى محبوسة عن مقامها الكريم بدينه حتى يقضى عنه ولا يجوز له التصرف فى شئ من التركة حتى يقضى ما عليه من الدين والله أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ما يورث عنه شرعاً فسأل أحد المستحقين فقيل له جميع ممتلكاته وقف لا تستحق فيه الاثبات فاعترضوا قائلين لا أحد اولاد البنات فلم يخاصمهم لاعتداده على قولهم ثم ظهر ان العقارات ملك لا وقف فهل لمن له استحقاق في الميراث ان يطالبهم بحصه من ميراثه لكونه ملكاً وبيع بعضه من أحد المستحقين وان طالت المدة (أجاب) حيث كان الخلف عن الميت ملكاً له فلا عبرة بقول القائل انه وقف المجرد عن البيان فلن له فيه حق ان يطالب حقه الواجب له بحسب الميراث الشرعى ولا عبرة بطول المدة لان طولها لا يسقط حقاً ولا سيما مع وجود العذر المذكور وهو قول الوقف الذى ظن به عدم الاستحقاق والله أعلم (سئل) في رجل ميت يدعى رجل آخر على وارثه انه دفع له دراهم ليخرجها على زيت وائس له بينة تشهد له بالاخراج ولا بعدمه فما الحكم الشرعى في ذلك (أجاب) حيث اثبت الرجل الدافع دراهمه فلا يلزم الوارث الايمان انه لا يعلم ان مورثه اخرج هذه الدراهم على زيت فان علم الوارث انه اخرجها على زيت عرفه من اخرج له الدراهم ويثبت بذلك ويحقه صاحب المال والله أعلم (سئل) عن رجل متصرف في نصف قيراط في بلد ثم باعه لآخر ببيعاً بائناً معلوم وقبض منه ثم مات البائع فادعى وارثه عدم البيع فهل اذا أقام المشتري بينة بذلك يقضى له بالنصف المذكور ويمنع المدعى من معارضته (أجاب) ان أقام المشتري البينة الشرعية انه

مطلب في قرية بعض
أراضيها ميرى للسلطان الخ

مطلب رجل مات عن
ورثة وترك ما يورث الخ

مطلب رجل مات فادعى
رجل آخر على وارثه الخ

مطلب رجل متصرف
في نصف قيراط في بلد الخ

اشترى النصف المذكور على بها شرعا ومنع المدعى من معارضته بعد ذلك لان
 تصرفه فيه هذه المدة التي تقرب من اربعين سنة اقوى دليل على صحة البيع
 ولا سيما مع عدم المعارضة والمنازعة في المدة المذكورة ومع وضع يده عليه والله
 تعالى اعلم. (سئل) عن امرأة معها حجة شرعية كتبت في محكمة بيت المقدس
 حرمها الله تعالى بشراء دار من رجل ملكتها بحجتين شرعيتين فابتنين فهل لمن باع
 بموجب حجة البائع ان يعارض المرأة المشتريه من بائعه ويضرها بالترفع للحكام
 وغرم المال (اجاب) لا ريب ان اذية الناس بالسعي للحكام وغيرهم حرام شديد
 الحرمة بل كبيرة من الكبائر يزجر فاعلها ويصد ويمنع ويثاب ولى الامر اياه الله
 تعالى بذلك ولا سيما عن مثل هذه المرأة الضعيفة اقلوله صلى الله عليه وسلم اتقوا الله
 فى الضعيفين المرأة والمملوك واذا ظهر لولى الامر من المدعى العناد ودعوى الفساد
 عززه بما يليق به بين العباد لخبر لا قامة حد فى الارض خير من ان تطرأ الارض اربعين
 صباحا فلا يجوز لمن يؤمن بالله واليوم الآخر ويعلم انه الى ربه الكريم منتقل
 وصاير ما اغضبه وناره التي ترمى بشر ركا القصر كانه جالات صفرا يا ايها
 الذين آمنوا قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة واما الى جنة عرضها
 السموات والارض اعدت للذين تنال بالتقوى والمرجة ودفع الضر عن عباد الله
 تعالى واقامة شعائر الله تعالى فان سعيه من دخلها والشقى من حرمها والله بصير
 بالعباد فلا يدعى هذه الدعاوى الباطلة الا شقى ملحد موصوف بالطرد والابعاد
 والله هو الموفق للرشاد (سئل) فى اخوين بينهما مال مشترك ولكن اجد يدعى
 ان البقر وهى اثنا عشر رأسا هى اولاد البقرة اشتراها زوجته عليها من عها صالح
 ويدعى ان حصته من الغنم لا ولاده اخذوها من اجرة رعيهم للغير ووجد الله اخوه
 اخوها يشهد لها بشراء البقرة المذكورة فما الحكم الشرعى الفاصل بينهما (اجاب)
 جميع ما بيدهما ما ورثاه او اكتسباه يقسم بينهما نصفين واما البقرة التي لها
 فان اقامت عليها زوجة الاخ شاهدان عدلين او شاهد او لو كان اخاها المذكور
 عدلا وحلفت معه يمينا على صدقه وانها اشترت البقرة وحدها من مالها لنفسها
 اخذت البقرة الاثنى عشر واولاد احدان اقاموا شاهدين كذلك او شاهد او يمينا
 على ما عينوه من الغنم اخذوه وما صرفه اجد على البقرة واولادها يرجع به على
 الزوجة فان كان من المال المشترك يرجع عليه اخوه بالنصف وما عدا ذلك يقسم بينهما
 نصفين هذا ما شهدت به نصوص الشرع القويم اه (سئل) فى رجل تكررت منه
 الشكاية على آخر بدعاوى غير صحيحة لا اصل لها فاقصد ابدا لك تغريمه واذا ولا بينة له

مطلب امرأة معها حجة
 شرعية كتبت في محكمة
 بيت المقدس الخ

مطلب اخوان بينهما مال
 مشترك ولكن الخ

مطلب رجل تكررت منه
 الشكاية على آخر بدعاوى
 غير صحيحة الخ

على دعواه ومنعه الحاكم الشرعي من معارضته بالوجه الشرعي بحجة شرعية
والآن يريد الدعوى لأجل ضرره وأذيته فهل القضية إذا فصلت بالوجه الشرعي
وأراد الخصم نقض الدعوى وأعادتها لا تعاد ولا تسمع ما الحال (أجاب) لا ريب
أن أذية الخلق ولو ذميا لا يجوز والدعوى الباطلة كبيرة من الكبائر لما فيها من الوعيد
الشديد ففي الحديث من أذى بما ليس له فليتبؤم عقده من النار صرح بذلك ابن حجر
في الزواجر ومثل ذلك الخصومة باطل زور وقال غريب عن ابن عباس رضي الله
عنهما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كفى ببل أن لا تزال خصما والبخاري
ابغض الرجال إلى الله إلا الذنوصم أي كثير الخصومة ومثل ذلك الخصومة بغير علم بل
إذا ظهر لحاكم الشرع إيداء الله تعالى عناد الخصم وبطلان دعواه وكثرة خصامه
عززه لأن له أن يعز ر على كل معصية لا حد فيها ولا كفارة وقد علمت أن ما ذكر
معاصي عديدة والله تعالى أعلم (سئل) في بلدة وقع فيها خوف فجاء لامرأة
أبوها ليضربها منها فخرجت معه ومكثت نحو شهر ورجعت لزوجها ثم مات أبوها
ثم ماتت هي وأدعى زوجها أنه يوم ذهبت مع أبيها كان معها مال لها عنده لها ويوم
رجعت أخبرته أنه بقي عندها يوم ذهبت مع أبيها كان معها مال لها عنده لها ويوم
مات كذا لا يثبت به حق وإنما هو حكايات لا تصلح مستنداً شرعياً نعم للزوج تخليف ولد
الاب أنه لا يعلم أن أباه أخذ من ابنته ما لا فان أقر له بشئ أو أقام عليه بينة شرعية بما
علمته أو رآته أن البنت التي هي زوجة الرجل دفعت لابيها كذا وبقي عنده حتى
مات وخلف تركته لزم ولده وفأوه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استدان
دراهم واشترى لنفسه بحضرة جماعة امتعة من فرس وبسط ويخدوعير ذلك
ووضعها في بيته للتجمل فصار بين الزوج والزوجة مشاجرة ومخاصمة فأراد الزوج
أخذ امتعته ليبيعهها ويوفي دينه فنعته وأدعت أن ذلك ملكها وهي مما تصلح
لها فهل القول قولها أم قوله (أجاب) حيث أقام الزوج على الامتعة بينة أنها له
قضى له بها وإن لم يقم بينة تحالفا وجعل بينهما نصفين وإن حلف أحدهما دون الآخر
قضى له بما حلف عليه هذا نص الشافعي والجمهور والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل بيده زيتون يستغله تلقاه عن أبيه عن جده من نحو سبعين سنة والآن
برز له رجل من أهل البلد يدعيه مع مشاهدته للتصرف ويريد أن يقيم شاهداً يشهد
بأن هذه الأرض ليس فيها زيتون لنيران أهلها فما الحكم في ذلك (أجاب) وضع اليد
والتصرف من أقوى الأدلة الشرعية على الملك ولا سيما مشاهدة الرجل المدعي
للتصرف وسكوته عليه هذه المدة المذكورة على أنه لا تسمع الدعوى بعد خمسة

مطلب بلدة وقع فيها
خوف فجاء لامرأة أبوها الخ

مطلب رجل استدان
دراهم واشترى لنفسه
امتعة الخ

مطلب رجل بيده زيتون
يستغله تلقاه عن أبيه الخ

عشرة سنة حيث نص السلطان نصره الرجن على منع القضاة من ذلك على ان هذه
 الشهادة لا تقبل ولا تنافي ثبوت الملك فيما بعد ذلك لان الملك ينتقل في اللحظة الواحدة
 فعهد الشاهد فيما مضى منقوض فيما بعد ذلك بالتقال الملك الى المتصرف الدال
 عليه وضع اليد والتصرف والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة اشترت جارية من آخر
 بثمان معلوم ثم بعد مدة ادعت البجارية انها حرة وظهرت كذلك فهل حيث لم يثبت
 البائع انها رقيقة فلا يصح بيعها اذا تحرلا يدخل تحت اليد وايقول قولها في دعوى
 الحرية لتمسكها بالاصل وترجع المشتريته على بائعها بالثمن (أجاب) حيث ادعت
 البجارية انها حرة الاصل ولم يسبق منها اقرار بربق حال تكليفها ولم يحكم بربقها حال
 صغرها خلقت فقصدت بيمينها الاصل لان الاصل الحرية وعبارة المنهج مع شرحه
 ولو ادعى رق غير صبي ومجنون مجهول نسب ولو سكران فقال انا حرة صالة حلف
 فيصدق لان الاصل الحرية وعلى المدعى البينة وان استخذه مقبل انكاره وجرى
 عليه البيع مرارا وتداولته الايدي وخرج بدعواها حرية الاصل ما لو قالت اعنتني
 أو اعنتني من باعني منك فلا تصدق بغير بينة انتهى فاذا حكم بحريتها بعد اعتبار
 ما ذكر كان للمشتري الرجوع بالثمن كما ذكره في المنهج وغيره والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل له في كرم زيتون ستة عشر قيراطا والآخر الباقي غاب صاحب الثلثين عن
 بلده مدة ثلاثين سنة ومعه ولد صغير فمات الاب في غيبته عن ولده المذكور فجاء
 لبلده ابيه ليتصرف في الحصة الموروثة له في الكرم فنعاه واضع اليد وادعى ان جميع
 الكرم ملكه وملك ابيه وواضع يده عليه وليس له ولا لايه حق فيه فهل اذا اقام
 المدعى بينة ان الحصة ملك لايه لم تخرج عن ملكه مات عنها وتركها ميراثا تسمع
 دعواه وتقبل بينته وتكون الغيبة من الاعذار المانعة ويمنع واضع اليد المتعدي
 لكونه بلا برهان (أجاب) نعم تسمع دعوى الابن بالثلثين في الزيتون ولا عبرة بوضع
 اليد ولا بينة الواضع يده على الحصة المقضية للابن بوضع اليد لان الابن خارج وبينته
 مقدمة ودعواه مسموعة وغيبته عذر وادعى عذر والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
 قاصدين بلدهم لقيهم جماعة قاصدين رجلا يقال له شلش والحال ان المسمى بشلش
 رجلا من احد هما بدير عمار والاخر بشقي فسألوه عن بلد شلش فقالوا لهم سيروا
 معنا ظنا منهم ان مرادهم شلش الذي بدير عمار فساروا معهم الى ان دخلوا ديرا عمار
 فاقاموا بها اربعة ايام ثم خرجوا من ديرا عمار في اثناء الطريق لقيهم قطاع الطريق
 فاخذوا ما معهم من البقر فادعوا على الجماعة الذين سألوه انهم هم الذين اضاعوا
 بقرهم بسبب انهم دلوهم على غير الذي ارادوا التوجه له وهذه الدعوى تزيد على

مطلب امرأة اشترت
 جارية من آخر بثمان معلوم
 الخ

مطلب رجل له في كرم
 زيتون ستة عشر قيراطا الخ

مطلب جماعة قاصدين
 بلدهم الخ

عشرين سنة فما الحكم في ذلك (أجاب) هذه الدعوى لا تسمع لوجوه كثيرة أحدها
أن دعوى السبب لا تسمع الثاني أنهم ما استولوا على بقعهم الثالث أنهم أخبروهم
على ظنهم فيه صادقون لتعد شواهد المستول عن بلده فأنطوا من السائلين اذ لم
يبينوا أى شلش يريدون الرابع أنهم باقامتهم في دير عما حصل لهم الضرر من النهب
والدمار فهل ساروا في الوقت والساعة لشقبة التبيين الحال لهم الخامس أنهم خرجوا
منها لشقباتهم حصل لهم النهب السادس ان الدعوى بعد خمسة عشرة سنة لا تسمع
فاذن للحق ان كنت ممن آمن وشكر والالتحق بمن طغى وكفر والله تعالى أعلم
(سئل) في معنى اشتهران الدعوى لا تسمع بعد مضي خمسة عشرة سنة (أجاب)
اعلم وقفت الله تعالى ان حق الخلق لا يسقط مضي الزمن ولو ألف عام لقوله صلى الله
عليه وسلم ان دماءكم وامواكم واعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا
في شهركم هذا قاله في يوم عرفات فعلى من يؤمن بالله واليوم الآخر ان يدفع ما عليه
من حقوق العباد كي لا تبقى روحه محبوسة عن مقامها لما ورد في الحديث الشريف
وانما المعنى المذكور وهو عدم سماع الدعوى في ذلك انما مشاع من طرف السلطان
نصره الرحمن من منع القصة ان يسمعوا دعوى فيما زاد على خمسة عشرة سنة رفعا
للنزاع ولا اجل حسن النظام ولكن هذا مشروط بان ينص الساطان للقاضي على
ذلك فيصير ليس له حكم فيما زاد لانه بالنسبة اليه كالمعزول فله ان يعرف المذمى عليه
بوجوب الحق عليه كالعالم والمغنى وليس له الرامه فان اردت طريق الجنة دفعت
ما عليك من حقوق الخلق وان سلكت طريق النار فلا تأمن من العار والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل له على آخر زيت سلم ولأرجل ثلاثة ارباع بدو ارض
جبان وضع يده عليه المسلم تحت ماله من الزيت قهر اثم تصالح معه على ربع من
البدولة سابقا ربع فصار له النصف وبقي واضعا يده على الارض ثم مات المسلم اليه
ويدعى المسلم ان الصلح ما صار الا على الارض وربع البدو كان منتصرا باقاربته ثم
اقتتن معهم وخاف على الارض فجاء الرجل وقال له هذه الارض لاولادك فلان قل لهم
ياأتون لي يبيعون لي هذه الارض ثم انه انكر هذا القول فهل اذا شهد عليه هذا
الرجل بما جرى منه وحلف اولاد الرجل معه يقضى له بالارض ولا يفيد ما يتعلل به
سابقا على الاقرار (أجاب) حبث وجد الشاهد به فة العدالة وشهد على الرجل
الواضع يده على الارض بانه طلب من الورثة ان يبيعوه الارض قبلت شهادته ولكن
يحلف كل من الورثة عينا على صدق دعواه وشاهده ويقضى لهم بالارض والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل مفقود عليه ديون حالة لأغرماء وله ديون على الناس

مطلب في معنى اشتهران
الدعوى لا تسمع بعد مضي
خمس عشرة سنة الخ

مطلب في رجل له على آخر
زيت سلم الخ

مطلب رجل مفقود عليه
ديون الخ

فهل لحاكم الشرع الشريف اذا ثبت عليه ماله من الديون وعليه منها ان يستوفي ماله
ويدفعها لارباب الديون التي عليه او كيف الحال (أجاب) لا ريب ان القضاء
على الغائب جائز في غير عقوبة الله تعالى ان كان للمدعي حجة ولم يقل هو الغائب مقرر
وعبارة النهج وشرحه وللقاضي نصب مستخر بفتح الحاء المعجمة المشددة منكر
عن الغائب لتكون الحججة على انكار منكر ويجب تخليفه أي المدعي عمن الاستظهار
بعد اقامة حجة ان الحق عليه يلزمه ادائه ثم قال واذا حكم الغائب بماله وله مال
في عمله قضاء منه لغيبته انتهى قال ابن حجر وله مال ولو كان ديناً ثابتاً أي للقاضي
ان يوفي من الدين الثابت للغائب دينه الثابت عليه والله تعالى أعلم (سئل)
في اخذ معاملة لا خيمها فاجتمع لها عليه مبلغ نظا البتة فدفع لها بحجة بحصة من المبلغ
الذي عليه ثم ماتت وخلفت ورثة والا تدينه ان العجالة تحت يدها امانة والورثة
يدعون انها بيع ومع كل بذنة تشهد له بما يدعيه فن تقدم بينته (أجاب) بينة
مدعي الشراء مقدمة على بينة مدعي الامانة لان الاولى معها زيادة علم ولا تنافي بين
البيع والامانة لانه يمكن ان يضعها امانة ثم يبيعها لها والله تعالى أعلم (سئل)
في امرأة معها مصاغ دفعة لها أبوز زوجها وانه ينارعه فيه سلفها فهل اذا شهد بينة
شرعية يدفع ما ذكر لها ذلك من صداقها فهل يمنع ساقها من نزاعها (أجاب) نعم
اذا قامت المرأة المذكورة شاهدين أو شاهداً وحلفت معه يميناً بان حياها ووجاتها
دفعاً ذلك لها من صداقها امتنع على سلفها نزاعها ورثة عنها رداً جليلاً والا أخذ أخذاً
وبعلاً وكفى بالله وكيلاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تلقى أشجار زيتون
عن أبيه وجده لم يعرف له منار من خمسة سنين سنة القرية تيمارية والمتكلم عليها
يقره على ذلك والا تدين اهل البلد يدعون انه تابع للبلد ويكون سوية بينهم هل تسمع
دعواهم وفيهم رجل يقول ان هذا الزيتون لاهل البلد يأخذ منه حصته (أجاب)
دعوى اهل البلد المذكورة لا تسمع لامور منها انهم غير واضعين اليد ومنها انهم
لم يعينوا انها مملوكة لهم ومنها عدم معارضةهم هذه المدة المذكورة ومنها ان الدعوى
بعد خمسة عشرة سنة لا تسمع بناء على منع القاضي من السلطان بعدم سماعها فما
فرق ذلك ومنها ان البلد للمتكلم عليها من طرف السلطان نصره الرجن وهو مقرر
للمرجل على ذلك هذه المدة حتى لو فرضنا انهم لم يكن لها مال وأقر المتكلم على البلد
الفلاح عليها صارت من علاقته ليس لاهل البلد معه كلام ومنها ان اخبار الرجل
لا يعمل به حق ولو اداه بلفظ الشهادة لا تقبل لانه شريك والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل تخاصم مع جماعة فشكاهم الى حاكم السياسة فعين عليهم من طرفه معيناً

مطلب في اخذ معاملة
لا خيمها فاجتمع لها عليه
مبلغ الخ

مطلب في امرأة معها
مصاغ دفعه لها أبوز زوجها
الخ

مطلب رجل تلقى اشجار
زيتون عن أبيه وجده الخ

مطلب في رجل تخاصم
مع جماعة فشكاهم الخ

فلما مثوا بين يديه أتاهاهم أناس غيرهم فلم يثبت عليهم عندنا كم الشرع ومنعه
 كما كم الشرع عنهم ثم ادعى أنه دفع أجرة الطريق للمعين ثم رفع المتهمين إلى كما كم
 الشرع فقال لهم أهينوه لأجل الصلح بينهم فهل يلزمهم ذلك شرعا (أجاب) حيث كان
 الرجل في دعواه مبطلا ولم يثبت ما ادعاه على المدعى عليهم فاجرة المعين لازمة له
 لأنه مبطل ومتعد وليس للقاضي الزام المدعى عليه بذلك ولا أمره له بالدفع لأنه
 خلاف الشرع لما علم مما ذكرناه والله تعالى أعلم (سئل) في أرض من أراضى
 بيت المال بها محل خرب لم يعهد له عمارة من أحد من الناس وانما يقال أنه من قسم
 بداح بن رباح وسلامه بن إبراهيم الطارش وحسين بن رباح ومقتضى بن سرور
 وحسن المهر وحسن المهر وإبراهيم العارش وكلاهما في بيع تلك الأرض الخربة
 ثم إن المذكورين باعوا الأرض المذكورة من عبد الكريم بن ~~بوصة~~ المهر وحسن المهر
 وإبراهيم الطارش لبداح ومات حسن المهر وإبراهيم الطارش وأولادهم أعيان
 عدم البيع والوكلة ومكث الرجل في حياته ما نحو خمسة عشرة سنة يعمر
 الأرض بالحرث والزرع من غير معارض له فيها ولا منازع لأمن الطارش ولا من
 حسن ولا من غيرهما من ذكر وغيرهم ولم يعهد للمذكورين ولا لغيرهم بها حرث ولا
 زرع فهل لأولاد الطارش وأولاد حسن معه منازعة لكونهما أعيان عدم البيع
 والوكلة (أجاب) هذه الأرض انما يحصل الاختصاص بها بالعمارة غيث لم يوجد
 لمن ذكرهما عمارة من زرع ولا غرس فلاحق لهم في الأرض بوجه فلا منازعة لهم
 ولا لغيرهم لهم نزاع لعدم ثبوت حق لهم في الأرض ورفع يدهما كان لدفع شرهما
 ونزاعهما والرجل ملك الأرض بالعمارة لأنه حققه بالعمل سيما مع مشاهدت الميت
 والوارث للعمارة ولم يعارضوه وبدفع ما عليها للملكام عليها من قبل السلطان والله
 تعالى أعلم (سئل) في حاكورة تلتها وراث عن مورثه بموجب حجج شرعية
 بملكيتها ولها حدود أربع من القبلة والشرق والشمال والغرب ثم قال في الحجة بجميع
 حقوق ذلك كله وطرقه وجده ومنافعه ومراقفه واستطرافاته وما يعرف به
 وينسب إليه حق له ذلك شرعا خلافيه وفي الحاكورة قبوس على تحت أرضها
 داخل في حدودها فهل يكون دخلا في البيع أولا (أجاب) لا يخفى على كل من له
 نظر قويم في الشرع العظيم أن جميع ما دخل في هذه الحدود داخل في ملك المالك
 حتى الهواء الصاعد والعمق النازل إلى سبع أرضين لقوله عليه الصلاة والسلام من
 غصب قيد شبر من أرض طوقه من سبع أرضين فاعوقب الغاصب إلا بما غصبه
 وهو مقدار شبر إلى الأرض السابعة فهذا القيد داخل في البيع قطعاً حتى

مطلب في أرض من أراضى
 بيت المال بها محل خرب الخ

مطلب في حاكورة تلتها
 وراث عن مورثه الخ

فلما آذاه من الأرض السابعة فهو داخل في البيع قطعاً حتى يوجد ما يمنع ذلك بالحق
الذي ثبتت السموات والأرضون وما بينهما ما عليه قال تعالى وما خلقنا السموات
والأرض وما بينهما إلا بالحق والله تعالى أعلم (سئل) في يقيم بلغ بالحلم والسن
وله أم وأخوة وأهل وأقارب ولم يرض بمعيشتهم فهل يجوز له مفارقتهم والارتحال عنهم
المطلب المغيشة وهل يجوز لهم منعه والمجبر عليه وإذا قلتم لهم ذلك بأي وجه (أجاب)
حيث كان بالغاً عاقلاً ولا رية فله التوجه حيث أراد والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل أخذ وظيفة عن إنسان من غير وجه شرعي ثم فرغ عنها الآخر وأخذ نظير
الفراغ قد رام معلوماً ثم ذهب صاحب الوظيفة الأصل إلى الدولة العلية فأعيدت
وظيفته عليه فهل للفروغ له أن يرجع على الفراغ بما أخذه من المال (أجاب)
حيث أن الرجل كان أخذ الوظيفة من غير وجه شرعي كان فراغه لم يصادف
مخللاً وأخذه المال باطل لعدم استحقاقه للوظيفة فوجب عليه رد المال لمالكه لما
علم أن مالك المال لم يبدله له بمجاناً بل لأجل الفراغ الصحيح ولم يوجد فهو كبيع غير
المملوك والله تعالى أعلم (سئل) في شريكين تفاسخا عقد الشركة وكتب
بينهما حجة شرعية بمعرفة حاكم الشرع وحكمه بأنه لا يستحق أحدهما قبل الآخر
حقاً مطلقاً من سائر المعاملات من القيم والمثلثات وأبرأ كل منهما صاحبه إبراء عاماً
ثم إن أحدهما يريد الدعوى على صاحبه تعنتاً وبغضاً وأضراراً له وتغريماً للمال بغير
مسوغ شرعي له في ذلك فهل للحاكم منعه من باطله وزجره وتنكيله (أجاب) حيث
ظهر لمولانا الحاكم أيديت احكامه من الخصم العناد منعه وزجره عن غبه وباطله
فإن لم يقذفه ذلك أدبه بما يليق به لأن منه به منع الخصام واقامة الاحكام وقمع
اللاثام ونصر الكرام ليحصل بذلك حسن النظام في الدنيا ودار القيام والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل دلل للمسلمين وغيرهم دفع له رجل ذمي بغمة لبيعهها له فظهرت
انها مأخوذة بالسرقة بعد بيعها الرجل مصري فرجع المصري على الدلال بالثمن فهل
للدلال الرجوع على الذمي بالثمن وإذا امتنع من الدفع فهل لحاكم العرف تعزيره بما
يليق وإذا كتب عليه حجة لكونه بالقهر والجبر بعمل بها (أجاب) نعم له الرجوع
عليه بالثمن فإن دفع بنفسه فذاك والا لرفع الدلال لحاكم الشرع ليأمره بعد الانبات
بالدفع فإن امتثل لحكم الشرع كان له ذمة وعهد والا فلا وحكم العرف أيده الله تعالى
زجره وتنكيله بما يليق بعناده وفساده ولا يعمل بحجة مخالفة للشرع القويم ولا سيما
مع الأكرام انما يذا شرع المتين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر
اثنين وعشرين قرشاً تحت ثمن زيت يأتي به له من البرقاذهي الاخذاه أتى بالزيت

مطلب في يقيم بلغ بالحلم
والسن وله أم وأخوة الخ

مطلب في رجل أخذ
يوظفة عن إنسان الخ

مطلب في شريكين تفاسخا
عقد الشركة الخ

مطلب في رجل دلل
للمسلمين وغيرهم دفع له
رجل ذمي الخ

مطلب في رجل دفع لآخر
اثنين وعشرين قرشاً الخ

وضاع نهب فهل تضيع الدراهم على مالكتها (أجاب) أخذ الدراهم ضامن لها
لأنه أخذها لغرض نفسه ليأتي بها زيت ويأخذ ربحه والآن أخذ الثمن
المذكور وهو نظير أخذ المناع للسوم وهو مضمون فكذا هنا فعليه عزمها ضاعت
أوسلت والله تعالى أعلم (سئل) في وقف على مسجد يقال إن به نبيا عليه
الصلاة والسلام في قرية خراب والأرض معلوم فكيف يعمل به شرعا (أجاب)
يجب على من تحت يده معلوم الأرض أن يدفع عن المسجد الموقوف ما يدفع عنه
الضرر مثل مرمة وكوة ونحو ذلك مما يحفظ عين المسجد لاحتمال عمارة القرية ولا احتمال
مرور مصل أو قافلة بها واحتراما لما فيها من النبي العظيم فإن فضل شيء وامكن
عمارة القرية حفظ لها والأعمال به أقرب مسجد إليها لأن المساجد لله تعالى كلها
والله تعالى أعلم (سئل) في بلد عليها الوازم عرقية دفع رجل ماعليه منها
وبقية أهل البلد نهبوا جلا ودفعوه في تلك الوازم فهل على الرجل الدافع ماعليه
من ذلك الجمل شيء (أجاب) لا شيء على الرجل من الجمل لكونه دفع ماعليه
ولم يستول على الجمل وإنما يطالب به الآخذون له الواضعون أيديهم عليه
والله تعالى أعلم (سئل) في اقارب اتهموا في قتل فذهب لهم المتهمون جلا
ثم صار بينهم صلح فرجع بهض الجمال وبعضهم يرجع فهل لصاحب الجمل الذي
لم يرجع طلب على اقاربه (أجاب) ليس للرجل طلب بجملة على اقاربه لأنهم
لم يستولوا عليه ولا عبرة بالتهم الباطلة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان
يأخذ من وقف خليل الرحمن قدرا معلوما يسمى استحقاقا وذلك أن الوقف كان له
فائض يصرف للفقراء والمستحقين فرغ انسان عن قدر من ذلك لا آخر وأخذ منه
على الفراغ مالا ثم منع جميع الاستحقاقات متول على الوقف اضيقه عن ذلك فهل
افراغ صحيح (أجاب) افراغ غير صحيح لعدم تقرر ذلك على الفراغ والمأخوذ
من باب الاحسان والصدقة لا تملك الا بالاحد والله تعالى أعلم (سئل) في ولد
عليه ديون كثيرة فهرب من ذلك الى الهند ورجل دعي انه وجد في دفتره على
ذلك الولد ديناً وله ولد فهل يطالب والده بشيء من الدين المذكور والحال
ان لا ملك له في بلده أصلا كيف الحال (أجاب) لا يجوز لمن يؤمن بالله واليوم
الآخر ان يطالب الوالد المذكور بشيء من الدين الذي على ولده وذلك باجماع
المسلمين لأن الوالد لو قتل ولده لا يطالب بقصاص فكيف يطالب بالدين اللازم له
فليتق الله تعالى الطالب المذكور لا مور منها عدم ثبوت دينه لأن مجرد
الدفع لا يعمل به شرعا ومنه عدم لزوم ذلك لو فرض ثبوت له للوالد ومنها ان الدين

مطلب وقف على مسجد
يقال ان به نبيا من الانبياء
الح

مطلب في بلد عليها الوازم
عرقية دفع رجل ماعليه
الح

مطلب في اقارب اتهموا
في قتل فذهب لهم المتهمون
جلا لا الح
مطلب في رجل كان يأخذ
من وقف الخليل عليه
السلام الح

مطلب في ولد عليه ديون
كثيرة فهرب من ذلك الى
الهند الح

لا يلزم من غير كفاية ولا ضمان ومنها ان الله تعالى أمر الولد بالا حسان الى والده
وهو من الاساءة لثقل ذلك على النفوس ومنها مخالفة ذلك لأشريعة الغراء والملة
البيضاء ومنها عدم تسليط الشرع للغيرم على الوالد المذكور الا ان يوجد رجل
ينابذ الشرع القويم فيخرج عنه الى مذهب الشيطان الرجيم اللثيم فلا حول
ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن وظيفة
فقرر القاضى فيها ابنة الال لهما وتصرف فيها مدة سنين يؤدى خدمتها على حسب
الامكان ويتناول معلومها من المتولى علمها وكان والده تلقاها بالانحلال عن
آخر بموجب تقارير شرعية والا تيريد المتولى منع التصرف فيها يتعال عليها
بانها حادثة ليست موجودة في دفاتر محاسباته فهل يعمل بقوله وتلقى التقارير
والتصرف في الوظيفة ومشاهدة ذلك أولا عبرة بقوله مع وجود التقارير والتصرف
المذكورين ويأمر الحاكم الشرعى المتولى المذكور بدفع معلومها من ريع الوقف
ويثاب على ذلك (أجاب) حيث كان لهذه الوظيفة أصل ويشهده تصرف
والد الميت ومن قبله وقرر فيها ابن الميت مر له ولاية التقرير وجب على المتولى
على ذلك الوقف دفع معلوم المقرر فيها ولا عبرة بما تعال به المتولى لانه لا يصلح مستندا
شرعيا كما هو مقرر في الاصول والفروع والله تعالى أعلم (سئل) عن ذكر
بسوءه عندها كم فطلبه الحاكم فريجده فأخذ ابن عمه عنه وغرمه مالا فهل له
الرجوع به على ابن عمه (أجاب) لا رجوع له بما غرمه على ابن عمه المتموم
لقوله صلى الله عليه وسلم على اليد ما أخذت حتى تؤديه فلا رجوع له الا على ظالمه
الاخذ لماله والله تعالى أعلم (سئل) عن رجل ربطه حاكم ظلما فادعى رجل
انه دفع عنه ماله ولم يأذن له في ذلك فهل يعمل بقوله (أجاب) حيث لم يأذن
الرجل للدافع في دفع المال فلا طلب له عليه بوجه لان ذلك ظلم ولا أذن له في ذلك
والله تعالى أعلم (سئل) في ولد نشأ في كنف أبيه وكان يشتغل معه في اشغاله
وأمر معاشه واكتسابه وغير ذلك ثم مات الاب وخلف الولد المذكور وشقيقه له
والابن يدعى ان الخلف عن أبيه من كسبه فهل يعمل بقوله (أجاب) حيث
ان أصل المول فيه الاب كالمال والارض والاشجار ونحوها فلا شئ للولد من
جهة الكسب لانه متبرع به والجميع يكون تركه للاب ويقسم على الورثة
بحسب الغريضة الشرعية حتى لو أبت الابن ذلك بالوجه الشرعى أو صدقه باقى
الورثة لما علم وان انفرد الولد بتحصيل شئ معلوم من جهة اخرى غير جهة الاب وأقام
عليه انبياء الشرعى فهو له والا فلا عبرة بدعواه والحكم كما أمر والله تعالى أعلم

مطلب في رجل توفي عن
وظيفة الخ

مطلب عن من ذكر بسوءه
عند الحاكم فطلبه الخ

مطلب في ولد نشأ في كنف
أبيه الخ

مطلب اسباهي له ربع
خربة براءة سلطانية له
ولا تبا نه الخ

(سئل) في اسباهي له ربع خربة براءة سلطانية له ولا تبا نه بحسب تقرير السلطان
نصره الديان لهم والثلاثة ارباع وقف على خليل الرحمن عليه الصلاة والسلام
ودفاتر الوقف الشريف ناطقة بان للاسباهي الربع والثلاثة ارباع بمجهة الوقف
الشريف فهل يجوز لاحد من يتكلم على الوقف ان يعارض الاسباهي في ربه
المذكور ويضمه الى الوقف (اجاب) حيث ثبت بالوجه الشرعي ان مولانا
السلطان زاده نصر الملك الديان انه افطع الاسباهي الربع المذكور لا يجوز
لاحد من الناس ان يعارضه فيه بوجه لا مور منها ما ذكر ومنها ان الانبياء الكرام
عليهم الصلاة والسلام لا يرضون نسبة هذا الامر اليهم لان الله تعالى بعثهم
لاصلاح الدين والدنيا وليس لهم علاقة بامور الدنيا ومنها قوله صلى الله عليه وسلم
من غصب قيد شبر طوقه من سبع ارضين فعلى ولى الامر نصره الله تعالى ان يرد
الحق لاهله ويكون ذلك نصرة لانبياؤه تعالى ورسوله لان ذلك مما يرضون به
ولا سيما ابوالانبياء لكرام شيخ الرسل اعظام اصل كل خير ورأس كل هدى
ودفع كل ضرر وبلاء ان نصره الله بنصركم ويثبت اقدامكم ان اتبع ملة ابراهيم
حنيفاً ومن يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفه نفسه ومن ملة ابراهيم العدل والحق
ونصرة المظلومين وردع المعتدي والله يقول الحق وهو يهدي السبيل والله تعالى
اعلم (سئلاً) في رجل قتل انسان فرساً باقراره ثم اتفق مع صاحبها
على ان يحلف له ويسمى رجلاً ليس لهم دخل في قتلها خلف وسمى رجلاً لا بحسب
ضلاله وزعمه فالزم الرجل عند اقوام لا يؤمنون بيوم الحساب بل نبدوا الحق
وراء ظهورهم واتبعوا هواية انفسهم فغرم كبير المسلمين لصاحب الفرس حصة
من قيمة الفرس فهل ماذكره صحيح مطابق للشرعية الغراء واذا قلتم لا فهل يجب
على كل مؤمن يؤمن بالله واليوم الآخر ان ينكر على الفاعلين كذلك ويمنعهم
من غيهم وضلالهم وهل للكبير الغارم الرجوع على الاخذ منه أم كيف الحال
(اجاب) اعلم ان الله تعالى ارسل محمد صلى الله عليه وسلم رحمة للعالمين وتنبئها
لاقوام غافلين وانزل عليه القرآن نبياً نال كل شيء ونجاة للعالمين وقال تعالى فيه
ما فرطنا في الكتاب من شيء وقال تعالى اخذكُم الجاهلية يغيغون ومن احسن
من الله حكماً لقوم يوقنون وقال ايضاً فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر
بينهم وقال ايضاً كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على انفسكم وقسرت شهادة
المرء على نفسه بالاقرار اذا علم ذلك ظهراً ما ذكر من براءة المقر ومواخذة المقر عنهم
ليس من الشريعة الغراء في شيء وانه ضلال وبهتان واقتراء على الله تعالى وحرمان

مطلب رجل قتل لانسان
فرساً باقراره الخ

ومناذرة الشريعة الغراء وخذلان يجب على كل من يؤمن بالله ويوم الحساب مناذرة
القائلين بذلك والعاملين به في كل وجه وباب لانه أمر مبتدع وفسق مخترع
لا يقول به أحد من أهل الكتاب ولا من الجاهلية وغيرهم من ذوى الالباب ولا
يساعده عقل ولا نقل في كتاب فالله حسيب العامل به ومحمد صلى الله عليه وسلم
خصمه وقصيمه وكيف يحل مالك الفرس أخذه هذا المال ممن لم يكن ولم يقتر
الذنب والخطيئة ويترك المقر والجاني فلاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وهذا
شيء يجب التنبيه له غفل عنه الناس أجمعون وهو أنهم اذا سمعوا بهذا الامر تساهلوا
فيه ولم ينالوا في انكاره مع أنه من أعظم ما يجب انكاره ومعارضة فاعله واضراره
لانه نقض للشريعة حكما وابطال لها نورا ونظما قاتل واعتبر بها الخائن الخاسر
المعادى لله في دينه ولنبيه في شرعه وتبينه فلا تجوز المطالبة بهذا المال ولا
العمل به ويجب رد ما أخذ من الرجل الكبير عليه ويجب على كل ولى أمر من
قاض أو حاكم المنع من العمل بهذا الامر الفظيع القبيح الوضيع وتخليص مال
الرجل وإيقاله له فاما آل المبتدع لهذا الامر والمؤيد له عند الله تعالى ورسوله صلى
الله عليه وسلم الاوبار ودمار وخيبة وخسار وغضب الجبار ثم العار والمصير الى
النار وبئس القرار والله تعالى أعلم (سئل) في طائفة من النصارى لهم
دير خارج بيت المقدس وحده جماعة مقتولون ولا أحد المفتولين اخت اذعت أن
المغرى عليهم وكيل الطائفة المذكور بن باغرائه لبعض من هو مشهور بقطع
الطريق ونهب الاموال وقتل الانفس فارشى عليها ونفاها من القدس الشريف
فخرجت وهي معلنة بدعواها المذكورة في الطرقات والاسواق والبنادر التي
حلت بها وانها راودها عن نفسها فابت فلذلك اغرى على أخيها ومن معه ثم ظهر
رجل أقر على نفسه أنه قتل من ذكر ومعه جماعة من المسلمين سماهم ذكر منهم
رجلا خادما عند السادة الداودية فأخذوا ينسبون اليهم بالاسنتهم ما لا يليق بهم
ولا ينسب اليهم فهل يترتب على قول النصارى واخبار الرجل المذكور حكم شرعى
واذا قلتم لا فهل للحاكم أدب أحكامه تعزيرا لطائفة القائلين ما ذكر ومنعهم من
غيهم وضلالهم أو ضحو الناذل بالادلة الساطعة والاقوال الالامعة والحجة الماطعة
والبراهين الجامعة (أجاب) اعلم وفقنا الله تعالى وإياك ان أفسق الفاسقين
الكافر وكذلك المذكور من الفاسقين بموجب اقراره بقتل النفس المحترمة
وقد قال تعالى يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ان تصيبوا قوما بجهالة
فتصبحوا على ما فعلتم نادمين قال البيضاوى فتعرفوا وتفحصوا حال كونكم جاهلين

مطلب طائفة من النصارى
لهم دير خارج بيت المقدس
الخ

بجملهم فتصبروا قسروا على ما فعلتم نادمين أي مغتئين على ما رقع منكم تتمنون أنه
لم يقع وقال صلى الله عليه وسلم فيما رواه البخاري ومسلم واحدوا بن ماجه لو يعطى
الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم ولكن البينة على المدعى
واليمين على المدعى عليه ولو قبلت أخبار الفاسقين لم تشق بشئ من الدين وقال صلى
الله عليه وسلم على مثلها أي الشمس فاشهد وقد علمت ما وقع من الافتراء والكذب
والزور والضلال والبهتان من الكفرة الثام على سيد الانام مع القطع بظهور المعجزة
والبرهان فبازادهم ذلك الا الطغيان والله المستعان على أن دعوى المرأة الذمية
على أهل دينها تقدر في قلب قاض الجحنة تحقيق الظنة لان الانسان ناصر لأهل
دينه خاذل لغيره بالوضع كما هو مشاهد معلوم عليه أهل المنطوق والمفهوم لا يجوز
العدول عنه الى أوهم قوبلت بهذه كانت كالدرة مع الجبل فافقر الرجل المسلم
قاصر عليه وقول الكافر لا يعول عليه ولو أقسم عليه أنهم لا إيمان لهم لو اطلعت
عليهم وما هم عليه من القبائح لوليت منهم فرارا ولملت منهم رعبا وما لقيت لهم
ذمة ولا عهد ابل مكائد المسلمين لا تعلم لها حدا ولكن ردا لله الذين كفروا بغضهم
لم ينالوا خيرا كليا أو قدوا نار الحرب أطفأها الله ويسعون في الأرض فسادا والله
لا يحب المفسدين اذا علمت ذلك وتحققت ما هنالك علمت أن الخائضين في أهل
الاسلام ولا سيما المشايخ الاعلام واسادة الكرام يجب على ولي الامر أدب
أحكامه وأعلى في الخافقين نظامه أن يعزرا أعداء الله ورسوله وأعداء أولياء الله
وأهل الاسلام لان منصبه قمع الثام واقامة الاحكام بالاحكام ورفع معالم الاسلام
لان مثل هذه السرية التي ليس فيها مزية لو وقعت من أهل الاسلام كان الواجب
لهم التعزير والتحقير على هذا الامر الخطير فكيف باخوان الشياطين فتنبص عليهم
الحسد وبجسب ما شرط من فتح البلاد بأمر الودود فصر الله تعالى من كان للحق ناصرا
ولأهل الباطل قاهرا حتى يصبح الاسلام به مفاخر او على الدين الباطل ظاهرا
والله تعالى أعلم (سئل) في أرض اشتراها محمد بن عواد من غانم وتصرف
فيها في حياته نحو عشرين سنة ثم مات عواد وورثه غانم ومكث نحو خمسة عشرة
سنة ثم مات غانم وله ورثة ثم بعد موت غانم بنحو خمس سنين ادعى وارثه أن نصف
هذه الأرض لهم مع عدم معارضتهم ومنازعتهم نحو أربعين سنة فهل تسمع دعواهم
والحال أن الأرض وقف على كليم الله تعالى موسى بن عمران على نبينا وعليه الصلاة
والسلام (أجاب) هذه الأرض لا تملك وإنما الزارع لها له بها اختصاص
وانتفاع فلما وضع الرجل يده على الأرض هذه المدة فلا تسمع الدعوى عليه مع ما ذكر

مطلب أرض اشتراها محمد
ابن عواد من غانم بن
غانم الخ

مطلب عن أرض وقف
على ولي الله تعالى الخ

مطلب في رجل أذن له
متول على وقف الخ

مطلب عن رجل فلاح
خرج من بلده لاخرى وله
فيها شجر وأرض الخ

مطلب عن قرية من قرى
بيت المقدس لزما دية الخ

وصار أحق بها من غيره طيس لا حد أن يرفع يده عنها قهرا ولو أقام بينة مع مضي
المدة المذكورة والتصرف المذكور المانع من المعارضة والله أعلم (سئل)
عن أرض وقف على ولي الله تعالى يقال له أبو نجيم وهو مدفون بأرض بادية ليس بها
أحد فهل لمن الأرض تحت يده أن يصرف معلومها في وجوه الخير كبناء بئر أو عمارة
مسجد أو صرف للفقراء والمستحقين (أجاب) نعم يجوز للرجل المؤمن بالله واليوم
الآخر أن يصرف معلوم الأرض فيما جرت به العادة السابقة فان لم تكن عادة كان
لمن الأرض تحت يده أن يصرف معلومها في وجوه الخير مقدما لأهم فلاهم كبناء بئر
وعمارة مسجد وصرف للفقراء المسلمين ويقدم الأشد احتياجا على غيره والله يعلم
المصلحة من المفسد وهو أعلم (سئل) في رجل أذن له متول على وقف في عمارة
دكان من الوقف كان يسكنه فصرف عليه ستة عشر قرشا بذنه ثم مات المستأجر
للدكان وخلف ورثة ثم نزع الدكان منه فهل لهم الرجوع عليه بما غرمه الميت
من المال المذكور (أجاب) هذا يسمى الآن في العرف خلوا وهو معمول به
شرعا للحاجة الداعية اليه ولو جرد الأذن المقتضي له وقد أفتى بذلك بعض
المتأخرين فيجوز للورثة الرجوع على الناظر ويجب عليه أن يدفع لهم من مال
الوقف والله تعالى أعلم (سئل) عن رجل فلاح خرج من بلده لاخرى وله فيها
شجر وأرض وضع أهل البلديدهم عليها في نظير ما يطعمونه ضيف ونحوه والحال
أنه بضع ما على الأرض للتيكلم عليهم فهل يجب عليهم رفع أيديهم عنها وإن كانوا
شيثا غرموه (أجاب) يجب عليهم رفع أيديهم عن أرضه وشجره وعليهم غرم
ما أكلوه منهم ما فإن امتنعوا من ذلك ألزمهم الحاكم أيدت أحكامه فان امتنعوا
عزروهم بما يليق بهم وما ذكروه من الضيافة لا يعمل به إجماع المسلمين لأن ذلك
أكرام من أهل القرية لما لهم وليس ذلك على الأرض والله أعلم (سئل) عن
قرية من قرى بيت المقدس عمرها الله تعالى لزما دية رجل نهرب رجل من لزمته
الدية وقد صار عليهم كفلا فباع ماله في القرية الكفلاء وسدوا ما عليه من الدية فهل
البيع صحيح (أجاب) هذا البيع باطل لعدم تسلط الكفلاء على مال الغائب
شرعا يدفع ما عليه من معلوم الدية ويرجع له ماله والله أعلم (سئل) في أختين
لهما قدر معلوم في الصرة الرومية بتقرير شرعي نزلت أحدهما لاخرى وقررت
معلومها بتقرير شرعي ثم نزلت هذه المرأة عن الحصتين لمرأة أخرى وقررها حاكم
الشرع وتصرفت في المعلوم نحو عشرين سنة فأنهسى رجل عن أحد الأختين وأخذ
حصتها وكتب له براءة بذلك على حسب انما هو فهل يعمل بالبراءة أو بتقرير القاضي

السابق على تاريخ القاضي (أجاب) لما نصب مولانا السلطان قاضيا عاما
 يتعاطى الاحكام كان كانه السلطان لانه نائبه والنائب كالاصيل فلما قرر القاضي
 المنزول لها صارت هي المستحقة للمعلوم وما انتهى الرجل للسلطان عن المعلوم وقرره
 فيه لم يصادف محال لان المعلوم له اهل على ان تقرير الخاص مقدم على العام
 كما صرحوا به والله اعلم (سئل) في مسجد قديم مهجور لا يصلي به احدهم
 الناس الا يوم العيد وله اراض فوضع رجل من المسلمين يده عليه وعمره ومساكنه
 وهياه للصلاة فهل يجب على من تحت يده شيء من الوقف ان يدفعه للرجل المذكور
 (أجاب) لا يخفى انه يجب على كل مسلم يؤمن بالله واليوم الآخر ويعلم انه الى
 الحساب صائر ان يسعى في عمارة المساجد ويظهر شعارها ويعلو منارها قال تعالى
 انما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر وقال صلى الله عليه وسلم من عمر
 لله مسجدا ولو مفحص قطاة بنى الله له بيتا في الجنة فيجب على كل مسلم ان يدفع
 ما للجماع عنده من معلوم الوقف الواجب له شرعا وعلى المسلمين جميعا عانة الرجل
 على العمارة وخلص الحق من اهل له ليحصل لهم الثواب من الملك الوهاب واقامة
 شعائر المسجد بالصلاة والعبادة والله اعلم (سئل) في جماعة واضع ايديهم
 على بلدة يدعون انها موقوفة عليهم من زمن قديم ومعهم على ذلك اثبات وحجة
 ومعهم ايضا بيرديات شريفة من الوزراء والحكام ان لا يتعارضهم في ذلك احد
 بوجه من الوجوه فهل والحالة هذه يجوز لاحد من اهل البلاد او غيرهم ان يعارضهم
 في ذلك (أجاب) قال صلى الله عليه وسلم فيماروته السيدة عائشة بنت أبي بكر
 الصديق رضى الله عنهم ما من احد في امرنا هذا ما ليس منه فهو رقد وفي رواية من
 عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد وروى ابن ماجه عن أبي حنيفة من سن في الاسلام
 سنة حسنة فله اجرها واجر من عمل بها من بعدى من غير ان ينقص من اجورهم
 شيء ومن سن في الاسلام سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها من بعدى من
 غير ان ينقص من اجورهم شيء فمن اراد ان يحدث على اهل القرية ما ليس عليهم
 او يأخذ منهم شيئا بغير حق فقد خالف الله ورسوله وعصى السلطان في امره لان
 طاعته واجبة فيما امر ونهى ما لم يخالف الشرع ودخل في عموم اهل البدع ورد
 امره عليه واصبح لاناصر له من الله تعالى ولا مدد من رسوله صلى الله عليه وسلم ولا
 طاعة لسلطانه فقد دبا بالوبار والدمار والعار ثم المصير الى النار فقل جاء الحق
 وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اتهم
 بسرقة وضرب عليه بامبرحا وضرب ايضا ليقر عن غيره فاتهم في حال الضرب

مطلب في مسجد قديم
 مهجور لا يصلي به احد الخ

مطلب في جماعة واضع
 ايديهم على بلدة الخ

مطلب في رجل اتهم
 بسرقة وضرب عليه الخ

جماعة وغرمهم حاكم السياسة فهل يلزم بما غرمه الجماعة المذكورة (أجاب) لا يلزم الرجل المتهم للجماعة المذكورة من شيء مما غرموه لانه لم يستول لهم على مال على أنه مكره واقرار المكره باطل لا يعمل به فلا يجوز للجماعة المتهمين أن يعارضوا الرجل بوجه لماعلم والله أعلم (سئل) عن والد وعد ولد بأن يدفع له قنطارا من الزبيب وذلك في عهدة قريب له أيضا فهل يلزم الوالد ذلك وهل يعمل بهذا الضمان (أجاب) ما صدر من الوالد من الوعد لا يعمل به بإجماع المسلمين وكل مخالف في ذلك خارج عن الدين القيم ولا يعمل أيضا بالضمان المترتب على ذلك فلا يلزم الوالد ولا الضامن شيء من ذلك والولد المنازع والده في ذلك عاقل له مخالف لقول الله تعالى ووصينا الإنسان بوالديه حسنا أن أشكر لي ولو الولد وقال أيضا وإن جاهدك على أن تشركني ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفا فتأمل هذه الآية فكل من أعان ولدا على والده أو قواه عليه فقد عصى الله تعالى وأصبح من الخاسرين والله أعلم (سئل) في أرض مستحكرة بيد رجل متصرف فيها بالوجه الشرعي بموجب حجة شرعية نابعة المضمون بخلة بيده دخلها آخر وسكن بها بغير إذن مستأجرها فنهاه فلم ينته فرفع أمره لحاكم الشرع وتبذ عليه بالخروج منها فلم يخرج ولم يعتل ما أمر به فاذا ثبت عليه شرعا (أجاب) دخول الأرض بغير رضى مستحقها غصب لها ذنبه كبيرة والمخالفة بعدم الخروج ذنب أكبر ومخالفة حاكم الشرع أجل وأعظم فقد اجتمع في الداخل ثلاث عقوبات هي للعقوبة موجبات فاذا ثبت ذلك لحاكم الشرع عزره عليها بما يليق به لان كل معصية لا حد فيها ولا كفارة يعزر عليها وعلى كل حال تجب أجرة الأرض أقصى الاجر لماعلم والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين بينهما أرض شركة أحدهما اسمه علي والاخر اسمه اسمعيل فزرعها على تينا وزيوتا من غير قسمة فدعا اسمعيل الى الشرع فأبى أن ينقاد وصمم على ذلك وعنده مزح شديد اذا دعي للشرع فيغضب ويقذف داعيه باللواط وغيره من الالفاظ القبيحة ومع ذلك يزعم أنه تلميذ السيد أحمد الرفاعي وله شيخ معطيه العهد وجعله مغنيا الى الفقراء فهل يكون مرتدا بمخالفة الشرع الشريف وهل تبين زوجته منه وهل تحرم ذبيحته وهل يجب على شيخه زجره أو طرده ان عصاه وهل يجب على المسلمين زجره اذا سمعوه أو هم شركاؤه اذا لم ينهوه عن ذلك (أجاب) يجب على كل مؤمن يؤمن بالله واليوم الآخر ويدعي أنه من أمة محمد صلى الله عليه وسلم أن ينقاد للشرع الشريف ويعمل به وتجري عليه أحكامه قال تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك

مطلب والد وعد ولد بأن يدفع له قنطارا من الزبيب الخ

مطلب أرض مستحكرة بيد رجل متصرف الخ

مطلب في رجلين بينهما أرض شركة الخ

فما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما وقال تعالى
أحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون فن دعى الى الشرع
وأبى فلا يخلو حاله من أمور منها عدم الرضى بحكم الله تعالى به ورسوله فلا خلاف
في كفره وردته وتبين منه زوجته ان كانت قبل الدخول بها أو بعده وقد انقضت
عذتها قبل توبته ورجوعه للإسلام وتحريم ذبيحة ومنها ان لا يكون الحامل له على
ذلك الا نفسه والتكبر فهو عاص آثم يخشى عليه الكفر ومنها ان يجد في نفسه ميلا
لغير الشرع لحب الدنيا العله انه في الشرع مغلوب فهو كذلك عاص مرتكب كبيرة
لتقديمه غير الشرع عليه ومنها ان يكون راضيا بحكم الشرع منقادا له غير انه يدعى
لرجل يحكم بينهم فلا يرضى به اما الخصومة بينه وبين الرجل المذكور واما العله بعينه
عن الحق او رشوته فهذا لا يضر الا متناع من الدعوى عنده واما قذف الرجل
المدعى فيترتب على ألفاظه مقتضياتها من حدان كان قذفه صريحا أو تعزير
ان كان فيه اذية لخصمه واما الرجل الذي ينسب الى شيخ من السادة الصوفية مثل
سيدى عبد القادر أو سيدى أحمد الرفاعي وغيرها فيجب عليه سلوك الادب مع الله
ورسوله ومع الخلق ويتحمل الاذى منهم ويصبر على الجفأ والجوع والسهر والعبادة
والصوم والمراقبة ويكون مع الناس بدهمه ومع الله بقلبه وتوجهه ومراقبته والقيام
بواجبات الشرع ونوافله فان كان بهذه الصفة فهو فقير صادق وشيخه ان كان ارقى منه
ويحفظه عند الخطأ ووقوع المخالفة ويمنعه بحاله وقاله عن كل ما يغضب الله تعالى
فهو شيخ هاد حق وطريقه طريق صدق والافكل منهما كاذب مفتر على الطريق
مدنس لها هادم لها فهو عليها أضر من قطاع الطريق لانهم لم يدعوا سلوك طريق
العارفين الواصلين واما مثل هؤلاء واضراهم فلا كثرة الله منهم في الارض ولا نهم
أضر على الناس من الاشقياء والفساق لتزينهم بزينة الصلاح وفعلهم فعل أهل
الضلال فضلوا أو ضلوا وزلوا أو جالوا ويجب على كل مؤمن يعرف الحق ان يأمرهم به
وينهاهم عن الباطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ربطه حاكم السياسة
على مال كان على أهل بلده ثم انه اجتمع أهل تلك البلد ووزعوا ذلك المال
عليهم ودفعوا منه شيئا وبقي منه شيء اختلفوا فيه وكل يمتنع من دفعه فهل يكون
لازما للجميع أو للربوط وحده (أجاب) من دفع شيئا من أهل البلد فهو متبرع به
لا رجوع له به وأما هذا الباقي على الرجل لا يلزم أحد ان يدفع منه شيء والله تعالى
أعلم (سئل) عن سوال رفع للمرحوم العلامة الشيخ خير الدين الرملي فاجاب
عنه وهذا صورة السؤال والجواب

مطلب في رجل ربطه
حاكم السياسة على مال
كان على أهل بلده الخ

أما من بتحرير المسائل وامق * ومن فهمه للصخر من رام فالق
 لأنت امام عالم متجسس * وحيد فريد بالفرائد تاطق
 وخير لدين الله تهدي لشرعه * وأنت على أهل القضاء فائق
 إذا قام برهان بترويح قاصر * لها من أيها وهو في الجحد عالق
 على وجه بعد السؤال ونكره * ولم يبدع ذرا حين صار التناطق
 وقد حكم القاضي كذا نكاحها * بغيتها والزوج بالحكم واثق
 فهل بعد هذا الحكم لو أنها ادعت * بلوغا قبيل الحكم للحكم سابق
 وإن أباه ليس خصما وانها * هي الخصم فيما يدعي ويشاقق
 به ينتفي الحكم الذي قد جرى له * فاوضح لنا عن دائما هو فارق
 وسامح عبيدا عاجزا ومقصرا * كثير الخطايا وهو في الذنب غارق
 وإني ابن عثمان الشهير بكاتب * بشرع رسول جاء للكفر ما حق
 عليه صلاة الله ثم سلامه * مدى الدهر والايام ما لاح بارق
 كذا الال والحب الكرام وقابع * ومن لهم في الخير والدين لاحق
 فاجابه دجه الله تعالى بما صورته في فتاواه

نعم ينتفي الحكم الذي قد جرى له * لان أباه ليس خصما يشاقق
 إذا ما احتمالات البلوغ تأكدت * عليها ولاحت للبلوغ بوارق
 ويقبل منها الدفع من بعد حكمه * كذلك دفع الدفع والزيد لاحق
 وهذا من الدفع الصحيح الذي حكوا * على الاشبه المختار وهو الموافق
 (أجاب) عن السؤال المذكور ثانيا بقوله رحمه الله تعالى

لك الحمد يا من لا سبيرة رازق * ومن للنوى والحب لا ريب فالق
 فنكاستمد العون في كل حادث * وإني بما املتته منك واثق
 إذا كان سن البنت محتملا لها * له تدعي وهو البلوغ الموافق
 فقالت نكاحي غيرت وإن اتى * على صغري من عاقديه التصادق
 وما والدي خصم فكيف حضوره * وما الخصم في الدعوى سوى يشاقق
 تحباب لدهواها والقول قولها * وتبطل دعوى المدهي وهو مارق

انتهى فالقصد من فيض جودكم ان تفضلوا بحله وشرحه وبينوا لنا مقصود المجيب
 بعبارة سهلة يفهمها كل من يقف عليها فان الفقير بضاعته مزجاة ومراده اقتناص
 الشرائد والتقاط الفرائد أنا بكم الله تعالى الجنة (أجاب) أعلم زادك الله تعالى
 توفيقا ان صورة هذه المسئلة التي بها ينكشف عنها الغطاء ويتضح مدركها ان رجلا

ادعى على آخر عندنا كم انه زوجه ابنته فلانة القاصرة زواجا صحيحا فانكر أبوها
 الزواج وهو معنى قوله في النظم وهو في المجد عالق فاقام الزوج بينة بعد الانكار ان
 الاب المذكور زوج ابنته المذكورة الغائبة من فلان المدعى وهو معنى قوله اذا قام
 برهان فحكم القاضي ب صحة نكاحها اعتمادا على البرهان المذكور وهو البينة وذلك
 في غيبة البنت وحكمه أيضا بناء على انها قاصرة الى الآن فوفق الزوج المدعى ب صحة
 هذا النكاح اعتمادا على الحكم والبينة وان الزوجة قاصرة فالحكم على الاب صحيح
 لانها لا تصح عليها الدعوى لان شرط صحة الدعوى ان يكون المدعى عليه كاملا ثم
 بعد تمام ذلك وانبراهم جاءت الزوجة المذكورة أو وكيلها الى المحاكم قائلة للحاكم
 ان حكمك غير صحيح لعدم صحة الدعوى لانها وقعت على والدي والحال اني بالغ وان
 ولاية أبي عني ارتفعت وانما الدعوى واقامة الشهود على فقام الشهود على أبي
 غير صحيحة لعدم صحة الدعوى عليه لانه ليس بمخصم لان شرطه لو اقر بالمدعى به صح
 اقراره ولو أني لا يصح منه ذلك ثم ان امارة البلوغ فيها ظاهرة متأكدة وشواهدا
 بارقة مشرقة فيقبل منها القاضي ذلك ويقول لها لا لوم على لان ما جرى من باب
 فقه القضاء لا من باب علم القضاء وظاهر ذلك انه يقبل منها ذلك وان لم تقم عليه بينة نعم
 لو ادعت البلوغ في سن ممكن بالحيض قبلت لانه لا يعرف الا منها وأما لو ادعته
 بالسن فقد يقال على قواعدنا انها تكلف البينة ثم يقول لها القاضي حكمي على
 ابيك تبين بطلانه لكونه غير خصم وأنت الخصم وهذا الزوج يدعى عليك انك
 زوجته فتسكروهي ذلك فان أقام الزوج عليها البينة وان أباهاز وجهها بالولاية عليها
 في حال صغرها فيقبل ويحكم بنكاحها ثانيا هذا هو الظاهر المتبادر من النظم
 والمدرک وان كان الشيخ أحمد المصري الذي في نابلس فهم ان الحكم باطل
 والنكاح أيضا باطل من اصله أخذ ذلك من جواب الشيخ خير الدين الثاني فجاب
 لدعواها بعد قولها غيرت ولكن هذا غير مراد لان المستؤل عنه انما هو ارتفاع
 الحكم ولا سيما قوله في الجواب الاول ويقبل منها الدفع من بعد حكمه أي انكار
 النكاح من اصله فان أقام الزوج بينة فلها معارضتها وهذا معنى قوله ثانيا كذلك
 دفع الدفع والزيد لاحق فان أقام بينة ثانية بعد ابطالها الاولى فلها دفعها وهذا
 معنى قوله والزيد لاحق وهكذا وظهر من تقريره ان هذه المسئلة في هذه الحالة
 ينقض فيها حكم المحاكم فتراجع من محلها وهذا ظاهر عند انكار الاب النكاح
 كما في السؤال وأما لو اقر به وحكم المحاكم بما قراره فهل لها دفع هذا الحكم والحالة ما ذكر
 وظاهر الجواب الثاني ان لها ذلك أخذ من قولها وان اتى على صغري من عاقديه

التصادق هذا اذا ادعى عليها في زمن يمكن فيه بلوغها والاصح الدعوى وحكم
بصححة النكاح وهناك فروع تتفرع على هذه المسئلة منها اذا لم تدعى هذه المرأة هذه
الدعوى بان لم تعلم بحكمها كما هو المشاهد من نساء العصر فهل يجب على من يعلم هذا
الحكم ان يخبرها به من ايها او غيره لان الدعوى عليها ما صحت والنكاح في ظاهر
الحال باطل الثاني ان مثل هذه الدعوى اذا وقعت عند القاضي فهل يجب السؤال
عن حال البنت هل هي بالغ فتكون الدعوى عليها او غير بالغ فعلى وليها الثالث هل
يجب على الشهود والشاهد بن علي الاب السؤال عن الزوجة لتصح شهادتهم اذا
لم تكن بالعا وتردان كانت بالغ الرابع اذا كان الزوج هو الذي تزوجها بنفسه فامره
ظاهرا ان كانت دعواه صحيحة فهي زوجته في نفس الامر وان كانت كاذبة فليست
بزوجة له ومحل صحة قول المحفية رضى الله عنهم شاهدك زوجك اذا كانت
الدعوى صحيحة وهناك الدعوى على الاب غير صحيحة الخامس اذا ادعى الزوج ان
المزوجة لها منه وليه وقد اقام الشهود على الاب في حال احتمال البلوغ وتسلم الزوجة
ويتفرع على هذا الحال الخامس فروع منها انه يجب على غير الزوج ان يعلم الزوج
بذلك ويقول له ان دعواك على الاب غير صحيحة فلا يجوز لك قربان هذه المرأة ومنها
انه اذا كان من اهل العلم يحرم عليه ان يدخل عليها بهذه الدعوى ومنها انه اذا لم
ينضج الحال لها الا بعد دخول الزوج بها فاذا رفعت امرها للقاضي وقالت ان هذا
الزوج انما اخذني بدعواه على ابني والحال اني كنت اذ ذاك بالغة فتبين بطلان
النكاح ولها مهر المثل عليه لكون وطئه شبهة ومنها اذا ماتت الزوجة ثم علم الحال
فهل يرث الزوج منها ومنها اذا مات الزوج والزوجة تعلم ما ذكر فهل يرث منه ويحل
لها احدى الميراث فيما بينها وبين الله تعالى ومنها لو مات الزوج عنها قبل الدخول بها
فهل يجب عليها العدة عدة الوفاة الفرع السادس اذا علم القاضي منها البلوغ مقتضاه
انه لا يجوز له الحكم عليها لانه لا يجوز له الحكم بخلاف علمه السابع اذا علم الزوج
ذلك وكان المزوج له الولي وكانت حال الدعوى بالغة فيحرم عليه النظر الى امها
لكون عقده لم يثبت الثامن اذا كان لها اخت او من يحرم جمعها معها كعمتها وخالتها
فهل له ان يعقد على من ذكر اذا لم يدخل بهذه لان نكاحها لم يثبت ولا عبرة بما وقع
مع الاب التاسع فهل يحرم على أبي الزوج وابنه النظر اليها لكون ما وقع مع الاب
لا عبرة به ولم يعلم الواقع ما هو العاشر اذا علم حكم هذه المسئلة وجل من المسلمين
وكان الزوج دخل بها في هذه الحالة ان يرفع الامر الى القاضي ويدعى على الزوج
دعوى حسبة لكونه يدخل عليها بغير وجه شرعي الحاشي عشر ما حكم الاولاد

المنعقدة بينهما في هذه الحالة ولو معنا النظر ~~كنا~~ استقرجنا غير هذا والمرجو
من أهل الفضل والعلم بمذهب الامام الاعظم أبي حنيفة رضي الله عنه مراجعة هذه
المسائل من مظانها واما عند الامام الشافعي رضي الله عنه فالله عوى على الالب
صحيحة معمول بها ولو بعد بلوغها واهل الحنفى ان يقلد الشافعي في ذلك فاذا قلد
امتنع الحكم انتهى واعلم أيها الواقف على هذه القرويع ان المراد منها تنبيه الطالب
على مدارك المسائل وتشعب القرويع منها حتى يتوقف غاية التوقف في الجواب
ويعلم ما يترب عليه ويعلم ان جميع هذه القرويع يعلم حكمها من مذهب الامام
الاعظم لان الفقهاء اجلهم الله تعالى لا تخفى عليهم الدقائق الخفية فكيف
بالواضحات الجليات واما من اهل المذهب الكشف عنهم لانهم ادرى به منا
وأوسع اطلاعا فنوقف على فرع نص في المراد نرجو منه ان يكتبها بذي له طبق
السؤال من غير زيادة ولا نقصان وله علينا المنة والفضل وليس المراد الا التبرك
بمذهب الامام الاعظم نفعنا الله تعالى به ومن حوى مذهبه والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل اشترى من آخر بارودة ثمن معلوم ثم ظهرت مستحقة للغير
وشهد شاهدان عدلان انها لفلان المدعي بها ما خرجت عن ذمته ولا نعلم مزيلاتها
عن ذمته وذلك بحضور البائع لما ولم يكن ذلك على يدك كم شرعى فهل يجب على
البائع لها رد الثمن على مالكه (اجاب) حيث شهد من تقبل شهادته على
البارودة انها ملك فلان لانعلم له مزيلات بين بطلان البيع الاول ويجب دفع الثمن
والله تعالى أعلم (سئل) فيما وقع سنة اثنين وثلاثين ومائة وألف من النداء
على تغيير المعاملة بانقص لورود الامر الشريف السلطاني فهل لمن له دين سابق
ان يأخذ بالحساب الاول أم بالحساب الجديد الذي نادى عليه عليه حضرة السلطان
نصره الله تعالى (اجاب) اعلم وفقك الله تعالى ان من له دين ان كان صحيحا
مثل الذهب والريال والزلط فليس له الا عين ذلك الصاغ مثلا الذي له عشرة
ذهب أو عشرة ريال أو عشرة زلط ليس له غيرها والذي له مثل عددى كمائة قرش
عددى فله ما يقابلها من الصحيح بان يحسب الريال بمائة فضة والزطلة بستة وأربعين
والكلب بأربعة وثمانين والطولي بمائة وسبعين وأما الفضة المقصورة فلا يجوز
التعامل بها لانها لا تدخل تحت ضابط اسلامي ولانها لم تبق على أصل بل يدخلها
النقص بالنقص الذي لم ينضبط والزيف والزغل والغش فلا يجب على من له دين
حينئذ قبولها وليس لحاكم الشرع الزامه على أخذها لعدم ضبطها بالوزن وغيره
فان قيل انها معاملة السلطان نصره الله تعالى كلالا لانها لم تبق على وضع واحد

مطلب فيما وقع سنة اثنين
وثلاثين ومائة وألف من
النداء الخ

لما تقدم والله تعالى أعلم (سئل) عن رجل ادعى على أرض تحت بدجاعة
 يتصرفون فيها تصرف الملاك وتخاصم هو وهم ولم يجد له شهودا وأقاموا هم شهودا
 على أن الأرض لهم ثم بعد مدة مات الشهود جميعا وحصل بين ورثتهم وبين الذين
 تحت أيديهم الأرض خصومة فذهب ورثة الشهود إلى الرجل المذکور وقالوا
 إنما كان مورثنا شهدوا لهؤلاء الجماعة لكونهم لهم حصّة في الأرض فهل يقبل قولهم
 ذلك ويقدر في شهادة مورثهم أم لا (أجاب) كلام الورثة لا يسرى على المدعى
 عليهم للعداوة ولأنهم ليسوا شهودا حتى لو كانوا شهودا كان ذلك منهم رجوعا عن
 الشهادة فاذا وقع الحكم ثبتت الأرض لمن حكم لها ويغرم الشهود ما فوته وإذا علم
 ذلك فلا عبرة بقول الورثة ولا يقدر قولهم ذلك في شهادة مورثهم والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل بيده وظيفة فراشة وكناسة وشعالة مسجد قائم بها تلقاها
 بالفراغ عن رجل وقرره بها حاكم وتصرف فيها مدة نحو سنتين ثم انتهى رجل لتولى
 الوقف فقرره فيها فهل يعمل بالتقرير الثاني (أجاب) حيث كان للحاكم التقرير
 وقرره الرجل صار مستحقا لها وحيث كان أهلها لا يجوز عزله والا فالوظيفة تكون
 باقية باسم الأول لأنه انما نزل لمعين ونزل عنها بما نالها عوض لمعين فان حصلت له
 حصل غرضه والافهى باقية باسمه وهو ما صححه المناوى في تسهيل الاوقاف تبعا
 للسبكي التابع في ذلك للبلقيني وان كان قد ناقش فيه بعد ذلك اذ المعول عليه
 كلام السبكي والبلقيني وفي ذلك دفع لمادة الفساد على أن كلامهما فيما اذا لم يقرر
 الثاني والحال أن الثاني قد رد عن له التقرير والله تعالى أعلم (سئل) عن رجل
 مات وعليه نصف وظيفة تولية على وقف مسجد ونصف وظيفة مشيخة زاوية
 وسكنها بذراية وبوابة مقام ولي الله تعالى الشيخ جراح فقرّر القاضي في الوظائف
 ولدى الميت شعبان واحمد سوية ثم مات شعبان عن بنت فقرّر القاضي ما كان عليه
 لآخيه احمد ثم مات احمد عن ولده محمد فقرره القاضي في الوظائف المذكورة
 عن أبيه والا أن ابنة شعبان تعارض المقرر في الوظائف وتزعم المشاركة معه لكون
 ابها شعبان كان شريكا لآخيه احمد والد المقرر فيها فهل الوظائف للمقرر فيها
 وهو محمد وتمنع البنت من المعارضة له (أجاب) ليس بمرتاب من عرف الحق
 والصواب أن أمر الوظائف موكول للسلطان نصره الديان ونوابه القائمين
 مقامه في هذا الشأن وكل شأن فلما قرر القاضي احمد فيما لشعبان من الوظائف
 استحقها احمد بموجب التقرير فلما مات احمد وقرّر القاضي ولده محمد اصراره الحق
 بموجب التقرير فظهر لك انصواب أن بنت شعبان ليس لها دخل في هذا الباب

مطلب رجل ادعى على
 أرض تحت بدجاعة الخ

مطلب في رجل بيده
 وظيفة فراشة الخ

مطلب عن رجل مات
 وعليه نصف وظيفة الخ

ولان أمر الوظائف من قبيل المناصب التي حجت عنها النساء وان كان من
أولى الابواب لان محاسن الشرع الشريف تأتي ان يكون لمن في ذلك حظ أو خطاب
فافهم ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في ولد أتى به والده لمن يعلم الناس القرآن
وقال له أقره هذا الولد القرآن ولك على خاتمة مثل عادة الناس فأقرأه من قل أوحى
إلى خاتمة الانعام فأخرجه والده وعلمه المعلم فإني فهل يستحق عليه اجرة ما علمه له
(أجاب) نعم يستحق عليه اجرة ثلاثة ارباع القرآن لانه وان علمه الانعام وهي من
الربع الرابع لم يعلمه من قل أوحى إلى آخر القرآن والله تعالى أعلم (سئل)
في مديون عليه ديون لجماعة متعددة أثبت بعض هؤلاء الجماعة ديونهم بالوجه
الشرعي والبعض منهم لم يثبت فاذا اثبت الباقيون ديونهم بالوجه الشرعي فهل يقدم
السابق بالاثبات بوفاء دينه أو يتساوون في المحاصصة لان ما يده من النقود لا يفي
بديونه (أجاب) لا يخفى ان المفلس هو الذي عليه دين ادعى لازم حال زائد
على ماله فاذا طلب هو والغرماء أو بعضهم ودينه كذلك الحجر حجر عليه في ماله
ان استقل أو على وليه في مال موليه ان لم يستقل وجوباً فاذا حجر عليه فيقسم ماله
على ارباب الديون بالمحاصصة ولا فرق في ذلك بين من تقدم اثبات دينه ومن تأخر
ومن سبق دينه على دين صاحبه أو تأخر أو تقارنا بان دفعه ماله مثلاً مع احتي لوقسم
ماله بالمحاصصة وظاهر غريم آخر أو حدث دين سبق سببه الحجر كان استحق مبيع
مفلس قبل حجره وغمه المقبوض تالف شارك الغريم في الصورتين الغرماء بالحصة
وقبل الحجر عليه كل من دفع له شيء من ماله ملكه سواء تقدم اثبات دينه أو تأخر
أو قارن لان الغرماء حقهم قبل الحجر بذمته يخلصها من شاء وبعد الحجر تعلق حقهم
بماله أيضاً وهذا هو فائدة الحجر فعلى كل حال دعوى تقدم الاثبات أول يوم الدين
ليس معتبراً شرعاً فلا يعمل بها حاكم الشرع ولا يصغى لها لانها خلاف الشرع
القويم كما علم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تنازع مع آخر فقال له انالي
عندكم مهرة قتلها عمك باغراء الكلاب عليها وفي البلد جماعة اختيارية كبار
يعرفون هذه الدعوى والمدعى عليهم يطلبون الشرع الشريف والمدعى يطلب
دعائم العرب والفلاحين فهل يصغى لقول المدعى (أجاب) اعلم وفقك الله تعالى
لم يبعث نبي بعد محمد صلى الله عليه وسلم وجميع الشرائع قبله نسخت بشرعه
صلى الله عليه وسلم فمن كان يؤمن بالله ورسوله صلى الله عليه وسلم فلا يطلب
الاشعره القويم فمن لم يعمل به فهو كافر ملعون على لسان محمد صلى الله عليه وسلم
وان كان ذمياً يهودياً أو نصرانياً ولم يرض بشرعنا نقض عهده وحل دمه لقوله تعالى

مطلب في ولد أتى به والده
لمن يعلم الناس القرآن

مطلب في مديون عليه
ديون لجماعة متعددة الخ

مطلب في رجل تنازع مع
آخر فقال له انالي عندكم
مهرة الخ

ان احكم بينهم بما انزل الله وقوله تعالى اخكم الجاهلية يبغون ومن احسن من الله
 حكما لقوم يوقنون وقال تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر
 بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما فهل يوجد في الدنيا اقيم
 واخسر والعن من رجل يدعي لشرع الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم
 ولم يرض به ويرض بما شرعه ابليس اللعين واعوانه اولئك هم الخاسرون والله
 تعالى الموفق (سئل) في رجل له اقارب وباع ما يخصه في قريته من ارض وشجر
 وبيت وغير ذلك وعلى القرية لوازم عرفية للضيف والحكام وغير ذلك فهل يكون
 ذلك المغرم على اقاربه أم على الاكل لمنافع الارض والشجر (أجاب) لا ريب ان
 المغرم تابع للغنم فن غنم عزم حتى لو شرط ان لا معرم على المشتري فسد البيع لان
 كل بيع وشرط فاسد ولا سيما مثل هذا الشرط الذي فيه اسقاط حق لازم أو الزام
 ما لا يلزم فليس على اقاربه مغرم أصلا لاشرا ولا عرفا بل على المتولى على الارض
 والشجر ان قلنا بصحة البيع والارجع المبيع لصاحبه وحسب على المشتري
 ما اكله من الارض والله تعالى أعلم (سئل) في خربة جارية في وقف نبي الله
 ورسوله داود على نبينا وعليه وعلى ولده وسائر الانبياء صلوات الملك المعبود عليها
 بجهة الميرى بموجب دفتر التحرير وفرمانات من طرف حضرة سدة السلاطين
 في كل سنة ثلاثمائة وخمسون أخشاه كان كل متول على الوقف يدفع ذلك
 لمن يقاطعه السلطان على تلك الحاجة فجاء مقاطعجي وطلب من المتولى سندهاته
 على ذلك فابرزها ثم طلب منه سند بالدفع الى المقاطعجية فلقى معه سند البعض
 السنين وفي بعضها من المقاطعجية وهبنا له ما عليه نظير الدعاء منه لنا فطلب منه
 معلوم ما لا سند له وما ذكر فيه وهبنا له ما لنا عليه والمتولى ليس له في التولية
 الاقريب ستة اشهر والحال ان المتولين السابقين ما تواجلاه فهل للمقاطع ان يطلب
 ما زاد على مدة مقاطعته من غير اثبات وكالته عن كل مقاطعجي بخصوصه سابقا عليه
 ويلزم المتولى دفعها له من مخلفات المتولين السابقين (أجاب) لا ريب ان هذه
 المقاطعة الواقعة من الملوك واتباعهم الوزراء والباشاوات ايدهم جميعا الديان
 واقعة في غالب الاقاليم والاقطار وذلك لان سعة نظر السلطان وكثرة مصالحه
 وعمومها يقتضي ذلك وان كان فيه في بعض الاحوال مخالفة للقواعد ويستأنس
 لها بما وقع من سيدنا عمر في سواد العراق من اجازته لاهله اجارة مؤبدة للصحة
 العامة وجعل على كل جريب دراهم معلومة وعليه عمل الائمة بعده الى زمننا
 هذا والمقاطعة الواقعة من جانب السلطان نصره الديان ومن اتباعه المعتمد عليهم

مطلب في رجل له اقارب
 وباع ما يخصه في قريته الخ

مطلب في خربة جارية
 في وقف نبي الله ورسوله
 داود الخ

في ذلك المأذون لهم فيه صحيحة معمول بها شرعا لا يجوز لمن ولي الميرى الداخلة
في جنبه ان يطلب زائدا على ما هو المقر وض عليه ما يلزم على ذلك من نقض امور
كثيرة مثل هذه واصل عامة وخاصة واسايلهم عليه من نقض ما ابرمه الملوك السالفة
من سعة نظرهم وجلالة مناصبهم وان امورهم لا تنقض كما هو الشائع الذائع هذا
مع اتحاد الناس بل مع اهل الذمة فكيف تنقض امورهم فيما يتعلق بالانبياء
الكرام والسادة الاعلام ولا سيما مع من سباه الله تعالى خليفه في الارض الذي
ينبغي لملوك المدعين الخلافة ان يحملوه ما هم ورثته ثم ان جانب السلطان
نصره الرحمن لم يقطع على الميرى الداخلة هذه الخربة في حسابه ليس له الاطاب
مدته المعلومة المقررة له بموجب صككه لذي بيده وأما ما قبل ذلك فليس له طلبه
لانه داخل في حساب المقاطع السابق فهو اما اخذها واما عفى عنه والامر في ذلك
واضح واما اق في ذمة المتولى الذي كان في زمنه فليس للسلطان ولا اتباعه
ولا المقاطع الاخر ان يطلبه الا ان لا تدعوا به لانه ليس وليا عن المقاطع
الذي كان اذ ذلك ولا هو وارث له وطلب تمسكات سابقات على ماله ولا يته ليس مما
يجب ولا يصح له شرعا حتى لو فرض انه اظهر فرما نا آخر بسؤال والبحث لانه في له
لان السلطان ماله طلب الاعلى من قاطعه لا غير فاذا علمت ذلك وكان المقاطع
الموجود الا ان المدعى على المتولى المذكور ليس له طلب الا ما يخصه من زمنه
ومدة وصايته عليه وليس له طلب اصلا على المتولى الموجود وهو ظاهر ولا على
من قبله من المتولية سواء مات او كان حيا سواء مات مجهلا او معلوما الحال ولا
يجب ان مثل هذه الجزئية المتعلقة بهذا النبي الجليل لا ينبغي للسلطان ولا لاتباعه
التفصيل فيها والبحث عليهم لانها من الدنيا الدنيئة الحقيرة وعليه ان يكرم بها مثل هذا
النبي الكريم لان عناء الملوك بهمهم اعليه وسيوفهم المجلية وعرواتهم السنينة
وقهرهم للاعداء الدينية وافبالهم على طالب المدة من مثل الانبياء البررة النقية
والعلماء العامين الناطرين لرب البرية فاسلكوا هذا الطريق فقد سلكوا
طريق التوفيق وادخلوا ذلك واكرموا الاعداء واهانوا الاولياء خفف عليهم
التمزيق والله سبحانه وتعالى اعلم

(فصل في تعارض البينتين)

(سئل) في بنت نذعي أنها اشترت من أمها ثمانية قسار ربط من بيت علوي
بخمسين قرشاً عديدة والورثة لأمها يدعون أن البيع وقع من أمها بالاكراه فما
الحكم الشرعي في ذلك والبت المشتري تدعى أنها دفعت لأمها الخمسين قرشاً

فصل في تعارض البينات
مطلب في بنت نذعي أنها
اشترت من أمها الخ

ما الحال (أجاب) الوجه الشرعي ان أقامت البنت بينة أن أمها باعها الثمان
 قراريط بالخمسين قرشاً لزمها دفع الخمسين إلى الورثة إلا ان أقامت بينة أنها دفعتها
 إلى أمها وان أقامت الورثة بينة ألا كراه قدمت وتبين بطلان البيع ورجعت
 الثمان قراريط إلى الورثة أو تقيم البنت بينة فلا يعمل بقولها المجرد والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل بيده بقرة بنت بقرته يدعيها انسان أنها سرقت منه فأخذها
 قهراً ويريد أن يقيم بينة أنها بنت بقرته فمن المتقدم من البنتين (أجاب) تقدم بينة
 واضع اليد وان تأخر تاريخها أو كانت شاهداً أو يمينا وبينة الخارج شاهدين
 أو لم يثبت سبب الملك من شراء أو غيره ترجيح البينة بيده هذا اذا أقامها بعد بينة
 الخارج ولو قبل تعديها ولا عبرة بنزول الملك بالغصب حيث ثبتت يد الواضع والله
 تعالى أعلم (سئل) عن رجل له كرم له طريق قديم من أرض الغير لا يعلم
 حدوده بل تلقى ذلك عن أبيه عن جده فهل للمالك أن يمنعه (أجاب) حيث لم يعلم
 حدود الطريق فالمصدق الخصم في ذلك كما صرح به ابن حجر لان مروره
 بالأرض مشعر بأن ذلك عن يد شرعية فلا تزال بمجرد الاحتمال والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل باع آخر ثوراً ثم ادعاه رجل ذمي بأنه من حاكم أخذه منها
 وألزمه بثمنه ومع البائع بينة شرعية أنه ثوره ابن بقرته فما الحكم في ذلك (أجاب)
 دعوى الذمي المذكور غير صحيحة لان يده على الثور ان ثبتت ليست يد شرعية
 تسمع منها الدعوى فان فرض أنه ادعى دعوى صحيحة هو أو غيره وأقام البائع بينة
 أنه ثوره باق على ملكه إلى عقد البيع من المشتري وأقام المدعي بينة أيضاً سقطنا
 فان صدق المشتري أحدهما فالثور له وله أن يحلف لكل منهما يمينا ويبقى تحت يده
 بأن أقام الذمي بينة فقط بعد الدعوى الصحيحة فالثور له ان لم يعارضه المشتري والا
 أقام بينة أيضاً قدمت على يد الذمي لانه واضع اليد وهي مرجحة اذا أقامها بعد بينة
 الذمي الخارج وان تأخر تاريخها أو كانت شاهداً أو يمينا وبينة الخارج شاهدين
 أو لم تبين سبب الملك من مشتراً أو غيره ترجحت بينة يده والله أعلم (سئل)
 عن رجل ذمي يدعى على آخر مثله أنه ضرب له بقرة فميبها ويريد أن يقيم شاهداً أنه
 ضربها في وقت كذا ومع المدعي عليه شاهدان يشهدان له أنه كان ذلك الوقت
 في مكان بعيد عن محل ضربها لا يمكن الضرب فيه عادة فهل ترجح بينته (أجاب)
 ترجح بينة المدعي عليه كما لا يخفى والله أعلم (سئل) في بيوت خربة بين ملكي
 رجلين وصمن دار كذلك كل يدعي أن ذلك له ولا بينة مع واحد منهما فما الحكم
 شرعاً (أجاب) حيث لم يكن لواحد منهما يد فسميت البيوت والساحة

مطلب في رجل بيده بقرة
 بنت بقرته يدعيها انسان
 الخ

مطلب عن رجل له كرم
 له طريق قديم الخ

مطلب في رجل باع ثورا
 ثم ادعاه رجل ذمي الخ

مطلب عن رجل ذمي
 يدعى على آخر مثله أنه
 ضرب له بقرة الخ

مطلب في بيوت خربة بين
 ملكي رجائين الخ

بينهما نصفين سواء حلقا أم نكلا ولن حاف أحدهما ونكل الآخر قضى له دون
 الناكل كالأوقام بينة أو اختص بيد الله تعالى أعلم (سئل) في رجل تلقى حصّة
 بدعن أبيه أرتا تصرف كل منهما في الحصّة تصرف الملائمة تزيد على خمسين سنة
 ثم أن ولد المشتري أي المتلقى للحصّة باعها الآخر وتصرف فيها المشتري كذلك
 نحو سبع سنين ثم أن وارث البائع الأول يدعي أن هذه الحصّة لم تكن بيعا وإنما
 كانت رهنا تحت يد من ذكر ويدعي أن معه بينة تشهد على إقرار البائع بعد البيع
 أنها رهن فهل يعمل بهذه البينة (أجاب) حيث وجد التصرف المذكور بلا
 معارض كان ذلك دليلا على الملك وهو أقوى دليل يدل على الملك فلا تقبل شهادة
 الشهود بذلك الإقرار الواقع من البائع بعد البيع لأنه لا ملك له فيه ولا يصح إقراره
 بالرهن بحال الغيلا نه انتقل لا آخر على أن إقراره بالرهن يقتضي الفساد والمشتري
 يدعي الصحة والمدعي لها مقدم على مدعي الفساد كما صرح به أئمتنا في باب التصانف
 والحاصل أن المقر لو كان حيا وادعى هذه الدعوى لا تقبل منه لوجود التناقض
 الواقع منه وهو التصرف المذكور والإقرار بالملك والبيع فكيف بالشهود
 التناقض عنه لأن غاية شهادتهم إثبات الإقرار وهو لا يعمل به لو صدر منه حيا والله
 تعالى أعلم (سئل) في غنم اختلط بعضها ببعض فولد فيها أنجنتان وجدلا أحدهما
 ولدان ذكر وأنثى ولم يوجد للآخرى ولد فما الحكم في ذلك (أجاب) قد وقع نظير
 هذه في آدميتين لا ميراث بينهما علي بن أبي طالب كرم الله وجهه فوزن البنين
 فوجد لبن الذكر أثقل فيمكن جريان ذلك ويحلف المدعي عليه فإن أقر بولده فذاك
 والأفليس عليه إلا اليمين إن لم توجد بينة تشهد بذلك والله أعلم (سئل)
 في امرأة مات زوجها وتدعي الزوجة أن لها عليه دين وعند عققات تدعي أنها
 اشترتها بما لها وتريد أخذه فما الحكم في ذلك (أجاب) الحكم الشرعي في ذلك
 أنها تقيم على الدين بينة فإذا شهدت ثبت فإن لم توجد البينة فلها التحليف الورثة على
 دينها والعققات إن أقامت عليها بينة فهي لها والأفله التحليف الورثة والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل مات عن ابنته وأولاد دعم عصبه أشقاء وفيهم رجل بعيد يدعي
 أنه وقع بينهم اتفاق بأنه مهما جاءهم من الخارج يكن بينهم شركة فهل يدخل معهم
 في هذه الشركة (أجاب) نصف هذه التركة للبنات وإذا ماتت كان لوارثها
 والنصف الثاني لأولاد دعم العصبه الغريبين ولا شيء فيه للبعيد وإن وقع ألف
 اتفاق وألف قاض باتفاق فلا دخل له فيه بوجه لأن هذا الاتفاق باطل ولأن الميراث
 هدية من الله تعالى ومنحة بنص كتاب الله تعالى لا يستحقه غير الوارث والله تعالى

مطلب في رجل تلقى حصّة
 بدعن أبيه أرتا الخ

مطلب في غنم اختلط بعضها
 ببعض فولد فيها أنجنتان الخ

مطلب في امرأة مات
 زوجها وتدعي أن لها عليه
 دين الخ

مطلب في رجل مات عن
 ابنته وأولاد دعم عصبه
 أشقاء الخ

المطلب في رجل يقال له
نصر الله له ولد يقال له حماد

الخ

مطلب في جاعة تحت
يدهم أرض تلقوها عن
آبائهم الخ

مطلب في رجل سرق له
أمتعة من جملتها ثوب الخ

مطلب في امرأة ماتت عن
ورثة ولها بركة غائب الخ

الحكم (سئل) في رجل يقال له نصر الله له ولد يقال له حماد أدهى أن خلفا بآبائه ميتا ولم
يثبت ذلك ثم مات وله ولد وأولاد أخ يدعون ما ادعاهم ونصر الله وخلف ما تآ
ولم ياتوا أكثر من خمسين سنة فهل تسمع دعوى الولد وأولاد الأخ المذكورين
المجردة أم لا والخالفة هذه (أجاب) لا يصح لدعوى المدعين المذكورين من
غير برهان شرعي على أن الدعوى بعد خمس عشرة سنة لا يسمعها القاضي المخصوص
على منعه فيما تقاده من القضاء لأنه ليس بحاكم فيما زاد عليها على أن المدعى إذا كان
حاضرا مشاهدا المتصرف هذه المدة لا تسمع دعواه لأن طول هذه المدة مع عدم
الدعوى مشعر بعدم الحق شرها والله تعالى أعلم (سئل) في جاعة تحت يدهم
أرض تلقوها عن آبائهم وأجدادهم يتصرفون فيها تصرف الملاك في أملاكهم
ومعهم شاهدان بل أكثر يشهدون لهم بذلك فظهر لهم منازع في الأرض يدعى
أن معه شاهدا يشهد له أنه حرث الأرض للمدعى من غير معرفة حدودها فمن الذي
تقدم من المدعين بينته (أجاب) دعوى المدعى المذكور بشاهدة الذي
حرث الأرض له باطلة من أوجه الأول أن واضع اليد يرجح بوضع يده الثاني أن
الشاهد من يرجح على الشاهد واليمين الثالث أن شهادة الرجل بحرث الأرض
لا تقبل لاحتمال أن تكون عن اجارة أو اعارة الرابع أن الشهادة بلا تحديد الحدود
الأربعة باطلة لأن شرط الشهادة أن تكون على طبق الدعوى وشرط الدعوى أن
تكون مفصلة مبينا فيها الحدود والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سرق له أمتعة
من جملتها ثوب مناوى مخيط روى على امرأة ثوب يشابهه بعلامة في طرفه ويريدون
أن يقيموا على ذلك شهودا وزوج المرأة التي روى الثوب عليها معه بينة تشهد له
أنه اشترى الثوب وفصله بحضورهم وإن العلامة موجودة فيه من قبل خياطته
فهل تقدم بينة زوج المرأة التي روى عليها الثوب (أجاب) لا يخفى أن بينة زوج
المرأة مقدمة لا مور منها أنه واضع اليد وبينته مقدمة عند التعارض الثاني أن بينته
معها زيادة علم وهي كون أن الثوب قطع بحضرة الشهود وخيط ومنها أن بينة المدعى
تشهد بأن الثوب سرق مخيطا وبينته الزوج تشهد أن هذا الثوب نعله قبل القطع
والخياطة والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ورثة ولها بركة غائب غيبة
منقطعة دراهم معلومة كان استدانها منها قبل غيبته ورهن عندها رهنا وتريد
الورثة الدعوى بالدين وإثباته على الغائب فهل للقاضي أن ينصب قيسا عنه
ويثبت الورثة الدين في وجه القيم ويقبضه من مال الغائب وعن عقاره (أجاب)
نعم للقاضي الحكم على الغائب بعد الإثبات الشرعي للدين وللهن ويجب أن يحلف

الورثة ان الدين باق يلزم المدعي عليه وقاؤه ولله ساضى نصب مسفر ينكر عن الغائب فتكون الحجة على انكار والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سرق له ثوب مخيط فرأى ثوبا يشابهه بامارة فيه وواضع اليد يدعي انه فصل في يده ومع كل منهما ائنة تشهد له بدعواه فن تقدم بينته وهل تصح الشهادة مع غيبة الثوب أولا بد من حضوره وهل يطلب من الشاهد معرفة امارات في الثوب بعينها أو وكيف الحال (أجاب) بيعة الرجل المدعي انه فصل الثوب وخاطه وهي تعلم به مقدمة ولا تجوز الشهادة على الغيبة بل لا بد ان يحضر الثوب ويشهد الشاهد على عينه ولا يكلف لامارات لانه لا ينبغي اتعت بالشاهد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بيده ثور شراء عجل من مدة نحو عشر سنين ومعه بيعة تشهد له بذلك واستصحب ملكه الى الآن اذ يدعي رجل انه ملكه وانه صاع من نحو اربع سنين وانه اشتراه قبل ضياعه بنحو شهر ومعه بيعة تشهد له بذلك فن ترجع بينته منهما (أجاب) بيعة واضع اليد ترجح بامر من بوضع اليد والتاريخ السابق قال ابن حجر بعد قول المتن يرجح بالتاريخ السابق اما اذا كانت أي العين بيعة متقدمة الخارج فنقدم قطعاً انتهى فهنا بيعة ذي اليد تقدم طه اللامرين السابقة بن انتهى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بيده فرس يتصرف فيها من نحو ستة سنين وبيده رجل يشاهد تصرفه في الفرس هذه المدة وقد صاع للشاهد لا تصرف فرس من نحو ثلاث سنين فادعي هذه الفرس المذكورة وانها هي التي ضاعت من نحو ثلاث سنين وانها في ملكه قبل ضياعها بنحو اثني عشر سنة ومعه واضع اليد بيعة تشهد له بوضع يده والتصرف فيها المدة المذكورة فاذا اقام المدعي بيعة على دعواه في بيعة من تقدم (أجاب) حيث اقام المدعي الخارج بيعة بعد تمام دعواه فقام واضع اليد بيعة بعده اذ انها ترجح وان تأخر تاريخها أو كانت شاهداً أو بناو بيعة لخارج شاء دين أو لم تبين السبب لملك من شراء أو غيره ترجح البيعة بيده هذا حاصل عبارة المنهج وشرحه فترجح بيعة واضع اليد بيده لانه من ثبوت الادلة اذ لا تحتاج لشيء لانا نحكم على كل من راى بيده شيئاً انه له عجل بيده والله تعالى أعلم (سئل) عيب لو اختلف البائع مع المشتري في المبيع فالمشتري يدعي ان المبيع بات بموجب صلح البيع والبائع يدعي الوفاء تفاهة على ذلك فايهما تقدم بينته (أجاب) تقدم بيعة بيع البات لان معازي زيادة علم وترجح بزيادة العلم وأيضاً مذهب الامام الاعظم الشافعي قدس سره ان بيع الوفاء باطل في غير الاختلاف في صحة البيع وفساده ومدعي البيع البات مقدم على مدعي الفساد على انه لا تنافي بين ادعاء بيع

مطلب في رجل سرق له
ثوب مخيط الخ

مطلب في رجل يبيع ثور
شراء عجل الخ

مطلب في رجل بيده فرس
يتصرف فيها الخ

مطلب فيما لو اختلف البائع
مع المشتري الخ

مطلب في رجل سرق له
دراهم فاتهم رجلا الخ

مطلب في رجل دفع لآخر
جلا يدعي الاخذانه
أخذه على حصة من الربح
الخ

مطلب في رجل له ولدان
أحدهما بالغ والاخر قاصر
زوجهما الخ

والوفاء والبيع البات والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سرق له دراهم فاتهم
رجلا فجاء برجلين شهدا له ان الذي سرق الدراهم فلان ثم جاء رجل أقروا وعترف
انه هو الذي سرق الدراهم فهل يعمل بالشهادة ويلزم المتهم بالدراهم أو باقرار المقر
ويتبين كذب الشهود (أجاب) لا ريب ان شهادة الشاهد العدل الموثوق به
المستجمع للشروط المعبرة شرعا انما تنفذ ذلك الظن وانى بذلك في شهود هذا الزمان
الذي صار فيه العدل مثل الكبريت الأحمر قل ان يوجد واقرار المقر أقادنا اليقين
فكيف يلغى اليقين ويتبع الظن فالمقر يؤخذ باقراره عملا بقول الله تعالى
كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم وفست شهادة المرء على نفسه
بالاقرار فالمقر هو المطالب بالحق ويتبين كذب الشاهدين ولما لم ترفع له هذه
الدعوى من النظر ما يزيل به البلوى من زور الشاهدين المذكورين وله من الله
خير المأوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر جلا يدعي الاخذ
انه أخذه على حصة من الربح وأذن له المالك ان يؤجره وان يحمله بالمعروف ويقيم
على ذلك بينة ومالكه انه دفعه له امانة محلا له بيع حمله ولم يأذن له ان يحمله غير
حمله وقد حمله في رجوعه سستين رطلا من الملح فزلق الجمل وانكسر ويقيم المالك
على مدعاه بينة فن تقدم بينته عند تعارض البينتين (أجاب) الرجل الاخذ
للجمل على حصة تقدم بينته لان المالك يريد احباط عمله وأنه مجانا والاصل عدمه
ولان بينته معها زيادة علم بعمل الحصة له ولان الاصل براءة ذمته من الغرم ولان
بينته لا تنافي بينة المذعي ولا تعارضها لاحتمال انها صادقة بان يدفعه له أولا امانة
ثم يحمل له حصة فلا منافاة فهذه أربعة أوجه ترجح بينة الاخذ للجمل والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل له ولدان أحدهما بالغ والاخر قاصر زوجهما أبوهما
ابنتين قاصرتين من أبيهما ووقع هذا العقد في قرية من قرى المسلمين بحضور
جماعة كثيرين ثم ماتت البنتان قبل الدخول عليهما فطلب أبوهما مهرهما لتقرر
بالموت من الزوجين وأبيهما فادعوا ان العقد الواقع باطل لعدم ملكهما وقت
العقد لحال الصداق ولان الولد الكبير لم يأذن لوالده في الزواج أيضا ويريد
أبوا البنتين ان يقيم بينة من الحاضرين للعقد انه ملكهما ما ينفي بحال الصداق
قبل العقد في مجلسه وبقية الحاضرين في المجلس يشهدون ان هذا التملك لم يحصل
فهل تعارض البينتان وتنساقضان فلا يعمل بهما وإذا قتم بالتساقط وظاهر كون
الزوجين لا يملكان عند العقد حال المهر يقيمن بطلان النكاح فلا يلزمهما شيء
من المهر (أجاب) حيث كان الحاضر من المافون للتملك ضابطين للمجلس

لم يفارقوه بحيث يقع التملك في غيبتهم وكانوا صاغين لجميع ما وقع فطين حاذقين
لا ينسبون للغفلة فتعارض الينتان فلا يعمل بهما فيرجع الحال للأولاد
فان كانوا فقراء لا يملكون حال الصداق فعقد الأب على البكر بالاجار والحال
ما ذكر باطل قال ابن جر ولو زاد بعض الحاضرين أي على بعض صفة للمجلس
قبل الا ان احتفت القرائن الظاهرة على ان البقية ضابطون له من أوله الى آخره
وقالوا لم نسمعها مع الاصغاء الى جميع ما وقع وكان مثلهم لا ينسب للغفلة في ذلك
حينئذ يقع التعارض كما هو ظاهر لان المحصور يعارض الاثبات الجزئي كما صرحوا به
وان علم بطلان العقد وثبت ما ذكر فلا يطلب الاولاد ولا الوالد بشئ لما علم والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل له على جماعة دين فافلسوا ولم يجدوا سدا
الايتالم فباعوه له بالدين ثم مكثوا مدة نحو عشرين سنة فادعى بعضهم انه كان
قاصرا فطلب منهم الرجل دينه ويتركه لهم فاقدروا عليه ثم وقع منهم بيع ثانيا
بشهود تشهد بذلك ثم مات المشتري وترك أولادا والباثمون يدعون ان البيت رهن
فهل بينة الشراء تقدم على بينة الرهن (أجاب) تقدم بينة البيع لان معها زيادة علم
ولا تنافي بينة الرهن لو قامت لما علم ان بينة البيع تقدم والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل من أهل قرية صار عليه ضم فرحل الى قرية أخرى ثم اعتدل حاله فرجع
الى قريته وله فيها أراضي وأشجار ومزارع وغير ذلك فوجد رجلا من أهل القرية
قد وضع يده على حصة من أرضه ومعه بينة شرعية تشهد له بان الأرض من مزارعه
ومزارع آبائه واجدادهم معه أيضا بينة أخرى تشهد بان أبا الواضع أقر واعترف
بانها النوفل الخارج من البلد فهل اذا قامت بينة يجب رفع يده عنها ويطلب بريعتها
(أجاب) حيث حدد الرجل الأرض بمحدودها الاربع وشهدت بينة ان الأرض
المذكورة المحدودة المعلومة من مزارعه ومزارع آبائه واجدادهم قضي له بالأرض
المذكورة فان أقام واضح اليد بينة ان الأرض من مزارعه ومزارع آبائه واجدادهم
رجحت بينة المدعى المذكور الذي كان طائحا لان ذلك اعتراف منه بنصها واذا أقام
كل من المتداعيين بينة رجحت بينة واضح اليد الا ان قال المدعى هو غصبها مني
واقرار المدعى عليه صريح في غصبها وخروج الرجل من بلده لا يزيل يده عن
أرضه لقول الصديق ولا ترفع يد الزارع عن الأرض فان خرجوا وعادوا فهي لهم
وهم أحق بها وأولى وله ريعها مدة وضع يده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
دفع لامرأته في صداقها أرضا واستغلتها نحو خمس عشرة سنة وللدافع أهل نازعوه
في دفع الأرض فقال لهم على رؤس الاشهاد هي ملكي ودفعتموها ثم مات وله اقارب

مطلب في رجل له على
جماعة دين فافلسوا الخ

مطلب في رجل من أهل
قرية صار عليه ضم فرحل
الخ

مطلب في رجل دفع
لامرأته في صداقها أرضا
واستغلتها الخ

يدعون انه دفع شيئا لا يملكه ومن هي تحت يده معه بينة انها ملك الله اذ دفع فهل تقدم بينته او بينتهم (أجاب) لا ريب ان بينة راضع اليد تقدم على بينة القريب الخارج ومما يدل على بطلان دعواه ان ابن عمه لما قرأتم املكه وانه دفعها في صداق زوجته لم يبطل دعواه وايضا سكوته هذه المدة دليل على بطلان دعواه على ان الدعوى بعد خمس عشرة سنة لا تسمع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غصب له بهيمة فوجدها في يد آخر فقام عليه باينة انها بهيمته التي غصبت فأقام واضع اليد ان هذه ليست بهيمة المدعي التي غصبت لانها علامة ليست بهذه المدعاة فافتاه مفتي ان هذا من تعارض البيتين فترجح بينة واضع اليد فهل هو صحيح أم لا (أجاب) هذا الاقناعا من وجهين الاول ان هذا ليس من تعارض البينتين لان شرطه الاتفاق في المدعي اثباتا ونقيا وهذا ليس منه بل من تعارض النفي الذي يدعيه واضع اليد والاثبات الذي يدعيه الخارج لانه يقول ان هذه دأبتي غصبت مني وواضع اليد يقول ليست دأبتي والاثبات مقدم على النفي لما معه من زيادة العلم فتقدم هنا بينة الرجل المدعي للغصب الثاني سلمنا ان هذا من تعارض البيتين ففي مثل هذه امور فترجح بينة الخارج وعبارة ابن حجر وكذا قدمت بينة الخارج لو شهدت انها ملكه وانما أودعه أو آخره أو أعاره للداخل أو باعه أو غصبه منه وأطلقت بينة الداخل انتهى فهنا غاية الامر ان المدعي يقول للمشتري ان بائعك غصبني فمقدم بينة الخارج هنا من وجهين من كون بينته مثبتة وقائلة ان بائع المشتري غصبها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تحت يده حمار بنت حمارته ولدت في ملكه ومعه بينة تشهد له بذلك ورجل يدعي انها حمارته وسرقت من نحو ثلاثة سنين ومعه بينة تشهد له بذلك فأى البيتين تقدم (أجاب) لا ريب ان بينة واضع اليد المدعي لتناج تقدم عند الامام الشافعي رضي الله عنه لوضع يده وشهد أبي حنيفة رضي الله عنه لدعواه التناج كما نص على ذلك متونا وشروحا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى ان لابيهِ عند فلان مقدار من لزيت فتخاصب معه على يد رجل فأقر له بقدر معلوم انه لابيهِ في ذمته ثم تأم شاهد اعلى ان أبا المدعي ليس له عند المدعي عليه حق فهل يعمل بشهادة الشاهد بالاقرار بعد الموت أو بشهادة براءة الذمة (أجاب) يقدم الشاهد بالاقرار بعد الموت لان معه زيادة علم ولا تعارضه شهادة الشاهد بالبراءة لاحتمال معاملة سابقة تركها الخصم ثم شغلت ذمته بدين آخر قربه بعد الموت نعم ان ادعى ان هذا الاقرار لم يكن عن حقيقة فيه ان ينف المدعي ان هذا الدين لو ادى عندك ويحلف

مطلب في رجل غصب له بهيمة فوجدها في يد آخر الخ

مطلب في رجل تحت يده حمار بنت حمارته الخ

مطلب في رجل ادعى ان لابيهِ عند فلان مقدار من لزيت الخ

أيضاً بينا أخرى على صدق شاهده والله تعالى أعلم (سئل) في أولاد ميت تلقوا زيتوناً عن أبيهم كان واضح اليد عليه وتصرف أولاده من بعده برز جاعة هم أولاد أخ لصاحب الزيتون الأصلي يدعون أن عمهم لم يبيع الزيتون فهل إذا أقام الأولاد الوارثين بينة أن أباهم اشترى بعمل بها (أجاب) حيث وجدت البينة الشرعية العادلة أن أباهم اشترى من عمهم عمل بها على أن وضع اليد شعر بصحتها وصحة الدعوى فيبرهن عليها والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة اشترى وثوراً واثناً منهم يقولان أن البيع وقع مؤجلاً بأجل فاسد يريدان إبطال البيع والثالث يقول أن البيع وقع من غير أجل أصلاً ومعه بينة تشهد له بذلك فأى البينتين تقدم (أجاب) حيث شهدت البينة بالبيع الخالي عن الأجل أصلاً عمل بها على أنه إذا لم يوجد بينة واختلف البائع والمشتري في مثل هذه الصورة صدق مدعى الصحة لأن الأصل في العقود الصحة إلا إذا تحقق المبطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع يده على دار تلقاها عن أبيه عن جده لا يعرف له منازع وظهر إلا أن له منازع فيها يدعي أن له فيها حصّة فهل يعمل بمجرد قوله من غير بينة أولاً (أجاب) لا يعمل بقول المدعى المجرد عن البينة بإجماع المسلمين لقوله صلى الله عليه وسلم لو يعطى الناس بدعواهم لادعى أناس دماء قوم وأموالهم ولكن البينة على المدعى واليمين على من أنكر وعلى أن الدعوى بعد خمس عشرة سنة لا يسمعها القاضي بناء على ورود الأمر السلطاني والله تعالى أعلم

❦ (فصل في القائف) ❦

(سئل) هل ورد في القائف شيء يعتد به وهل يعمل به في زمننا هذا وهل يوجد الآن أحد عنده من الفراسة ما يعرف به النسب (أجاب) نعم ورد فيه الخبر الصحيح الذي رواه أئمة الفقه الإمام البخاري والإمام مسلم عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم مسروراً فقال ألم تر أن مجزراً المدبحي دخل على فرأى أسامة وزيداً عليهما قטיפعة قد غطيا رؤسهما وقد بدت أقدامهما فقال إن هذه الأقدام بعضها من بعض انتهى وسبب ذلك أن المشركين كانوا طعنوا في صحة نسبهما ويعمل به في زمننا وغيره لأن الفقهاء عولوا عليه عند اشتباه النسب وقد سمعنا في زمننا هذا ببل شاهدنا من له غاية المعرفة بذلك أنها أتت توجّهت لمصر مع رجل يقال له سعد فأخبرني عن امرأة عندهم في البيوت وذلك أن غلاماً سرق منها خروفاً وهي ترعى فسالها أهلها عنه فقالت تبع أثره فرأيت أمه تربا نيسه وأباه سويركياً ثم ظهر كذلك وحكى عن قاضي

مطلب في أولاد ميت تلقوا زيتوناً الخ

مطلب في ثلاثة اشترى وثوراً الخ

مطلب في رجل وضع يده على دار تلقاها الخ

فصل في القائف

مطلب هل ورد في القائف شيء يعتد به الخ

العرب ان شيخا كبيرا تزوج بكرة صغيرة ثم جامعها ومات ثم أخذها بعد ذلك
انقضت العدة شاب ثم ولدت ولدا ثم وقع بين أهل الشيخ والسلب خلاف في الولد
كل منهم يدعيه له فترافعا عند قاضيهم فأمر القاضي الولد المختلف فيه ان يذهب
ويسرق من اخيه من العرب خروفا فسرق ذلك الولد خروفا من بنت غير انهما لم ترو
بجاءت البنت صاحبة فسألت القاضي وقال لها ما عرفت السارق فقالت لا فقال لها
اما قصصت اثره فقالت نعم انه غلام أمه شابه وأباه شيخ فان فقضى قاضي العرب
بالولد والحق بالشيخ وتقاء عن الشاب والله سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب أمهات الاولاد)

(سئل) عن التسبب في الالتقاء هل هو جائز أولا (أجاب) قال الرملي في باب
أمهات الاولاد بعد كلام طويل الراجح تحريمه أي الالتقاء بعد نفخ الروح
مطلقا وجوازه قبله انتهى أي سواء كانت حرة أم أمة محترما أم غير محترم والذي
في الاحاديث ان نفخ الروح يكون بعد تمام أربعة أشهر مائة وعشرين يوما والله
تعالى أعلم

(باب ما يتعلق بالتصوف)

(سئل) في رجال من الصوفية يدعون انهم على قدم القوم وأحوالهم مخالفة
لشرعية باطنا وظاهرا ومن أحوالهم النسيمة استغلال المحرمات لاسيما الخلوقة بالبداء
وشيخهم يدعي العصمة ومن تبعه ويصومون ايام العيدين وايام التشريق ولهم
أوراد خارقة للشرعية اخترعوها من تلقاء أنفسهم ويخرج الشيخ المذكور بالعصبة
على النساء مسفرات الوجوه ويقبلن يديه واقدامه ويختلن بهن من غير حضور وعزم
ربا منهن باجتناب ازواجهن خوفا من الحمل وهذه النساء المذكورات التي يختلن
بهن من المترفات ويخرجن الى خلوته ويجلسن معه من غير اذن ازواجهن ويهدين
ليه من الرياحين والطيب ما لا يوصف ويجعلون لهن مسجدا في مقبرة شيخهم الاقل
يطوفون بقبره فان أنكر عليهم أحد يقولون ذلك في الشريعة حرام وفي الحقيقة
حلال فهل يجوز لما ان ندعهم على ما هم عليه من المنكر واستغلال المحرمات
من ازواج النساء موافقونهم على ما هم عليه واذا استدلل عليهم أحد بحديث
قولواي كذب وأيضا اذا أحد جاءهم بالنقل يقولون يكذب مصنفه وتكذب
نت فلذا يترقب عليهم (أجاب) اعلم وفقك الله تعالى ان طريق التصوف
ضبوط معلوم عند أهل طبع اسكتاب والسنة لا مخالفة لاهله في حكم من الاحكام
لكن كثير من جملة الصوفية الذين هم باسم الضلالة والبدعة أحق ما ينوه

كتاب أمهات الاولاد

مطلب التسبب في القاء

الحمل هل هو جائز الخ

باب ما يتعلق بالتصوف

مطلب في رجال من الصوفية

يدعون انهم على قدم الخ

لانهم صم بكم هي فهم لا يعقلون فعلم التصوف علم نفيس شريف احكم اساسه
 وعلا في الخافقين وأسه وعظم في المشارق والمغرب تراسه ولكن بعزته عند أهله
 وعلو قدره وفضله قد ترجم عن اصوله ومبادئه وغوامض معارفه ومبانيه بعباوات
 خفيات واشارات دقيقة فهو كعلم الكيمياء فأين المتقنون مع كثرة كتبه
 ومتعاطيه وكم من زغلي وخسيس علتة كامنة وما ظفر بما يعنيه وهؤلاء المتصوفة
 في هذا الزمن مثلهم من يتعاطى الزيف والرغل فيقع في الباطل والزلل وهنا أصل
 ضل عنه جميع متصوفة هذا الزمن فخل بهم الويار والوهن وهو اتقان ظاهر
 الشريعة الذي عليه الفقهاء فهذا لا بد منه لكل صوفي وغيره ولا يخرج عنه
 الا كل مبتدع وضال بل كافر لان رسول الله صلى الله عليه وسلم انما كان يحكم
 بالظاهر المناسب للعام والخاص والعرب والعجم والالكن والفصح وأما الذي عليه
 الصوفية من الدقة والغوامض والغوص على المعاني البديعة والاحوال الرفيعة
 الناشئ عنها الجتد والاجتهاد والقيام على قدم السداد والصوم والسهر واتعاب
 النفس وقهر الشيطان وانقياس بما يرضى الرحمن وقد قال ابن ررورق في قواعد
 الصوفية للفقهاء ان يعترض على انصوفي كما ذكر وليس للصوفي ان يعترض على
 الفقيه لان الذي هو عليه هو المطالب به العامة والخاصة ثم ظهر زقاده أرادوا
 ان يقتفوا أولئك الاعلام فضلاوا عن الطريق القويم وحادوا عن الصراط المستقيم
 فركبوا متن عميا وخبطوا خبط عشوا فضلاوا واضلاوا فهل سمعت أو نقل اليك عن
 اجل ممن يقتدى به في التصوف استلال محرم أو استباحة محظور أو انه ادعى
 العصمة فأبو الحسن انشاذي قدس سره يقول نسألك العصمة في الحركات
 والسكنات والكلمات والارادات فها هو سبيل العصمة ولم يدعه ما ومع ذلك
 اعترض عليه بان لا تكون الاللا بدياء فاجيب عنه بان سؤالها يعني عدم الوقوع
 مع جوازه بمعنى امتناع الوقوع لانه لا يكون الاللا بدياء عليهم الصلاة والسلام
 وأما صوم العيدين وايام النشريق فيدل على جهله ووربما جره ذلك الى الكفر لورود
 النهي في التحيين وغيرهما عن صوم العيدين لانه اعراض عن ضيافة الله تعالى
 والنهي في صوم النشريق في خبر أبي داود باسناد صحيح فنصام هذه الايام فهو انهم
 مخطئ مخالف لما عليه اجماع المسلمين الذي هو جهة نقال لقوله صلى الله عليه وسلم
 لا تجتمع أمتي على ضلالة ولا يصح الصوم المذكور وعبد الامام الشافعي رضي الله
 عنه وان كان يصح عند أبي حنيفة رضي الله عنه لكنه يانم عند الصائم لما ر
 والا وراثة الفقه لا كتاب والسنة لا يجوز استعمالها ولا يجوز الخروج على النساء

لما غرث الوجوه لانه خلاف نص القرآن وما عليه الاجماع فمخالفة ان كان عن
 قصد وتحر فهو كافر وان كان يعلم الاثم ويرتكبه فقد ركب اثما كبيرا وتقبيل اليد
 والرجل من الاجنبيات للاجنبي حرام لان كل ما حرم نظره حرم مسه واما الخلوة
 بالنساء فان كن متعددات فيوزع الحجاب وان كانت واحدة فلا يجوز زواما امره لمن
 باجتناب الازواج فهو حرج كبير وخطر عظيم لما فيه من داعية النشوز المنهى
 عنه في الكتاب العزيز وان نص على ذلك خوف الحمل فقد ارتكب ههنا عظيما
 عظيما كيف والشارع امرنا بالتزوج لاجل كثرة النسل لمباهاة الامم يوم القيامة
 ويؤدي ذلك لقطع النسل ومضاهات النصارى في التهرب المنهى عنه في شرعنا
 المخالف للتناسل فلا شك ان القاتل بذلك زنديق يريد ضعف الامة وادخال الضرر
 على الاسلام والمسلمين فيجب زجره وتنكيهه وردعه عن ضلالتة وبدعته وأما هدية
 الرياحين والطيب فلا بأس بها وأما جعل المقبرة مسجدا فقد ورد في الشرع لعن
 المتخذ لذلك قال صلى الله عليه وسلم لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبورا انبياءهم
 مساجد فاذا منع ذلك في قبور الانبياء عليهم الصلاة والسلام فكيف بغيرهم
 ولا سيما مثل هذا الضال المضل المحدث المخذول البائع لهواه نفسه الغافل عن
 النصوص الشرعية والسنة المحمدية الخائض في أودية الضلال النازل مع الشيطان
 في كل مقام وأما قوله ذلك في الشريعة حرام وفي الحقيقة حلال هذا زور
 وهتان وضلال وحرمان فيأثم المحروم الوهمان من قال بهذا الخسران وأي دليل
 عليه من سنة أو قرآن أو كلام امام ممن يقتدى به في الايمان فلا حول ولا قوة
 الا بالله العلي العظيم ولعمري ان هذه فرية ما فيها مرية فيجب سدها ومنعها وازالة
 اساسها وقلها فلوسلت هذه المقالة لكان ذلك جوابا لكل مرتكب أى محذور
 فاذا قيل له في ذلك يقول هذا جائز في الحقيقة فالله حسيب هذا القاتل الخبيث
 فالله يظهر الدين منه ويسلم أهل الاسلام من ضلاله وبدعته فيجب على كل مؤمن
 بالله واليوم الآخر الانكار على هذا الشقي وزجره وردعه من بدعته وضلاله
 بل انه يستفسر عن أقواله وافعاله فان ظهر فيها ما يقتضى الردة عاملناه معاملتها
 وما يقتضى التاديب ادبناه تاديبا لا ثقابه وبأمثاله زاجر له عن غيبه ومحاله
 وهؤلاء قوم لم يمارسوا الشرع القويم والدين المستقيم بل قلدوا آراهم فوقعوا
 في خلل كبير فوجب لهم الوار والدمار وغضب الجبار ثم المصير الى النار والله
 تعالى أعلم (سئل) في جماعة النساء هل ورد فيهن مدح عن الشارع
 يمدحن به أو ورد فيهن ذم يذمن به وما حكمهن وما ورد عن الشارع في حقهن

مطلب في جماعة النساء
 هل ورد فيهن مدح عن
 الشارع

من ذم أو مدح (أجاب) لا ريب أن النساء شقائق الرجال وما ورد عن الشارع
لعمري أن الأولى الرجال والنساء قبيح مشترك كون الأما كان مما اختص به الرجال
من أمر المناصب والجهاد وغير ذلك وما اختص به النساء من أمر الخيض والتفاس
والولادة ونحوها فنعمل ما لحاوصام وصلح وجج البيت وأمر بالمعروف ونهي
عن المنكر وأدى ما عليه من الزكاة فهو من أهل الجنة من رجل وامرأة ومن
أعرض عن ذلك كله فهو من أهل النار من رجل وامرأة نعم الرجال فضلوا على
النساء بأمر من كون الرجل له في الميراث مثلاً للمرأة ويلى المناصب وحكم المرأة
بيده قال الله تعالى الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض
وكم في النساء من امرأة توازن الوفا من الرجال كمریم بنت عمران وآسية امرأة فرعون
وخديجة وبناتها فاطمة وعائشة وصفية وسائر أزواج رسول الله صلى الله عليه
وسلم والسيدة سارة ورابعة العدوية وغير ذلك وكم من الرجال لا يعادله جميع
النساء ولا جميع الرجال كسيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وإبراهيم
وموسى وعيسى ونوح وغيرهم وينافي صحيح البخاري عن أبي سعيد الخدري قال
قالت امرأة للنبي صلى الله عليه وسلم غلبنا عليك الرجال فاجعل لنا يوماً من نفسك
فوعدهن يوماً فقيمتهن فيه فوقعن وكنن وكنن امرأة تقدم
ثلاثة من ولدها إلا كانوا لها محاباً من البار فقالت امرأة واثنين فقال واثنين
وفي رواية واحد فقال أو واحد وعن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال ألا أخبركم برجالكم في الجنة قلنا بلى يا رسول الله فقال النبي صلى الله عليه
وسلم في الجنة والصدیق في الجنة والرجل يزور أخاً في ناحية مصر لا يزوره إلا الله
في الجنة إلا أخبركم بنسائكم في الجنة قلنا بلى يا رسول الله قال كل ودود ولود إذا غيبت
أو أوسى إليها أو غضب زوجها قالت هذه يدي في يدك لا أكفل بغيره حتى ترضى
ويؤيد هذا الحديث ما روينا عن بعض تفاة أهل الروم وهو أنه وقع في إسلام بول
حريق قبل هذا الحريق وكان في القدس قاضياً يقال له عمر أفندي كان سنة ١١٢٥
والحريق سنة ١١٢٤ فأخبرني جو خمداره أنه لما وقع الحريق هرع جميع
الناس حتى الوزير الأعظم فناء إلى باب دار امرأة وأمرها بالفتح طغى النار عنها
وعن غيرها فامتنعت وأغلقت عليهم بالترك فخر كوها فاحترق جميع حولها إلا
هتاه لم يحترق منه ولا قلامة ظفر فاعتقدها الوزير وأهل إسلام بول جميعاً فأرسل
لها الوزير كم من بغل يحمل من الحبر فامتنعت فقالت لهم في الجواب أنا لو قبضت ما لكم
حرق مثلكم فرجعوا وأخبروا الوزير بذلك فقال لا بأس ولكن اذهبوا وأملوا

لنا الدعاء وما السبب في مصابرتها على النار فجاءوا اليها وسألوها فقالت لهم ان زوجي له
أربع سنين مسافرا خرجت من بيتي بغيرة فكيّف ربي يحرقني فالمرأة التي
تحفظ نفسها ودينها وزوجها فهي من أهل الجنة ولا تحرقها نار الدنيا ولا نار الآخرة
كهذه المرأة ويدل على ذلك ما رواه عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الدنيا متاع وليس من المتاع شيء أفضل من المرأة
الصالحة وعنه قال الدنيا متاع وخير متاعها المرأة الصالحة وعنه أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال الدنيا متاع وخير متاعها المرأة تعين زوجها على الآخرة مسكين
مسكين رجل لا امرأة له مسكينة مسكينة امرأة لا زوج لها وعن أبي امامة رضي
الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقول ما استفاد المؤمن بعد تقوى الله
خيرا من زوجة صالحة ان أمرها أطاعته وان نظر اليها أسرته وان أقسم عليها أبرته
وان غاب عنها انصحتة في نفسها وماله رواه ابن ماجه عن علي بن يزيد عن القاسم عنه
وعن أبي هريرة رضي الله عنه انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم استوصوا
بالنساء خيرا فان المرأة خلقت من ضلع أعوج وان أعوج ما في الضلع أعلاه فان
ذهبت تقومه كسرته وان تركته لم يزل أعوجا فاستوصوا بالنساء خيرا رواه
البخاري ومسلم وغيرهما وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال خيركم
خيركم لاهله وأنا خيركم لاهلي رواه ابن ماجه والحاكم الا انه قال خيركم خيركم للنساء
وقال صحيح الاسناد وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذا صلت المرأة خمسها وحصنت فرجها وأطاعت بعلها دخلت من أبواب
الجنة حيث شاءت رواه ابن حبان في صحيحه وعن عبد الرحمن بن عوف رضي الله
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلت المرأة خمسها وصامت شهرها
وحفظت فرجها وأطاعت زوجها قيل لها ادخلي من أي أبواب الجنة شئت رواه
أحمد وابن ماجة وأبو داود والترمذي وابن أبي شيبة وابن ماجه وأبو يعقوب
صلى الله عليه وسلم رأيت النساء أكثر أهل النار قالوا لماذا يا رسول الله فقال لانهن
يكفرن العشيرة يعني الزوج لو أنفقت على احداهن الدهر ثم رأيت منك شيئا قالت
ما رأيت منك خيرا وقال علي كرم الله وجهه دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم أنا
وفاطمة رضي الله عنها فوجدناه يبكي بكاء شديدا فقلنا له فداك أبي وأمي يا رسول
الله ما الذي أبكاك قال يا علي ليلة أسري بي الى السماء رأيت نساء من أمتي يعذب
بأنواع العذاب فبكيت لما رأيت من شدة عذابهن رأيت امرأة معلقة من شعرها
يغل دماغها ورأيت امرأة معلقة بلسانها والحجم يصب من حلقها ورأيت امرأة قد

شد رجلاها الى نديها ويدها الى ناصيتها ورأيت امرأة معلقة بشديها ورأيت امرأة
 رأسها رأس خنزير وبدنها بدن حمار عليها ألف ألف نوع من العذاب ورأيت
 امرأة على صورة الكلب والمار تدخل من فيها وتخرج من دبرها والملائكة يضربونه
 رأسها بمقامع من نار فقالت فاطمة الزهراء رضي الله عنها يا حبيبي وقرّة عيني ما كان
 أعمال هؤلاء حتى وقع عليهم هذا العذاب قال صلى الله عليه وسلم يا بنية أما
 المعلقة بشعرها فانها كانت لا تستر وجهها من الرجال وأما المعلقة بأسنانها فانها
 كانت تؤذي زوجها وأما التي شد رجلاها الى نديها ويدها الى ناصيتها وقد سلب
 عليها الحيات والعقارب فانها كانت لا تغتسل من الجنابة والحيض وتستترئ
 بالصلاة وأما التي رأسها رأس خنزير وبدنها بدن حمار فانها كانت غمامة كذابة
 وأما التي على صورة كلب والمار تدخل من فيها وتخرج من دبرها فانها كانت غمامة
 حسادة يا بنية الويل لامرأة تعصى زوجها انتهى نقه ابن حجر في الزواجر وقال صلى
 الله عليه وسلم أيما رجل صبر على سوء خلق امرأته أعطاه الله تعالى من الاجر مثل
 ما أعطى أيوب عليه الصلاة والسلام على بلائه وأيما امرأة صبرت على سوء خلق
 زوجها أعطاه الله تعالى مثل ما أعطى أسية امرأة فرعون بنت مزاحم والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل من العلماء من بلاد الأزرود أنه سب العلماء والاولياء
 في غيبتهم ويكفرهم ويلعنهم ويتكلم عليهم بكلام قبيح ويغير أسماءهم بأسماء
 القسيسين والرهبان وكلما ظهر له رجل متصوف يسبه ويسب شيخه وينكر كرامات
 الاولياء في حياتهم وبعد مماتهم ويحرم دق الطبول الباز في ذكر الله تعالى ويحرم
 قراءة الاوراد والدعاء للسلطان نصره العزيز الرحمن ونم بعض أناس من الذين
 استولت عليهم الغفلات وتركوا الآخرة وراء ظهورهم وانهم مكوا في فسقهم
 يحاسنونه ويعملون بقوله ويساعدونه على سب العلماء وأهل التصوف فإذا
 يترتب عليهم بالوجه الشرعي وهل لولا الامور زجرهم وتمريرهم وهل يجوز التوسل
 بالانبياء والاولياء بعد مماتهم وهل كراماتهم ثابتة بالكتاب والسنة وهل تصر يفهم
 تنقطع بالموت وهل لذلك دليل من الكتاب والسنة (أجاب) الحمد لله الذي نور
 قلوب أوليائه وطهس قلوب أعدائه فهم لا يبصرون اعلم زادك الله توفيقا ومحبة
 لا ولياء الله تعالى وبعد من أعداء الله تعالى ان هذا رجل مخذول مطرود من كرم
 الله الى سخطه ومن أنواره الى الغفلة والوبار وفي الحديث الشريف اذا قال أحدكم
 لصاحبه يا كافر فقد باء بها أحدهما ونحن نقطع بان الذين يكفرهم هم أهل الايمان
 فظهر ان القائل من حزب الشيطان الا ان حزب الشيطان هم الخاسرون وكفاه خزيا

مطلب في رجل من
 العلماء من أزرود أنه
 سب العلماء والاولياء الخ

ومقتنا وبعد من الله ورسوله معاداته لا خيار ولا براد فهذا رجل أعشى الله قلبه
 وبصره فاصبح في ضلاله يتردد وعن الله ورسوله يقباعد وعن فعل الخير يتقاعد
 ولا عرف علما ودرسه ولا عرف الخير ولا مارسه وكفاءه ولا وغضبا أن بلاده سلمه الله
 تعالى من النبوة والرسالة والولاية والكرامة فلا يحب على أعشى ينكر الشمس ولا
 على مسلوب أن ينكر الله بل العجب من قوم وجدوا في بلاد الانبياء والاولياء
 وهم له تابعون ويقولون فائولون ويمدونه يتدهبون فوالله انهم لا حق بالابعاد منه
 ولغضب الله لا حق بهم قبله وان كان هو المغوى لهم والموقع لهم كمثل الشيطان اذ
 قال للانسان اكفر فلما كفر قال اني بريء منك واعلم ان هذا الخبيث لم يكن في الارض
 اشتد بعة منه ولا ضلالا اشتد من ضلاله واعلم ان الذي يجب علينا اعتقاده اثبات
 كرامات الاولياء احياء وامواتا كما قال السعداء فتتازا في وغيره من اهل التحقيق
 وقال تعالى الا ان اولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون الذين آمنوا وكانوا يتقون
 لهم البشري في الحياة الدنيا باظهار كراماتهم احياء وامواتا وقع معادهم سم والمحاق
 العاد والوارو غضب الجبار لمن يؤذيهم وفي الاخرة بوضع الاله وجات واعظام المشويات
 وان كل معادل الاولياء والعلماء حقيق بالطرد والابعاد من رحمة الله تعالى ويستحق
 التعزير الشديد ان لم يكن في افعاله واعتقاده ما وجب الكفر والاعمالنا معاملة
 المرتد وهذا الرجل وابتاعه لا تفلح انهم من اهل البدع بل من اهل الكفر والضلال
 فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ففي الحديث الصحيح باقى اقوام حدثاء الاسنان
 سفهاء الاحلام يقولون من قول خيرا لرية بمرقون من الدين مروق السهم من الرية
 لا يجبا وزاجانهم حناجرهم فقتلهم فان في قتلهم اجر لمن قتلهم يوم اقيامة فوالله
 الذي لا اله الا هو لا نعلم خلا لا يدخل في ملك العنمل اشد بدعة من هذا الرجل نسأل
 الله تعالى أن يؤيد هذه الدولة لعلية بازالة هذا المنكر والا فهذا موجب لحمل كبير
 وخرق لا ينسد الى يوم اقيامة فاذا فرض بلاد العرب لكبيرة كمصر والشام والعراق
 سمعوا قوله ادى ذلك الى خروجهم وبروزهم والله الموفق والهادي وهذا كلام طويل
 وقال السعداء سعدة الله وقال الاستاذ نكفر من كفرنا فهذا الضال المخذوك كفر اهل
 الاسلام فهو الكافر حقا وصدقا ومما بلغنا عنه قبحه الله تعالى انه يضل اهل مصر
 وهي خزنة العلم وجمع العلماء ويضل اهل الشام وهم سوط الله في أرضه بنته الله
 بهم من يشأ من عباده ولا يموت منافقهم الا هباء وغيما وغيظا وخرنا كما نطق بذلك
 الحديث الشريف ويضل اهل القدس وهي مفعوة الله من بلاده ويضل اهل
 مكة زادها الله شرفا على شرف ويضل اهل المدينة زادها الله نورا على نور وهذه

البلاد هي خير البلاد وأهلها خير العباد وهم أهل الإيمان والاسلام واعلم وفقك الله
 تعالى أنه تعالى منذ خلق الخلق بعث فيهم رسلا مبشرين ومنذرين هاديين مهديين
 دالين على الله تعالى لم يكونوا الا من أهل العرب فتأمل من زمن ابراهيم ومن بعده
 من الانبياء الى خاتم الرسل كلهم من أرضنا هذه ثم جاءت الاولياء والعلماء على أثرهم
 ومدد هم ساروا سيرا سويا والفرق بينهم بالاستقلال في الانبياء عليهم الصلاة
 والسلام والاتباع في غيرهم وهؤلاء هم أهل الله وأهل الدين اما يخرجون الدين
 أو يجدونه ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء وما سمعنا ولا نقل اليانا رجلا من أزرون
 حذد للناس دينهم حتى نقول أن هذا الزنديق يريد أن يضاهي ذلك الصديق واعلم
 وفقك الله تعالى أن هذا الشقي ضال من وجوه لا تخصي منها أن هذه الامور التي
 يقولها كلها برايه وعقله ويعارض الناس ولا يسأل الرجل عن مذهبه فان هذه
 الاباطيل التي يقولها ليست ثابتة عن أبي حنيفة امام الاثمة حتى يكون لكلامه
 وجه ولا للشافعي كذلك ولا للمالك كذلك ولا للحنبلي كذلك بل هي محض زور
 وبهتان ليس لها سند الا الشيطان وليست هي من عقائد أهل الإيمان لان اعتقاد
 أهل السنة والجماعة أمران أحدهما القروع وهو ما عليه الاثمة الاربعة وهو مخالف
 لهم ونصوصهم ناطقة بتكذيبه الامر الثاني العقائد والناس فيه على عقيدتين أحدهما
 ما عليه امام أهل السنة والجماعة وهو أبو الحسن الاشعري رضي الله عنه وهو معتقد
 الشافعية والمالكية والثانية ما عليه أبو منصور الماتريدي وهو ما عليه السادة
 الحنفية والحنابلة فزاد الله تعالى هذا الشقي مقتا وسخطا فمن الذي يقول من هذين
 الاماميين هذه العقائد التي يقولها فهذه كتبهم بين أيدينا ومن الذي يقول من الاثمة
 الاربعة بهذه القروع التي يبدونها والمنصوص عليه في كتبنا ان طبل البازجائر عندنا
 ولا يحرم من الطبول الا الكوبة وهو طبل واسع الرأسين ضيق الوسط أو واسع
 الرأس فقط والا وراود المتداول بين الناس التي ليس فيها ما يخالف الكتاب والسنة
 مثل حزب الامام الشاذلي قدس سره العزيز وحزب النووي وحزب عبد القادر
 وأحزاب سيدي محي الدين فكلها جائزة بل مندوبة لانها توصلت لرب العالمين
 وأدعية وآيات لا يمنعها الاكل عتل جواظ لا يؤمن بيوم الحساب جاهل بالسنة
 ومواقعها ففي حديث ابن مسعود قل كلما أصبحت وإذا أمسيت باسم الله على ديني
 ونفسي وأهلي وولدي ومالي وعن أبي طارق الاشجعي قل اللهم اغفر لي وارحمني
 وارزقني فان هؤلاء تجمع لك دنياك وآخرتك وفي حديث رواه أحمد والشيخان
 والترمذي والنسائي وابن ماجه عن ابن عمر عن أبي بكر الصديق قل اللهم اني ظلمت

نفسى كثيرا فانه لا يغفر الذنوب الا انت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انتك انت
الغفور الرحيم وفي حديث رواه أحمد ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه عن
سفيان بن عبد الله الثقفي قل آمنت بالله ثم استقم ففي هذه الاحاديث تصريح
بالايراد وتعليمها ولم ينزل السلف والخلف على ذلك وقد اجتمعت الائمة على ذلك
والاجماع أقوى الحجج وقال صلى الله عليه وسلم لا تجتمع امة على ضلالة فهذا الشقي
يضل الامة وهو الضال المخدول لا ذاق للسنة طعما ولا عرف لها لذة ولا أخذ العلم
عن قوم منقورين ولا أشياخ موقرين وانما هم في غفلات وظلمات فهم لا يبصرون
ولا يعقلون وانما الحسامي لهم على ذلك طمس البصرو عي البصيرة والبغض والحسد
والمعاداة لاهل العلم والاسلام ولا يخفى ان الدعاء عندنا أهل السنة والجماعة
مطلوب محبوب للعامة فكيف لا يدعى للسلطان وهو أمير المؤمنين أعز الله شأنه
ورفع سلطانه وأعز أعوانه الى يوم الدين وأظن ان هذا الرجل أعجمي حسود لمولانا
السلطان فانه منصور ومؤيد على جميع ملوك الارض فقالت الجهم ما نظن ان هذا
الامر حاصل له الا بالدعاء وخدمة الانبياء الكرام فأرسلوا هذا المخدول حتى تقع
الناس في الانبياء ولا يدعوا للسلطان نصره العزيز الرحمن فيكون ذلك تأييد لهم
ونعوذ بالله من الضلال وقد وقع انه لما جاءت الافكشارية للقدس الشريف كان
معهم رجل منقور قال لي يا شيخ لي نحو خمس عشرة سنة عندى اشكال وهو اننا
نتوجه للسفر ونحن قليلون ويقاومنا سبعة ملوك من النصارى فكيف يكون لنا
طاقة بهم فلما جئنا بلادكم ورأيناكم تدعون للسلطان بهذه الادعية قلنا ان هذه
الادعية تنصر فالدعاء للسلطان ربما كان واجبا وكل من اتبع هذا الضال فهو
مثله ليس هو من أهل السنة والجماعة وانما هو من أهل البدع وعلى ولاية الامور
أيدهم الله هم الدين الذى هو أحد السكيات الخمس التى أجمع على حفظها كل ملة
وهي الدين والنفس والمال والعرض والعقل ولهذا شرع لهذه حدود وزواج وجواب
واعلم ان لحوم أهل العلم مسمومة فكل معاد لهم هالك في الدنيا والاخرة فلا دين له
لانه لم يعتقد العلماء حتى يأخذ عنهم دينه ولا يرجي له نجاة لان العلماء أعداؤه فلا
يشفعون له والتوسل بالانبياء والاولياء جائز عقلا ونفلا اذ هم الواسطة بين العبد
وربه فهذارب السموات والارض ينسأدى السموات والارض والجبال واليهود
والناس والمؤمنين فكيف نحن لا ننسأدى الانبياء والاولياء وتتوسل بهم فالتقاتل
بعدم ذلك جاهل آثم ما درس الكتاب ولا دراه ولا عرف النص ولا معناه والذى
يجب علينا اعتقاده ان الانبياء عليهم الصلاة والسلام أحياء في قبورهم يرزقون

ويصومون ويصلون ويحجّون وينكحون ولا ينكحون ذلك الا من ابتلى بالحرمات
واستعوذ عليه الشيطان فكم ذكر ذلك من العلماء الاعلام ائمة الاسلام كما في الشفا
للقاضي عياض وشروحه المواهب اللدنية والسير النبوية والخصائص وغير ذلك
ولهذا الرجل أقاويل كلها باطلة مخالفة للكتاب والسنة واجماع الامة بل
ولكلام اهل المعاني والبيان ولنصوص الفقهاء والمحدثين والائمة المعشرين حتى انه
يخالف في اللغة وعلومها وهو عجمي أبكم وهل سمعتم ان الدين جاءنا من أزديون أو قرآن
أو غيرهما فاذا كان يضل اهل العرب الذين نقلوا الدين ودقنوه فمن أين جاء له هو
الدين هل تخطى بلاد العرب سيد الرسل وعلمه الدين وترك العرب فهذه بلاد
الاسلام مصر والشام والحجاز والعراق والروم والهند والازبك والداغستان
والاكراد والاعراب والغرب والشرق فامتهم أحد معتقد هذه الامور التي يقولها
بل حتى الارفاض والمعتزلة والكرامية والشيعة بل حتى اليهود والنصارى فانهم
يعظمون ابراهيم وموسى عليهما الصلاة والسلام وهو يريد هدم اما كنهم هدمه
الله تعالى وقبحه اما علم ان مسجد ابراهيم على نبينا وعليه الصلاة والسلام كان
موجودا في زمنه صلى الله عليه وسلم ومريم ليله الاسرى وصلى فيه وأمره جبريل
بالنزول فزل وهو صلى الله عليه وسلم لا يقر على منكر وكيف يكون منكر او سليمان
ابن داود عليهما الصلاة والسلام هو الباقي له ومر عليه قرون من الصحابة والعلماء
والاولياء والاتقياء والصلحاء فما سمع من أحد منهم الافكار والاعتراض فهل يسوغ
لهذا التكلم بذلك القبيح بل سمعنا عنه لما قدم له بعض الصالحين زيبا من مدينة
السيد الخليل وقال له كل من بركة الخليل فقال له لا تقل ذلك فان الخليل لا بركة له
لا تقطاعها بالموت وقد قال تعالى وباركنا عليه وعلى اسحاق وقال صلى الله عليه
وسلم كما باركت على ابراهيم حتى لو وضعنا الحجارة في هذه الديار بالبركة لا خرج قال
تعالى الذي باركنا حوله وقال تعالى الى الارض التي باركنا فيها للعالمين وقال تعالى
وجعلنا بينهم وبين القرى التي باركنا فيها وقال تعالى ولسليمان الريح تجري بأمره
الى الارض التي باركنا فيها وبذلك تعلم انه جاهل أبكم لا يسمع ولا يبصر ولا يعلم ولا
يدري ولا يعقل وانما قصده لاغراب بما هو باطل في كل باب ولكن حسبنا الله
ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ثم الحق ان كرامات الاولياء
وتصرفهم ثابت لا ينقطع بعد الموت ولا قبله لا مور منها ما نقل من كراماتهم حتى بلغ
التواتر المعنوي الذي لا يسع لاحد من الناس انكاره وذلك ان العلماء من اهل
الاصول جعل التواتر المفيد للعلم قسامين أحدهما تواتر لفظي والثاني تواتر معنوي

الأول مثل ما بلغنا عن القرون السابقة والامم والملوك القانية والمدن العانية
 والثاني مثل أن يقال حاتم الطائي أعطى زيدا قرضا ويقول آخر أعطى عمرا جلا
 ويقول آخر أعطى ذمبا ويقول آخر أعطى فضة فيفيد ذلك أن حاتم كرم وذلك
 تواتر معنوي لا فادته العلم وكرامات الاولياء وتصرفهم ولو بعد الموت من الثاني وبلغني
 أنه أنكرها واستدل على ذلك بقصة الله بقوله صلى الله عليه وسلم إذا مات ابن آدم
 انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له فطنا منه ان
 الكرامة من فعل العبد وما فهم الا يحتمى الا بكم ان الكرامة ليست من عمل العبد بل
 هي محض اكرام الله تعالى لعبده كأنه عظم ربه بالعبادة حفظه كأنه حفظ ربه
 بالقيام بأوامره واجتناب نواهيه وكما أخطأ هنا بالاستدلال أخطأ أيضا باستدلاله
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك سائر الانبياء عليهم الصلاة والسلام
 لا يزار رويهم لا يزارون لقوله صلى الله عليه وسلم لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد
 ووجه خطئه ان هذا استثناء مفرغ وقد صرح النصة وأهل المعاني ان المستثنى منه
 هنا مقدر موافق لما ذكر في جنسه وصفته فالعنى لا تشد الرحال لمسجد من
 مساجد الدنيا الا لثلاثة مساجد فغير هذه المساجد من مساجد الدنيا لا تشد له
 رجال ففهم الا يحتمى الا بكم العوام فلزمه أن يلتزم هدم الدين ورفع معالم الصديقين
 فاذا لا حج ولا جهاد ولا غزو ولا تجارة ولا يزار نبي ولا ولي ولا يطلب العلم بشد الرحال
 فتأمل بانصاف رحمة الله تعالى الثاني من الادلة ما تقدم من الآية لقوله تعالى
 لهم البشري في الحياة الدنيا وفي الآخرة لو لم يكن المراد من البشري أمر زائد على
 غيرهم لم يكن لذكرها فائدة وتعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ولا فائدة الاثبات
 الكرامة والتصريف لهم وقد نطق الكتاب بذلك في قصة مريم على القول بانها
 ولية لآدمية على الصحيح وصاحب سليمان عليه الصلاة والسلام وقول عمر ياساينة
 الجبل تحذير من ورائه وأيضا من السنة ما نقله الحافظ عبد العظيم المقتدر في كتاب
 الترغيب والترهيب حيث قال عن ابن عباس ضرب بعض الصحابة خباء على قبر
 ولا يحسب انه قبر انسان فاذا انسان يقرأ سورة الملائك حتى ختمها فأتى النبي صلى الله
 عليه وسلم فقال يا رسول الله ضربت خبائي على قبر وأنا لا احسب انه قبر فاذا هو قبر
 انسان قرأ سورة الملائك حتى ختمها فقال صلى الله عليه وسلم هي المانعة هي المنجية
 من عذاب القبر رواه الترمذي قال شارحه الفاضل الغيومي وهذا دليل على وقوع
 الكرامة بعد الموت لتقريره صلى الله عليه وسلم وأخرج أحمد وابن أبي الدنيا
 والطبراني في الأوسط عن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان

البيت يعرف من يغسله ويحمله ومن يكفيه ومن يلبسه في جفرتة واذا طالعت كتاب
 السيوطين شرح المصنوع في أصول الدين والقبور وجدت أشياء كثيرة يفتق
 عنها الحصر واعلم أيها المؤمن الموحدا أنا قد روينا الحديث المتواتر القاطع بحجة
 هذا أهل الحق والباطل الشائع في جميع الكتب المعتبرة عند أهل الإسلام أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال افترقت اليهود على احدى وسبعين فرقة وستفترق
 النصارى على اثنين وسبعين فرقة وستفترق أممى على ثلاث وسبعين فرقة قالوا
 يا رسول الله أين تكون قال مع الجمهور فله الحمد الغرب على ستمائة وقرية أهلها كلها
 أهل سنة وجاعة الا قرية صغيرة يقال لها جربا وجميع اقليم مصر والبربر والتكرور
 والزبلع والحبيشة كلها أهل سنة وجاعة وأهل الهند وجاوى واشته وقشمر
 والايكن والداغستان أهل سنة وجاعة ومن مكة المشرفة الى جينين أهل سنة
 وجاعة الداخل في ذلك القدس الشريف والخليل وغزة والرملة ونا بلس وجميع
 أهل البادية والشام أهل سنة وجاعة الاحارة بها وغالب قراها أهل سنة وجاعة
 وكذلك حلب والعراق وبغداد والبصرة والكوفة أهل سنة وجاعة الاحارة ببغداد
 والابعض عربها وبعض أهل مكة والمدينة وعربها قراها أهل سنة وجاعة
 الا فيها فرقة زيدية وليس لها في القروع كبير خلاف وفي الاصول على اصولنا
 وأهل اليمن أهل سنة وجاعة الا فيها فرقة شيعة وليس لها كبير خلاف الا أنهم
 يبالغون ومحبة أهل البيت وبلاد الحجاز أهل سنة وجاعة الا ما ولي فيها الشاه
 وكان فاسد العقيدة تتبعه بعض الجند على اعتقاده وجميع قراها ولمدنها
 شافعية أهل سنة وجاعة وبلاد الروم كلها أهل سنة وجاعة الا ما حدث
 فيها في هذا الزمن فرقتان زادليه وحزباو يمول كل هذه الفرق محققا ومبطلها يعظم
 الانبياء والاولياء وأموالنا الا المعتزلة فان منهم من أنكركرامات الاولياء
 مطلقا ومنهم من أنكرها بعد الموت اذا تأملت ذلك وأراد الله تعالى أن يثبت
 عليك دينك وإيمانك علمت ان هذا الرنديق الذي خرج في هذا الزمان من أشرف
 البدع ولا تعلم له فرقة تلحقه بها الا الشيطان وجنوده فانه ورد لا تقوم الساعة حتى
 يخرج ابليس في صورة رجل عالم يدعو الناس الى نفسه يقول أنا وأنا وأيضارونا
 في زوائد الجامع الصغير من حديث البشير النذير انه قال يأتي أقوام حدثاء الاسنان
 سفهاء الاحلام يقولون من قول خير البرية يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية
 لا يماوز إيمانهم حناجرهم فاقتلوههم فان في قتلهم أجرا لمن قتلهم يوم القيامة وورد
 الى لعن آخر هذه الامة أولها فانتظروا الساعة ثم أنا أعرضنا اعتقاد هذا الرنديق على

اليهود فأبرأ جميعاً لأنهم يعظمون إبراهيم وأما صككته ويقولون إنها مباركة وذريته
 كذلك وهو ينكرها ويريد هدم مكانه والتصاري مثلهم بل أجل وجميع أهل
 الإسلام على اعتقاد ذلك فقد علمت أنه ليس له فرقة من بني آدم تحويه إلا شيطان
 يغويه ونفس تطغيه وقد علمت أنها المؤمنون أن الله تعالى منذ خلق الخلق جعل
 هذه البلاد أعز العرب يخرج منها أنبياء وأولياء وعلماء يعلمون الناس دينهم من زمن
 إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب ويوسف وموسى وعيسى ومحمد صلى الله عليه
 وسلم وكذلك العلماء والأولياء وما علمنا أن أزرون خرج منها أحد هذا الناس إلا هذا
 المضل المهدوم ما خرج إلا محنة لقلوب كثير من الناس الذي إيمانه على شفا جرف هار
 وما على مثله بعد الخطأ لانه أعجمي عنيد وشيطان مريد لا يفهم ما يقول ولا يعول
 عليه في النقول ولا إنشاء عند قوم معظمين ولا أخذ العلم من أشياخ منورين وليس
 في بلاده ولي حتى يعرف قدره ولا نبي حتى يعظم أمره بل صور وأجسام كأنها
 الأصنام وقلوب طمسها علام الغيوب ونفوس لواهم حركاتها ملامه وأنفاسها ندامة
 حتى نلقمها في النار وتلققها العار والوبار وغضب الجبار وليس العجب منه لانه
 لا يعرف له أصل ولا سريرة ولا سمع ولا مرعى ولا حقيقة ولا مبني بل العجب من أقوام
 تبعوه وزادوه ضلالاً ووبالاً ونكالا فتركوا دين محمد صلى الله عليه وسلم القويم الذي
 عليه الجماهير وتبعوا دين الشياطين وبذلك تعلم أن الدجال إذا خرج يكثر تابعوه ويعز
 مخالفوه فالله تعالى يعصم ديننا من التغيير وإيماننا من التحويل وأظن أن من تبعه
 قل منهم من يسلم من الوبار وغضب الجبار ولا يذ أن يلحقه العار ربنا أنك من تدخل
 النار فقد أخزيتهم ومثلهم من تبع السامري على عبادة العجل فقال لهم هذا الحكم واليه
 موسى وقد عاجلهم موسى عليه الصلاة والسلام ومع ذلك أشربوا حب العجل وما
 خرج من قلوبهم وهؤلاء أشربوا حب العجل وقل ان يخرج من قلوبهم ولوان كاتبنا
 كتب كرامات الأنبياء والأولياء وأموات الملائكة والسماع وأشاع وذاع فلا عجب
 من أعمى البصر ان ينكر الشمس ولا من الميت ان ينكر اللبس ولا من المصر وف عن
 طريق الحق ان ينكر الحس فقد أنكرت السوفسطائية حقائق الاشياء والله
 سبحانه وتعالى الموفق والمهادي للصواب (سئل) فيما اعتاده السادة الصوفية من
 التوجه الى زيارة الانبياء والأولياء وتقبيل ضرائحهم والتوسل والاستغاثة بهم
 ويذهبون بالاعلام ويدقون طبول الباز والمزاهر هل ذلك حرام أم لا وإذا قلتم حرام
 فما الموجب لحرمته (أجاب) اعلم وفقك الله تعالى ان زيارة القبور مستحبة
 مطوعة لغير الانبياء الكرام فبالك بخيرة الله من خلقه وصفوته من عباده

مطلب فيما اعتاده السادة
 الصوفية من التوجه الى
 زيارة الانبياء الخ

ولا يمنعها الاكل شق بغض عدو الاسلام مفيض قال القطب الرباني والعالم
الصمداني محي الدين النواوي قدس سره الغريز مع شرح ابن حجر له ويندب زيار
القبور التي للمسلم للرجال اجاعا وكانت مخطورة لقرب عهدهم بالجاهلية فربما جعلهم
على ما لا ينبغي ثم لما استقرت الامور فسخت وامروا بقوله صلى الله عليه وسلم كنت
نهيتمكم عن زيارة القبور فزوروها فانها تذكرة الاخرة واما النساء فان الزيارة لغير
الانبياء لمن مكروهة وقبور الكفار لا تسن زيارة بها قال يسن للنساء زيارة قبور
الانبياء وقبره صلى الله عليه وسلم اشده استقبالا ويسن لمن زيارة الاولياء والعلماء
وتقبيل ضرائحهم غير ممنوع والتوسل بالانبياء والاولياء مطلوب محبوب كما عليه
السلف والخلف وجميع الطبول جائزة الا الدربكة وهي طبل واسع الرأس ضيق
الوسط فليس شيء من ذلك ممنوع بل هو مطلوب محرك للقلوب الى عظام الغيوب
لا ينكره الا كل ملحد مبتدع من اهل الضلال والله اعلم (سئل) ورد عن
بعض علماء السادة الخنابلة حفظهم الله تعالى سؤال صوريه فيما اشتهر في بلادنا
في هذا الزمن من العملة المسماة بعملة المثلثة وهو ان يدفع انسان لا خرماتى قرش
قرضا بثلاثمائة الى أجل وبأمان الى فقيه من فقهاء السادة الشافعية يعمل لهما
حيلة لا جل الخلاص من الربا فيقول الفقيه للمعطي بع الاخذ محرمتك أو سكينك
أو بهشتك أو هذا الكتاب أو المسبحة أو السواك أو نحو ذلك بالمائة الزائدة ويكتب
على الاخذ مكايا الثلاثمائة قرش أو يقول الفقيه للاخذ أنذره بالقدر الزائد
أو يقول له به كل مدة كذا مثلا فهل هذا البيع والنذر والهبة صحيح مع الشرط
ويخلص من الربا مع ان هذا نفع وقد ورد في الحديث الصحيح كل قرض جرنعا فهو ربا
وهل الاثم على الاخذ والمعطي أم على الفقيه الذي حله لهما ذلك مع ان غالب
الفقهاء الفاعلين لذلك من اهل التصوف ومنسوبين للعلماء الصوفية وملازمين
على الذكر والاوراد والخلوات وغير ذلك فهل يجوز منهم ذلك وهل يجوز اقرارهم على
ذلك وماذا يترتب على ذلك من الاحكام ودرء المفاسد مقدم على جلب المصالح أفيدوا
جوابا كافيا تعطوا اجرا وافيا لازمت لكشف المضلات ودفع البليات (أجاب)
اعلم وفقك الله تعالى أولا ان زمننا هذا كثر فيه الجهل بأقوال العلماء المتقدمين
والتأخرين حتى صار علماء يؤمنون الكلام وينسبونه الى اصحاب المذاهب من
أئمة الدين ويضعون الاحاديث والا كاذيب بحسب اعراضهم الفاسدة ولا يبالون
وسبب ذلك قصورهم في العلم وعدم الاطلاع على كتب العلماء من الفقهاء وغيرهم
وها أنا أنقل لك ما ذكره العالم العلامة شيخ المذهب الشمس الرملي رحمه الله تعالى

مطلب ورد عن بعض
علماء السادة الخنابلة الخ

في كتابه المجتهد في المذهب شرح المنهاج المقبول عند أهل الاسلام فذكر رحمه الله تعالى ان هذا البيع والتذروا الهبة بهذه الصورة باطل قطعا فقد كفي كتاب البيوع انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع بشرط كبيع بشرط بيع أو بيع دار مثلا بالالف بشرط قرض مائة لانه جعل الالف ورفق العقد الثاني غنا واشترطه فاسد فبطل مقابله من الثمن وهو مجهول فصار الكل مجهولا انتهى وذكر أيضا في بيع بشرط اجارة أو اجارة باطل لذلك سواء قدم ذكر الثمن على الشرط أم آخره عنه انتهى وذكر في باب القرض بقوله ولا يجوز قرض نقد أو غيره بشرط رد صحيح عن مكسر أو رد زيادة على القدر المقرض أو رد جيد عن ردئ أو غير ذلك من كل شرط جرم منفعة المقرض كرده ببلد آخر أو رهنه يد بن آخر فان فعل فسد العقد بخبر فضالة بن عبيد رضي الله عنه كل قرض جرم منفعة أي شرط فيه عمل يجري الى القرض منفعة فهو ربا والمعنى فيه ان موضوع القرض الازرق فاذا شرط فيه لنفسه حقا خرج عن موضوعه فبطلت صحته انتهى وذكر أيضا ومنه القرض لمن يستأجر ملكه مثلا بأكثر من قيمته لاجل القرض ان وقع ذلك شرطا اذ هو حرام بالاجماع والا كره عندنا وحرم عند كثير من العلماء انتهى وذكر أيضا في كتاب النذروا قد اختلف من أدركناه من العلماء في نذر من اقترض شيئا لمقرضه كل يوم كذا ما دام دينه أو شيء منه في ذمته فذهب بعضهم لعدم صحته لانه على هذا الوجه الخاص غير قرينة بل ليتوصل به الى ربا بالنسيئة وذهب بعضهم وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى الى صحته لانه في مقابلة فعمدة ربح المقرض أو اندفاع فعمدة المطالبة ان احتاج ابقائه في ذمته لا رتفاق ونحوه ولانه يسر للمقرض رد زيادة عما اقترضه فاذا ائتمها بالنذر لزمته فهو ح مكافاة احسان لا وصلة للربا اذ هو لا يكون الا في عقد كبيع ومن ثم لو شرط عليه النذر في عقد القرض كان ربا انتهى وذكر في كتاب الهبة ولا تصح الهبة بأنواعها مع شرط ففسد انتهى فقد علمت أيها الانسان ما ذكره العالم العلامة المذكور في علماء المسلمين ويا قضاة الموحدين ويا فقهاء يا مدرسين يا أصحاب الدين الذين يا حضرة يا بدو يا فلاحين رحمكم الله تعالى ووفقكم تلحق المتين هل سمعتم أن المحرمية التي قيمتها مثلا نصف افضة تباع بمائة قرش وهل المشتري يأخذها بهذا الثمن الا لاجل أن يدفع له بآئها مثلا مائتي قرش قرضا أو ان المقرض يدفع للمقرض شيئا الا أن بشرط عليه أن يذره الفائدة أو انه يدفع له شيئا الا أن يقول له تهب لي مثلا شيئا قدر الثلث ونحوه وهل يخال لكم أو يدخل في عقولكم أن المقرض يشتري بهذا الثمن أو يذره أو يهب الا لاجل القرض وبشرط عليه الدافع له ذلك ومراده بخلص من الربا وهو الربا بعينه فحسبنا الله تعالى

على من فعل ذلك وحمله من الفقهاء ونعم الوكيل وما زله الله تعالى بهذا الفعل
 الشنيع الجزاء المشيل وعامله بعدله حيث أنشأ عملة الدنيا ليعتبر بها راييل وأباح مال زيد
 لعمر و بلا سبيل وأظهر الربا في هذا العصر ولم يخش الجليل وأعقب الرحمن وأرضى
 الشيطان بثمن قليل فهو من الذين استهوؤ عليهم الشيطان إلا أن حرب الشيطان
 هو الخاسر الذليل والآخذ لذلك أن كان مضطرا فيكون سالما من الاتم وأما الأكل
 لذلك وهو صاحب المال المعطى أظن أيضا أنه كذلك ليس عليه اثم لانه قلده
 في ذلك فقيها وانما جميع الاتم والوبال والنكال وغضب الجبار على الفقيه الذي
 حلل هذا الحرام وكتب الوثيقة الذي أباح هذه الآثام والشاهد الذي يجبر
 بشهادته للغير مال الغير باطلا ظلام أولئك ملعونون على لسان محمد صلى الله عليه
 وسلم بدر القام كما ورد بذلك في الحديث الشريف عن سيد الانام وبقوله عليه
 الصلاة والسلام من قضى له من مال أخيه بغير حق فلا يأخذه فانما أقطع له قطعة
 من النار وقوله صلى الله عليه وسلم ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام
 ويلحق بذلك كل من حضر وأقر على ذلك لما ورد في الخبر الصحيح عن صاحب القدر
 الرجيع من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فليمسسه فان لم يستطع
 فليقلبه وذلك أضعف الايمان ويجب على كل مسلم أن ينكر ذلك لما ورد في الخبر
 عن سيد البشر لتأمرن بالمعروف وتنهون عن المنكر أولي نعمكم الله تعالى بعذاب
 من عنده وأي منكر أعظم من هذه الفعلة الشنيعة لأن الربا من الكبائر
 بل قال بعضهم انه من أكبر الكبائر وعلامة على سوء خاتمة آكله والعباد بالله
 تعالى ولم يحل في شريعة من الشرائع قط وما من نبي من الانبياء الا وقد حذر قومه
 منه قال تعالى وأخذهم الربا وقد نهوا عنه وأكلهم أموال الناس بالباطل وعلى
 الفرض والتقدير ان هذا الفقيه الفاعل ما ذكر اذا وجد له قولا ووجهها محال لذلك
 عندنا ما من الشافعي رضي الله عنه أليس ان هذا ربا وحرام وباطل غير صحيح عند
 الامام أحمد بن حنبل قدس سره العزيز والعوام لا مذهب لهم فكيف يسوغ له
 الاقدام على مخافة مثل الامام أحمد بن حنبل رضي الله عنه قال بعض العارفين
 والله لو علمت ان شرب الماء البارد يخل بمرء في ما شربته وأي خلل للرؤية من أن
 يشاع بين الناس ان الفقيه الفلاني حلل عملة الثالثة وأيضا شيوع هذا الامر
 وظهوره يلزم منه وقوع الناس في عرض مثل هذا الفقيه المحلل لهذا الامر وقد قال
 أبو هريرة رضي الله عنه حققت من رسول الله صلى الله عليه وسلم وعاشن من العلم
 أحدهما بثبته في الناس والثاني لوبئته لازيل هذا البلعوم وقوله صلى الله عليه

وسلم أمرنا بتابع الظواهر والله يتولى السرائر وقال صلى الله عليه وسلم دع ما يربك
إلى ما لا يربك قال بعض شراح هذا الحديث المعنى أترك ما في حله شاك إلى ما لا فيه
طلب البراءة منك وعرضك ودع ما تشك فيه إلى ما لا تشك فيه من الحلال البين
الظاهر الصافي المصفي الذي يحمدك الناس على فعله ودع الذي تذمك الناس على
فعله وقال أبو ذر رضي الله عنه تمام التقوى ترك بعض الحلال خوفاً أن يكون حراماً
لما في ذلك من ترك الريبة لأن تركها ورع كبير عظيم في الدنيا والآخرة وروى
عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لرجل دع ما يربك
إلى ما لا يربك قال وكيف لي بالعلم بذلك قال إذا أردت أمراً فدع يدك على صدرك فإن
القلب يضطرب للحرام ويسكن للحلال وإن المسلم يدع الصغيرة مخافة الكبيرة وقال
حسان بن سنان ما شئ أهون من الورع إذا رابك شئ فدعه وفي رواية من عرض
نفسه للنهم فلا يأمن من إساءة النظر به فن طلب البراءة لديه فقد صان عرضه عن
كلام الناس فيه بما يصيبه ويشينه وقوله صلى الله عليه وسلم أستغفرك لقلبك وإن
أفتاك الناس وأفتوك فاتقوا الله عباد الله ولا تصكروا من الغافلين فتلقوا
بالأخسر من أعمال الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون
صنعاً نسأل الله تعالى أن يوفقنا لما يحب ويرضى ويحببنا للفساد والردى ويهدينا
للصراط المستقيم بحرمة محمد صلى الله عليه وسلم سيد المرسلين ويتعين على الفقيه
الصوفي بل يجب عليه أن يتجنب إساءة النظر به خصوصاً هذه الأفعال ولو كانت
على الصواب وإن يكون جوهرى الفهم كجوهري الذكرجيل المنازعة قريب
المراجعة لا يطلب من الحق إلا الحق ولا يتذهب إلا بالصدق مذكر الغافلين معلماً
للجاهلين لا يؤذى من يؤذيه ولا يخوض فيما لا يعنيه ورعاً من المحرمات متوقياً عن
الشبهات والشهوات لا يكشف أمراً ولا يهتك ستر الطيف الحركة تاحى البركة حلوا
المشاهدة سخياً بالفائدة حسن الأخلاق طيب المذاق حليماً إذا جهل عليه صبوراً
على من أسى إليه أميناً على أمانته بعيداً عن خيانتها ثابت الجنان صدوق اللسان
تؤمن بوائقه الجبران والله تعالى الموفق أعلم (سئل) فيما يفعله السادة الصوفية
من إعطاء العهود للفقراء وأخذ الفقراء منهم العهد فهل ذلك حسن مستحب
(أجاب) أخذ العهد حسن محبوب لأن الشيخ إذا كرر لريد كلاماً ما يهده عليه
معناه الرجوع عن المعاصي والدوام على الطاعة وهذا الدليل أصل أصيل
جاءت به الأحاديث منها عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه أنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم وحوله عصاة من أعماه يبيعوني على أن لا تشركوا بالله

مطلب فيما يفعله السادة
الصوفية الخ

شيئا ولا تسرقوا ولا تزنا ولا تقبلوا اولادكم ولا تأتوا بهيمة ان تقترونه بين ايديكم
وأرجلكم ولا تعصوا في معروف فن وفي منكم فأجره على الله ومن أصاب من ذلك شيئا
فعوة في الدنيا فقه وكفار قوم من أصاب من ذلك شيئا ثم ستره الله فهو الى الله ان
شاء عني عنه وان شاء عاقبه فيما يعنيه على ذلك والله تعالى أعلم (سئل) عن
رقص الصوفية عند تواجدهم هل له أصل (أجاب) ذكر العلامة ابن حجر رحمه
الله تعالى بقوله نعم له أصل فقد روى في الحديث ان جعفر بن أبي طالب رضى الله
عنه رقص بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له أشبهت خلقي وخلقى وظنك
من لذة هذا الخطاب ولم ينكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم وقد صح التمايل والرقص
في مجالس الذكرو السماع عند جماعة من كبار الأئمة منهم شيخ الاسلام عز
الدين بن عبد السلام رحمه الله تعالى انتهى فجعل ذلك أصلا لجواز رقص الصوفية
عند ما يجدونه من لذة الوجد في مجالس الذكرو السماع وروى عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه قال لما هبط الله تعالى آدم الى الارض بكى ثلاثمائة عام فأوحى الله
تعالى اليه ما يبكيك قال يا رب لست أبكي شوقا الى الجنة ولا خوفا من النار ولكن
أبكي على فراق الملائكة الذين يطوفون على العرش سبعون ألف صف جرد مرد
برقصون ويتواجدون كل واحد منهم قد أخذ بيده صاحبه يقولون بأعلى صوتهم من
مثلنا وأنت ربنا من مثلنا وأنت حبيبنا وذلك دأبهم الى يوم القيامة فأوحى الله تعالى
اليه ان أرفع رأسك يا آدم فانظر فرقع رأسه الى السماء فنظر الى الملائكة وهم
يطيرون حول العرش فسكن روعه قالت الصوفية تقلد اخواننا في السبب
وأصحابنا من أهل السماء في المذهب ووقع سؤال في مصر المحروسة في سنة خمس
ومائة وألف صورته (سئل) ما تقول السادة العلماء رضى الله عنهم في رجل
معتز يقول في حق السادة الخلوتية وغيرهم حين يقومون للذكرو ويدورون
محلقين آخذين بأيدي بعضهم بعضا ويسمونهم الهوى انهم يكفرون لانهم
يرقصون ويتلاعبون بالذكر ويكفرون يقول يجوز ذلك فماذا يترتب على هذا
الحدث في انكاره على هذه الطائفة الفائزة الناجية ان شاء الله تعالى الذين
يجتمعون على تلاوة القرآن العظيم وذكرا لله تعالى والصلوة والسلام على نبيه محمد
صلى الله عليه وسلم وأخراجه لهم عن دائرة الاسلام وهل هؤلاء الطائفة مستند
من السنة المطهرة أو من أحد من السلف الصالح أم لا ومن جملة اعتراضه وشدة
افتراءه ان قال لجماعة اقضوا جميع صلاتكم التي صليتموها خلف من يفعلها أو يقول
يجوارها ومن جملة اعتراضه أيضا ان قال من يقول يا سيدي أحمد يا بدوي أو غيره من

مطلب عن رقص الصوفية
عند تواجدهم الخ

مطلب ما تقول السادة
العلماء الخ

الاولى ان لا يشرك مع البارئ سبحانه وتعالى غيره مع ان قائل هذه الاشياء يقوله
بقصد التوسل بالله لقربه من الله تعالى مع اعتقاده ان الله تعالى الله ولا يشرك
لا شريك له فهل اعتراضه مردود أم لا وهل التوسل بالابناء والاولياء جائز في الحياة
وبعد الممات أم لا (اجاب) قال الشيخ الامام العلامة أبو العز أحمد بن العبي
الشافعي الوفاي الأزهرى الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه أجمعين هذا المعترض لا يعاب باعتراضه ولا يتابع في أقواله وان اعتقد
ان الله عليه هذه الطائفة كفر فقد بابه وعليه أن يجدد اسلامه مع تعزيره وتنكيهه
لا ساسة الأذب وتوجيهه فقد واطب هذه الطائفة جلة اعلام من مشايخ الاسلام
كالعلامة المقدسي والعلامة الشرنبلالي وحضر مجلسهم جهاذة حفاظ دأبهم
النقل عن الشريعة بأوثق حفاظ فلهؤلاء الطائفة سند أي سند وسلف أي سلف
وما يفعلونه ليس برقص انما هو مجرد دوران ومع التزل فالرصة الخالي عن التمسك
والثني لاحرمة فيه ما لم ينضم اليه محترم كآلة ومزمار واشتمل على تمسك وثني
وأمره بقضاء الصلوات دليل سوء عقيدته أما لكونه لا يرى صحة الصلاة الا خلف
معصوم أو اعتقاد كفرهم هذا كفر والعباد بالله تعالى فان الصلاة صحيحة خلف
كل بر وفاجر ولا قضاء كالأوبان امامه محدثاً أو ذانجاسة خفية وانما يلزم القضاء
اذا بان امامه كافراً معلناً أو محفياً وقوله ياسيدي أحمد أو يا شيخ فلان ليس من
الاشراك لان القصد التوسل والاستغاثة قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله
واستغفروا اليه الوسيلة وقد (سئل) استاذنا علامة الاسلام حامل لواء الشريعة
الغراء على أحسن نظام الشيخ محمد الشوبري رحمه الله تعالى عما يفعله السادة
الخلوتية من ذكر الله تعالى قائمين محلقين رافعي أصواتهم بقولهم هو هو هو فهل لمن
يعرف ذلك الاعتراض عليهم ويدعي أنهم يمنعون من ذلك (اجاب) بان طريق
السادة الخلوتية من اعظم الطرق العرفانية قصد سلوكها الكثير من الأئمة
الاعلام السادة القادة العظام لتصفية السرائر وتنوير الافئدة والبصائر والتخلص
من الدعوات النفسانية والتخلق باخلاق تلك الاسرار العرفانية فاشرفت والله
عليهم انوارها ودارت فيهم وهم وعندهم اسرارها فكملوا بالحقيقة هذه الطريقة
وصاروا هم المساويينهم بالكمال على هذه الحقيقة فيا لما من موارد ما اعذبها
ومشاهد ما طيبها كرفع من حياضها العاملون وقتلوا في مشاهدة اسرارها
وما يعقلها الا العاملون الى ان قال فلا منع ولا انكار من ذلك ولا اعتراض على أهل
هذه المسالك وفي حاوي الفتاوى لخاتمة الحفاظ والمحققين شيخ المحدثين العلامة

مطلب سئل العلامة
الشيخ محمد الشوبري عما
يفعله السادة الخلوتية الخ

مطلب في جماعة صوفية
اجتمعوا في مجلس ذكر الخ
مطلب سئل عن هذا
السؤال شيخ الاسلام الخ

جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى (سئل) في جماعة صوفية اجتمعوا
في مجلس ذكر ثم ان شخصاً من الجماعة قام من المجلس فاشكرهم فاستمر على
ذلك فهل لا حرج من ذلك (أجاب) لا انكار عليه فقد (سئل) عن هذا
المسألة شيخ الاسلام عزاج الدين الباقي رحمه الله تعالى (فأجاب) بانه
لا انكار عليه وليس لا حرج منه ويلزم التعدى بذلك التعزير (وسئل) عنه
العلامة برهان الدين الانباسي رحمه الله تعالى (فأجاب) بمثل ذلك وزاد ان
صاحب الحال مغلوب والمنكر محروم فالسلامة في تسليم حال القوم (وأجاب)
بذلك بعض أئمة الخفية والمسالكية كلهم كتبوا على هذا السؤال بالموافقة من غير
مخالفة وكيف ينكر الذاكركر قائما والقيام ذا كرا وقد قال الله تعالى الذين
يذكرون الله قياماً موقعودا وعلى جنوبهم وقال تعالى رضي الله عنها كان النبي
صلى الله عليه وسلم يذكر الله تعالى في كل حياته وان انضم الى هذا القيام
رقص أو نحوه فلا انكار عليهم فذلك من شدة الشهود بالتواجد لما ورد في حديث
جعفر بن أبي طالب لما رقص بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له اشبهت
خلقى وخلقى كما تقدم وقد (أجاب) العلامة الشيخ سليمان الشبراخيتي المالكي
رحمه الله تعالى على ذلك بقوله هؤلاء السادات ذكرهم مشهور ومشهود ويحضرهم
فيه العلماء والفقهاء قربا بعد قرن من قديم الزمان الى الآن فهم على حال محمود
وطريق بالخبر معهود فمن آذاهم مستحق لما في الحديث القدسي من الوعيد من
آذنى لي وليا فقد آذنته بالحرب ومن لم يكن منهم وليا فهو في حى الايلاء لجهلهم
ومشيه على طريقتهم وما رأينا السادة الخلوته بمصر من السادة الدرر اشبه
والسادة الذين هم فروع الاستاذ سيدي كريم الدين الخلوقي وغيرهم
الافى غاية من الاتقان بذكر كلمة الايمان والنطق بالاسم الاعظم على وجهه المعظم
مما استنارت به سرائرهم وزكت به ضمائرهم فنسبهم للكفر فهو الكافر
وصلاتهم في غاية العجوة فعلى من كفرهم ان يراجع اسلامه وعلى ولى الامران يدفع
عن هؤلاء السادة ويكف عنهم السنة المجتهلة المتكلمين فيهم بغير ما يجوز في حقهم
فمثل هؤلاء السادة المحيين لما يدرس من طريق القوم لا يجوز التكلم عليهم
والخوض في حقهم مع ما لهم من الاذكار في الخلوات والجلوات وما هم عليه من الصيام
والقيام فهم السادة الاعلام وعن رحم الله بهم الامام ولا عبرة بمن خالفهم فانه
محروم والسلام انتهى والله تعالى أعلم (سئل) هل يجوز الاعتراض على السادة
الصوفية فيما يفعلونه في الذكر من رفع الصوت والرقص والهوية والتعلق لذلك أولا

مطلب هل يجوز
الاعتراض على السادة
الصوفية الخ

في الرد على التوسل بالانبياء والاولياء والصلوات وهل يجوز الاعتذار بالركن
 وهل الاحتجاج بالويل أو الحلال وهل قول المعارض المحض الذي يرقص عليه لا يخطئ
 عليه أصح وهل يرقصه عن طاعته خافه أن لا يسئل أولا وهو له أن الرقص والتواجد
 احده السامري وينبغي للسلطان وتوابعه أن يمنعهم من الحضور في المساجد
 وهل يكره المثنى في الذكر والدوران وهل قال بعضهم بكفر فاعله وهل ورد أنه
 لما رأى صلى الله عليه وسلم رجلا مشى في حال الذكر وسقط على الأرض ومساها
 كالجنسية فقال لأصحابه أذبحوه أو اتقوا عليه هذا العمود لا أبرح من مكانى حتى
 احدها بانه هل ليس له أصل في السنة وهل ذكر في كتاب التزانية أن دوران
 الصوفية في مجلس الذكر لعب وتشبه بفعل المشركين في أيام كفرهم وهل قال
 الطحاوي دوران الصوفية حرام والحضور معهم حرام وقال صاحب جامع الفتاوى
 دوران الصوفية حرام ولو استحلوا ذلك كفروا وقال الطرطوسي دورانهم رقص
 احده السامري أولا فهل هو حرام وتشبه بالكفرة الضالين فالأما مول من سيدي
 تنفضوا علينا بالجواب عن هذه الاسئلة حتى تكون في ذلك على بصيرة وتزيلوا
 من الشك في ذلك لأجل أن ندحض المعارض اثابكم الله تعالى الجنة (أجاب)
 لا شك أن من عارض السادة الصوفية فيما هم فيه من ذكر وعبادة وغيرهما
 اتعماه ابطال نظام الاسلام ولا شك أن هذا ابتداء يجب ردة من أراد وزجره
 وتنكيه بما يليق بحاله وإن هذا المعارض لا يخلو أمان أن يكون اعتراضه لغرض
 نفساني فهذا لا نظر إلى اعتراضه ويترتب على أفعاله مقتضاها وأما أن يكون لمسد
 أهل الطريق وبنفسهم فلا يخفى ابتداءه وضلاله فإن السادة الصوفية على حق
 وطريقهم مستد مبنى على التفويض والتسليم وقول القائل أن الذاكرين على تلك
 الحالة يكفرون فإن قال بكفرهم عن تصحيح واعتقاد فلا يخفى أنه بل كفره لأن من
 كفر مسلما عن اعتقاد بلا تأويل كفر وإن قال ذلك لما اشتمل عليه فعلهم من
 الرقص والهوية فهذا لا يقتضى التأييم فضلا عن التصحيح فيرقد صرح أئمتنا بأن
 الرقص لا حرمة فيه ولا كراهة لما ورد في صحيح البخاري وصحيح مسلم أنه صلى الله
 عليه وسلم وقف لعائشة رضي الله عنها يسترها حتى تنظر إلى الحبشة وهم يلعبون
 وينرقون والزفن الرقص ولأنه مجرد حركات على استقامة أو أعوجاج نعم أن كان
 بتكسر حرم وهم لا يفعلونه بتكسر كما هو مشاهد منهم ثم لا يخفى على كل أحد أن
 الذكربسائر أنواعه محمود سواء كان بتسبيح أو تقديس أو ذكر أو غير ذلك
 كما ورد في ذلك آيات وأحاديث وآثار جمة واعلم أن الاعتراض على القوم بما يوجب

المخذلان فيوقع فاعله في واد من الخمران كأنهم على ذلك العلامة من حرم من أمتنا
فن اهترض عليهم يخشي عليه سوء الحاشية كما وقع لكثير من الناس انهم يفتخرون
بذلك ولم يفلحوا فن يرد الله أن يهديه يشرح صدره بالإسلام ومن يود أن يضل
صدره ضيقا حرجا وأما التوسل بالأنبياء والأولياء والعلماء فقد نصح أمتنا أنه يجوز
التوسل بأهل الخير والصلاح سواء كانوا أحياء أم أمواتا ولا ينكر ذلك إلا من أتى
بالحرمان وسوء العقيدة نعوذ بالله تعالى من المنكر ومن سيرته وأما الاهتزاز في حالة
الذكر فندوب اليه لما روى الحافظ أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني بسنده عن
علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه وصف الصحابة يوما فقال كانوا إذا ذكر
الله مادوا كأيدي الشجر في اليوم الشديد الريح وجرت دموعهم على ثيابهم قال أهل
اللغة ما دعي إذا تحرك ومادت الأغصان تميد تمايلت قال شيخنا العارف جلال الدين
عبد الله بن حسام الدين خليل الاستربادي البسطامي قدس الله تعالى روحه
وهذا صريح على أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يتحركون في الذكر حركة شديدة
يمينا وشمالا لا به شبه حركتهم بحركة الشجر يوم الريح ومن المعلوم أن الشجر في يوم
الريح يتحرك حركة شديدة فثبت مطلقا بأباحة الميلان بهذا الأمر على أن الرجل غير
مؤاخذ بما يتحرك ويقعد ويقوم ويلبث على أي نوع كان بعد أن لا يكون منهيا عنه ولم
يرد عنه صلى الله عليه وسلم نهى عن الحركة في الذكر ولو كان فيها كراهة لبيها
لامته فيما ورد عنه ولا يجوز تأخير البيان من وقت الحاجة وورد عنه صلى الله
عليه وسلم أنه قال إذا ذكر والله حتى يقولوا مجنون وفي حديث إذا ذكر والله حتى
يقول المنافقون أنكم مراؤون ومقتضى هذا أن لا يذكر الله تعالى سرا لعدم
الاخلاص وإذا جهر فأنما يجهر مراآة وقد وصفه الله تعالى بأنقله حيث قال فيهم ولا
يذكرون الله الا قليلا فسرهم بمقتضى النفاق معدوم وجههم قليل فالأكثر من
الجهر محمود عند الله تعالى وعلامة الإيمان والاقبال منه مذموم وعلامة النفاق
وأما السماع فهو محمود كما أفتى به أئمة الشافعية وغيرهم بخلاف السماع الذي يجتمع
عليه الفساق بالآلات المنكرة مع الخمر والزنا ونحو ذلك وأما قوله في الرقص والتواجد
أقول من أحدثه أصحاب السامري فكيف يجوز لمسلم أن يشبهه إذا كثر من الله
كثيرا بالكافرين قال تعالى أفجعل المسلمين كالمجرمين ما لكم كيف تحكمون
وقال تعالى أفحسب الذين اجتروا على السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا
الصالحات سواء محياهم ومماتهم ساء ما يحكمون وأيضا من يعلم أن أصحاب
السامري كانوا يفعلون ذلك فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وحسبنا الله على

في المساجد فقال الله تعالى أن يحفظ السلطان ونوابه من وسوس هؤلاء الجاهل
 بباطن الانس أهل الضلال والاضلال وكيف يسوخ لهم منعهم وقد قال الله تعالى
 ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها أولئك ما كان
 لهم أن يدخلوها الا خائفين لهم في الدنيا خزي ولهم في الآخرة عذاب عظيم وأما قوله
 ويكره المشي في الذكر والدوران وقيل يكفر فاعلمه فهذا كلام لا معنى له ولا له أصل
 فان المشي في الذكر مباح بأن يذكر الله تعالى ماشيا لا مانع منه شرعا ولا عقلا ونقل
 الحاروي أن ما روى عن سعيد باطل وأما قوله فيمن مشى ودار وسقط على الأرض
 وصار كالخشب ورآه صلى الله عليه وسلم فقال لا صحابه اذبحوه أو ألقوا عليه هذا
 العمود لا أبرح من مكاني حتى أجد دايما فأنظر وأما أجهل هذا الكاذب على
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف أتى بما هو مخالف للعقل والنقل كيف يجدد
 ايمانه من اتيانه بذكر الله تعالى وكيف يكفر من يأتي بذكر الله تعالى الذي هو
 سبب الايمان وكيف ينهى النبي صلى الله عليه وسلم عما جاء داعيا اليه حتى قال
 أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله الحديث فكيف يحكم بكفر من
 قاله ما ويجدد ايمانه وقد ورد في الحديث عن اسامة بن زيد لما قتل من قال لا اله
 الا الله في الحرب واعتذر بأنه قالها خوفا من السيف فقال له صلى الله عليه وسلم
 هلا شقت عن قلبه فنسبة الامر بالذبح اليه صلى الله عليه وسلم والقاء العمود
 عليه أمر شنيع لا يصح نسبة ذلك اليه صلى الله عليه وسلم ممن يؤمن بالله واليوم
 الآخر وأما قوله ذكر في كتاب البزازية ان دوران الصوفية في مجلس الذكر لعب
 وتشبه بفعل المشركين في أيام كفرهم فهو كلام لا أصل له فقد صرح في البزازية
 من كتاب الكراهية والاستحسان بما صورته في الفتاوى للقاضي خان رفع
 الصوت بالذكر حرام وقد صرح عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه سمع قوما اجتمعوا
 في مسجد هالون ويصلون وأما رفع الصوت بالذكر فبجائز كما في الادان والخطبة
 والحج وأما قوله قال الطحاوي دوران الصوفية حرام والحضور معهم حرام وقال
 صاحب جامع الفتاوى دوران الصوفية حرام ولو استحلوا ذلك كفر وأما
 الطرسوسي دورانهم رقص أحدثه السامري أولا فهو حرام بالاتفاق وتشبه
 بالكفرة الضالين نان أراد بالدوران ما تفعله فقراء الدراويش في طريق الميوليه
 فهو رقص الصوفية وتواجدهم وقد ذكرنا أنه جائز وله أصل في السنة في رقص
 جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه لما قال له صلى الله عليه وسلم أشبهت خلق

فخلقهم ولا كان تشبيهه الذّاكرين الله كثيرا باللاتين واللاتين حول العرش
 وهم سبعون ألف صف جرد مرد يرقصون ويتواجدون كل واحد منهم قد أخذ
 بيد صاحبه يقولون بأعلى صوتهم من مثلنا واتشر بنا من مثلنا في بيت جبرائيل وذلك
 ذابهم إلى يوم القيامة وتشبيه أهل الذّكر بهم أولى وأحق من تشبيههم بعباد الجبل
 الكافرين بالله تعالى وكيف يسوغ لمسلم أن يشبه ذكرا لله تعالى بكفر الكافرين
 ويشبه الذّاكرين الله كثيرا بالكافرين به سبحانه وتعالى على أن هذه النقول
 المذكورة عن الطحاوي وعن صاحب جامع الفتاوى وعن الطرسوسي أمور باطلة
 غير صحيحة وهي كذب واقتراء على العلماء أئمة الدين فإن من يكذب على الله تعالى
 ورسوله تقريم مالم يحرمه وبالنهي عن عبادته تعالى بل عن أفضل عباداته وهو
 ذكره تعالى ويكذب أيضا على نبيه ورسوله صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه
 الكرام سهل عليه الكذب على علماء ملّة الاسلام وعلى فرض صحة النقل عنهم
 فاعلم مرادهم صوفية مخصوصون في زمانهم اطلعوا عليهم انهم يرقصون بالثنائي
 والتكسر كفعل الفسقة في حال الفسق مع الغناء المناسب لأفعال الفسق وعلموا
 أنهم يتخذون ذلك عادة والافكيف يتصور من يؤمن بالله واليوم الآخر أن يحكم
 بأن الخشوع القلبى بذكر الله تعالى منكر حرام وقد قال الله تعالى ألم يأن للذين
 آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله الآية وقال تعالى انما المؤمنون الذين اذا ذكر
 الله وجلت قلوبهم فان صاحب الخشوع القلبى والوجل بذكر الله تعالى قد يغيب
 عقله عن احترام الناس واعتبار أهل المجلس فيقوم ويدور ويتواجد ويربما ينصرع
 إلى الارض على حسب قوة استعداده لتصل الواردات الالهية عليه فهو في طاعة
 وعبادة من غير شبهة عند أحد من عامة أهل الاسلام والايان فضلا عن غيرهم
 من العلماء الاعيان ولا يجوز حمل كلام العلماء على معاني سوء الظن في جميع
 الصوفية الموجودين في زمانهم والذين ليسوا بوجدان في زمانهم عن هم الآن
 في هذا الزمان والا كانوا يقولون ذكر الله تعالى واجتماع الناس عليه من
 جميع الصوفية والخشوع فيه بالقلب والجوارح وان أدى ذلك الخشوع إلى الغير
 المضبوطة حرام منكر يكفر مستحله ولو قالوا ذلك لحكمنا بكفرهم وقتلناهم
 حكموا بتحريم ما هو طاعة باجماع المسلمين وهو ذكر الله تعالى المأمور به في الكتاب
 والسنة وعليه اجماع الامة بل عليه اعتقاد جميع الملل بأن ذكر الله تعالى عبادة
 وطاعة خصوصا في المساجد التي بنيت لذكر الله والصلاة فلا يمنع الذّاكر فيها
 على كل حال والحاصل ان أصحاب هذه النقول من الفقهاء اذا أساءوا ظنواهم

من الصوفية فحملوا احوالهم في ذكر الله تعالى على الله والحب والوفاء
 في شياهم ما يعلمه الله تعالى لا يلزمنا نحن ان نتبعهم في سوء الظن في كل شيء
 الله كرم في جميع الايمان وتركب هذه العصية كما تركبوا واعتقد انهم طاعة
 وقد قال تعالى يا ايها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن الآية فان سوء الظن
 بالمسلم حرام قطعي والتأويل واجب في افعاله واقواله كما قاله العلماء والسماع عند
 طائفة الصوفية غير السماع عند الفقهاء من علماء الاحكام الشرعية فان طائفة
 الصوفية قلوبهم فارغة من سوء الظن في أحد من البرية والفقهاء قلوبهم مملوءة من
 سوء الظنون واتهام الناس بما يكون منهم وما لا يكون ودأبهم التنقيب على أهل
 الاسلام والتفتيش عليهم في كل حلال وحرام ويتعللون بأن علومهم لحفظ
 الامة من الضلال فيسلطوا بها على الناس خائفين من ذنوب الناس لا من ذنوب
 أنفسهم القبيحة الفحال والله تعالى أعلم بحقائق الاحوال ولنا على هذه الاسئلة
 رسالة اختصرنا هذا الجواب منها وقد عمل عليها ايضا رسالة تنقيسية العلامة
 الشيخ عبد الغني النابلسي المقدسي وقد اجاد وأفاد وأتى فيما بالقصد والمراد جزاء
 الله تعالى خيرا والله تعالى أعلم (سئل) فيما اعتاده السادة البسطامية
 وغيرهم من السادة الصوفية كالقادرية والسعدية والصمادية والرفاعية ونحوهم
 من حلق الذكر والجهر به في المساجد وقد ورثوا ذلك عن آبائهم وأجدادهم
 وأشياخهم وينشدون القصائد الصوفية والاشغال بالالحان المطربة والانغام
 الموسيقية ويحصل لهم وجد عظيم وحال يقعد ويقيم فيرفعون أصواتهم بالذكر
 وبرقصون ويقولون يا أبا يزيد يا ساطي يا عبد القادري يا كيلاني يا أحمد يا رفاعي
 ويقولون شي لله يا عبد القادر ويحوي ذلك فهل ذلك حلال وهل يجوز الاعتراض
 عليهم في هذه الاحوال أم كيف الحال (أجاب) قد رفع شبهة هذا السؤال
 للعلامة الشيخ حيدر الدين الحنفى الرملى رحمه الله تعالى وسطر في فتاواه فأجاب بما
 ملخصه اعلم أولا ان من القواعد المشهورة التي في كتب الائمة مقرر مذ كورة ان
 الامور بمقاصدها والشىء الواحد يتصف بالحلل والحرمه باعتبار ما قصد له وهى
 مأخوذة من الحديث الذى رواه الشيخان انما الاعمال بالنيات ومدارها على أحكام
 الاسلام عليه الى ان قال وبعد فان الله تعالى عبادا اذا قاموا بآبائه واذنطقوا
 نطقوا بالله وحقيقة ما عليه الصوفية لا ينكرها الا كل نفس جاهلة غيبة فلما خلق
 الذكر والجهر به في المساجد واشاد القصائد فقد جاء في الحديث ما يقتضى
 طلب الجهر فحروا ذكرى في ملاذ ذكرته في ملاخيرمه رواه البخارى ومسلم

مطلب فيما اعتاده السادة
 البسطامية الخ

والترمذي والنسائي وابن ماجه والشافعي في الملاحاة لا يكون الا عن جهر وكذا حلق
الذكر وطواف الملايكة بها وما ورد فيها من الامثلة فان ذلك انما يكون
في الجهر بالذكر وهناك اقتضت طلب الاسرار والجمع بين ما لا يختلف
باختلاف الاشخاص والاحوال وذكروا بعض العلماء ان الجهر افضل لانه اكثر
عملا وتعدى فائدة ما الى السامعين ويوقظ قلب الذاكر ويطرد النوم ويزيد النشاط
واما قوله تعالى واذكروا ربك في نفسك احيب عنه بانها مكية كآية الاسرى ولا
تجهر بصلاتك ولا تضافت بها نزلت لئلا يسمعه المشركون فيسبوا القرآن ومن
انزله فامر به سدا للذريعة فكانه من سب الاصنام لذلك وقد زال الى ان قال واما
رفع الصوت بالذكر فحائز في المسئلة للعلماء كلام يتحمل مجلدا واما انشاد
الاشعار في المسجد فلم يكن الا حديث كعب وقصيدة المشهورة واشارته
صلى الله عليه وسلم الى الخلق ان اسمعوا الكفى وقد ثبت بالنصوص الصحيحة الغناء
في بيته صلى الله عليه وسلم وضرب الدف في حضرته ورقص الحبوش في مسجده
وانشاد الشعر بالاصوات الطيبة بين يديه وكان صلى الله عليه وسلم مع اصحابه
مكان المائدة يخلقون حلقة دون حلقة فيلتفت الى هؤلاء والى هؤلاء والاشعار
فيما يشهد لهذا كثيرة والاثربه مستفيض وقول العلماء انما الشعر كلام فحسنه
حسن وقبحه قبح فاجاز على النثر جاز عليه واما قولهم يا شيخ عبد القادر فهو نداء
واذا اضيف اليه شيء الله فهو طلب شيء اكرام الله تعالى فما الموجب لحرمة ذلك
واما الرقص ففيه للفقهاء كلام منهم من منعه ومنهم من لم يمنعه حيث وجد الذقة له
وغلب عليه الوجد واستدلوا بما وقع لعنقر بن ابي طالب لما قال له عليه الصلاة
والسلام اشبهت خلفي وخلق فرقص من لذة هذا الخطاب ولم يذكر عليه
الصلاة والسلام عليه وجعل ذلك أصلا يجاوز رقص الصوفية عندما يجدونه من لذة
المواجيد ومجالس الذكر والسماع وقد قال يجاوز السماع من الصحابة والتابعين
خلق كثير وجم غفير ونقل صاحب النهاية في شرح الهداية من الحنفية اباحة
العناء اذا كان يغني ليستفيد به نظم القوافي ويصير فصيح اللسان وقد كان الامام
أنس بن مالك رحمه الله تعالى يتغنى في بيته ولا يفعل ذلك قلهيا ولان السماع يرقق
القلب وسئل الشيخ عز الدين بن عبد السلام عن السماع الذي يعمل في هذا
الزمان في مجلس الذكر فأجاب بما صورته سماع ما يحرك الاحوال السنية
المذكورة للاخرة مندوب اليه ولا يجوز الاعتراض على السادة الصوفية ولا
الانكار عليهم وقد ورد في الاثر من كفر مسلما فقد كفر ومن حرم الحلال فقد وقع

مطلب في هداية المتأدبين
السادة الصوفية الخ

والسادة الصوفية والعقوبة والتكال والله سبحانه وتعالى الموفق للصواب
(مطلب) فحينئذ هو معنأدين السادة الصوفية من لباس الخرقة من الشيخ المريد
كان يلبسه قباء أو يلبس له عمامة مبهمة مختصة به أو يلبسه دلقاوي يشده ويغظيه
الحدود يلقنه الذكر ويؤديه ويعلمه طريق الفقراء ونحو ذلك فهل لذلك دليل
وما معرفة جميع ما ذكر مفصلا (أجاب) لا ريب أن التري بزي الصالحين
مطلوب مرغوب فيه والذي يظهر أن الغالب على أهل هذا الزمان في لبسهم الخرقة
أنما هو التبرك ممن يلبس منه لحسن اعتقاده فيه ليقسم بوسمه فيكون نظره عليه
وخطره معه لعل أن يحصل له تقحات دعواته وأوقات قربه من الله تعالى وربما
كان الشيخ ممن أجهاد وجهه وكلمة نافذة بين الناس فيتقرب إليه بلبس زيه
ليدخل تحت كنفه لاجل مصلحة دينه ومنهم من يبلغه ما جاء عنه صلى الله عليه
وسلم أنه قال من تشبه به قوم فهو منهم ولا يحب رجل قوما إلا حشر معهم ولا يحب
الرجل قوما إلا جعله الله تعالى منهم والتري بزي الصالحين وأهل الخير محبوب
مطلوب كما أن التري بزي أهل الشر غير محبوب ولا مطلوب والاصل في لبس الخرقة
ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال ليته أسرى بي أخذني جبريل
وأدخلني قبة من نور وأخرج لي صندوقا مقلولا ففتحه وأخرج لي منه زبي الفقراء
والبسني إياه فلما لبسه رسول الله صلى الله عليه وسلم ألبسه لابي بكر وعمر وعثمان
وعلي وأنس بن مالك ولم تزل الأولياء والصوفية مستمرين على لبسه من زمن
رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الآن ولأن الخليفة أو النقيب أو التلميذ إذا شتم
الخرقة وجد فيها نفس شيخه الذي يقدمه لباب الله تعالى ويتذكر برؤيتها
فعم الله تعالى فيزداد شوقا إلى الأحوال الشريفة ويأخذ في الاجتهاد والجد رغبة
في الوصول إلى المقامات السنية ولبس الخرقة أظهارا للتصوف وارتباطا بين الشيخ
والمريد وتحكما من المريد للشيخ في نفسه حكى عن جعفر الخالدي أنه قال دخلت
على بعض شيوخ فاعطاني قلنسوة فجعلتها على رأسي ثم خرجت عن البلد ففرت
على أجرة قصب فخرج على السباع فكان السباع يقربون مني ويتدللون فتصير
ورجعت إلى أمري فاذا هم يفعلون ذلك للقلنسوة ويلتمسون بركتها وثوب الفقراء
أزهي ملابس وأزكى مغرسا وأشرف جلبابا أكثر عند الله ثوابا فهو أعظم تاج وضع
على الرأس وانفع عوذة دفع به كل بوس وقد جعل لها أقوام هم بشر وطها أقوام
ومشايخنا تناقلوها اماما اماما ووارثا ووارثا تلقوها عن أب وجد وانتهوا فيها إلى
ما حدثواهم من حد فرجة الله تعالى عليهم أجمعين وذكر بعضهم لبس الخرقة

شروطها منها سر عورة الكذب بلسان الصدق وسر عورة الخيانة بشوت الامانة
 ثم بعد ذلك يتزين بزيته الله تعالى من ملابس الاشياء المحمودة مثل الصمت عما
 لا يعنيه وغض البصر عما لا يحل اليه النظر وتفقده الجوارح بالورع وترك سوء الظن
 بالناس والقناعة بأيسر الرزق وسخاء النفس والتواضع ولين الكلام واحتمال
 الاذى والصنيع عن المسيء وحسن الاتدب واقراء الضيف وتفقده الخنايعين واغشاء
 السلام ويتجنب كثرة الكلام والتصنع والتشدد وكثرة المجالسة في الاسواق
 والمشي فيها ويكثر من الصيام والقيام ويغيب الالهقان ويفرج السكر عن
 المكروب ويكثر من زيارة القبور وعبادة المرضى وبذل الصدقات وصحبة اهل
 الخير ودوام الذكر والمراقبة وخدمة الفقراء والدعاء للمؤمنين بظهر الغيب ونحو
 ذلك من القبل المحمود الذي برضاه الله تعالى وأما تعريف الشدة فهو قوله تعالى
 بسم الله الرحمن الرحيم ان الذين يبايعونك انما يبايعون الله الآية ثم يقرأ الفاتحة
 وسورة الاخلاص ثلاثا ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويوصي بالتقوى
 ونحو ذلك وأما اخذ العهد فحسن محبوب لان الشيخ يذكرك للمريد كل ما يعاهده عليه
 معناه الرجوع عن المعاصي والدوام على الطاعة وله اصل اصيل جاءت به
 الاحاديث منها ما روى عن عبادة بن الصامت انه قال ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال وحوله عصاية من اصحابه يا يعوفى على ان لا تشركوا بالله شيئا ولا تسرقوا
 ولا تزنا ولا تقتلوا اولادكم ولا تاتوا بيهتان تفترونه بين ايديكم وارجلكم ولا تعصوا
 في معروف فن وفي منكم فأجره على الله ومن اصاب من ذلك شيئا فهو قرب في الدنيا
 فهو كفارة ومن اصاب من ذلك شيئا ثم ستره الله تعالى فهو الى الله ان شاء ففي عنه
 وان شاء عاقبه فبايعناه على ذلك وأما ناقلين الذكر فحسن محبوب روى ان علي
 ابن ابي طالب رضى الله عنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم أى الطرق اقرب الى
 الله تعالى واسهلها على عباده وأفضلها عند الله تعالى فقال صلى الله عليه وسلم يا علي
 عليك ب مداومة ذكر الله تعالى في الخلوات فقال رضى الله تعالى عنه هكذا فضيلة
 الذكر وكل الناس ذاكرون فقال صلى الله عليه وسلم يا علي لا تقوم الساعة
 وعلى وجه الارض من يقول الله الله فقال علي كرم الله وجهه كيف اذكر فقال
 صلى الله عليه وسلم اسمع مني ثلاث مرات ثم قل انت ثلاث مرات وأنا اسمع فقال
 صلى الله عليه وسلم لا اله الا الله ثلاث مرات مغضا عينيه رافعا صوته وعلى رضى
 الله عنه يسمع ثم قال علي رضى الله عنه ثلاث مرات لا اله الا الله مغضا عينيه
 رافعا صوته والنبي صلى الله عليه وسلم يسمع وقد ورد في فضل لا اله الا الله والملازمة

يا عبد الله انا ربك صاحب وجسان روي الامام احمد عن علي بن ابي طالب
 قال حدثني ابو عبد الله اوس وعبد الله بن الصامت عن ابي بصير عن ابي
 النبي صلى الله عليه وسلم فقال هل فيكم خير مني يعني اهل الكتاب فقالوا لا رسول
 الله قال فاطى الباب فقال ارفعوا ايديكم وولوا لا اله الا الله فرفعنا ايدينا
 ثم وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده ثم قال الحمد لله اللهم بعثني بهذه الكتابة
 وامرني بها واعدتني عليها الجنة وانما لا تخاف اليعاد ثم قال صلى الله عليه
 وسلم ابشر وا فان الله عز وجل قد غفر لكم قال المنذرى اسئله حسن واما الذي
 يجب على الشيخ في تأديب المريدين فهو ان يقبله الله تعالى لا لنفسه فيعاشره بحسبكم
 النصيحة ويلاحظه بعين الشفقة ويلاينه بالرفق فيربيه تربية الوالدة لولدها والوالد
 الشفيق الحليم لولده وغلامه فيأخذه بالاسهل ولا يجعله مالا طاقة له به واذا رأى
 شيئاً مما يكره في الشرع وعظمه في السر واذبه ونهاه عن المعاودة الى ذلك ومن
 آداب المريدين ان لا يتكلم بين يدي شيخه الا في حال الضرورة وان لا يظهر شيئاً من
 مناقب نفسه بين يديه ويكون متبياً لخدمة شيخه ويحذر من مخالفة لان مخالفة
 الشيخ سم قاتل فيهما مضرة عامة وعليه الانقياد لا التزام ما يأمره به شيخه من التأديب
 فان وقع منه تقصير في القيام بما اشار اليه شيخه فالواجب عليه تعريض ذلك
 لشيخه ليرى فيه رأيه ويدعوله بالتوفيق والتيسير والفلاح واعلم ان طريقة الفقهاء
 عشرة اشياء الاول الذكر والثاني الطاعة والثالث الاشارة والرابع القناعة
 والخامس التوحيد والسادس التوكل والسابع التسليم والثامن التأمل
 والتاسع الشكر والعاشر الفكر فن اصف بهذه الصفات يكون فقيراً حقيقة
 والا يكون مدعي ذلك زنديقاً واعلم ونقل الله تعالى ان رأس الفقر كلام رب العالمين
 وروح الفقر حديث النبي صلى الله عليه وسلم وجسم الفقر اشارة المشايخ المارفين
 وقبلة الفقر الحقيقة وغسل الفقر الطريقة وملاة الفقر الشريعة وأصل الفقر
 حسن الخلق والمحبة ومفتاح الفقر الصدق وثمره الفقر المعرفة وكثر الفقر المسكنة
 وجوهر الفقر معرفة نفسك وما من شيء اقرب اليك من نفسك واذا ما كنت
 تعرف القريب فكيف تعرف البعيد ثم اهلوا ايها المريدون الصادقون وفقنا
 الله تعالى واياكم لرضائه ورزقنا واياكم محبة الصالحين من عباده واعاذنا واياكم من
 محبة المنكرين الطاعنين على هذه الطائفة انه جواد كريم انه يجب على المريدين
 الصادق ان لا يحب ولا يلتفت ولا يصغي الى المبعوضين المطرودين عن الله تعالى
 الواقفين في اوليائه المستهزئين بهم لئلا يسقط من عين الله تعالى ويستوجب

الوقت والطرد من الله تعالى فان هؤلاء القوم جلسوا مع الله تعالى على حقيقة
الصدق واخلاص الوفاء ومراقبة الانفس مع الله تعالى وقد سلوا قيادهم اليه
والقوا انفسهم سليمان بيده تركوا الانتصار لانفسهم خيلاء من ذريته واكتفاء
بعلوميته فقام لهم بأوفي ما يقومون لانفسهم وكان هو الحارث هتمت لمن حاربهم
والغالب لمن غالبهم كاجاء في الخبر الالهى من عادى لى وليا فقد اذنته بالحرب اى
أعلنته انى محارب له وقال الشيوخ العارفون قدس الله تعالى ارواحهم اقل
عقوبة المنكر على الصالحين ان يحرم بركتهم ويخشى عليه سوء الخاتمة والعباد
بالله تعالى وقال الشيخ شاه بن شجاع الكرماني رحمه الله تعالى ما تعبد المتعبدا كبيرا
من التعبد الى اولياء الله تعالى وقال الشيخ ابو نصر السراج رحمه الله تعالى ان هؤلاء
الذين يطعنون على هذه العصابة لا يكون فيهم احدى يرجع الى دين وكلهم
منسلخون من الدين أعادنا الله تعالى واياكم بفضلهم ورجته ووفقنا لما يحب ويرضى
وقال بعضهم شعر

انقذح فيمن شرف الله قدره ❦ ولا زال مخصوصا به طيب التنا

رجال لهم حال مع الله صادق ❦ فلا أقت من ذلك ان قبيل ولا أنا

مطلب سئل عن الاعتقاد
في السادة الصوفية الخ

والله تعالى أعلم (سئل) عن الاعتقاد في السادة الصوفية وفي كل أحد
من الخلق هل هو واجب أو مستحب وهل يقال ان في كل مسلم بركة (أجاب)
اعلموا أيها المسلمون وفقنا الله تعالى واياكم لما يحب ويرضى اننا اذا رأينا مسلما
ما شربنا على الطريقة المرضية مما جاء في الكتاب العزيز والسنة النبوية فاعتقاده
والقرب منه والاقتران به أمر مندوب اليه واذا رأينا مسلما مستورا ظاهره الخير
لم نطلع منه على ما ينكره الشرع فتعسين الظن به واعتقاد خيريته واحترامه
مستحب فقد روى الديلمي في مسند الفردوس عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه
انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحقرن أحدا من المسلمين فان تصغير
المسلمين عند الله اثم وروى ابن ماجه عن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما انه
قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يطوف بالكعبة ويقول ما أطيب وأطيب
ريحك ما أعظمك وما أعظم حرمتك والذي نفس محمد بيده لحرمة المؤمن أعظم عند
الله منك ماله ودمه وان نظن به الاخيرا وذلك أيضا سنة السلف والخلف وقال
امامنا لشافعي رحمه الله تعالى من أحب أن يقضى له بالخير فليحسن ظنه بالناس
واذا رأينا شخصا قسلا تاركا لبعض الواجبات أو كاهما تركبا للنهيات كذلك فلا
نعتقد ولا نحسن الظن به بل نشكر عليه ونأمره بالمعروف وحفظ القوانين الشرعية

طلب سئل عن علماء
السادة الصوفية هل
يقال لهم أولياء الخ

مطالب سئل عن القطب
والاوتاد والانجاب وأرباب
الدرك الخ

في رواية فاذا جاء الامر بوضوئهم فمعد ذلك تقوم الساعة فاذا سمعت
 ما ذكر من الاحاديث وكلام السلف والاخبار الدالة على ذلك وعلى وجود هؤلاء
 السادات الكرام الاخير علمت انه لا التفات لقول المنكر لذلك الزاعم انه ليس له
 اصل في السنة ولان من خصائص نبينا صلى الله عليه وسلم ان يجعل الله تعالى
 في امته اقطابا واورادا ونجباء وبداية دون غيرهم من الامم السابقة وقد سئل
 العلامة القاضي ذكر بارحه الله تعالى عن شخص ادعى ان القطب ليس له وجود
 في زمن من الازمنة ولا ثم شي يقول له القطب فهل هذه الدعوى صحيحة فأجاب رضي
 الله تعالى عنه ان القطب موجود في كل زمن كلمات قطب اقام الله تعالى مقامه
 آخر نقضنا الله تعالى ببركاتهم وهذا أمر مشهور فالمنكر لذلك محروم من بركة
 الاقطاب مبعود من درجة الاحباب والله سبحانه وتعالى الموفق والمهدي للصواب

(باب مسائل منشورة)

(سئل) هل سمي رسول الله صلى الله عليه وسلم وما حكمة سبه (أجاب)
 ذكر بعضهم نظاما فقال

ياسألي عن رسول الله كيف سمي * والسمي من كل قاب غافل لاهي
 قد غاب عن كل شي عرفه سمي * عما سوى الله فالتعظيم لله

والله تعالى أعلم (سئل) عن قال اللهم صل على محمد عدد خلقه مثلا فهل
 تعدد له الصلوات كذلك أو يحصل له ثواب صلاة واحدة (أجاب) قيل ان
 الصلوات تعدد بعدد صلوات صلاها عدد الخلق وقيل لا تعدد بل له ثواب صلاة
 واحدة وكان ابن عرفة المالكي يقول يحصل له من الثواب أكثر من ثواب من صلى
 واحدة لا ثواب من صلى تلك الاعداد قال ويشهد له خبر من قال سبحان الله عدد
 خلقه من حيث دلالة على ان التسليم بهذا اللفظ مزية والالم تكن له فائدة انتهت
 وأقول ليس الحديث مقصودا في الدلالة على قول ابن عرفة فقط بل يدل للاول أيضا
 ويشهد بذلك قاعدة الشافعي رضي الله تعالى عنه المشهورة وقائع الاحوال اذا
 تطرق اليها الاحتمال نزلت منزلة العموم في المقال المحمول على الوقائع القولية بخلاف
 الوقائع الفعلية فانها لاتعم وعليها عمل قاعدته الثانية وقائع الاحوال اذا تطرق اليها
 الاحتمال كصاها ثوب الاجال وسقط بها الاستدلال ولكن له قاعدة أخرى وهي
 ان الحمل على المتيقن واجب ويمكن أن ينزل لان في شرب الاب القاء النفس أي القاء
 نفس الاب الى التهلكة أي يهلك فالابن يموت عطشا والاب يموت أسفا وحرزا على
 ولده بخلاف الابن اذا شرب الاومات الاب عطشا فلا يتأثر بذلك تأثر الاب وتأمل

مطلب (سئل) هل
 سمي رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الخ

مطلب (سئل) عن
 قال اللهم صل على محمد
 عدد خلقه الخ

قصة قر قوش مع الولد وأبيه هذا ما يفهم من العبارة من حيث المراد والافلا تخلو عن
علاقة وسقط بعض الفاظ منها والله أعلم (سئل) هل يجب على العالم أن
يجيب عن كل مسألة سئل عنها (أجاب) لا يجب عليه إلا بأربعة شروط الأول
أن يسأل السائل عما يجب عليه الثاني أن يخاف فوات النازلة الثالث أن يكون
المستول عالمًا بحكم الله تعالى في تلك النازلة أما باجتهاد إن كان مجتهدًا أو بنص
إمامه إن كان مقلدًا الرابع أن يكون السائل والمستول بالغين واجبت بعضهم
وصوب الجواب على البالغ المستوفي للشروط إذا سأل الصغير لما مور بالصلاة بما
لا يعلمه ليتعلمه وزاد بعضهم خامسًا وهو كون المستول عنه عملاً دينياً لا مالياً ولا
اعتقاديًا قال بعضهم وليس بشئ وعند استيفاء الشروط يجب الجواب والتعليم
كفاية إن كان هناك غيره وعينا إن لم يكن قلت الظاهر أن الكتب أن توقف
التعليم عليه له حكمه وحيث وجب الجواب لم يجزله أخذ الاجرة عليه والافتقال
الزباني جازله أخذها انتهى اللغاني من شرح العقيدة الكبير وأقول الظاهر أن
الكتابة لا يجب بها نابل باجرة المثل بقي شئ وهو أن المسئلة قد تحتاج إلى مراجعة
وعمل كثير كما في مسائل المناسبات فالظاهر أن له أخذ الاجرة على المراجعة والعمل
المذكورين وأما الورق فعلى السائل وكذا الخبر والقلم والله تعالى أعلم (سئل)
عن ضرب الدراهم والدنانير أولاً (أجاب) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف عن
كعب قال أول من ضرب الدنانير والدراهم آدم عليه السلام وأما الفلوس فالتعامل
بها قديم كما يؤخذ من اللغة وأول من اتخذ السنة الموازين من الحديد عبد الله بن
عامر بن كريمة والله تعالى أعلم (سئل) عن مات من أطفال المؤمنين
من ذكور وإناث وعن البله أيضاً ولم يتزوجوا في الدنيا فهل يتزوجون في الجنة
(أجاب) لا ريب أن كل مولود نفع فيه الروح من ذكروا أنى يبعث يوم القيامة
وإذا بعث اتلخق ودخل المؤمنون الجنة كانوا على سن واحد وقدر واحد ولا ريب
أن الزواج في الجنة بمعنى التمتع هو من جملة نعيم الآخرة الذي يكون لأهل الجنة
جميعاً ولا ريب أن الأحاديث صرحت ولوحث وشملت وعمت أن لكل واحد من
المؤمنين زوج في الجنة صغيراً كان في الدنيا أو كبيراً أخرج الترمذي وصححه والبيهقي
عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أول زمرة تدخل
الجنة وجوههم كالقمر ليلة البدر والزمرة الثانية كأنهم حسن كوكب دري في السماء
لكل امرأة منهم زوجتان على كل زوجة سبعون حلة يرى منخساقها من وراء الحلال
وأخرج الشيخان عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أول زمرة تلج

مطلب هل يجب على
العالم أن يجيب عن كل
مسئلة سئل عنها الخ

مطلب مثل من أول من
ضرب الدراهم الخ

مطلب عن مات من
أطفال المؤمنين الخ

الذي يمشي على حربة الجحش الذي لا يذوق ولا يخطو ولا يتخطى ولا يتخطى
 رأسه من الذهب والفضة وصاحبهم الزور ورجلهم المسك وكل واحد منهم
 زوجتان يرى مخ ساقهما من وراء اللحم من الحسن لا اختلاف بينهم ولا تباين بينهم
 على ظن واحد يسبحون الله تكملة وعشرا وقد سئل بعضهم عن أطفال المؤمنين
 الذين لم يترؤفوا في الدنيا هل يترؤفون في الآخرة فأجاب أن ظاهر الأحاديث يدل
 على أنهم يترؤفون وكذلك البنات اللاتي من أكاريت زوجين أيضا في الجنة من
 أهل الدنيا في المحبين من حديث أبي هريرة أنهم تذاكروا الرجال في الجنة
 أكثر من النساء فقال الرقيق رسول الله صلى الله عليه وسلم ما في الجنة أحد إلا له
 زوجتان انه ليرى مخ ساقهما من وراء سبعين حلة ما فيها عرّب وفي رواية ليس
 في الجنة أعزب وفيها لكل من أهل الجنة زوجتان اثنتان أي من الآدميات سوى
 ماله من المحور العين كما صرح بذلك رواية أبي يعلى والبيهقي فيدخل الرجل منهم
 على اثنين وسبعين زوجة مما ينشئ الله وأنتهين من ولد آدم لما فضل على من
 أنشأه الله بعبادتهما في الدنيا وشمل عموم أحد وأعزب إليه والمجانين وغيرهم
 بل في طواهر كثير من آيات القرآن ما يدل لذلك لهم فيها أزواج مطهرة والله أعلم
 (سئل) في رجلين أسروهما الأفرنج ثم إن الله تعالى حنن عليهم ما رجل أفرنجي
 اشتراهما من الذين أسروهما وجعل عليهما مالا وأمسك واحد وقال للآخر اذهب
 أنت مات المال الذي عليك وما هذا يبقى ها هنا إلى أن ترسل للمال الذي عليك والذي
 عليه والحال أنهم ما فقرأ فهل يجب على المسلمين فكهما بالمال الذي صار عليهما
 (أجاب) قال الله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وقال صلى الله عليه وسلم فيما
 رواه أحمد والبخاري عن أبي موسى الأشعري فكوا العاني أي الأسير وأجيبوا
 الداعي وأطعموا الجائع وعودوا المريض فبث كان الرجل الأسير فقيرا فيعطى من
 الزكاة ما يغدو نفسه ورفيقه ومن أموال بيت المال كالنبيء والغنيمة فإن لم يوجد فيه
 شيء أو كان ومنع فتولى فعله أغنياء المسلمين لأنه من باب التعاون على المعروف ودفع
 ضرر المسلمين والله تعالى أعلم (سئل) في طوائف النصارى أخراهم الله تعالى
 وذلك أنهم يشهرون الخمر والانسدة المسكرة في ديار الاسلام بين أظهر المسلمين
 خصوصا محروسة عكاها الله تعالى ويظهرون شربها ويتجأهرون بذلك
 وينقلونها في الاسواق والطرق جهارا ويؤذون بذلك المسلمين وانهم يظهرون الخنزير
 وذبحها بين أظهر المسلمين جهارا ويمرون بلحومها في الاسواق والطرقات وانهم
 يظهرون الأكل والشرب والقهوة والدخان في شهر رمضان في الاسواق والطرقات

مطلب في رجلين أسروهما
 الأفرنج الخ

مطلب في طوائف
 النصارى الخ

قول يجب على ولاية الامور ان يعاملهم بما يوافق الشريعة التوريم ويمنعهم مما ينافيها
 يصحون فالتسليم باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الامور في قوله تعالى
 وانكسر بينكم امية يدعون الى الخير ويامرون بالمعروف وينهون عن المنكر اولئك
 هم المفلحون المذموم نازكه بقوله تعالى كانوا لا يتناهون عن منكرهم فاعلموا ان
 ما كانوا يفعلون ومع انه صلى الله عليه وسلم قال لتأمرن بالمعروف وتنهون عن المنكر
 اوليه منكم الله يعذب من عنده وقال صلى الله عليه وسلم من رأى منكم منكرا
 فليغيره بيده الحديث وهل يشاؤون على ذلك وكذلك يجب على كل من قدر على زواله
 ان يزيله في باب على ذلك وهل اذا عضدهم أحد من المسلمين وأقرهم وعارض من
 يريد زوال المنكر يؤدب بما يليق به أو تكف الحال (أجاب) الحمد لله وحده
 والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وعن أنزل القرآن نستمد التقرير والاثبات قال
 الله تعالى ان تنصر الله ينصرك ويثبت أقدامك والله تعالى غني عن النصر وانما
 النصر لدين الاسلام وفي الحقيقة انما النصر لنا معشر الاسلام واذا تأملت احوال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وأحوال أصحابه ظهر لك من أين كان يأتي لهم النصر
 وذلك بانهم كانت لا تأخذهم في الله لومة لائم مع قتلهم وقتل ما بأيديهم من المال
 والسلاح والخيول والعدة مع ما نحن عليه الا ان معاشرا الاسلام من الكثرة
 والاموال والخيول والعدة وغير ذلك مع قلة الفتوح واستيلاء أهل الكفر علينا
 وكسر قلوب أهل الايمان مع جبر قلوب أهل الصليبان فتأمل قول الله تعالى اذ يرحي
 ربك الى الملائكة افي معكم فثبتوا الذين آمنوا سألني في قلوب الذين كفروا والرب
 تجد الرعب في قلوب من يدعي الاسلام أشد من قلوب الكافرين كأنه لعدم الايمان
 فاعلم وقل الله تعالى انه يجب على ولاية الامور ان يعاملهم الله تعالى أن يمنعوا جميع أهل
 الذمة من نصارى ويهود وغيرهما من اظهارة الجور والناقص والخنزير والاكل
 في رمضان ولا يجوز لاحد من المسلمين ان يبيعهم طعاما او يملكهم منه في رمضان
 واما فيما بينهم فلا تمنعهم من ذلك ويراق عليهم المنكر اذا اظهروه وكل ذلك لا ريب
 انه من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واصل ذلك للسلطان ونوابه أيدهم
 الله تعالى فتي وجدوا كان الامر منوطا بهم والافعل أهل الحل والعقد من العلماء
 والصلحاء والكبراء المنع من ذلك بالمعروف ويجب على كل مسلم ودعاهم وزجرهم عن
 ذلك لقوله تعالى كانوا لا يتناهون عن منكرهم فاعلموا انهم كانوا يفعلون ما
 أبوداود أقول ما دخل النقص على بني اسرائيل انه كان الرجل يلقي الرجل فيقول
 ما هذا اتق الله ودع ما تصنع فانه لا يحل لك ثم يلقاه من الغد وهو على حاله فلا تمنعه

فقال يكون أكيله وشريبه وقعيده فلما فعلوا ذلك ضرب الله قلوب بعضهم ببعض
 ثم قال لعن الذين كفروا من بني إسرائيل على لسان داود وعيسى ابن مريم ذلك
 بما عصوا وكانوا يعتدون كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يعملون
 وقال تعالى والمؤمنون والمؤمنات بعضهم من بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن
 المنكر قال الغزالي أفهمت الآية أن من هجرهما خرج من المؤمنين وقال القرطبي
 جعلهم ما الله تعالى فرقا بين المؤمنين والمؤمنات وقال تعالى وتعاونوا على البر
 والتقوى ولا تعاونوا على الأثم والعدوان وأخرج مسلم وغيره عن ابن مسعود عن
 رأي منكم منكر أخيه يده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وذلك
 أضعف الإيمان وأخرج أبو داود واللفظ له والترمذي وقال حسن غريب وابن ماجه
 أفضل الجهاد كلمة حق تقال عند سلطان جائر وروى الأصماني أيها الناس مروا
 بالمعروف وانها عن المنكر قبل أن تدعوا الله فلا يستقيم لكم وقبل أن تستغفروا
 فلا يغفر لكم أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يدفع رزقا ولا يقرب أجلا وأن
 الأحبار من اليهود والرهبان من النصارى لما تركوا الأمر بالمعروف والنهي عن
 المنكر لعنهم الله تعالى على لسان داود وعيسى ابن مريم ثم عوا بالبلاء ولا ريب أن
 المنكر للعاصي والمغير لها من ولي الأمر وغيره مثاب الثواب الجزيل والمعين لهم شريك
 في الثواب أن أعانهم عليه وفي العقاب أن أعانهم على المعاصي وروى الأصماني
 لا تزال لا إله الا الله تنفع قائلها وترد عنهم العذاب والنقمة ما لم يستغفروا بحقها قالوا
 يا رسول الله وما الاستغفار بحقها قال يظهر العمل بمعاصي الله فلا تنكر ولا تغير
 وذهب جماعة منهم أحدهم أنه تعالى أن ترك الانكار بالقلب كفر والله تعالى أعلم
 (سئل) في مقدار مكث عيسى في الأرض كم كان وقولهم أنه كان ثلاثا وثلاثين سنة
 هل هو صحيح أولا وإذا قلتم بصفته بشكل بأن النبوة لا تكون الا بعد الأربعين (أجاب)
 نقل في سبل الرشاد عن زاد المعاد أن ما يذكران المسيح رفع وله ثلاث وثلاثون
 سنة لا يعرف له أثر متصل يجب المصير اليه قال الشامي والأمر كما قال والا حادثة
 الصحبة تدل على أنه رفع وهو ابن مائة وعشرين سنة انتهى لمخصا والذي وقع لابن
 حجر في شرح المدة زينة ولما رفع عيسى الى السماء كان سنه أي مريم ثلاثا وخسين
 سنة وبقيت بعده خمس سنين وحين جلت به كان سنه عشرين سنين بناء على القول
 الضعيف فاذا قلنا بالصحيح المار اندفع الاشكال واذا قلنا بالضعيف الذي ذكره ابن
 حجر يكون على قول من لا يشترط في النبوة بلوغ الأربعين والله أعلم (سئل)
 فيمن قتل نبيا أو قتله نبي فهل هو كافر أو من أهل النار (أجاب) روى الامام أحمد عن

مطلب في مقدار مكث
 عيسى في الأرض كم كان
 الخ

مطلب فيمن قتل نبيا أو قتله
 نبي الخ

ابن مسعود أشد الناس عذاباً يوم القيامة رجل قتل نبياً أو قتله نبي أو رجل يفضل
الناس بغير علم أو مصور يصور التماثيل وقال الله تعالى ذلك بأنهم كانوا يكفرون
بآيات الله ويقتلون الأنبياء بغير حق ولا ذنبان قتل الأنبياء يقتضي عدم الإيمان
بهم المقتضي ذلك لكفر القاتل ولأن النبي عليه الصلاة والسلام لا يقتل إلا مهذو
الدم أجماعاً لعصمته فدل على كفر المقتول للأنبياء وكفر قاتلهم كما ظهر لك والله أعلم
(سئل) فيما يقوله العامة عند محاوراتهم فيقولون صلوا على النبي وكذلك القرآن إذا
خبرنا للناس بحجينا يقول لصاحب الخبز صل على النبي يفهمه أنه لم يبق له شيء وكذا
عند عرض السامع على البيع وعند خروج الإنسان من الحمام يقول الجاهل
صلوا على النبي وكذلك الشعراء في ابتداء شعرهم وفي أنشأته وآخره صلوا على النبي
وكذا عند غضب شخص يقول له جليسه صل على النبي وكذا إذا رأى شيئاً تعجب
منه لحسنه كآدمي وجمل وفرس وغيرهما من الحيوانات يقول القائل صلوا على
النبي بل يعتقدون أن الصلاة تدفع العين وكذا ذكرها في الأما كن المستغفرة
فهل ذلك جائز (أجاب) أعلم وقل الله تعالى إن الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم مجمع على طلبها بالكتاب والسنة وجوباً واستحباً بالآما وجوباً فعندنا
في التشهد الأخير وعند كل ما ذكر ذهب إليه من الأئمة ذهب وفي كل مجلس مرة
ولو تكررت ذكره حكاية الزمخشري وكذا حكى أنها تجب في كل دعاء وأما استحبابها
فلا كلام فيه ولكنها تنأى كد في مواضع منها عقب الأذان ومنها أول الدعاء
وأوسطه وآخره ومنها عقب دعاء القنوت ومنها عند دخول المسجد والخروج منه
ومنها في صلاة الجنازة ومنها عند التلبية وعند الصفا والمروة ومنها عند الاجتماع
والتفرق ومنها عند الصباح والمساء ومنها عند الوضوء ومنها عند طنين الأذن ومنها
عند نسيان الشيء ومنها عند زيارة قبره الشريف وأعلم أن الآتي بها على قصد
تعظيمه صلى الله عليه وسلم أو التبرك بها أو دفع غضب من غضب أو إغاظة منافق
أو كافر أو دفع ضرر عين عائن فهذا كله مستحب لأن العلم فيه خلافاً وأما عند
التعجب من شيء كفرس وجمل وشيء من المتاع فلا ضرر في الاتيان بها كما ذكره
الحلي من أئمتنا بل لو قيل باستحبها قياساً على سبحان الله فأنها وردت للتعجب
كثيراً في الأحاديث وخبرها النووي في أذكاره وكذا لا اله الا الله أي تأتي للتعجب
نادر أو غيره ووجه استحبابها عند التعجب أنه صلى الله عليه وسلم عرفنا حقائق
الاشياء في الكتاب والسنة كقوله أفلا ينظرون الى الأبل كيف خلقت فإذا قالها
الإنسان تعجباً من شيء فكأنه يقول صلى الله عليه وسلم الذي عرفنا حقائق هذه

مطلب فيما يقوله العامة
عند محاوراتهم فبة ولون
صلوا على النبي الخ

لا يشك في أن علي عليه السلام قد استغفروا بصلواتك منه فاستغفروا
 عن ما سبوا الكفر فان عرف انه جعلها بغيره كغير انتهى ونظر في القرى
 ان بعض المتأخرين من أئمتنا والذي يقوله لا بد في الكفر من قهر أو تدبير ذلك
 ربه تعالى عليه كلامه وهو ان يذكر ما عند المستقدر أو المصيرك منه بقصد
 استقداره أو جملها فيصير انتهى ولا اظن أحدا من أهل الاسلام من عرف
 قدره صلى الله عليه وسلم بورد ما على هذا الوجه ولكن جزم البدر العيني من الحقيقة
 بغير منها كالسبيح والتكبير عند عمل حرم أو عرض سلعة أو رفع متاع انتهى أما
 عند العمل المحرم كالزنا والسرقة فنقول به وأما عند عرض السلعة أو رفع المتاع
 فلا مانع منه لما علمت ان قائل ذلك إما متعجب ولا مانع منه وإما متبرك فكذلك
 ومثل ذلك ما يقع من قرآن وجماع وشاعري أول شعره وآخره وكذلك قول القائل
 لجلبسه صل على محمد ومثل ذلك في المحاولات وكذلك دفع العين وعند غضب شخص
 فانها انما يقال بمقاصد صالحة وهي التبرك ودفع ضرر العين ودفع الغضب
 واستقلاب الصلح وترقيق القلب والترحيم من المخاطب فلا بأس من ذكرها في هذه
 المواطن كلها ثم ينبغي أن قصصنا عن الاماكن المستقدرة لانها كالقرآن قال
 الامم انور ولا يؤمر بها عند الغضب خوفا ان يجعله الغضب على الكفر انتهى
 وينبغي أن يقيد ذلك بأحق أو جاهل لا يعرف قدر رسول الله صلى الله عليه وسلم أما
 العارف والكامل فلا مانع من ذكرها له عند غضبه فانها تجعله على الرجوع عن
 الغضب والله تعالى أعلم (سئل) فيما يقع في هذا الزمن في بعض القرى
 والاعراب ان الرجلين منسلا يقع بينهما نزاع في أمر ما فيطلب أحدهما الشرع القويم
 فيقول الثاني أنا فرعي لا شرعي أو نحن لانعرف الا الفرع أو دعائم العرب أو دعائم
 الفلاحين أو هذه المسئلة لا توجد في الشرع أو ليس لها الشرع مالها الا قاضي
 العرب وسمعت من بعضهم يقول ان الدم هذا ليس في الشرع ولله حكم الا عند
 قاضي العرب ولهم ألقاط كثيرة مثل هذه وما قاربها وجميع أهل هذه القرى عندهم
 هذا الامر مشهور وكل واحد منهم يقول به فهل هم كفار مرتدون بذلك وهل يجب
 قتالهم حتى يرجعوا للحق الحقيقي وهل يجب على كل مسلم سماع منهم ذلك الانكار
 عليهم ومنعهم منه وبعض هؤلاء يستحسن حكم قاضي العرب على حكم الشرع ومع
 ذلك يفرمون لهذا الفاسق المبتدع المغير للشرعية الغراما لا كثيرا وتسمح نفوسهم
 ببذله دون ما يعطى لقاض أو مفت على ان الحكم الشرعي أو ضحوا لجوابا شافيا
 عن هذه المسئلة (أجاب) اعلم أن هذه الألقاط وما شابهها لا تصدر عن قلب مؤمن

مطالب فيما يقع في هذا
 الزمن في بعض القرى
 الخ

الله واليوم الآخر على أن الشرع هو ما شرعه الله تعالى في كتابه العزيز المنزل
 على محمد صلى الله عليه وسلم لا غير ذلك بالاعتبار بأنهم قد قرئوا من كتاب الله تعالى
 عليه وسلم بالذي أنزل عليه من السماء على نبيهم صلى الله عليه وسلم والذين آمنوا
 به فكل مسلم من بني البشر بعد محمد صلى الله عليه وسلم ولم يزلوا من بعدهم
 على كل ما شرع الله عليه من الدين والاسلام وليس له في الاسلام من بعدهم سلطان
 الايمان هو التصديق والاذعان بما علم من دين محمد صلى الله عليه وسلم قبل هؤلاء
 الذين يقع منهم مثل هذه الالفاظ وان وجد منهم التصديق لكن لم يوجد منهم
 الاذعان الذي هو عبارة عن الاستسلام والانقياد الى جميع الاحكام الشرعية فمن لم
 يذعن لها فهو كافر وهذا النوع كان كثيرا في زمن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال تعالى يعرفونه كما يعرفون أبناءهم ولئن سألتهم من خلق السموات والارض
 ليقولن الله ومع ذلك هم كفار ارجاءوا ما مل قوله تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى
 يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما
 فانك تجد هذه الآية صريحة في كفر هؤلاء الجماعة بلا شبهة بل وكثير من العامة
 كذلك بل بعض أهل العلم كذلك فانك قل ان تجد انسانا يحكم عليه بالرجم
 أو بقطع اليد في السرقة ألا ويجدي نفسه حرجا وعدم تسليم وقال تعالى اخفكم
 الجاهلية ينعون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون فلا شك ان دعائم العرب
 والفلاحين هي حكم الجاهلية أو بما ألقاه الشيطان لهم وزينه فلا يجوز ان يؤمن
 بالله واليوم الآخر العمل بها أو العذول اليها عن الشريعة الغراء المطهرة التي هي
 خير الشرائع وقد روى الحاكم عن أبي هريرة تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما
 كتاب الله العزيز وستى ولن يتفرقا حتى يردا على الخوض فلا شك ان هؤلاء قد
 سلبوا من الدين كما تسلب الشعرة من العجين فكيف يسوغ لعاقل أن يدعي الله
 ورسوله في حكم فيعدل عن ذلك الحكم الى حكم أعراي جهنم أو فلاح ملعون
 مطرود مبعد عن الله ورسوله يحكمكم له برايه فلعنة الله على هؤلاء وأحزابهم
 ومن يقول بقولهم ومن مرضى بما يرضونه فوالله لهم أخس حالا من الجاهلية لانهم
 كانوا معذورين لعدم وجود الشرع القويم ولهذا لم يؤاخذهم الله تعالى قال تعالى
 وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا وما بعد وجود الشرع فالناس قسمان اما مؤمن
 مصدق تجري عليه الشرائع واما كافر معاند هؤلاء من هذا القسم اذ لا نظر لكونهم
 ينطقون بالشهادتين ألا ترى ان من ألقى مصفا في قاذورة أو علما شرعيا أو فتوى علم
 على الارض مع قوله أي شيء هذا العلم كافر وان نطق به ما ولا شك ان شريعة محمد صلى

انما علموا من الدين بالضرورة اذ هي الدين القويم وقد حرم من التشكيك
 بان الحكم الجاهل عليه المشهور بين الناس المستحسن عليه ومثله الجاهل بصل الصبح
 يكفر منكروه على الاصح لا شعاره بالتكذيب وقد اجعوا على ان من انكر ما هو
 معار من الدين كفر ووجب قتله ان لم يتب لان انكاره يستلزم تكذيب النبي صلى
 الله عليه وسلم في العلم والمعلوم بهذا المعنى هو ما يعرفه الخواص والعوام من غير قبول
 للتشكيك فالعق بالضروريات كوجوب الصلاة والصوم وحرمه الزنا والخمر بل
 قال الشهاب في قواعد ولا يختص ذلك بالواجبات والقربات والمحرمات بل لو جرح
 بعض المباحات بالضرورة كالوقال ان الله تعالى لم يبع التين والعنب انتهى فيكفر بذلك
 وفيه نص الائمة على ان نافي الاسلام كلا أو بعضا كنافي بعثة محمد صلى الله عليه
 وسلم خطي آثم كافر عند الاشعرية بشرط تكليفه وبلوغه الدعوة وعند المعتزلة بعد
 نأهله للظرف فقط ولا ينفع تأويله ولا اجتهاده ويدخل في نافي الاسلام نافي ما ثبت
 من قواعد بدليل العقل مع دليل السمع كما في توحيد الباري تعالى بالقدم بأن القدم
 لله لا لا ونحوها ونافي ما ثبت بدليل السمع وحده كنافي الحشر والجزاء ونحوهما
 مما علم كونه ضرورة ولا شك ان هؤلاء الطائفة تفقوا الاسلام كلا أو بعضا فهم كفار
 بلا مرية ولا ترد عندى في ذلك ولا لكل مسلم يعلم محاسن الشريعة الغراء ومواقع
 القرآن العظيم غاية الامر انه ينبيه عليهم ويعرفون حكم الله تعالى في هذه العبادة
 الواقعة منهم فان تابوا ورجعوا ورضوا بحكم الله ورسوله صاروا مسلمين بذلك والافهم
 كفار ويجب على مولانا السلطان قتالهم وسلب أموالهم وتكون في البيت مال
 المسلمين كأموال المرتدين وقد قال الصديق لبعض الاعراب على أقل من هذه
 المرتبة وهو منعهم الزكاة وقال لو منعوني اعناقا كانوا يدفعونه لرسول الله صلى الله
 عليه وسلم لقاتلتهم وقد نص أئمتنا على ان من امتنع من اظهار شعار الصلاة يقاتل
 وعبارة المنهاج مع ابن حجر فان لم يظهروا الشعار كما تقرر بأن امتنعوا كلهم أو
 بعضهم كل أهل محلة من قرية كبيرة ولم يظهروا الشعار الا بهم قوتلوا أى قاتل
 المتنوعين الامام أو نائبه لاظهار هذه الشريعة العظيمة ويظهر على أنه لا يجوز له أن
 يقبأهم بالقتال بمجرد الترك كما يوحى اليه قوله فان امتنعوا بل حتى يأمرهم فمتنعوا
 من غير تأويل اخذ مما يأتي في ترك الصلاة نفسها انتهى وذكر ابن حجر في باب
 الاذان بناء على القول بأن الاذان فرض كفاية قال وهو قوي ومن ثم اختار جمع
 أنه يقاتل أهل بلدة تركوا الاذان والاقامة أو أحدهما بحيث لم يظهروا الشعار في
 بلدة صغيرة يكفي بمحل واحد وكبيرة لا بد من محال نظير ما يأتي في الجماعة والضابط

بأن يكون بحيث يسمع كل أهلها وأهلها المسمع من القول بأن الأذان والأقامة
 سنة لا خيار وطال شيخ الإسلام في شرح الركنين فبطل المستنون أي بقائهم
 الإسلام أو أنه عليه أي على ترك الصلاة كسائر فروع الكليات حتى يظهر
 الشك في صحة الصلاة فإذا كان السلطان يقاتل على ترك فروع الكليات على
 أنكار الشرع من أصله أولى بل لهم أوجه كثيرة يقاتلون عليها من عدم إرث النساء
 وأخذ مهرهن وخروج نسائهن كاشقات الوجوه في الأسواق فإن استلوا ذلك أي
 عدم إرث النساء وما بعده كفر وواقعة نص الأئمة على كفر من استباح الزنا واللواط أو
 الفرض فاعدا مع قدرته على القيام كما صرح به النووي وغيره أو الخمر وما يوضح هذا
 المقام ما ذكره اللقاني في شرح عقيدته الكبير ما نصه وما يوضح هذا المقام أن من
 أنكر ما عرف بالتواتر فإن لم يرجع أنكاره إلى أنكار شريعة من الشرائع كان أنكاره
 غزوة تبوك ووجود أبي بكر وعمر وقتل عثمان وخلافة علي رضي الله تعالى عنهم وغير
 ذلك مما علم بالنقل ضرورة وليس في أنكاره حجة شريعة لا يكون أنكاره ذلك كفرا
 إذ ليس فيه أكثر من الكذب والعناد كانكاره شام وعباد وقعة الجمل وصارفة
 على رضي الله تعالى عنه من خالفه ثم ان اقترن بذلك اتهامه للناس فليس وهم المسلمون
 أجمع كفرا كما في الشفاء وغيره لمر يأنه إلى إبطال الشريعة وليس هذا كنسكراصل
 الإجماع لأنه لا يتم جميع المسلمين بل ولا بعضهم وانما نسكرا اجتماعهم وتوافقهم
 على شيء وان رجع أنكاره إلى أنكار قاعدة من قواعد الدين أو حكم من أحكامه
 كانكار الخوارج حديث الرجم كفر لأنه حكم من أحكام الشريعة مجمع عليه معلوم
 من الدين بالضرورة وان أنكر واقعته واعتزوا بأن الرجم ثابت في هذه الشريعة
 بدليل آخر لم يكفروا ما لم يقتن اعترافهم بمنكر كنسكرا باحة الدين يكفر كنسكرا
 أنكر كون الاباحة حكما شرعيا وعبارة ابن حجر يعترض على قول بعض المخنفية من
 أنكر حلالا أو حراما كفرا لا خصوصيته لما بذلك بل من أنكر حكما من الأحكام
 الخمسة الواجب أو الحرام أو المباح أو المستدوب أو المكروه من حيث هو كأن أنكر
 الوجوب من حيث هو والتحریم من حيث هو وكذا الباقي كان كافرا قلت واحتج
 بقيد الحشية عن أنكارها من حيث متعلقاتها فانها لا بد فيها من العلم بالضرورة
 على ما مر انتهى فهذا نص صريح في أن من أنكر حكما من الأحكام الخمسة يكفر
 فكيف بمن أنكر الشريعة كلها أو قال لا أعرفها أو قال أنا فرعي لا شرعي أو قال
 لا نعرف الشرع أو قال لا نعرف الادعاءم العرب أو دعائم الفلاحين ويعني بالدعائم
 الأمور المتعارفة بينهم التي خالفت الشرع قطعا التي من جعلتها عدم إرث النساء

ولما كان من جلتها ان الرجل يشترق زوجته رجل وزوجه الثاني ابنتها
 ماتت واحد منهم ما ولا يرجع زوجها على روح ابنته جمال معروف عندهم ومن
 جلتها ان المرأة اذا ماتت زوجها او لمسا قريب أي قريب كان فريد أحدها ولما ولا
 فريد البقاء على أولادها الكونهم سفاروا لا تريد قراهم خا أي قريبها ذلك حتى تبطل
 من من مالها أو مال أولادها الا ينسبهم الله في بعد ذلك يتركها والا فرق بينهما وبين
 أولادها وقد شاهدنا ذلك كثيرا وقال صلى الله عليه وسلم من فرق بين والده وولده ما
 فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة ومن جلتها أن يكون تحت الرجل منهم أرض
 وقف أو بيت المال أو ما أقطعه السلطان لأحد من الجند بزعمهم يفسد في البلد
 ويعيب مدة طويلة فيضج بعض الناس يده عليها ويغرس بها شبرا فريد الأول
 رفع يد الثاني المقر على الأرض من المسكلم عليها فرفعها لقاضي العرب أو الفلاحين
 ليحكم له بها ومن جلتها الا اكتفاء برجل واحد في جميع الامور حتى في الزنا والقتل
 ومن جلتها ان الرجل منهم يعمل للشاهد مالا كثيرا يشهد ف يرجع على خصمه به
 ومن جلتها ان الرجل يجعل جعل يسمى عندهم حلاوة لمن يخبره عن السارق مثلا
 ف يرجع به على السارق ومن جلتها انهم يغرمون السارق أربعة أمثال المسروق
 ومن جلتها انهم يحلفون كل منهم في شيء أربعة واربعين كلمة ومعه خمسة من الرجال
 ينزكونه ومن جلتها انهم يحلفون المتهم على شيء بحضرة نبي أو ولي ولكن يركب
 الخالف فوق القبر وفي خبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال لا يجلس أحدكم على
 جرة فتخلص الى جلده خيره من أن يجلس على قبر وعبرة النووي في شرح مسلم
 في حديث لان أمشي على جرة أو سيف الخ نصها القعود على القبور حرام والمراد
 بالقعود الجلوس عليه هذا مذهب الشافعي والجمهور من العلماء وقال مالك المراد
 بالقعود الحديث وهذا التأويل ضعيف أو باطل والصواب ان المراد بالقعود الجلوس
 وما يوضحه قوله صلى الله عليه وسلم لا تجلسوا على القبور وفي الرواية الاخرى لان
 يجلس أحدكم على جرة فتحرق ثيابه فتخلص الى جلده خيره من ان يجلس على قبر
 فكذلك قال أصحابنا تجصيص القبور مكره والقعود عليها حرام وكذلك الاستناد
 الى القبر والاقكاء عليه وبه تعلم ان قبور الانبياء التي يظهر فيها عدم الخلاف
 والجزم بالحرمة ومن جلتها ان بعض الاعراب يأخذ المرأة من غير انقضاء عدة واذا
 مات زوجها أو طلقها أو اراد انسان منهم يأخذها بأي بشاة ويذبحها عند باب بيتها
 ويسمونها بشاة الحليلة أي حلت المرأة للزوج الثاني ولو قبل انقضاء عدتها ومنهم
 من يدفع قشة أو عودا أو بغيرا ويكون ماذ كرقاعا مقام العقد والشهود والولي الى

من ذلك من الصلوات التي لا تحق وقد سئل ابن عبد السلام الطوسي بما صوته
 في حرب البوادي فهو حرب السجادة وهي عطية إذا طلق أحد منهم امرأته أو مات
 زوجها أو غيرها آخر بعده فهو خمسة أو أقل من ذلك لا يستعملون مطلقاً ويستعملون
 طائفة وإذا توفي أحد منهم عن عشر بنات مثلاً وله ابن عم أو نحو ذلك لم يرزوا البنات
 مطلقاً ويرثه ذلك الرجل ويستعملون ذلك ويقولون بالحجة وهو أن أحدكم إذا سخط
 قال وحيلة رضاء هذا الأخضر ويشيرون إلى السماء ويعتقدون ذلك وإذا قيل
 لأحدكم بعث في هذا الزمان نبي صادق ولم يتوقف ولا يؤمنون بالبعث والنشور
 وإذا قيل لأحدكم أيمان ربنا يحيي الخلق بعد موتهم ويحاسبهم على الصلاة
 وغيرها فيقولون لا ندري ولا يقيمون الصلاة ولا يؤتون الزكاة ودأبهم الفساد
 في الأرض وقطع الطريق فاحكم الله تعالى فيهم وما يجب على الإمام في حقهم شرعاً
 (أجاب) من استقل حكم ما علم أمر حرمة في دين نبينا محمد صلى الله عليه وسلم
 فهو كافر ثم ينظر بعد ذلك إن تاب ورجع تقبل توبته وينبغي لولاة الأمور أن يعلموه
 الأحكام لا احتمال أن يكون فعلهم للجهل فان لم يرجعوا حل قتلهم وأخذ أموالهم ثم
 ينظر في حال نسايتهم إن كن مؤمنات مكرهات لا ذنب لهن ويعلم الأحكام فان لم
 يتبين حل سبيهن وبيعهن كالحريسات ويجب على الأعراب تعلم الأحكام فان
 الأعراب أهل جفاء بخلاف العرب فان الله تعالى ذم الأعراب وهم أهل البادية فان
 قطعوا الطريق وأخذوا الأموال وقتلوا النفس فالإمام أن يقطع أيديهم وأرجلهم
 أن أخذوا قبل التوبة وكانوا مؤمنين فان استمروا على اعتقادهم كما في السؤال يقتلون
 بلا انذار (وسئل) أيضاً خاتمة المحققين الشيخ خير الدين عن ذلك بما صوته
 في طائفة من الفلاحين دعوا إلى الشرع الواضح المبين في قصة تتعلق بالجنايات
 من قتل وجراحات فأبوا فاطنين لا نعمل بالشرع وإنما نعمل بدعائم العرب والفلاحين
 فإذا يترتب عليهم شرعاً (أجاب) أن قالوا ذلك لا اعتقادهم عدم حقيقة الشرع
 أو استقفاً فلا ريب في كفرهم بأجماع المسلمين ويجب أن يجري عليهم أحكام
 المرتدين وإن لم يكن واحداً منهما فقد اختلف في كفرهم قال في جامع الفصولين قال
 لخصمه حكم الشرع كذا فقال خصمه من يرسم كارس كتم حكم في كفره وقيل
 لا ومعنى هذه اللفاظ إنما عمل بالعادة لا بالشرع وأبدل القول الأول بفرع من عماد
 الدين مثل ما في جامع الفصولين في كثير من كتب المذهب وأما عقوبة المذكورين
 وتعزيرهم وأهانتهم فواجب على حكام المسلمين لأن العرب والفلاحين غلب
 عليهم إهمال الشرع والرجوع إلى الدعائم وبما تطرقوا إلى هدم الشريعة بالسكينة

مطلب أيضاً خاتمة
 المحققين خير الدين الخ

ان تركوا امرهم فلا يجوز ان رآه اغنتهم في المضلل والاهمال امرهم فيما لا يجوز فيه
 الاهمال خصوصا فيما يتعلق بهذا الشأن الذي طال ما ضربت العصاة به وانه
 بسببها حتى استقام وباعوا فيه النفوس حتى شد صلبه وقام فالتعن على حكم
 المسلمين والاسلام وولاية سائر الانام تدارك هذا الامر الخطر المشكل وتلافي هذا
 الشأن الصعب المذهل والتيقظ له بر مثل هؤلاء الى الشرع المجدي وترك ما عداه
 مما لم ينزل الله به من سلطان ومن ابي وعمادي منهم في الضلال يجب أن يعامل بالقتل
 والقتال ولا حول ولا قوة الا بالله المهيمن المتعال اليه مرجعنا ومردنا وعليه اعتمادنا
 في سائر الاحوال اللهم قوم من سماء الشريعة وارفع عيدها وثبت قوائمها بما سمك
 السماء ان تقع على الارض آمين اللهم آمين و (سئل) رحمه الله تعالى في نحو
 عرب السعاده وبنى عطية وغيرهم من عرب الشام ومصر والحجاز وغيرهم من عرب
 البوادي الذين يطلعون نساءهم فيترجج الرجل منهمزوجة الاخر المدخول بها
 بعد طلاقه بجمعة أو أقل وكذلك بعد الموت لا يعتدون مطلقا ويستحلون ذلك
 واذا مات أحدهم عن عشرينات مثلا وله ابن عم ونحو ذلك من العصبه وان بعد
 لا يورثون البنات مطلقا معه بل يمنعونهم بانفسهم ميراثا ويورثون ذلك لعصبته فقط
 ويستحلون ذلك ويصدقون بعفته صلى الله عليه وسلم ولكنهم يكرهون البعث
 والنشور واذا قيل لاحد من ان ربنا سبحانه يحيي الخلق بعد موتهم ويحاسبهم على
 اعمالهم فيقولون لا ندري ذلك ولا يقيمون الصلاة ولا يؤتو الزكاة ودأبهم العساد
 في الارض وقطع الطريق وقتل النفس التي حرمها الله تعالى بغير حق ويبيعون
 الحر ويقول بائعه هذا فلاحى أبيه لمن شئت كيف شئت وانصرف فيه بالرهن
 كيف شئت مستحلين ذلك ومن قبائحهم ان الواحد منهم اذا جاءته زوجته الغير
 مغضبة من زوجها وكان بينهما وبينه أدنى قرابة يذبح شاة ويطعمها لاهل حبه ويدخل
 عايم في الحرام ويجعلها زوجة له معتقدا حل ذلك فاحكم الله تعالى فيهم وما الذي
 يجب على الحكماء في حقهم شرعا مع نهيم لهم عن ذلك مرارا وأمرهم بالاستسلام
 والانقياد لاحكام الله تعالى فما يزادون الا مخالفة ونزوحا عن أمرهم (فأجاب)
 قد سئل عن مثل هذه المسئلة شيخ مشايخنا الزاهد الورع العالم الشيخ أمين الدين
 محمد بن عبد العال الحنفي رحمه الله تعالى (فأجاب) بما حاصله المرقوم في فتاواه
 من استحل حكماء علم أمره وحرمة في ديننا محمد صلى الله عليه وسلم فهو كافر وحيث
 نهوا وعظوا امرارا حل قتلهم وقتالهم وأخذ أموالهم ثم ينظر في حال نساءهم ان كن
 مؤمنات مكرهات معهن لا ذنب لهن لا يتعرض لهن فيعلن الاحكام وان لم يكن

مطلب سئل عن نحو
 عرب السعاده وبنى
 عطية الخ

كذلك حل سبيهم وبيعهم كالخساريات انتهى وتعين قطعوا الطريق وقتلوا
 النفس وأخذوا الاموال فقرأهم ما ذكره الله تعالى في كتابه العزيز يقال عز من
 قائل انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا ان يقتلوا أو
 يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الارض ذلك لهم خزي
 في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم هذا حكمهم مع كونهم كفارا وبه يعلم حل
 قتلهم مطلقا والحالة هذه ويثاب قاتلهم وأجر المقاتل لهم كاجر المقاتل لاهل الحرب
 مع خلوص النية لانه مجاهد في سبيل الله والله أعلم ومن جملة قبائح هؤلاء المجرمين
 المارقين من الاسلام مروق السهم ان الرجل منهم يأخذ البنت البكر أو المرأة
 الثيب قهرا عليها وعلى أهلها وذلك انه يجدها في بادية فيهددها بالقتل ثم يذهب
 بها إلى بلدة أخرى فيدخلها بيت رجل من أهل القرية فيمكنه منها مع وجود جميع
 أهل البلد وشهادتهم لذلك فلا ريب عندي انهم كلهم فسقة أشقياء مستحقون
 القتل لا قرارهم على هذه الفاحشة العظيمة التي لا تقع بين المسلمين فقد نص أئمتنا
 متونا وشروحا على ان الصائل على الفرج يجب قتاله ولو قتل قدمه كدم الكلب
 هدر وعبارة النهج مع شرحه لشيخ الاسلام زكريا الانصاري بل يجب أي الدفع
 في بضع وفي نفس ولو مملوكة قصدها غير مسلم بغير زنته بقولي محقون الدم وكتب
 عليه المعشئ الزيادي قوله في بضع ومقدماته وغيره فأقاربه لانه لا مجال للإباحة فيه
 بل يقع منهم أشد من هذا الامر العظيع الشنيع الذي لا يقع في بلاد الاسلام وهو
 ان أحدهم يأخذ زوجة الرجل التي في عقد نكاحه قهرا عليه بالوجه السابق وله
 منها أولاد فيدخل عليها وتصير زوجة لا غاصب فحسبنا الله ونعم الوكيل ولولا حلم الله
 تعالى لسكادت السماء أن تقع على الارض ولكن عذاب الله شديد ولعذاب الآخرة
 أشد وغالب نساءهم بهذا الوجه القبيح المخالف للملة الاسلام وكلهم متواطئون
 على هذا المعنى وقل من ينكره منهم واذا أنكره أحد انما ينكر بلسانه لا بقلبه
 واذا وقع له هذا فعله بنفسه الامن عصمه الله تعالى وربما قد غصبها زوج المرأة
 الاول فيأخذها أيضا قهرا ولها من الثاني أولاد ويزعمون أنهم أهل عرض وحسب
 كلا والله أنهم لاهل الفسق والفواحش والفجور وهما ميزان تعلم به أنهم أقبح حالا
 من الجاهلية بل من اليهود والنصارى أما الجاهلية فعذرون بعدم وجود الشرع
 فلما ورد كان هو العهدة وأما اليهود فان موسى مرسل لهم بالتوراة والنصارى أرسل
 لهم عيسى بالانجيل فلهم بحسب الاصل نوع عذر عند الله وعند الناس وان كان
 محمد صلى الله عليه وسلم نسخ جميع الشرائع فلا يس لهم الآن عذرا أصلا وأما هؤلاء

النصارى فاستقدمهم الا الشيطان اوجدهم ويثس المصير ولا حول ولا قوة الا
 بالله العلي العظيم فلا يحشرون مع امة محمد صلى الله عليه وسلم لانهم لم يذعنوا لشرعه
 ولم يعملوا به ولا مع اليهود لانهم لم يعملوا بالتوراة ولا مع النصارى لانهم لم يعملوا
 بالانجيل ولا مع الجاهلية فانهم بلغتهم الدعوة بخلاف الجاهلية ولا مع عبدة الاصنام
 والاوتان لانهم غيرهم فانه تعالى اعلم بحالهم يوم القيامة لكن نسأل الله العظيم
 رب العرش الكريم ان يتوب عليهم وان يهديهم الطريق المستقيم ويعملوا
 بالشرع القويم شرع محمد صلى الله عليه وسلم حتى يحشروا مع امته ويفوزوا بسعادته
 وحسن طلعته ويتلذذوا بالجنة ونعيمها وانما قلنا ذلك شفقة عليهم وخوفاً ان
 يموتوا على الكفر فيهلكوا وقال الامام مالك بلغني انه يجب على العلماء التبليغ كما
 يجب على الرسل فانه يتوب عليهم انه هو التواب الرحيم ومن جملة قبائحهم انهم اذا
 ارادوا ان يحلفوا احداً جعلوا له دائرة في الارض وجعلوا فيها شملة ونعلة وقد رماقوا بها
 ورمحوا ووثاقهم يدخل المتهم في الدائرة فيحلف وهذه هي اليمين العظمى عندهم
 ومن قبائحهم ان الرجل يزوج ابنته فيحتاج الزوج ان يدفع لكل من اقاربها
 مالا مخصوصا يسمى عندهم بلعه ومن قبائحهم ان الرجل يتكبر له عند آخر مال
 فيأخذ دابته مثلاً على ذلك المال ولكن يمنعها الا كل والشرب حتى تموت فلا
 يضمنها ويأتي باخرى كذلك الى ان يأخذ الذي له فان علفها وسقاها ضمن على
 كفرهم الذي اسسوه واتبعوه ومن قبائحهم الشنيعة التي ما وقعت في الجاهلية ولا
 في الاسلام ان شاتهم يأخذون امرأة فاجرة فاسقة ويذهبون بها الى خارج القرى
 في الجبال وبين الشجر ويصنعون بها انواع الفواحش من زنا وغيره ويسرقون
 اموال المسلمين ويأكلون ويطعمون كل من يرد عليهم ويقال لهم في عرفهم شباب
 المغنية فحب الله سعيهم في الدنيا والآخرة وجميع اهل البلاد تعلم ذلك وقل من ينكر
 عليهم مع انه يجب على كل مسلم يؤمن بالله واليوم الآخر قتالهم ولا يتوقف
 على حكاهم بل كل من علم ذلك من المؤمنين لزمه قتالهم ثم كل من كان منهم محصناً
 وجب رجه حتى يموت ومن كان غير محصن وجب حله مائة جلدة وتعريب عام
 والمرأة كذلك ان كانت محصنة وجب رجاها والا فجلدها وتعريبها ومن قبائحهم
 ان الرجل يأتي لواحد منهم فيقول انا مستجير بك فيلزمه في عرضهم الباطل سبعة
 قروش أسدية ومن قبائحهم ان الرجل اذا كفل آخر في أمره كذلك ويلزمه له
 سبعة قروش أو تسعة قروش أسدية ومن قبائحهم ان الرجل اذا عرف دابة له مع
 آخر واقبتها بالوجه الشرعي يأخذ من مالها من هي تحت يده نصف القيمة

ومن قبائحهم ان الرجل منهم تذهب له دابة أو تسرق أو يأخذها الصدوق لم يأخذها
 انسان منهم قهر أو سرقة فيغرم لها مال الصكها أيضا نصف القيمة ومن قبائحهم ان
 الواحد منهم يكون له حق على بلد أو قرية أو اقارب مخصوصين فتى ظفر بواحد من
 هؤلاء أخذ حقه منه أو أخذ دابته أو غنمه أو بقره ثم ان ما يأخذ من الحيوانات
 يمنع من الاكل والشرب حتى يموت ومع ذلك يرجع على الغريم بدينه ولا
 يغرم له قيمة ما تلف عنده من الحيوان بل ربما أخذ له حيوانا آخر يلف عنده أيضا
 ومع ذلك يرجع بدينه كما مرو من قبائحهم ان رجلا أجنبيا رعى امرأة بالزنا فلا بد
 من قتلها من غير بينة تشهد بذلك ومن غير فرق بين محصنة وغيرها ومن قبائحهم ان
 غالب البلاد لهم قاض يقضى لهم بامور اصطلاحية فيما بينهم لا توافق الشرع القويم
 وهنا خاتمة نسأل الله تعالى حسن الخاتمة في الاحكام المتعلقة بهم وهي انهم ان
 استمروا على ما هم عليه من اعتقاد الدعائم وعدم اعتقاد الشرع القويم والعمل به
 لا تحصل ذبايحهم ولا تجوز مناجاتهم ان كانت نساء هم تعتقد ذلك أو انعتقدت
 في حال ردة آباؤهم ولا تقبل شهادتهم ولا تجوز الصلاة خلف أئمتهم ولا يدقنون
 في مقابر المسلمين ولا تجوز الصلاة على موتاهم ولا يغسلون ولا يكفنون بل يجوز اغراء
 الكلاب على جيفهم وان تضررت انهم وادبناهم في التراب ولا تجوز مجالستهم ومن
 جالسهم فهو فاسق لان مجالسة الفاسق لغیر ضرورة فسق ولا يجوز اسلم ان يزوجه
 امته او من له عليها الولاية ويجب استنابتهم ذكورا واناثا حالا فان أصروا قتلوا الخبر
 البضاري من بدل دينه فاقتلوه أو اسلموا بان اعتقدوا بطلان دعائهم وأذعنوا للشرع
 القويم صح اسلامهم وتر كوا للخبر فاذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحق
 الاسلام وملكتهم موقوف كبضع زوجاتهم ان ماتوا على ذلك بان زواله بالردة والا
 فلا نزول وقصر فهم ان لم يحتمل الوقف بان لم يقبل التعليق كبسيع وهبة ورهن وكتابة
 وسلم واجارة باطل لعدم احتمال الوقف وان احتمله بان قبل التعليق كعتق وتدير
 ووصية فوقوف ان أسلم فغذا فان ماتوا على ذلك يكون مالهم في ثالبيت مال المسلمين ولا
 يكون لورثتهم لان المرتد لا يرث ولا يورث ومن أحاط بالشرعية الفراء علما علم ببقية
 أحوالهم ولولا الاشتغال كنت أطلت القول في هذا السؤال ولكن فيه ما يطلع
 اللبيب على غالب أحوالهم بل وأحوال غيرهم كن يقول بالخالية وخالية الخالية
 كعسكر مصر وذلك ان الظلم ونحوه اذا مضى عندهم عليه سنتان صار محالاً يعارض
 فيه لكونه مرت عليه السنة المعينة والتي قبلها وهما المراد بالخالية وخالية الخالية
 ومثل ذلك من يقول بالقوانين السلطانية حيث كانت مخالفة للشرع القويم كان

فليس لواحد من يعرف القوانين شرع الله يحكم بيننا فقال لا أعرف الشرع وإنما أعرف
قوانين السلطان وليس لهذه المسئلة الا قانون السلطان وليس لها الشرع أو
حكمها الا يوجد في الشرع ونحو ذلك ولكن الغالب على القوانين السلطانية
عدم مخالفة الشرع الشريف وفي هذا القدر كفاية والله تعالى أعلم (سئل)

مطلب سئل يا سائل عن
احاديث من العجب الخ

يا سائل عن احاديث من العجب * قد حارفيها ذوو الافكار والادب
عن تزوج انثى ثم طلقها * ثلاثة قد مضت حقاً بلا عطب
وعن قريب أتماها ثم راجعها * على الصبي الذي في سائر الكتب
بجامع الام والاختين جماء * في فرد وقت ولم يخشى من العطب
أعمامها أربع والجد خامسهم * أخ لها زوجها هذا من العجب
وعن صبي بلا أم وليس له * أب ويطلق في الميراث في النسب
وقائلاً لا أخيه حين قابله * أهلاً بعنى وخالي وابن اخت أبي
(أجاب) رحمه الله تعالى

فازوج ميل قد زوج المكحلة * طلقها كل عين يا أبا الادب
فالمل جامع هذا لمكحلة * وبعد ذاك لعيني صاحب الشنب
ان راجع الام طلق عين غانية * وان يطلق يطالعين والمهذب
أصابع أربع أعمام مكحلة * ابهام يرى فذاك الجد في النسب
وان تكن جامعاً خساً بمكحلة * زوج وخالهما مع وسطة العجب
أما الصبي فالعين عنه غنى * والارث للكل فافهم غاية العطب
هما صبيان في عينين جدهما * رأس وكل له عم بمناسب
وخاله اذنان العينين أمهما * والكل أخ لها فافهم بذا طرب
والعين اخت لرأس والصبي لها * ابنا يقينا بلا شك ولا كذب
هذا جوابي فكن للحق مستمعاً * ولا تجادل أخاً علم بلا سبب
ثم الصلاة على خير الانام ومن * قد أقرأ الضيف مع ولد ذوى حسب

مطلب سئل كم عدد
الملائكة الموكلين ببني
آدم الخ

والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) كم عدد الملائكة التي موكلة على بني آدم
وكيف صورة كتابتهم وفي أين محلهم وما اسم الكتاتين واذا مات الادمي فأين
تذهب الملائكة الموكلة به (أجاب) اختلف العلماء رحمه الله تعالى في عدد
الملائكة التي موكلة على بني آدم روى ان عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه
سأل النبي صلى الله عليه وسلم كم ملائكة على الانسان فقال عشرون ملكاً منهم ملك
عزيمته على حسانتك وهو أمين على الذي عن يسارك فادعك حسنة كتبت

عشر وإذا علمت سيئة قال الذي على الشمال الذي على اليمين اكتب فيقول له
 لا علمه أن يتوب فإذا لم يتوب قال نعم اكتب أراحمنا الله تعالى منه فيحسن القرين ما أقل
 مراقبته لله تعالى وأقل استغفاره لقوله تعالى ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد
 فاسم الملك الذي على اليمين رقيب وهو الذي يكتب الحسنات وأسم الملك الذي على
 الشمال عتيد وهو الذي يكتب السيئات وملكان بين يديك ومن خلفك لقول الله
 تعالى له معقبات من بين يديه ومن خلفه يحفظونه من أمر الله وملك قابض على
 ناصيته إذا تواضع لله تعالى رفعه وإذا تبحر على الله تعالى قصمه وملكان على
 شفتيك ليس يحفظان عليك إلا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وملك على
 فيك لا يدع الحية أو الهوام تدخل فيك وملكان على عينيك ويقال إن اسمهما
 شويه فهؤلاء عشرة أملاك على آدمي فتزل ملائكة الليل على ملائكة النهار
 فهؤلاء وعشرون ملكا على كل آدمي وقال مجاهد ما من عبد إلا وملك موكل به
 يحفظه في نومه ويقظته من الجن والانس والهوام فاسمهم شئ يأتيه الا قال له الملك
 وراءك الا شئ يأذن الله فيه فيصيبه وقال كعب الاحبار لولا ان الله تعالى وكل
 بكم ملائكة يذوبون عنكم في مطعمكم ومشر بكم وعوراتكم لقطفتكم الجن وقال
 الفاكهاني ان قلت الملائكة التي ترفع عمل العبد في اليوم أهم الذين يأتون غدا أم
 غيرهم قلت الظاهر انهم هم وانهم لا يتغيرون عليه مادام حيا واختلغوا في موضع
 جالس الملكين من الانسان فقال الضحاك مجلسهما تحت الشعر على الخنك قال
 البغوي وكان الحسن يعجبه أن يظف عنقته وروى أبو نعيم في تاريخ أصبهان انه
 صلى الله عليه وسلم قال تقوا أفواهكم بالخلال فانها يجلس الملكين الحافظين وان
 مدادها الريق وقلها اللسان وليس عليه ما شئ أضرم بقايا الطعام بين الأسنان
 وذكر وانهم ما يكتبان كل شئ حتى الا نين في المرض كما قال صاحب الجوهرة
 لكل عبد حافظون وكلوا * وكاتبون خيرة لنهم ملوا
 من أمره شئاً فعل ولو ذهل * حتى الا نين في المرض كما نقل

وإذا كانت الكتابة لا تهمل شئاً فحاسب نفسك لتريح الملائكة من التعب
 وفائدة جعل الملائكة موكلين بالانسان انه اذا علم ان له حافظا من الملائكة
 موكل به يحفظ عليه أقواله وأفعاله في صحائف تنشر له وتقرأ عليه يوم القيامة
 على رؤس الاشهاد كان زاجر له عن القبيح وترك المعاصي وقال عكرمة لا يكتبان
 الا ما يؤثر عليه ويوزر وروى انه اذا كان الليل قال صاحب اليمين لصاحب
 الشمال تعال ألقيك فاطرح أنا حسنة وأنت عشر حتى يصعد صاحب السيئات

في الدنيا والآخرة إذا جعل الإنسان عشر سيئات وجعل حسنة واحدة غفر الله له
 وقال في ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث أحاديث أعشبه بالآحاد السيئات والأحاديث
 الحسنة لأن الحسنة الواحدة تكفر عن مائة سيئة عشر سيئات فإذا زادت السيئات
 والويل له أن لم يغفر الله عنه وروى أن آدم عليه السلام أخرج من الجنة قال يا رب
 أرسلني إلى الأرض وسلطت على إبليس فأجعل لي عليه سلطاناً قال لا يولد لك ولد إلا
 وكانت به ملكين يحفظانه قال يا رب زدني قال الحسنة بعشرة وأزبد لها والسبحة
 بواحدة وأجرها قال يا رب زدني قال باب التوبة مقروح ما دام في الجسد روح وروى
 أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الله تعالى وكل بعبده ملكين يكتبان
 عليه فإذا مات قال يا رب قد قبضت عبدك فلان قال أين قال سمائي بملاوة من
 ملائكتي يعبدونني وأرضي بملاوة من ملائكتي يطيعونني أذهب إلى قبر عبدي
 فسبحاني وكبراني وهللاني وأكتبوا ذلك في صحيفة عبدي إلى يوم القيامة وهذه بشارة
 عظيمة لهذه الأمة المحمدية حيث معها الله تعالى بهذا الفضل العظيم والعطاء الجسيم
 والله تعالى أعلم (سئل) فيما يفعله الناس من القيام لبعضهم بعضاً هل هو
 جائز أم لا (أجاب) قدر فزع هذا السؤال للعلامة سيدي الشيخ عز الدين بن عبد
 السلام رحمه الله تعالى وهو في القيام الذي أحدثه أهل زماننا مع أنه لم يكن في زمن
 السلف هل يجوز أم يحرم فكتب الجواب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا تبغضوا ولا تحاسدوا ولا تباؤوا ولا تقاطعوا وكونوا عباد الله إخواناً وترك
 القيام في هذا الوقت يفضي للقاطعة والمدايرة فلو قيل بوجوبه ما كان بعبد أو قال
 اللقائي رحمه الله تعالى ثم أنه منهي عنه منهي بفرقه إذا فعل تعظيماً لمن لا يحبه لانه
 يشبه فعل الجبايرة ويوقع الفساد في قلب الذي يقام له ومباح إذا فعل اجلاً لمن
 لا يريده ومنه ديب للقادم من سفر فرما بقدمه يسلم عليه أو يشكر إحسانه أو القادماً
 المصائب ليغريه بمصيبته والله تعالى أعلم (سئل) فيمن يرى المصطفى صلى الله
 عليه وسلم يقظة ومنا ما هل هي جائزة ويرى ذاته الشريفة حقيقة وما الحكم إذا رآه
 إنسان في آن واحد وأحدهما بالشرق والثاني بالمغرب (أجاب) اتفق الحفاظ
 رحمهم الله تعالى أن رؤيته صلى الله عليه وسلم يقظة ومنا ما جائزة لكن اختلفوا
 هل يرى الرائي ذاته الشريفة حقيقة أو يرى مثالا يحكمه أفذهب إلى الأول جماعة
 وذهب إلى الثاني الغزالي واليا فعي وآخرون واحتج الأول بأنه صلى الله عليه وسلم
 سراج المهدي ونور الظلام وشمس المعارف كما يرى نور السراج والشمس من بعد
 والمرئي جرم الشمس بأعراضه وخواصه فكذلك الجسم الكريم والبدن الشريف

مطلب سئل فيما يفعله
 الناس من القيام لبعضهم
 الخ

مطلب فيمن يرى المصطفى
 صلى الله عليه وسلم الخ

خلا تلتزم مغارقه الروضة الشريفة ولا خلوا الضريح منه بل يخرق الله تعالى الحجب
لرائي وينزل المانع حتى يراه وهو في مكانه ويمكن على هذا ان يراه اثنان في آن واحد
ومكان واحد أحدهما بالشرق والثاني بالمغرب أو يجعل تلك الحجب شفاقة لا توارى
وراهما وقال القرافي رحمه الله تعالى محل النزاع ما اذا أواه الرائي في ميقته بالشرق وآخر
في ذلك الوقت في بيته بالمغرب فان الشمس انما يرى في البيت شعاعها وأما جرمها
فهو في مكانه من السماء ولو حصرها محل الرائي لاستحالة كونها في ذلك المكان في محل
غيره فوجب القول بالثاني بالمثل وقد قال جماعة من أكابر الصوفية بالعالم المثالي
سواء وافق صورته عليه الصلاة والسلام لمحقيقة أولا لان الرئي على خلافها
انما هو على صورة الرائي المنطبعة في مثاله عليه الصلاة والسلام الذي هو كالمرآة
للصورتين وتوسط بعضهم فقال رؤياه على صورته وصفته الحقيقية رؤيا لا تحتاج
الى تعبير ورؤياه على غير هار ويا تحتاج الى تعبير وهي حقيقة في الوجهين جميعا
لا تلبس فيها من الشيطان باتفاق العموم بل هي حق وان رؤى بغير صفته اذ تصور
كل تلك الصور من قبل الله تعالى فن رآه شيئا فهو في غاية سلم ومن رآه شابا فهو
في غاية حرب ومن رآه متبسما فهو متمسك بسقته ومن رآه على حاله وهيدته كان دليلا
على صلاح الرائي وكمال حاله وجاهه وظفره على أعدائه ومن رآه متغيرا لمحال كان على
سوء حال الرائي حتى ان الموحّد يراه حسنا والمحد يراه قبيحا انه كالمرآة الصقيلة
ينطبع فيها كلما قابله وان كانت ذاتها على أحسن حال وأكملها والله تعالى أعلم
(سئل) فيما يفعله بعض فقهاء البر ونحوهم اذا جاء اليهم الداعي والمدعي ليحكم بينهما
فيقول لهما لا أحكم بينكما حتى تحطما البسلة فهل لا يجوز له ذلك وهل يحل له أن يأخذ
من الخصمين أجره على الحكم بينهما وما يصدر على يدهم من العملة المسماة الآن بعملة
المثالثه ويبيعون حيلة لهما لاجل الخلاص من اثم الربا فهل لا يجوز لهم ذلك وما يفعله
بعض جهلة الفلاحين من عدم توريث الاناث وأخذ مهورهن وخروجهن سافرات
الوجوه ومقاوضتهن باناث بعضهم بعضا وجعلهم الاناث كالبهايم من جملة الميراث
ويقتسمونهن ويكفونهن من العمل ما ليس بواجب عليهن ويخرجونهن معهم
في الحرب والقتال وغير ذلك من الافعال القبيحة فهل لا يحل ذلك ولا يجوز الاقرار
عليه خصوصا فقهاءهم يشاهدون هذه الافعال منهم ويقرّونهم عليه فاحكم الله
تعالى في ذلك (أجاب) ما ذكر في هذا السؤال من قبائح هذه الافعال فيلحق
فاعلها الوبال والنكال والدمار وغضب الجبار وتلعنه الملائكة الكرام هذا اذا لم
يستحل ما ذكر وما اذا استحل ذلك والعياذ بالله تعالى فنعامله معاملة المرتد وقال

مطلب فيما يفعله بعض
فقهاء البر الخ

أبوذر رضي الله عنه تمام التقوى ترك بعض المحلال خوفاً من أن يكون حراماً لما
 في ذلك من ترك الريبة لأن تركها وروج كبير عظيم وروى عن أبي هريرة رضي الله
 عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال لرجل دع ما يريبك إلى ما لا يريبك فقال وكيف لي
 بالعلم بذلك فقال له إذا أردت أمراً فضع يدك على صدرك فان القلب يضطرب للحرام
 ويسكن للحلال ولأن المسلم يدع الصغيرة مخافة الكبيرة والمعنى اقل الذي
 يحدك الناس على فعله ودع الذي يحدك الناس على فعله وقوله في السؤال هل
 يجوز أخذ الأجرة على الحكم قال الشيخ تقي الدين السبكي رحمه الله تعالى إذا ابتلى
 انسان بالقضاء لا يصلح له أن يأخذ شيئاً إلا أن يرزقه الامام أو يكتب مكتوباً يستحق
 أجرة مثله إذا لم يكن كتابة ذلك واجبة عليه ولا يجوز له أن يأخذ على الحكم ولا على
 تولية نيابة القضاء ولا على مباينة وقف أو مال يقيم شيئاً وكذلك حاجب القاضي
 وكل من يلي أمور المسلمين ومن فعل خلاف ذلك فقد غيّر فريضة الله تعالى وباع
 عمله الذي بذله لعباده ثمن قليل ولذا تجذب بعض الفجرة الذين يفعلون ذلك يأخذونه
 خفية وهذه علامة الحرام فإن الحلال يأخذه صاحبه ولا يستخفى من أخذه والله
 يعلم المفسد من المصلح انتهى ذلك لمخصا وجزم الصميري في الايضاح فقال ومن قال
 يجوز للحاكم أن يأخذ شيئاً من أعيان الخصوم وجب أن يستتاب وذكر العلامة
 الشمس الرملي في فتاواه أنه يجوز للفتي أن يأخذ أجرة مثله إن كان فقيراً والاولى
 في حقه التبرع بالتقوى ولا يأخذ من مستفت أجرة وإن لم يكن له رزق ومتى أخذ
 شيئاً مع عدم رضاه لم يحل له ذلك وذكر أيضاً في فتاواه أن لفظ الحكم وإداء الشهادة
 لا يأخذ عليه أجرة فإن احتاج القاضي إلى النظر بين الخصمين وتعطلت به مصالحه
 وهو فقير أو احتاج الشاهد إلى ركوب وإن لم يركب كان له أخذ أجرته وبذل أجرة
 ما يركبه انتهى وذكره في شرحه على المنهاج بقوله وجازله أي للقاضي طلب أجرة
 مثل عملة فقط وأخذها وامتنع عند آخرين والاول أقرب والثاني أحوط انتهى وما
 يفعله الآن من المعاملة للناس بكتب الصكوك والتمسكات لأصحاب الاموال
 واشتهرت بمعاملة المثالثة يدفعون العشرة بخمسة عشر إلى البئد ومثلاً ويأتون إلى
 فقيه ويعمل لذلك حيلة بأن يبيع المديون دواته أو كتاباً أو محرمة أو سجادة أو غير
 ذلك لأجل الخلاص من الربا وهذه الحيلة مكروهة عندنا كراهة شديدة ومحرمة
 عند الامام أحمد بن حنبل رضي الله عنه قاله تعالى لا يخفي عليه شيء وقد ورد وعيد
 شديد لكل الربا قال الله تعالى الذين يأكلون الربا الآية أي يعاملون به وإنما خص
 الأكل لانه معظم الامر المقصود من المال لأن المال لا يؤكل إنما يصرف في المأكول

ثم وكل دفع الله تعالى التصرف في الربا والدين بما كارهه لا يقوم من دونهم الا
 كما يقرم الذي يضبطه أي يصرفه الشيطان من المس أي الجنون والمجنون إن كل
 الربا يثبت يوم القيامة على الصبر الذي لا يستطيع الجور كذا العيص لان الربا
 في دارهم ويطعونهم فقلوبهم فلا يقدرون على الاستطاعة وعلى ابن عباس لا يقبل الله
 تعالى من كل الربا صدقة ولا جحولا ولا جهادا ولا صلاة ولا عمارا ولا عمارا ولا عمارا
 الا ان اذ اراد احدهم ان يقرض غير ما يقرض مثلا ويحبل عليه فانه يبا كل شهر
 وطارا ربنا اوقفه رزانا فيقول له ب ذلك لي كل شهر فيوهه كل ذلك وهذه المنة
 باطلة لما ورد في الخبر ككل قرص جرنقاه وروا وقد كان الامام ابو حنيفة رحمه الله
 تعالى لا يجلس تحت ظل شجرة غير مخرمة ومن ذلك القرض لمن يستاجر ملكه بما كثر
 من قيمته لاجل القرض ان وقع ذلك شرطا اذ هو حرام بالاجماع ومن بعض قطعهم
 القبيح انهم يورثون الذكور دون الاناث وهو ما كان عليه اهل الجاهلية ويخالفون
 قول الله تعالى حيث قال يومئذ الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فانه تعالى
 جعل للبنات حصة في اموال آبايهم وقسم لمن مع الذكور خلا لما كانوا عليه
 في الجاهلية وذلك لضعفهن وترغيبا في نكاحهن وقد عدل سبحانه وتعالى حيث
 جعل للذكر مثل حظ الانثيين لان الذكور ذوات حاجتين حاجته لنفسه وحاجة لعياله
 والانثى ذات حاجة فقط وقد روى ان جعفر الصادق رضي الله عنه (سئل) عن
 تفضيل الذكر على الانثى فقال ان حواء اخذت حفنة من الخنطة واكت وأخذت
 حفنة اخرى وخبأتها ثم اخذت حفنة اخرى ودفعنها الى آدم عليه السلام فلما
 جعلت نصيبها ضعف نصيب الرجل قلب الله الامر عليها فجعل نصيب المرأة نصف
 نصيب الرجل وقيل انه قيل كفى للذكر ان جعل نصيبه ضعف نصيب الانثى فلا
 ينبغي له أن يطمع في جعل الانثى محرومة بالكلية انتهى ومن بعض فعلمهم القبيح
 انهم يرسلون نساءهم الى المدن يبيعون ويشترون في الاسواق وهن كاشفات
 وجوههن متشبهات بالرجال ولا يستحيين من الله تعالى ولا من عباده وقال تعالى قل
 للمؤمنين يغضوا من ابصارهم الآية أي عماليجل لهم النظر اليه لقوله صلى الله عليه
 وسلم يا علي لا تتبع النظرة النظرة لان الاولى لك وليست الثانية لك وقال تعالى
 وقل للمؤمنات يغضضن من ابصارهن الآية عماليجل لمن نظره لقوله صلى الله عليه
 وسلم لام سلمة وميمونة بنت الحارث لما دخل عليهما ابن ام مكتوم احتجب منه
 فقلنا يا رسول الله أليس أعشى لا يبصرنا ولا يعرفنا فقال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أفعمى أتما ألتما تبصرانه وقد اتفق المسلمون على منع النساء أن يخرجن

مطلب عن تفضيل الذكر
 على الانثى الح

سائر الناس بحرية ولا ينظر اليهم من قبله الفتنة ويحذر لنا الشهوة واللاتي يحسن
 الصبر على سبل الباطل والاعراض عن تعاطيل الاحوال ومن بعض علماءهم
 رسولون نساءهم الى الحبس يحتطبون ويحمله على رؤسهم ويكلمونهم الى الطعن
 بالعموم والى حمل القس من السهل الى الياسر وغير ذلك من الاعمال الشاقة
 فالتين من الواجب عليهن فلا والله ما يجب عليهن من هذا شيئا ومن بعض جهلهم
 انهم يلبسون نساءهم السراويل عند المات وتما في حياة الدنيا فلا يلبسونهم ذلك
 لانهما عندهم ليس أزواجهن اللباس في الدنيا ويخافون قول النبي صلى الله عليه
 وسلم وهو قوله اتخذوا السراويلات فانها من استر ثيابكم وحسنوا بها نساءكم اذا
 خرجن أي استروهن وصونوهن بلبس السراويل خصوصا اذا خرجن من بيوتهن لما
 فيها من الامن من ان يكشف العورة بخوسقوط أو ربح فهي كحصن مانع وأما
 فعل هؤلاء المذكورين فانهم يسترون نساءهم بلبس السراويل في القبور ولا
 يلبسونهن ذلك في الدنيا خصوصا عند خروجهن وتراهن أي بالانسان في الشتاء وهن
 ماشيات في الاسواق وافعات اثوابهن الى ركبتهن وما عليهن الا ثوب واحد فلاحول
 ولا قوة الا بالله العلي العظيم ومن بعض جهلهم ان أحدهم اذا كان مترجلا امرأة
 واحدة وأخذت ثيابه فالتغالب أنه يترك الاولى وأنه يأخذ الجديدة الى قرية ثانية
 يسكن بها ويترك الاولى من غير نفقة ولا كسوة ولا يخف من الله تعالى ولا يخشى
 عقابه ذكر العلامة الرملي رحمه الله تعالى في شرحه على المنهاج ومن له زوجات وبات
 عند بعضهن لزمه فورا أن يبيت عند من بقي منهن قسوته يذنبن للخبر الصحيح اذا كان
 عند الرجل امرأتان فلم يعدل بينهما جاء يوم القيامة وشقه مائل أي ساقط وقد
 كان صلى الله عليه وسلم على غاية من العدل في القسم واذا دخل على احدها من
 في نوبة الاخرى وطال مكثه قضى من نوبته ما مثله لانه مع الطول لا يسمع به وحق
 الادعي لا يسقط بالعدو ومن بعض أفعالهم انه اذا كان لاحدهم امرأتان فيجدهما
 في بيت واحد مع أنه يحرم عليه ذلك بغير رضا من ذكر العلامة الرملي رحمه الله تعالى
 في شرحه على المنهاج ويحرم عليه أن يجمع ضربتين في مسكن أو خيمة ولو ليله لما
 يذنب من التباغض الا برضاها ما لان الحق لهما ولهما الرجوع ويكره له أن يظأ
 واحدة مع علم الاخرى ولا يلزمها الاجابة لان الحياء والمسروعة يأتين ذلك ومن ثم
 صوب الاذرعى التحريم ومن بعض أفعالهم القبيحة انه اذا مات رجل وترك ذكورا
 وانا نودواب ومواشي وأسبابا وملا كافالذ كور يجمعون البنات من جملة الميراث
 مع الدواب والمواشي والاملاك والاسباب ويقتسمون ذلك والورع فيهم يدفع

الذي بعد ما قسم مع الميراث فبعض اشخاص من ذنوب وبعض اشياء حتى انهم يقرى
ومن الذي في دار الله العظيم انهم انما يلبسون من ثوبه عن طيب قلبها وان شراح
فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ومن بعض اشخاص من ذنوبهم يقايضون
بناتهم كما يحاسبون من منسحق الزود عن الاخرى بكمال وجه من ارجال
او غيرها من ذنوبها وهذا يسمى فكاح الشغار التي عنه في خبر العيصين ما خرد من
شعر الكلب وحلها اذا رخصها ليول فكل من كلامه يقول الا لا ترفع رجل يتي
حتى ارفع رجل يتيك وهو في بيتك يتي على ان تزوجني او تزوج ابني مثل انك
ويضع كل واحد صداق الاخرى فيقبل وعلة البطلان التشريل في البضع لان كلا
جعل بضع موليته مودا للسكاح ومداق الاخرى فاشبه تزويجها من رجلين ومن
بعض قبضهم وافعالهم الشنيعة انهم يبيعون بناتهم وانخواتهم وبنات اعمامهم
لازواجهن كبيع الارقا عويا كاون مهورهن ويقولون انهن يدرن ذمتهم من
ذلك فلا والله العظيم ورسوله الكريم انهن لا يبرثن ذمتهم عن طيب قلب وان شراح
مدر وانما هوة هرا عليهم وغصبا ومن بعض افعالهم ان بعضهم ياتي الى عند بعض
التجار ويستدين منه اقشه وكسوة مختلفة الالوان وبعد قطع ذلك وتفصيله
يذهب به الى قريته فان استعمل ذلك واليسه لاهله فيما طل التاجر بتمته ويعدده الى
البيدر فاذا جاء البيدر يتعلل له بامور واهية ويصبره الى البيدر الثاني فاذا جاء
البيدر يتعلل له بامور ايضا ويصبره الى الزيت فاذا جاء الزيت يقول له ما حمل زيتوني
وانت فيك التحمل ويصبره الى البيدر وهلم جرا وان كان له غنى عن الخواصج اوانه
طلق زوجته التي اخذها الكسوة والقماش فيعاود القماش على صاحبه بعد
قطعه وتفصيله ولم يخش الله تعالى ولم يستخ من عباده ولم يختش من كلام ولا ملام
وقد وقع لي مثل هذا المادة وهو ان فقيها من فقهاء البرع قد نكاحه على بنت واراد
الدخول بها فجاء لعندي واخذها كسوة العرس ليحجب لي بتمتها زيتانم بعد ذلك
طلقها وردا الكسوة منها ما هو مفصل ومنها ما هو محيط عامله الله تعالى بعدله والحمد
لله تعالى ايضا اعتنارت الدنيا ومن بعض قبضهم وافعالهم الشنيعة انه اذا وقع بينهم
وبين اعدائهم حرب فيلبسون نساء هم اتفر ما عندهم من الملبوس ويزيتوهن
ويدرن بينهم في الحرب ويخرضهم على القتال ويحملن لهم الماء كل والمشراب وكل من
حين اوفشل عن القتال من الرجال تاتي اليه الامراة ومرادها ان تاخذ سلاحه
لاجل ما تخرضه على القتال وتقويه على قتل النفس التي حرم الله تعالى قتلها
الا بالحق ومن بعض قبضهم وافعالهم الشنيعة انه اذا صار عندهم فرح يجتمع شباهم

في كل ما يقع من البلاء والهموم يارادون خلقون كمالها كرم تجعل المرأة
 من ورائها أحسن الناس وتدخل في وسط الخلق تفرق بين جسمهم وخلقهم
 ما بين أصلهم لها وتجلس على جورهم أحيانا ويسمونهم بغير اسم النساء
 وتكون هذه عندهم من أنف نساءهم وأطهرهن ومن بعض جهلهم أنهم يعظمون
 أميرهم أو شيخهم أو الملك عليهم ولا يخلفون إلاحياته ويكون الخلف بصلاته
 عندهم قسم عظيم ليس فيه حقد ولا خلف ومن بعض أفعالهم الشنيعة أنه
 إذا تربطت امرأة غياقي اليها والدها وأخوتها أو أولاد عها ويقولون لها مرادنا
 تزوجك لأجل أن ياخذوا مهرها وهي لم ترض بالزواج أو يصحكون لها أولاد
 صغار من شفقها عليهم تخاف عليهم الصباغ فتدفع لأقاربها قدر مهرها حتى أنهم
 ما يزوجونها ثم أنهم يقولون عنها مذة ويأتون إليها خصوصا إذا كانت مليئة ويقولون
 لها مرادنا تزوجك لأنك عرستنا وتخاف على عرضنا ومأمرادهم الا حتى ياخذوا
 مهرها أو ياخذوا منها قدر مهرها وهكذا ثالثا ورابعا ومن بعض قصصهم وأفعالهم
 الشنيعة أنهم إذا اتهموا امرأة عندهم بالقاحشة قتلوها من غير ثبوت ذلك عليهم ولا
 يمسونها ولا يكفون عنها ولا يصاون عليها وانما يرمونها في بئر وسواء كانت محصنة أو غير
 محصنة ولهم أفعال كثيرة أضر بنا عنها خرف الاطالة فلاحول ولا قوة الا بالله العلي
 العظيم وعلى ولاية الامور رضا عفا الله تعالى لنا وهم الاجور وعلى أهل الحل والعقد
 وأرباب الكلام من المشايخ والمتكلمين أيد الله تعالى بهم الدين ووقفهم للصراط
 المستقيم المنع من هذه التزغات والاباطيل لان عليهم حفظ الدين الذي هو أحد
 السكيات الخمس الذي أجمع على حفظها كل ملة وهي الدين والنفس والمال
 والعرض والعقل والمتعين على حكام المسلمين والاسلام وولاية سائر الانام تدارك
 هذا الامر الخطر المشكل وتلافي هذا الشان الصعب المذهل والتيقظه نسأله سبحانه
 أن يجنبنا الزيف والفضلال ولا حول ولا قوة الا بالله المعين المتعال اليه مرجعنا ومردنا
 وعليه اعتمادنا في سائر الاحوال والله سبحانه وقه على أعلم بالصواب (سئل)
 عن الزغاريت هل كانت في زمن المصطفى صلى الله عليه وسلم وهل هي مباحة
 في الافراح وهل يجوز فعلها من الذكور والاولا (أجاب) قيل ان أصل الزغاريت
 عن أمنا حواء رضي الله تعالى عنها لما اجتمعت بأدم عليه السلام بعدما أخرجا
 من الجنة فلما رآته فن شدة فرحها به زغرت وهي مباحة في كل فرح وسرور ومن
 النساء وتكره من الرجال لانه مخصوص بالنساء والاولى حرمة من الرجال لقشبه
 بالنساء والله تعالى أعلم (سئل) هل الافضل للمكاتب الدعاء الى الله تعالى

مطالب عن الزغاريت
 هل كانت بزمن النبي
 صلى الله تعالى عليه
 وسلم الخ
 مطلب هل الافضل على
 المكاتب الدعاء الى الله
 تعالى الخ

أكثره (أجاب) ورد من المسكنات والصفاء سلب طلب الداء من غير دفعه
والجواب عليه لا يقع الداعي أقول صاحب الجوارح

وعند طمان الدعاء يفتح كائن القرآن وحده يصح

والسبب من الظاهر الظاهر لا نقار إلى الله تعالى وتكونه صلى الله عليه وسلم إلى أمر
أحد أكثره وأما الذي أمر به الصبر وهو لا ينافي الصبر فقد دعي إلى طلب الصلاة
والسلام بكشف صبره مع قوله تعالى أنا وجدناه صابرا والله تعالى أعلم (سئل)

مطلب هل يجوز أكرام
المريض على الأكل الخ

هل يجوز أكرام المريض على الأكل والشرب وعلى التداوي أولا وهل الدواء منه
أولا (أجاب) أكرام المريض على الأكل والشرب مكروه لطيف لا تنكره هو أمرناكم
على الطعام والشراب فإن الله يطعمهم ويسقيهم ويخلق بالأصكال والدواء وإذا

تداوى المريض فلا بأس به لأنه من السنة لخبران الله تعالى لم يضع داء إلا وأرسل له
دواء وأجله من جهله وعلمه من علمه فان ترك التداوى وترك كل على الله تعالى
فلا بأس به ولكن من قل صبره وضعفت نفسه والتداوى له أفضل والله تعالى أعلم

مطلب في النوم في المسجد
فهل يجوز أم لا الخ

(سئل) في النوم هل هو جائز في المسجد وإذا قلتم بالجواز فهل يجوز إخراج الریح
فيه أولا (أجاب) لا بأس في النوم في المسجد لغير الخبث ولو غير أعزب فقد ثبت
أن أصحاب الصفة رضي الله تعالى عنهم كانوا ينامون في زمنه صلى الله عليه وسلم

مطلب المباحنة التي تقع
بين الطلبة تجوز أم لا الخ

ولم ينكر عليهم ما لم يضيّق على المصلين أو يشوش عليهم ولا يحرم إخراج الریح
في المسجد لكن الأولى اجتنابه لأن الملائكة تتأذى به والله تعالى أعلم (سئل)

في المباحنة التي تقع بين الطلبة للعلم هل تجوز أولا (أجاب) إن قصدوا بالمباحنة
امتحان بعضهم به ضافاته يحرم عليهم إلا بداء وإن لم يقصدوا استمجانا بل قصدوا
التفهم فلا بأس به والله أعلم (سئل) إذا عطس الإنسان ولم يحمده الله تعالى هل

مطلب إذا عطس
الإنسان الخ

يجوز تشميته أولا (أجاب) إذا لم يحمده الله تعالى فإنه يكره للإنسان أن يشتمه لما روى
في صحيح مسلم عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أنه قال سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول إذا عطس أحدكم فحمد الله فشمته وإن لم يحمده الله فلا

تشتموه انتهى وإذا سبق الشمت العاطس بالحمد يامن من ثلاثة أوجاع كما قال بعضهم
من يتبدى عاطسا بالحمد يامن من شوص ولوص وعلوص كذا وردا
فالشوص وجع الضرس واللوص وجع الأذن والعلوص وجع البطن وقيل وجع

مطلب هل يجوز للداعي
أن يقول اللهم اغفر لي الخ

الدبر ويكره التشييت إلى ثلاث ثم يدعو له بعده بالشفاء ويسن لعاطس وضع يده
على وجهه وخفض صوته ما أمكن واجابة شتمه بنحوه يكره الله ولم يجب بخلاف
رد السلام والله تعالى أعلم (سئل) هل يجوز للداعي أن يقول اللهم اغفر لي

عن أبيه (سئل) ثم يقول هل فعل هو من سنن الأئمة والرواة في ذلك
 نعم فلو لم يكن ذلك رحمه الله تعالى من السنن فربما لم يكن في السنن
 الله بكل مؤمن ومؤمنة حسنة وكنت لا يجوز ذلك وقد قال الله تعالى - كلمة من
 نوح عليه الصلاة والسلام رب اغفر لي ولوالدي الآية وكان صلى الله عليه وسلم
 يقول اللهم اغفر لي ما مضى وما مضى وما مضى وكذا في ذلك القاصي ذكر باره الله تعالى
 والله أعلم (سئل) في السجدة هل لها أصل في السنة وهل الأفضل التسبيح
 بعد الأضحية أو بالسجدة أو في ذلك تفصيل (أجاب) الامع ان السجدة أصلاً
 في السنة فمن ذلك ما مع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال رأيت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يعقد التسبيح بيده وما مع عن صفية رضي الله عنها أنها قالت دخل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين يدي أربعة آلاف نواه أسبغ من فقال ما هذا
 يا بنت حبي قلت أسبغ من فقال قد سبغت منذقت على رأسك أكرم من هذا قلت
 علي يا رسول الله فقال صلى الله عليه وسلم قولي سبحان الله عدد ما خلق من شيء
 انتهى وقد ألف في السجدة الجلال السيوطي رحمه الله تعالى وعن بعض العلماء ان
 التسبيح بعد الأضحية أفضل من السجدة وفصل بعضهم فقال ان أمن المسبح من الغلط
 كان تسبيحه بعد الأضحية أفضل وان لم يأمن من الغلط فالسجدة أفضل كما فتي بذلك
 العلامة الشهاب بن حجر رحمه الله تعالى والله أعلم (سئل) فيما يستعمله الناس
 من شراب القهوة والمداومة على شربها هل هي قديمة في الزمان أو محدثة وهل
 شربها واستعمالها على هذه الهيئة التي يفعل بها حلال مباح كغيرها من المباحات
 ولا تنافي إلى من حرّمها وحرّم استعمالها بالحرق أم كيف الحال (أجاب) أما القهوة
 المستعملة الآن فهي عادية بالنسبة إلى هذا الزمان وقديمة بالنسبة إلى زمن وجودها
 لما حكى ان سليمان بن داود عليهم الصلاة والسلام كان إذا أتى إلى بلد خرج إليه
 أهلها يتركون به ويحضرون عنده العلماء والصالحاء وأهل الحاجات منهم فيقضي
 حوائجهم فربما على عدن بلد باليمن فلم يقابلهم أهلها فسأل عنهم فأخبر ان أهلها بهم
 أمراض شديدة شتى ومنها حب الأقرن وهو أعظمها وكل منهم يستقي أن يقابل
 وهو على تلك الحالة فاتفق ان جبريل عليه السلام نزل عليه في ذلك الوقت فسأله
 عن دواء لهم يحصل لهم به الشفاء فأخبره عن البن انهم اذا استعملوا قشره مطبوخاً
 بالمهارات أوجبهم مقادير النار مخلوطاً بسم البقر عافاهم الله تعالى وشفاهم من
 أمراضهم ففعلوا فشفاهم الله تعالى وصاروا يزرعونونه من ذلك الوقت في بلادهم وهو
 مستمر إلى هذه الأيام وقال الشهاب بن حجر رحمه الله تعالى حدث قبل هذا القرن

مطلب في السجدة هل لها
 أصل في السنة الخ

مطلب فيما يستعمله
 الناس من شراب القهوة
 الخ

العاشر مراتب بعد من قشر العين من النجاسة وطالب الاستبراء فيه جلا وطهارة
 وجعلت من طهره من النجاسة كغير النجاسة من طهره من النجاسة من طهره من النجاسة
 مؤثر في البدن بعد من طهره من النجاسة من طهره من النجاسة من طهره من النجاسة
 نظر إلى امره من طهره من النجاسة من طهره من النجاسة من طهره من النجاسة
 في طهره من النجاسة من طهره من النجاسة من طهره من النجاسة من طهره من النجاسة
 يعتبر من طهره من النجاسة من طهره من النجاسة من طهره من النجاسة من طهره من النجاسة
 الا اذا رقت من النجاسة من طهره من النجاسة من طهره من النجاسة من طهره من النجاسة
 وسكانه من طهره من النجاسة من طهره من النجاسة من طهره من النجاسة من طهره من النجاسة
 أو على مباح كانت مباحة أو على مكروه كانت مكروهة أو على حرام كانت حراما
 وحينئذ فتأتي فيها الاحكام الخمسة وذكر بعض المتأخرين من اللغاة في ذلك كلاما
 طويلا خلاصته وأما القهوة فخلاصة القول فيها انها من الجائز سواء مباح شربه
 كسائر المباحات مثل اللبن والعسل ونحوه ماله حولها في قوله تعالى قل لا أحد
 فيما أوحى إلى محرما على طاعم يطعمه الآية ولا التفات إلى من ادعى تحريمها فدعواه
 في ذلك أوهى من بيت العنكبوت وذكر الأطباء ان شرب القهوة يطرد النوم والفتور
 والكسل ويعين على ما يريد شاربها مما يتعلق بالعبادة كذا كر وقراءة قرآن
 واشتغال بالعلم وتهجد وغير ذلك وان منافعها لا تحصى وفوائدها لا تستقصى منها
 انها تذهب البلغم وتمنع القي والعي والرطوبة وترقق البواسير وتطرد الريح وتذهب
 القولنج والمصداغ وتهضم الطعام وتنبيه الشهوة للغذاء وتمنع بعض أنواع الرمد
 وتذهب الحرج من الجفن وتمنع الابخرة الرديئة المتصاعدة إلى الدماغ ولا حل ذلك
 كانت معينة على السهر وتصفى الحواس من الكدر قال بعض البلغاء وأحسن
 ما فيها اجتماع الاخوان والمحبين على شربها خصوصا مع المروعة والصفاء والمحادثة
 بما فيه رضى الله تعالى والله تعالى أعلم (سئل) ما مقدار سعة الارض وكم عدد
 اقاليمها (أجاب) ذكر الامام فخر الدين ان طول الارض ما بين المشرق والمغرب
 وعرضها ما بين الشمال والجنوب لان الذي جهة مطلع سهيل يسمى جنوبا والمقابل له
 يسمى شمالا والمشرق والمغرب معلوما وقد اختلف أهل الهيئة والقلاسة في مقدار
 الارض ففي المسالك لا يذكر ان الارض كلها مسيرة خمسمائة عام ثلث عمران وثلث
 بحار وثلث برارى غير مسكونة وفي رواية مسيرة ما بين أقصى الدنيا إلى أدناها
 مسيرة خمسمائة سنة مائتان من ذلك في البحر ومائتان ليس يسكنها احد ومائتان فيه
 بأجوج ومأجوج وعشرون فيه سائر الخلق ذكره في الخبر وفي عين الاخبار

مطالب ما مقدار سعة
 الارض الخ

من أرض الدنيا كلها إلى المعمورة بها أربعة عشر ألف فرسخ المسافة إلى
 السودان ومائة ألف فرسخ إلى الروم وثلاثة آلاف فرسخ إلى فارس وألف فرسخ إلى
 الأرض بالبراحل قد كثر في البحر بينان من مصر إلى أقصى الغرب نحو مائة وعشرين
 مرحلة وإذا قطعت من العالم شرق مصر إلى حد الصين على خط مستقيم فكان
 مقدار تلك المسافة نحو مائة مرحلة فحوله ما بين أقصى الغرب إلى أقصى الشرق
 نحو مائة مرحلة هذا طول الأرض وأما عرضها من أقصاها في حد الشمال إلى
 أقصاها في حد الجنوب من ناحية بأجوج وما جوج إلى أرض بلغار وأرض السقالية
 نحو أربعين مرحلة ومن أرض السقالية من بلاد الروم إلى الشمال نحو ستين مرحلة
 ومن أرض الشام إلى مصر نحو ثلاثين مرحلة ومنها إلى أقصى النوبة نحو ثمانين
 مرحلة حتى ينتهي إلى البرية فذلك ثمان مائة وعشرة مراحل كلها عامرة وأما ما
 بين بأجوج وما جوج إلى البحر المحيط وما بين براري السودان إلى البحر المحيط فقفر
 خراب ليس فيه نبات ولا طير ولا وحش ولا شيء من المخلوقات ولا يعلم مسافة هاتين
 البريتين كم هي إلا الله تعالى وذلك لأن سلوكها غير ممكن لفرط البرد الذي يمنع من
 العمارة في الشمال وفرط الحر المانع من ذلك في الجنوب وأما عدد أقاليم الأرض
 فسبعة وطول كل إقليم تسعمائة فرسخ في مثلها فالأقل فيه أرض بابل وخراسان
 وفارس والاهواز والموصل وأرض الجبل وله من البروج الحمل ومن النجوم المشتري
 والثاني السند والهند والسودان وله من البروج الجدي وزحل والثالث مكة والمدينة
 والحجاز واليمن وله العقرب والزهرة والرابع مصر وأفر بقيه والبربر والاندلس وله
 الجوزاء وعطارد والخامس الشام والروم والجزيرة وله الدلو والقمر والسادس
 الترك والجزر والديلم والسقالية وله المعرطان والمريخ والسابع الديلم والصين وله
 الميزان والشمس فسبعان الخالق الرزاق والله تعالى أعلم (سئل) عن أمنا
 حواء عليها السلام هل على ما يقال أنها خلقت من ضلع آدم وفي أي محل خلقت
 ولم سميت حواء وما كان مهرها من آدم عليه السلام وكم ولدت من الأولاد وكم عاشت
 من السنين وفي أي محل دفنت (أجاب) حكى الفخر الرازي على أنها خلقت من
 ضلع آدم عليه السلام واختلف متى خلقت فقيل خلقت قبل دخول الجنة وقيل أنها
 خلقت في الجنة وآدم نائم من ضلعه الأيسر ووضع مكانه لحم فاستيقظ آدم فوجدها
 جالسة عند رأسه فقال لها من أنت قالت امرأة فقال لم خلقت قالت لتسكن إلى
 وأسكن إليك فقالت الملائكة يا آدم ما اسمها قال حواء فقال والاه ولم سميت حواء
 قال لأنها خلقت من حي وفي الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن المرأة

مطلب عن خلق أمنا
 حواء عليها السلام الخ

خلقت من طلع أعرج لا تستقيم لك على طريقته فان ذهبت قميصك كسرتهما
 وكسرتهم طلاقها وان استقيمت على طريقته كراهن اليهودي رحمه
 الله تعالى ان حواء طلفت من آدم المهر فامر بالسلافة على محمد صلى الله عليه وسلم
 عشرين وفي بعض الروايات الحسد يدعى الملائكة ما آدم حتى تؤدي
 مهره اقال وماء رها قالوا صلى على محمد صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات وفي تاريخ
 ابن جرير ان حواء ولدت اربعين ولده في عشرين بطنا وقيل مائة بطن وعشرين
 بطنا في كل بطن ذكر وانثى وذكر اهل التاريخ ان آدم مامات حتى رأى من ذريته
 من اولاده واولاد اولاده اربعين الف واما عمره واه في التواريخ انه تسعمائة سنة
 وسبع وتسعون سنة وعاشت بعد آدم سبع سنين وعاش آدم الف سنة وان آدم
 وحواء عليهما الصلاة والسلام دفنا بجانب البيت بمكة ذكر جميع ذلك المرحوم
 الشيخ مرعي الكرمي في بهجته والله تعالى اعلم بالصواب (مثل) في ايليس لعنه الله
 تعالى هل هو من الجن او من الملائكة وما كان سبب طرده وبعده ولعنه (اجاب)
 اختلف العلماء رحمه الله تعالى في ايليس قيل انه من الجن وهو قول أكثر
 المتكلمين وجماهير المعتزلة ويدل عليه قوله تعالى الا ايليس كان من الجن الآية
 وقيل انه كان من الملائكة وبه قال كثير من الفقهاء وقال كثير من المفسرين ان الله
 عز وجل خلق السموات والارض وخلق الملائكة والجن فاسكن الملائكة السماء
 واسكن الجن الارض فعبدوا الله تعالى دهر اطوي بلا في الارض ثم ظهر فيهم الحسد
 والبغى فاقتتلوا وفسدوا فبعث الله تعالى اليهم جندا من الملائكة يقال لهم الجن
 ومنهم ايليس اللعين وهم من خزان الجنان اشتق لهم اسم من الجنة فهبطوا الى
 الارض فطردوا الجن على وجعها وألحقوهم بشعاب الجبال وجزائر البحار وسكنوا
 الارض وخفف الله تعالى عنهم العبادة فأحبوا البقعة في الارض لذلك فأعطى الله
 تعالى ايليس ملك الارض وملك السماء وخزان الجنان وكان قارة يعبد الله تعالى
 في الارض وقارة في السماء وقارة في الجنة فدخله الكبر والعجب وهذا سبب طرده
 ولعنه ثم قال في نفسه ما أعطاني الله تعالى هذا الملك الا اني أكرم الملائكة عليه
 وأعظمهم منزلة لديه فلما أظهر الكبر عزله الحق جل وعلا عن ملكه وقال الله تعالى
 له ولجنده اني جاعل في الارض خليفة فلما قال لهم ذلك كرهوا العزل لان العزل شديد
 فقالوا أجعل فيهما من يفسد فيها ويسفل الدماء الآية فقال لهم الحق جل وعلا
 اني أعلم ما لا تعلمون من كبر ايليس ذكر ذلك المرحوم الشيخ مرعي الكرمي
 في بهجته ثم قال بعد ذلك قلت لعمرى ان هذه القصة موعظة لامتعظين ومدهشة

طلب ابليس من الحق
ومن الملائكة الخ

يقول العارفين فانظروا اني في أي مرتبة كان المعبين فيها وانظروا الى أي حالة اخرج
 اليوم عليهم انعود بالله تعالى من ذلك ومن السالك في الممالك وفيها موعظة لمن قد علم
 ملك من الملوك على جنوده وجعله أميراً على جنوده وعبيده أن لا يأمن عاقبة
 الامور وان يكثر على حذر من المقدور قبل أن لا يتعد الغرور والله تعالى أعلم
 (سئل) فيما يفعله السحرة من زرع البذر في الارض وطلوعه ونموه بالثمر في ساعة
 واحدة ونقل المتاع من محل الى محل ونحو ذلك فهل هو تخيل للناظر أو فعل حقيقة
 (أجاب) اختلف العلماء رحمه الله تعالى في تأثير السحر وفي حقيقة على قولين
 قيل انه لا يغير حقيقة وانما هو تخيل لقوله تعالى يخيل اليه من سحرهم انها تسمى
 وحكي الاوزاعي أن يهوديا صلبه في سفر فأخذ ضفدا وسحره فخريرا وباعه ليهودي
 فلما ساروا به الى قريتهم وجدوه ضفدا فلقوا اليهودي فلما قربوا منه رأوا رأسه
 قد سقط عن جثته ففرعوا وولوا اربابا وبقي الرأس يقول للاوزاعي هل غابوا الى
 أن بعدوا عنه فصار الرأس في الجسد وأما طلوع الزرع في الحال ونقل الامتعة
 والقتل على الفور والعمى والصمم وتعلم الغيب فلا يقع بالسحر لانه قد وقع القتل
 في السحرة ولم يبلغ أحد منهم هذا المبلغ ولم تستطع سحرة فرعون الدفع عن انفسهم
 وجوز بعضهم أن يسترق جسم الساحر حتى يلج في كوة ويمر على خيط مسترق
 ويطير في الهواء ويقتل غيره ويغير الحلق وينقل الانسا الى صور البهايم لكن قال
 بعضهم الاصح خلاف ذلك لانه لم يقع ولا سمع عن عاقل من آدم عليه السلام الى
 وقتنا ان ساحرا غير خالق الرجن عز وجل عن صورة انسان الى صورة حيوان من
 حمار أو فرس أو سرحان والحكايات في مثل ذلك خرافات تتحدث بها الجاهل والبنيات
 لا تروى بأحاديث صحيحة وهي على المتحدث بها اعظم فضيحة ومما يؤيد هذا انهم
 لو قدروا على تحقيق الحقايق لقلبوا الاحجار ذهبا والخنزير ابلا م شاء واستغنوا عن
 سؤال الناس وذلك منتف بالله تعالى أعلم (سئل) في أبوي النبي صلى الله عليه
 وسلم هل هما في الجنة لكونهما من أهل الفترة وما تافها ولم تباعهما الله عوى أو أنه
 صلى الله عليه وسلم يشفع لهما ويدخلان الجنة بشفاعته صلى الله عليه وسلم أو ان
 الله تعالى أحياهما له وأمنابه صلى الله عليه وسلم وما يستحق من العقوبة من قال
 انهما في النار (أجاب) لا ريب ولا شك ان أبويه صلى الله عليه وسلم في الجنة
 ومن قال بخلاف ذلك فقد باء بغصب من الله تعالى وقد صنف العلماء رحمه الله
 تعالى في ذلك رسائل جمة منهم العلامة الجلال السيوطي رحمه الله تعالى ألف
 في ذلك ستة رسائل منها السبل الحليم في الآباء عليه وساذكر منها ما هو المقصود

مطلب فيما يفعله
 السحرة الخ

مطلب في أبوي المصطفى
 صلى الله تعالى عليه
 وسلم مؤمنان الخ

بالاختصار السبيل الاقول انهما لم تبلغهما الدعوة لانهما كانا في زمن الجاهلية التي
عم فيها الجهل طبق الارض وقد فيها من يبلغ الدعوة على وجهها خصوصا وقد ماتا
في حداثة السن فان والده صلى الله عليه وسلم عاش من العمر نحو ثمانية عشر سنة
والدته ماتت في حدود العشرين تقريبا ومثل هذا العمر لا يسع الفحص عن
الطلب في مثل ذلك الزمان وحكم من لم تبلغه الدعوة انه يموت ناسيا ولا يعذب
ويدخل الجنة هذا مذهبنا لا خلاف فيه بين ائمتنا ومصدق ذلك قوله تعالى وما كنا
معذبين حتى نبعث رسولا السبيل الثاني انهما من اهل الفترة وقد ورد في اهل
الفترة احاديث انهم موقوفون الى ان يتخصروا يوم القيامة فمن اطاع منهم دخل الجنة
ومن عصي دخل النار ولا شك ان الله تعالى يوفقهم ما عند الامتحان للاجابة بشفاعته
النبي صلى الله عليه وسلم لقوله صلى الله عليه وسلم اذا كان يوم القيامة شفعت لابي
وامي وعن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى
قال من رضى محمد صلى الله عليه وسلم ان لا يدخل احدهم من اهل بيته النار السبيل
الثالث ان الله تعالى احياهما له حتى آمنابه روى انه صلى الله عليه وسلم سأل ربه
ان يحيي ابويه فأحياهما له فأمنابه ثم أماتهما والله سبحانه وتعالى قادر على كل شيء
وليس تجزئ رفته وقدرته عن شيء ونبيه صلى الله عليه وسلم اهل ان يختصه بما شاء
من فضله وينعم عليه بما شاء من كرامته وقال القرطبي رحمه الله تعالى فضائل النبي
صلى الله عليه وسلم لم تزل تتوالى وتسابع الى حين مماته فيكون هذا مما فضله الله
تعالى وأكرمه به وقال وليس احياءا وهم ايمانهم به بمتنع عقلا ولا شرعا فقد
ورد في القرآن احياء قتيلى بنى اسرائيل واخباره بقاتله وكان عيسى عليه السلام
يحيى الموتى وكذلك نبينا صلى الله عليه وسلم قال واذا ثبت هذا فامتنع من ايمانهم
بعد احيائهم ازياة في كرامته وفضيلته صلى الله عليه وسلم السبيل الرابع انهما
كانا على الخنفية دين ابراهيم عليه الصلاة والسلام وان آباءه صلى الله عليه وسلم
كلهم الى آدم كانوا على التوحيد لقوله تعالى وتلقبك في الساجدين قيل معناه انه
كان ينقل نوره من ساجد لساجد لقوله صلى الله عليه وسلم لم أزل أنقل من اصلاص
الطاهرين الى ارحام الطاهرات وقد سئل القاضي ابوبكر بن العربي أحد ائمة
المالكية عن رجل قال ان ابا النبي صلى الله عليه وسلم في النار فأجاب بأنه ملعون
لان الله تعالى يقول ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والاخرة
الاية قال ولا أدري أذية أعظم من أن يقال عن أبيه انه في النار لقوله صلى الله
عليه وسلم لا تؤذوا الاحياء بسبب الاموات والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل)

خلق الله تعالى خلق آدم من التراب ولم يخلقه من غير التراب (أجاب)
 أن الله تعالى خلق آدم من تراب وجوهها منها أن يكون متواضعا ومنها ليكون
 مطغنا لشار الشهوة والغضب لأن التراب يطغى النار ومنها أظهر لقدرته تعالى
 لأنه تعالى خلق الشياطين من النار التي هي أضعف الاجسام وأعطاهم كال
 الشهوة والقوة وخلق آدم من التراب الذي هو أكثر الاجسام ثم أعطاه الخفة
 والمعرفة والنور والهداية وخلق السموات من أمواج مياه البهار معلقة في الهواء
 حتى يكون خلقه لهذه الاجرام برهاناً باهراً ودليلاً ظاهراً على أنه تعالى هو المدبر
 للخلق بغير احتياج الى مزاج والى علاج وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال
 ان الله تعالى خلق آدم من تراب وجعله طيناً ثم تركه حتى كان حامس سنوناً ثم
 خلقه وصوره حتى كان صلصالاً كالقنار ثم نفخ فيه من روحه قال الفخر رحمه الله
 تعالى ولا شك ان الله تعالى قادر على خلقه من أى جنس من الاجناس بل قادر
 على خلقه ابتداءً وانما خلقه على هذا الوجه اما لخص المشيئة أو لما فيه من دلالة
 الملائكة ومصالحهم ومصالح الخلق والله تعالى أعلم (سئل) في أى موضع
 كان خلق آدم عليه السلام (أجاب) اختلف العلماء رحمه الله تعالى في موضع
 خلقه على أقوال قال السدى خلق في سماء الدنيا وقال ابن سعيد خلق في جنة من
 جنات الدنيا والذي عليه الجمهور من العلماء انه خلق في جنة عدن ومنها أخرج وأنزل
 الى الارض والله تعالى أعلم (سئل) هل كان آدم عليه السلام وقت تعليم الاسماء
 نبياً مبعوثاً قبل ما وقع له ما وقع من المخالفة وأكله من الشجرة أو انه بعث بعد ذلك
 (أجاب) قال بعض العلماء انه كان نبياً لما ظهر له من المعجزات من تعليم الاسماء
 وقال الفخر والاقرب أن يكون مبعوثاً في ذلك الوقت الى حواء ولا يبعد أيضاً
 أن يكون مبعوثاً الى من يتوجه اليه من الملائكة وقيل ان آدم لم يكن ذلك الوقت
 نبياً لان أكله من الشجرة لا يليق أن يكون بعد نبوته لقوله تعالى ثم اجتباه ربه
 وهدى أى بعد أكله الشجرة فوجب أن يقال لم يكن قبل ذلك مجتبياً والله تعالى
 أعلم (سئل) عن الاطفال الذين يموتون في الصغر اذا دخلوا الجنة هل يكبرون
 ويصيرون في سن واحد أو يبقون على حالهم عند آبائهم (أجاب) أخرج الترمذى
 وأبو يعلى وابن أبي شبيب مرفوعاً قال من مات من أهل الدنيا من صغيراً وكبيراً يردون
 بين ثلاثين سنة في الجنة لا يزيدون عليها أبداً وأخرج الطبراني عن المقداد بن
 الاسود مرفوعاً يحشر الناس ما بين السقط الى الشج القاني اثناء ثلاث وثلاثين سنة
 في خلق آدم وحسن يوسف وقلب أيوب مكملين ذوى أفانين أى شعور ووجهم ولعل

مطلب سئل في أى
 موضع كان خلق آدم عليه
 السلام الخ

مطلب سئل هل كان آدم
 عليه السلام وقت تعليم
 الاسماء نبياً أم لا الخ

مطلب سئل عن الاطفال
 الذين يموتون في الصغر
 يكبرون في الجنة أم لا الخ

المراد بقوله يحشرأى عند دخول الجنة والافلاطون الموقوف كهيئتهم وعند
الدخول يكونون في الجنة كالبالغين قال القرطبي تكون الاكلاميات في الجنة
على سن واحد وأما الخور فأصناف مصنفة مغاروكيلون على ما استتمت أنفس أهل
الجنة والله تعالى أعلم (سئل) هل في الجنة قوم (أجابت) ذكر بعضهم نظما
في صفة أهل الجنة

مطلب سئل هل في الجنة
قوم أم لا الخ

وستة لخصت لأهل الجنة * لا نول لأغاث لا لجنه
كذلك لانوم ولا اسنانا * ولا نحأ أيضا كما آتانا
واستثنى منهم ستة قد خصوا * بحية قد جاء فيهم نص
هم آدم ونوح وإبراهيم * هارون والصديق والكليم

مطلب سئل هل السماء
خلقت قبل الارض أو
بالعكس الخ

والله تعالى أعلم (سئل) هل السماء خلقت قبل الارض أو بالعكس
(أجاب) اختلف المفسرون في ذلك فذهب ابن عباس رضي الله عنهما ان الارض
خلقت قبل السماء لقوله تعالى قل أنتم كنتم تكفرون بالذي خلق الارض في يومين
وتجعلون له أنداد ذلك رب العالمين الى أن قال ثم استوى الى السماء فسواهن سبع
سموات الآية وان ثم للترتيب ومذهب قوم آخرين ان السماء خلقت قبل الارض
وان لفظة ثم في قوله ثم استوى الى السماء ليست للترتيب وانما هي لتعداد النعم
كما يقول الرجل لغيره أليس قد أعطيتك النعم العظيمة ثم رفعت قدرك ثم دفعت
الخصوم عنك والله تعالى أعلم (سئل) عن الكفار اذا فعلوا في الدنيا خيرا هل
ينفعهم يوم القيامة ويثابون عليه وهل يماوتون في العذاب (أجاب) ان عقدة الاجاع
على ان الكفار لا تنفعهم اعمالهم الحسنة ولا يثابون عليها بنعيم ولا يخفف عنهم
عذاب لكن بعضهم أشد عذابا من بعض بحسب جرائمهم والله تعالى أعلم
(سئل) فيمن أشبه المصطفى صلى الله عليه وسلم (أجاب) نظاهم بعضهم
وعدهم خمسة

مطلب سئل عن الكفار
اذا فعلوا في الدنيا خيرا الخ

مطلب سئل فيمن أشبه
المصطفى صلى الله عليه
وسلم الخ

فقال وخسة أشبهوا المختار من مضر * أعظم بهم من شبيه نعم احسنوا
هم جعفر وابن عم المصطفى قثم * أسامة وأبوسفیان والحسن
والله تعالى أعلم (سئل) عن مقدار أعمار الائمة الاربعة وأصحاب السنن
وعام وفاتهم (أجاب) رضى الله عنه عن ذلك نظما وبيان معرفة ذلك ان الكلمة
الاولى الواقعة بعد اسم الامام يحسب حروفها بالجل فعدة تها سنة وفاة ذلك الامام
والكلمة الثانية لمدة عمره وحياته كما قال

مطلب سئل عن مقدار
أعمار الائمة الاربعة
وأصحاب السنن وعام
الخ

To: www.al-mostafa.com